القوات العسكرية والشرطة في فلسطين

ودورها في تنفيذ السياسة البريطانية

١٩١٧ - ١٩٣٩

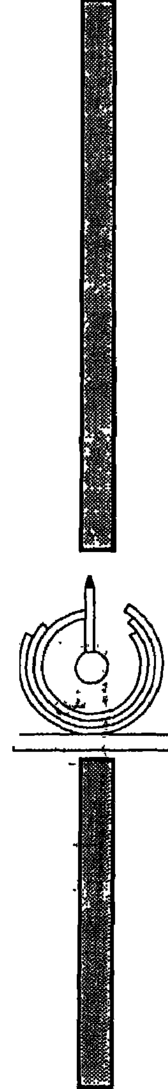
الدكتور محسن محمد صالح

دار النفائس

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤١٧هـ - ١٩٩٦م



دار النفائس
للنشر والتوزيع

العبدلي - مقابل عمارة جوهرة القدس

ص.ب: ٢١١٥١١ عمان ١١١٢١ الأردن

هاتف: ٤٠ ٣٩ ٦٩ - فاكس: ٤١ ٣٩ ٦٩

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة المختصرات

A.A.G.	Assistant-Adjustant General
AIR	Air Ministry
A.O.C.	Air Officer Commanding
Cab.	Cabinet
C.A.S.	Chief of the Air Staff
C.I.D.	Criminal Investigation Department
C.I.G.S.	Chief of the Imperial General Staff
C. in C.	Commander - in - Chief
C.O.	Colonial Office
Col.	Column
D.M.O.&I.	Director of Military Operations and Intelligence
F.O.	Foreign Office
G.H.Q.	General Headquarters
G.O.C.	General Officer Commanding
H.C.	High Commissioner
H.M.S.O.	His (Her) Majesty's Stationary Office
H.Q.	Headquarters
O.A.G.	Officer Administrating the Government
P.D. Commons	Parliamentary Debates, House of Commons
P.M.C.	Permanent Mandates Commission
Prem.	Prime Minister Office
P.R.O.	Public Record Office
R.A.F.	Royal Air Force
R.A.M.C.	Royal Army Medical Corps

R.A.S.C.	Royal Army Service Corps
R.E.	Royal Engineers
S. of. S. Colonies	Secretary of State for the Colonies
S. of S. War	Secretary of State for War
W.O.	War Office
Vol .	Volume

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بحمده تدوم النعم، وتتم الصالحات، والشكر له سبحانه على ما يسره من إنجاز هذا البحث.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للبروفسير حسن أحمد إبراهيم -الذي تولى الإشراف على هذه الرسالة- على اهتمامه ورعايته وحسن متابعته، وعلى توجيهاته القيمة والسديدة.

كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى الدكتور عبد الماجد يوسف -الذي شارك وتابع الإشراف- على جميل نصحه وكريم تعاونه. والشكر موصول أيضاً للدكتور أمين حامد زين العابدين الذي شارك في الإشراف على هذه الرسالة في مراحلها الأولى.

ولا بد من وقفة تقدير وعرفان لجامعة الخرطوم، التي فتحت صدرها للطلبة العرب لينهلوا من مجالات العلم المختلفة على أيدي أساتذتها الكرام.

وشكري الخاص للزوجة العزيزة التي صبرت على متاعب الطريق، وتقلبات الأحوال والسفر، ولم تأل جهداً في توفير الظروف المناسبة للبحث والدراسة.

كما أتقدم بالشكر إلى جميع موظفي مراكز الأبحاث والمعلومات والمكتبات، الذين ساعدوني في جمع مادة البحث. والشكر أيضاً لمن قام بطباعة البحث وساعد في مراجعته اللغوية، ولكل من وقف خلف الباحث دعماً ونصحاً وتشجيعاً.

محسن محمد صالح

مقدمة

أ.د. حسن أحمد إبراهيم

يُعدّ مؤلف هذا الكتاب أحد المتخصصين في تاريخ فلسطين الحديث. فله عدد من المؤلفات في هذا المجال من أبرزها كتابه التيار الإسلامي وأثره في حركة الجهاد ١٩١٣-١٩٤٨ (الكويت، مكتبة الفلاح، ط٢، ١٩٨٩).

أما كتابه الذي بين أيدي القراء، فقد كان أصلاً أطروحة دكتوراه أعدها المؤلف بجامعة الخرطوم، وقد أثنى عليها الممتحنون ثناءً جماً. فالملاحظ أن كثيراً من الباحثين العرب في تاريخ فلسطين بصفة خاصة والتاريخ العربي الحديث بصفة عامة قد اعتمدوا بصفة رئيسة على الوثائق العربية. نعم إن الدكتور محسن قد اهتم بهذا الجانب حيث إنّه قد اطّلع على الوثائق المنشورة عن بحثه في عدد من مراكز البحث في بعض البلاد العربية كالكويت والأردن وغيرها. ولكن ما يميز دراسته هذه هو اعتماده إلى درجة كبيرة على مجموعة ضخمة ومتنوعة من الوثائق البريطانية بلندن التي وجدها في ملفات متعددة: وزارة المستعمرات، ووزارة الخارجية، ووزارة الطيران، ووزارة الحربية، بجانب ملفات مجلس الوزراء. أضف إلى ذلك التقارير الرسمية التي أصدرتها الحكومة البريطانية وحكومة فلسطين، كما اطلع الباحث على مداولات مجلس العموم واللوردات عن موضوع بحثه. وكما استرعى انتباهي أيضاً أن المؤلف قد أعد من هذه المعلومات جداول كثيرة ساعدتنا جداً على فهم آرائه ونتائج بحثه، ورغم حساسية الموضوع للباحثين العرب عامة والفلسطينيين خاصة من أمثال المؤلف، فإن الدكتور محسن قد عالج بحثه بموضوعية بعيدة قدر الإمكان عن العواطف الجياشة التي عودنا عليها بعض الباحثين العرب في تناولهم القضية الفلسطينية.

وهكذا فإن هذا الكتاب إضافة جيدة للمكتبة العربية تزيد من معلوماتنا عن تاريخ فلسطين العسكري والسياسي خلال القرن العشرين.

أ.د. حسن أحمد إبراهيم

جامعة الخرطوم - كلية الآداب - قسم التاريخ

إبريل ١٩٩٣

مقدمة

أ.د. عون الشريف قاسم

لقد كان من حسن حظي أن كنت على رأس اللجنة العلمية التي قامت بالنظر في رسالة الدكتوراه المقدمة من الباحث محسن محمد سليمان صالح عن «القوات العسكرية والشرطة في فلسطين ١٩١٧-١٩٣٨» من قسم التاريخ بجامعة الخرطوم. وقد وجد فيها الممتحنون الخمسة من الجهد العلمي المقدر ما حدا بهم إلى منح مقدمها درجة الدكتوراه دون تردد، ولو كان تقليد جامعة الخرطوم العلمي يسمح بتصنيف درجة الدكتوراه لنال مرتبة الامتياز.

ولعلّ أهم ما امتازت به هذه الرسالة مقدار الجهد الذي بذله الباحث في جمع مادته الكبيرة من المصادر الأولية التي لم ينشر معظمها من قبل وبذلك تمكن من سرد الحوادث التاريخية التي اكتنفت هذه الفترة الهامة من تاريخ فلسطين التي تصدى الباحث لدراستها وشفعها بعدد ضخم من الجداول والأرقام والميزانيات التي توثق لهذه الأحداث وتعكس في ذات الوقت أثرها على تطور القوات العسكرية والشرطة في فلسطين في الفترة ١٩١٧ - ١٩٣٩م، ورغم اكتظاظ الرسالة بهذا الجانب التوثيقي المدعم لمجرى الأحداث التاريخية، فإن الباحث قد قدّم عرضاً جميلاً لمادته تجلى في أسلوبه الواضح الدقيق الذي جعل من قراءة الرسالة متعة حقيقية، وأبرز في ذات الوقت الحجج والمرتكزات الأساسية التي بنى عليها الباحث دراسته.

ولا بد من إشارة إلى ما أبداه الباحث من قدرة على التحليل والمناقشة، فلا تكاد تمر فكرة دون أن تجد منه تصدياً وتقويماً مما أبرز بجلاء مواقف الأطراف المختلفة من القضايا التي فرضتها المراحل التاريخية المختلفة لتطور القضية الفلسطينية. ولعل أجمل ما امتازت به هذه الرسالة الربط المحكم بين هذا التطور التاريخي للقضية الفلسطينية وبين تطور القوات العسكرية والشرطة في الحقب التاريخية التي درسها الباحث، وهي بهذا تمثّل إضافة حقيقية لتاريخ فلسطين، سيجد فيها القارئ والباحث مادة علمية تكشف الكثير الكثير عن

خبايا السياسة البريطانية والصهيونية والعربية خلال هذه الفترة الحاسمة من تاريخ شعب فلسطين المناضل.

أ.د. عون الشريف قاسم

مدير معهد الخرطوم الدولي للّغة العربية - ورئيس مجلس جامعة الخرطوم

* * *

مقدمة

أ.د. يوسف فضل

سعدت بمعرفة الدكتور محسن محمد سليمان صالح إبان فترة تحضيره لدرجة الدكتوراه في قسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة الخرطوم -وكان عنوان أطروحته: القوات العسكرية والشرطة في فلسطين ١٩١٧-١٩٣٩م.

وكان لي شرف المشاركة في أعمال لجنة الفحص والمناقشة، وأقرر أن مستوى الرسالة كان جيّداً جداً وقد تمكن الدكتور محسن من الاطّلاع على كل الوثائق الهامة لدراسة موضوعه واتّسمت الرسالة بجودة التخطيط وحسن التحليل وسلاسة الأسلوب. ويتمتع الدكتور محسن بالنظرة الموضوعية وقوة العارضة وحسن اختيار المادة مما يؤهله لإثراء المكتبة العربية بمستوى رفيع من البحوث.

أ.د. يوسف فضل حسن

أستاذ التاريخ - ومدير جامعة الخرطوم الأسبق

مقدمة

د. عبد الماجد يوسف

تُعدّ هذه الرسالة إضافة هامة للدراسات الفلسطينية والبحوث الخاصة بتاريخ الشرق الأوسط خاصة وقد تمكن الدكتور محسن من الاطّلاع على الوثائق البريطانية والتي شكلت الجزء الرئيس من مصادر رسالته. وفي اعتقادي أن نشر هذه الرسالة يمكن أن يكون مساهمة مباشرة في إثراء المعرفة واطلاع القارئ العربي على مرحلة هامة من مراحل القضية الفلسطينية.

د. عبد الماجد يوسف

رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الخرطوم

* * *

مقدمة

د. فدوى عبد الرحمن

أصل هذا الكتاب أطروحة دكتوراه في التاريخ أعدها المؤلف في جامعة الخرطوم وكنت أحد ممتحنيها، وكنت قد أوصيت بنشرها، ولذلك فإنني سعيدة جداً بأن الدكتور محسن قد تمكن من ذلك في هذا الكتاب، ولعل الميزة الرئيسة لهذا الكتاب أنه يعالج موضوعاً حيوياً في تاريخ فلسطين الحديث كانت وما زالت له انعكاساته الكبيرة على القضية الفلسطينية، وقد استخدم المؤلف فيه كمية ضخمة من الوثائق جمعها من عدد من دور الوثائق خاصة دار الوثائق البريطانية، ورغم حساسية الموضوع للباحثين العرب عموماً وللفلسطينيين خصوصاً فإن الدكتور محسن نجح في تحليل مادته بأسلوب علمي موضوعي، وبعيداً بقدر الإمكان عن العواطف. وهكذا فإن هذا الكتاب إضافة علمية جيدة لتاريخ فلسطين العسكري والسياسي.

د. فدوى عبد الرحمن علي طه

أستاذ مساعد - تاريخ حديث ومعاصر

مقدمة المؤلف

تُمثّل فلسطين إحدى أهم نقاط الالتقاء والتفاعل والصراع الحضاري المعروفة. ويبدو أن مكانتها الدينية المقدسة لدى أصحاب الديانات السماوية الثلاث، وموقعها الاستراتيجي الحيوي، كانا من أهم العوامل التي جعلتها محل أنظار الكثيرين واهتمامهم " وأطماعهم ". وقد خضعت فلسطين للاحتلال البريطاني خلال الفترة ١٩١٨-١٩٤٨م. وهو احتلال تميز بتبني ورعاية مشروع إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ولأن الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني لقيا معارضة وعداء ومقاومة أهل فلسطين العرب، فقد احتاجت بريطانيا إلى الاعتماد بشكل كبير على أجهزتها العسكرية والأمنية لضمان سيطرتها، وفرض السياسات والمشاريع التي تتبناها.

ويتناول هذا البحث بالشرح والتحليل والمقارنة القوات العسكرية والشرطة في فلسطين خلال الفترة ١٩١٧-١٩٣٩م، أي منذ بداية عمليات الاحتلال البريطاني لفلسطين وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية. ويدرس البناء المؤسسي للقوات العسكرية والشرطة من حيث تشكيلها وأعدادها وتطورها، ومن حيث انضباطها وولائها، والعوامل التي أثرت فيها، ويسلط الضوء على دورها في تنفيذ السياسة البريطانية.

ويؤمّل الباحث أن يمثل هذا البحث (الذي تمت مناقشته وإجازته لنيل درجة الدكتوراه من قسم التاريخ بجامعة الخرطوم في ٢٠ مارس ١٩٩٣) إضافة في مجال الدراسات الفلسطينية لفترة الاحتلال البريطاني، لأنه ركز على جانب لم يحظ بما يستحقه من دراسة وتمحيص، ولأنه سعى إلى تقديم معلومات جديدة حول عدد من النقاط المهمة.

* * *

ولقد واجهت الباحث مشكلة قلة المعلومات المتوفرة في المصادر العربية، وندرة الدراسات التي تناولت بعض جوانب الموضوع، ولذلك فقد قام الباحث برحلة علمية إلى بريطانيا استمرت أكثر من تسعة أشهر، عكف فيها على دراسة الوثائق المتعلقة بالبحث المتوفرة في دار الوثائق البريطانية Public Record Office حيث وجد فيه مادة غنية أثرت الموضوع. كما استفاد الباحث من الاطلاع على العديد من المصادر والمراجع في المكتبة البريطانية British Library، و Senate House Library، ومكتبة مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن SOAS. وقام الباحث بزيارة علمية أخرى إلى قبرص للاطّلاع على المصادر المتوفرة في «مركز الأبحاث» التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استفاد الباحث من المصادر والمراجع المتوفرة في مكتبة جامعة الخرطوم، ومكتبتي كلية الآداب وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت، والمكتبة المركزية بالكويت، كما استفاد مما جمعه في وقت سابق من مكتبة الجامعة الأردنية، ومكتبة أمانة العاصمة بالأردن.

وبعد الانتهاء من رحلة جمع المعلومات، أمكن التفرغ لصياغة البحث بالاعتماد أساساً على الوثائق غير المنشورة -المحفوظة في دار الوثائق البريطانية- والمتوفرة في ملفات وزارات الخارجية والمستعمرات والحرب والطيران البريطانية، وملفات مجلس الوزراء ومكتب رئيس الوزراء البريطاني. كما اعتمدت الدراسة على التقارير الرسمية لحكومة فلسطين، والتقارير الرسمية لشرطتها، وجريدتها الرسمية. كما استفادت الدراسة من التقارير والإصدارات الرسمية للحكومة البريطانية المتعلقة بفلسطين، ومضابط مجلس العموم البريطاني، وقوائم وزارتي الحرب والمستعمرات. هذا، فضلاً عن الاستفادة من بعض الصحف الفلسطينية التي كانت تصدر في تلك الفترة، ومن الكتب الوثائقية والمذكرات.... وغيرها.

* * *

وقد درست فصول هذا البحث السياسات الأمنية والعسكرية البريطانية العامة

في فلسطين، وأشارت إلى الأطر والتنظيمات القانونية والصلاحيات الممنوحة للشرطة والقوات العسكرية، وإلى تنظيم العلاقات بينهما.

وعند الحديث عن القوات العسكرية تم تسليط الضوء على سعي السلطات البريطانية الدائم لتوفير حامية عسكرية مضمونة الولاء، تكفي لحفظ الأمن والنظام، وقمع الانتفاضات والثورات، وبأقل قدر من التكاليف المترتبة على الخزانة البريطانية. وتم دراسة تطور تشكيلات القوات العسكرية وأعدادها ونفقاتها في ضوء الظروف والأحوال التي كانت تمر بها فلسطين، وفي ضوء المصالح والاعتبارات البريطانية. وتحدث هذا البحث عن علاقة القيادة العسكرية بالقيادة السياسية في فلسطين، وجوانب الاتفاق والاختلاف بينهما. كما كشف البحث طبيعة دور القوات العسكرية الذي تلخص بكونه أساساً ذا تأثير معنوي رادع خلال الفترة ١٩١٨-١٩٣٥م، ثم تحول إلى دور فاعل حاسم خلال الفترة التي عمت بها الثورة الكبرى فلسطين ١٩٣٦-١٩٣٩م.

أما الفصول التي تناولت الشرطة فقد ركزت على بنائها المؤسسي، وكشفت عن أعدادها وتركيبتها الدينية والعنصرية، ونسب أعداد العرب والبريطانيين واليهود، والظروف والأحوال المحددة لهذه النسب. وتحدثت الفصول عن بعض تشكيلات الشرطة، كالشرطة البلدية والشرطة الإضافية والخفراء وشرطة الموانئ. وتم دراسة الجهود التي بذلتها السلطات لتطوير ورفع كفاءة الشرطة فأشارت إلى الحوافز والمكافآت، وجوانب التدريب والسكن وتعلم اللغات، ومراكز ومخافر الشرطة، ووسائل النقل والمواصلات ..... وحاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على علاقة الشرطة بالشعب، ودرست مدى تماسكها الداخلي ومحافظتها على الانضباط والولاء للسلطة خصوصاً عند وقوع الإنتفاضات والثورات. وتحدثت عن قسم المخابرات، ومدى فعاليته وكفاءته، والموقف الشعبي من المخبرين والجواسيس. كما تم تناول نفقات الشرطة والسجون بالمقارنة مع نفقات الحكومة على جوانب أساسية أخرى كالتعليم والصحة.

ودرس هذا البحث دور القوات العسكرية والشرطة في تنفيذ السياسة البريطانية في فلسطين، فتعرض للجهود والإجراءات الأمنية المتعلقة بنزع الأسلحة، ومكافحة التهريب، ومكافحة الجرائم، ودرس السجون وأوضاعها، ومواجهة الهجرة اللاشرعية. وقام البحث بالتركيز على مواجهة الشرطة والقوات العسكرية للحركات المسلحة والانتفاضات والثورات، وعلى مجمل الجهود والإجراءات التي اتخذت لقمعها من صدامات عسكرية واشتباكات وحملات تفتيش واعتقالات... وغيرها. وناقش البحث ما ذكر عن قيام القوات العسكرية والشرطة بممارسات تعسفية... ،كما ناقش سياسة السلطات في ضمان أمن اليهود ومستعمراتهم، ومسألة الاستعانة بهم في ممارسة أدوار أمنية.

ولأن طبيعة الدراسات التي تتناول الدور والبناء المؤسسي لجهات معينة تحمل في طياتها عادة الكثير من الأرقام والإحصائيات، فقد قام الباحث باستخلاص وإعداد الكثير من الجدوال التي تعين القارئ على التعرف بسرعة ويسر على مجمل تشكيلات وأعداد وإنجازات ونفقات القوات العسكرية والشرطة، وبطريقة يسهل معها متابعة تطورها ومقارنة أدائها، سعياً للوصول إلى صورة مجملة وانطباع عام أقرب إلى الدقة والوضوح.

* * *

وقد تم توزيع الفترة التي تناولها البحث (١٩١٧-١٩٣٩) على ثلاثة أبواب، يعالج كل باب منها مرحلة من المراحل. وقد هدف الباحث من تقسيم الفترة إلى مراحل إعطاء صورة أكثر تفصيلاً ودقة تراعي طبيعة الظروف والأحوال التي مرت بها القوات العسكرية والشرطة، ومجمل الحركة السياسية والوطنية في فلسطين. كما أن هذا التقسيم يساعد بشكل أفضل على القيام بعملية التحليل والمقارنة، والربط بين القوات العسكرية والشرطة من حيث تشكيلها وتطورها وبين الدور الذي قامت به.

وقد بدأ البحث بتمهيد تحدث عن خلفيات ودوافع السيطرة البريطانية على

فلسطين، أما الباب الأول فقد عالج الفترة ١٩١٧-١٩٢٩، فتحدث الفصل الأول عن الاحتلال البريطاني لفلسطين خلال الفترة ١٩١٧-١٩١٨م، مشيراً إلى تحرك بريطانيا السياسي، ومبيناً الجهود والعمليات العسكرية التي انتهت باحتلال فلسطين. وتحدث الفصل الثاني عن القوات العسكرية خلال الفترة ١٩١٨-١٩٢٩، أما الفصل الثالث فتحدث عن القوات شبه العسكرية التي ظهرت في تلك الفترة. وعالج الفصل الرابع موضوع شرطة فلسطين. وقد ركزت الفصول الثاني والثالث والرابع على طبيعة وأعداد وتطور القوات العسكرية وشبه العسكرية والشرطة والظروف المؤثرة فيها، أما الفصل الخامس فدرس دور القوات العسكرية والشرطة في تنفيذ السياسة البريطانية خلال الفترة نفسها.

وتناول الباب الثاني الفترة ١٩٣٠-١٩٣٥، فدرس فصله الأول القوات العسكرية، ودرس فصله الثاني الشرطة، أما الفصل الثالث فتحدث عن دور القوات العسكرية والشرطة في تنفيذ السياسة البريطانية.

ودرس الباب الثالث الفترة ١٩٣٦-١٩٣٩م، وهي الفترة التي عمت الثورة فيها أرجاء فلسطين. فدرس فصله الأول القوات العسكرية، ودرس فصله الثاني الشرطة، بينما تناول الفصل الثالث دور القوات العسكرية والشرطة في تنفيذ السياسة البريطانية في هذه الفترة.

وقد أنهي هذا البحث بخاتمة عرضت تقويماً عاماً للموضوع مع محاولة تسليط الضوء على الآثار المستقبلية التي ترتبت على عمل وجهود القوات العسكرية والشرطة، وأرفق الباحث عدداً من الوثائق المختارة المهمة في إطار البحث، ثم ختمه بقائمة المصادر والمراجع التي تم الرجوع إليها.

* * *

وقد حرص الباحث على الالتزام بدقة بأساليب ومنهج البحث العلمي في التحليل والمقارنة، وفي الكتابة والاقتباس والهوامش. وقد استفاد في ذلك من الكتب التي تهتم بالكتابة السليمة للأبحاث العلمية، وبشكل خاص الكتاب

الذي ساعدت على نشره الجامعة الأردنية، وهو كتاب ربحي الحسن: **دليل الباحث: في فن تنظيم كتابة البحوث الاجتماعية** (الأردن: دون ناشر، ١٩٧٦).

كما حرص الباحث على كتابة البحث بأسلوبه الخاص، ولم ينقل النصوص الحرفية إلا إذا كانت هامة أو ضرورية وعندما كان يحتاج الإشارة إلى شخصه، كان يشير إلى نفسه بلفظة «الباحث» واهتم بأن يلتزم بترجمة عربية دقيقة ثابتة للمصطلحات الإنجليزية، وخصوصاً المناصب والرّتب وأسماء الوحدات والتشكيلات في القوات العسكرية والشرطة.

وسعى الباحث في أسلوب توثيقه لوثائق دار الوثائق البريطانية إلى اتباع أسلوب ثابت قدر الإمكان فقد كان يبدأ عادة بتعريف الوثيقة -إن كان ذلك محدداً- من حيث كونها برقية أو رسالة أو تقريراً أو مذكرة. . . .، ثم يذكر الشخص أو الجهة التي قامت بإعدادها أو إرسالها ثم الجهة التي تلقتها إن وجدت، ثم يشير إلى تاريخها، ثم يشير - إن وجد - إلى طبيعة الوثيقة من حيث كونها سرية أو مستعجلة أو شخصية. . .، وأخيراً يذكر الجهة التي يتبعها الملف كوزارة المستعمرات أو الخارجية أو الحرب أو الطيران، ثم رقم الملف.

ولأن معظم المراسلات -المستقاة من دار الوثائق البريطانية- التي أشار إليها الباحث، كانت تتم بين فلسطين وبريطانيا، فإن الباحث قد التزم بما درج عليه العديد من الباحثين من عدم كتابة المكان عند التوثيق في الهوامش، والاكتفاء فقط بالإشارة إلى المكان عندما تقتضي ضرورة التوضيح، أو عندما يحدث ما يخالف المعتاد بين مكاني المراسلة. وعند ذكر مناصب عدد من المسؤولين من غير الإشارة إلى المكان، مثل المندوب السامي H.C. والسكرتير العام للحكومة Chief Secretary والقائم بأعمال الحكومة O.A.G. وقائد القوات العسكرية G.O.C. وقائد الطيران A.O.C.، فإن الباحث يقصد أصحاب هذه المناصب في فلسطين، إلا إذا أشير إلى غير ذلك في موضعه. وفي المقابل، فإن بريطانيا هي البلد المقصود عندما يتعلق الأمر بالمناصب الوزارية والمسؤوليات المعروفة فيها، مثل وزير المستعمرات S.of S. Colonies ووزير الحرب S. of S. War ورئيس

هيئة الأركان العامة .C.I.G.S.

* * *

وأخيراً فإن هذا البحث جهد بشري يتخلله الضعف والقصور والنسيان، وحسبي أنني بذلت ما بوسعي لإعداده، وإظهاره بالصورة اللائقة. وسأكون سعيداً بكل نصح أو توجيه أو نقد بناء.

المؤلف

تمهيد

خلفيات ودوافع السيطرة البريطانية على فلسطين

بعد بدء بريطانيا معارك احتلال فلسطين بأسبوعين، وبعد عشرة أيام فقط من صدور وعد بلفور كتب وليم ييل W. Yale -مبعوث وزارة الخارجية الأمريكية الخاص للشرق العربي- في ١٢ نوفمبر ١٩١٧م متوقعاً أن تسعى بريطانيا لإقامة دولة حاجزة Buffer State في فلسطين، موضحاً أن «**إنشاء دولة في فلسطين قد تنمو لتصبح في المستقبل دولة يهودية صرفة قد يؤدي إلى إدخال عنصر جديد في الشرق، ودولة أخرى تواجه الإسلام، دولة تحمي قناة السويس، وشعب مدين لبريطانيا بِدَيْنٍ أبدي**»[١].

وقد يختلف البعض مع وليم ييل أو يتفقون حول أبرز العوامل التي دفعت بريطانيا للقيام باحتلال فلسطين والسعي لإنشاء كيان يهودي على أرضها. لكنه -على ما يبدو- فإن من الخطأ حصر أسباب وخلفيات الاحتلال البريطاني لفلسطين من خلال دراسة العوامل والظروف الخاصة التي مرت في أثناء الحرب العالمية الأولى «١٩١٤-١٩١٨»، لأن ذلك قد يقود إلى نتائج غير دقيقة وربما مضللة، فمثل هذا الحصر قد يركز على المصالح الآنية البريطانية، ويضخم الحركة الصهيونية وتأثيرها في السياسة البريطانية، دون أن يبرز حقيقة «الأطماع» الاستعمارية البريطانية، والمصالح الاستراتيجية بعيدة المدى، والخلفيات الدينية والحضارية التي التقت مع الأماني اليهودية «بالعودة» إلى فلسطين.

ويظهر أنه قد تراكمت ترسبات عدائية عميقة في الوجدان الغربي الأوروبي تجاه العالم الإسلامي، نتيجة الصراع المرير الذي استمر زمناً طويلاً، والذي أدى

---

(١) حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية: تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣)، ج٢، ص٤٧-٤٩، ومحمود حسن منسي، تصريح بلفور (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٠)، ص ٢٢٤، وص ٢٢٧.

إلى انحسار النفوذ الغربي «المسيحي» عن بلاد الشام وآسيا الصغرى ومصر وشمال أفريقيا وأجزاء من أوروبا نفسها. ولم تكن أشكال الصراع والتنافس الديني والعسكري والسياسي والحضاري -بين الطرفين- لتهدأ طوال القرون الماضية، ابتداءً من الفتوح الإسلامية الأولى على عهد الراشدين، مروراً بالدولة الأموية والدولة العباسية والصراع في الأندلس والحروب الصليبية والصراع العثماني الأوروبي. ورغم أن هذا الصراع قد اتخذ أشكالاً مختلفة، وتفاوت في القوة والحدة بين فترة وأخرى إلا أن جذوته لم تنطفئ.

وخلال تلك الفترة كانت فلسطين تمثل إحدى أهم بؤر الصراع -خصوصاً في أثناء الحروب الصليبية- وذلك لما تتميز به من قدسية عظيمة لدى أهل الديانات السماوية الثلاث، وبما تملكه من موقع استراتيجي هام، فهي تقع في قلب «العالم القديم»، وفي قلب العالم العربي والإسلامي، كما تُعدّ صلة الوصل بين آسيا وأفريقيا.

وفي أوائل القرن السادس عشر الميلادي -وبعد أن خبت نار الحروب الصليبية- بدا أن هناك نوعاً من التحول في طبيعة اهتمام أوروبا الغربية بفلسطين، إذ أخذت تنتشر فكرة «إعادة» توطين اليهود في فلسطين، أو ما يمكن تسميته «الصهيونية غير اليهودية». وقد أحدثت الحركة «البروتستانتية» -التي ظهرت بوصفها حركة إصلاح ديني في تلك الفترة -بعثاً للفكر العبري اليهودي، حيث ركزت على الإيمان بالعهد القديم «التوراة»، وبالتالي الإيمان بالعهد الألفي السعيد والمسيح المنتظر وهما من مقومات المبادئ اليهودية. وساد اعتقاد بين البروتستانت الذين أصبحوا يشكلون الأغلبية في عدد من بلدان غرب أوروبا... أن اليهود سيُجمَعون من جديد للإعداد لعودة المسيح المنتظر.... وتطور الاهتمام بالتوراة باعتبارها كلمة الله وأصبحت المرجع الأعلى للسلوك والاعتقاد. وعندما تُرجم العهد القديم وطُبع ونُشر باللغات الأوروبية أصبح الكثير مما فيه يُحفظ عن ظهر قلب، وارتبطت فلسطين في الأذهان باعتبارها أرض الشعب المختار «اليهود»....، وأصبح اليهود هم

«الفلسطينيين» الغرباء الموجودين في أوروبا، وصار العهد القديم بالنسبة لهؤلاء «مادة تاريخية أعطت لليهود حقاً تاريخياً في فلسطين»[٢].

وفي انجلترا سادت «البيوريتانية» Puritanism في أوائل القرن السابع عشر، وهي تمثل أشد أنواع البروتستانتية تطرفاً، وحوت في حد ذاتها قدراً كبيراً مما يمكن أن يُدعى «تهوداً» Judaizing. وفي سنة ١٦٢١ ظهر أول كتاب معروف في بريطانيا حول توطين اليهود في فلسطين تحت عنوان البعث العالمي الكبير أو عودة اليهود للمحامي البريطاني السير هنري فنش H. Finch . وفي الأربعينيات من القرن السابع عشر أصبحت فكرة ضرورة إعادة فلسطين لما اعتُبِرَ «أصحابها اليهود» شائعة[٣].

ولا يتسع المجال لتتبع الخلفية الدينية لتأييد العالم الغربي -وخصوصاً البروتستانتي- لهذه الفكرة، غير أنه من المهم أن نشير إلى أن هذا الأمر قد تجذّر وتكرّس بمرور الزمن في عقائد العالم الغربي وأدبه وفكره وفنه، وظهر في كتابات عدد من المشاهير أمثال: مارتن لوثر (١٤٨٣-١٥٤٦)، وإسحق نيوتن (١٦٤٣-١٧٢٧)، وجان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨)، وبريستلي (١٧٣٣-١٨٠٤)... وغيرهم[٤].

وفي بريطانيا كان الحافز الديني ظاهراً في القرن التاسع عشر في عدد من الشخصيات أمثال: اللورد شافتسبري Shaftesbury صاحب شعار «وطن بدون شعب لشعب دون وطن»، وشارلز هنري تشرتشل C. H. Churchill وجورج

---

(٢) ريجينا الشريف، **الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي**، ترجمة: أحمد عبد الله عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٩٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر ١٩٨٥)، ص٢٩ - ٣٣.

(٣) نفس المرجع، ص٥٢ وص٥٤، وأيضاً:

Albert H. Hyamson, **Palestine under the Mandate 1920-1948** (Great Britain: Methuen, 1950), pp. 1-2.

(٤) ريجينا الشريف، مرجع سابق، ص ٧٩-٨١.

جولر G. Gawler، ولورنس أوليفنت L. Oliphant، وغيرهم[٥]. كما لم يغب هذا العامل -بعد ذلك- حتى بين رجال الدولة الذين أصدروا «وعد بلفور» في ٢ نوفمبر ١٩١٧م، فقد ظهر في شخص لويد جورج L. George رئيس الوزراء الذي أثّر في نفسه البعد التوراتي للحركة الصهيونية، وما تعلمه منذ صغره حول النبوءات عن إرجاع اليهود إلى الأرض المقدسة، وقد ذكر هربرت صمويل H. Samuel أنه سمع لويد جورج غير مرة يقول إنه كان يعرف في طفولته عن تاريخ فلسطين وجغرافيتها أكثر مما كان يعرف عن «ويلز» التي نشأ وترعرع فيها[٦]. . . ومن المثير قراءة وصفه لاحتلال الجيش البريطاني للقدس، حيث كتب بروح صليبية توراتية «. . . لكن انتباه محاربيها عام ١٩١٧م انجذب إلى جبال اليهودية القابعة وراءها، لقد اشتعلت جذوة الحماس الصليبي في نفوسهم من جديد وأصبح افتداء فلسطين وإنقاذها من براثن العدوان التركي المتهلهل بمثابة عمود اللهب الذي دفعهم إلى الأمام. إن اتفاقية سايكس بيكو قد التهمتها النيران، وأرض كنعان لم تكن جديرة للقتال في سبيلها لكي تُترك إلى مصير أجاج (ملك العماليق) ولكي يجري تقطيعها إرباً على مرأى من الرب. . .»[٧]. كما عبر ملك بريطانيا نفسه «جورج الخامس» عن مثل هذه الدوافع، إذ كان يتوق إلى السيطرة البريطانية على فلسطين لأسباب توراتية، وقد أبدى بعض الملاحظات حول ما سُمي «الحرب الصليبية النهائية» Final Crusade[٨]. ولم يخيب قائد القوات البريطانية التي احتلت

---

(٥) نفس المرجع، ص ٨٩-٩٣، وص ١٢٧-١٢٩، وص ١٤٠-١٤٣، وأيضـــــاً:
Hyamson, **op. cit**, pp 8-11.

(٦) Herber، Samuel, **Great Britain and Palestine** (London: The Jewish Historical Society of England, 1935), p.9.

(٧) بربارة حداد، «المواقف البريطانية في فلسطين بين عامي ١٩١٨ و ١٩٢٠ »، مجلة شئون فلسطينية، عدد ١٧، يناير ١٩٧٣، ص١١٨.

(٨) R. Meinertzhagen, **Middle East Diary 1917-1956** (London: The Cresset Press, 1959), p.11.

فلسطين الفريق ادموند اللنبي E. H. Allenby رجاء الملك فوقف -في أول خطاب له بعد احتلال القدس- في ١١ ديسمبر ١٩١٧ يتحدث عن الحروب الصليبية في العصور الوسطى وختم كلمته بقوله «واليوم انتهت الحروب الصليبية»(٩).

لقد كان هناك العديد من الشخصيات والفعاليات البريطانية التي كانت ترى نفسها بمثابة «**الأداة التي أرسلها الرب لتحقيق الوعد وإرجاع الأرض المقدسة إلى بني إسرائيل**»(١٠).

ومن المهم أن نشير إلى أن القناعات والمشاعر الدينية لم تخرج عن إطارها العاطفي الثقافي طوال القرون الأربعة الماضية، ولم تستطع البروز على السطح السياسي، أو التحول إلى برنامج عمل، إلا مع بروز عوامل مهمة أخرى وظروف جعلت تحقيق الأماني الصهيونية أمراً ممكناً. . . وهي بذلك تكون قد وفرت أرضية خصبة وبيئة مناسبة واستعداداً شعبياً لقبول الفكرة الصهيونية ونموّها وتحققها.

بروز العوامل الاستراتيجية والسياسية

ومع نهايات القرن الثامن عشر بدأت تتداخل العوامل السياسية والمصالح الاستراتيجية بالمشاعر والعواطف الدينية بشأن عودة اليهود إلى فلسطين ... . وكان نابليون بونابرت N. Bonaparte (١٧٦٩-١٨٢١) أول رجل دولة يقترح إقامة دولة لليهود في فلسطين سنة ١٧٩٩، وذلك في أثناء حملته المشهورة على مصر، وبمناسبة هجومه على فلسطين وحصار عكا، ورغم أن نص البيان الذي أصدره لليهود تهيمن عليه الروح الدينية، إلا أن بعض الباحثين يرون أن ذلك كان ينسجم مع اهتمامه السياسي باستغلال اليهود في خططه الاستعمارية، والاستفادة من أموال اليهود ورجالهم وتجارتهم(١١).

---

(٩) أميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢)، ص٢٨-٣٠.

(١٠) Meinertzhagen, **op. cit.,** p. 6. Italic added.

(١١) ريجينا الشريف، مرجع سابق، ص١٠٦-١١٠.

وقد فتحت حملة نابليون على مصر وفلسطين عيون بريطانيا على المنطقة، وبدأت في البحث عن موطئ قدم لها هناك .... وبينما كانت بريطانيا تفضل وجود دولة عثمانية ضعيفة مفككة، يسهل اختراقها وتحقيق المصالح الاستعمارية فيها. . . ، فإنها كانت تخشى في الوقت نفسه من نمو وتعاظم نفوذ محمد علي، الذي اتسع في العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر فشمل مصر والسودان وبلاد الشام والحجاز، وظلت منطقة فلسطين تحت قبضته خلال الفترة ١٨٣١-١٨٤٠م، ولذلك سعت بريطانيا بالتعاون مع الدول الكبرى لضرب قوة محمد علي، وأجبرته على التخلي عن بلاد الشام بعد هزيمته في نوفمبر ١٨٤٠ . . . ، ومنذ تلك الفترة والسياسة البريطانية تلعب دوراً نشطاً في المنطقة(١٢).

وقد رافق ذلك النشاط البريطاني اهتمام ملحوظ على صعيد فكرة توطين اليهود في فلسطين وأبدى بالمرستون Palmerston (١٧٨٤-١٨٦٥) وزير الخارجية البريطاني اهتماماً خاصاً بذلك، فقد افتتحت بريطانيا قنصلية لها في القدس سنة ١٨٣٨ . وفي أول رسالة بُعثت لنائب القنصل في القدس، طلب منه بالمرستون توفير الحماية لليهود بشكل عام (وليس لليهود البريطانيين فقط الذين كانوا عدداً ضئيلاً جداً)، وظلّت هذه القنصلية مركزاً للدفاع عن مصالح اليهود حتى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤(١٣). وفي ١١ أغسطس ١٨٤٠ بعث بالمرستون إلى سفيره في القسطنطينية اللورد بونسونبي Ponsonby يطلب منه حثّ السلطان العثماني على تشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين، وإغرائه بما لديهم من أموال وثروات، بل وبما يمكن أن يقوموا به من دور في كبح «أي خطط شريرة قد يفكر بها محمد علي أو خلفاؤه في المستقبل»(١٤).

---

(١٢) علي حسين خلف، «الأطماع الاستعمارية البريطانية في فلسطين »، مجلة شئون فلسطينية، عدد ٦٧، يونيو ١٩٧٧، ص٨٦.

(١٣) Hyamson, **op. cit**, p.7.

(١٤) **Ibid, p.8** ، وأيضاً: ريجينا الشريف، مرجع سابق، ص١٢٢-١٢٣.

إلا برعاية دولة كبرى وحمايتها، ولذلك فقد عرضت مشروعها لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين في ضوء المصالح التي يمكن أن تجنيها القوى الاستعمارية الكبرى[19]، وهذا ما أكده هرتزل لجوزيف تشمبرلن عندما التقاه سنة ١٩٠٢، وقال له إن قاعدتنا يجب أن تكون في فلسطين، والتي يمكن أن تكون «دولة حاجزة»، بحيث تؤمّن المصالح البريطانية[20].

وبوجود المنظمة الصهيونية العالمية بوصفها قوة يهودية فاعلة ومتزايدة النمو والنفوذ، ولها قواعد عريضة نشطة ومنظمة، وتتولى أمرها قيادة على مستوى عال من الحنكة والدهاء، كما تملك وسائل ضغط سياسي واقتصادي وإعلامي متنامٍ في العالم الغربي، كل ذلك هيأ الأداة والقاعدة اليهودية المناسبة التي تجعل تحقيق المشروع أمراً ممكناً، والذي لولاه لما كُتب لهذا المشروع النجاح، ولما أمكن لبريطانيا أن تتحرك لتحقيقه.

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى كان الدافع الاستراتيجي قوياً وبارزاً في أطروحات الساسة والمفكرين البريطانيين. . . . ، فمن الشخصيات البريطانية (الصهيونية غير اليهودية)- التي بذلت جهوداً ملحّة في إبقاء المسألة الصهيونية حاضرة بارزة- تشارلز سكوت C. Scott (رئيس تحرير جريدة مانشستر جارديان) وهربرت سايدبوثام H. Sidebotham (المعلق والناقد العسكري في الصحيفة نفسها، والذي كان لمقالاته شهرة واسعة) وقد ركز الاثنان على أهمية فلسطين الاستراتيجية[21]. . . وقد اعتبر سايدبوثام أن فلسطين هي «مفتاح

---

(١٩) لمزيد من التفصيل حول الحركة الصهيونية وفكرها وتطورها انظر: عبد الوهاب المسيري، **الأيديولوجية الصهيونية**، ، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٦٠-٦١، جزءان (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، ديسمبر، ١٩٨٢ -يناير ١٩٨٣) وأسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢).

(٢٠) **وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني**، إعداد سمير أيوب (بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، جـ١، ص٢٠٨.

(٢١) بربارة حداد، مرجع سابق، ص١١٦.

المنطقة، وتكون رأس رمح لضرب أي نمو حضاري قوي في المنطقة، أو على الأقل فإنها ستوفر مشكلة طويلة معقدة للعالم العربي والإسلامي تستنزف جهوده وطاقاته، وتبقيه إلى أبعد مدى ممكن في فلك التبعية والضعف والحاجة للعالم الغربي، وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود اليهود عنصراً غريباً ومعادياً لسكان المنطقة، سيجعل اليهود في حالة تحالف مصيري مع العالم الغربي، بحيث لا يستطيعون إلا أن يعتمدوا عليه لاستمرارهم وقوتهم وبقائهم، وهكذا تتحقق قاعدة التقاء استراتيجي راسخ بين الطرفين.

لقد كان اللورد كتشنر Kichener (١٨٥٠-١٩١٦) من أوائل من أبرزوا أهمية العامل الاستراتيجي فقد دعا حكومته إلى «تأمين فلسطين حصناً لبريطانيا في مصر وحلقة وصل برية مع الشرق»[١٧].

وتكرست فكرة «الدولة الحاجزة» في توصية مؤتمر لندن الاستعماري المسمى مؤتمر «كامبل بنرمان» والذي عقد سراً في لندن خلال الفترة ١٩٠٥-١٩٠٧ بدعوة من حزب المحافظين البريطاني، واشتركت فيه مجموعة من كبار علماء التاريخ والاجتماع والزراعة والبترول والجغرافيا والاقتصاد... وناقش سبل تحقيق المصالح الغربية والهيمنة على المنطقة الإسلامية وغيرها. ورفع المؤتمر توصياته إلى رئيس الوزراء البريطاني آنذاك «كامبل بنرمان» وقد أكد فيها أن **إقامة حاجز بشري قوي وغريب في المنطقة شرقي البحر المتوسط وعلى مقربة من قناة السويس، قوة عدوة لشعب المنطقة وصديقة للدول الأوروبية ومصالحها، هو التنفيذ العملي العاجل للوسائل والسبل المقترحة** [١٨].

ولقد أدركت المنظمة الصهيونية العالمية -التي أعلن عن تأسيسها في مؤتمر بال بسويسرا في ٢٧-٢٩ أغسطس ١٨٩٧ بزعامة ثيودور هرتزل -المصالح والأطماع الغربية في فلسطين، كما أدركت أن مشروعها لن يُكتب له النجاح

---

(١٧) ريجينا الشريف: مرجع سابق، ص١٤٥.

(١٨) ملف وثائق فلسطين، إعداد وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩)، جـ١، ص١٢١.

أو حباً في اليهود، ولكن من خلفية الالتقاء مع الحركة الصهيونية بضرورة خروج اليهود من أوروبا وإيجاد مأوى مناسب لهم. . . . وقد مثلت الحركة النازية فيما بعد نموذجاً مثالياً لهذه الفكرة، وكانت «مأساة» اليهود في ألمانيا أحد العوامل التي أسهمت في تحقيق الحلم الصهيوني(٣١).

وهكذا تهيأت للمشروع الاستيطاني الصهيوني عناصر نجاح متعددة، بوجود حركة صهيونية منظمة ذات نفوذ في أوساط اليهود والدوائر السياسية والاقتصادية والإعلامية في أوروبا وأمريكا، وقوة استعمارية طامعة في المنطقة، وضعف «عثماني» فتح الشهية على تقسيم «تركة الرجل المريض» وأرضية من المشاعر الدينية والعاطفية وحتى العنصرية التي اتفقت مع الفكرة الصهيونية، وسعي غربي لتحقيق هيمنة حضارية على المنطقة العربية والإسلامية.

لكن الظروف لم تتهيأ عملياً لمثل هذا المشروع إلا عندما أعلنت الحرب بين الدولة العثمانية وبريطانيا في ٣١ أكتوبر ١٩١٤. . . عند ذلك أعلن أسكويث H. H. Asquith (١٨٥٢-١٩٢٨) رئيس الوزراء البريطاني أن «الحكومة العثمانية هي التي قامت بتوجيه الضربة القاضية إلى السيادة العثمانية ولسنا نحن»(٣٢).

وما كادت الحرب تندلع بين الطرفين حتى كان هربرت صمويل -اليهودي الصهيوني وعضو الوزارة في حكومة اسكويث- يحادث زميله إدوارد جري E. Grey وزير الخارجية في يوم ٩ نوفمبر ١٩١٤ حول مستقبل فلسطين وإمكانية تحقيق آمال اليهود بإنشاء دولة يهودية. . .(٣٣). ثم قام صمويل بتقديم مذكرة

---

(٣١) حول هذا الموضوع انظر مثلاً: ريجينا الشريف، مرجع سابق، ص١٤-١٧، وص ١٥٠-١٧٠، وص ٢٥٣-٢٥٥، وبربارة حداد، مرجع سابق، ص ١١٨-١١٩، وعلي محافظة، العلاقات الألمانية الفلسطينية ١٨٤١-١٩٤٥ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص١٩٥ - ٢٠٨.

(٣٢) بربارة حداد، مرجع سابق، ص١١٦.

(٣٣) H. Samuel, **op. cit.** pp. 12-13.

وفي ختام الإشارة للمسألة الاستراتيجية، لا بد أن نشير إلى أن أهمية فلسطين الاستراتيجية ظلت ماثلة في السياسة العسكرية والأمنية البريطانية طوال فترة الاحتلال البريطاني لفلسطين ١٩١٧-١٩٤٨. وقد زادت هذه الأهمية بعد السيطرة البريطانية على العراق ١٩١٧، وفرض الحماية البريطانية على إيران ١٩١٩، فأصبحت فلسطين نقطة اتصال مهمة في حزام النفوذ البريطاني من مصر إلى الهند، كما زادت أهمية فلسطين مع بروز الثروة النفطية في العراق، حيث تم مد أنابيب البترول إلى ميناء حيفا المطل على البحر المتوسط. هذا فضلاً عن توفيرها الحماية الشرقية المتقدمة لقناة السويس، بالإضافة إلى الموانئ وقواعد الطيران المهمة فيها، وقد برزت هذه الأهمية في العديد من المذكرات والتصريحات والتقارير الرسمية[٣٠].

ومن الأمور الجديرة بالإشارة في خلفيات تبني بريطانيا ـ بل وأوروبا ـ للفكرة الصهيونية والسعي لاحتلال فلسطين ما يعرف بالمشكلة اليهودية في أوروبا، والاتفاق مع الحركة الصهيونية على عدم إمكانية دمج اليهود في المجتمع الأوروبي، أو القدرة على استيعابهم، ووجود بذور الكراهية والعداء تجاههم حيثما حلوا، أي ما يعرف بـ «اللاسامية»، فكان المشروع الصهيوني -الغربي بإنشاء وطن لهم في فلسطين مخرجاً للمشكلة. كما وجدت أوروبا الغربية -وخصوصاً بريطانيا- فيه حلاً لإيقاف سيل الهجرة اليهودية إليها من أوروبا الشرقية، ووجدت في هذا الحل أيضاً نوعاً من «التكفير» والتحلل من «عقدة الذنب» بسبب المظالم التي أوقعها الغرب المسيحي باليهود، بل إن الأمر اتخذ في أحيان أخرى شكلاً «لاسامياً» تمثّل في السعي للتخلص من اليهود نتيجة مشاعر الكراهية والاحتقار والعنصرية، فكان البعض صهيونياً لا من خلفية دينية

---

(٣٠) انظر مثلاً: The Stratigical Importance of Palestine, Memorandum by Committee of Imperial Defence, July 1923, Secret, AIR 5/586; Subjects No. 5 and No. 26 in AIR 9/19; and Appreciations on the Middle East in W.O. 106/ 1594 B.

الفصل الأول

الاحتلال البريطاني لفلسطين

١٩١٧-١٩١٨

التحرك السياسي

تحركت السياسة البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ في ثلاثة اتجاهات لضمان سيطرتها على فلسطين، فقامت بالاتصال والتفاوض مع أبرز القوى الداخلية والخارجية التي تهتم بمستقبل المنطقة، ودخلت معها في اتفاقيات ومعاهدات تخدم هذا الغرض. فاتفقت مع الشريف حسين على الثورة العربية (مراسلات الحسين - مكماهون ١٩١٥) واتفقت مع فرنسا على تقسيم سوريا والعراق (سايكس ـ بيكو ١٩١٦) واتفقت مع الحركة الصهيونية (وعد بلفور ١٩١٧) وليس هناك مجال للدخول في تفصيلات هذا النشاط السياسي البريطاني، وخلفيات وتفاصيل المعاهدات والاتفاقيات، فقد كُتب في ذلك الكثير، ولكننا نضع هنا بعض النقاط على الحروف استكمالاً لصورة الأحداث في تلك الفترة.

لقد هدفت السياسة البريطانية من خلال اتصالها بالعرب[1] -ممثلين في

(١) هذا التحليل مستقى من استقراء مجمل للسياسة البريطانية تجاه العرب في تلك الفترة، ومن المراجع التي تحدثت حول هذا الموضوع: عبد الوهاب الكيالي: مرجع سابق، ص٧٢، وتقرير بيل، ص٢٣، وانظر:

Summary of Historical Documents from the Outbreak of war between Great Britain and Turkey 1914 to the Outbreak of the Rovolt of the Sherif of Mecca in June 1916, prepared by " The Arab Bureau"*, Cairo, 29 Nov. 1916, p.1, W.O. 158/624. Hereafter refered to as Summary of Historical Documents.

* المكتب العربي في القاهرة هو مكتب أنشأته بريطانيا لأغراض الاستخبارات والدعاية في المنطقة في يونيو ١٩١٦.

شعب فلسطين مكّن بريطانيا من بسط هيمنتها وشل أي استراتيجية فلسطينية - عربية للتحرك والمقاومة بانتظار تقرير مصير فلسطين. ولذلك لم يكن غريباً أن بريطانيا لم تعلن وعد بلفور رسمياً في فلسطين إلا في ٢٠ فبراير ١٩٢٠[١٠]، أي بعد إتمامها احتلال فلسطين بـ «١٧» شهراً.

أما الاتجاه الثاني الذي سارت فيه الحكومة البريطانية لضمان سيطرتها على فلسطين فكان محادثاتها مع الحكومة الفرنسية، والتي بدأت في نوفمبر ١٩١٥[١١]، (بعد أقل من شهر من قطع مكماهون عهوده للعرب). وما يعنينا الإشارة إليه هنا أن بريطانيا كانت تدرك تماماً أطماع فرنسا في السيطرة على سوريا الكبرى (بما فيها فلسطين) وأنها استطاعت من خلال هذه المفاوضات، التي انتهت في مايو ١٩١٦ باتفاق سايكس-بيكو، أن تتفق مع فرنسا وروسيا على جعل فلسطين منطقة دولية لها إدارة خاصة تحدد باتفاق بين هذه القوى الثلاث، بالإضافة إلى إشراف بريطانيا على منطقة شرقي الأردن وميناءي حيفا وعكا[١٢].

غير أن بريطانيا بعد احتلالها لفلسطين سعت إلى الانفراد التام بإدارتها، فأخذت تناور لتجاوز اتفاقية سايكس-بيكو مستغلة العديد من الظروف التي لا مجال لتفصيلها، واستطاعت في سبتمبر ١٩١٩ ترتيب اتفاق جديد «اتفاق لويد-كلمنصو» انفردت بموجبه بريطانيا بإدارة فلسطين، ثم أتمّت حلقة السيطرة في مؤتمر لندن الذي اتخذ قراراً في ٢١ فبراير ١٩٢٠ بوضع فلسطين بحدودها القديمة من دان إلى بئر السبع (حسب أحد نصوص التوراة) تحت الانتداب

---

(١٠) بيان الحوت، مرجع سابق، ص١١٩.

(١١) تقرير بيل، ص٢٩، وأيضاً: Summary of Historical Documents, p.65

(١٢) تقرير بيل، ص٢٩، وعبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص٧٧-٧٨، وكامل خلة، مرجع سابق، ص٤٧-٥١، ارتأت فرنسا وبريطانيا ضم روسيا للمحادثات لما لها من مصالح مدعاة في فلسطين، وقد أدى اختلاف القوى الثلاث حول من ينفرد بإدارة فلسطين إلى الاتفاق على جعلها منطقة دولية.

القوات البريطانية- وذلك في المرحلة الثانية من الزحف البريطاني في سبتمبر وأكتوبر ١٩١٨(٦).

وقد استمرت التطمينات البريطانية في أثناء الحرب وبعدها، فقد صدر في ١٦ يونيو ١٩١٨ التصريح الشهير (التصريح إلى السبعة) الذي أصدرته بريطانيا إلى سبعة من قادة العرب السوريين في مصر والمعنيين بالثورة العربية، والذي يعدّه جورج انطونيوس أهم بيان سياسي أصدرته بريطانيا لتوضيح سياستها تجاه الثورة العربية(٧)، وفيه أوضحت أن الأراضي التي احتلها الحلفاء -وكانت تضم جنوب فلسطين والعراق- ستكون حكوماتها قائمة على رضا المحكومين وأما الأراضي التي لا زالت تحت الحكم التركي -وكانت تضم باقي فلسطين وسوريا ولبنان- فإن بريطانيا ترغب أن تفوز بحريتها واستقلالها(٨). وبعد أسبوع واحد فقط من إعلان نهاية الحرب مع الدولة العثمانية صدر في ٧ نوفمبر ١٩١٨ التصريح الأنجلو -فرنسي المشترك الذي أكد أن هدفهما من الحرب في الشرق «هو تحرير شعوبه... وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من السكان الوطنيين وتسير حسب رغائبهم الحرة»(٩).

وهكذا فإن الاحتلال البريطاني لفلسطين ما كان ليتم بالشكل الذي حدث لولا تلك السياسة البريطانية التي كانت - من وجهة النظر العربية على الأقل- كذباً وخداعاً، ولكان الوضع العسكري والأمني البريطاني محفوفاً بالمخاطر، ولواجهته صعوبات كبيرة منذ بداية احتلال فلسطين. كما أن اختلاط الوضع وتداخل مشاعر الأمل والترقب بحالة من الإبهام والغموض والمخاوف لدى

---

(٦) انظر التفصيل في الصفحات التالية من نفس هذا الفصل.

(٧) George Antonius, **The Arab Awaking** (London: Hamish Hamilton, 1955), p.271

(٨) بيان الحوت، مرجع سابق، ص٦٩-٧٠.

(٩) **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية ١٩١٨-١٩٣٩**، جمع وإعداد عبد الوهاب الكيالي، ط٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨)، ص٤٧٠.

بشكل عام موقفاً دفاعياً، ففي ٢٥ يناير - ٣فبراير ١٩١٥ قام الأتراك بهجومهم الأول على القناة، ورغم أنهم استطاعوا الوصول إليها، وتوقفت حركة السفن لمدة يومين إلا أن هجومهم مُني بالفشل وانسحبوا في ٤ فبراير[١٧]، أما الهجوم الثاني فكان في ٣-٧ اغسطس ١٩١٦ حيث اشتبكوا مع البريطانيين في معركة «الروماني» وانتهى هجومهم بالفشل أيضاً[١٨].

وقام البريطانيون من جهتهم بترتيب أوضاع القوات العسكرية البريطانية في مصر، وفي ١٩ مارس ١٩١٦ تم توحيد القوات البريطانية تحت قيادة واحدة سميت قيادة «قوات الحملة المصرية» Egyptian Expeditionary Force (E.E.F.) وعهد إلى موراي A. J. Murray بقيادتها. ومع مرور الوقت استطاعت القوات البريطانية استعادة زمام المبادرة، وتمكنت مع نهاية ١٩١٦ من استرجاع مواقعها في شبه جزيرة سيناء، حيث احتلت العريش في ٢١ ديسمبر ١٩١٦، واحتلت رفح (الواقعة على الحدود بين مصر وفلسطين) في ٨-٩ يناير ١٩١٧، وأصبح بذلك أي تقدم مقبل جزءاً من احتلال فلسطين[١٩].

من جهة أخرى كانت الثورة العربية الكبرى قد تفجرت في ٥ يونيو ١٩١٦ باسم الشريف حسين في منطقة المدينة المنورة[٢٠] كما أعلنت في مكة في ١٠ يونيو ١٩١٦. واستطاعت الاستيلاء على ميناء جدة في ١٢ يونيو، ولم تستسلم الحامية العثمانية في مكة إلا في أواسط يوليو ١٩١٦ بعد نفاد الذخائر والمعدات والأرزاق[٢١]. أما الطائف فسقطت بأيدي الثورة العربية في ٢٢

---

(١٧) نفس المرجع، ص٣٢-٣٣.

(١٨) نفس المرجع، ص٥٦-٦٠.

(١٩) نفس المرجع، ص٦٣-٦٥.

(٢٠) Military History of the Arab Revolt, Attachment to Political Intelligence Summary, No. 5, 10 May 1918, Secret and Confidential, W.O. 157/727. See also: Antonius, **op. cit,** p. 194.

(٢١) فائز الغصين، مذكراتي عن الثورة العربية (دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٥٦)، ص٢٢٢، وشكري نديم، مرجع سابق، ص٥٥.

سبتمبر ١٩١٦[٢٢].

أما في فلسطين فقد حدثت تبدلات كبيرة خلال الفترة من ١٩١٤-١٩١٦ إذ كان التأييد للعثمانيين شاملاً وعاماً في بداية الحرب للجهاد الذي أعلن ضد «الكفار»، خصوصاً بعد أن أخذ أركان الحركة العربية والمركزية والإصلاحية يتواصون بوجوب تجميد نشاطهم والالتفاف حول الدولة العثمانية[٢٣]، وبدت مظاهر التأييد الفلسطيني في الاستقبالات الحافلة للجيش العثماني في القدس وغيرها[٢٤]، وفي التطوع في الجيش «دفاعاً عن الدين والوطن» فمثلاً تطوّع «١٥٠٠» رجل من أبناء قبائل بئر السبع واشتركوا جميعاً في الهجوم على قناة السويس[٢٥].ولكن شعبية الأتراك أخذت تتضاءل بعد انتهاء السنة الأولى من الحرب بعد أن أخذت الإدارة العثمانية تراوغ في تنفيذ الوعود الإصلاحية، وما تبع ذلك من اتصالات للتنسيق بين الشريف حسين والجمعيات العربية («الفتاة» و «العهد»...) للثورة ضد العثمانيين، ومفاوضات الشريف حسين مع بريطانيا[٢٦]، وخلال سنة ١٩١٦ أخذ الحديث يتسع في فلسطين عن العرب والعروبة والتخلص من الحكم التركي[٢٧].

---

(٢٢) شكري نديم، مرجع سابق، ص٥٥.

(٢٣) محمد عزة دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة: انبعاثها ومظاهرها في زمن الدولة العثمانية إلى أوائل الحرب العالمية الأولى (صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، دون تاريخ)، ص٣٤٤.

(٢٤) خليل السكاكيني، كذا أنا يا دنيا، سلسلة إحياء التراث الفلسطيني رقم ٨، ط٢ (دون مكان: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٨٢)، ص٧٥، وعادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٧-١٩٣٦ (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤)، ص١٩.

(٢٥) أحمد أبو خوصة، بئر السبع والحياة البدوية (الأردن: المؤسسة الصحفية الأردنية، ١٩٧٦-١٩٨٢)، جـ٢، ص٦٨.

(٢٦) عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس (القدس: فوزي يوسف، ١٩٦١)، جـ١، ص٣٧٦، وعبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص٧٢-٧٦.

(٢٧) أميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، ص١٧-١٨.

ومع إعلان الثورة العربية، وأخذ القوات البريطانية زمام المبادرة، تم إرسال مبعوثين سريين إلى رؤساء القبائل في جنوب فلسطين لحثهم على الامتناع عن تقديم الدعم للأتراك. وقام العقيد باركر A. C. Parker -الضابط في الاستخبارات العسكرية البريطانية[٢٨] - بدعوة الشيخ فريح أبو مدين- الزعيم الرئيسي لقبائل بئر السبع- إلى لقاء في العريش، حيث سلمه نسخة من رسالة الشريف حسين التي يدعو العرب فيها لدعم جهود القوات البريطانية التي «تعمل من أجل تحرير العرب». وفي الوقت نفسه «أمطرت» الطائرات البريطانية خطوط الجيش العثماني في فلسطين بنسخ من رسالة الشريف حسين، وطبع على ظهرها نداء من القيادة البريطانية تطلب فيه من الضباط والأفراد العرب في الجيش العثماني الهرب من الجندية والذهاب للخطوط البريطانية،

---

(٢٨) كان باركر عضو هيئة الأركان لشؤون المخابرات General Staff Officer (G.S.O. (Intelligence))، انظر:

H. Winstone, The: **Illicit Adventure: the story of Political and Military Intelligence in the Middle East from 1898 to 1926**(U.S.A: University Publication of America, 1987). p.384 (Appendix B).

ملاحظة: حرص الباحث على استخدام الترجمة العربية للرتب العسكرية في الجيش البريطاني، وهذه قائمة بمجموعة من المصطلحات للرتب وما يقابلها باللغة العربية (بتدرج الرتب من الأدنى إلى الأعلى):

وكيل عريف	Lance Corporal	مقدم	Lieut.Colonel
عريف	Corporal	عقيد	Colonel
رقيب	Sergeant	عميد	Brigadier
ضابط صف	Warrant Officer	لواء	Major General
ملازم ثاني	2nd Lieutenant	فريق	Lieut.General
ملازم أول	Lieutenant	فريق أول	General
نقيب	Captain	مشير	Field Marshal
رائد	Major		

والالتقاء بممثلي الشريف حسين الموجودين هناك. وكان الشريف حسين قد أرسل هؤلاء الممثلين بطلب من البريطانيين، وكان على رأسهم أحد أقربائه وهو الشريف عبد الله بن حمزة، وكانت مهمتهم توضيح أهداف التعاون العربي - البريطاني ومضامينه، وحث العرب على الامتناع عن تقديم الخدمة للأتراك وتسهيل تقدم القوات البريطانية في فلسطين. ولم يكن الشريف فيصل -من جهته- أقل نشاطاً، إذ ذهب مبعوثوه لنفس الغاية واتصلوا بزعماء القبائل شبه البدوية على جانبي الأردن ووصلوا إلى سوريا الداخلية للإعداد والتحريض(٢٩).

ويعترف تقرير لجنة بالين بأن المشاعر العربية المحبة للاستقلال قد تم تشجيعها «بكل سبل الدعاية الممكنة لوزارة الحرب»... غير أنه يدعي أن العرب في فلسطين وعدوا على سبيل المثال «بالسلام والازدهار تحت الحكم البريطاني»(٣٠)... وهذا ادعاء غريب يتنافى مع سياق الأحداث وسلسلة الوعود والتطمينات البريطانية للعرب حتى نهاية سنة ١٩١٨. ولو كتبت كلمة «الحكم البريطاني» بالمعنى الذي أراده الانجليز لكان ذلك سلاحاً مهماً في يد

---

(٢٩) Antonius, **op. cit.,** pp. 225-226.

(٣٠) Report of the Court of Inquiry Convened by Order of His Excellency the High Commissioner and Commander in Chief (Egypt), Dated 12 Apr. 1920, Submitted by the court in 1st. Jul. 1920, Secret, p.7, F.O. 371/5121. Hereafter refered to as Palin Report.

لجنة بالين هي لجنة عسكرية عرفت باسم رئيسها اللواء بالين P.C.Palin، وقد شكلها اللنبي للتحقيق في انتفاضة موسم النبي موسى التي اندلعت في ٤ إبريل ١٩٢٠، وكانت بعضوية العميد وايلدبلد J.H.Wildblood والمقدم إدواردز V. Edwards، وعين القاضي بمحاكم الاستئناف بمصر مكبارنيت A.L. MacBarnet مستشاراً. انظر:

Tel., Allenby to F.O., Apr. 1920, Very Urgent, F. O. 371/5117, and Palin Report, p.82.

الدعاية التركية بدل أن يكون ضدها، ولتحولت الأوهام والظنون العربية إلى حقائق طالما حرص البريطانيون على إخفائها طوال الحرب.

وربما يدحض زعم لجنة بالين نص «منشور» ألقته الطائرات البريطانية على فلسطين باسم الشريف حسين، ومما ورد فيه «... هلموا للانضمام إلينا نحن الذين نجاهد لأجل الدّين وحرية العرب حتى تصبح المملكة العربية كما كانت في عهد أسلافكم.....»(٣١).

وبشكل عام، فقد بدأ البريطانيون محاولاتهم لاحتلال فلسطين في ربيع ١٩١٧ وقد أمنوا ظهورهم في البحر الأحمر والمحيط الهندي، وتشكّل حزام عربي مؤيد لهم من البحر الأحمر إلى الخليج العربي، بالإضافة إلى تزايد التأييد لهم وللثورة العربية في فلسطين.

وبدأ أول هجوم بريطاني كبير على فلسطين -فيما عرف بمعركة غزة الأولى- في ٢٥-٢٧ مارس ١٩١٧ بقوات تقدر بخمسة أضعاف القوات العثمانية، وقد انتهى الهجوم بالفشل، بعد أن وقعت في البريطانيين خسائر كبيرة(٣٢).

وفي ١٨-١٩ إبريل قام البريطانيون بهجومهم الثاني -الذي عرف بمعركة غزة الثانية- وكان هدفهم اجتياح جنوب فلسطين والوصول إلى القدس، لكن هذا الهجوم مُني بالفشل أيضاً، وخسر البريطانيون حوالي ستة آلاف بين قتيل وجريح وأسير، أما خسائر العثمانيين فقد كانت (١٦٧٠) قتيلاً وجريحاً ومفقوداً(٣٣).

ورغم ذلك فإن هذه المعارك وما تلاها من مناوشات حتى أكتوبر ١٩١٧ قد

---

(٣١) ملف وثائق فلسطين، جـ١، ص١٦٧.

(٣٢) انظر: شكري نديم، مرجع سابق، ص٧٤-٨٢، وانظر أيضاً:
Tel., Murray, Cairo to W.O., 28 Mar. 1917, W.O. 106/721, and
Tel., Murray, Cairo to W. O., 1 Apr. 1917, W.O. 106/721.
شارك في الهجوم البريطاني «٣٣٥٠٠» مقاتل، وحسب برقية موراي في ٢٨ مارس فقد خسر البريطانيون حوالي «٤٤٥٠» بين قتيل وجريح وأسير ومفقود.

(٣٣) شكري نديم، مرجع سابق، ص٨٣-٨٤.

أعطت للبريطانيين موطئ قدم صغير في فلسطين يمتد من البحر جنوبي غزة باتجاه جنوبي شرقي إلى «جملي» ثم يتحول باتجاه جنوبي غربي حتى يصل الحدود المصرية(٣٤) (انظر الخريطة رقم ١)، وقد قام بإدارته العقيد باركر تحت إشراف الحكومة المصرية لمنطقة سيناء(٣٥).

وإثر فشل الهجوم البريطاني في ربيع ١٩١٧ قررت القيادة البريطانية إزاحة القائد العام للقوات البريطانية موراي، وتسليم القيادة للفريق ادموند اللنبي الذي استلم القيادة في ٢٨ يونيو ١٩١٧(٣٦)، وفي التعليمات التي تلقاها مع خطاب التعيين قال له ديربي Derby وزير الحرب -في ١٥ يونيو ١٩١٧- إن حكومة جلالته تواقة جداً لهزيمة القوات التركية في فلسطين واحتلالها، وطلب منه إرسال مقترحاته بالسرعة الممكنة لكيفية الوصول إلى هذا الهدف(٣٧). وفي الأسبوع الثاني من يوليو ١٩١٧ أرسل اللنبي مقترحاته التي حازت على موافقة مجلس الحرب في الحكومة البريطانية War Cabinet(٣٨).

ولم تكن القيادة العسكرية البريطانية تتوقع تحقيق مكاسب على الجبهة الأوروبية في خريف ١٩١٧ والشتاء الذي يليه، ولذلك وجهت تعليمات في

---

(٣٤) British Government, **A Brief Record of the Advance of the Egyptian Expeditionary Force**, under the Command of General Sir Edmund H.H. Allenby, July 1917 to October 1918, Second Edition (London: H.M.S.O., 1919), plate 31. Hereafter refered to as **The Advance of the Egyptian Expeditionary Force.**

(٣٥) Norman Bentwich, **England in Palestine** (London: Kegan Paul Trench, Turbner & Co., 1932), p.19.

(٣٦) Tel., G. O. C. in C. Egypt to C.I.G.S., 28 Jun 1917, Secret, W. O. 106/718.

كان اللنبي من ضباط الخيالة البارزين وقائد الجيش الثالث في الجبهة الغربية، وكان عمره ٥٦ سنة، انظر: شكري نديم: مرجع سابق، ص٩٠.

(٣٧) Derby to Allenby, 15 Jun 1917, W.O. 106/718 .

(٣٨) **The Advance of the Egyptian Expeditionary Force,** p.1.

١٠ أغسطس إلى اللنبي بالهجوم على جبهة فلسطين خلال تلك الفترة بأقوى ما يمكن، بهدف رفع الروح المعنوية في بريطانيا، وزيادة حالة عدم الرضا والضجر بين الأتراك «وسادتهم الألمان» ولم تحدد التعليمات حدوداً جغرافية للهجوم، وإنما طلبت منه هزيمة الأتراك والتقدم حسبما تسمح به الظروف[٣٩].

وقام اللنبي من جهته بتحضيرات شاملة للحرب، وتم تحديد خط يافا -القدس ليتم الوصول إليه في عمليات الاحتلال المقبلة. وقد رأى مجلس الحرب البريطاني أن هذا الاحتلال إذا ترافق مع هزيمة قاسية للأتراك، ثم إذا استتبع بإجراءات دبلوماسية معهم، فقد يؤدي ذلك إلى تخلي تركيا عن حلفائها[٤٠].

أما الثورة العربية الكبرى فقد استمرت عملياتها في التقدم والاتساع خلال سنة ١٩١٧ واستطاعت في ٦ يوليو ١٩١٧ احتلال ميناءالعقبة. واتخذها الشريف فيصل مقراً لقيادته، وتمركزت فيها قوات عسكرية عربية نظامية من حوالي ألفي مقاتل بقيادة جعفر باشا العسكري، كما كان فيصل يستقبل يومياً وفود القبائل العربية في الشمال وعلى طول الخط الحديدي السوري، حيث تؤدي قسم الولاء[٤١].

وفي مذكرة سرية كتبها رئيس الأركان البريطاني روبرتسون W. R. Robert-son في ١٩ يوليو ١٩١٧ قال إن العرب يسببون متاعب كبيرة للأتراك، وأن على اللنبي الاستفادة من ذلك[٤٢]. وقد أحسن اللنبي الاستفادة من هذه

---

(٣٩) Tel., C.I.G.S. to G.O.C. in C. Egypt, 10 Aug. 1917, Secret, W.O.106/718.

(٤٠) Tel., C. I. G. S.to G.O.C. in C. Egypt, 5 Oct. 1917, W.O. 106/718.

(٤١) شكري نديم، مرجع سابق، ص ٢٦٣. وانظر:

Report on Present Situation at Akaba, by Captian Macindoe, 27 Aug. 1917, W.O. 158/634 Part 1.

(٤٢) Memorandum by W.R. Robertson, C.I.G.S., 19 Jul. 1917, Secret, W.O. 106/718.

القوات، وكان لضباط بريطانيين أمثال لورنس T. E. Lawrence[٤٣] أدوار مهمة في فعالياتها وعملياتها. وقد أرسل اللنبي إلى رئيس الأركان البريطاني في ٥ أكتوبر -قبل بدء عمليات اجتياح فلسطين بثلاثة أسابيع- مشيراً إلى أن كل حساباته في احتلال جنوب فلسطين حتى خط يافا القدس تمت على فرض أن وضع العرب سيستمر مرضياً، وأنهم سوف يغطون جناحه واتصالاته من الجهة الشرقية، حيث سيكون على يمينه أربعون ميلاً من خط حديد الحجاز. وأكد أن مسألة استمرار دعمهم «تعتمد على استمرار اعتقادهم بأننا سنفي بعهودنا» بعدم عقد سلام مع الأتراك بحيث تظل أقاليم عربية تحت سيطرتهم، وحذر من انتشار أي فكرة مخالفة قائلا «إن أي فكرة من هذا النوع سوف تجعلهم ضدنا وتجعل اتصالاتي في خطر»[٤٤]. وربما لم يسأل اللنبي نفسه ماذا سيكون رد فعل العرب لو عرفوا أن فلسطين ستعطى لليهود!!. وعلى كل حال، فمنذ خريف ١٩١٧ وحتى نهاية الحرب في خريف ١٩١٨ أصبحت العمليات العسكرية العربية جزءاً من عمل الجبهة الفلسطينية، وعاملاً مهماً في انتصارات اللنبي في فلسطين وسوريا[٤٥].

وفي خطوط الجيش العثماني المرابط في فلسطين انعكست عمليات الدعاية العربية -البريطانية على الضباط والجنود العرب، وتزايدت قبل اندلاع المعارك الحاسمة في جنوب فلسطين حالات الهرب من الجندية. وأشارت تقارير المخابرات العسكرية البريطانية إلى ذلك، وذكرت أن هروب أعداد كبيرة من

(٤٣) توماس ادوارد لورنس المشهور بـ«لورنس العرب» ١٨٨٨-١٩٣٥، حاز على شهرة فائقة في العالم الغربي لمشاركته في الحرب مع الجيش العربي الثائر ضد الأتراك، وهو صاحب كتاب «أعمدة الحكمة السبعة» الذي وضع فيه مذكراته حول الثورة العربية ودوره فيها، انظر: توماس أ. لورنس، أعمدة الحكمة السبعة، ط٤ (بيروت: دار الافاق الجديدة، ١٩٨٠).

(٤٤) Tel., G.OC. in C. Egypt to C.I.G.S., 5 Oct. 1917, W.O. 106/718

(٤٥) William Yale, **The Near East: A Modern History** (U.S.A: University of Michigan, 1968), p.244.

الجندية من الجيش التركي تسبب إزعاجاً للأتراك، وأنه قد صدرت أوامر باتخاذ إجراءات فعالة لمواجهتها، وأعطيت مهلة قدرها عشرون يوماً للهاربين للعودة إلى وحداتهم وإلا ستتخذ بحقهم إجراءات صارمة(٤٦)، ولا شك أن العديد من الهاربين كانوا من أبناء فلسطين الذين اختفوا في القرى والأرياف(٤٧).

كما إن القبائل العربية في منطقة بئر السبع- والتي قاتلت مع الأتراك- قد «اختفت» بطلب من «فريح أبو مدين» وعادت للظهور جنوباً على ميمنة القوات البريطانية المتقدمة إلى غزة(٤٨).

السريّة العربية

في مايو ١٩١٧ وافقت قيادة القوات البريطانية في مصر على اقتراح السير مارك سايكس M. Sykes بتشكيل سرية عربية Arab Legion(٤٩). وقد تم إنشاء هذه السرية باتفاق بريطاني -فرنسي بحيث تشرف البعثة البريطانية - الفرنسية في مصر عليها، وتتحمل تكاليفها مناصفة. وقد هدفت الدولتان - من خلال ذلك- إلى إظهار «مصداقية» عملية لنفسيهما أمام العرب في تأييد قضاياهم، ودعم قوات الشريف حسين، واستيعاب الهاربين من الجندية، والاستفادة من كفاءتهم وخبرتهم(٥٠).

أما مصادر التجنيد للسريّة فكانت سجناء الحرب في مصر والهند والعراق

---

(٤٦) See: Reports of G.H.Q. Intelligence, 18 and 28 Oct. 1917, W.O. 157/720.

(٤٧) Antonius, **op. cit**,p.227.

(٤٨) **Ibid**, p. 226.

(٤٩) ربما كانت الترجمة الأفضل لكلمة Legionهي «فيلق» ولكن الباحث استخدم هنا الترجمة الرسمية المعتمدة في النسخة العربية للنموذج الذي يملؤه المجند في السرية، انظر: Arab Legion, General Scheme, W.O. 158 /633

(٥٠) Tel., Egypforce to Political Resident, Aden, 21 May 1917 W.O. 158/632. See also: Memorandum about the Arab Legion, W.O. 158/632.

وعدن، وجزر كمران (الواقعة على الساحل الغربي لليمن المطل على البحر الأحمر)، فضلاً عن المتطوعين العرب في مصر[٥١]. وقد أرسل وزير الخارجية البريطاني «بلفور» إلى المندوب السامي في مصر في ٢٦ يوليو ١٩١٧ مؤكداً أن الاتفاق قد تم مع فرنسا على تشكيل السريّة، وأن مهمتها ستكون ابتداءً الدفاع عن الحجاز إلا إذا رُؤي نقلها إلى ميدان عربي آخر باتفاق بين الدولتين، وأنها إذا كانت في الحجاز فستكون تحت إشراف الشريف حسين، وإذا نقلت خارجه ستكون تحت تصرف القائد العام للقوات التي ستعمل معه[٥٢].

وقبل انتهاء الإجراءات الشكلية بين بريطانيا وفرنسا حول السرية، كانت عمليات التجنيد لها قد بدأت منذ مايو ١٩١٧. ففي ٢٥ مايو ١٩١٧ أشارت برقية من القوات البريطانية في مصر إلى قيادتها العسكرية في لندن أن هناك مائتي سجين حرب، بالإضافة إلى «٥١» ضابطاً و «١١٧» فرداً قادمون من بغداد[٥٣]، وفي ٢٧ يونيو كان قد تم تجنيد «١٩٠» رجلاً في عدن[٥٤]، وفي ٢٠ أغسطس توقعت المصادر العسكرية في مصر وصول أول خمسمائة رجل من الهند مطلع سبتمبر[٥٥]. ويبدو أن هذه المصادر قد بالغت في تفاؤلها في إمكانية تطور واتساع السرية وأشارت إلى احتمال أن يصل عددها إلى أربعة آلاف[٥٦].

---

(٥١) Draft Tel., found in W.O. 158/ 632.

(٥٢) Tel., Balfour to H.C. Egypt, 26 Jul. 1917, W.O. 158/ 633.

(٥٣) Tel., Egypfoce to Troopers, 25 May 1917, W.O. 158/632.

يشار إلى القيادة العسكرية في لندن في أحيان عديدة بلفظة Troopers.

(٥٤) Tel., Political Resident, Aden to Arab Bureau, Cairo, 27 Aug. 1917, W.O. 158/632.

(٥٥) Tel., Assistnt Poitical Officer, Cairo, to Assistant-Adjustant, General (A.A.G), 20Aug. 1917, W.O. 158/631.

(٥٦) Letter , Assistant Quartermaster - General to Deputy Quartermaster-General, 17Sep. 1917, W.O.158/633.

وقد أقيم معسكر لتدريب السرية في شرقي مدينة الإسماعيلية بإشراف بريطاني – فرنسي(٥٧). وفي تقرير ينضح بالمرارة، رفعته القيادة التي أشرفت على التدريب في ١٩ نوفمبر ١٩١٧، ذكرت أن القوة التي دُربت كانت من سبعين ضابطاً و «٤٧٢» من الرّتب الأخرى منها ضابط مسيحي و «٦٤» مسيحياً من الرتب الأخرى و «٣٥» يهودياً، والباقي مسلمون. وقالت إنه يجب الاعتراف بفشل التجربة خلال الأسابيع الثمانية الماضية، وأن روح اللامسؤولية وعدم الانضباط قد سادت بين الضابط والأفراد، مشيرةً إلى أن أسباب ذلك تعود أولاً إلى خطأ المعلومات التي أعطيت لهم في الهند حول أحوال التجنيد والخدمة، وثانياً إلى تجنيد رجال من كل الأعمار والأديان بغض النظر عن مناسبتهم للخدمة في الحجاز وقدرتهم على حمل السلاح، وثالثاً إلى الوعود غير المسؤولة التي أعطيت لهم بالمحافظة على رتبهم نفسها في الجيش العثماني، ورابعاً إلى وجود مجموعة من الضباط البعيدين تماماً عن كل معاني الوطنية الحقيقية والقدرة على القيادة وفرض احترامهم على الأفراد. وقد رفضت في نهاية التقرير التوصية بإعادة التجربة لأي دفعة أخرى على نفس الخطوط والأسس التي تم التجنيد السابق عليها(٥٨).

وربما كان من أسباب الفشل ما ذكرته تقارير الاستخبارات من وجود جواسيس وعملاء للاستخبارات التركية داخل السرية، وحتى بين ضباطها أنفسهم(٥٩).

ويظهر أن تجربة السرية العربية قد عكست نوعاً من الضعف في التنظيم ونقل المعلومات لدى الجهات البريطانية المسؤولة في المناطق المختلفة، كما يبدو

---

(٥٧) Letter, Assitant Political Officer, Cairo, to A.A.G., 20 Aug. 1917, W.O. 158/631.

(٥٨) Report on the Arab Legion at Ismailia, 19 Nov. 1917, W.O. 158/633.

(٥٩) Letter, Intelligence Office, Kantara, to General Staff (Intelligence) in E.E.F, Cairo, 5 Oct. 1917, W.O. 158/631.

أن حالة عدم الجدية التي اتضحت لدى الكثير من الضباط والمجندين ربما تعود إلى أن رغبتهم في الخروج من الأسر كانت أقوى من حماسهم لقتال العثمانيين.

معارك احتلال فلسطين (المرحلة الأولى)

٢٧ اكتوبر - ١١ ديسمبر ١٩١٧

بدأت المرحلة الأولى من المعارك (والتي انتهت باحتلال جنوبي فلسطين حتى خط يافا القدس) في ٢٧ أكتوبر ١٩١٧، ولم تكن هذه المعارك متكافئة على جميع المقاييس بين الطرفين، فقد كان عدد مقاتلي الجيش التركي عشرين ألفاً في مواجهة مائة ألف مقاتل من الجيش البريطاني(٦٠). ومن الجدير بالذكر أن المخابرات العسكرية البريطانية قد وقعت في خطأ جسيم عند ابتداء المعارك، إذ قدرت المقاتلين الأتراك بخمسين ألفاً، وهو خطأ يبدو أنه كلف بريطانيا الكثير من الجهد والأموال والحشود لضمان النصر، وهذه أمور ربما كانت بريطانيا في غنى عنها في وقت كانت هي في حاجة ماسة لجنودها على جبهات أخرى. وقد أبرز مثل هذا الخطأ الوجه الآخر لتلك الصورة التي حاولت إبراز قوة المخابرات البريطانية ودقتها في تلك الفترة، وقد لام مجلس الحرب البريطاني المخابرات العسكرية على سوء تقديرها واتهمها بالتقصير الشديد(٦١).

وكان الإنجليز لا ينقصهم شيء من لباس وطعام وشراب وسكن ورعاية صحية، بينما كان الجندي العثماني -كما يصفه خليل السكاكيني في يومياته ٢١ نوفمبر ١٩١٧- «جائعاً رث الثياب، ممزق الحذاء، لا شيء يقيه من المطر والبرد، قائماً في العراء وراء مدفعه يتقفقف من البرد ويتضور من الجوع فلا يجد غير كسر الخبز اليابس»(٦٢). وبينما كانت القيادة البريطانية تتميز بكثير من

(٦٠) Extract from Minutes of a Meeting of the War Cabinet, 12 Dec. 1917, Secret, W.O. 106/718.

(٦١) See: Ibid, and Appendix to Intelligence Summary, by G.H.Q. Intelligence, 30 Oct. 1917, W.O. 157/720.

(٦٢) خليل السكاكيني، مرجع سابق، ص٩٢.

المهارة والكفاءة كان يسود القيادة التركية الكثير من الإرباك وضعف التفاهم وعدم الثقة بين الأتراك والألمان والعرب، وكان من علامات الإرباك أن المشير فون فلكنهاين (ألماني) قد تولى قيادة الجيش العثماني على الجبهة الفلسطينية بدل جمال باشا في يوم ٦ نوفمبر (بعد بدء المعارك بعشرة أيام) ولم يكن قد وصل إلى القدس إلا في اليوم الأول من نوفمبر[٦٣]. وفي الوقت الذي كانت الصفوف البريطانية تتميز بالانضباط كان الجيش العثماني يعاني من هرب العرب من الجندية وفقدان إرادة القتال وتحول المنطقة إلى أرض غير متعاونة بل وعدوة أحياناً، كما استغل اللنبي تفوقه الساحق في سلاح الخيالة «الفرسان» فقد كان لديه «١٨» ألفاً مقابل «١٥٠٠» للأتراك، وكان اللنبي نفسه من ضباط الخيالة[٦٤].

أخذت القوات البريطانية منذ بدء المعارك في ٢٧ أكتوبر بقصف الدفاعات العثمانية في غزة وفي ٣١ أكتوبر استطاعت احتلال مدينة بئر السبع ثم احتلت غزة في ٧ نوفمبر، وبعد ذلك بأسبوع استولت على محطة وادي الصرار التي تُعدّ نقطة التقاء السكك الحديدية، وبذلك وجهت ضربة قاسية للجيش العثماني الذي فقد ثلثي فاعليته الأصلية وانقسم إلى قسمين تراجع أحدهما شمالاً بينما تراجع الآخر شرقاً[٦٥].

وفي الوقت نفسه أخذت القوات العربية الثائرة تقوم بعملياتها ضد الأتراك، وأشار تقرير كتبه كلايتون G. Clayton في ١٢ نوفمبر ١٩١٧ لدور القوات

---

(٦٣) شكري نديم، مرجع سابق، ص٩٢ وص٩٥ وص٢٦٣.
كان فلكنهاين رئيساً لأركان الجيش الألماني من سبتمبر ١٩١٤- أغسطس ١٩١٦، وقد تولى قيادة جحفل يلدرم العثماني الذي أسندت إليه مسؤولية العمليات في جبهتي فلسطين والعراق، انظر: نفس المرجع، ص٩٧.

(٦٤) نفس المرجع، ص١٣٥.

(٦٥) **The Advance of the Egyptian Expeditionary Force,** pp. 2-7, and Despatch, Allenby to S. of S. War, 15 Dec. 1917, W.O. 158/614.

العربية، وإسهامها في عزل القوات التركية في الحجاز وتبوك ومعان البالغة «٢٣» ألفاً، وأن العمليات العربية ضدها في المدينة المنورة كلفتها -منذ بداية الثورة- فرقة من القتلى والأسرى والجرحى والمرضى، وأن هذه العمليات اضطرت الأتراك لزيادة أعدادهم وتموينهم هناك، وأضعفت الروح المعنوية لديهم، مما أعطى فائدة مباشرة للعمليات في فلسطين(٦٦)، هذا فضلاً عن أن القوات العربية الثائرة أمّنت ميمنة الجيش البريطاني الزاحف.

ثم تقدمت القوات البريطانية فاستولت يوم ١٥ نوفمبر على مدينتي اللد والرملة، ثم استولت على يافا - ثاني أكبر مدن فلسطين- يوم ١٦ نوفمبر. ولكن مع يوم ٢١ نوفمبر تصلبت المقاومة العثمانية واضطرت القيادة البريطانية إلى إعادة تنظيم نفسها واتصالاتها، وقام العثمانيون بهجمات مضادة قوية خلال العشرة أيام التالية(٦٧).

استكملت القوات البريطانية ترتيباتها وأمّنت امداداتها في ٤ ديسمبر، ثم استعادت زمام المبادرة والتقدم باتجاه القدس، التي أصبح موقفها حرجاً في ٨ ديسمبر، فشعر علي فؤاد (قائد الفيلق التركي العشرين) باستحالة الدفاع عن المدينة المقدسة، وقرر إخلاءها حتى لا تتعرض مقدساتها وآثارها للتدمير والخراب نتيجة الحرب. وقام متصرف القدس بدعوة رئيس البلدية وبعض أعيان

---

(٦٦) Report, by Gilbert Clayton, 12 Nov. 1917, W.O. 158/637.

كان كلايتون (١٨٦٥-١٩٢٩) أحد كبار ضباط المخابرات البريطانية في مصر، وتولى منصب مدير المخابرات فيها خلال ١٩١٤-١٩١٧، كما قام بإدارة «المكتب العربي» في القاهرة الذي أنشئ سنة ١٩١٦، ثم أصبح كبير الضباط السياسيين Chief Political Officer في قوات الحملة المصرية ١٩١٧-١٩١٩، وبعد ذلك عيّن مستشاراً لوزارة الداخلية المصرية ١٩١٩-١٩٢٢، ثم صار سكرتيراً عاماً لحكومة فلسطين ١٩٢٢-١٩٢٥... انظر:

Doreen Ingrams, **Palestine Papers 1917-1922: Seeds of Conflict** (London: John Murray, 1972), p.185.

(٦٧) **The Advance of the Egyptian Expeditionary Force,** p.9.

القدس وسلمهم وثيقة التسليم، وقامت القوات العثمانية بالانسحاب مساء الثامن من ديسمبر وفجر اليوم التالي، وفي صباح التاسع من ديسمبر استطاعت فرق من الجيش البريطاني التقدم أربعة أميال شمالي القدس وقطع طريق نابلس- القدس، بينما قامت فرقة أخرى باحتلال المنطقة شرقي المدينة وقطع طريق أريحا - القدس، وبذلك عزلت المدينة عزلاً تاماً(٦٨). وقام رئيس بلدية القدس حسين الحسيني بتقديم وثيقة تسليم المدينة إلى قائد الفرقة البريطانية العاشرة، وبعد الظهيرة دخل الجيش البريطاني المدينة من ثلاث جهات وخرج السكان يستقبلونه بحماسة كبيرة(٦٩).

أما دخول اللنبي رسمياً للقدس فكان في ١١ ديسمبر ١٩١٧، وقد تلقى تعليمات من وزارة الخارجية البريطانية أن قائدي القوات الفرنسية والإيطالية الرمزية التي شاركت في المعارك يجب أن يرافقوه في الدخول وهما العقيد الفرنسي بيبيب M. A. de Piepape والعقيد الإيطالي دي أجوستينا D'Ajostina ولم تشر إطلاقاً إلى قادة الثورة العربية(٧٠). وهكذا دخل اللنبي المدينة مع ضباطه الكبار وممثلي الحلفاء، واستقبله خارج السور الحاكم العسكري وحرس شرف يمثل مختلف الفرق البريطانية المشتركة معه في الحرب، وأما داخل السور فكان هنالك فرق صغيرة من فرنسا وإيطاليا ترمز لمشاركتهم في حرب فلسطين، أما الأعلام التي ارتفعت فكانت أعلام بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، أما العلم العربي فلم يرتفع أبداً. ولم تفت هذه الملاحظة على الجماهير العربية التي آلمها ذلك(٧١). وربما كانت هذه أول غصة في حلوق أبناء فلسطين، ولكنها لم تكن الأخيرة، إذ إن اللنبي في خطابه الذي ألقاه في الوجهاء وزعماء البلد

---

(٦٨) **Ibid,** pp.9-10 وأيضاً: شكري نديم: مرجع سابق، ص١٥٣.

(٦٩) بيان الحوت، مرجع سابق، ص٦٤ ؛ وشكري نديم، مرجع سابق، ص١٥٤؛ وأميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، ص٢٦.

(٧٠) Political Summary for Dec. 1917, Secret, W.O. 157/722

(٧١) بيان الحوت، مرجع سابق، ص٦٤-٦٥.

وجماهيرها في ذلك اليوم تحدث عن الحروب الصليبية واحتلال الصليبيين للقدس منهياً كلامه بقوله «والآن انتهت الحروب الصليبية»...، فكان لذلك وقع سيء جداً أدى إلى انسحاب مفتي القدس كامل الحسيني من الاحتفال وتبعه كثيرون احتجاجاً على ذلك[٧٢].

وهكذا انتهت المرحلة الأولى من العمليات باحتلال جنوب فلسطين وحتى خط يافا - القدس، ومع نهاية هذه العمليات في ١١ ديسمبر كان العثمانيون قد خسروا أكثر من«١٥» ألف قتيل و«١٢» ألف أسير، أما البريطانيون فقد وقعت فيهم «١٩» ألف إصابة[٧٣]. وعلى ذلك فيمكن أخذ انطباع بأن عمليات الاحتلال هذه لم تكن سهلة على الرغم من المزايا الكبيرة والظروف المواتية التي تمتعت بها القوات البريطانية، وربما كانت الخسائر البريطانية الكبيرة ستتضاعف، وسيتأخر تقدم القوات كثيراً، لو كان هناك بعض التكافؤ بين الجيش العثماني والجيش البريطاني، أو لو توفر مناخ قوي من المناصرة العربية والفلسطينية للعثمانيين. وهكذا، فقد سقطت القدس وفقد المسلمون السيطرة عليها لأول مرة منذ حوالي ٧٠٠ عام.

وتبين الخريطة رقم (١) الزحف البريطاني على فلسطين خلال سنة ١٩١٧[٧٤].

الأوضاع العامة والمعارك: ديسمبر ١٩١٧- سبتمبر ١٩١٨

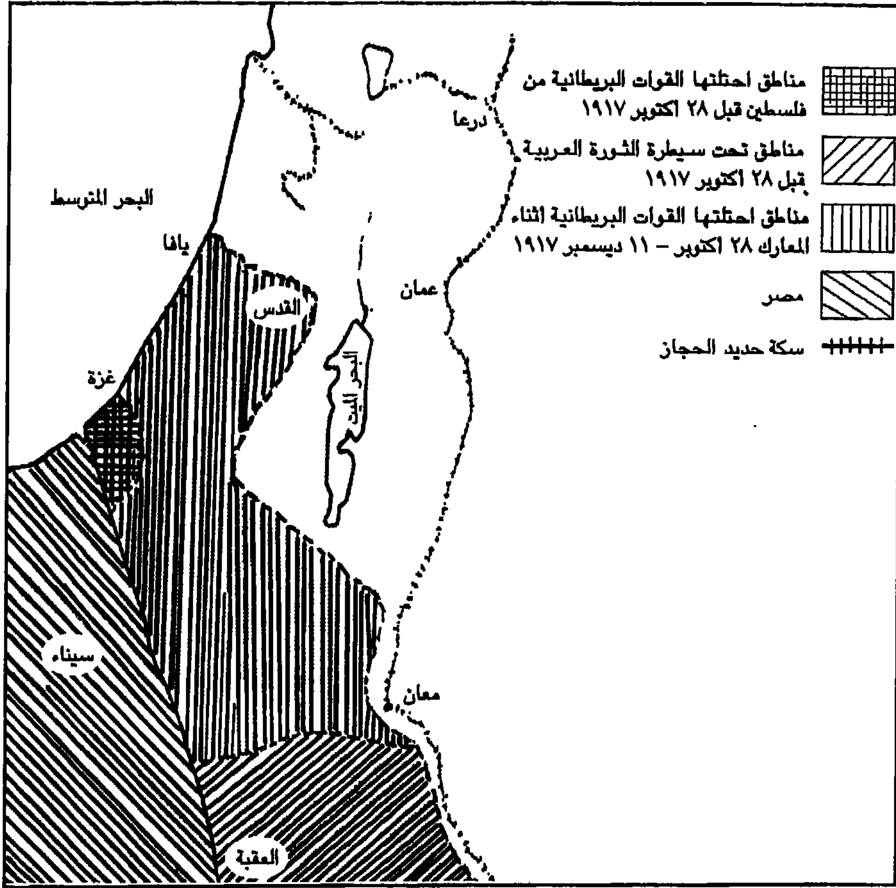
كان مجلس الحرب البريطاني راغباً جداً في استغلال فرصة هزيمة الجيش العثماني وتمزقه، وتدمير خطوط مواصلاته وانعدام وسائل النقل والإمداد بحيث لا يستطيع القتال، واعتبر أنه ستكون «جريمة» إذا لم تتم الاستفادة تماماً من هذا الوضع وحصول عمليات تقدم. وقرر في ١٢ ديسمبر الطلب من

---

(٧٢) أميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، ص٢٨-٣٠.

(٧٣) **The Advance of the Egyptian Expeditionary Force,** p. 10, and Future Operations in Palestine Memorandum by Ropertson, 26 Dec. 1917, Secret, W.O. 106/718.

(٧٤) **The Advance of the Egyptian Expeditionary Force,** Plate 31.



خريطة رقم -١- « الزحف البريطاني على فلسطين خلال سنة ١٩١٧»

اللنبي إبداء رأيه برقياً بالسرعة الممكنة(٧٥)، وقد رد اللنبي أنه مع مجيء موسم المطر فإن أي تقدم شمالاً خلال الشهرين القادمين يمكن أن يتم خطوة خطوة وأن الصيف هو الفترة الأنسب -للهجوم- من الشتاء(٧٦).

والحقيقة أن اللنبي اهتم بترتيب أوضاعه العسكرية، وتثبيت السيطرة على المناطق المحتلة مع القيام بسياسة «الدفاع النشط» التي استهدفت تحسين وضعه في الخطوط الأمامية، والحصول على مواقع مواجهة أفضل وتأمين المدن والطرق

(٧٥) Extract form Minutes of a Meeting of the War Cabinet, 12 Dec. 1917, W.O. 106/718.

(٧٦) Tel., Allenby to W.O., Dec. 1917, W.O. 106/718.

الرئيسة، ثم إن أوضاع الشتاء المناخية والطبيعة الجبلية الصعبة للمناطق الشمالية أجبرته على انتهاج هذه السياسة بانتظار تحسن المناخ واستكمال سكته الحديدية إلى القدس(٧٧).

وأنشأ اللنبي معسكراً كبيراً للجيش في بئر سالم Bir Salem، ونقل مركز قيادته المتقدم إلى هناك، واتخذت قيادة الفيلق العشرين XX Corps مقر قيادتها على جبل الزيتون في القدس(٧٨).

ويبدو أن مجلس الحرب البريطاني كان لا يزال متحمساً للقضاء على القوات التركية بسرعة فقرر في اجتماعه يوم ٢٨ يناير ١٩١٨ إيفاد سمطس Smuts (رئيس وزراء جنوب أفريقيا) إلى المنطقة للتشاور مع قيادة قوات الحملة المصرية والسلطات المعنية وتقديم المشورة بالسرعة الممكنة إلى مجلس الحرب حول أفضل السبل لاستخدام كافة الموارد على مسرح العمليات، واتخاذ أشد الإجراءات قوة لإنهاء الحرب مع الأتراك(٧٩). وبعد أن أتم سمطس زيارته، أوصى بأسلوب الدفاع في العراق، والهجوم النشط في فلسطين وقبلت هذه التوصية وصدرت بذلك التعليمات(٨٠)، وتقرر في أوائل شهر مارس القيام بحملة جديدة في فلسطين(٨١).

---

(٧٧) The Advance of the Egyptian Expeditionary Force, p.11, and p.23; Comments by General Staff upon Joint No. 12 to the Supreme War Council by its Military Representatives, 25 Jan. 1918, Secret, W.O. 106/729; and Resume of Operations, 13 Mar. 1917-1 Jun 1918, W.O. 106/717.

(٧٨) Ronald Storrs, **Orientations** (London: Ivor Nicholson & Watson, 1937), pp. 340-341.

(٧٩) Conclusion, War Cabinet Meeting, 28 Jan. 1918, W.O. 106/ 729.

(٨٠) Note on the Situation in Palestine, 8Apr. 1918, W.O. 106/722.

(٨١) Resume of Operations from 31 Mar 1917 to 1 Jun. 1918, W.O. 106/717.

وقبيل هجومه الكبير كان اللنبي قد رتب أوضاعه بالسيطرة على خطوط أمامية محددة مسبقاً، فقد تمت السيطرة على أريحا في ٢١ فبراير ١٩١٨[٨٢]، وفي ١٩ مارس احتل «بيت ريما» وأمّن «كفرتوت» وبعد يومين احتل «الشيخ حواش» و «دير غسانة»[٨٣].

بدأت القوات البريطانية هجومها الواسع في ٢٢ مارس، واستمرت المعارك حتى ٣ إبريل ١٩١٨، وقد ركز اللنبي في هجومه على شرقي الأردن، كما حاولت قواته التقدم شمالاً في فلسطين باتجاه طولكرم بالتنسيق مع قوات البحرية، غير أن الهجوم انتهى بالفشل فانسحب الجيش البريطاني إلى غربي الأردن، ولكنه احتفظ بجسر الغورانية، وترك عنده حامية قوية[٨٤].

فشلت حملة اللنبي هذه في تحقيق أهدافها، ليس فقط لصلابة الدفاعات التركية، وإنما لأنها أيضاً تزامنت مع الهجوم الألماني الكبير على الجبهة الغربية في فرنسا في ٢١ مارس ١٩١٨، والذي استطاع خرق جبهة الجيش البريطاني الخامس، فتلقى اللنبي أوامر في ٢٧ مارس بإيقاف هجومه، مما جعله يخفف تدريجياً من زخمه ثم ينسحب، ثم جاءته أوامر بنقل وحدات من قواته البريطانية يصل عددها إلى ستين ألفاً إلى أوروبا، وعوض عن ذلك بوحدات هندية، وقد أضعفت هذه التبدلات قواته، فظل طوال الصيف يعيد إعدادها ويدربها وينظمها[٨٥].

---

(٨٢) Ibid, and **The Advance of the Egyptian Expeditionary Force,** p.15.

(٨٣) Report, Palestine and Hedjaz Situation, 22 Mar. 1918, W.O 106/722.

(٨٤) Resume of Operations in Palestine, 12 Jul. 1917 to 8 Apr. 1918, W.O. 106/722; Note on the Situation in Palestine, 18 Apr. 1918, W.O.106/722 ; and **The Advance of the Egyptian Expeditionary Force,** pp. 18-20.

(٨٥) شكري نديم، مرجع سابق، ص١٩٣، وأيضاً: **The Advance of the Egyptian Expeditionary Force,** p.23.

وخلال هذه الفترة استطاع اللنبي تحسين أوضاعه في الخطوط الأمامية وترتيب قواته استعداداً للهجوم الكبير، وامتدت سيطرته إلى ٢٢ ميلاً شمالي القدس بعد أن كانت أربعة أميال فقط، كما تم الامتداد شرقاً حتى نهر الأردن[٨٦].

ومن جهة أخرى، اتسع نطاق الثورة العربية خلال هذه الفترة، وذكر انطونيوس أنه حتى نهاية مارس ١٩١٨، بلغت خسائر الأتراك في المعارك التي وقعت بينهم وبين الثورة العربية منذ اندلاعها ما مجموعه «٤٨٠٠» قتيل و«١٦٠٠» جريح وثمانية آلاف أسير، وهذه الأرقام لا تتضمن العرب الهاربين من الجندية[٨٧]، وخلال المعارك في شرقي الأردن (٢٢ مارس - ٣ إبريل ١٩١٨) أسهمت قوات الثورة العربية في تدمير مائة كيلومتر من الخط الحديدي بحيث يحتاج الأتراك عدة أشهر من العمل المتواصل لإصلاحه[٨٨]. وقبيل معارك الهجوم الكبير (١٩ سبتمبر ١٩١٨) كان لدى الشريف فيصل جيش نظامي من ثمانية آلاف رجل، كما شكّل جحفلاً سياراً من ألف مقاتل يرأس أركانه نوري السعيد ويرافقه لورنس مستشاراً، بالإضافة إلى آلاف الأفراد من العشائر العربية غير النظامية. وفي ٦ سبتمبر ١٩١٨ نقل الشريف فيصل مقر قيادته إلى «الأزرق» على بعد خمسين ميلاً شرقي عمّان استعداداً للهجوم الكبير[٨٩].

تجنيد الفلسطينيين للقتال ضد الأتراك

بعد أن سيطرت القوات البريطانية على جنوبي فلسطين حتى خط يافا -القدس (أو ما كان يعرف بسنجق القدس) في ديسمبر ١٩١٧، أصبح حوالي نصف سكان فلسطين تحت سيطرتها، ووضعت المنطقة تحت الحكم العسكري،

---

(٨٦) **The Advance of the Egyptian Expeditionary Force,** p.23-24.

(٨٧) Antonius, **op.cit.,** p. 235.

(٨٨) **The Advance of the Egyptian Expeditionary Force,** p. 20.

(٨٩) شكري نديم، مرجع سابق، ص٢١٥، وأيضاً Antonius, **op.cit.,** p. 235.

ولم تعانِ الإدارة العسكرية من أية متاعب أمنية، بل حاولت الاستفادة من الإمكانات المتاحة لأبناء فلسطين للإسهام في طرد الأتراك من باقي فلسطين وبلاد الشام، مستغلة حالة التحالف مع الثورة العربية الكبرى، وشعور العرب أن الحلفاء سيوفون بعهودهم في إعطاء الحرية والاستقلال للبلاد العربية.

وبالفعل فقد بذل أنصار الشريف حسين في فلسطين جهداً كبيراً في تجنيد أبناء فلسطين -للعمل في جيش الشريف فيصل- خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ١٩١٨، غير أن عاملين أساسيين أسهما في إضعاف إمكانية تجنيد أعداد كبيرة من أبناء فلسطين(٩٠)، أما الأول فكان حالة الإنهاك الشديد التي عانى منها شعب فلسطين طوال الحرب، وندرة الرجال حيث تم تجنيد معظم القادرين منهم إجبارياً في الجيش العثماني، والعامل الثاني كان تزايد مشاعر الشك، ونمو المخاوف تجاه النوايا البريطانية منذ احتلالها للقدس، خصوصاً بعد ما انتشر من «شائعات» حول وعد بلفور واتفاقيات سايكس-بيكو، وبعدما أخذ الفلسطينيون يلمسون ويرون بأعينهم المعاملة التفضيلية لليهود، وعمّق هذه المخاوف قدوم البعثة الصهيونية - بموافقة وترتيب رسمي بريطاني - في إبريل ١٩١٨... . وهذا أوجد حالة من الإرباك والتردد والإحجام عن التطوع عند الفلسطينيين لبذل أرواحهم لأمر لا يطمئنون إلى نهايته. كما كان هناك تيار من المسلمين لا يزال مؤيداً للأتراك -وإن ضعف شأنه- يتأسف على ضياع الخلافة العثمانية، وقد بدأ يجد لعدائه للبريطانيين بعض «المصداقية» على أرض الواقع، مما أسهم في توسيع دائرة القناعات التي يتبناها. . . وقد نقلت تقارير الاستخبارات العسكرية البريطانية ما يؤيد هذه النظرة، إذ ذكر تقرير مرفوع في

---

(٩٠) انظر حول الظروف العامة في تلك الفترة: تقارير الاستخبارات العسكرية البريطانية التي تغطي الفترة من ديسمبر ١٩١٧ - سبتمبر ١٩١٨ والموجودة في ملفات وزارة الحرب: Files W.O. 157/722-731.

وانظر أيضاً: خليل السكاكيني، مرجع سابق، ص٨٥-٨٦، وكامل خلة، مرجع سابق، ص٨٩-١٠٧، وص١٧١-٢٠٠، وعبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص٨٦-٩٩.

الأول من يونيو ١٩١٨ أن الجهود للتجنيد في جيش الشريف لم تكن ناجحة جداً حتى الآن «**وأن عدداً من المسلمين يقولون إنهم لا يرون لماذا يجب أن يقاتلوا لإعطاء فلسطين لليهود**»(٩١) وربما كان ذلك امتداداً لتيار كان مقتنعاً أن هناك مؤامرة غربية صهيونية من وراء الحرب، وكان من أبرز من عبر عن هذا التيار الأمير شكيب أرسلان الذي وجه كتاباً لأحد الأشراف في أثناء الحرب قال فيه «ماذا تصنعون؟ أتقاتلون العرب بالعرب؟ وتسفكون دماء العرب بأيدي العرب لأجل أن تكون سوريا لفرنسة والعراق لإنجلترا وفلسطين لليهود؟»(٩٢).

وعلى كل حال ففي الأشهر الستة الأولى من سنة ١٩١٨ لم تكن عملية التجنيد تسير ضمن إطار رسمي منظم في فلسطين، وإن كان العديد من الرجال يذهب للمشاركة مع جيش الشريف أو يهرب من وحداته العسكرية العثمانية مباشرة إليها. غير أن ظروف الذهاب غير المنظم لم تكن مشجعة جداً، إذ يذكر تقرير للمخابرات البريطانية في منطقة الخليل في ١٣ مايو ١٩١٨ أن سكان الخليل الذين ذهبوا إلى الكرك والطفيلة واللاجئين القادمين من تلك المناطق اشتكوا من المعاملة السيئة للبدو الذين يقومون (حسبما زعم التقرير) بأعمال قطع طرق وقتل، وكان من الضحايا متطوعون خليليون ذاهبون إلى جيش الشريف، وأن الكثير سوف يتطوع إذا لم يخشَ من هؤلاء(٩٣).

وفي يونيو ١٩١٨ تأسس مكتب رسمي لتجنيد المتطوعين بإشراف وتشجيع بريطاني(٩٤) وكان لضابط المخابرات البريطاني برونتون C. D. Brunton دور

---

(٩١) Intelligence Summary (War Diary), By G.H.Q. Intelligence, 1 Jun. 1918, W.O. 157/ 728. Hereafter refered to as Intelligence Summary. Italic added.

(٩٢) أحمد الشرباصي، أمير البيان شكيب أرسلان (مصر: دار الكتاب العربي، ١٩٦٣) جـ١، ص٨٧-٨٩.

(٩٣) Political, Economic; and Financial Intelligence Bulletin, May 1918, W.O. 157/727.

(٩٤) Intelligence Summary, Jun. 1918, W.O. 157/728.

أساسي في ذلك، وقد تعاون معه بشكل كبير الحاج أمين الحسيني -الذي كان يعمل في بداية الاحتلال في قسم الأمن العام تحت إشراف برونتون نفسه، والذي عُدّ في تلك الفترة «مؤيداً جداً للإنجليز». وفي الوقت نفسه كان الحاج أمين ضابطاً في جيش الشريف أيضا. وقد كان المجند يخبر أنه يقاتل من أجل القضية القومية وتحرير وطنه من الأتراك... وكان مفهوماً أن البريطانيين يقومون بإنشاء دولة عربية وأن فلسطين مضمنة في ذلك(٩٥). وهكذا فإن كثيراً من المخاوف والشكوك كانت تتبدد لدى المتحمسين في جو من الاندفاع القومي للتحرير وإنشاء دولة خلافة عربية، فضلاً عن الثقة بتأكيدات الإنجليز وتطميناتهم ووعودهم خصوصاً وأنهم لم يجرَّبوا من قبل، وكانت سمعتهم وكلمة شرفهم تعني الكثير.

وكان الهاربون من الجندية في الجيش العثماني أحد المصادر الأساسية للتجنيد، وقد دلت التقارير على وجود أعداد كبيرة منهم، هربوا -خصوصاً- في أثناء الاجتياح البريطاني لجنوبي فلسطين والأشهر التي تلته، وعادوا إلى مدنهم وقراهم(٩٦). ويشير تقرير المخابرات العسكرية البريطانية ليوم ٢ يناير ١٩١٨، أن عدد الهاربين من الجندية في الخليل ومنطقتها كان خمسة آلاف رجل، وأن عدداً كبيراً منهم يعمل في أشغال الطرق(٩٧). وفي تقرير آخر لها

---

(٩٥) Palin Report, p.7.

الحاج أمين الحسيني مفتي القدس، ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، وزعيم فلسطين فيما بعد، كان ضابطاً في الجيش العثماني، استطاع أخذ إجازة مرضية من الجيش لمدة ثلاثة أشهر، فعاد للقدس في ٢٦ فبراير ١٩١٧، ولكنه لم يرجع إلى الجيش، ربما بسبب نفوذ أخيه الذي كان مفتي القدس ونفوذ عائلته (آل الحسيني) انظر:

Tysir Jbara, **Palestinian Leader Hajj Amin Al-Husayni** (Princeton, U.S.A: The Kingston Press, 1985), pp. 15-16, and p.25.

(٩٦) Antonius, **op.cit**, p. 226.

(٩٧) Intelligence Summary, 2 Jan. 1918, W.O. 157/723.

أن في منطقة المجدل وقراها -حسبما ذكر مخاتيرها- «٢٨٨٢» هارباً من الجندية منهم «٧٩١» مقاتلاً وكلهم مسلمون(٩٨). وفي تقرير في الأول من مارس ذكر ضابط المخابرات في يافا أن العدد الكلي للهاربين من الجندية المسجلين لديه حتى نهاية فبراير بلغ «١٩٤٧»(٩٩)، وهناك بالطبع أعدد كبيرة أخرى من الهاربين في مناطق القدس وغزة وبئر السبع.

وقد تم تحديد السياسات المتبعة في المناطق المحتلة من فلسطين في ديسمبر ١٩١٧، وكان من بينها سياسة التعامل مع الهاربين من الجندية، حيث تم تصنيفهم إلى صنفين: الأول الأتراك الذين يُعدّون جميعاً أسرى حرب بدون استثناء، والصنف الثاني العرب والأرمن والإغريق واليهود، وكان يتم استجوابهم من المخابرات، فإن كان أحدهم من سكان المناطق التي احتلها البريطانيون، ويُعدّ غير ذي ضرر، فيطلق سراحه ويسمح له بالبقاء أو العودة إلى قريته ... . وإذا اختار الهارب العمل مع السلطات العسكرية، فيجب أن يرسل إلى أقرب مركز لفيلق العمال المصريين في الحملة المصرية Egyptian Labour Corps, E.E. F. وإذا كان سيعمل مع أي وحدة كمرشد أو يشارك في بعض الوحدات، فيعدُّ له طلب عمل، ويرسل للمخابرات مع التوصية وكافة التفصيلات(١٠٠).

وبشكل عام فقد نشط مكتب تجنيد المتطوعين خصوصاً بعد منتصف يونيو ١٩١٨، وذكر تقرير ضابط مخابرات القدس أن لجنة مدرسة «روضة المعارف» أقامت احتفالاً وطنياً ساهراً في ١٨ يونيو، حيث ألقيت كلمات دعت العرب للالتفاف حول ملك الحجاز والقتال ضد الأتراك تحت حماية «صاحب الجلالة الملك جورج» ومع كل الأمة البريطانية. وأضاف التقرير أنه خلال بضعة أيام جند المكتب العربي «١٣٠» مسلماً ومسيحياً وقال: إن بعض الراغبين في التجنُّد

---

(٩٨) Intelligence Summary, 12 Feb. 1918, W.O. 157/ 724.

(٩٩) Intelligence Summary, 1 Mar. 1918, W.O. 157/725.

(١٠٠) Dec. Diary, 1917, p.1, W.O. 157/722.

مع قوات الشريف قلقون من طول مدة الخدمة، وأن المسيحيين يفضلون التجند مع البريطانيين، ولكن الكثيرين لن يعترضوا على المشاركة مع الشريف. وقد أخبر ضابط مخابرات في القدس أن خمسين شخصاً من بيت لحم أظهروا رغبتهم في المشاركة مع الوحدات البريطانية(١٠١).

وقد ارتفع عدد المجندين العرب في جيش الشريف في القدس ووصل يوم ٢٧ يوليو إلى «٥٣٤» متطوعاً، وأخذت لجنة التجنيد العربية تطوف المدن والقرى للحصول على المجندين، فجندت في رام الله في ٢١ يوليو ثلاثين متطوعاً(١٠٢)، وفي يافا جندت حتى ٤ أغسطس «١٦٠» متطوعاً(١٠٣)، ويبدو أن زخم التطوع والاندفاع الذاتي للتجنيد قد انخفض في شهر أغسطس، وربما كان ذلك إحدى خلفيات قرار تعيين الشريف عبدالله بن حمزة (أحد أقرباء الشريف حسين) في ٩ أغسطس رئيساً للجنة التجنيد الفلسطينية(١٠٤) ليعطي بذلك دفعاً معنوياً لعملية التجنيد. ولكن يبدو أن النتائج لم تكن مرضية جداً، إذ عقد في يوم ٦ سبتمبر اجتماع للوجهاء العرب في القدس حضره عبدالله بن حمزة، وألقيت فيه كلمات وخطب تحث على التطوع في جيش الشريف، ولكن التقرير الذي أشار إلى ذلك الاجتماع يعلق أنه لم تكن هناك استجابة(١٠٥).

وفي النهاية فإن عدد المتطوين الفلسطينيين في جيش الشريف -حسبما يذكر انطونيوس- بلغ الفي رجل(١٠٦)، وهو رقم معقول قياساً بالأرقام التي أشارت لها المخابرات البريطانية في عدد من المناطق في أوقات متفاوتة.

ومن جهة أخرى لا بد من الإشارة إلى أن حماس «يهود فلسطين» للتجنيد

---

(١٠١). Intelligence Summary, 30 Jun. 1918, W.O. 157/728

(١٠٢) Intelligence Summary, 24 Jul. 1918, W.O. 157/729.

(١٠٣) Intelligence Summary, 7 Aug. 1918, W.O. 157/730.

(١٠٤) Intelligence Summary, 9 Aug. 1918, W.O. 157/730.

(١٠٥) Intelligence Summary, 15 Sep. 1918, W.O. 157/731.

(١٠٦) Antonius, **op.cit.**, p. 230.

مع القوات البريطانية كان كبيراً جداً بالمقارنة مع الحماس العربي الفلسطيني، وأن القوات البريطانية شجعت منذ البداية تشكيل «فيلق يهودي». إذ يذكر أورمسبي غور Ormesby -Gore (الذي كان مرافقاً للبعثة الصهيونية ١٩١٨، والذي أصبح وزيراً للمستعمرات سنة ١٩٣٦) أن القوات البريطانية عندما احتلت الجزء الجنوبي من فلسطين في ديسمبر ١٩١٧ التقى اللواء هيل Hill قائد الفرقة ٥٢ -والذي كان مركز قيادته في تل أبيب- بالممثلين المحليين لليهود وتكلم «على مسؤوليته الشخصية» ونصحهم بإنشاء فيلق يهودي قائلاً لهم «**إننا جئنا حتى نعيد لكم بلدكم، ولكننا لا يجب أن نكون هنا دائماً لحمايتكم**»[١٠٧].

وقد تشكلت لجنة التجنيد الرسمية المعلنة لليهود في ١٤ يونيو ١٩١٨، وقام مائتا شاب يهودي في منطقة يافا بتسجيل أسمائهم في ذلك اليوم في يافا بعد أن ساروا في مسيرة استعراضية في الشوارع، ووصل عدد المجندين اليهود في القدس في ٢٣ يونيو إلى «٤٣٠»[١٠٨]. وارتفع عددهم خلال ثلاثة أسابيع إلى ألف مجند حيث شكلوا كتيبة يهودية فلسطينية من الرويال فيوزيلايرز Royal Fusiliers في الجيش البريطاني هذا فضلاً عن كتيبتين من اليهود الروس الذين جاؤوا من بريطانيا وأمريكا متطوعين في الجيش البريطاني[١٠٩]. وكانوا قد شاركوا في عمليات النقل والإمداد ثم سمح لهم بالمشاركة في الرويال فيوزيلايرز[١١٠].

---

(١٠٧) Ormesby-Gore Report, 4 May 1918, Secret, Submitted by Clayton to F.O., 7 May 1918, p. 5, F.O. 371/3395. Italic added.

(١٠٨) Intelligence Summary, 17 Jun 1918, W.O. 157/ 728.

(١٠٩) Bentwich, **England in Palestine**, p.23

ملاحظة: أثبت الباحث أسماء الكتائب والفرق العسكرية البريطانية كما هي -في حالة كتابة أي من أسمائها بالعربية- على اعتبار أنها أسماء علم، ولم يقم بترجمة معانيها الحرفية.

(١١٠) عادل حامد الجادر، **أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين**، سلسلة دراسات فلسطينية رقم ٩، مركز الدراسات الفلسطينية - جامعة بغداد (بغداد: مطبعة أسعد، ١٩٧٦)، ص٣٨.

معارك احتلال فلسطين: المرحلة الثانية (سبتمبر ١٩١٨)

دخلت القوات البريطانية هذه المرحلة بعد استعدادات طويلة مكثفة، ووضع تحت تصرف اللنبي حوالي «٤٦٨» ألف رجل شكلوا مجموع «قوة الإعاشة» للجيش الزاحف على باقي فلسطين وبلاد الشام. ولم يكن أفراد هذه القوات بالضرورة بريطانيي الجنسية، فقد كان أكثر من نصف قوة الإعاشة مكونة من الهنود والمصريين، كما أن أكثر من نصف القوة القتالية للجيش كانت من الجنود الهنود، ولا يبدو ذلك غريباً عن السياسة البريطانية التي سعت إلى استخدام سكان مستعمراتها في سبيل تحقيق مصالحها وتوسيع دوائر نفوذها «وبذلت دماءهم» للوصول إلى أهدافها. وهي لا تختلف في ذلك عن سياسة الدول الاستعمارية في تلك الفترة، كفرنسا التي حاولت الاستفادة من الجزائريين والمغاربة وغيرهم، وهذه السياسة لا تبدو مخالفة لمنطق التوسع الاستعماري إذ عندما تتزايد المستعمرات، يصبح من العسير على الدولة المستعمرة المحافظة على مستعمراتها أو التطلع إلى مستعمرات جديدة دون الاستعانة بسكان المستعمرات أنفسهم، فضلاً عما يوفره هؤلاء من «دماء» ومن عمالة رخيصة، ويوضح الجدول في الصفحة التالية ، حجم القوات البريطانية مقارنة بالقوات العثمانية عند بداية المعارك في سبتمبر ١٩١٨،ومن الواضح أن الميزان كان يميل بشكل صارخ لصالح القوات البريطانية، وكانت القوات العثمانية على الجبهة الفلسطينية تتكون من ثلاثة جيوش هي: الجيش الثامن بقيادة جواد باشا ومقره طولكرم، والجيش السابع بقيادة مصطفى كمال «أتاتورك» ومقره نابلس، والجيش الرابع بقيادة جمال باشا ومقره عمّان(١١١).

بدأ الجيش العربي في التحرك في ١٦ سبتمبر شرقي الأردن وجنوبي سوريا، حيث استولى على تل عرار والمزيريب، وقام بتخريب سكة حديد درعا بحيث عزلت عن كل الجهات، وبالتالي منعت الإمدادات من الوصول إلى

---

(١١١) شكري نديم، مرجع سابق، ص٢١٢-٢١٣.

	القوات البريطانية				القوات العثمانية
	بريطانيون*	هنود	مصريون**	المجموع	
القوة القتالية	٤٨٤٠٠	٥١٤٠٠	---	٩٩٨٠٠	٢٩٠٠٠
قوة الإعاشة***	٢٢٦٩٠٠	١١١٨٠٠	١٢٨٩٥٠	٤٦٧٦٥٠	١٠٤٠٠٠

جدول يبين حجم القوات البريطانية مقارنة بالقوات العثمانية
عند بداية المعارك في سبتمبر ١٩١٨(١١٢)

فلسطين(١١٣).

وفي ١٩ سبتمبر بدأ الهجوم البريطاني الشامل في الرابعة والنصف فجراً، وفي الثامنة صباحاً كانت دفاعات الخط الأمامي التركي قد سقطت، وتم قطع طريق نابلس-طولكرم عند قرية عنبتا، وتم الاستيلاء على الطيرة وطولكرم. وفي يوم ٢٠ سبتمبر تم احتلال العفُولة وجنين وبيسان وجسر المجامع وفي ٢١سبتمبر تم الاستيلاء على نابلس وانهارت المقاومةالتركية. وفي اليوم التالي

---

(١١٢) تم إعدد هذا الجدول بالاستفادة من:

The Advance of the Egyptian Expeditionary Force, p. 25, and p. 94, and Palestine: Impending Operations, by Militiry Operations (M.O.2), 19 Sep. 1918, Secret, W.O. 106/718.

* تضمنت القوة القتالية البريطانية «١٦٠٠٠» رجل من جزر الهند الغربية، وعدداً محدوداً من الفرنسيين دُمجوا دون تحديد إحصائية خاصة بهم في هذه القوة.

** وقد استفاد الجيش البريطاني من العمالة المصرية في أشغال السكة الحديدية والطرق والبناء والنقل والخدمات بالإضافة إلى الأمن الداخلي انظر:

The Advance of the Egyptian Expeditionary Force, p. 108-109.

*** قوة الإعاشة هي القوة الشاملة للجيش بما في ذلك العمال والفنيين والسلاح الطبي والهندسة والتموين والمواصلات واللاسلكي والخدمات، وتُعدّ القوة القتالية جزءاً من قوة الإعاشة.

(١١٣) نفس المرجع، ص٢٢٤، وأيضاً: Antonius, **op.cit**,pp.234-237.

استولى البريطانيون على جسر دامية وتلقى الجيش التركي الرابع أوامر بالانسحاب ، وفي ٢٣ سبتمبر استولت القوات البريطانية على حيفا والناصرة وعكا. وفي ٢٧ سبتمبر كان قد تم الاستيلاء على باقي فلسطين (بالحدود المتعارف عليها حالياً). وفي شرقي الأردن استولى الجيش العربي على معان في ٢٣ سبتمبر، كما سقطت عمان في ٢٥ سبتمبر[١١٤] (انظر الخريطة رقم «٢»).

وبعد ذلك انطلق الهجوم بسرعة في مناطق سوريا ولبنان، فاستولى الجيش العربي على درعا في ٢٧ سبتمبر، وسقطت دمشق في الأول من أكتوبر ودخلتها القوات العربية والبريطانية، وتم الاستيلاء على باقي سوريا ولبنان خلال شهر أكتوبر، وفي ٣١ أكتوبر ١٩١٨ عقدت اتفاقية الهدنة مع تركيا وتوقف القتال[١١٥].

وهكذا وقعت فلسطين تحت الاحتلال البريطاني، وتشكل لبريطانيا «العظمى» حزام من السيطرة والنفوذ من شرقي البحر المتوسط وحتى الحدود الإيرانية (سقطت بغداد بيد القوات البريطانية في ١١ مارس ١٩١٧)[١١٦]. ومع آمال الناس بانتهاء الحرب والاستقلال العربي، فقد ذكرت تقارير حكام مختلف المناطق في فلسطين في ٢٧ سبتمبر ١٩١٨ أنه «قد انتشر حماس واسع للهزيمة الكاملة للأتراك»[١١٧]. وأشارت تقارير المخابرات لليوم التالي أنّ وفوداً تمثل كل الطوائف -بما فيها رئيس البلدية والمفتي الأكبر وقادة الطوائف الدينية كلها- قد جاءت لتقديم «أخلص التهاني» على النجاح الذي حققته القوات البريطانية[١١٨]. وقد كان ذلك انعكاساً للحالة التي عاشها الكثير من أبناء فلسطين، والتي كانت تُعادي الصهيونية في الوقت الذي أيدت فيه البريطانيين

(١١٤) شكري نديم، مرجع سابق، ص٢٦٥-٢٦٦، وأيضاً:
The Advance of the Egyptian Expeditionary Force, pp.28-32.

(١١٥) **The Advance of the Egyptian Expeditionary Force**, pp.32-34.

(١١٦) شكري نديم، مرجع سابق، ص٧١.

(١١٧) Intelligence Summary, 27 Sep. 1918, W.O. 157/731

(١١٨) Intelligence Summary, 28 Sep. 1918, W.O. 157/731

دون أن تدرك عمق العلاقة الاستراتيجية بين الطرفين، ودون أن تستوعب «الأطماع» الاستعمارية البريطانية التي كانت تحتاج إلى غطاء صهيوني لسياستها مثلما احتاج الصهاينة أنفسهم لدعمها، ودون أن تتنبه للخلفيات الحضارية والثقافية والدينية للاستعمار الغربي.

وُضعت المناطق التي تم احتلالها تحت الإدارة العسكرية، وقسمت إلى ثلاث مناطق، ووضعت فلسطين تحت «إدارة مناطق العدو المحتلة جنوباً» بإدارة بريطانية بقيادة اللواء آرثر موني A. W. Money كما تشكلت إدارة مناطق العدو المحتلة شمالاً بإدارة فرنسية برئاسة العقيد دي بيبيب، أما الإدارة الثالثة فكانت «إدارة مناطق العدو المحتلة شرقاً» بإدارة عربية برئاسة علي رضا الركابي(١١٩) (انظر الخريطة رقم «٣»).

وهكذا انتهت حرب فلسطين، وصرح وزير الحرب البريطاني إيفانز L. W. Evans في مجلس العموم البريطاني في يونيو ١٩٢٢ -إجابة على سؤال حول عدد البريطانيين الذين شاركوا في حرب فلسطين ومجمل الإصابات- فذكر أنه من الصعب إعطاء أرقام منفصلة لعدد من عمل خلال حرب فلسطين في العمليات العسكرية، ولكن العدد التقريبي للضباط والأفراد الذين عملوا في مصر وفلسطين خلال الحرب كان «١١٩٢٥١١» وبلغ عدد من قتل أو مات نتيجة الجروح أو المرض في مصر وفلسطين «١٦٣٦٦» وعدد الجرحى «٣٨٠٩٠»(١٢٠).

ومهما يكن من أمر، فإن الخسائر البريطانية تعد ضئيلة بالمقارنة بالمكاسب الهائلة التي تحققت، فلأول مرة منذ انتهاء الحروب الصليبية يفقد المسلمون هيمنتهم وسلطتهم على بلاد الشام والعراق. وتجثم على هذه المنطقة قوى أوروبية غربية «مسيحية» وتدخل المنطقة في حالة من الخوف والترقب بانتظار

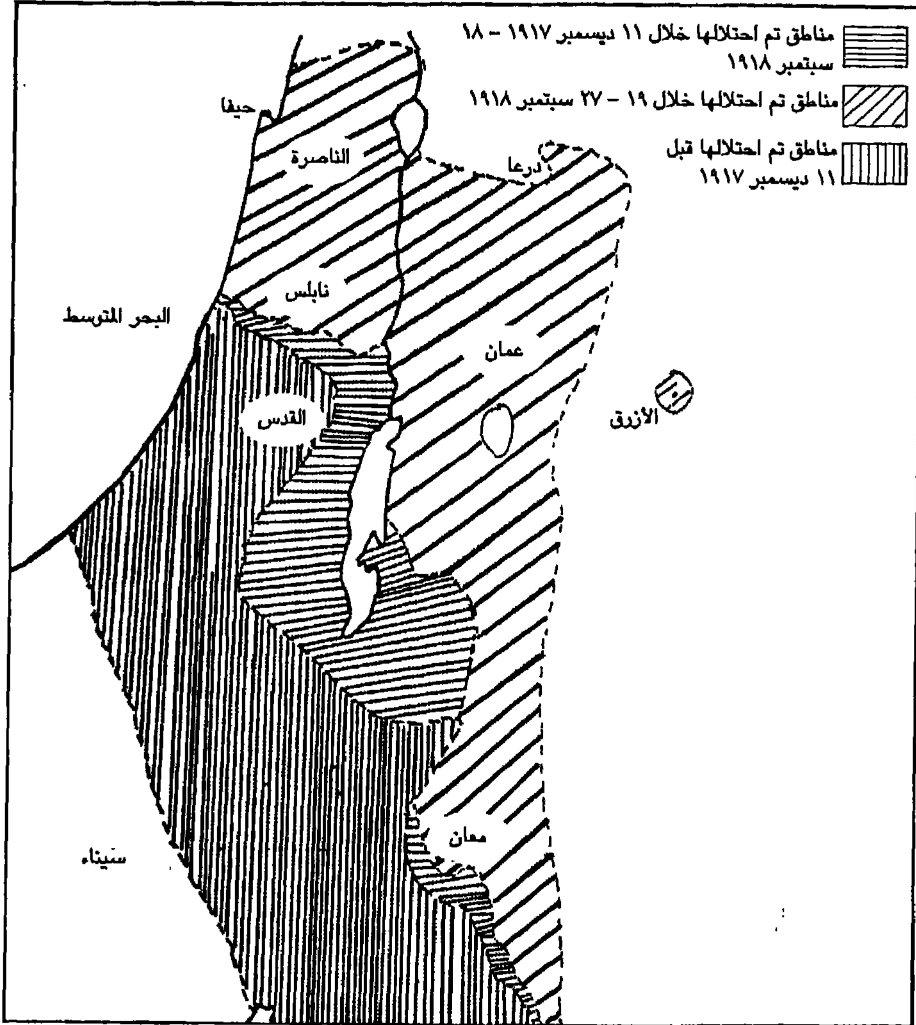
---

(١١٩) Arrangements Approved by General Sir E.H.H. Allenby for the Administration of Occupied Enemy Territory in Syria and Palestine, 25 Oct. 1918, Secret, W.O. 106/ 718.

(١٢٠) **P.D., Commons**, Vol. 155, Col. 831.

«كشف الحساب» الذي دفع أهلها جزءاً كبيراً من «فاتورته» دماءً وثروةً وأرضاً، دون أن يحصدوا سوى المرارة والألم.

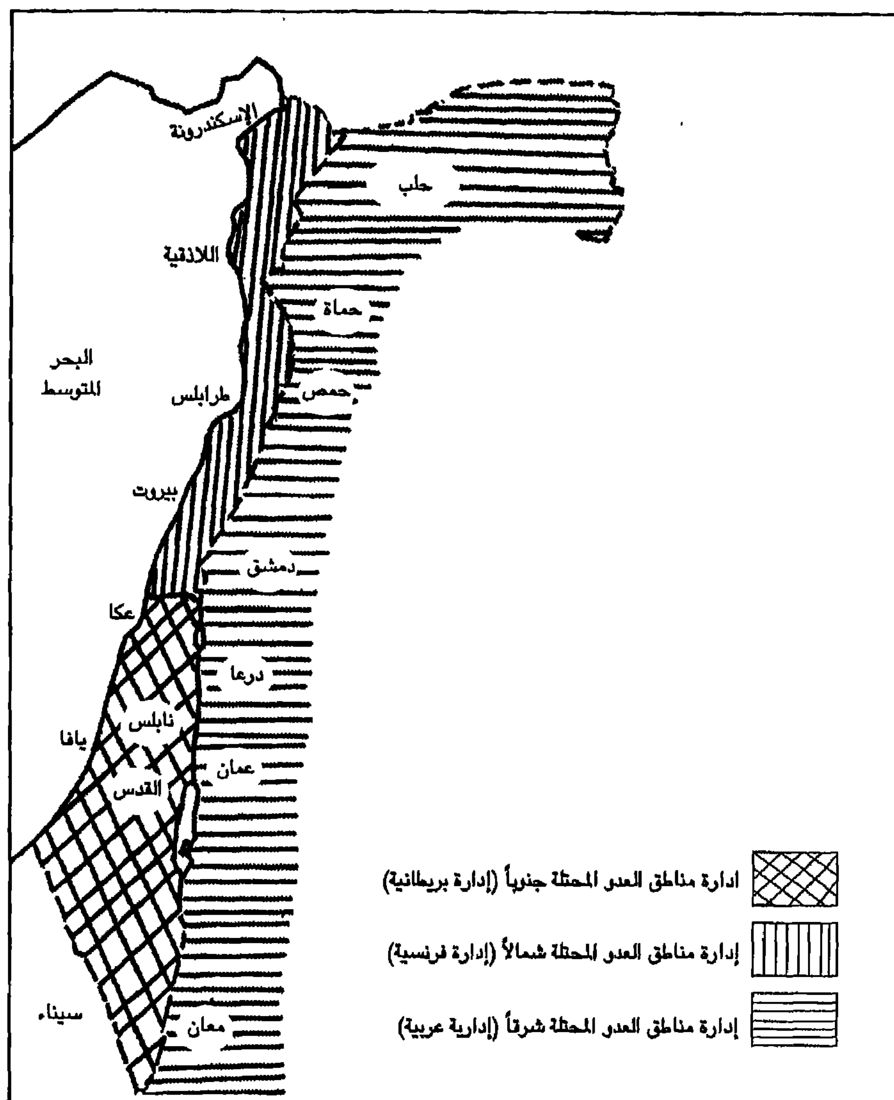
خريطة رقم (٢): معارك احتلال فلسطين (المرحلة الثانية) سبتمبر ١٩١٨[١٢١].



---

(١٢١) **The Advance of the Egyptian Expeditionary Force,** Plates 39-40.

خريطة رقم (٣) الإدارات العسكرية للمناطق المحتلة: أكتوبر ١٩١٨(١٢٢).



(١٢٢) The Advance of the Egyptian Expeditionary Force, Plate 43.

الفصل الثاني

القوات العسكرية

١٩١٨-١٩٢٩

يبدو أن التخفيض المستمر في القوات العسكرية البريطانية في فلسطين كان هو المظهر الأكثر بروزاً خلال الفترة ١٩١٨-١٩٢٩، فبعد أن كان يحتشد على الجبهة الفلسطينية في سبتمبر ١٩١٨ حوالي «٤٦٨» ألفاً[١] أصبحت فلسطين دون حامية بريطانية تقريباً في الفترة من ١٩٢٦-١٩٢٩.

ويظهر أن هناك عاملين أساسيين قد أسهما بشكل بارز في تحديد حجم القوات العسكرية ونوعيتها في فلسطين خلال المرحلة التي نحن بصدد دراستها. العامل الأول كان الأوضاع السياسية والأمنية الداخلية في فلسطين وما كان ينشأ عنهما من غليان وانتفاضات وثورات. أما العامل الثاني فكان السياسة البريطانية العامة- وخصوصاً الاقتصادية- التي سعت للتخفيف عن دافع الضرائب البريطاني في تحمل أي تكاليف متعلقة بالدفاع والحامية في فلسطين. ولا يمنع ذلك من وجود عوامل أخرى- ربما كانت أقل أهمية- مثل الأوضاع السياسية والأمنية للدول والمناطق المجاورة لفلسطين، وكذلك احتمال استخدام القوات البريطانية في فلسطين في حماية المصالح البريطانية في قناة السويس ومصر وشرق البحر المتوسط.

غير أنه من الواضح أن بريطانيا قد اهتمت بتحقيق المشروع الصهيوني في فلسطين، وتثبيت مصالحها الاستراتيجية في وجه شعب يعارض بشكل متزايد وشامل بل وعنيف أحياناً هذه السياسة. ولذلك فقد وضعت بريطانيا في اعتبارها وجود قوات تكفي لقمع أية ثورات أو انتفاضات شعبية، مع السعي الحثيث لأن يكون ذلك بأقل تكلفة ممكنة. . . . بل والإنفاق على إقرار «الأمن والنظام» أو ما يمكن أن يطلق عليه من وجهة نظر أخرى «قمع» طموحات

---

(١) **The Advance of the Egyptian Expeditionary Force**, p. 94.

وأماني الشعب الفلسطيني من خلال الضرائب والأموال التي يدفعها الشعب نفسه.

ومن المهم الإشارة أنه عند الحديث عن القوات العسكرية أو الحامية في فلسطين، فإنما نعني بذلك القوات العسكرية البريطانية. ويندرج تحت هذا الإطار تلك القوات العسكرية التي جندتها بريطانيا في مستعمراتها- وخصوصاً الهند- ولكن أفرادها لا يحملون بالضرورة جنسية بريطانية، وتم استخدامهم في فلسطين تحت القيادة العسكرية البريطانية في بعض الأوقات. ولم تكن هناك قوات عسكرية رسمية غيرها، ولم يتم إطلاقاً إنشاء أو تشكيل جيش فلسطيني مسلح طوال فترة الانتداب البريطاني، وإنما شكلت قوات شبه عسكرية (جندرمة) اعتبرت جزءاً رسمياً من الشرطة... مع ملاحظة استثناء محدود لما سبق تمثل في تشكيل الكتيبة اليهودية في أثناء حرب فلسطين ١٩١٧-١٩١٨ والتي انضمت للجيش البريطاني لكنها سرحت فيما بعد.

مرحلة الإدارة العسكرية

١٩١٨-١٩٢٠

وضعت فلسطين- بعد إتمام احتلالها- في سبتمبر ١٩١٨ تحت الإدارة العسكرية البريطانية المباشرة وذلك بانتظار تقرير قوى الحلفاء المنتصرة في الحرب العالمية الأولى لمصيرها النهائي. وقد ظلت فلسطين تحكم حتى ٣٠ يونيو ١٩٢٠ حسب القوانين العسكرية «لأراضي العدو المحتلة» التي يجب أن تحافظ على سياسة الوضع الراهن Status quo وكان رئيس الإدارة العسكرية مسؤولاً بشكل مباشر أمام القائد العام لقوات «الحملة المصرية» الفريق اللنبي (٢).

وقد تولى رئاسة الإدارة العسكرية في فلسطين اللواء السير آرثر موني A. W. Money الذي تقاعد في يونيو ١٩١٩، فخلفه اللواء السير هاري واطسن H. Watson، وبعد أربعة أشهر تولى المنصب اللواء السير لويس بولز L. Bols الذي استمر في منصبه حتى نهاية الإدارة العسكرية (٣).

ولم تجد الإدارة العسكرية في البداية أية معاناة تذكر في تثبيت سيطرتها العسكرية والأمنية على فلسطين، خصوصاً وأن الآمال العربية كانت لا تزال معقودة على تنفيذ بريطانيا لعهودها التي ظلت تكررها حتى بعد اكتمال احتلالها فلسطين، مما أدى لنزع فتيل أي عمل شعبي فلسطيني مباشر ضدها، فضلاً عن أن العرب في فلسطين كانوا في حالة من الإعياء والضعف بعد الحرب لا تمكنهم من أي عَمَل مؤثر وفعال (٤).

ومع ذلك، فيبدو أن مرحلة الإدارة العسكرية قد تميزت بحالة من الغموض والإرباك، اضطرت بريطانيا للاحتفاظ بقوات كبيرة في فلسطين. ورغم أن هذه

---

(٢) Arrangements Approved by General Sir E.H.H. Allenby for the Administration of the Occupied Enemy Territory in Syria and Palestine, 23 Oct. 1918, Secret, W.O. 106/718.

(٣) Bentwich, **England in Palestine**, p. 28, and p. 37.

(٤) انظر مثلاً حول هذه الفقرة: بيان نويهض، مرجع سابق، ص٦٧-٧١، وص٧٩، وكامل خلة، مرجع سابق، ص١٩٦-٢٠٣.

الحالة أخذت تنجلي مع الزمن إلا أن الوضع لم يتضح إلا في النصف الأول من سنة ١٩٢٠ . وقد ساعد على تكريس حالة الغموض والإرباك هذه، عوامل عدة كان أبرزها أنه لم يكن قد تقرر مصير فلسطين النهائي، ولم تحدد بريطانيا بلداً منتدباً إلا في فبراير ١٩٢٠، كما لم يتفق على دمج وعد بلفور في نص الانتداب على فلسطين إلا في مؤتمر سان ريمو في إبريل ١٩٢٠ (٥) . ثم إنّ ازدياد العداء الشعبي الواسع للحركة الصهيوينة وللسياسة البريطانية في فلسطين أدى إلى احتمال وقوع انتفاضات وثورات شعبية (٦). وبالإضافة إلى ذلك لم تكن الأوضاع مستقرة في المناطق المجاورة لفلسطين (شرق الأردن وسوريا ولبنان) فضلاً عن عدم حسم أمور الحدود وتثبيت السيطرة على مداخل هذه المناطق ومخارجها مع فلسطين (٧).

وعلى كل حال، فمنذ أن انتهت الحرب مع الدولة العثمانية (٣١ اكتوبر ١٩١٨) سعت بريطانيا إلى ترتيب أوضاعها لمرحلة ما بعد الحرب، والاحتفاظ بالحاميات الضرورية لحفظ الأمن والدفاع وتخفيض تكاليف الإنفاق عليها، مع اختيار النوعيات الأنسب من القوات والأسلحة لمواجهة الأوضاع في فلسطين

---

(٥) كامل خلة، مرجع سابق، ص١١٩-١٢٠، وص ١٢٣-١٢٥.

(٦) أشارت العديد من التقارير البريطانية إلى ازدياد حالة العداء هذه في تلك الفترة، انظر مثلاً:

Tel., Sykes to Ormesby-Gore, 17 Nov. 1918, F.O. 371/3398; Clayton to F.O., 18 Nov. 1918, F.O. 371/3385 ; Tel., Clayton to F.O., 26 Mar. 1919, F.O. 371/4153; and Memorandum, H. Watson, Chief Administrator, Palestine, to G.H.Q., Cairo, 16 Aug. 1919, Secret, F.O. 371/4171.

(٧) كان هناك صراع عربي - فرنسي على مناطق سوريا ولبنان، وكانت الحدود بين فلسطين وسوريا ولبنان وشرق الأردن تحت التفاوض، ولم يكن من السهل السيطرة على القبائل بين الأردن وفلسطين، انظر مثلاً:

Allenby to W.O., 16Nov. 1918, Secret, F.O. 141/432/ 7947, and Note on Situation in Palestine, by Director of Military Operations (D.M.O), recieved on 7May 1920, F.O. 371/5119.

وما حولها.

وكان في فلسطين- بعد الحرب مباشرة- حامية تتكون من فرقتي فرسان وفرقتي مشاة (حوالي أربعين ألف رجل)، ومع ذلك فقد أرسل القائد العام للقوات البريطانية في فلسطين ومصر "اللنبي" إلى وزارة الحرب في ١٦ نوفمبر ١٩١٨، يطلب زيادة الحامية في فلسطين بسرب من سلاح الطيران وسيارات للدورية وسريتين للجمالة مزودتين بالمدفعية. وذلك لمواجهة احتمال قيام "اضطرابات" محلية بين القبائل البدوية "حيث إنه من الضروري التعامل معها بسرعة ومعاقبة البدو مثيري الاضطراب قبل أن يتمكنوا من الهرب". ولذلك فقد انصبّت توصيات اللنبي على آليات ووسائل سريعة الحركة تناسب الطبيعة الصحراوية، وحدد اللنبي «العناصر المثيرة للاضطراب» بأنها « تقيم على طول الحدود الشرقية، وبشكل أدق في المنطقة بين القدس والخليل، وقرب بحر الجليل (بحيرة طبرية)، وحول بيسان وسمخ وصفد» ولم يثق اللنبي بقدرة الحكم العربي في دمشق- بقيادة الشريف فيصل- على السيطرة على القبائل في منطقته، مشيراً إلى أنه يجب أن يؤخذ في الحسبان إذا حدثت حالة من العصيان شرقي بحر الجليل، فمن المحتمل أن تنتشر إلى فلسطين، ولن تحترم القبائل الحدود.

ورأى اللنبي أنه حتى يتم تثبيت حكومة الشريف فيصل والحدود، فإن القوات في فلسطين لا يجب أن تقل عن فرقتي فرسان وفرقتي مشاة مع الوحدات الإضافية المقترحة. وقال إنّه من المستحيل تقدير الخدمات المدنية أو القوات العسكرية المطلوبة إلا بعد أن تتضح الرؤية حول إدارة محلية تستطيع القيام بمهام السكة الحديدية والاتصالات وغيرها، وأن تخفيض الحامية لا يمكن أن يتم إلا بالتدريج [٨].

وهكذا عكست رسالة اللنبي جانباً من حالة الإرباك والغموض، كما عكست محاولة للتكيف مع المستلزمات المناسبة للاستقرار الأمني. ولكن منذ مطلع سنة ١٩١٩ بدا واضحاً أن بريطانيا قد ثبتت سيطرتها العسكرية على

(٨) Allenby to W.O., 16 Nov. 1918, Secret, F.O. 141/ 432/ 7947.

فلسطين، كما بدأ يتكشف بعض الغموض عندما قرر «المجلس الأعلى لمؤتمر السلام» في ٣٠ يناير ١٩١٩ ألا تعود المناطق العربية إلى الحكم العثماني، كما وقعت اتفاقية فرساي وميثاق عصبة الأمم في ٢٨ يونيو حيث أدمجت فكرة الانتداب في نص الميثاق (٩).

وخلال تلك الفترة أصبحت القوات البريطانية أكثر خبرة ومعرفة بمستلزمات وحجم تواجدها في فلسطين بعد استقرائها الأوضاع بشكل أفضل، وتحديد الأساليب العسكرية والأمنية الأنسب للتعامل مع السكان. ففي ٦ مارس ١٩١٩ كان توزيع الحامية في فلسطين قد استقر على الشكل في الصفحة التالية (١٠).

---

(٩) Sami Hadawi, **Bitter Harvest: Palestine between 1914-1967** (New York: The New Press, Oct. 1967), p.55.

(١٠) British Forces Disposition in Syria, Palestine and Egypt, 6 Mar. 1919, W.O. 106/189.

ملاحظة: هناك بعض الاختلاف في ترجمة مصطلحات تشكيلات القوات العسكرية إلى اللغة العربية بين الباحثين، ويثبت الباحث هنا الترجمة التي درج عليها طوال البحث لهذه المصطلحات، وخصوصاً تلك التي تكرر ذكرها:-

حظيرة، شعبة Section (مجموعة صغيرة يقودها «عريف»)

فصيل Platoon (تتكون من ثلاث حظائر أو شعب ويقودها ملازم)

سرية Company (تتكون من فصيلين أو أكثر ويقودها «رائد»)

كتيبة Battalion (تتكون من عدد من السرايا ويقودها «مقدم» وتتكون من سلاح المشاة).

فوج Regiment (تتكون من عدد من السرايا ويقودها "مقدم" وتتكون من سلاح الفرسان).

لواء Brigade (تتكون عادة من ثلاث كتائب من سلاح المشاة ويقودها «عميد»).

فرقة Division (تتكون عادة من عدد من الألوية، ويقودها «لواء» أو «فريق»).

جيش Army (يتكون عادة من عدد من الفرق ويقودها «فريق» أو «فريق أول»).

وهناك وحدات في الجيش متنوعة حسب اختصاصها:

الدروع، المدرعات Armour، المشاة Infantry، الفرسان Cavalry، المدفعية Artillery، الصيانة Maintenance.

كما تستخدم المصطلحات التالية في وحدات الجيش والطيران البحرية:-

سرية الفرسان أو سرب طائرات Squadron، سرية مدفعية أو مدفعية Battery، رتل أو طابور Column، مفرزة أو مجموعة من السفن المرسلة في مهمة خاصة Detachment، وحدة Unit، فيلق Legion .

المكان	القوات العسكرية
الرملة	مركز القيادة العامة للقوات البريطانية، ومركز الاتصالات، ومعظم الفرقة الثالثة.
القدس	فوج من سلاح الفرسان، ولواء وكتيبة مشاة من الفرقة الثالثة.
اللد	لواء المدفعية الجبلية التاسع.
حيفا	مركز قيادة متقدم.
رفح	الفرقة الأسترالية النيوزلندية المحمولة (ناقصاً فوج) وكتيبتان من الفوج البريطاني لجزر الهند الغربية، والكتيبتان اليهوديتان الـ "٣٨" والـ "٣٩" التابعتان للرويال فيوزيلايزر.

وفي صيف ١٩١٩ نجحت بريطانيا في استكمال قوس نفوذها في المنطقة الممتدة بين مصر والهند، وذلك بعد أن عقدت معاهدة حماية مع إيران في ٩ اغسطس ١٩١٩، فأصبحت إيران "محمية بريطانية"(١١). غير أن ما كان يقلق بريطانيا- في تلك الفترة- وجود حاميات عسكرية لها في سوريا وكيليكيا تفرض عليها تكاليف مالية كبيرة، دون أن تكون هاتان المنطقتان ضمن أطماعها. فعقدت بريطانيا مع فرنسا اتفاقية «لويد جورج- كليمنصو" في ١٥ سبتمبر ١٩١٩ والتي حققت للطرفين مصالح متبادلة، وبموجبها تنسحب بريطانيا من سوريا وكيليكيا- مما يخفض عنها التكاليف المالية، وتحتل فرنسا الساحل السوري (المنطقة الزرقاء في اتفاقية سايكس بيكو) بما يحقق جانباً من الأطماع الفرنسية، وتظل في فلسطين حامية بريطانية... . واتفق الجانبان على بدء الانسحاب البريطاني في أول نوفمبر (١٢)، وبالفعل فقد تم ذلك، وصرح لورد بيل Peel وكيل وزارة الحرب في ١٧ ديسمبر ١٩١٩ أن القوات البريطانية انسحبت من سوريا وكيليكيا، وستمكث في فلسطين فرقة مشاة هندسية وفرقة

(١١) كامل خلة، مرجع سابق، ص١١٦.

(١٢) نفس المرجع، ص١١٦-١١٧.

فرسان بريطانية [١٣].

وتابعت الحكومة البريطانية أوضاع ما بعد الحرب، فركزت على تخفيض الحامية وتسريح الجنود والوصول إلى الحد الأدنى من التكاليف. ورغم أنه لم تتوفر أرقام دقيقة عن تكاليف الحامية في فلسطين وحدها في تلك الفترة، إلا أن المبلغ يبدو كبيراً من خلال ما يُستشف من تصريح يونج H. Youngفي مجلس العموم البريطاني في ٢١ يونيو ١٩٢١ أن الخزانة البريطانية أنفقت في السنة المالية ١٩١٩-١٩٢٠ نتيجة احتلالها للعراق وفلسطين ما مجموعه ٧٠-٨٠ مليون جنيه [١٤]. ولم تتضح صورة الإنفاق بشكل منفصل على الحامية في فلسطين إلا في السنة المالية التالية حيث صرح تشرشل في مجلس العموم في ٩ مارس ١٩٢٢ أن الإنفاق على فلسطين كان ثمانية ملايين جنيه في سنة ١٩٢٠- ١٩٢١[١٥] مما قد يتيح مجالاً للاستنتاج أن الإنفاق على فلسطين قد انخفض بدرجة ما، وهو ما تؤيده عمليات التخفيض الفعلي في عدد القوات على أرض الواقع في تلك الفترة.

ففي ٢٤ اكتوبر ١٩١٩ أرسلت قيادة القوات البريطانية في لندن برقية سرية إلى القيادة العسكرية في مصر، ركزت فيها على تحضير الأرضيّة للتخفيض النهائي للقوات وصولاً إلى الحامية المقترحة بعد إقرار السلام[١٦]. وأرسلت الخارجية البريطانية إلى اللورد ملنر Milner المندوب السامي في مصر في ٩ فبراير ١٩٢٠، نقلت إليه على لسان رئيس الوزراء طلب تخفيض الإنفاق على الحامية في فلسطين (٣٥ ألف رجل) إلى النصف بسبب الظروف الاقتصادية[١٧]. وقد رد ملنر- بعد التشاور مع اللنبي- أن هناك إمكانية

---

(١٣) نفس المرجع، ص١١٨.

(١٤) **P.D., Commons,** Vol. 143, Col. 1125.

(١٥) **Ibid,** Vol. 151, Col. 1547.

(١٦) Tel., Troopers to Chief Egypforce, 24 Oct. 1919, Secret, F.O. 141/432/ 7947.

(١٧) Tel., F.O. to Milner, 9 Feb. 1920, F.O. 141/432/7947.

لتخفيض كبير جداً دون إحداث مخاطر عظيمة، وأن الحامية يمكن أن تخفض إلى ١٨ ألف رجل حسب التشكيلات الرسمية (ولكن العدد الحقيقي سيكون أقل من ذلك بكثير). لكنه حذر في النهاية أن الحامية إذا خفضت إلى الشكل المقترح، فلن تكون قادرة على توفير الرجال لأي مهام خارجية (١٨). وفي ٢ مارس ١٩٢٠ رد رئيس الوزراء لويد جورج- عن طريق الخارجية- على برقية ملنر موافقاً على اقتراحاته (١٩).

وقد تم وضع جدول شهري لتخفيض الحامية والتكاليف للسنة المالية ١٩٢٠-١٩٢١ وهذا نموذج للتكاليف والأعداد خلال أشهر مختارة(٢٠):-

الشهر	قوات هندية	قوات بريطانية	التكاليف (جنيه استرليني)
إبريل ١٩٢٠	١٣ ١٧٤	٩ ٨٤٠	٦٧٦٠٥٠
يونيو ١٩٢٠	١٢ ٠٧٧	٩ ٠٢٠	٦١٨٥٢٥
أغسطس ١٩٢٠	١٠ ٩٧٩	٨ ٢٠٠	٥٧٩٦٨٤
أكتوبر ١٩٢٠	٩ ٨٨١	٧ ٣٨٠	٥٢٠٢٢٧
ديسمبر ١٩٢٠	٨ ٧٨٣	٦ ٥٦٠	٤٦٠٧٦٨
فبراير ١٩٢١	٧ ٦٨٥	٥ ٧٥٠	٣٦٢٤٧٤
إبريل ١٩٢١	٦ ٥٨٧	٤ ٩٢٠	----------

(١٨) Tel., Milner to F.O., 18 Feb. 1920, F.O. 141/432/7947 .

(١٩) Tel., F.O. to Milner, 2 Mar. 1920. 141/ 432/ 7947.

(٢٠) Egyptian Palestine Garrison, table found in W.O. 32/5280.

انتفاضة موسم النبي موسى وأثرها

وقعت انتفاضة موسم النبي موسى في ٤-١٠ إبريل ١٩٢٠ في منطقة القدس، فأعلنت الأحكام العرفية في المنطقة وتدخل الجيش البريطاني لقمع الانتفاضة. كما ظهر "خلل" كبير في قوات الشرطة اضطر الجيش للقيام بمهامها وسد الثغرات التي نشأت عن ذلك (٢١).

وقد أحدثت هذه الانتفاضة بعض الإرباك والخلاف حول مسألة تخفيض الحامية، والحد الأدنى الذي يجب أن تصل إليه. وبدا واضحاً أن القيادة العسكرية- وخصوصاً الميدانية- أخذت تضغط مطالبة بعدم تخفيض الحامية في فلسطين، أما القيادة السياسية البريطانية فقد كان الوضع الاقتصادي الداخلي يضغط عليها بشكل كبير مما جعلها تحرص على الاستمرار في مسألة التخفيض.

فبعد أيام قليلة من انتهاءانتفاضة موسم النبي وصلت برقية إلى قيادة القوات البريطانية في القاهرة (التي لا تزال تتولى الإشراف العسكري المباشر على فلسطين) (٢٢) في ١٩ إبريل ١٩٢٠ تبلغها بالشكل الجديد المخفض للحامية(٢٣) . لكن القيادة العسكرية في مصر أرسلت برقية إلى قيادتها في لندن في ٢٢ ابريل ١٩٢٠ تذكر أن قرار التخفيض بُني على أساس أن الأحوال طبيعية في فلسطين، وأن الحدود لن يتم توسيعها. وقال قائد القوات "لقد تغير الحال مؤخراً، وإن كل قواتي مشغولة بأعمال الشرطة، لإيقاف الهجمات من خلف الحدود، ولحفظ السلام داخل البلد" وقال إنه لبعض الوقت فإن هناك ضرورة مطلقة للمحافظة على الحامية الحالية، والتي عدَّها الحد الأدنى

(٢١) انظر حول هذه الثورة بالتفصيل Palin Report.

(٢٢) كانت الإدارة العسكرية في فلسطين لا تزال تتبع القيادة العسكرية للحملة المصرية في القاهرة. وقد ظلت القيادة العسكرية البريطانية في القاهرة تشرف على القوات البريطانية في فلسطين، حتى مطلع إبريل ١٩٢٢م، عندما تحول الإشراف رسمياً على القوات البريطانية فيها إلى وزارة الطيران البريطانية.

(٢٣) Tel., Troopers to Chief Egypforce, 19 Apr. 1920, Secret, F.O. 141/432/7947.

الضروري لأداء المهمة، مشيراً إلى أن العدد الحقيقي للكثير من الوحدات هو أقل بكثير من العدد الرسمي المفترض لها (٢٤). وقد قدرت القيادة العسكرية في لندن هذا الوضع، وطلبت بعض التفاصيل عن الحالة في فلسطين ومصر (٢٥).

ولكن، يبدو أن الاتجاه «عملياً» قد استمر نحو التخفيض، ويظهر أن قيادة القوات العسكرية في مصر وفلسطين حاولت تأخير وعرقلة برنامج سحب القوات من فلسطين حسب الشكل الذي تريده الحكومة البريطانية، فأرسلت إلى قيادتها العسكرية في لندن في ٥ مايو ١٩٢٠ تشدد على ضرورة الشروع فوراً في إصلاح المواصلات في فلسطين إذا كان سيتم سحب لواءين من الفرسان والمشاة، مشيرة إلى «أن وضع الاتصالات سيء في فلسطين»، وذكرت أنّ الإدارة العسكرية تقوم بعمل طرق هامة، ولكن ميزانيتها لا تسمح بتغطية تكاليف كل الطرق العسكرية أيضاً، وطالبت بإصلاح ثلاثة طرق هي:

طريق سمخ- طبريا- روشبينا وهذا هو الأكثر أهمية، وطريق العفولة- بيسان، وطريق نابلس- جسر دامية.

وقالت القيادة العسكرية أنها لا تستطيع الموافقة على انسحاب مزيد من القوات حتى يتم إنجاز هذا العمل، الذي سيساعد على تعزيز وتموين القوات في الشمال الشرقي وعلى الحدود الشرقية في حالة الطوارئ.

وأضافت أن السكك الحديدية معرضة جداً للهجوم والعطب، وأنه يجب توقع هجمات من شرق الأردن، وطالبت المصادقة على حوالي "٥٩" ألف جنيه لعمل الطرق المقترحة (٢٦).

---

(٢٤) Tel., Egypforce to Troopers, 22 Apr. 1920, Secret, F.O. 141/432/7947.

(٢٥) Tel.,Troopers To Egypforce, 28 Apr. 1920, Secret, F.O. 141/432/7947.

(٢٦) Tel., Egypforce to Troopers, 5 May 1920, Secret, F.O. 141/432/7947.

كما بعثت القيادة العسكرية برقية أخرى إلى قيادتها في لندن في ٢٦ مايو ١٩٢٠ تذكر أن الحامية الآن هي أقل ما تم تحديده مطلقاً لفلسطين. وأكدت أن إسكان الحامية غير كاف بالمرة، وحثت بقوة أن تتم عملية الإسكان فوراً «حتى لا يقع الجنود في المصاعب والمعاناة التي حدثت لهم في الشتاءين الماضيين»(٢٧).

ومن جهة أخرى، تردد صدى الخلاف حول تخفيض الحامية لدى القيادة العسكرية في لندن، والتي تبنت رأي القيادة العسكرية في مصر، فقدمت تحليلاً للأوضاع السياسية والأمنية يستدعي المحافظة على عدد الحامية البريطانية في فلسطين دونما تخفيض. فقد رفع مدير العمليات العسكرية (Director of Military Operation) في وزارة الحرب مذكرة «استلمتها وزارة الخارجية في ٧ مايو ١٩٢٠» حول الوضع في فلسطين، وبيّن مصادر المتاعب المحتملة قائلاً إن الحكومة العربية في دمشق تعاني وضعاً صعباً. وأشار إلى نفوذ الحزب الوطني «المؤتمر السوري» وأن الشريف فيصل إذا وضع نفسه في معارضتهم، فربما يلقونه ويتولون الأمر بأنفسهم. وأشار إلى تقارير غير مؤكدة عن تجمعات عربية في القنيطرة على الحدود السورية بغرض مهاجمة البريطانيين، وأن هناك قلقاً دائماً من أن تنتشر الهجمات في «المنطقة الفرنسية» على القرى المسيحية واليهودية إلى «المنطقة البريطانية». وأضاف أن الإعلان الذي تم عن الانتداب البريطاني على فلسطين «إبريل ١٩٢٠» قد أسعد اليهود، ولكن المسلمين سيسعون لإثبات أن هذا الأمر غير قابل للتطبيق وضد أماني غالبية السكان «حيث إنّه في الحقيقة كذلك» وقال إن رجال المؤتمر السوري منزعجون جداً لتقسيم سوريا، وهم مقتنعون أن فلسطين جزء من سوريا. ووصل إلى نتيجة مؤداها أن «الاعتبارات السابقة تظهر حقيقة أننا ندخل الآن في مرحلة حرجة في فلسطين، وأن تحديد هذه الفترة لعمل تخفيضات في الحامية غير مناسب

---

(٢٧) Tel., Egypforce to Troopers, 26 May 1920, Secret, F.O. 141/432/7947.

إلى أبعد مدى، لأن ذلك سيشجع العناصر الساخطة». . وذكر أنه كان من المؤمل أن تستطيع الحكومة العربية- في دمشق- منع « تعديات » رجال القبائل من طرفها ولكن في الوقت الحالي هناك سيطرة ضعيفة أو منعدمة عليهم، «ولذلك يجب أن نكون مستعدين للقيام بعمليات عقابية تحتاج عدداً كبيراً من الجنود فوق ذلك العدد الضروري لحماية السلطة المدنية في فلسطين نفسها »(٢٨).

وكشف مدير العمليات العسكرية في وزارة الحرب عن جانب حساس في وضع الحامية نفسها في فلسطين، فاعترف أن كل الوحدات البريطانية هناك قليلة الخبرة وغير مدربة ولا متأقلمة، كما إن نسبة كبيرة من قوتها الفعالة منشغلة- في الوقت الحالي- في سد الثغرات الناشئة عن تسريح الجنود في الخدمات الإدارية والتقنية مثل النقل والمعدات والإشارة وسجناء الحرب. . . ولأسباب عملية فربما يمكن القول إن «**الكتائب البريطانية تستطيع دخول الميدان بقوة أقل من نصف قوتها الحقيقية**»(٢٩).

وفي خلاصة مذكّرته أمّن على رأي القائد العام للقوات في فلسطين بأن الحامية الحالية المكونة من فرقة مشاة وفرقة فرسان هي الحد الأدنى الضروري للأمن في الظروف الحالية. وحذر من أن أي تخفيض سابق لأوانه- لأسباب اقتصادية- من المحتمل جداً ألا يحقق أهدافه (٣٠).

ومن جهة أخرى أرسل رئيس هيئة الأركان العامة للقوات البريطانية Chief of the Imperial General Staff (C.I.G.S) إلى وزير الحرب في ٦ مايو ١٩٢٠ رسالة أكثر تعميماً يعبر فيها عن عدم رضاه عن تخفيض الحاميات في مصر وفلسطين والعراق، بسبب التأخير المستمر في عقد اتفاقية السلام مع تركيا. . .، والعلاقات التي أصابها الوهن مع الشريف فيصل، والوضع الداخلي غير المستقر في مصر وفلسطين. ولذلك فإن رأيه هو تقوية "الحاميات

---

(٢٨) Note on Situation in Palestine, by D.M.O., recieved on 7 May 1920, F.O. 371/5119.

(٢٩) Ibid. Italic added.

(٣٠) Ibid.

وليس إضعافها" . وقال منتقداً نقص الوسائل والإمكانات «إنه من الصحيح أن نشرع فوراً بتخفيض حامياتنا لو كان لدينا كثير من الطائرات، أو كانت خدماتنا الإدارية مجهزة تماماً بأشخاص أكْفاء، أو كان لدينا أعدادٌ كبيرة من السيارات العسكرية والعربات الحاملة للمدافع الرشاشة، أو كانت لدينا محطات لاسلكية وسكة حديد وطرق ووحدات غاز منظمة جيداً. ولكن ما هي قصة كل هذه الخدمات الميكانيكية، **لقد ناضلنا وناضلنا بقوة منذ حدوث الهدنة لتوفير هذه الخدمات، ولكنك تعرف كما أعرف أنا أيضاً تلك النتائج الهزيلة**». وطالب في النهاية بوضع آرائه هذه أمام مجلس الوزراء [٣١].

ولكن يبدو أن وزير الحرب- الذي هو أحد أفراد القيادة السياسية- لم يوافق رئيس هيئة الأركان العامة ولا ضباط الأركان على آرائهم. وعلق على رسالة رئيس هيئة الأركان قائلاً إنهم قد بدؤوا من اعتبارات خاطئة في الطريقة والسياسة، وهذا الخطأ أفسد كل الحسابات التالية، حيث إن فرضهم نبع من أنهم ملزمون بالاحتلال والسيطرة على كل المناطق أو معظمها التي قبلت بريطانيا الانتداب عليها[٣٢]. وقال وزير الحرب إن قوة واحدة متجمعة في مكان مركزي مناسب يجب أن توجد وعلى هذا الأساس وبالتدريج لمدة ١٠-١٥ عاماً فإنه إذا كان ضرورياً فإن «تأثيرنا يجب أن ينتشر في البلد» وهذا التجمع المركزي يمكن أن يتم دعمه بشكل كبير بقوة الطيران، وبعد ذلك كله فإنّ هذا هو «نفس الأسلوب الذي اتبعناه عادة في توسيع تقدمنا العظيم في آسيا وأفريقيا، ولم يحدث أن حاولنا السيطرة على بلد بالكامل فوراً بأعداد كبيرة من الجيش تستخدم لغرض الفتح والإخضاع [٣٣]. وعلى كل حال لم يمنع هذا الخلاف من استمرار مسيرة تخفيض القوات في فلسطين.

---

(٣١) C.I.G.S. to S. of S. War, 6 May 1920, W.O. 32/5281. Italic added.

(٣٢) Note [By S. of S.War], 7 May 1920, W.O. 32/5281.

(٣٣) Ibid.

وربما شكل الخلاف بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية ظاهرة متكررة، ليس على الصعيد البريطاني فحسب وإنما على صعيد الكثير من الدول وعلى مدار التاريخ. وعادة ما تبرز مثل هذه الظاهرة في حالة ضعف النظام السياسي، أو انخفاض شعبيته، أو في جو الأزمات الاقتصادية، أو تردي الحالة الأمنية، أو حصول تهديدات خارجية خطيرة أو الاختلاف في طريقة التعامل مع الاضطرابات والانتفاضات والثورات. وقد يتسع الخلاف فيتجاوز مجرد الاجتهاد في الرأي إلى العصيان أو التمرد، وقد يتصاعد لدرجة تؤدي إلى انقلابات عسكرية كما يحدث في العديد من بلدان العالم الثالث.

إن ظاهرة الاختلاف هذه- كما يبدو- أمرٌ معتادٌ خصوصاً في حالة وقوع «اضطرابات» تستدعي تدخلاً عسكرياً أو تقرير القيادة السياسية لحلول تكبح الدور العسكري وربما تظهره كالمهزوم أو المتراجع. فالقيادة العسكرية تميل إلى الوضوح والحسم وتحقيق «الانتصارات» السريعة المباشرة، وترفض وجود أي حالة من «الاضطراب» تؤدي إلى اتهامها بالعجز والضعف، وربما كان من أكثر ما يثير حنقها عدم وجود قوات وإمكانات كافية أو سياسات حكومية واضحة ومحددة. أما القيادة السياسية فإنها عادة ما تحاول الاستفادة من حالة الغموض وتميل إلى كسب الزمن، كما تلعب العديد من الظروف «المركبة» دورها في القرار السياسي كالموازنات الحزبية والضغوط الشعبية ودوائر النفوذ والأوضاع الاقتصادية والعلاقات الدولية.

أما الخلاف بين القيادة العسكرية والقيادة السياسية في بريطانيا وفي مستعمراتها فهو-على ما يظهر -لا يتجاوز كونه خلافاً في الرأي سرعان ما تحسمه القيادة السياسية بعد جدل يطول أو يقصر ثم تستمر المسيرة ... . ولم يكن في التقاليد البريطانية «العريقة» ما يسمح بوجود خلاف يتجاوز حدود «المعقول» ومن خلال استقراء فترة البحث في فلسطين «١٩١٧-١٩٣٩» يبدو أن أجواء الانضباط وروح المسؤولية وسهولة التعبير عن الرأي وتقبله دونما حساسية، وسعي بريطانيا لوجود أطقم سياسية - عسكرية متناغمة في فلسطين، كل ذلك أسهم في ألا يتجاوز الخلاف حدوده المعتادة.

مرحلة الإدارة المدنية ١٩٢٠-١٩٢٢

تشكلت الإدارة المدنية في فلسطين في الأول من يوليو ١٩٢٠ واستمرت أكثر من سنتين قبل أن تتم الموافقة الرسمية لعصبة الأمم على صك الانتداب البريطاني على فلسطين في ٢٤ يوليو ١٩٢٢ وإصدار دستور فلسطين في ١٠ أغسطس ١٩٢٢ وتشكيل حكومة فلسطين(٣٤).

هربرت صمويل مندوباً سامياً وقائداً أعلى للقوات

وكانت أول علامة فارقة في عهد الإدارة المدنية هي تعيين هربرت صمويل مندوباً سامياً وقائداً أعلى للقوات المسلحة في فلسطين، حيث تولى مهام منصبه اعتباراً من أول يوم من عهد الإدارة المدنية. ولهربرت صمويل عدة خلفيات تجدر الإشارة إليها، الأولى كونه يهودياً، والثانية أنه صهيوني نشيط متحمس، والثالثة أنه كان أول وزير يهودي في حكومة بريطانية(٣٥)، والرابعة أنه وإن كان شخصية مدنية، إلا أنه له خبرة بالجوانب الأمنية لأنه تولى حقيبة وزارة الداخلية في حكومة «اسكويث» سنة ١٩١٦(٣٦)، والخامسة أنه كان أحد الساسة المؤثرين في صياغة التوجهات المؤيدة للصهيونية في الحكومة البريطانية وإصدار وعد بلفور(٣٧)، والسادسة أنه عُيِّنَ مندوباً سامياً بناء على طلب الحركة الصهيونية. فقد قال حاييم وايزمن C. Weizmann -رئيس الحركة الصهيونية العالمية- إنه مسؤول بشكل أساسي عن تعيين صمويل وأضاف

---

(٣٤) كامل خلة، مرجع سابق، ص٢٨٥.

(٣٥) H. Samuel, **Great Britain and Palestine**, pp.11-12.

كان دزرائيلي Disraeli رئيس الوزراء البريطاني الأسبق يهودياً في صباه، ولكنه تنصّر بعد ذلك، انظر: **Ibid**, p.12 ومن بين أنشطة صمويل الصهيونية أنه كان في سبتمبر ١٩١٩ رئيساً للجنة استشارية للتطوير الاقتصادي في فلسطين وهي لجنة يهودية كانت تجمع عدداً من القادة الصهاينة مثل جيمس دي روتشلد وألفرد موند، انظر:

H. Samuel to Churchil, 19 Sep. 1919, W.O. 32/5732.

(٣٦) Ingrams, **op. cit.**,p. 187.

(٣٧) H. Samuel,, **Great Britian and Palestine**, pp. 12-15.

«صمويل صديقنا، وقد عمل بإخلاص معنا منذ اللحظة الأولى، وقد قبل هذه المهمة الصعبة بطلبنا ومدفوعاً بدعمنا المعنوي، نحن الذين وضعناه في ذلك المنصب. . . ، إنه صمويلنا، إنه إنتاج يهوديتنا»(٣٨).

وقد أثار خبر تعيين صمويل مخاوف الإدارة العسكرية في فلسطين وقيادتها في مصر، خصوصاً وأن فلسطين كانت قد شهدت لتوها ثورة موسم النبي موسى (٤-١٠ إبريل ١٩٢٠) وكانت لا تزال تشهد حالة غليان سياسي أمني إثر إعلان إقرار القوى الكبرى للانتداب البريطاني على فلسطين، وتضمين وعد بلفور في النص المقترح لصك الانتداب في مؤتمر سان ريمو (٢٦ إبريل ١٩٢٠)(٣٩).

وقد انتشر خبر تعيين صمويل في فلسطين في أوائل مايو، ووفق تقرير بولز -رئيس الإدارة العسكرية- فإن الخبر أثار حالة من الذعر واليأس والسخط في أوساط المسلمين والمسيحيين، وأضاف بولز بأنه «لا يظن أنه سيكون هناك أي عائق في طريق ثورة منظمة في فلسطين وأن الهياج وأعمال قطع الطرق سوف تظل متوالية بشكل فعال ما لم يؤكد للناس أن الحكومة عادلة ومنصفة»(٤٠). كما أرسل اللنبي (المندوب السامي في مصر والقائد الأعلى للقوات في مصر وفلسطين) برقية إلى كيرزون وزير الخارجية البريطاني في ٦ مايو ١٩٢٠ أشار إلى أن تعيين يهودي بوصفه أول مندوب سام لفلسطين أمر عالي الخطورة، وأن المسلمين في حالة هياج شديد، وتوقع حدوث حركة عامة مضادة للصهيونية مع قدوم صمويل، وأنه يجب «أن نكون مستعدين لتوقع هجمات واعتداءات ضد اليهود، وهجمات من الحدود الشرقية، هذا إن لم تكن الحركة أوسع» وقال إن

---

(٣٨) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨-١٩٣٩ (من أوراق أكرم زعيتر) أعدتها للنشر بيان نويهض الحوت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الوثائق الأساسية والعامة رقم ١٢، ط٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص١٧٧.

(٣٩) كامل خلة، مرجع سابق، ص١٢٣-١٢٥.

(٤٠) Report on the Situation in Palestine, L. Bols to F.O., 7 Jun. 1920, F.O. 141/439/11980 Part 1. Italic added.

كل طوائف المسيحيين ستلقي بثقلها ضد الإدارة، وأن لهم نفوذاً كافياً لجعل عمل أي حكومة في غاية الصعوبة[٤١].

لكن الحكومة البريطانية أصرت من جهتها على تعيين صمويل ولم تلق بالاً للتحذيرات[٤٢]، وعقد في ٧ يونيو ١٩٢٠ مؤتمر داخلي مصغر حول فلسطين في وزارة الخارجية البريطانية حضره ممثلون عن وزارات الخارجية والحرب والخزانة، بالإضافة إلى صمويل والعقيد ويندهام ديدز W. Deeds وناقش المؤتمر ترتيبات نقل الإدارة العسكرية إلى الإدارة المدنية في فلسطين، وقد اتُفق فيه على أن السلطة المدنية هي التي يجب أن تكون السلطة العليا، وأن تحديد السياسات التي تستدعي تشغيل القوات العسكرية المتمركزة في فلسطين سوف يقررها المندوب السامي، ولكنه لن يمارس على أي حال أية أدوار عسكرية تنفيذية[٤٣].

وفي ١٨ يونيو أرسل كوبت B. Cubitt من وزارة الحرب إلى الخارجية أن مجلس الجيش Army Council قد اعتمد تعيين صمويل قائداً أعلى للقوات Commander -in- Chief في فلسطين «مع العلم أن هذا اللقب لا يعطي حامله حق التدخل في تفصيلات العمليات وحركة الجنود، ولكنه يسمح له بتوجيه السياسة العامة التي يجب أن تتبعها القوات العسكرية»[٤٤].

وأرسل كيرزون إلى صمويل في ١٩ يونيو ١٩٢٠ يخبره أن الملك وافق على

---

(٤١) Tel., Allenby to Curzon, 6 May 1920, Private and Very Confidential, F.O. 141/439/11980 Part1.

(٤٢) Tel., F.O. to Allenby, 14 Jun. 1920, Very Urgent, F.O. 371/5120.

(٤٣) Decisions of an Inter-Departmental Conference Held at the F.O. on 7Jun. 1920, on the Subject of Palestine, Secret, F.O. 141/439/ 11980 Part 1.

(٤٤) B. Cubitt to the Under S. of S. Foreign Affairs, 18 Jun. 1920, F.O. 141/439/ 11980 Part 1. Italic added.

تعيينه مندوباً سامياً وقائداً أعلى للقوات في فلسطين(٤٥).

وقد وصل صمويل إلى ميناء يافا في فلسطين صباح يوم ٣٠ يونيو وكان في استقباله الفريق كونجريف Congreve القائد العام للقوات البريطانية في مصر وفلسطين، واللواء شي Shea قائد القوات في فلسطين وقد تباحثا معه في صباح اليوم التالي في القدس حول عدد من المسائل المدنية والعسكرية(٤٦).

معالم المرحلة الجديدة

وبدخول فلسطين تحت الإدارة المدنية فتحت صفحة جديدة في تاريخ القوات البريطانية في فلسطين تمثلت في انتهاء الحكم والإدارة العسكرية، وبدء السيطرة المدنية العليا على فلسطين، التي استمرت بشكل عام حتى انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين سنة ١٩٤٨. وفي تحجيم دور القوات البريطانية وحصره في المسائل العسكرية البحتة. كما إن المسؤولية الأساسية لحفظ الأمن والنظام أُلقيت على عاتق السلطة المدنية وقواتها المتمثلة في «الشرطة» وأصبح الدور الرسمي للقوات العسكرية دعم القوات المدنية «دون أن تحل محلها»(٤٧).

ولكن هناك جانباً تجدر الإشارة إليه هو أنه وإن تحول الحكم في فلسطين إلى إدارة مدنية فإن الشخصيات الأولى في الحكم كان لها في كثير من الأحيان خلفيات عسكرية أو أمنية، وخصوصاً المنصبين الأولين في الإدارة وهما المندوب السامي والسكرتير العام. ففي فترة العشرينيات خلف المشير اللورد بلومر Plumer سنة ١٩٢٥ صمويل. وتولى المقدم تشانسلور J. Chancellor منصب المندوب السامي سنة ١٩٢٨ بعد اللورد بلومر. أما منصب السكرتير العام فقد

---

(٤٥) Curzon to H. Samuel, 19 Jan. 1920, Confidential, F.O. 141/439/ 11980 Part 1.

(٤٦) Report, H. Samuel to Curzon, 12 Jul. 1920, Confidential, F.O. 141/439/11980 Part1.

(٤٧) See: Palestine Government, **A Survey of Palestine,** Prepared in Dec. 1945 and Jan. 1946 for the Information of the Anglo-Amirecan Committee of Inquiry (Plestine: Government Brinter, 1946), Vol. 2, p. 582.

تولاه العقيد ديدز سنة ١٩٢٠ تم تلاه اللواء كلايتون ١٩٢٣ ثم تلاه المقدم سايمس Symes سنة ١٩٢٥ حتى سنة ١٩٢٨ عندما تولاه شخص مدني لأول مرة هو لوك Luke أما منصب السكرتير القضائي فقد تولاه طوال العشرينيات وحتى سنة ١٩٣١ اليهودي الصهيوني بنتويش N. Bentwich ، وهو أحد ضباط الحملة البريطانية التي احتلت فلسطين ١٩١٧-١٩١٨[٤٨].

وربما نستطيع أن نستشف من ذلك أن الحكومة البريطانية أعطت أهمية كبيرة للبعد العسكري والأمني في طبيعة ومؤهلات الشخصيات التي تقوم بتسيير دفة الحكم «المدني» في فلسطين. وأنها كانت تتوقع انتفاضات وثورات من شعب يرفض سياستها ويعاديها، مما يستدعي وجود شخصيات ذات طبيعة حازمة وخبيرة في «قمع» طموحاته وآماله.

متابعة تخفيض الحامية وتكاليفها

خلال عهد الإدارة المدنية حدثت تغيرات جوهرية استهدفت البنية العسكرية البريطانية في فلسطين، وكان هدفها الأساسي أن تتحمل فلسطين في النهاية جميع تكاليف الدفاع والأمن، وأن تخفض هذه التكاليف عن دافع الضرائب البريطاني إلى أقصى حد ممكن.

ولحسن حظ بريطانيا فقد حدثت تحولات في النصف الثاني من سنة ١٩٢٠

---

(٤٨) أشار نورمان بنتويش نفسه إلى الخلفية العسكرية والأمنية لعدد من مسؤولي الإدارة في فلسطين: انظر:

Bentwich, **England in Palestine,** p. 44, and pp. 248-250. See also: Norman & Helen Bentwich, **Mandate Memories 1918-1948** (London: The Hogarth Press, 1965), p.117, and **Report by His Britanic Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britian and Northen Ireland to the Council of the League of Nations on the Administation of Palestine and Trans-Jordan for the Year 1928** (London: H.M.S.O., 1929), p. 3. Hereafter refred to as **Report by British Government on Palestine..., 1928.**

شجعت بشكل قوي على إثارة مسألة تخفيض الحامية وتكاليفها. فلم تحدث انتفاضات أو ثورات -بسبب قدوم صموئيل إلى فلسطين وتعيينه مندوباً سامياً- حسبما كان متوقعاً، بل لقد تحسن الوضع الأمني نسبياً في فلسطين، خصوصاً مع توجه القيادة السياسية الفلسطينية للنضال السياسي السلمي في الإطار القانوني. كما سقط الحكم الفيصلي الشريفي على سوريا في ٢٦ يوليو ١٩٢٠ وسيطرت فرنسا عليها، وأصبحت سوريا لا تشكل خطراً على النفوذ البريطاني في فلسطين، ولم تعد قاعدة انطلاق لعمليات عسكرية وثورية مضادة(٤٩). وقد أدى ذلك إلى انتشار مشاعر الإحباط لدى شعب فلسطين، بعد أن كان يؤمل توحيد فلسطين وسوريا تحت حكم الشريف فيصل. ومن جهة أخرى، استطاعت القوات البريطانية إخماد ثورة العراق في ٢٠ نوفمبر ١٩٢٠، والتي كلفت بريطانيا ما يزيد على أربعين ألف جندي ونحو ثلاثين مليون جنيه. كما إن حالة الضعف الاقتصادي والخروج من ظروف الحرب التي كانت تشهدها بريطانيا، أسهمت في زيادة الحملة على تخفيض النفقات والقوات البريطانية في الخارج(٥٠). فسارعت الحكومة البريطانية لعمل التخفيضات الممكنة لإرضاء الرأي العام، وإثبات إمكانية الاستمرار في التزاماتها بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين دون إضرار بأوضاعها الاقتصادية، أو إثقال على دافع الضرائب البريطاني.

وفي ٤ نوفمبر ١٩٢٠ صدرت الأوامر بتخفيض الحامية في مصر وفلسطين بـ ١٩ كتيبة من المشاة(٥١). ويبدو أن مجلس الوزراء البريطاني لم يكتف بهذه التخفيضات فأخبر القيادة العسكرية أن قوة من خمسة آلاف رجل في فلسطين

---

(٤٩) بيان الحوت، مرجع سابق، ص١١٦-١١٩.

(٥٠) كامل خلة، مرجع سابق، ص١٤٣.

(٥١) Notification, C.R. Newman, General Staff, to the Officers of the British Forces in Palestine and Egypt, 4 Nov. 1920, F.O. 141/432/7947.

هو أقصى حد يمكن الموافقة عليه مع نهاية مارس ١٩٢١(٥٢). وسعى صمويل بجد لعلاج مسألة الحامية والتكاليف فأشار في برقيته إلى كيرزون في ٢٧ ديسمبر ١٩٢٠ إلى الجهود المخلصة المبذولة في هذا السبيل، واعترف أن إيرادات فلسطين لا تستطيع أن تغطي مجمل تكاليف الحامية. غير أنه اقترح لتخفيض تكاليفها ألا تخصص الحكومة البريطانية نفقات للجيش على السكك الحديدية والطرق وأشغال الطرق الثانوية، وأن تنشئ حكومة فلسطين اعتباراً من الأول من إبريل ١٩٢١ قوة من ألف رجل وتتحمل تكاليفها، ويتم على قدر ما يسمح به ازدياد الإيرادات تخصيص مبالغ إضافية لزيادة القوة المحلية، مع إجراء تخفيض مقابل في القوات البريطانية(٥٣).

وفي ٨ يناير ١٩٢١م أرسل صمويل رسالة مفصلة إلى كيرزون حول هذا الموضوع مؤكداً أن حكومة فلسطين قد اتخذت الخطوات الأولى لتحمل تكاليف حاميتها «وسوف تستمر في هذا الطريق حتى تتخلص الخزانة البريطانية من كل التكلفة التي تتحملها الآن»، وقال إن الحالة السياسية الآن تشجع على السماح بتخفيض واسع للحامية في المستقبل القريب، ولكن هذا الوضع تهيمن عليه مسألة العلاقة مع شرق الأردن. ودون استقرار مُرضٍ في شرق الأردن فإن عملية التخفيض ستكون غير آمنة(٥٤).

ويبدو أن طلبات الحكومة البريطانية وآراء صمويل لم تلقَ ارتياحاً كبيراً لدى القيادة العسكرية للقوات البريطانية في فلسطين ومصر، فأرسلت إلى قيادتها في لندن في ٣١ ديسمبر ١٩٢٠ أن القوة المقاتلة التي يمكن الاعتماد عليها بعد التخفيضات المقترحة واستبعاد نسب المرض والانشغال. . . هي فقط «٢٥٠٠» مقاتل، وقالت «إننا متورطون في فرض سياسة لا تحظى بشعبية ولذلك لا يجب أن نضمن هدوءاً في الداخل وأن نتوقع عوامل الاضطراب» وانتقدت

---

(٥٢) Tel., Troopers to Egypforce, 23 Dec. 1920, Very Secret, F.O. 141/432/7947.

(٥٣) Tel., H. Samuel to Curzon, 27 Dec. 1920. F.O. 141/432/7947.

(٥٤) Despatch, H. Samuel to Curzon, 8 Jan. 1921, Confidential, F.O. 141/432/7947.

تشكيل القوة المحلية وبينت أن التخفيض سوف يشجع على الثورة والغزو، وأن هذا التخفيض سيضطرها إلى إخلاء روشبينا وسمخ وأريحا في الوقت الذي لا تستطيع فيه الإدارة المدنية تولي أمر هذه الأماكن(٥٥). لكن عملية التخفيضات استمرت ولم يوقفها مؤقتاً إلا وقوع انتفاضة يافا.

انتفاضة يافا (مايو ١٩٢١) وأثرها

أحدثت انتفاضة يافا التي استمرت حوالي أسبوعين إرباكاً مؤقتاً لسياسة التخفيضات العسكرية وهزت الثقة بالوضع السياسي واحتمالات الاستقرار ... . وأرسل صمويل في ٣ مايو إلى القيادة العسكرية البريطانية في مصر أن «اضطرابات» وقعت في يافا، وأن الأحكام العرفية أعلنت في المنطقة مع احتمال اتساع دائرة العنف، وحثّ بشدة على عدم انسحاب أي من الوحدات العسكرية في فلسطين(٥٦). وقد رد عليه قائد القوات في مصر في اليوم التالي أن وحدة من الدراجونز 41st Dragons قد أمرت بالبقاء، وأن قوات من البنجابيين 72nd Punjabis ستبقى أسبوعاً ثم تنسحب، ولكنه أشار إلى استمرار عمليات انسحاب ومغادرة قوات مدفعية الميدان الملكية فوراً(٥٧).

لقد كانت الحامية في فلسطين أثناء انتفاضة يافا مكونة من «٦٢٠٣» مقاتل بالإضافة إلى خدمات إسناد وعمال من «٨٢٨٧» رجلاً، وكان برنامج التخفيض يقتضي أن يصل العدد في ١٥ مايو إلى خمسة آلاف مقاتل، مع إنهاء خدمات ألفي رجل من خدمات الإسناد والعمال في المستقبل القريب(٥٨).

وقد رفع النقيب برونتون C.D. Brunton من هيئة الأركان (فرع المخابرات)

(٥٥) Tel., Egypforce to Troopers, 31 Dec. 1920, Very Secret, F.O. 141/432/7947.

(٥٦) Tel., H. Samuel to Egypfore, 3 May. 1921, F.O. 141/432/7947.

(٥٧) Tel., Chief Egypforce to H. Samuel, 4 May 1921, F.O. 141/432/7947.

(٥٨) Tel., Egypforce to Troopers, 12 May 1921, Secret, F.O. 141/432/7947.

في فلسطين تقريراً حول انتفاضة يافا، ذكر في خلاصته أنه من المستحيل أن لا نعترف بصدق الاستنتاج التالي «أنه إذا استمرت السياسة البريطانية الحالية في فلسطين دونما تعديل فإن حامية أكبر من الحامية الحالية مطلوبة لتطبيقها»(٥٩).

وقام وزير المستعمرات, ونستون تشرشل W. Churchil برفع تقرير برونتون إلى مجلس الوزراء في ٩ يونيو ١٩٢١، وعلق عليه قائلاً «إنه بلا شك فإننا في وضع يزداد خطورة ويمكن أن يورطنا في أيّ وقت في تعقيدات عسكرية خطيرة ينتج عنها مصاريف كبيرة، وبجانب ذلك سنكون عرضة لاستياء مرير من الصهاينة لأننا لم نفعل المزيد لمساعدتهم وحمايتهم. إنني أعمل كل ما أستطيع باستخدام الوسائل المتوفرة لدي ولكنني لا أظن أن الحالة تتحسن في هذا المكان من العالم ولكنها تزداد سوءاً»(٦٠).

وفي مذكرة أعدتها هيئة الأركان البريطانية في ٨ يوليو ١٩٢١م . وقام وزير الحرب برفعها إلى مجلس الوزراء، أشارت إلى ما قاله القائد العام للقوات في مصر وفلسطين بأن القوات في فلسطين لا تكفي للقيام بكل واجباتها في حال وقوع ثورة عامة على يد المسلمين في كل فلسطين ... . وتابعت المذكرة قائلة إن القوات البريطانية موزعة الآن -للضرورة- في وحدات لمراقبة الحدود الأردنية والتعامل مع «الاضطرابات» في المدن الكبيرة، وفي حالة وقوع ثورة عامة «فإن مثل هذه الطريقة الفاسدة لا يمكن اتباعها»، وستكون هناك ضرورة مطلقة للتركز، وهذا سيتضمن الانسحاب من كثير من المستعمرات اليهودية وترك السكان اليهود يرتبون أمر دفاعهم -إن أمكن- ضد المسلمين. وذكرت هيئة الأركان في مذكرتها أنها مجبرة لذلك على عرض رأي القائد العام للقوات (في مصر وفلسطين) من «أننا نواجه ثلاثة بدائل: أ- تبديل السياسة فيما يخص

---

(٥٩) The Situation in Palestine, Memoradum by S. of S. Colonies to the Cabinet, 9 Jun. 1921, Enclosing a Report by C. D. Brunton, 13 May 1921, Secret, F.O. 371/6375. Hereafter refered to as Brunton Report.

(٦٠) Ibid, Italic added.

الهجرة اليهودية.

ب- زيادة الحامية البريطانية، أو:

ج- القبول بخطر أكيد على السكان اليهود»(٦١).

وعلى أي حال، فإن إيقاف صمويل المؤقت للهجرة اليهودية في أثناء الانتفاضة، ومساعدة القيادة السياسية الفلسطينية والوجهاء للسلطات البريطانية في تهدئة الأوضاع، وبيان صمويل في ٣ يونيو ١٩٢٠ الذي حمل بعض الطمأنة للفلسطينيين(٦٢)، بالإضافة إلى عدم تجدد الانتفاضة أو اتساعها، كل ذلك أدى إلى عدم أخذ مسألة الاحتفاظ بحامية كبيرة بشكل جدي، واستمرار ومتابعة عملية التخفيض فيما بعد.

محاولة القيادة السياسية الفلسطينية استثمار الوضع

وقد أدركت القيادة السياسية الفلسطينية الرغبة الشعبية والرسمية البريطانية في تخفيض الحامية وتكاليفها، فحاول الوفد الفلسطيني الأول إلى بريطانيا (١٩ يوليو ١٩٢١ - ٢١ أغسطس ١٩٢٢) كسب الرأي العام لصالحه، وإقناع القيادة البريطانية، من خلال إبراز الأضرار والتكاليف الناجمة عن الاحتلال البريطاني، وتنفيذ سياسة تحظى بمعارضة شعبية عامة، وتستدعي استخدام قوات عسكرية كبيرة. أي أنه لم يطرح قضية فلسطين في ضوء مسائل الحق والعدل والوعود فقط، وإنما أيضاً في ضوء المصالح الشعبية والرسمية البريطانية. ففي المذكرة التي رفعها الوفد إلى وزير المستعمرات تشرشل في ٢٤ أكتوبر ١٩٢١، اقترح أن تتولى جندرمة وطنية مكان الجيش البري «وبذلك يتوفر على الخزينة البريطانية مقادير كبيرة من المال»(٦٣). وفي بيان الوفد للرأي العام البريطاني في نوفمبر ١٩٢١م. أشار إلى التكاليف الواقعة على دافع الضرائب البريطاني نتيجة

---

(٦١) The Military Aspect of the Present Situation in Palestine, Memorandum by S. of S. War, 13 Jul. 1921, Enclosing a Note by the General Staff, 8 Jul. 1921, Secret, F.O. 371/6375.

(٦٢) كامل خلة، مرجع سابق، ص١٤٤-١٤٥، وص٢٥٨-٢٦١.

(٦٣) وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص٣٦.

احتلال فلسطين، ووجود الحامية، وتساءل البيان «لماذا يجب أن تنفق الحكومة البريطانية هذه الملايين بينما هناك مئات الآلاف من الرجال والنساء في بريطانيا عاطلون عن العمل، ولا يستطيعون الحصول على طعام وملابس لائقة». . . «إن دافع الضرائب البريطاني يدفع لتزويد اليهود بمأوى في فلسطين، بينما يترتب عليه. . . أن يعيش دون ضروريات الحياة، وربما يكون هو نفسه بلا مأوى»(٦٤).

وقد وجد الوفد الفلسطيني بهذا الطرح تأييداً من العديد من أعضاء مجلسي العموم واللوردات، وفي اجتماعه مع مجموعة كبيرة منهم في ١٠ مايو ١٩٢٢م كان مثل هذا الطرح واضحاً في كلمة اللورد اسلنجتون Islington الذي ذكر أن الانتداب يكلف كميات كبيرة من المال، وأنه يمكن توفيرها «إذا تُرك العرب وحدهم ولم تفرض عليهم السياسة الصهيونية» ... وتحدث شبلي الجمل سكرتير الوفد بلغة انجليزية قوية مؤثرة في الحاضرين، وأشار في معرض حديثه لنفس الموضوع. . . ثم أضاف «وقد تسألوني ما الحل الذي لديك؟ هذا حلنا: إن أهل فلسطين هم أناس محبون للسلام ملتزمون بالقانون، وفي أيام الأتراك كانوا يحكمون بحفنة من الجنود الأتراك، نحن نقول اسحبوا جيشكم من فلسطين، وقبل ذلك غيروا سياستكم التي يرفضها السكان. . . وصدقوني إنكم ستوفرون الملايين عبر تعزيز الصداقة مع العالم العربي والإسلامي. إن هناك لهيباً في المنطقة العربية، وسوف يصل إلى فلسطين ما لم يتم إرضاء العرب والمسلمين بشأن فلسطين»(٦٥).

وقد نجحت هذه السياسة إلى حد ما، إذ أصدر مجلس اللوردات البريطاني قراراً في ٢١ يونيو ١٩٢٢م برفض الانتداب البريطاني على فلسطين، مما اعتبر مكسباً سياسياً وإعلامياً كبيراً، لكن قراره لم يكن ذا قيمة عملية، إذ أصرت الحكومة البريطانية على الانتداب ورفضت عرض المشروع على مجلس النواب

(٦٤) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص١٨٠.
(٦٥) نفس المرجع، ص٢٣٥-٢٣٩.

البريطاني، ربما خشية من حصول معارضة مماثلة لتلك التي حدثت في مجلس اللوردات، واعتبرت ألاّ حاجة لتصديق البرلمان على الانتداب(٦٦).

تحويل الإشراف على القوات العسكرية إلى وزارة المستعمرات

أعطى رفض مجلس اللوردات -وهو المجلس الذي يتسم بطبيعته المحافظة المؤيدة عادة لسياسات الحكومة وبرامجها الاستعمارية- إشارة تحذير للحكومة بخطورة وحساسية المسألة الاقتصادية وكثرة النفقات، مما جعلها تسعى بكل طاقتها لتخفيف التكاليف العسكرية والأمنية المترتبة عليها في فلسطين.

وبشكل عام فقد كان سعي الحكومة البريطانية الدؤوب للتحلل من أية نفقات يمكن أن تقع على كاهل دافع الضرائب البريطاني بسبب مشروعها الاستعماري في فلسطين، هو إحدى العلامات البارزة في سياستها الأمنية والعسكرية ... . إذ إن الحكومة حرصت على ضمان عدم تعرضها للضغوط الشعبية عند دخولها في مشاريع لا يظهر أنها تفيد الجمهور البريطاني مباشرة. فالرجل البريطاني العادي لا تهمه النظرة الاستراتيجية والمخططات بعيدة المدى للحكومة، بقدر ما تهمه لقمة العيش، وعنده من المشاكل والمعاناة الآنية ما يجعل إقناعه بطموحات الحكومة الخارجية ونفقاتها أمراً صعباً.

ويبدو أن سياسة السعي لعدم تحميل دافع الضرائب البريطاني نفقات خارجية كانت ظاهرة عامة في السياسة البريطانية ربما انطبقت أيضاً على المستعمرات البريطانية الأخرى. ذلك أن العملية الاستعمارية كانت في جوهرها «استثماراً» لتحقيق مصالح قريبة أو بعيدة للدولة المستعمرة، وكان على الحكومة البريطانية أن تقنع الجمهور ونوابه في مجلس العموم «بجدوى» مشاريعها وما يمكن أن تجنيه من فوائد مقابل ما يبذل من جهد أو مال.

وعلى كل حال، ففي نوفمبر ١٩٢١ رفع تشرشل مذكرة إلى مجلس الوزراء، طالب فيها بتحويل الإشراف على القوات البريطانية في فلسطين من وزارة الحرب إلى وزارة المستعمرات - كما حدث في العراق-، وذكر أنه إذا

(٦٦) عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص١٦٤، وكامل خلة، مرجع سابق، ص١٦١-١٦٣.

تمت الموافقة على ذلك فإنه يقترح تخفيضاً كبيراً في الحامية، مما يؤدي إلى تخفيض كبير في التكاليف المقدرة لها للسنة المالية ١٩٢٢-١٩٢٣ من ٣,٥ مليون إلى مليوني جنيه فقط. كما اقترح تشكيل جندرمة بريطانية للعمل في فلسطين من سبعمائة رجل(٦٧).

وقد طلبت القيادة العسكرية في لندن من القيادة العسكرية لمصر وفلسطين إبداء رأيها في اقتراح تشرشل(٦٨). وقد ردت على ذلك بأنه وفق الظروف الحالية فإن الحامية التي اقترحها تشرشل كافية. وقالت إنها تبني اعتبارات تحديد الحامية الآن بشكل أكبر على الوضع الداخلي، حيث إن الأحوال الآن تعاكس إمكانية حدوث اعتداء خارجي، بعد أن ضمنت فرنسا الشمال، كما ضمن الشريف عبد الله شرق الأردن(٦٩).

ورفع رئيس هيئة أركان القوات البريطانية إلى وزير الحرب ملاحظاته على اقتراح تشرشل، فقال إنه من الناحية الاستراتيجية فليس هناك مانع لدى هيئة الأركان من انسحاب وحدات بريطانية من فلسطين. لكن هناك ثلاث نقاط يجب أن تؤخذ في الاعتبار، أولاها أن هناك تأكيدات مشددة من القائد العام للقوات في مصر وفلسطين «كونجريف» أن الحامية الحالية ليست قوية بما يكفي للمحافظة على القانون والنظام، وحماية المستعمرات في مواجهة الكراهية والمعارضة المتزايدة للسياسة الصهيونية للإدارة. أما الاعتبار الثاني فهو الاعتراض على إنشاء جندرمة بريطانية، أما الثالث فقد ذكر أنه عندما تحدث «اضطرابات» في فلسطين فمن المؤكد طلب قوات من مصر، وأن هذه الفترة ليست مناسبة لتخفيض حد الأمان في مصر(٧٠).

ويبدو أن اقتراح تشرشل كان مغرياً بما فيه الكفاية للحكومة البريطانية، إذ

---

(٦٧) Palestine, Memorandum by S. of S. Colonies, Nov. 1921, AIR5/188.

(٦٨) Tel., W.O. To G.O.C. Egypt, 9Dec. 1921, Secret, W.O. 32/5840.

(٦٩) Tel., Egypforce to Troopers, 10 Dec. 1921, F.O. 141/432/ 7947.

(٧٠) Note, C.I.G.S to S. of S. War, 10 Dec. 1921, W.O. 32/ 5840.

كان يتضمن تخفيض القوات المقاتلة إلى «٣٣٥٥» رجلاً، وبحيث لا يزيد مجموع القوات وخدمات الإسناد والعمال عن «٦٥٠٠» رجل بعد أن كان العدد الكلي «١٣٢٨٧» رجلا(٧١).

وفي ٢١ ديسمبر ١٩٢١ عقد اجتماع للوزراء المعنيين بالأمر (وزراء الحرب والهند والطيران) وذكروا أنه ليس لديهم اعتراض على مذكرة تشرشل إذا وافق مجلس الوزراء عليها(٧٢)، وفي اجتماع مجلس الوزراء في ١٨ يناير ١٩٢٢ تم اعتماد مذكرة تشرشل(٧٣).

توكيل وزارة الطيران بالإشراف العسكري

كانت فكرة وزارة المستعمرات من نقل الإشراف العسكري إليها تعتمد على أن تقوم وزارة الطيران بالعمل وكيلاً لوزارة المستعمرات، بحيث تصبح مسألة الإشراف العسكري والحامية من اختصاص وزارة الطيران. وهذا النظام سيخفض التكلفة الاقتصادية للحامية، إذ إن نظام وزارة الطيران كان اقتصادياً أكثر من أي جهة أخرى. وفوق ذلك فقد كان من الأفضل بأن تكون العراق وفلسطين تحت إشراف جهة واحدة حيث إنهما مرتبطتان ببعضهما بطريق صحراوي(٧٤).

وفي ٢٤ ديسمبر ١٩٢١م أرسلت وزارة المستعمرات إلى وزارة الطيران رسالة مستعجلة تذكر أنه بالإشارة إلى مذكرة تشرشل بتحويل الإشراف

---

(٧١) Note on Churchil Memorandum, 17 Dec. 1921, W.O. 32/5840.

(٧٢) Draft Conclusions, Conference of Ministers, 21 Dec. 1921, W.O. 32/5840.

(٧٣) Conclusions, Cabinet 2(22), 18 Jan. 1922, W.O. 32/5840.

(٧٤) Air Force Control and Reductions to the Garrison in Palestine Since 1 Apr. 1922, Memoradum by Air Staff, 5 Jun, 1923, AIR 5/586. Hereafter refered to as Air Force Control, See also: Notes on Public Security in Palestine, by Air Staff, 2 Sep. 1929, AIR 9/19. Hereafter refered to as Notes on Public Security.

العسكري إلى وزارة المستعمرات فإنها تدعو وزارة الطيران لتولي الإشراف العسكري في فلسطين اعتباراً من الأول من إبريل ١٩٢٢[٧٥].

وفي ٢ فبراير ١٩٢٢ وافقت وزارة الطيران رسمياً على أن تكون هي الوكالة المشرفة على دفاع فلسطين[٧٦]، غير أن الوزارة أشارت إلى أنها لا تستطيع تولي المسؤولية كاملة اعتباراً من الأول من إبريل، وتم الاتفاق على مرحلة انتقالية قصيرة ريثما تقوم الوزارة بترتيب أمورها، مع ملاحظة أن التغيير الوحيد الذي سيحدث في الأول من إبريل -حسب رأي مجلس الطيران Air Council -هو أن قائد الحامية في فلسطين سيكون مسؤولاً أمام وزارة الطيران بدلاً من القائد العام للقوات مصر[٧٧]. كما أوضحت وزارة المستعمرات في رسالة إلى وزارة الحرب في ٢٥ مارس أن هذا التأجيل ليس له تأثير على برنامج انسحاب الحامية من فلسطين[٧٨].

أما القيادة الميدانية للقوات البرية فقد وافق مجلس الطيران على اقتراح وزارة المستعمرات بأن يتولاها عقيد في الجيش الهندي[٧٩].

أما القيادة العامة للحامية في فلسطين فقد أسندت إلى اللواء تيودور H.H. Tudor والذي كان مفتشاً عاماً للشرطة والسجون في إيرلنده، وقاد قوات شبه عسكرية هناك لقمع الثورة الإيرلندية (١٩٢٠-١٩٢١). وقد تولى تيودور بالإضافة إلى ذلك القيادة العامة للجندرمة الفلسطينية والبريطانية، بالإضافة إلى

---

(٧٥) C.O. to Air Ministry, 24 Dec. 1921, Urgent, AIR 5/188.

(٧٦) Notes on Public Security.

(٧٧) Air Ministry to C.O., 15 Feb. 1922, AIR 5/188, and Inter-Departmental Conference Held at the W.O., 19 Jan. 1922, W.O. 32/5840.

(٧٨) Shuckburgh to Air Ministry, 25 Mar. 1922, AIR5/188.

(٧٩) Webster to the Under S. of Colonies, 9Mar. 1922, AIR5/188.

تولي منصب المفتش العام للشرطة والسجون(٨٠)، وبذلك تركزت السلطة على الجوانب الأمنية والعسكرية في يد شخص واحد.

ومن الجدير بالذكر أن تركيز السلطات العسكرية والأمنية في يد شخص واحد لم يكن هو السياسة العامة المتبعة عادة في فلسطين. إذ إن هذه الحالة لم تنطبق إلا على تيودور نفسه، ولمدة لا تصل إلى عامين. ولم تتبنَّ السلطات البريطانية هذه السياسة بعد ذلك إلا في ظروف استثنائية عندما وضعت الشرطة تحت الإشراف العسكري سنة ١٩٣٨ لمواجهة الثورة الكبرى. ولعل تركيز السلطات العسكرية والأمنية سنة ١٩٢٢م في يد شخص واحد يعود إلى حالة التغييرات الشاملة، وإعادة التنظيم الواسعة التي شهدتها فلسطين في تلك الفترة في هذه الجوانب مما استدعى وجود شخصية ذات خبرات متميزة ومقبولة من جميع الأطراف.

وربما وجدت القيادة السياسية والعسكرية البريطانية في تعيين تيودور أمراً مناسباً، إذ كانت لا تزال الهيمنة في الحامية للجيش البري، وكان تيودور ضابطاً عسكرياً، فضلاً عن خبرته في أعمال الشرطة والسجون، بالإضافة إلى أن الجندرمة البريطانية التي كانت قد تشكلت وجاءت إلى فلسطين كانت أصلاً من الشرطة العسكرية الإيرلندية التي كانت تحت قيادة تيودور نفسه.

وفي ٢١ مايو ١٩٢٢م غادر قائد القوات البريطانية في فلسطين اللواء واردروب Wardrop فأصبحت قيادة القوات في فلسطين وإدارتها على عاتق وزارة الطيران، غير أن وزارة الحرب أعارت العقيد جرين Green لوزارة الطيران قائداً مؤقتاً للحامية، ريثما يصل اللواء تيودور في ٢٠ يونيو ١٩٢٢(٨١).

ومن جهة أخرى أعارت وزارة الحرب المقدم ريد H. Reid من سلاح الخدمات الملكي لوزارة الطيران، للعمل كمسؤول إداري في الحامية في

---

(٨٠) **Palestine, Repot on Palestine Administration, 1922** (London: H.M.S.O., 1923), p.38. See also: Bentwich, **Mandate Memories**,p. 87.

(٨١) Tel., W.O. to Egypforce, 13 May 1922, AIR5/188.

فلسطين[٨٢]. وقد غادر لندن بناءً على تعليمات وزارة الطيران في ٩ مارس ١٩٢٢م ليقوم باستقصاء حول إدارة الحامية المقترحة وتشكيلاتها وترتيبات الانتقال إلى وزارة الطيران ... . وقد رفع ريد تقريره لوزارة الطيران في ٧ إبريل ١٩٢٢م وذكر أنه وضع في اعتباره في التنظيمات التي اقترحها الحاجة الماسة للاقتصاد البريطاني، وضرورة تخفيض تكلفة الحامية إلى الحد الأدنى. كما وضع في اعتباره أمور أخرى تضمنت : أن الحامية هي في الحقيقة لحفظ الأمن الداخلي ولا يتوقع منها التعامل مع أي هجوم خارجي على أيّ مستوى، بالإضافة إلى المساعدة التي يمكن الحصول عليها من الجيش في مصر لإدارة القوات في فلسطين، فضلاً عن المساعدة التي يمكن أن تقدم من الإدارة المدنية في فلسطين أو تعطى لها[٨٣].

وقد وضع ريد في تقريره مجموعة من الترتيبات والمقترحات الخاصة بالعلاقة بين السلطة المدنية والحامية كالرواتب وأشغال الطرق والإدارة والإسكان وخدمات الاتصالات والبريد، والتي استطاع أن يرتب العديد من أمورها بالتنسيق مع الإدارة في فلسطين. غير أن ريد أشار في تقريره إلى مشكلة إسكان الحامية، وقال إن السكن بشكل عام سيء جداً ويحتاج إلى إنفاق كبير لتحسينه[٨٤].

وفي ١١ مايو ١٩٢٢م عقد اجتماع في وزارة الحرب لبحث تقرير ريد، وتم الاتفاق خلاله على مجموعة من الترتيبات والتفصيلات، وذلك بحضور هربرت صمويل ومندوبين عن وزارات الحرب والطيران والهند[٨٥].

وهكذا، تولت وزارة الطيران الإشراف العسكري على فلسطين لحساب

---

(٨٢) Inter-Departmental Conference Held at the W.O., 1 Mar. 1922, W.O. 32/5841.

(٨٣) Report on the Administration of the Proposed Garrison, H.G. Reid to Air Ministry, 7 Apr. 1922, W.O. 32/5841.

(٨٤) Ibid.

(٨٥) Inter-Departmental Conference Held at the W.O., 11 May 1922, W.O. 32/5841.

وزارة المستعمرات. وقد كان من النتائج التي ترتبت على ذلك الفصل بين القوات العسكرية في فلسطين ومصر، وإبعاد قيادة القوات العسكرية في مصر عن قيادة القوات في فلسطين. وهنا ربما يثور تساؤل إن كانت هناك خلفيات أخرى لطلب تحويل الإشراف العسكري على فلسطين من وزارة الحرب إلى وزارة المستعمرات ثم توكيل وزارة الطيران بذلك، وبالتالي فصل وإبعاد القيادة العسكرية في مصر عن قيادة الحامية في فلسطين؟!

إن استقراءنا للفترة والظروف التي أدت إلى هذا القرار والنتيجة، تثير بعض جوانب الشك في أنه ربما كانت هناك أيدٍ مؤيدة للصهيونية خلف هذا القرار. ففي أواخر عهد الإدارة العسكرية في فلسطين تحولت العلاقة بينها وبين البعثة الصهيونية -خصوصاً بعد انتفاضة موسم النبي موسى في إبريل ١٩٢٠- إلى عداء مرير(٨٦)، ورغم أن الإدارة العسكرية قد أزيلت، وحلت محلها إدارة مدنية برئاسة مندوب سام يهودي صهيوني، إلا أن الإشراف العسكري على فلسطين ظل بيد القيادة العسكرية للقوات البريطانية في مصر- والتي كانت تتبعها الإدارة العسكرية- أي تحت قيادة القائد العام للقوات في مصر وفلسطين كونجريف Gongreve والذي أيد إلى حد كبير موقف الإدارة العسكرية من البعثة الصهيونية(٨٧). ومن جهة ثانية فقد أنشئ في ١٤ فبراير ١٩٢١ قسم للشرق الأوسط في وزارة المستعمرات(٨٨)، (التي كان يتولى حقيبتها تشرشل المعروف بميوله الصهيونية) وقد عمل في قسم الشرق الأوسط العقيد ماينرتزهاجن Meinertzhagen المعروف بميوله الصهيونية المتشددة، حيث تولى منصب المستشار العسكري في القسم(٨٩). وقد كان من مهمة هذا القسم

(٨٦) انظر لمزيد من التفصيل: بربارة حداد، مرجع سابق، وانظر أيضاً: مجموعة من التقارير والمراسلات في ملفي .F.O. 371/5118-5119 وايضاً تقرير لجنة بالين حول أحداث إبريل ١٩٢٠ Palin Report.

(٨٧) انظر مثلاً: Tel., Congreve to W.O., 28 Apr. 1920, F.O. 371/5119

(٨٨) كامل خلة، مرجع سابق، ص١٤٢.

(٨٩) Meinertzhagen, **op. cit**, p.116

الإشراف على فلسطين، وكان معه في القسم مؤيدون للصهيونية مثل يونج Young[٩٠]. وكان من أولى أعمال القسم ترتيب مؤتمر «الشرق الأوسط» في القاهرة والقدس ١٢-٣٠ مارس ١٩٢١م وفيه تقرر أن الهدف النهائي للسياسة العسكرية البريطانية في فلسطين أن تصبح فلسطين معتمدة على نفسها من جهة الأمن العام[٩١] ... . وفي ٤ أغسطس ١٩٢١م وإثر أحداث انتفاضة مايو كتب ماينرتزهاجن إن أول شيء جوهري في فلسطين هو الأمن، وقال: إن الحامية في فلسطين يجب أن تكون تحت تصرف المندوب السامي، وليس القائد العام في القاهرة[٩٢].

وفي ١٩ نوفمبر ١٩٢١م كتب ماينرتزهاجن مهاجماً القيادة العسكرية في مصر، واتهم اللنبي وكونجريف ومن تحتهم بالعمل ضد الصهيونية، وأشار إلى المذكرة التي قدمها تشرشل إلى مجلس الوزراء لإبعاد وزارة الحرب، وبالتالي إبعاد اللنبي وفريقه عن فلسطين، وتحدث عن تكوين الجندرمة، وقال إنها ستكون أرخص، وأكثر فاعلية من الكتائب البريطانية التي تأثرت بالدعاية ضد الصهيونية من اللنبي وكونجريف[٩٣].

وهكذا فإن ما ذكره ماينرتزهاجن -وخصوصاً من موقعه بوصفه مستشاراً عسكرياً في القسم المعني بتحديد السياسات تجاه فلسطين- يثير الشكوك حول خلفية الرغبة الصهيونية في اتخاذ هذا القرار. وفي المصادر العربية نجد ما يؤيد هذه الشكوك في مذكرات عوني عبد الهادي -أحد رجالات فلسطين في تلك الفترة- فقد ذكر أنه كان متفائلاً في سنة ١٩٢١م لأنه حسبما قال: «الضباط

---

(٩٠) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص١١٤.

(٩١) Report on Middle East Conference Held in Cairo and Jerusalem 12-30 Mar. 1921, Printed for the Cabinet, Apr. 1921, Secret, AIR 9/19.

(٩٢) Meinertzhagen, **op. cit**, p.109

(٩٣) **Ibid**, pp. 112-113. Italic added

الإنجليز في فلسطين كلهم ناقمون على السياسة اليهودية وغير راضين بأن يكونوا آلة لخدمة اليهود واضطهاد العرب من أجلهم، وهذا حسن جداً ولا بد أن يأتي بفائدة كبيرة»(٩٤).

وربما كان الهدف لدى مؤيدي الصهيونية من ذلك -عدا المسائل الاقتصادية- تحقيق نوع من الكسب المعنوي ضد أولئك الذين عارضوا ولو على استحياء بعض التصرفات والرغبات الصهيونية، والاستفراد بإدارة فلسطين تحت إشراف وزارة المستعمرات (بميول قيادتها الصهيونية) وبتنفيذ إدارة يهودية صهيونية في فلسطين متمثلة في صمويل وديدز وبنتويش وغيرهم.

مؤشرات التخفيض

وبشكل عام فقد نجحت الحكومة البريطانية في تخفيض النفقات على الحامية بين ١٩٢٠-١٩٢٣ ويمثل الجدول التالي(٩٥) للإنفاق مؤشراً واضحاً على ذلك:

السنة المالية	١٩٢٠-١٩٢١	١٩٢١-١٩٢٢	١٩٢٢-١٩٢٣
المبلغ بالجنيه الإسترليني	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ١٥٥ ٠٠٠	٢ ٠٢٤ ٠٠٠

وإذا كانت عملية تخفيض الحامية لم تتم بالشكل المتسارع المطلوب خلال سنة ١٩٢١م فإنها قد قطعت شوطاً واسعاً سنة ١٩٢٢. ويشير الجدول في

(٩٤) خيرية قاسمية، عوني عبد الهادي، أوراق خاصة، سلسلة كتب فلسطينية رقم ٥٤ (بيروت: مركز الأبحاث، يونيو ١٩٧٤) ص٥٩

(٩٥) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من:-

P.D., Commons, Vol.151,Col.1547., and British Government, **Palestine: Formation of an Arab Agency,** Correspondance with the High Commissioner for Palestine, Cmd. 1989 (London: H.M.S.O., 1923), p. 6. Hereafter refered to as **Formation of an Arab Agency.**

الصفحة التالية[٩٦] إلى قوات الحامية في فترات مختلفة خلال الإدارة المدنية، مع الإشارة إلى أنه لا يُبرز تفصيلات خدمات الإسناد (مهندسين - اتصالات- أشغال - إدارة. . .) وإنما يدمجها مع قوة الإعاشة.

	سلاح الفرسان	سلاح المشاة	سلاح المدفعية	الطيران	المدرعات	الملاحظات
١٥ مايو ١٩٢١ (أثناء ثورة يافا)	٣ أفواج	٣ كتائب	لواء مدفعية بطارية مدفعية الخيل الملكية	-	-	مجموع قوة الإعاشة «١٤٤٩٠» رجلاً منهم «٦٢٠٣» مقاتلين
نوفمبر ١٩٢١ (وقت رفع مذكرة تشرشل)	٣ أفواج	٣ كتائب	بطارية مدفعية الخيل الملكية	-	-	مجموع قوة الإعاشة «١٣٢٨٧»
تشكيل الحامية حسب اقتراح تشرشل	فوج واحد	كتيبتان	بطارية واحدة	سرب وثلث من الطائرات	سريتا عربات مدرعة	قوة إعاشة من «٦٥٠٠» بينها «٣٣٥٥» مقاتلاً
١٥ مايو ١٩٢٢ (وقت استلام وزارة الطيران للإشراف العسكري)	فوج واحد	كتيبتان	بطارية واحدة	سرب طائرات	وحدة سيارات مدرعة	قوة إعاشة من «٦٣٠٠»

(٩٦) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من:

Tel., Egypforce to Troopers, 12 May 1921, Secret, F.O. 141/432/7947; Plaestine, Memorandum by S. of S. Colonies, Nov. 1921, AIR 5/188; Note on Churchil Memorandum, 17 Dec. 1921, W.O. 32/5840; and Air Force Control.

مرحلة الركود والهدوء ١٩٢٢-١٩٢٩

منذ مطلع ١٩٢٢ بدأت فلسطين تشهد حالة من الهدوء والاستقرار الأمني، وتدخل مرحلة من الركود السياسي ولم تشهد أية انتفاضات أو ثورات تضطر السلطة للتدخل العسكري إلا في أغسطس ١٩٢٩ عندما وقعت انتفاضة البراق.

ويبدو أن مرحلة الهدوء والركود- التي تكرست خصوصاً بين سنوات ١٩٢٣ و ١٩٢٨- ترجع أسبابها إلى سياسة القبضة الحديدية والحزم الذي اتبعته السلطة في قمع ومواجهة الانتفاضات السابقة، وميل القيادة السياسية الفلسطينية طوال العشرينيات إلى انتهاج الوسائل السلمية «والقانونية» لتحقيق المطالب الوطنية، وإلى حالة التمزق والتشتت والضعف التي عاشتها الحركة الفلسطينية في تلك الفترة، ونشوء أحزاب واتجاهات ممالئة ومهادنة للسلطة، واشتعال الصراع الفلسطيني الداخلي على قيادة المجلس الإسلامي الأعلى، وأخيراً بسبب تراجع حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين خصوصاً خلال ١٩٢٦-١٩٢٨م، وبالتالي انخفاض حدة المخاوف الفلسطينية العربية من المشروع الصهيوني والوطن القومي اليهودي(٩٧).

وقد شكلت العوامل السابقة وضعاً مثالياً لتشجيع بريطانيا في المضي قدماً في برنامج تخفيضاتها العسكرية والتحلل من النفقات المترتبة عليها. وتؤكد التقارير الأمنية حالة الهدوء في تلك الفترة، حتى إن قوات الحامية في فلسطين انصرفت نحو التدريب وأعمال الدورية والتعاون مع الجندرمة وقضاء الوقت في

---

(٩٧) انظر مثلاً حول هذه العوامل:

Yehuda Taggar, **The Mufti of Jerusalem and Palestine Arab Politics 1930-1937** (U.S.A. : Garland Publishing, 1986), pp. 42-51.

وأيضاً: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص١٨٨-١٩٦، ومحمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٥٩)جـ١، ص ٤٦-٦٠.

تنظيم الألعاب والدورات الرياضية (كرة قدم- كريكيت - تنس. . .) بينما توجه الاهتمام الأمني في بعض الفترات نحو الحدود لمساعدة شرق الأردن في مواجهة هجمات الوهابيين من نجد والحجاز، ومراقبة الوضع على الحدود الشمالية بعد اندلاع ثورة الدروز في سوريا ضد الفرنسيين سنة ١٩٢٥[٩٨].

وعلى ذلك فقد تزامن دخول فلسطين في مرحلة الركود هذه مع بدء تسلم وزارة الطيران للإشراف العسكري على فلسطين، ومع انتهاء الإدارة المدنية وتشكيل حكومة فلسطين في صيف ١٩٢٢.

لقد وصفت مذكرة لهيئة أركان الطيران البريطانية تاريخ القوات البريطانية والمحلية في فلسطين خلال الفترة ١٩٢٣-١٩٢٩ بأنه «نضال من أجل توفير قوة كافية بأقل قدر ممكن من المال»[٩٩]. وهو توجه موافق للسياسة البريطانية العامة التي انتهجتها تجاه الحامية منذ تثبيت سيطرتها على فلسطين. فقد دخلت سنة ١٩٢٣م وقد اكتمل عقد التنظيمات العسكرية المحلية من شرطة وجندرمة محلية وبريطانية، وشجع تحسن الأوضاع السياسية والأمنية على المضي بشكل حثيث في تخفيض الحامية، وزار ماينرتزهاجن فلسطين،وأوصى في التقرير الذي رفعه إلى وزارة المستعمرات في ٢٥ مارس ١٩٢٣م بسحب الحامية البريطانية البرية (الجيش) بالكامل خلال ذلك العام[١٠٠]. ويبدو أن هذه التوصية لقيت قبولاً لدى مسؤولي وزارة المستعمرات، ورئيس هيئة أركان الطيران ومجلس الطيران البريطاني وكذلك اللواء تيودور قائد القوات العسكرية في فلسطين، والمندوب

---

(٩٨) انظر مثلاً التقارير الشهرية لقيادة الطيران في فلسطين خلال ١٩٢٤-١٩٢٨ في:
Monthly Summaries, Palestine 1924-1930, AIR5/1245.
وانظر أيضاً ملف: Political Situation in Palestine and Trans-Jordan,
AIR5/206 Part1.

(٩٩) Notes on Public Security

(١٠٠) Military Report on Palestine, R. Meinertzhagen to C.O., 25 Mar. 1923, AIR5/286. Hereafter refered to as Military Report on Palestine.

السامي صمويل أيضاً، واتفق في اجتماع عقد في ١٧ مايو ١٩٢٣ على سحب كل القوات البرية (ثلاث سرايا من الفرسان، وكتيبة مشاة) والإبقاء على وحدات الطيران وزيادة الجندرمة البريطانية[(١٠١)].

ولم يخف السير جلبرت كلايتون - الذي أصبح سكرتيراً عاماً لحكومة فلسطين في تلك الفترة- تخوفه من عملية التخفيض هذه بالنظر لما كان يلمسه من المعارضة العربية الشاملة للسياسة البريطانية. وأضاف في رسالة إلى وزير المستعمرات في ٦ يوليو ١٩٢٣م أنه في الظروف الحالية فإن التخفيضات التي تمت في تكلفة الحامية بناءاً على زيادة الهدوء في فلسطين، والحاجة الاقتصادية، يمكن أن تصبح أرضية لانتقاد حاد[(١٠٢)]. ولكن عملية سحب القوات استمرت، وعندما أصبح الانتداب رسمياً ونافذ المفعول على فلسطين في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٣م (بعد يوم واحد من توقيع اتفاقية لوزان) لم يكن في فلسطين غير سرية من كتيبة مشاة بريطانية أرسلت إليها مؤقتاً، وعادت إلى مصر في مارس ١٩٢٤[(١٠٣)].

ومن جهة أخرى لم تتم زيادة الجندرمة البريطانية بشكل مترافق مع سحب الحامية الأرضية كما كان مخططاً. وظهر في فبراير ومارس ١٩٢٤م توجه جديد لدى القائد العام للقوات في فلسطين «تيودور» ولدى المندوب السامي صمويل، تلخص في أن تُخفَّض قوات الطيران إلى سرب واحد، وأن يتم إلغاء الفصل بين قيادة الطيران في فسطين وقيادة الطيران في مصر بحيث يصبح كلاهما تحت قائد الطيران البريطاني في مصر، وأن تحل محل فوج الفرسان البريطاني -الذي جاء إلى فلسطين في مارس ١٩٢٤- زيادة في الجندرمة الفلسطينية مقدارها «٣٢٥» رجلاً وزيادة في الجندرمة البريطانية مقدارها «٤١»

---

(١٠١) Air Force Control.

(١٠٢) Clayton to S. of S. Colonies, 6 Jul. 1923, AIR8/62.

(١٠٣) صرح بذلك شو Shaw وزير الحرب البريطاني في مجلس العموم في ١٢ نوفمبر ١٩٢٩، انظر:

P.D., Commons, Vol.231, Col. 1712.

رجلاً، ولكن هيئة أركان الطيران البريطاني اعترضت على الاقتراحين الأول والثاني، ووافقت على الاقتراح الثالث(١٠٤)، غير أنه لم يتم تنفيذ أي من الاقتراحات الثلاثة. وعقد اجتماع في ١١ يوليو ١٩٢٤م في وزارة المستعمرات، حضره صمويل ورئيس هيئة أركان الطيران وممثلون عن الخزانة ووزارة الحرب، وقد اتفق فيه على بقاء فوج الفرسان البريطاني في فلسطين حتى فبراير ١٩٢٦ بحجة أنه لا توجد فائدة اقتصادية من نقله (١٠٥)والحقيقة أن فوج الفرسان هذا لم يوضع في فلسطين بطلب من حكومة فلسطين، ولكنه عسكر فيها برغبة وزارة الحرب وتم سحبه إلى مصر مؤقتاً في يناير ١٩٢٥ وحتى أغسطس ١٩٢٥ ثم سحب نهائياً من فلسطين وعاد إلى مصر في ١٠ فبراير ١٩٢٦ وقد تحملت حكومة فلسطين جزءاً من تكاليفه البالغة حوالي مائة ألف جنيه سنوياً(١٠٦)، مما يدل على أن فلسطين كانت تتحمل تكاليف عسكرية للقوات البريطانية دون حاجة لها. ومهما يكن من أمر، فمنذ ذلك التاريخ وحتى انتفاضة أغسطس ١٩٢٩ لم يكن في فلسطين وحدات من الجيش غير وحدة صغيرة من سلاح الإشارة ، كانت قد تمركزت منذ أغسطس ١٩٢٤ وارتبطت بقوات الطيران الملكية(١٠٧).

لقد عكست سنتا ١٩٢٤-١٩٢٥ نوعاً من الخلاف حول الشكل الأنسب والأكثر اقتصاداً للحامية بين الأطراف المعنية، فقد استمرت الخزانة البريطانية في

---

(١٠٤) Note on Reduction of Palestine Garrison, Memorandum by Air Staff, May 1924, AIR 9/ 19.

(١٠٥) Memorandum by Air Staff, 24 Sep. 1929, AIR9/19.

(١٠٦) Ibid., See also: **Palestine, Report of the High Commissioner on the Administration of Palestine 1920-1925,** Submitted to L.S. Amery, S. of S. Colonies, 22 Apr. 1925, p. 5. Herafter refered to as **Report of the H. C., 1920-1925**, and **P.D., Commons**, Vol. 231, Col. 1712.

(١٠٧) **P.D., Commons**, Vol. 231, Col. 1712.

الضغط لتخفيض الإنفاق المالي على الشرق الأوسط، ووفرت مبلغاً محدداً لفلسطين كان على السلطات المدنية والعسكرية الاتفاق على الاستخدام الأمثل لهذا المبلغ، الذي لم يكن يفي بكل تكاليف القوات الموجودة. وكان رأي صمويل هو تخفيض الطيران، واستبقاء الجندرمة البريطانية التي عدّها ضرورية لقمع الانتفاضات في المدن، حيث المشاكل محتملة جداً، وحيث لا يملك الطيران القدرة على العمل(١٠٨). غير أن هيئة أركان الطيران كانت ترى أن القيمة المعنوية للطيران لا تقدر بثمن، وحسبما ذكر رئيس هيئة أركان الطيران في اجتماع ١١ يوليو ١٩٢٤م أنه «بالنسبة للطائرات الـ ١٢ فإن المسألة لم تكن تتعلق بأنهن لم يفعلن شيئاً، ولكن شيئاً لم يحدث أثناء وجودهن، أي أن لهن نتيجة سلبية». ولذلك كان رأي هيئة أركان الطيران أن الأسلوب الأفضل هو التخفيض والإلغاء التدريجي للجندرمة البريطانية -التي كانت قوة مُكلِّفة- واستبقاء الجندرمة الفلسطينية (التي ينفق عليها محلياً) مدعومة بالتأثير المعنوي لسلاح طيران قوي. وفوق ذلك كانت وزارة الطيران ترى أهمية الطيران في شرق الأردن للدفاع عنه ضد القبائل الصحراوية، وخصوصاً هجمات الوهابيين في الجنوب في تلك الفترة(١٠٩). حيث كانت الحامية لفلسطين وشرق الأردن موحدة وتحت قيادة واحدة(١١٠).

ومع دخول سنة ١٩٢٥ كانت فلسطين تشهد حالة هدوء وركود عامة بدا معها أن وزارة المستعمرات أخذت تُغيّر رأيها حول دور الحامية في فلسطين. فقد كان من الواضح أن دور الحامية في فلسطين هو المحافظة على الأمن الداخلي، وذلك منذ تولي وزارة الطيران الإشراف العسكري على فلسطين في ربيع ١٩٢٢م، ولكن وزارة المستعمرات ذكرت في ٨ يناير ١٩٢٥م أن الهدف الأساسي من وجود الحامية البريطانية في فلسطين -حسب رأي وزير

(١٠٨) Notes on Public Security.

(١٠٩) Ibid.

(١١٠) ظلت الحامية في فلسطين وشرق الأردن تحت قيادة عسكرية بريطانية عليا واحدة طوال فترة بحثنا ١٩١٨-١٩٣٩.

المستعمرات أمري Amery- الدفاع الخارجي عن فلسطين وشرق الأردن، كما كان لها هدفٌ ثانويٌ هو دعم حكومتي فلسطين وشرق الأردن في المحافظة على الأمن الداخلي. وهكذا فقد أخذت وزارة المستعمرات تميل إلى إلغاء كل القوى الأرضية، والإبقاء على الشرطة المدنية فقط، وهو ما عارضته وزارة الطيران التي كانت تفضل وجود قوة عسكرية محلية لا تخضع للشرطة(١١١).

مؤتمر القدس (إبريل ١٩٢٥)

وفي ١٦ إبريل ١٩٢٥ عقد في القدس مؤتمر حضره وزير المستعمرات أمري، ووزير الطيران السير صمويل هور S. Hoare والمندوب السامي صمويل. وقرر المؤتمر أن إعادة تنظيم قوات الأمن العام في فلسطين وشرق الأردن يجب أن تتم على أساس الفصل التام بين قوات الشرطة والقوات العسكرية المحلية، وأن تصبح فلسطين وشرق الأردن أكثر اعتماداً على نفسيهما فيما يتعلق بالدفاع، وأن يتم إجراء تخفيض في حجم الدعم المقدم من الخزانة البريطانية حول هذا الموضوع(١١٢).

وكان في فلسطين وقت انعقاد المؤتمر القوات التالية: فوج فرسان، سرب طائرات، سرية سيارات مدرعة، سرية لاسلكي (سلاح الإشارة) وبعض الخدمات الملحقة(١١٣). وقد تلخصت الخطوط العامة لإعادة تنظيم الحامية والأمن العام في تخفيض الجندرمة البريطانية، والمحافظة على الجندرمة الفلسطينية وزيادة الشرطة المدنية، وسحب فوج الفرسان(١١٤).

وقد عبر المندوب السامي صمويل عن رأيه في هذا التنظيم الجديد في رسالة

---

(١١١) Notes on Public Security

(١١٢) Memorandum, Palestine Garrison Sub-Committee to the Committee of Imperial Defence, May 1930, p. 17, AIR8/ 113. Hereafter referd to as Palestine Garrison Sub-Committee Memoradum.

(١١٣) Ibid, p. 18.

(١١٤) Ibid.

سرية أرسلها إلى وزير المستعمرات في ١٩ إبريل ١٩٢٥ فقال إن هذا التنظيم له فائدة عظيمة، لأنه يضع خطاً واضحاً يفصل بين القوات العسكرية والشرطة، ويعطي قائد قوات الطيران والمفتش العام للشرطة إشرافاً كاملاً على وحداتهم. ولكنه قال إنه «يحمل مخاطر كبيرة» لأن هذه القوة كافية على اعتبار أن الوضع سيستمر كما كان خلال السنتين الماضيتين «ولكن لا نستطيع أن نكون متأكدين، ويجب علينا أن نتصور احتمال حدوث تغير في الوضع السياسي يمكن أن يؤدي إلى تكرار ما حدث في ربيع ١٩٢١». وتخوف صمويل من أن سحب الوحدات العسكرية وشبه العسكرية، قد يشجع العناصر الأكثر تشدداً وسط العرب للضغط على تغيير السياسة العربية الحالية تجاه الحكومة المقتصرة على أسس دستورية والتي رضوها كارهين ... . وذكر أن الطائرات ليست في حد ذاتها سلاحاً فعالاً يمكن أن يحقق الغرض في بلد صغير كفلسطين. وقال إن السيارات المدرعة أيضاً- على الرغم من قيمتها العظمى في المناطق المفتوحة والشوارع الرئيسة- فإنها بالتأكيد ذات فائدة قليلة في مناطق مثل القدس القديمة والأحياء العربية في يافا وهي المناطق التي حدثت فيها الانتفاضتين السابقتين في سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢١[١١٥].

واقترح صمويل تمركز قوة مشاة صغيرة في فلسطين عند انسحاب فوج الفرسان، ولكن وزارة الطيران رفضت هذا الاقتراح. ولم يتم تنفيذه[١١٦].

وعلى كل حال ففي ٣٠ يونيو ١٩٢٥ غادر صمويل فلسطين[١١٧]. إثر انتهاء مدة ولايته مندوباً سامياً لفلسطين. وتقرر في اجتماع عقد في وزارة المستعمرات في ٢ يوليو ١٩٢٥ ألا تنفذ الإجراءات -التي تمت الموافقة عليها في اجتماع ١٦ إبريل لإعادة تنظيم الحامية- حتى يأتي اللورد بلومر المندوب السامي الجديد، ويقوم بمراجعة الوضع، ويضع رأيه حول مسألة الدفاع والأمن في

---

(١١٥) Ibid, pp. 15-16.

(١١٦) Ibid, p.18

(١١٧) Ibid.

فلسطين وشرق الأردن[118]. وقد أرسل وزير المستعمرات إلى حكومة فلسطين في ٣ يوليو يخبرها بذلك[119].

بلومر مندوباً سامياً وقائداً أعلى للقوات

تأخر وصول المندوب السامي الجديد اللورد بلومر إلى فلسطين حتى يوم ٢٥ أغسطس ١٩٢٥، حيث وصل إلى يافا على متن سفينة حربية ثم ذهب إلى القدس بالقطار[120].

وكان اللورد بلومر برتبة «مشير» وهي أعلى رتبة في الجيش البريطاني، فكان شخصية عسكرية ذات خبرة واسعة في الجوانب الأمنية. وقد كان تعيينه استمراراً للسياسة البريطانية التي يبدو أنها كانت تحبذ تعيين شخصيات ذات خلفيات عسكرية أو أمنية في منصب المندوب السامي، بل وفي المناصب الأولى للإدارة. وكانت شخصية بلومر -كما يقال- تساوى «كتيبة» من الجنود، وقد أدار البلاد إدارة حازمة صارمة، وأثرت شخصيته في تكريس الاستقرار الأمني والسياسي. وبالإضافة إلى ذلك استفاد بلومر من خبرته الإدارية السابقة حاكماً مدنياً لمالطا[121].

الترتيبات العسكرية والأمنية (١٩٢٥-١٩٢٩)

كان الهم الأول لبلومر الاستقرار الأمني[122]، ولكنه رغم طبيعته العسكرية فإنه لم يحتج لمزيد من القوات لتحقيق ذلك، بل إنه قام بتخفيض القوات

---

(١١٨) Notes on Public Security

(١١٩) Palestine Garrison Sub-Committee Memorandum, p. 18.

(١٢٠) Ibid. See also: Bentwich, **England in Palestine,** p. 142.

(١٢١) See: Steuart Erskine,**Palestine of the Arabs** (Westport, U.S.A. : Hyperion press, 1976), p.121, and Bentwich,**England in Palestine,** p. 142 and p. 149.

(١٢٢) انظر: كامل خلة، **مرجع سابق**، ص٣١٠، وص ٤٢٦.

العسكرية حتى انعدمت القوات الأرضية في فلسطين، وأصبحت دون حامية تقريباً.

ففي ٢١ سبتمبر ١٩٢٥م رفع بلومر آراءه فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية والحامية في فلسطين والتي تضمنت إلغاء الجندرمة الفلسطينية والبريطانية، وتشكيل قوة حدود شرق الأردن، ولم يعترض على سحب فوج الفرسان أو إبقاء قوة الطيران كما كانت(١٢٣). وبالتالي فإن هذه المقترحات تؤدي عملياً إلى تخفيض القوات الأرضية بإلغاء الجندرمة البريطانية التي كانت تُعدّ عملياً جزءاً من الحامية، بوصفها قوة يعتمد عليها في قمع الاضطرابات. أما قوة حدود شرق الأردن فكانت مهمتها الأساسية حدودية وفي داخل شرق الأردن، وكان دورها في دعم السلطة المدنية في فلسطين ثانوياً(١٢٤). وقد وافقت وزارة الطيران بسرعة على مقترحات بلومر(١٢٥)، وشجعها على ذلك سمعته وتميزه بوصفه قائداً عسكرياً كبيراً(١٢٦)، فضلاً عن أن تعديلاته لم تمس سلاح الطيران، بل إن بلومر حاول تعويض النقص الذي سيحصل في القوات الأرضية باقتراح زيادة قوات الطيران في فلسطين بسربين من الطائرات، وذلك في الرسالة التي رفعها إلى وزارة المستعمرات في ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥(١٢٧). وفي اجتماع عُقد في وزارة المستعمرات في ٢ ديسمبر ١٩٢٥، أيدت وزارة

---

(١٢٣) Notes on Public Security.

(١٢٤) انظر الفصل التالي حول الجندرمة وقوات حدود شرق الأردن.

(١٢٥) Further Note on Public Security in Palestine, Memorandum by Air Staff, 4 Sep. 1929, AIR9/19. Hereafter refered to as Further Note on Public Security.

(١٢٦) Notes on Public Security.

(١٢٧) Palestine Garrison Sub-Committee Memorandum, p.19.

الطيران اقتراح بلومر هذا(١٢٨)، وأرسل وزير المستعمرات في اليوم التالي إلى بلومر يسأله إن كانت موافقته على سحب فوج الفرسان مشروطة بالتصديق على زيادة سربي الطائرات، فرد بلومر في ٤ ديسمبر أن الأمر لا يعتمد كثيراً على ذلك(١٢٩).

وفي ١٨ يناير ١٩٢٦ أوضح وزير المستعمرات للورد بلومر في برقية أرسلها إليه أن مشروع إعادة التنظيم -حسب اقتراح بلومر- سوف يوفر على الخزانة البريطانية مبلغ مائة ألف جنيه للسنة المالية ١٩٢٦-١٩٢٧ ولكن توصية بلومر زيادة القوات الجوية بسربين من الطائرات سوف تتضمن زيادة في التكاليف تبلغ حوالى «١٥٠» ألف جنيه. وقد رد بلومر على هذه البرقية برسالة في ٥ فبراير لم يعلق فيها على مسألة زيادة الطائرات ولا التكاليف، ولكنه ذكر أنه يوافق على قرار وزارة المستعمرات بإعادة توزيع الطائرات الموجودة في فلسطين[وشرق الأردن] على أساس أن يكون هناك سربان من الطائرات في عمّان وسرب واحد في الرملة. وأخيراً أخبر وزير المستعمرات بلومر في ١٦ فبراير أن مقترحاته قد درست من قبل مجلس الوزراء، وأنه لم يوافق على زيادة الطائرات لأنها تتضمن تكاليف إضافية على الخزينة البريطانية(١٣٠).

ومهما يكن من أمر، فإن بلومر لم يهتم بموضوع الطائرات كثيراً، ووافق على أن التنظيمات الجديدة يمكن أن تكون كافية إذا وضعت ترتيبات تمكنه في حالة الطوارئ من الحصول على تعزيزات من مصر بسرعة. وقد اعتمدت

(١٢٨) Further Note on Public Security.

يشير المرفق رقم ٥ في مذكرة اللجنة الفرعية لحامية فلسطين، أن وزارة الطيران اعترضت على اقتراح بلومر زيادة الطيران بسربين من الطائرات على أسس مالية واستراتيجية وسياسية، ويبدو أن هذا الاعتراض كان في البداية فقط لأنه أشير إلى رسالة من وزارة الطيران إلى لورد بلومر بذلك في ٢٠ نوفمبر ١٩٢٥، وهذا لا يمنع أنها عادت فوافقت في اجتماع ٢ ديسمبر ١٩٢٥. انظر Palestine Garrison Sub-Committee Memorandum, p.19.

(١٢٩) Further Note on Public Security.

(١٣٠) Ibid.

الحكومة البريطانية مقترحات بلومر، وتم سحب فوج الفرسان في ١٠ فبراير ١٩٢٦ كما تم عمل باقي الترتيبات الأخرى المتعلقة بالجندرمة الفلسطينية والبريطانية والشرطة وقوات حدود شرق الأردن(١٣١).

وخلال عملية إعادة تنظيم الحامية والأمن العام في فلسطين رفع قائد قوات الطيران في فلسطين جيرارد E.L. Gerard في ٥ مارس ١٩٢٦ إلى السكرتير العام في حكومة فلسطين العقيد سايمس طلب ترتيب مسألة تأمين قوات كافية احتياطية للسيطرة على الوضع في حالة حدوث تصعيد يستدعي استخدام قوات عسكرية(١٣٢). وقام بلومر بإرسال رسالة سرية إلى المندوب السامي في مصر في ٩ مارس يسأل عن إمكانية إرسال تعزيزات في حالة وقوع طوارئ في فلسطين(١٣٣)، وتابع مجلس الطيران في بريطانيا الموضوع فأرسل إلى وزارة

---

(١٣١) British Government, **Report of the Commission of the Palestine Disturbances of August 1929,** Cmd, 3530 (London: H.M.S.O., 1930),p.14. Hereafter refered to as **Shaw Report.**

عينت الحكومة البريطانية في ١٣ سبتمبر ١٩٢٩ لجنة للتحقيق في انتفاضة البراق التي وقعت في أغسطس ١٩٢٩، وكانت اللجنة برئاسة ولتر شو W. Shaw وعضوية بترتون H. Betterton وموريس R.H. Morris و سنل H. Snell وأجرت تحقيقاتها في فلسطين خلال الفترة ٢٤ أكتوبر - ٢٩ ديسمبر، ونشر تقريرها في مارس ١٩٣٠، واشتهر تقريرها باسم تقرير شو: انظر: **Ibid,** pp.1-4.

(١٣٢) A.O.C to Chief Secretary, 5 Mar. 1926, Secret, C.O.537/863.

تولى جيرارد منصب قائد قوات الطيران "Air officer Commanding" خلفاً لتيودور في الأول من إبريل ١٩٢٤، انظر:

Report by His Britanic Majesty's Government on the Administrantion under Mandate of Palestine and Trans-Jordan for the Year 1924, Geneva: League of Nations, 1925, p.6. Hereafter refered to as **Report by British Government on Palestine..., 1924.**

(١٣٣) H. C., Palestine to H.C., Egypt, 9 Mar. 1926, Secret, F.O. 141/432/ 7947.

المستعمرات رسالة في ٢٧ إبريل[١٣٤]، وأخرى في ١١ يونيو[١٣٥]، غير أنه لم يتم عمل شيء، ويبدو أن الموضوع قد طال، بحيث لم تعد هناك فائدة عملية من إرسال تعزيزات أو وضع قوات تحت حالة الاستعداد لأن معظم الترتيبات قد تمت. وأرسل شكبورغ J. Shuckburgh -مساعد وكيل وزارة المستعمرات- إلى وزارة الطيران رسالة في ٢٨ سبتمبر ١٩٢٦ يشير إلى أنه ليس هناك أي إجراءات للاهتمام بالمسألة وأنها ربما تفقد الاهتمام «وتُوضَع على الرف لأمد غير محدد»[١٣٦]. وقد عكس هذا الموقف نوعاً من التراخي وعدم المتابعة الجادة لدى الأطراف المعنية، أسهمت في تكريسه حالة الهدوء والركود التي كانت تشهدها الساحة الفلسطينية بحيث لم يتم عمل حتى مجرد إجراءات عسكرية احتياطية أثناء إعادة تنظيم الحامية والأمن العام في فلسطين.

وعلى كل حال، فإن الإجراءات الأمنية والعسكرية التي تمت ظلت منفذة منذ إبريل ١٩٢٦ وحتى اندلاع انتفاضة أغسطس ١٩٢٩، وخلال تلك الفترة التي لم تحدث فيها انتفاضات أو ثورات كان كل ما تبقى من أثر للحامية في فلسطين نصف سرية من السيارات المدرعة التابعة لسلاح الطيران، ووحدة صغيرة من سلاح الإشارة، كما انتقل مركز السرب الـ «١٤» من سلاح الطيران الملكي مع قيادة الطيران من فلسطين إلى عمَّان، ولم يعد في فلسطين غير الشرطة المدنية تقريباً لحفظ الأمن والنظام[١٣٧].

تشانسلور مندوباً سامياً وقائداً أعلى للقوات

أنهى بلومر فترة خدمته وغادر فلسطين في ٣١ يوليو ١٩٢٨، ولم يعين

---

(١٣٤) Air Council to the Under S. of S. Colonies, 27 Apr. 1926, Secret, C. O. 537/863.

(١٣٥) Air Council to the Under S. of S. Colonies, 11 Jun. 1926. C.O. 537/867.

(١٣٦) Shuckburgh to Air Ministry, 28 Sep. 1926, C.O. 537 / 867.

(١٣٧) Bentwich, **England in Palestine**,p. 150.

ملك إنجلترا خلفاً له إلا في ١٧ أغسطس ١٩٢٨ . ونشطت الحركة الصهيونية في تلك الفترة نشاطاً كبيراً وضغطت لتعيين السير جون تشانسلور مندوباً سامياً، وقد نجحت في ذلك فعلاً، ووصل إلى البلاد في ٦ ديسمبر من العام نفسه[١٣٨].

وكان تشانسلور ذا خلفية عسكرية -إدارية أيضاً. فقد كان نقيباً في قسم المخابرات بوزارة الحرب سنة ١٩٠٣، ثم عُيِّنَ في العام التالي سكرتيراً عسكرياً مساعداً في لجنة دفاع الامبراطورية البريطانية، ثم خدم في المستعمرات البريطانية فعُيّن حاكماً لموريشيوس ثم ترينداد، ثم اختير سنة ١٩٢٢م أول حاكم لروديسيا الجنوبية، واشتهر بخبرته وأنه أكثر الإداريين تميزاً ونجاحاً[١٣٩].

انتفاضة البراق (أغسطس ١٩٢٩)

وقع أول تصعيد سياسي وأمني كبير حول حائط البراق الشريف (الحائط الغربي للمسجد الأقصى) في سبتمبر ١٩٢٨، ورغم أن حالة الشد استمرت فترة طويلة بين المسلمين واليهود إلا أن السلطات لم تتخذ أية إجراءات أو احتياطات لتعزيز قواتها العسكرية. واندلعت انتفاضة البراق في ٢٣ أغسطس ١٩٢٩ دون ظهور إجراءات أمنية أو عسكرية بريطانية ملموسة، فلم يكن في فلسطين في ذلك الوقت أية قوات عسكرية سوى شعبة من سرية السيارات المدرعة مكونة من أربع سيارات، وأربع سيارات نقل مسلحة أخرى، وكل أفرادها لا يتجاوزون «٢٩» رجلاً، أما الطائرات والسيارات المدرعة الأخرى

---

(١٣٨) كامل خلة، مرجع سابق، ص٣١٣.

(١٣٩) **Papers of Sir John Chancellor**, Kept in Rhodes House Library, Oxford (Oxford University Colonial Project), 1967, p.1.
See also: Hyamson, **op. cit**, pp. 118-119.

وقوات حدود شرق الأردن فكانت كلها في شرق الأردن(١٤٠).

وقد سببت هذه الانتفاضة -التي شملت معظم أنحاء فلسطين- إرباكاً كبيراً للسلطات التي سارعت بطلب التعزيزات من مصر، فجاءتها دفعة أولى بالطائرات بعد ظهر يوم ٢٤ أغسطس مكونة من خمسين جندياً بريطانياً، ثم تبعهم ستمائة جندي في اليوم التالي. وتوالت التعزيزات العسكرية من مصر حتى بلغت «١٧١٠» رجال وقد تولى العميد دوبي Dobbie -الذي جاء على رأس التعزيزات في مصر -القيادة العسكرية لعمليات قمع الانتفاضة في صباح ٢٦ أغسطس(١٤١).

كما جاءت تعزيزات بحرية من مالطا مكونة من حاملة الطائرات كوريجس Courageous والسفينة الحربية برهم Barham والطراد سسكس Sussex ومدمرتين ، حيث مكثت في فلسطين من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، ووفرت قوة عسكرية من «١١٤٠» رجلاً، وعملت في مناطق مختلفة من فلسطين. هذا بالإضافة إلى ست طائرات عسكرية تمركزت في غزة وقامت بأعمال الدورية خصوصاً في الجزء الجنوبي من فلسطين(١٤٢).

---

(١٤٠) Report on Palestine Roits 23 Aug. - 11 Sep. 1929 by Group Captain P.H.L. Playfair, A.O.C. Palestine and Trans-Jordan, 26 Dec. 1929, AIR5/1243. Hereafter refered to as Playfair Report.

تولى بليفير Playfair منصب قائد قوات الطيران في فلسطين وشرق الأردن في نوفمبر سنة ١٩٢٨ خلفاً لريز L.W.B. Rees انظر: **Report by British Government on Palestine..., 1928, p.3.**

(١٤١) Report, Brigadier F.D. Logan, G.O.C. Egypt, to W.O., 2 Sep. 1929, W.O. 32/3550.

(١٤٢) انظر: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٣٢٢، وانظر أيضاً:

Report, Commanding Officer of H.M. Steamship Courageous to Senior R.A.F. Officer, AIR5/1243; Report, Rear Admiral to C. -in- C. Mediterranean, 19 Sep.1929 AIR5/1243; **P.D., Commons,** Vol, 231, Col. 1017; and J.Hamilton, Commanding Officer "Barham", to Rear Admiral, AIR5/1243.

(انظر الجدول)(١٤٣).

التعزيزات البحرية	القوات العسكرية	مكان العمل	فترة المكث في فلسطين
الطراد سسكس	٣١٧ رجلاً	يافا	٢٦ أغسطس-١٦ سبتمبر١٩٢٩
السفينة الحربية برهم	٤٣٠ رجلاً	حيفا	٢٧ أغسطس-١٤سبتمبر١٩٢٩
حاملة الطائرات كوريجس	٣٩٣ رجلاً + ٦ طائرات	غزة-حيفا	٢٨أغسطس-١٠ سبتمبر١٩٢٩

كما جاءت تعزيزات من شرقي الأردن مكونة من سرب من الطائرات تمركزت في الرملة، والعديد من السيارات المدرعة، التي تمركزت في سمخ وبيسان واللد والرملة. وجاءت أيضاً تعزيزات من قوات حدود شرق الأردن قامت بدورها في أريحا وبيسان وبيت ألفا وجسر المجامع(١٤٤).

وبلغت التكلفة التقديرية على الخزانة البريطانية نتيجة انتفاضة البراق حوالي «٣٤» ألف جنيه استرليني فضلاً عما أنفقته حكومة فسطين(١٤٥).

وقد أشار تقرير لجنة التحقيق في انتفاضة البراق إلى أن الحكومة قد مضت بعيداً في تخفيض الحامية، وأن السلطات -بلا شك- قد اطمأنت نتيجة إحساس خاطئ بالأمن، بسبب غياب أي «أعمال عدائية» لبضع سنوات ونتيجة لذلك «خفضت القوات دون حدود الأمان»(١٤٦).

---

(١٤٣) استخلص الجدول من نفس المراجع في الهامش السابق، بالإضافة إلى:
Palestine Emergency: Narrative of Operations between 24 Au. and 12 Sep. 1929, Report by Brigadier Dobbie, 7 Oct. 1929, p.10, AIR 5/1243. Hereafter refered to as Dobbie Report .

(١٤٤) Playfair Report, p. 50.

(١٤٥) حسبما صرح سنودن Snowden وزير المالية البريطاني في مجلس العموم في ١٩ نوفمبر ١٩٢٩، انظر:
P. D. , Commons,Vol. 232, Col . 274.

(١٤٦) **Shaw Report,** p. 145, Italic added.

واتهم تقرير لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم في دورتها الـ «١٧» حكومة فلسطين بضعف البصيرة في عدم التحوط للأحداث بعد ظهور بوادرها، واعتبرت اللجنة أن عدم وجود عدد كافٍ من الجنود والشرطة البريطانية كان السبب الرئيس في انتشار الاضطرابات في منطقة واسعة، ونتائجها الخطيرة، وأن أحداث الخليل وصفد تكفي لإظهار أن هذا النقص كان مسؤولاً إلى حد كبير عن فقدان كثير من الأرواح(١٤٧).

وقد ردت الحكومة البريطانية في رسالة ألحقت بنص تقرير لجنة الانتدابات الدائمة، بأن تخفيض الحامية تم بناء على مشورة المندوب السامي (بلومر) الذي كان يتمتع بالخبرة التي حصل عليها خلال خدمته العسكرية الممتازة، بالإضافة إلى معرفته بالبلد، وأن التخفيض كان خطوة في طريق إنشاء حكومة مدنية على خطوط طبيعية أكثر من السابقة، وكان لهذا فائدة في توفير متطلبات البلد بدل إنفاق مواردها على أمور الدفاع. ومع ذلك فإنه «لا يمكن أن ينكر أن القوة المتوفرة عند وقوع الأحداث المفاجئة والواسعة لم تكن كافية لمواجهتها»(١٤٨).

والملفت للنظر في رد الحكومة البريطانية على لجنة الانتدابات أنها لم تُبرز سعيها الحثيث للتخفف من تكاليف الحامية حتى أصبحت قيمة دعمها «صفراً» في سنة ١٩٢٨. وحيث بدأت حكومة فلسطين تنفق على حامية وقوات حدود تستخدم بشكل واسع في شرق الأردن وليس في فلسطين.

ومهما يكن من أمر، فقد برزت إلى العيان تحذيرات كلايتون وصمويل، وبدا للجهات المسؤولة ضرورة وجود قوات مشاة كجزء من الحامية في فلسطين بعد أن أثبت الطيران والسيارات المدرعة عدم كفايتها خصوصاً في مواجهة الثورة في المدن، وهذا ما ميَّز الحامية بالفعل في الثلاثينيات.

---

(١٤٧) **Permanent Mandates Commission (P.M.C) Report, Seventeenth Extraodinary Session,** Geneva, 3-21 Jun. 1930, submitted to the League of Nations, 4 Aug. 1930, pp.5-6.

(١٤٨) **Ibid**, p.15.

المؤشرات المالية والعسكرية للمرحلة

شهدت الفترة ١٩٢٢- ١٩٢٩ تراجعاً كبيراً في الإنفاق البريطاني على الحامية في فلسطين حيث نجحت الحكومة البريطانية في تخفيض إنفاقها حتى وصل إلى الصفر سنة ١٩٢٨ (انظر الجدول)(١٤٩).

السنة	١٩٢٢- ١٩٢٣	١٩٢٣- ١٩٢٤	١٩٢٤- ١٩٢٥	١٩٢٥- ١٩٢٦	١٩٢٦- ١٩٢٧	إبريل - ديسمبر ١٩٢٧	١٩٢٨
المبلغ جنيه استرليني	٢٠٢٤٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	٨٣٤٣١٩	٦٣٣٨٧٨	٣٢٢٢١١	٢٤٤٣٧٤	صفر

وكانت حكومة فلسطين قد أنفقت على الحامية سنة ١٩٢٧ مبلغ «٣١» ألف جنيه فلسطيني، كما أنفقت سنة ١٩٢٨ مبلغ ثلاثين ألف جنيه فلسطيني فيما يمثل فرق التكلفة الإضافية الناتجة عن وجود القوات في فلسطين فوق تكلفة وجودها في بريطانيا(١٥٠) وأنفقت حكومة فلسطين أيضاً «٣٧٠٧٠» جنيهاً فلسطينياً لنفس الغرض سنة ١٩٢٩(١٥١)، مما يدل على أن الحكومة البريطانية لم تكن تنوي منذ سنة ١٩٢٨ تحمل أي تكاليف ناتجة عن وجود قوات لها في فلسطين وشرق الأردن.

أما الشكل الذي تطورت فيه الحامية في فلسطين خلال الفترة ١٩٢٣-١٩٢٩

---

(١٤٩) تم إعداد هذا الجدول من:

Formation of an Arab Agency, p. 6 and **P.D., Commons**, Vol. 231, Col .485.

(١٥٠) Bentwich **England in Palestine**, p.253 and **P.D., Commons**, Vol.231, Col. 485.

(١٥١) Palestine Government, statement Showing the Receipts and Payments for 1929, C.O. 733/222/6.

فيمكن اختصاره حسب الجدول التالي[١٥٢]، (تواريخ منتقاه):

الفترة	القوات
٥ يوليو ١٩٢٣	● فوج فرسان ● كتيبة مشاة ● سرب طائرات ● سريتا مدرعات
٢٩ سبتمبر ١٩٢٣ (إعلان الانتداب)	● سرية مشاة ● سرب طائرات ●سريتا مدرعات
١٩٢٤	● فوج فرسان ● (مارس - ديسمبر ١٩٢٤) ● سرية مدرعات ● سرية مدرعات
١٩٢٥	● فوج فرسان (أغسطس - ١٩٢٥ فبراير ١٩٢٦) ● سربا طائرات
١٩٢٦	● سرب طائرات ● نصف سرية مدرعات
١٩٢٧- أغسطس ١٩٢٨	– –
أثناء ثورة البراق أغسطس ١٩٢٩	● ثلاث كتائب مشاة ● تعزيزات بحرية ● مجموعة سيارات مدرعة

(١٥٢) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من:
Air Force Control ; **P.D., Commons**, Vol 231, Col. 1712; **Report by British Government on Palestine..., 1924**, p.48; Further Note on Public Security; Bentwich, **England in Palestine,** p. 150, and **P.D., Commons**, Vol. 231, Col. 361.

الفصل الثالث

القوات شبه العسكرية

تُعدّ قوات الجندرمة (التي ظهرت في فلسطين خلال السنوات ١٩٢١-١٩٢٦) قوات شبه عسكرية، فرغم أنها كانت تتبع السلطات المدنية رسمياً، وتخضع بشكل عام لأنظمة الشرطة، إلا أنها كانت تتميز بأن لها تشكيلاتها الخاصة وقيادتها المنفصلة عن الشرطة المدنية. وكان يتم تدريب الجندرمة وتأهيلها على أسس شبه عسكرية، تراعي وجود درجات أعلى من الانضباط، وتخضع لأنظمة محاسبة ومعاقبة أشد من تلك التي في الشرطة المدنية. كما إنها في الغالب لا تقوم بمهام الشرطة العادية وإنما تتولى حماية وحراسة الحدود، وتشكل قوة عسكرية احتياطية تقوم بدعم الشرطة المدنية في حالة وقوع «قلاقل واضطرابات» لا تستطيع الشرطة المدنية وحدها قمعها أو السيطرة عليها.

ولم تكن الجندرمة أمراً غريباً على فلسطين، إذ كان فيها أيام الدولة العثمانية جندرمة تركية، وكانت في سنجق القدس تتكون من «٤٢٥» رجلاً موزعين على خمس وحدات منها ثلاث وحدات محمولة (فرسان، جمالة) والباقي مشاة. وكانت موزعة على مناطق القدس ويافا والخليل، وغزة وبئر السبع. وكان هذا النظام مطبقاً في ولاية بيروت أيضاً، والتي كانت تتبعها المناطق الشمالية من فلسطين (أقضية نابلس وعكا)[١]. وكان معظم رجال الجندرمة من الفلاحين الذين يناط بهم حماية الأمن العام في الأرياف، وكان الفرسان منهم يشترون خيلهم وكل ما يحتاجونه على حسابهم. وقد سرح العثمانيون رجال الجندرمة قبل جلائهم عن القدس، كما فعلوا ذلك في بقية المدن[٢].

---

(١) M.F. Abcarius, **Palestine: Through the Fog of Propaganda** (Great Britain: Hut'chinson, Undated), pp. 95-96.

(٢) كامل خلة، مرجع سابق، ص٧٨.

وبعد الاحتلال البريطاني للقدس -في ديسمبر ١٩١٧- وضعت مقترحات لإنشاء جندرمة وقوة شرطة يتم تجنيدها من اليهود ومن الأرمن والإغريق (المقيمين في المناطق التي احتلها البريطانيون أو من أسرى الحرب)، على أن توضع الجندرمة تحت قيادة ضابط بريطاني، وتتكون من حوالي «٦٤» رجلاً من المشاة والفرسان ... . واقترح أيضاً إنشاء جندرمة جاهزة للتحرك السريع للعمل خلف خط القتال بحيث تكون تحت تصرف القيادة العسكرية العامة. وتتولى التحرك دونما تأخير للقرى التي يتم السيطرة عليها، وذلك لمنع البدو من شراء الأسلحة التي خلفها الأتراك، وللإعلان الفوري عن الحكم الجديد، والضغط على مخاتير القرى بضرورة التزام القانون. وقد أشير إلى أن كلا الاقتراحين السابقين وضعا تحت الدراسة[٣]، ولكن ليس هناك ما يشير إلى أن أياً منهما قد أخذ طريقه للتنفيذ بعد ذلك. ويبدو أن اقتراح عناصر غير عربية أو مسلمة للجندرمة يعكس حالة من عدم الثقة بأهل الأرض المحتلة رغم مزاعم التحالف والتحرير ... .

وقد حاولت الإدارة العسكرية الجديدة في فلسطين الاستفادة ممن تبقى من الشرطة والجندرمة لضبط الأمن العام. وشكلت منهم نواة قوة الشرطة الجديدة، وتلقوا بعض التدريب، وأرسلت الإدارة العسكرية بعثات منهم للتدريب في معسكرات الجيش البريطاني في الإسماعيلية بمصر[٤].

ويبدو أن إنشاء جندرمة فلسطينية على أسس شبه عسكرية لم تتبلور صورتها إلا في وقت متأخر، ولم تتخذ إجراءات فعلية بشأنها خلال عهد الإدارة العسكرية، على الرغم من أن القيادة العسكرية في لندن أرسلت إلى القيادة العسكرية في مصر برقية في ٢٤ أكتوبر ١٩١٩ تطلب ضمن الترتيبات الأمنية التي اقترحتها «إنشاء جندرمة تحت قيادة ضباط بريطانيين فوراً، لدعم الحامية وقت السلم في المحافظة على الأمن الداخلي في فلسطين»[٥]. لكن لا يظهر

(٣) Intelligence Summary, Dec. 1917, W.O. 157/722.

(٤) كامل خلة، مرجع سابق، ص٨٩.

(٥) Tel., Troopers, to Chief, 24 Oct. 1919, Secret, F.O. 141/432/7947.

أن أية إجراءات فورية قد اتخذت، وربما يرجع ذلك إلى أن الإدارة العسكرية كانت إدارة مؤقتة همها المحافظة على الوضع الراهن وتسيير الأمور كما كانت. كما أن أجواء عدم الاستقرار السياسي وعدم حسم مصير فلسطين في تلك الفترة لم يمكن من وضع سياسات محددة ثابتة بعيدة المدى، وبالتالي لم يكن هناك ميل لاستنزاف الكثير من الجهود التي يمكن أن تضيع بصدور قرارات سياسية أو أمنية تقلب الكثير من هذه التنظيمات.

وحتى نهاية عهد الإدارة العسكرية، كانت لا تزال هناك رغبة بتجنيد جندرمة محلية لحماية وادي الأردن. وفي نفس الوقت كان مصير الكتيبة اليهودية -التي شاركت في الحرب العالمية الأولى في فلسطين كجزء من القوات البريطانية- يُثير الاهتمام، خصوصاً في ضوء التعقيدات التي نشأت عن سعي اليهود لإيجاد قوة عسكرية لهم في فلسطين، في الوقت الذي كانت تتزايد فيه الشكاوي العربية من ممارسات أفراد الكتيبة اليهودية، وتطالب بتجنيد مماثل للعرب، وتتحدث بشكل صريح عن الظلم البريطاني، وانحياز الحكم لليهود[٦]. وقد تصاعدت الشكاوي العربية الفلسطينية خصوصاً بعد ثورة إبريل ١٩٢٠، حيث اتهموا الجنود اليهود بالتحريض والاعتداء على العرب[٧]. ويبدو أن هذا الموضوع قد أخذ حيزاً من النقاش في المؤتمر الداخلي الذي عقد في وزارة الخارجية في لندن في ٧ يونيو ١٩٢٠ لترتيب مسائل انتقال السلطة العسكرية إلى الإدارة المدنية في فلسطين. وقد حضره ممثلون عن الخارجية والحرب والخزانة بالإضافة إلى المندوب السامي المعيَّن صمويل والسكرتير العام

---

(٦) انظر حول هذه النقطة: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٣٩-٤٠، وص٥٨-٦٠، ومحمد عبد الرؤوف سليم، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين: منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل ١٩٢٢-١٩٤٨ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص٤٩٤-٤٩٨، وصبري جريس، تاريخ الصهيونية: الجزء الثاني ١٩١٨-١٩٣٩ (نيقوسيا: مركز الأبحاث، ١٩٨٦)، ص٨٣-٨٨.

(٧) انظر مثلاً: مذكرة من الجمعية العربية المسيحية إلى الحاكم العسكري في القدس في ملف: F.O. 371/5114

الجديد للإدارة العقيد ديدز. وفي القرار الثامن للمؤتمر اعتبر أن الكتيبة اليهودية لا يجب أن تستمر -كما هي الآن- لأي وقت، وطلب من ديدز اقتراح نظام لا يتضمن تكاليف إضافية على الخزينة لتشكيل قوة دفاع حدودية عن فلسطين تتضمن وحدات يهودية وعربية لتعمل في فصائل مختلفة على الحدود، وبحيث يمكن استيعاب الكتيبة اليهودية من خلالها(٨).

ويظهر أن الشكل الذي اقترحه ديدز في البداية -حسبما ذكر في رسالة له إلى وزارة المستعمرات- كان يتضمن إنشاء قوة من كتيبتين واحدة عربية والأخرى يهودية. وأوضح ديدز أن «هذا التشكيل ونسبته تقرر على أساس ضرورة وجود وحدة (عسكرية) يهودية لتحقيق الطموحات الصهيونية، والرغبة اليهودية العالمية في أن الكتيبة اليهودية يجب أن تتجدد بشكل ما، وشعور كل اليهود أن العرب لا يجب أن يزيد عددهم عن النصف في هذه القوة»(٩). وهكذا فإن ديدز يعترف أن اقتراحه قد وُضع على أساس ووفق الرغبات اليهودية الصهيونية، ولم يشر في خلفياته إلى المشاعر أو الرغبات العربية رغم أن العرب كانوا حوالي ٨٨٪ من سكان فلسطين(١٠).

وقال ديدز إنه لم تكن هناك معارضة كبيرة لهذا المشروع سواء من السلطات العسكرية أو من أي شخص آخر «على الرغم من أن الكثيرين لديهم مخاوفهم، وأنا واحد منهم». وأضاف أنه تم وضع هذا المشروع أمام المجلس الاستشاري الفلسطيني، أما الموافقة اليهودية فكانت جاهزة، ولكن العرب

---

(٨) Decisions of an Inter-Departmental Conference Held at F.O. on 7 Jan. 1920, on the Subject of Palestine, F.O. 141/439/ 11980.

(٩) Deeds to Young (Senior Officer at C.O.), 2 Aug. 1921, Confidential, C.O. 537/849.

(١٠) أشار الإحصاء الرسمي للسكان في فلسطين لسنة ١٩٢٢ إلى أن عدد السكان هو «٧٥٢» ألفاً، منهم «٦٦١» ألف عربي بنسبة ٨٨٪ واليهود «٨٤» ألفاً بنسبة ١١٪، انظر: **A Survey of Palestine**, Vol. pp.140-143

اعترضوا على أساسين، الأول: تشكيلها في وحدات منفصلة، والثاني: نسبة المناصفة بين العرب واليهود، وقالوا إن الحد الأدنى الذي يمكنهم الموافقة عليه هو أن تكون نسبة اليهود الثلث وأن تكون القوة مختلطة وليس قوة عنصرية(١١).

ويبدو أن ذلك حفَّز صمويل للبحث عن شكل آخر للقوة المقترحة دون أن يمس جوهر الاعتبارات الصهيونية فاقترح قوة من ألف رجل يستخدم فيها كادر الكتيبة اليهودية كضباط ونواة لها. وأرسل إلى وزير الخارجية كيرزون في ٢٧ ديسمبر ١٩٢٠ يقترح أن تنشئ حكومة فلسطين اعتباراً من الأول من أبريل ١٩٢١ قوة الدفاع هذه بحيث تقوم السلطات العسكرية بتدريبها ويشكلون جزءاً من الحامية، وأن يتم تأسيس هذه القوة على أسس «المليشيا» Militia التطوعية، وبتكاليف أقل من تكاليف الجنود البريطانيين، وتوفِّر ميزانيتها من المبالغ المحصلة من فلسطين عن الدين العثماني، ومن الإيرادات العامة عندما تتوفر إمكانية ذلك(١٢). ثم أرسل صمويل رسالة مفصلة إلى كيرزون في ٨ يناير ١٩٢١ أكد على أن الفكرة ليست في إنشاء قوة صغيرة من الجنود المحترفين، ولكن تشكيل مليشيا بأوسع ما يمكن أن تتحمل الموارد، وأن الواجبات التي ستلقى عليها لا تستدعي تدريباً بمستوى الجيوش الأوروبية. وأنه يكفي لإيجاد مليشيا تحقق الغرض -وذات عدد كبير بالنسبة إلى تكلفتها- أن تُعطى تدريباً لمدة ستة أشهر يتبعه خدمة لستة أشهر في المواقع، وفترة ثلاثة أشهر في السنوات الثلاث التالية. وفوق ذلك ستتولى هذه القوة المسؤولية كاحتياط في أي حالة طوارئ عامة خلال سنوات من انتهاء خدمتها كمليشيا(١٣).

---

(١١) Deeds to Young, Aug.1921, C.O. 537/ 849.

(١٢) Tel., Samuel to Curzon, 27 Dec. 1920, F.O. 141/432/7947.

(١٣) Despatch, Samuel to Curzon, 8 Jun. 1921, Conidential, f.O. 141/432/7947.

المليشيا لفظة أجنبية تطلق عادة على قوات عسكرية تجند من المدنيين، وتدعى لدعم الجيش النظامي وقت الطوارئ.

ولم يلقَ اقتراح صمويل هذا ارتياحاً لدى القيادة العسكرية البريطانية في مصر، فأرسلت في ٣١ ديسمبر ١٩٢٠ إلى قيادتها في لندن تنتقد تشكيل هذه القوة، وتقول إنّها ستكون عديمة الجدوى في مراكز وادي الأردن حيث يتوقع أن تحوي يهوداً أوروبيين (لا يناسبهم المناخ) كما أن هذه القوة لن تكون فعالة قبل تسعة أشهر من الآن[١٤].

وقد طُرح اقتراح صمويل في مؤتمر الشرق الأوسط، الذي عقدته وزارة المستعمرات في القاهرة والقدس (١٢-٣٠ مارس ١٩٢١) بحضور تشرشل والمندوب السامي صمويل، لتحديد مستقبل وطرق إدارة العراق وفلسطين وشرق الأردن، وكان هناك اعتراضان على اقتراح صمويل، الأول كان يرى من وجهة النظر العسكرية أن التدريب على أسس المليشيا لن يزود فلسطين بقوة قادرة على الحلول مكان جنود الأمبراطورية البريطانية، والثاني من وجهة النظر السياسية التي أشارت إلى أن متطلبات وشروط الخدمة لن تروق للعرب بنفس الطريقة التي تروق لليهود. وكان هناك خشية أن لا يدخل العرب في هذه القوة، ولذلك فقد تم دراسة اقتراح بديل بأن يتم تجنيد العرب واليهود تحت ظروف مختلفة، اليهود على قواعد المليشيا والعرب على أساس خدمة طويلة، ولكن هذا الاقتراح رفض أيضاً، وتقرر أن تعرض على الطرفين نفس شروط الخدمة ... . ونوقش في المؤتمر تجنيد الشركس المقيمين في شرق الأردن في هذه القوة، كما نوقشت المسألة المالية ومصادر الإنفاق، ولم تتخذ قرارات نهائية بهذا الشأن ... . وطلب وزير المستعمرات تشرشل من المندوب السامي إعداد تصور كامل حول المشروع وأن يرفعه له لاعتماده[١٥].

---

(١٤) Tel., Egypforce to Troopers, 31 Dec. 1920, Very Secret, F.O. 141/432/7947.

(١٥) Report on the Middle East Conference Held in Cairo and Jerusalem 12-30 Mar. 1921, AIR9/19.

الجندرمة الفلسطينية

وفي مايو ١٩٢١ انتفض الشعب العربي الفلسطيني في منطقة يافا وما جاورها، وحدثت صدامات واسعة مع اليهود ... . وقد هزت الانتفاضة الوضع السياسي والأمني في فلسطين وأربكت التصورات تجاه إنشاء قوة الدفاع المقترحة، إذ -كما يقول ديدز- زادت هذه الثورة الشقَّة بين العرب واليهود فوق ما كانت عليه، وبدا أن مسألة تشكيل قوة دفاع بالطريقة المقترحة سوف تؤكد الانقسام الحاصل في المجتمع، وتهيئ الأرضية لوضع ينذر بحرب أهلية في حالة حدوث قلاقل مستقبلية، ولذلك فقد تم إلغاء مشروع قوة الدفاع(١٦).

وهكذا، بدأت بعد انتفاضة مايو ١٩٢١ تتبلور فكرة إنشاء جندرمة محلية، وأشار ديدز إلى أنه بعد هذه الأحداث ظهرت الحاجة لتوفير قوة احتياط يمكن أن تدعى لمساعدة الشرطة إذا خرج الوضع عن نطاق السيطرة، وقبل أن يتم استدعاء الجيش. وقد شجع على ذلك أن الجنود البريطانيين لا يعرفون اللغات والعادات المحلية(١٧). وقال ديدز إن الأحداث أوضحت أنه -على الرغم من المشكلة العنصرية- يمكن إنشاء قوة مختلطة، تستخدم في مختلف الظروف، إذا روعيت أربعة شروط هامة هي أن تكون قيادة القوة مقصورة على الضباط البريطانيين، وأن يكون ضباط الصف إلى حد كبير بريطانيين، وأن يتم تدريبها في البداية لمدة ستة أشهر على الأقل من قبل وحدات من الجيش البريطاني، وأما الشرط الأخير، فإنه عندما ترسل القوة إلى مراكزها، يجب أن تكون مشكّلة من وحدات لا تقل عن خمسين رجلاً، وتمتنع بالكامل عن أداء واجبات الشرطة العادية، وتوضع تحت نظام انضباط وتدريب صارمين، وتتمركز في غير المناطق التي اختير منها رجال القوة(١٨).

---

(١٦) Deeds to Youn, 2 Aug. 1921, C.O. 537/849.

(١٧) Ibid.

(١٨) Ibid.

وألقى المندوب السامي مزيداً من الضوء على إنشاء هذه القوة من الجندرمة، فقال إنها ستتلقى رواتب أعلى من الشرطة العادية وستعمل في وحدات لحماية الحدود وصد الهجمات من المناطق المجاورة، وقمع «الاضطرابات» المحلية التي يمكن أن تقع، وسيكون عددها خمسمائة رجل منهم ثلاثمائة راكب (فرسان وجمالة) ومائتين مشاة[١٩].

وفي ٩ يوليو ١٩٢١ أرسل وزير المستعمرات إلى المندوب السامي يخبره بموافقته على الإجراءات التي اتخذها بما فيها تشكيل الجندرمة، وأشار إلى الأهمية الكبيرة لأن تتلقى الجندرمة أفضل تدريب ممكن[٢٠].

ومرة أخرى طرحت مسألة نسب العرب واليهود في تشكيل الجندرمة، ورغم أن ديدز قال إنهم كانوا حريصين على تجنب مناقشة النسب، إلا أنه اعترف أن هذا لم يكن ممكناً من جهة اليهود «الذين يعدُّون الأمر بالنسبة لهم ذو أهمية عظمى». ولم تتخذ الإدارة المدنية قراراً في ذلك إلا بعد أن تفاوضت مع الجهات اليهودية «فآد هالدومي Vaad Haldumi» [٢١]ولم يشر ديدز إلى أي تفاوض أو استشارة للقيادة السياسية الفلسطينية وكأن أمور الدفاع والأمن لا تخص غير الأقلية اليهودية في فلسطين! وعلى كل حال، فقد تقرر بعد ذلك أن يكون ثلث القوة من اليهود، والثلث الثاني من العرب، والثلث الأخير من غير الفلسطينيين (إذا أمكن الحصول عليهم)... وتكرس الاتفاق أن لا يكون

---

(١٩) British Government, **An Interm Report on the Civil Administration of Palestine, During the Period 1st Jul. 1920-30 Jun. 1921,** Cmd. 1499 (London: H.M.S.O., Aug. 1921), p. 11. See also: **Disturbances in May 1921: Report of the commission of Inquiry**, Cmd. 1540 (London: H.M.S.O., 1921), p. 62. Hereafter refered to as **Haycraft Report,** and Samuel to Churchil, 22 Jun. 1921, AIR5/206 Part1.

(٢٠) Churchil to Samuel, 9Jul. 1921, C.O. 733/4.

(٢١) Deeds to Young, 2 Aug. 1921, C.O. 537/849.

العرب الفلسطينيون أكثر من اليهود في الجندرمة المقترحة...[٢٢]. وقال ديدز إنه لن يكون من السهل إقناع المسيحيين والمسلمين المحليين عندما يعلمون أن نسبتهم هي الثلث فقط، أما العناصر غير الفلسطينية فقد قال ديدز إنه يأمل بأن يكونوا بشكل واسع من الشركس الذين هم -حسب ادعائه- «لا يكنون حباً للعرب» وأقر ديدز بأن الوضع «صعب مثل أي شيء في فلسطين»!! لكنه عبر عن سعادته بالبداية التي تمت، مشيراً إلى أن المندوب السامي قام يوم الأول من أغسطس ١٩٢١ بالتفتيش على أول مائتي رجل من الجندرمة، وختم رسالته بأنه ليس هناك حديث مفتوح حول هذه النسب، وأنه يأمل أنهم لو يستطيعون إبعاد السياسة عن هذه القوة، فإنهم يستطيعون بذلك «إنشاء قوة موالية من أشخاص مناسبين لكل شيء»[٢٣].

وهكذا، فإن مسألة تشكيل الجندرمة اعتمدت أساساً على الموافقة اليهودية الصهيونية، ودونما اعتبار لآراء العرب وآمالهم في فلسطين والذين يشكلون الأغلبية الساحقة في وطنهم. كما إن صورة التشكيل شملت نوعاً من «التحايل» في مسألة النسب بحيث ظل العدد متماثلاً بين العرب واليهود، مع السعي للتخفيف من حدته بعد إضافة الثلث غير الفلسطيني. كما حرصت الصورة المقترحة على تكريس الفوارق العنصرية ومحاولة الضرب على وتر الأقليات بحيث بدا أن هذا التشكيل لا يمكن أن يتوحد إلا تحت القيادة البريطانية، وهو ما حدث بالفعل إذ تقرر أن يكون كل الضباط بريطانيين. هذا بالإضافة إلى السعي الحثيث لإبعاد مسائل السياسة عن أفراد هذه القوة...، وعلى هذا فإن السلطات البريطانية عندما أنشأت هذه القوة وضعت عدداً من التحوطات، بحيث لا يمكن بأي حال أن تتطور الجندرمة لتصبح قوة تخدم المصلحة العربية الفلسطينية والقضية الوطنية. وفوق ذلك كان مطلوباً من شعب فلسطين توفير الميزانية والإنفاق على هذه القوة من موارده ومن الضرائب التي

(٢٢) **P.D., Commons**, Vol. 151, Cols. 1562-1563

(٢٣) **Ibid.**

يدفعها. . . ، فكان المطلوب من الفلسطينيين الإنفاق على «قمع» توجهاتهم وطموحاتهم الوطنية.

ويظهر أن تشكيل الجندرمة المحلية -التي أصبحت تسمى الجندرمة الفلسطينية- قد لقي ارتياحاً في البرلمان البريطاني، فقد اعتبر أورمسبي غور Or-mesby-Gore (الذي أصبح فيما بعد وكيلاً لوزارة المستعمرات ثم وزيراً لها) في كلمة له في مجلس العموم في ٩ مارس ١٩٢٢م أن الجندرمة هي «القوة المثالية». وأكد أنها أقْيَم وأقل كلفة بكثير من قوة مشابهة من الفرسان (البريطانيين) إلا أنه شدد على ضرورة أن يتولى قيادتها ضباط أكفاء يكونون على بعض العلم بالوضع الخاص جداً في فلسطين. وأن يتم اختيار رجال الجندرمة بعناية، فهي بلد غير سهلة للشرطة، وضرب غور مثلاً بصعوبة القدس ويافا حيث تجتمع الأديان الثلاثة، وقال إنه في القدس وحدها هناك «٤٢» طائفة مسيحية مستقلة كل واحدة لها كنيستها الخاصة[٢٤].

ومن الجدير بالذكر أن فكرة إنشاء الجندرمة لم تكن غائبة عن أذهان القيادة السياسية الفلسطينية، والتي طرحت الفكرة أثناء زيارة وفدها الأول إلى لندن (١٩ يوليو ١٩٢١-٢١ أغسطس ١٩٢٢) وذلك رغبة في التخلص من الجيش البريطاني، وتهيئة الجو لإنشاء جيش وطني أو قوة محلية مناسبة. وقد أدمج الوفد اقتراح إنشاء «جندرمة وطنية» في المطالب الفلسطينية الأساسية المرفوعة للحكومة البريطانية[٢٥]، كما لم يمانعوا من مشاركة اليهود فيها ولكن بنسبتهم إلى عدد الأهالي[٢٦]. وعلى كل حال، لم يلق هذا الاقتراح أذناً صاغية مثله مثل غيره من المطالب الوطنية الفلسطينية.

وقد أجيز القانون المقترح للجندرمة في الاجتماع العاشر للمجلس

---

(٢٤) Ibid.

(٢٥) وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص٣٤-٣٧، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص١٨٤-١٨٥.

(٢٦) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص١١٣.

الاستشاري في فلسطين المنعقد في ١٩ يوليو ١٩٢١(٢٧)، ونشر هذا القانون في الجريدة الرسمية في الأول من سبتمبر ١٩٢١ وقد ذكر في مقدمته أن الجندرمة ستُعدُّ جزءاً من الشرطة ولكن سيكون عليها واجبات خاصة لأدائها، وسوف لن تنشغل بواجبات الشرطة العادية، وسيكون لها ضباطها الخاصون، وستكون خاضعة لمستوى عالٍ من الانضباط. فمثلاً في قانون الشرطة لا يعاقب الشرطي بأكثر من سجن ثلاثة أشهر لسوء سلوكه، وهذا الحد غير كافٍ في الجندرمة إذ تصل العقوبة فيه على سوء السلوك إلى سجن يصل لمدة خمس سنوات. وقد أعطى القانون لقائد الجندرمة صلاحيات أوسع من صلاحيات قائد الشرطة في اللواء، وذكر في نص القانون أن الجندرمة الفلسطينية ستكون تحت إشراف مدير الأمن العام وستخضع لقانون الشرطة لسنة ١٩٢١. وستكون مسائل التعيين والتخفيض والطرد والاستقالة تحت إشراف قائد الجندرمة فقط ضمن الإجراءات والترتيبات التي يقررها مدير الأمن العام(٢٨).

ومن جهة أخرى، فقد كان لإنشاء الجندرمة هدفان أساسيّان الأول حماية الحدود، والثاني ضبط الأمن العام وقمع الاضطرابات المحلية(٢٩).

---

(٢٧) Advisory Council, 19 Jul. 1921, C.O. 733/4.

المجلس الاستشاري شكله المندوب السامي في أكتوبر ١٩٢٠ من عشرة موظفين بريطانيين، وعشرة أعضاء معيَّنين منهم سبعة من العرب وثلاثة من اليهود، ووظيفته استشارية فقط، وكان أعضاؤه العرب من الشخصيات المعروفة المضمونة الولاء والمسايرة للسلطة، انظر: كامل خلة، مرجع سابق، ص١٣٦-١٣٧.

(٢٨) **Official Gazette of the Government of Palestine**, Jerusalem, No.5., 1 Sep. 1921.

(٢٩) Memorandum Regarding a Gendarmerie or a Semi-Military Force for Palestine, Prepared by General Staff: Force H.Q. Jerusalem, Jan.1939, W.O. 106/5720. Hereafter refered to as a Memorundum Regarding a Gendarmerie. See also: **Report of the H. C. 1920-1925**, p.4.

دور الجندرمة

وقد أصبحت الجندرمةالفلسطينية قوة فاعلة اعتباراً من الأول من إبريل ١٩٢٢م، وتحدثت التقارير بإعجاب عن مستوى الانضباط واختلاط أصحاب الأديان المختلفة بشكل جيد معاً(٣٠)، وأشاد ماينرتزهاجن -في تقريره العسكري من فلسطين الذي رفعه في ٢٥ مارس ١٩٢٣ إلى وزارة المستعمرات- بالجندرمة الفلسطينية، وذكر أنها تتمتع بتدريب جيد ونشاط وإخلاص ممتاز، وقال إن أعضاء الجندرمة يُعدُّون في كل الأحوال ذوي تنظيم وانضباط طيبين، ومؤهلون لتحمل الواجبات التي تلقى عليهم. وأشار إلى الغياب الكامل للمشاعر الدينية والعنصرية بوصفه أحد المعالم البارزة للجندرمة الفلسطينية، وأكد أن اليهود والعرب والشركس والدروز مختلطون بشكل يدعو إلى الإعجاب في السكن وعلى مائدة الطعام وفي اللعب، وأن القوة مفعمة بروح العمل الجماعية ... . ومدح دور قائد الجندرمة الرائد بيوشر F. W. Bewsher ودوره الجاد في رفع مستوى القوة. . . ، ومقدرته الطبيعية وحصافته التي جعلته مسؤولاً عن نجاح هذه القوة(٣١)، وأشاد ماينرتزهاجن أيضاً بالجندرمة في مذكراته الخاصة وأنه لسعادته بقيادتهم وانضباطهم «أوصى بسحب الحامية البريطانية» فيما بعد خلال هذا العام (١٩٢٣)(٣٢).

وقد تمركزت الجندرمة بأعداد أكبر في المناطق الحدودية وتولت أعمال الدورية هناك، وذكر تقرير الإدارة لسنة ١٩٢٢م أن النتيجة كانت غياباً تاماً للهجمات والجرائم الحدودية بين جسر بنات يعقوب وبيسان(٣٣). وأشار تقرير سنة ١٩٢٤م إلى أن سلطة ضباط الصف في الجندرمة قد تعززت، وأن الضباط قد أسسوا قيادة أكثر فاعلية عبر تأثيرهم في العامة(٣٤).

---

(٣٠) **Report on Palestine Administration, 1922**, p.40.

(٣١) Military Repot on Palestine.

(٣٢) Meinertzhagen, **op.cit**, p. 129.

(٣٣) **Report on Palestine Administration, 1922**, p. 40.

(٣٤) **Rport by British Government on Palestine..., 1924**, p. 23.

وفي المقابل فقد عانت الجندرمة الفلسطينية من عدم وجود أسلحة جيدة أو إسكان مناسب. وقد انتقد ماينرتزهاجن تسليح الجندرمة، وقال إن أسلحتهم صنعت لخدمة الجيش سنة ١٩١٤ وكفاءتها ضعيفة، وإنه بعد أي عملية إطلاق نار كبيرة فإن حوالي ٣٠٪ من الأسلحة تعاني من خلل فني كبير(٣٥). وانتقد تيودور -القائد العام للقوات العسكرية والشرطة في فلسطين- في رسالة إلى رئيس هيئة أركان الطيران في ١٨ ديسمبر ١٩٢٣م إسكان الجندرمة وقال إنه «سيء ومشين وخطر على الصحة»(٣٦)، غير أن تقريري سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٥ أشارا إلى تحسن الحالة الصحية، وتوفر بعض المستلزمات(٣٧).

وقد اعترف تيودور في رسالته السابقة بأن الجندرمة الفلسطينية قد ضعفت كثيراً عن السابق، وأن بعض الضعف يتم علاجه بتدريب المجندين «ولكن سيكون من المستحيل الحفاظ على هذه القوة فاعلة ما لم يتم توفير مزيد من المال فوراً، وبشكل دائم وعلى أساس راسخ» ورفض اقتراح وزارة المستعمرات تخفيض رواتب الضباط البريطانيين، لأن مستوى الأجور يجب أن يجتذب النوعية المناسبة من الضباط، وأشار إلى أن فاعلية القوة تعتمد على الضابط البريطاني في كل سرية، وطالب بالضغط لمنع أي تخفيض في الميزانية للجندرمة الفلسطينية(٣٨).

وقد علق نائب رئيس هيئة أركان الطيران على رسالة تيودور، فقال إنه يظن

---

(٣٥) Military Report on Palestine.

(٣٦) Tudor to C.A.S, 18 Dec. 1923, AIR5/ 203 Part 2.

(٣٧) **Report by British Government on Palestine..., 1924**, p. 24, and **Reoprt by His Britanic Majesty's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Trans-Jordan for the Year 1925**, Colonial No. 20 (London: H.M. S.O., 1926), p.34. Hereafter refered to as **Report by British Government on Palestine..., 1925.**

(٣٨) Tudor to C.A.S, 18 Dec. 1923, AIR5/ 203 Part 2.

أن الشيء الوحيد الذي يمكن عمله هوالتوضيح لوزارة المستعمرات «أن فعالية الجندرمة مهمة جداً لنا، وإلا فإن ذلك يعني أن الجيش سيدعى بشكل دائم للتعامل مع وضع يجب الا يثور مطلقاً»(٣٩).

وعلى كل حال، فإن هدوء الأحوال السياسية والأمنية في فلسطين لم يستدع مشاركة فاعلة من الجندرمة في الجوانب الأمنية، وقمع أية انتفاضات أو قلاقل محتملة، مما همش الدور الفعلي للجندرمة داخل فلسطين وركز مهامها على الحدود، بل وأخذت تشارك في أعمال الشرطة المدنية، فأشار تقرير سنة ١٩٢٤ إلى توليها وظائف الشرطة على طول الحدود، كما تولت وظائف الشرطة المدنية في منطقة بئر السبع، بل وأخذت تقوم بأعمال ذات طبيعة خدمية، كالقيام بأعمال الاستطلاع واكتشاف نقاط المياه وتعديل الخرائط ... . كما استفادت من الوقت في إجراء بعض التدريبات، واجتياز بعض الدورات الفنية بالتنسيق مع قوات الطيران الملكي البريطانية مثل دورات اللاسلكي(٤٠).

التشكيلات والمراكز

تشكلت الجندرمة الفلسطينية في البداية من خمسة فصائل فرسان (كل فصيل من خمسين رجلاً)، وفصيلة جمالة من خمسين رجلاً، وسريتي مشاة كل واحدة منهما من مائة رجل(٤١). ويبدو أن التشكيل قد تطور مع الزمن لصالح العناصر المحمولة في مقابل المشاة، إذ كانت الجندرمة الفلسطينية سنة ١٩٢٤ تتكون من قيادة وسبعة فصائل فرسان ويتكون كل فصيل من «٥٤» رجلاً بالإضافة إلى فصيل جمالة من سبعين رجلاً(٤٢).

---

(٣٩) Deputy Chief Air Staff (D.C.A.S.) to C.A.S., 7 Jan. 1924, AIR 5/203 Part 2.

(٤٠) **Report by British Government on Palestine..., 1924,** pp. 23-24.

(٤١) **Report on Palestine Administration, 1922,** p. 40.

(٤٢) **Report by British Government on Palestine..., 1924,** p.23.

ويشــيــر الجــدول التــالي إلى توزيع الجندرمــة الفلسطينيــة على مناطق فلسطين(٤٣).

السنة	١٩٢٢	١٩٢٣	١٩٢٥
سمخ	سرية مشاة	فصيل فرسان	فصيل فرسان
روشبينا	سرية مشاة فصيل فرسان	فصيل فرسان	فصيل فرسان
بيسان	فصيل فرسان	فصيل فرسان	فصيل فرسان
طولكرم	فصيل فرسان	فصيل فرسان	فصيل فرسان
بئر السبع	فصيل جمالة	فصيل جمالة فصيل فرسان	فصيل جمالة فصيل فرسان
اللد	فصيل فرسان	-	-
القدس	فصيل فرسان	-	-
أريحا	-	فصيل فرسان	فصيل فرسان
جنين	-	مجموعة جندرمة	-
المطلة	-	-	فصيل فرسان

ومن خـلال هذا الجدول يتضح أن هناك اتجاهاً مع مرور الزمن للتركز في المناطق الحـدودية، والتـخلي عن المناطق الـداخلية كـالقدس واللد وجنين، مع

(٤٣) تم استخلاص الجدول من:

Report on Palestine Administration, 1922, p.40; Military Report on Palestine ; and Palestine Garrison Sub-Committee Memorandum , p. 17.

استبقاء دائم لفصيل فرسان في منطقة طولكرم وهي منطقة داخلية ربما من باب الاحتياط. كما كان هناك وجود دائم للجندرمة في شمال شرق فلسطين للحد من الهجمات المحتملة وعمليات التهريب على طول نهر الأردن، وعلى الحدود مع سوريا وشرق الأردن. بالإضافة إلى وجود دائم في منطقة بئر السبع بوصفها آخر المدن المعمورة في جنوب فلسطين وذلك لحراسة المنطقة الصحراوية إلى الشرق والجنوب من تلك المنطقة.

أما أعداد الجندرمة فقد ظلت طوال فترة وجودها في حدود الخمسمائة رجل كما يشير الجدول التالي(٤٤).

السنة	١٩٢٢	١٩٢٣	١٩٢٤	١٩٢٥
عدد الجندرمة الفلسطينية	٥١٠	٥٠٧	٥٠١	٤٩٣

وكان اللواء تيودور والمندوب السامي قد اقترحا في فبراير ومارس ١٩٢٤ زيادة في الجندرمة الفلسطينية مقدارها «٣٢٥» رجلاً ووافقت على ذلك هيئة أركان الطيران(٤٥). ولكن يبدو أن هذه الزيادة قد ألغيت بعد أن تقرر استبقاء فوج الفرسان البريطاني حتى فبراير ١٩٢٦(٤٦).

---

(٤٤) تم استخلاص الجدول من:-

A Survey of Palestine, Vol. 2, p. 584; Military Report on Palestine; **Report by British Government on Palestine..., 1924,** p. 24; and **Report by British Governmet on Palestine..., 1925,** p.35.

(٤٥) Note on Reduction of Palestine Garrison, Memorandum by Air Staff, May 1924, AIR9/19.

(٤٦) Memorandum by Air Staff, 24 Sep. 1929, AIR9/19

ومن الجدير بالذكر أن استقرار الأعداد عند حدود معينة لا يعني بالضرورة حدوث حالة استقرار وثبات في رجال الجندرمة الفلسطينية أنفسهم، إذ تشير التقارير إلى تجنيد «١٠٤» رجال وخروج «١٠٢» رجل سنة ١٩٢٤[٤٧]، وإلى تجنيد «١٣٥» وإنهاء خدمات «١٣٢» آخرين سنة ١٩٢٥[٤٨].

ومن جهة أخرى فلم تستطع السلطات البريطانية المحافظة على النسب التي حددتها للأديان والجنسيات المختلفة في القوة، وحدث اختلال واضح في النسب على أرض الواقع ازداد وضوحاً سنة ١٩٢٤-١٩٢٥ بميل النسبة بشكل أكبر لصالح العرب الفلسطينيين. ويبدو أن السلطات وجدت صعوبة في تجنيد يهود مناسبين فذكر تقرير سنة ١٩٢٤ أنه لم تكن هناك صعوبة في تجنيد العرب والشركس «ولكن يهوداً مناسبين ليسوا في متناول اليد بأعداد معقولة، حيث إنهم في الغالب يأتون من وسط طبقة المهاجرين التي تنقصها المعرفة المحلية الضرورية، وهي عادة على غير معرفة باللغات في البلد»[٤٩]. وأشار التقرير إلى أن اليهود لا يُجنَّدون للخدمة عند النهاية الجنوبية لوادي الأردن، ولا في الجمالة[٥٠]. وربما أسهم في إضعاف حماس اليهود حالة الركود والهدوء السياسي والأمني التي كانت تشهدها فلسطين في تلك الفترة، فضلاً عن أن ظروف الخدمة ومزاياها بالنسبة لليهود -الذين كانت تتاح لهم فرص اقتصادية أفضل- لم تكن مغرية بنفس الدرجة التي كانت تجتذب فيها العرب والشركس. ورغم أنه لم تتوفر أرقام دقيقة عن التوزيع الديني والعنصري للجندرمة

---

(٤٧) **Report by British Government on Palestine..., 1924**, p. 23.

(٤٨) **Report by British Government on Palestine..., 1925**, p. 34.

(٤٩) **Report by British Government on Palestine..., 1924**, p.23.

(٥٠) **Ibid**, p. 24.

الفلسطينية لسنة ١٩٢٢م إلا أن الجدول التالي[٥١]، يمكن أن يعطي مؤشراً واضحاً حول هذه النقطة:

السنة	الفلسطينيون العرب			يهود	شركس	بريطانيون	آخرون
	مسلمون	مسيحيون	دروز				
١٩٢٣	٢٢٥		١٧	١٧٤	٧٣	١٧	١
١٩٢٤	٢٢١	٣٣	٩	١٠٨	١٠٧	١٩	٤
١٩٢٥	٢٢٧	٣٥	١٠	١٠٠	٩٧	١٨	٦

نفقات الجندرمة

خلال السنة المالية ١٩٢٢-١٩٢٣ كانت نفقات الجندرمة الفلسطينية مضمنة في نفقات الشرطة في ميزانية حكومة فلسطين، وقد بلغت هذه النفقات «٣١٥٤٧٢» جنيهاً فلسطينياً [٥٢]. أما إنفاقها للسنوات المالية التالية فكان

---

(٥١) تم استخلاص الجدول من:-

Military Report on Palestine; **Report by British Government on Palestine..., 1924**, p.24; and **Report by British Government on Palestine..., 1925**, p.35.

* يعتبر الدروز إحدى الفرق الإسلامية الشيعية، وهم إحدى الأقليات في فلسطين، وتحرص الإحصائيات البريطانية عادة على إبرازهم بشكل منفصل عن الغالبية الإسلامية السنية، وقد أبرزناهم بشكل منفصل لإظهار مدى محاولة الاستفادة البريطانية منهم كأقلية، أما الشركس فهم من المسلمين السنة الذين كانت تقيم أقلية منهم في شرق الأردن.

(٥٢) **Report by British Government on Palestine..., 1928**, p. 20.

منفصلاً عن إنفاق الشرطة، وكان كما يلي (بالجنيه الفلسطيني)(٥٣).

السنة المالية	المبلغ
١٩٢٤-١٩٢٣	٨٦٠٧٢
١٩٢٥-١٩٢٤	٨٥ ٤١٧
١٩٢٦-١٩٢٥	٨٦ ٨٠٩
١٩٢٧-١٩٢٦	١ ٧٥٠
إبريل-ديسمبر ١٩٢٧	٨٣

ويلاحظ أن النفقات ظلت متقاربة طوال عمل الجندرمة، بينما تشير أرقام السنة المالية ١٩٢٦-١٩٢٧ إلى بعض المكافآت والأتعاب التي صرفت بعد حل الجندرمة الفلسطينية، كما يلاحظ أن مقدار المبالغ المنفقة على الجندرمة يعد اقتصادياً جداً بالمقارنة بالمبالغ التي تنفق على أعداد من الجندرمة البريطانية أو من الجيش البريطاني، مع الإشارة إلى أن المبالغ المنفقة قد صرفت من ميزانية حكومة فلسطين، ولم يصرف عليها شيء من الخزينة البريطانية.

حل وإلغاء الجندرمة الفلسطينية

شجعت ظروف الركود والهدوء التي شهدتها فلسطين على إعادة النظر في دور وحجم القوات العسكرية والجندرمة في فلسطين. وبدا أن السياسة البريطانية مع مطلع سنة ١٩٢٥ أصبحت ترى أن دور القوات العسكرية والجندرمة يتركز على حماية فلسطين من اعتداء خارجي وأنّ دورها في الدعم الأمني للسلطة أمر ثانوي(٥٤). ورغم أنه اتفق في القدس في ١٦ إبريل ١٩٢٥ على تثبيت الجندرمة الفلسطينية بوصفها القوة العسكرية المحلية مع احتمال زيادة

---

(٥٣) **Ibid.**

(٥٤) Notes on Public Security.

أعدادها مستقبلاً [٥٥]. إلا أن هذا الاتفاق لم يتم. ويبدو أن اللورد بلومر -الذي تأجل موضوع البت في هذا الأمر بانتظار قدومه مندوباً سامياً جديداً في ٢٥ أغسطس ١٩٢٥- لم يجد مبرراً لاستبقاء الجندرمة الفلسطينية كقوة عسكرية محلية، ربما لانعدام دورها الأمني العسكري داخل فلسطين في السابق، وتركيز دورها على الحدود. ولذلك عندما رفع مقترحاته في ٢١ سبتمبر ١٩٢٥ فقد تضمنت إلغاء الجندرمة الفلسطينية واستيعاب جزء منها في شرطة فلسطين أما الباقي فينظم في ثلاث سرايا مشاة وسرية جمالة لتشكل نواة ما أطلق عليه فيما بعد قوة حدود شرق الأردن. . ، وقد اعتمدت هذه الترتيبات وبدأ العمل بها في إبريل ١٩٢٦[٥٦]. . . ، وبذلك انتهى ما كان يعرف بالجندرمة الفلسطينية.

قوات حدود شرق الأردن

تشكلت قوات حدود شرق الأردن(.Trans-Jordan Frontier Force(T.J.F.F سنة ١٩٢٦، وقد ورثت مهام حراسة الحدود عن الجندرمة الفلسطينية، لكن مهامها اتسعت وتركزت في شرق الأردن. وقد تم تجنيد رجالها جزئياً من الجندرمة الفلسطينية، ومن الفيلق العربي (الذي كان يعمل في شرق الأردن والذي تم حله أيضاً) ومن تجنيد أعداد من العرب والشركس والسودانيين[٥٧].

ويبدو أن الحرب بين قوات ابن سعود وقوات الحجاز، ثم هجمات أتباع ابن سعود على شرق الأردن، وثورة الدروز في سوريا بالقرب من الحدود الأردنية والفلسطينية. . . ، يبدو أن هذه الأحداث - التي وقعت في منتصف العشرينيات - قد وجهت النظر إلى أن حدود إمارة شرق الأردن تحتاج إلى حماية أكثر من فلسطين نفسها[٥٨]. وأوحى اختيار اسم هذه القوات إلى أنها

---

(٥٥) Palestine Garrison Sub-Committee Memorandum, p. 18, and **Shaw Report**, p.14.

(٥٦) **Shaw Report**, p. 14 and Notes on Public Security.

(٥٧) Bentwich, **England inPalestine**, pp.148-149.

(٥٨) **Ibid**, and Bentwich, **Mandate Memories**, p. 120.

معنية أساساً بالعمل عبر الأردن، والسيطرة على القبائل العربية بالتعاون مع قوات الطيران. ورغم أن هذه القوات كانت نظرياً متيسرة لدعم السلطة المدنية في فلسطين، فقد كان ذلك اعتباراً ثانوياً جداً، حيث إن بلومر كان يرى أن قوات الشرطة المدنية في فلسطين كافية ولم يكن يتوقع انتفاضات أو ثورات محلية(٥٩). وقد دلّ على تركز مهمة هذه القوات في شرق الأردن أيضاً أن التكوين العنصري والديني لها قد غلب عليه العنصر العربي والمسلم(٦٠) (عرب وشركس) بينما تدنت نسبة اليهود إلى حوالي ٥٪ فقط. كما دل عليه أن بلومر أمر بنقل مركز قيادة قوات حدود شرق الأردن من صرفند في فلسطين إلى الزرقاء في شرق الأردن وذلك في نهاية سنة ١٩٢٦، كما أمر أن تنتقل كل قوات حدود شرق الأردن إلى شرق الأردن(٦١). وبذلك بعد أن كانت في فلسطين سريتان ومركز قيادة لهذه القوات تُشكّل تقريباً نصف عددها الكلي، أصبحت هذه القوات في السنة التالية موزعة على ثلاث سرايا في الزرقاء وسرية واحدة في معان(٦٢).

وقد تولى قيادة قوات حدود شرق الأردن المقدم بيوشر -الذي كان قائداً للجندرمة الفلسطينية- ثم خلفه سنة ١٩٢٨ الرائد شوت C.A. Shute وأعطيَ رتبة عسكرية محلية كمقدم(٦٣).

أما أعداد قوة حدود شرق الأردن فيعطي الجدول في الصفحة التالية(٦٤) صورة عنها في الفترة ١٩٢٦-١٩٢٧:

---

(٥٩) Notes on Public Security.

(٦٠) Ibid, and Further Note on Public Security.

(٦١) Palestine Garrison Sub-Committee Memorandum, p. 20.

(٦٢) Ibid.

(٦٣) **Report by British Government on Palestine..., 1928,** p. 60.

(٦٤) **The Rise of Israel:A Documentary Record from the Nineteenth Century to 1948,** General Editor: Howard M.Sachar, (U.S.A: Garland Publishing, 1987), Vol. 17, p.156.

السنة	الرتبة	بريطانيون	عرب ومسلمون	يهود	المجموع	المجموع الكلي
١٩٢٦	ضباط	١٦	٢٠	-	٣٦	٧٧٥
	رتب أخرى	١٥	٦٨٧	٣٧	٧٣٩	
١٩٢٧	ضباط	١٧	٢٢	-	٣٩	٧٣٠
	رتب أخرى	١٥	٦٥٠	٢٦	٦٩١	

وفي سنة ١٩٢٨ أمكن الحصول على جدول أكثر تفصيلاً(٦٥) فيما يخص عناصر العرب والمسلمين:

سنة ١٩٢٨		ضباط	رتب أخرى
بريطانيون		١٧	١١
عرب فلسطينيون وأردنيون	مسلمون	٨	٣٤٠
	مسيحيون	٤	٨٩
	دروز	١	١١
شركس		٥	١١١
سودانيون		٢	٥١
يهود		١	٢٦
المجموع		٦٧٧	

وقد حرصت السلطات المسؤولة -كما يظهر من الجدول- على إحداث تخفيضات سنوية في قوة حدود شرق الأردن بحدود خمسين رجلاً سنوياً

(٦٥) Report by British Government on Palestine..., 1928, p.20

بهدف إيصال القوة إلى خمسمائة رجل في النهاية. وكان ذلك يتم بعدم إحلال أفراد جدد محل أولئك الذين يتم إنهاء خدماتهم أو تنتهي عقودهم، مع ملاحظة عدم إحداث تخفيض في أعداد الضباط وضباط الصف (إلا ضباط الصف البريطانيين الذين كان يجب أن يخرجوا إذا انتهت عقودهم). وقد هدف بلومر من عدم تخفيض أعداد الضباط الاستعداد لاحتمال توسع القوة بسرعة بحيث تستوعب ألف رجل إذا دعت الضرورة، ولذلك فقد تشكلت قوة احتياط من «١٥٠» رجلاً كما تم تجنيد خمسين رجلاً آخر في يوليو١٩٢٩[٦٦].

مسألة النفقات

تطرح قضية الإنفاق على قوات حدود شرق الأردن تساؤلات ذات أبعاد أخلاقية وقانونية في حق الحكومة البريطانية، فرغم أن عملها قد تركز بشكل أساسي في شرق الأردن وكان دورها في فلسطين ثانوياً جداً، إلا أن فلسطين تحملت خمسة أسداس (٨٣,٣٪) نفقات هذه القوة ابتداءً من السنة المالية ١٩٢٦-١٩٢٧ وكان على حكومة شرق الأردن أن تتحمل السدس المتبقي، غير أن ضعفها الاقتصادي لم يمكنها من ذلك، فتحملته الحكومة البريطانية[٦٧]. وهكذا فإن فلسطين كانت تدفع معظم تكاليف قوة لا تستفيد منها عملياً، أو لا تخدم أغراض الانتداب على فلسطين بشكل مباشر. وقد لاحظ ستويانوفسكي Stoyanovsky في دراسته القانونية للانتداب البريطاني على فلسطين ذلك ، وأشار إلى أن حكومة فلسطين تحملت مالياً أكثر مما يجب أن تتحمل بالنسبة لنصيبها في الدفاع عن البلد[٦٨].

(٦٦) Palestine Garrison Sub-Committee Memorandum, pp. 20-21, AIR8/113.

(٦٧) انظر تصريح لن Lunn وكيل وزارة المستعمرات في مجلس العموم في الأول من نوفمبر ١٩٢٩: **P.D., Commons**, Vol. 231, Col. 485.

(٦٨) J. Stoyanovsky, **The Mandate for Palestine: A Contribution to the Theory and Practice of International Mandates** (U.S.A: Longmans, Green & Co., 1976), p. 225.

ويشير الجدول التالي(٦٩)، إلى النفقات التي تحملتها حكومة فلسطين على قوات حدود شرق الأردن (بالجنيه الفلسطيني):

المبلغ	السنة المالية
١٠٠٢	١٩٢٥-١٩٢٦
١٧٠٣٧٢	١٩٢٦-١٩٢٧
١٢٧٥٣٨	إبريل-ديسمبر ١٩٢٧
١٤٠٠٥٨	١٩٢٨
١٤٠٥٦٢	١٩٢٩

ويلاحظ أن مستوى الإنفاق على قوات شرق الأردن كان أعلى من مستوى الإنفاق على قوات الجندرمة الفلسطينية بفارق واضح.

دورها في انتفاضة البراق

لم يكن في فلسطين أي من قوات حدود شرق الأردن عندما اندلعت انتفاضة البراق في ٢٣ أغسطس ١٩٢٩، ولكن تم استدعاء هذه القوات وشاركت في قمع وإخماد هذه الانتفاضة. ولم تشهد صفوفها أي تردد أو

---

(٦٩) تم إعداد هذا الجدول من:

Report by British Government on Palestine...,1928, p.20; Government of Palestine, Statement Showing the Receipts and Payments for Financial Period: 1st Apr. to 31 st Dec. 1927, C. O. 733/ 205/7; Government of Palestine, Statement Showing the Resceipts and Payments for the Year 1928, C.O. 733/205/7; and Government of Palestine, Statement Showing the Receipts and Payments for the Year 1929, C.O. 733/222/6.

انقسام في أداء مهمتها، على عكس ما حدث في الشرطة الفلسطينية . وقال لن Lunn وكيل وزارة المستعمرات في مجلس العموم البريطاني في ٢٠ نوفمبر ١٩٢٩ إن هذه القوات قدمت خدمة قيمة خلال «الاضطرابات» وإنها قامت بحماية وادي الأردن ووادي جزرائيل وسهل اسدرالون، حيث توجد أعداد كبيرة من المستعمرات اليهودية. وأكد أن قوات حدود شرق الأردن «موثوقة»(٧٠). كما تلقت هذه القوات الثناء من لجنة التحقيق البريطانية في أحداث انتفاضة البراق «لجنة شو» التي أبدت تأثرها «بمظهر الرجال، وحالة الخيول»، كما أثنت على دور قائدها المقدم شوت ورفاقه الضباط(٧١). وكانت قد أرسلت تعزيزات من قوات حدود شرق الأردن إلى أريحا وبيسان وبيت ألفا وجسر المجامع وصفد(٧٢).

وربما يعود ولاؤها وتماسكها أثناء وقوع الثورة الشعبية إلى طبيعتها شبه العسكرية التي تتضمن إجراءات تدريبية صارمة، والعيش لمدد طويلة في المعسكرات بعيداً عن الأهل، ودون التأثر بالجو الاجتماعي والسياسي الخاص بهم، فضلاً عن الحرص الشديد من السلطات البريطانية في انتقاء الأفراد بحيث يكونون مضموني الولاء(٧٣).

وعلى أي حال، فقد استمرت قوات حدود شرق الأردن في أداء دورها في السنوات التالية دونما انقطاع.

الجندرمة البريطانية

عندما قدم وزير المستعمرات تشرشل طلبه إلى مجلس الوزراء البريطاني في نوفمبر ١٩٢١ بتحويل الإشراف العسكري على فلسطين من وزارة الحرب إلى وزارة المستعمرات، فقد ضمَّن تفصيلات مشروعه اقتراحاً بتشكيل جندرمة

---

(٧٠) **P.D., Commons**, Vol. 232, Cols. 475-476.

(٧١) **Shaw Report**, p.148.

(٧٢) **Ibid**, and Playfair Reoprt, p. 50.

(٧٣) See: **Report by British Government on Palestine..., 1928**, p.61.

بريطانية من سبعمائة رجل تعمل في فلسطين تحت إشراف السلطة المدنية «وتُقوي الجندرمة المحلية وتشرف عليها وتجعل منها عنصراً مؤثراً»(٧٤). وقد جاء هذا الاقتراح على اعتبار التخفيضات الكبيرة التي تضمنها مشروعه في الحامية، وكانت الجندرمة المحلية (الفلسطينية) لا تزال بحاجة إلى بضع سنين حتى تكون قادرة على تحمل المسؤولية الأمنية الكاملة، حيث كانت السياسة الأمنية البريطانية ترمي إلى جعل فلسطين تعتمد على نفسها تماماً من حيث الأفراد والتكاليف. ولذلك جاءت فكرة الجندرمة البريطانية بديلاً اقتصادياً غير مكلف بالمقارنة مع القوات العسكرية البريطانية. وعُدّت هذه الجندرمة إجراءً مؤقتاً يتم التخلي عنه في النهاية عندما تقوى الجندرمة الفلسطينية، وتصبح في وضع يُمكّنها من السيطرة الكاملة(٧٥). ومن جهة أخرى فإن هذا الإجراء ربما كان يشي بنوع من عدم الإطمئنان لولاء الجندرمة الفلسطينية وكفاءتها في تنفيذ السياسة البريطانية بغض النظر عن مشاعر أهل فلسطين ورغباتهم، والحاجة لفترة من الزمن للاستيثاق من ذلك.

ولم يخلُ اقتراح تشرشل هذا من نقد هيئة الأركان البريطانية العامة في الجيش، فأرسل رئيس هيئة الأركان إلى وزير الحرب في ١٠ ديسمبر ١٩٢١ ملاحظاته على اقتراح تشرشل . . . وعلق على تشكيل الجندرمة البريطانية قائلاً إنه من وجهة نظر هيئة الأركان فإن إنشاء مثل هذه القوة «المهجنة»بالنسبة للأنظمة والأعراف البريطانية هو أمر مستنكر بأقوى ما يمكن . . . وزعم رئيس الأركان أن تشكيل هذه القوة سوف يزيد كثيراً عن تكلفة كتيبة بريطانية، ولذلك فإن نتيجة اقتراح السيد تشرشل هو إنشاء قوة أكثر تكلفة وأقل فاعلية لأغراض الامبراطورية(٧٦).

---

(٧٤) Palestine, Memorandum by the S. of S. Colonies, to the Cabinet, C. P. 3515, Nov. 1921, AIR 5/188.

(٧٥) Air Force Control, and **Shaw Report**, p.13.

(٧٦) Comment, C.I.G.S to S. of S. War, 10 Dec. 1921, W.O. 32/ 5840.

وعلى الرغم من ملاحظات هيئة الأركان البريطانية فقد وجد الاقتراح طريقه للتنفيذ. وفي ٢٢ ديسمبر ١٩٢٢م عقدت لجنة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات اجتماعاً حضره اللواء تيودور، وقد اتخذ الاجتماع العديد من القرارات التي تخص الجندرمة البريطانية المقترحة، وكان أبرز القرارات أن يتولى تيودور عمليات تنظيم الجندرمة الأولى منذ البداية وحتى يوم ذهابهم إلى فلسطين، وأن الجندرمة ستكون أداة بيد السلطة المدنية وتحت أوامر المندوب السامي، وأن يكون الأفراد قدر الإمكان من غير المتزوجين، وأن يتم شراء الأسلحة والاحتياجات الأولية من حكومة إيرلندة، وأن تدفع الرواتب بنفس درجة الدفع إلى شرطة مدينة لندن، وأن تكون إعاشة الرجال على نفس المستوى الدارج في الجيش البريطاني، وأن يكون الزي من نفس نوعية ملابس الجيش البريطاني ما عدا زي الرأس، وعلى أن يوضع الشكل القانوني لتواجد القوة ومسائل انضباطها في إضافة لقانون شرطة فلسطين الحالي(٧٧).

ولعل من أبرز ما يلفت النظر في تشكيل القسم البريطاني من الجندرمة في فلسطين -أو ما يذكر اختصاراً «الجندرمة البريطانية» - أمران:

الأول: أن هذه الجندرمة تشكلت في معظمها من أفراد من الشرطة العسكرية الملكية الإيرلندية ومن أفراد سابقين في قوات شبه عسكرية إيرلندية كانت تعرف باسم «بلاك اند تانز» Black and Tans وكان هدف تشكيلها في إيرلنده هو سحق الثورة الإيرلندية (١٩٢٠-١٩٢٢) التي اندلعت بهدف حق تقرير المصير لإيرلنده، وكان لهذه القوات تقاليد سيئة السمعة في أساليب البطش والتنكيل والقسوة(٧٨).

والثاني: أنه قد اختير لقيادة هذه القوات -بل لقيادة الحامية والشرطة في فلسطين أيضاً- اللواء تيودور وهو نفس قائد هذه القوات في إيرلنده، وكان قد

---

(٧٧) C.O.to Air Ministry, 24 Dec. 1921, Secret, AIR 5/ 188.

(٧٨) See: Bentwich, **Mandate Memories**, p. 87, and The Palestine Police, Memorandum found in W.O. 106/5720.

عمل مفتشاً عاماً للشرطة والسجون في إيرلنده نفسها(٧٩).

وربما أوحى هذان الأمران بأن السلطة البريطانية اختارت هذه القوات لمواجهة الانتفاضات الفلسطينية، وقمع رغبة الشعب في الحكم وتقرير المصير. وأن بريطانيا صدّرت إلى فلسطين «أسوأ» ما لديها في هذا المضمار، وأنها مصرة على تنفيذ سياستها «الصهيونية» فقامت «بالتلويح بالعصا» في وقت كانت تُخفِّض فيه الحامية بشكل كبير، كما تضمن ذلك طمأنة لليهود على مصالحهم وأمنهم.

ويؤيد ما سبق، ما قاله تيودور أن عمله وعمل فرقته العسكرية «بلاك آند تانز» قد أنهي في إيرلنده إرضاءً لرغبة الإيرلنديين في تقرير مصيرهم بأنفسهم، وأنهم أرسلوا إلى فلسطين «لقمع مطالبة الفلسطينيين بحق تقرير المصير»(٨٠).

وكانت الحكومة البريطانية تدرك الربط الذي سبقت الإشارة إليه، فحاولت منع إظهار أي ترابط بين ما عملته هذه القوات في إيرلنده وبين ما يمكن أن تعمله في فلسطين. فأكدت وزارة المستعمرات للواء تيودور أنه خلال عملية تنظيم القوة الذاهبة إلى فلسطين وتجنيدها من الجندرمة، يجب أن يؤخذ في الاعتبار -قدر الإمكان- إلغاء الصلة المعنوية بين القوة الجديدة وبين الفرقة الإيرلندية ودروها، و«إلغاء أي قناعة بحتمية فكرة أننا نُصدّر لفلسطين التقاليد السابقة للسياسات الإيرلندية»(٨١).

وربما كان لحسن الحظ أنه لم تقم في فلسطين ثورات وانتفاضات -خلال وجود هذه الجندرمة- تستدعي تدخلاً قوياً منها قد يدفعها لاستخدام الأساليب التي عرفت بها. ويبدو أن وجودها كان له «تأثير كبير على الأمن العام»(٨٢)،

---

(٧٩) Memorandum Regarding a Gendarmerie, and Bentwich, **England in Palestine,** p.79.

(٨٠) Bentwich, **Mandate Memories,** p.87, and Bentwich, **England in Palestine,** p.79.

(٨١) C.O. to Air Ministry, 24 Dec. 1921, Secret, AIR 5/188.

(٨٢) **Report on Palestine Administration, 1922,** p.5.

وأنه على الرغم من استخدامها النادر فقد كان لها «دعمها المعنوي» للاستقرار الأمني[٨٣].

وعلى كل حال، فقد تم تشكيل الجندرمة البريطانية من «٧٦٢» رجلاً، ووصلت إلى فلسطين في نهاية إبريل ١٩٢٢[٨٤]، وتولى المقدم ماك نيل A.G. MacNeill قيادتها الميدانية تحت إشراف تيودور[٨٥]، وكان مركز قيادتها في صرفند[٨٦].

وقد أشار التقرير السياسي للإدارة في فلسطين لشهر فبراير ١٩٢٢ أن اهتماماً ضئيلاً جداً قد ظهر على الساحة الفلسطينية حول الجندرمة البريطانية وربما -حسبما ذكر التقرير- لأن الأخبار عنها كانت محدودة جداً[٨٧]. ولكن مع وصول الجندرمة إلى فلسطين يبدو أنها صارت تثير الاهتمام، وقال تقرير الإدارة السياسي لشهر إبريل أن مسألة الجندرمة البريطانية الجديدة بدأت تجتذب الانتباه، وأن هناك شكاً في بعض الأماكن حول مدى مناسبة هذه القوة لفلسطين، ويقال أيضاً إنه ليس لهذه الجندرمة حاجة، وإنها ما دامت هي نتيجة سياسة لا يُعدّ أهل فلسطين مسؤولين عنها، فإن فلسطين لا يجب أن تتحمل أي جانب من تكلفتها[٨٨].

وفي ٢٤ إبريل ١٩٢٢ صدر قانون الجندرمة البريطانية في فلسطين، ونشر

---

(٨٣) Bentwich, **England in Palestine**, p.148.

(٨٤) **Report on Palestine Administration, 1922**, p.38.

(٨٥) **Report of the H.C., 1920-1925**, p.57.

(٨٦) Military Report on Palestine.

(٨٧) Report on the Political Situation in Palestine for the Month Feb. 1922, H. Samuel to S. of S. Colonies, 9 Mar. 1922, AIR5 / 206 Part 1.

(٨٨) Report on the Political Situation in Palestine for the Month Apr. 1922, H. Samuel, to S. of S. Colonies, 10 May 1922, AIR 5/ 206 Part 1.

في الجريدة الرسمية، وفيه يشير إلى أن الجندرمة البريطانية قسم من شرطة فلسطين، تحت إشراف مدير الأمن العام، وسيكون لها قائدها وضباطها الخاصون، وقصر القانون توظيف الضباط في القوة على الضباط البريطانيين(٨٩).

دورها

لم تقم الجندرمة البريطانية بدور عسكري فعلي طوال وجودها في فلسطين (١٩٢٢-١٩٢٦) ولكن هناك تأكيد على «الأثر المعنوي» لتواجدها(٩٠)، وأنها «قوة ممتازة من الرجال تؤدي الأغراض التي أنشئت من أجلها بشكل جيد»(٩١)... ولم يُفوّت المسؤولون البريطانيون المعنيون فرصة «تلميع» صورتها في تقاريرهم، فقال صمويل في تقرير الإدارة المدنية لفلسطين لسنة ١٩٢٢ إن «سلوكها كان ممتازاً»(٩٢). كما مدح ماينرتزهاجن في تقريره العسكري عن فسطين في مارس ١٩٢٣ الجندرمة البريطانية على «مستواها وثقافتها المرتفعة»(٩٣).

وتلخصت مهام الجندرمة البريطانية بوصفها قوة احتياط مسلحة، وتعاونت مع الشرطة لمحاربة «اللصوصية» وقامت بأعمال الدورية على الطرق الرئيسة، كما قامت بواجبات الحراسة(٩٤).

ويبدو أنه لم يحدث ما يثير قلق الجندرمة إلا في يونيو ١٩٢٣، فقد وقع عدد من رجال الجندرمة البريطانية في كمين نصبته لهم مجموعة -يظهر أنها من

---

(٨٩) **Official Gazette**, No. 66, 1 May 1922.

(٩٠) **Report on Palestine Administration, 1922**, p.3.

(٩١) **Report of the H.C, 1920-1925**, p.4.

(٩٢) **Roport on Palestine Adminstration, 1922**, p.38.

(٩٣) Military Report on Palestine.

(٩٤) Palestine Grarrison Sub-Committee Memorandum, p.18.

الثوار- في مساء ١٠ يونيو قرب المالحة قرب بحيرة الحولة (شمال شرق فلسطين) وقد قتل اثنان من الجندرمة وجرح ثلاثة ،مات أحدهم متأثراً بجراحه(٩٥).

ولأن الحادث ملاصق للحدود مع سوريا، فلم يكن من المتوقع القبض على المهاجمين حسب رأي تيودور(٩٦).

ولكن في يوم ١٦ يونيو أرسلت القيادة العسكرية في فلسطين برقية سرية إلى وزارة الطيران تذكر أن السلطات الفرنسية قبضت على ما يعتقد أنه العصابة المتورطة في الهجوم المشار إليه. غير أن القيادة أبدت أسفها لمقتل النقيب سوان Swan على طريق صرفند -يافا (وهو من ضباط الجندرمة) على يد ما أسمته «عصابة من قطاع الطرق المسلحين»(٩٧)، وهي صفة كثيراً ما تطلقها السلطات البريطانية على مجموعات الثوار، ومهما يكن من أمر، فإن هذه الأعمال كانت محدودة وليس بين أيدينا ما يدل على أنها استمرت أو اتسعت.

وفي سنة ١٩٢٤ أعطيت الجندرمة البريطانية دوراً متزايداً في أعمال الشرطة المدنية، وقامت بالتعاون مع السلطات في سوريا بمحاربة ما ذكر أنه «الصوصية وقطاع طرق مسلحون في شمال الأردن». وفي النصف الثاني من تلك السنة تم تعزيز شرطة غزة بعدد من الجندرمة البريطانية، وتم وضع مركز الجمارك في رأس الناقورة تحت مسؤوليتها. كما قامت بالإشراف على عمل طرق القرى، وتم تكليف أفراد منها بإعطاء رخص السيارات، وساعدت الشرطة في تطبيق قانون المرور(٩٨). وفي سنة ١٩٢٥ تم عمل دوريات راجلة وراكبة في كل

---

(٩٥) G.O.C to Air Ministry, 11 Jun. 1923, AIR 5/ 203 Part 1, and G.O.C. to Air Ministry, 12 Jun. 1923, AIR 5/ 203 Part 1.

(٩٦) G.O.C. to Air Ministry, 12 Jun. 1923, AIR 5/ 203 Part 1.

(٩٧) Command H. Q. Palestine to Air Ministry, 16 Jun. 1923, AIR 5/ 203/ Part 1.

(٩٨) **Report by British Government on Palestine...., 1924,** p.23.

أجزاء البلاد، وأعطي اهتمام للطرق الرئيسة في الليل، ووضع طابور متحرك من أربعة ضباط ومائة رجل مستعد للحركة خلال «٢٤» ساعة من الطلب(٩٩).

التشكيلات والمراكز

أما توزيع الجندرمة على المراكز والمناطق فهو يشير إلى التركز في المدن الهامة والمناطق الداخلية، مما يدل على كونها مهيئة فوراً للتعامل مع «القلاقل» والانتفاضات في المدن، كما يدل على أن حراسة الحدود لم تكن من مهامها الأساسية حيث أوكلت تلك المهمة للجندرمة الفلسطينية ، وهذا مؤشر على أن الجندرمة البريطانية مقدمة على الجندرمة الفلسطينية في التعامل مع الانتفاضات المحلية، ولكن ذلك لا ينفي خلفية أخرى هي أن الأجواء والمناخ في المناطق الحدودية مع شرق الأردن كانت لا تناسب «الطبيعة الأوروبية» للجندرمة البريطانية.

وبشكل عام فإن الجندرمة البريطانية تمركزت في سنة ١٩٢٢ في صرفند والقدس وجنين وحيفا ونابلس ويافا وبئر السبع(١٠٠). لكنها في سنة ١٩٢٣ احتفظت بخمسة مراكز فقط هي صرفند والناصرة وحيفا ونابلس والقدس(١٠١)، واستمرت في هذه المراكز خلال سنة ١٩٢٥(١٠٢).

ولم تشهد أعداد الجندرمة البريطانية حالة الاستقرار العددي التي شهدتها الجندرمة الفلسطينية، بل حدث تناقص مستمر في أعدادها خلال الفترة ١٩٢٢-١٩٢٥. ورغم أنه لم تتيسر أرقام دقيقة لأعداد الجندرمة في سنة ١٩٢٤ فإنه أمكن تحديد أرقام تقريبية (شبه دقيقة) من خلال دراسة ومقارنة التقارير

---

(٩٩) Report by British Government on Palestine..., 1925, p.23.

(١٠٠) Reid Report, 7 Apr. 1922, W.O. 32/ 5841.

(١٠١) Military Report on Palestine.

(١٠٢) Palestine Garrison Sub-Committee Memorandum, p.17.

المتعلقة بالجندرمة. (انظر الجدول)[١٠٣].

١٩٢٥	١٩٢٤	١٩٢٣	١٩٢٢	السنة
٤٦٩	٥٥٥*	٧٠٠	٧٦٢	العدد

ويشير تناقص القوة المستمر إلى تضاؤل الدور الأمني المتوقع لها، وأن حالة الركود والهدوء التي دخلت فيها فلسطين في تلك الفترة قد شجعت على ذلك، فضلاً عن أن الجندرمة الفلسطينية أثبتت كفاءتها الأمنية، مما أفقد الجندرمة البريطانية أحد مبررات وجودها. ولكن لا بد من الإشارة إلى أنه في النصف الأول لسنة ١٩٢٣ ظهر توجه لزيادة أعداد الجندرمة البريطانية لمقابلة النقص الحاصل نتيجة انتهاء العقود، ولمواجهة الآثار المحتملة لسحب الحامية وتخفيضها من فلسطين. وتم الاتفاق بين السلطات في فلسطين ووزارة الطيران ووزارة المستعمرات على زيادة عددة الجندرمة بحوالي ثلاثمائة رجل[١٠٤] وفي اجتماع عقد في وزارة المستعمرات في ٢ يوليو ١٩٢٣ بحضور المندوب السامي وتيودور تمت الموافقة على ذلك بحيث يصل عدد الجندرمة إلى ألف رجل مع

---

(١٠٣) تم إعداد هذا الجدول من:-

A Survey of Palestine, Vol. 2, p.584; **Report on Palestine Administration, 1922**, p.38; **Report by British Government on Palestine..., 1925**, p.33; and Air Force Control.

* بالنسبة لعدد الجندرمة لسنة ١٩٢٤. فقد أشار تقرير الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم حول فلسطين والأردن لسنة ١٩٢٥ أنه خرج من الخدمة خلال سنة ١٩٢٥ خمسة ضباط و «٨٥» رتب مختلفة، بينما تم تجنيد أربعة أفراد أي أن العدد نقص خلال سنة ١٩٢٥ بمقدار «٨٦» رجلاً مما يعني أن العدد كان في سنة ١٩٢٤ يساوي ٨٦ + ٤٦٩ = ٥٥٥ ويؤيد ذلك ما ذكره صمويل في تقرير عن سنوات عمله الخمس أن عدد الجندرمة البريطانية خفض إلى «٥٥٥» ولكن دون أن يحدد السنة: انظر:

Report by British Government on Palestine..., 1925, p.33, and **Report of the H.C.,** 1920 - 1925, p.4.

(١٠٤) Air Force Control.

مطلع شهر سبتمبر ١٩٢٣[١٠٥]. ولكن ليس هناك ما يشير إلى تنفيذ هذا الاتفاق خصوصاً وأنه قد اتفق على تمركز فوج فرسان بريطاني في فلسطين فيما بعد، كما أن ميزانية سنة ١٩٢٣-١٩٢٤، وكذلك إحصائيات السنة التالية لا تشير إلى حدوث أي زيادة في الأعداد أو المصاريف الناتجة عن ذلك.

النفقات

تحملت الخزينة البريطانية تكاليف الجندرمة البريطانية في فلسطين، وفي السنتين الأوليين كان ينفق عليها من الخزينة مباشرة دون أن يحتسب ذلك من ميزانية حكومة فلسطين على شكل منحة[١٠٦]. وقد بلغت التكلفة التقديرية للجندرمة سنة ١٩٢٢-١٩٢٣ حوالي «٢٨٠» ألف جنيه استرليني[١٠٧]، وفي سنة ١٩٢٣-١٩٢٤ كانت حوالي مائتي ألف جنيه استرليني[١٠٨]، أما نفقات الجندرمة في السنوات المالية التالية فقد وضعت كمنحة في ميزانية حكومة فلسطين وكانت كما يلي[١٠٩] (بالجنيه الفلسطيني):-

السنة المالية	المبلغ
١٩٢٤-١٩٢٥	٢٠٢ ٩٢٨
١٩٢٥-١٩٢٦	١٩٧ ٠٧٥
١٩٢٦-١٩٢٧	١٧ ٩١٤
إبريل-ديسمبر ١٩٢٧	٦٥٩
١٩٢٨	٣٦٠

(١٠٥) Ibid.

(١٠٦) **Report by British Government on Palestine..., 1928**, p.21.

(١٠٧) حسبما صرح تشرشل في مجلس العموم في ٢٨ فبراير ١٩٢٢، انظر **P.D.,Commons**, Vol. 151, Col. 288.

(١٠٨) Bentwich, **England in Palestine**, p. 263.

(١٠٩) **Report by British Government on Palestine..., 1928**, p.20. See also: C.O. 733/144/10; C.O. 733/169/12; C.O.733/205/7.

وتعكس أرقام السنوات الثلاث الأخيرة ١٩٢٦-١٩٢٨ مجموعة الالتزامات والتكاليف والمكافآت التي نتجت عن حل الجندرمة البريطانية.

حل وإلغاء الجندرمة البريطانية

كان هناك خلاف بين صمويل ووزارة الطيران حول مدى الحاجة إلى الجندرمة البريطانية، وكان صمويل يَعُدّها قيمة جداً لمنع الاضطرابات في المدن وقمعها حيث يحتمل حدوثها جداً، وحيث لا يستطيع الطيران العمل(١١٠). وفي رسالته إلى وزير المستعمرات في ١٩ إبريل ١٩٢٥ ذكر أنه لا يمكن الاطمئنان إلى استمرار الهدوء في فلسطين وأشار إلى احتمال وقوع أحداث مشابهة لما حدث سنة ١٩٢١. وبيّن أن الجندرمة البريطانية كان لها أثر معنوي كبير، وأن إزاحتها يمكن أن تشجع العناصرالعربية المتطرفة على الدفع باتجاه القيام بأعمال «غير قانونية»(١١١). لكن وزارة الطيران كانت ترى تخفيضاً متدرجاً للجندرمة البريطانية ينتهي بإلغائها بوصفها ذات كلفة عالية، والاكتفاء بوجود الجندرمة الفلسطينية مدعومة بالطيران(١١٢).

وفي اجتماع القدس في ١٦ إبريل ١٩٢٥ الذي عقد بحضور وزيري الطيران والمستعمرات والمندوب السامي، تقرر تخفيض الجندرمة البريطانية إلى مائتي رجل فقط واستيعابهم في شرطة فلسطين فيما بعد(١١٣). وعندما جاء اللورد بلومر مندوباً سامياً جديداً، وكان قد أُعطي صلاحية النظر في هذا القرار، أوصى في المذكرة التي رفعها في ٢١ سبتمبر ١٩٢٥ بإلغاء الجندرمة البريطانية تماماً، واستيعاب جزء منها مكون من خمسة ضباط و«٢١٢» من الرتب المختلفة في شرطة فلسطين. وقد وافقت الحكومة البريطانية على هذه التوصيات التي أصبحت سارية المفعول اعتباراً من إبريل ١٩٢٦(١١٤).

---

(١١٠) Notes on Public Security.

(١١١) Palestine Garrison Sub-Committee Memorandum, pp. 15-16.

(١١٢) Notes on Public Security.

(١١٣) Palestine Garrison Sub-Committee Memorandum, p.18.

(١١٤) **Shaw Report**, p.14 and Notes on Public Security.

الفصل الرابع

الشرطة الفلسطينية

١٩١٨-١٩٢٩

يبدو أن أداء الشرطة الفلسطينية خلال الفترة ١٩١٨-١٩٢٩ لم يكن مما يبعث على السرور لدى السلطات البريطانية، إذ إن استقراء تاريخ الشرطة الفلسطينية في تلك الفترة يشير إلى جو من عدم الاستقرار، وإلى علاقة يشوبها الحذر وضعف الثقة من السلطات البريطانية تجاه الشرطة الفلسطينية، خصوصاً عندما يتعلق عمل الشرطة بالجوانب السياسية والثورات والقلاقل، والصراع بين العرب واليهود. ويظهر أن تلك العلاقة كانت انعكاساً طبيعياً لتنفيذ السلطات البريطانية في فلسطين لسياسة تلاقي معارضة شعبية عامة لدى أبناء فلسطين. ولم يكن من اليسير توفير عناصر مناسبة ترضى أن تكون أدوات لقمع طموحات شعوبها وآمالها، كما أن العناصر اليهودية - في شرطة فلسطين- كانت هي الأخرى ذات ولاء كبير للحركة الصهيونية وأهدافها، فضلاً عن أن السلطات البريطانية كانت تتعاون مع الحركة الصهيونية، وتغض الطرف عن نفوذها الكبير في الأجهزةالحكومية والشرطة، وقد خاضت السلطات البريطانية تجارب متعددة لتكريس ولاء الشرطة للحكم، وتعميق الانضباط فلاقت نجاحاً في أعمال الشرطة اليومية العادية... ولكن في كل مرة كان يتكشف الوجه المترهل المتفكك، الضعيف الولاء للشرطة عندما يتعلق الأمر بالاضطرابات السياسية والثورات والصراع بين العرب واليهود.

مرحلة الإدارة العسكرية ١٩١٨-١٩٢٠

كانت فلسطين في العهد العثماني بشكل عام بلداً آمناً وسكانها مسالمين، ولم تكن محتاجة إلى أعداد كبيرة من الشرطة لحفظ الأمن الداخلي. ففضلاً عن الجندرمة، لم يكن في سنجق القدس من الشرطة سوى «٤٥» رجلاً، منهم «١٥» في القدس، وعشرة في غزة، وعشرة في يافا، وعشرة موزعين بين الخليل وبئر السبع[١]. وقد اعترف تقرير بيل بأن الحكم التركي قبل الحرب العالمية كان على جانب عظيم من الكفاية، من حيث المحافظة على القانون والنظام، ولم يكن المجرم ليتوفق في أعماله، وكانت أعمال الفساد وقطع الطرق واللصوصية تسحق بيد من حديد، وكان الشرطي التركي محترماً مرهوب الجانب، «وإذا استثنينا قليلاً من الأماكن المنعزلة، كان في استطاعة المواطن العادي أن يتجول من مكان إلى آخر لقضاء حاجاته المشروعة آمناً مطمئناً»[٢].

وكان الأتراك قد سرَّحوا رجال الشرطة قبل جلائهم عن القدس، كما فعلوا ذلك في بقية المدن[٣]، في الوقت الذي خلفت فيه الحرب العالمية وراءها أوضاعاً اقتصادية صعبة مع وجود اللصوص وقطاع الطرق، فكان الأمن العام هو الأمر الأشد ضرورة وإلحاحاً[٤]. وكان على الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين أن تعيد إنشاء وتنظيم الشرطة، ولم يكن الأمر يخلو من المصاعب، خاصة وأن الأتراك قد جندوا جميع الرجال الصالحين للخدمة العسكرية[٥]. وعندما احتل البريطانيون القدس -في ٩ ديسمبر ١٩١٧- اتخذوا إجراءات

(١) Abcarius, **op, cit**, p. 95.

(٢) **تقرير بيل**، ص١٩٩-٢٠٠.

(٣) كامل خلة، مرجع سابق، ص٧٨.

(٤) Hyamson, **op. cit**. p.39.

(٥) كامل خلة، مرجع سابق، ص٧٨.

فورية لتوظيف الشرطة المحلية المتبقية في المدينة(٦)، وسعت الإدارة العسكرية إلى ترتيب أوضاع المدن الأخرى المحتلة كالخليل، حيث أشارت تقارير المخابرات لشهر يناير ١٩١٨ إلى وجود ثمانين رجلاً من الشرطة والجندرمة فيها «تحت قيادة ضابط عربي جيد»(٧).

وفتحت السلطات البريطانية المجال لتجنيد الشرطة، فانضم لقوة الشرطة رجال من جميع الطوائف ممن لم تكن لهم خبرة بنظام الشرطة وواجباتها، وإنما كان يشفع لهم -حسب المصادر الرسمية- «شدة رغبتهم في خدمة الإدارة {العسكرية} الجديدة بأمانة وإخلاص»(٨). وأشار تقرير للمخابرات من يافا في مارس ١٩١٨ إلى أن مشاعر الرضا قد ظهرت بسبب التشكيل المقترح لقوة الشرطة المحلية(٩). وأشار تقرير آخر في الشهر التالي إلى أن المسلمين والمسيحيين قدموا طلبات كثيرة لدخول الشرطة المحلية، وأضاف أن هناك قائمة بأسماء ستين شخصاً منهم قدموا كفالات بحسن سلوكهم بمبلغ خمسين جنيهاً لكل واحد، وقد تم رفع القائمة إلى مكتب الحاكم الذي حفظها للاستخدام المستقبلي(١٠). وذكر تقرير ضابط مخابرات يافا أن قوة الشرطة المحلية قد بدأت العمل في ١٠ إبريل ١٩١٨ واستقبلت بالرضا من جانب السكان بشكل عام(١١).

وقد تم تدريب قوة الشرطة بالتدريج على الحركات العسكرية. وكانت تلقى عليهم محاضرات في الأصول الإدارية والقضائية، كما تم إبدال ملابسهم فأصبحت تتكون من بزة خاكي وطربوش مغربي أو عمة ... . وقامت الإدارة

---

(٦). Intelligence Summary, Dec. Diary, 1917, W.O. 157/722

(٧). Intelligence Summary, 2 Jan. 1918, W.O. 157/ 723

(٨) كامل خلة، مرجع سابق، ص٧٩.

(٩). Intelligence Summary, 5 Mar. 1918, W.O. 157/725

(١٠). Intelligence Summary,3 Apr. 1918, W.O. 157/726

(١١). Intelligence Summary, 16 Arp. 1918, W.O. 157/726

بإرسال بعثات من الشرطة إلى مصر للتدرب في معسكرات الجيش البريطاني في الإسماعيلية[١٢].

وأنشئت في القدس وباقي مدن فلسطين قوة الحراس (الخفراء)، وهم الذين يطوفون بالشوارع ليلاً للحراسة، وكان عددهم أيام الأتراك في القدس وحدها حوالي مائة، ولما سقطت المدينة لم يكن فيها سوى «١٢» خفيراً، عدّت السلطات البريطانية معظمهم غير صالح للخدمة، وقامت بتعيين خمسين خفيراً جديداً. . .، وسمحت السلطات للمستوطنات اليهودية بإنشاء حرس خاص بها[١٣].

ويبدو أن الحاجة في أوائل الاحتلال البريطاني لم تكن كبيرة إلى تنظيم قوات شرطة كبيرة، على أساس أن البلاد تخضع للأحكام العسكرية، وأن قوات الاحتلال كانت تقوم بأعمال الشرطة[١٤]. فمثلاً كان يتولى حراسة المسجد الأقصى حرس مجهز تماماً من الجنود الهنود المسلمين[١٥]، كما استفادت السلطات البريطانية من المصريين الذين تم تجنيدهم في مصر للعمل كشرطة، وأحضروا مع قوات الاحتلال قبل أن يستقر وضع الشرطة الفلسطينية[١٦].

أما من جهة المخابرات، فيظهر أن الإدارة العسكرية كانت تستفيد في بداية الأمر من المخابرات العسكرية في جمع المعلومات، خصوصاً قبيل نهاية الحرب واستكمال احتلال فلسطين، وربما دل على ذلك كثرة تقارير هذه المخابرات عن كثير من التفصيلات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للسكان، وهي

---

(١٢) كامل خلة، مرجع سابق، ص٧٩.

(١٣) نفس المرجع.

(١٤)- نفس المرجع، ص٧٨

(١٥) Intelligence Summary, 6 Arp. 1918, W.O. 157/726.

(١٦) See: Intelligence Summary, 11 Jul. 1918, W.O. 157/729, and Palestine Administrative Report of the Month of Jan. 1921, 4 Feb. 1921, F.O. 141/ 439/11980 Part1.

تقارير كانت تكتب وتلخص يومياً عن جميع المناطق المحتلة، فضلاً عما كان يضاف إليها من معلومات عن المناطق التي كانت لا تزال تحت سيطرة العثمانيين(١٧). وكان قد أعيد تنظيم المخابرات المتقدمة في يوليو ١٩١٧، وقام جورج لويد بالإشراف على هذه المهمة(١٨). وبعد احتلال القدس شكل قسم للمخابرات الاقتصادية في ديسمبر ١٩١٧(١٩). ثم أسست السلطات العسكرية مكتبي مخابرات حربية في يافا والقدس بعد ذلك بحوالي شهرين، وكان مهمتها القيام بأعمال التجسس العسكرية، وبث الدعاية المضادة لتركيا في شمال فلسطين. واعتمدت الإدارة العسكرية في ذلك على خريجي ومنتسبي «جمعية المراسلين الكنسية»، التي كان لها في البلاد نحو ثلاثين مركزاً وزهاء «٤٥» مدرسة(٢٠). وربما يؤكد التوجه البريطاني للاستفادة من المسيحيين في هذا المجال، أن الفيلق البريطاني الحادي والعشرين -الذي كان يعسكر في فلسطين- كانت تتبعه مخابرات شرطة، يظهر من أسماء ضباطها الثمانية أنهم على الأغلب عرب مسيحيون(٢١).

أما بالنسبة لاستخبارات الشرطة المدنية فيفهم من أحد التقارير، أنه قد تم خلال شهر يونيو ١٩١٨ عمل تنظيم جديد لمخابرات الشرطة المدنية. وذكر تقرير من يافا أنه بعد أسبوع واحد من تجربته، فقد تم الحصول على نتائج جيدة(٢٢).

---

(١٧) See: Files W.O. 157/722-731.

(١٨) Report by G.H.Q., Egypt, 27 Jul. 1917, W.O. 106/718.

(١٩) Political & Eeconomic Intelligence Summaries, Apr. - Sep. 1918, W.O. 157/734

(٢٠) كامل خلة، مرجع سابق، ص٢٠١.

(٢١) Inteligence Summary, Mar. 1918, W.O. 157/725

أسماء الضباط: بشارة يوسف وموسى تامر وجورج مجدلاني وبشارة فرحات وإلياس لاموندو وبطرس خليل إبراهيم وابراهيم سكعان وميخائيل مجدلاني.

(٢٢) Intelligence Summary, 29 Jun. 1918, W.O. 157/728

وعلى كل حال، فمن الواضح أنه بعد احتلال شمال فلسطين -في سبتمبر ١٩١٨- أعطيت مسألة ضبط الأمن الداخلي اهتماماً كبيراً. وفي سنة ١٩١٩ بلغت أعداد الشرطة في فلسطين «١٢٩٣» رجلاً، بينهم عشرون ضابطاً بريطانياً و«٤٥» ضابطاً فلسطينياً[٢٣]. غير أن العدد خُفِّض في السنة التالية إلى «١١١٠» رجال، ولاحظت لجنة بيل أن هذه القوة كانت ما تزال كبيرة نسبياً، خصوصاً خلال الحكم العسكري «ولكن طبيعة البلاد الخاصة.. واحتمال وقوع اضطرابات وطنية أو دينية في ذلك الزمن المحاط بالغموض كانت من العوامل التي لا يمكن التغاضي عنها»[٢٤].

وقد بلغت ميزانية الشرطة والسجون سنة ١٩١٩-١٩٢٠ ما مجموعه «١٢٨٤٠٠» جنيه (مصري) من مجمل الإيرادات البالغة «٧٣٥٢٠٠» جنيه، أي حوالي ١٧,٥٪، وهو إنفاق يساوي تقريباً ثلاثة أضعاف ما أنفق على المعارف (٤٦ ألف جنيه) وحوالي ثمانية أضعاف ما أنفق على الزراعة (١٦٥٠٠ جنيه)[٢٥].

الثغرات والخلل

ورغم ما ظهر من اهتمام بالجانب الأمني، فإن ذلك لم يمنع من وجود بعض الخلل في أداء الشرطة وتنظيمها. فقد أشار تقرير لجنة بيل إلى أن الشرطة في تلك الفترة «لم تكن مما يبعث على الرضا». ونقل ما ذكر عنها من أنها «تتأثر بالمؤثرات المحلية العنصرية والدينية» وبأن أفرادها انتخبوا على عجل، ولم يكن هناك نظام موحد ولا تدريب منظم، ولا ارتباط في العمل بين المقاطعات، وكانت المحاكم والمدَّعون العموميون يُعدون مسؤولين عن تحري الجرائم. أما الشرطة فكانت «تستعمل بإفراط كمجرد مباشر أو مراسل أو حارس أو جابٍ لدى المحاكم» فكانت قوة مثقلة بالعمل والإزعاج، ولهذا كانت الحالة تستدعي

---

(٢٣) A Survey of Palestine, Vol. 2, p. 584

(٢٤) **تقرير بيل**، ص٢٠٤.

(٢٥) **تقرير بيل**، ص٢٠٢.

اللجوء إلى المعونة العسكرية مرة بعد أخرى لمجابهة «الاضطرابات» الداخلية[٢٦].

ولم تكن قد ترسخت بعد في الشرطة تقاليد الولاء والانضباط. . .، وفي البداية ظهرت بعض هذه «الثغرات» فيما ذكرته تقارير المخابرات العسكرية السرية غير مرة، حول أفراد من الشرطة المصريين الذين يؤيدون الأتراك ويعادون الإنجليز. فقد ذكر ضابط مخابرات القدس أنه في صباح ٢٤ يونيو ١٩١٨ جاءت امرأة من بيت لحم لتبيع الفواكه والخضار، وعندما كانت ترتاح على جانب الطريق قرب مقر إقامة الحاكم العسكري اقترب منها أحد أفراد الشرطة المصريين، وسألها إن كانت مسلمة، فلما قالت نعم، أخبرها أن كل المصريين يكرهون الإنجليز، وأن كل المصريين أجبروا على القتال، وأنهم على كل حال ليسوا موثوقين من البريطانيين، ولم يُعطوا مسدسات مثلما أعطيت الشرطة البريطانية .... وقد أُرسل أحد العملاء للتأكد من هذه الحادثة فوجد الشرطي يقول نفس الكلام[٢٧]. وفي ٢٦ يونيو دخل أحد العملاء مع شرطي آخر في محادثة، وفيها قال الشرطي إنه يأمل أن ينتصر الأتراك، وأضاف أن خدمة المصريين التطوعية غير موجودة، وأن كل المصريين يعملون وكأنهم سجناء، وأن الإنجليز أخذوا الرجال من القرى المصرية وأحضروهم إلى مراكز التجنيد وأياديهم موثوقة[٢٨].

ومهما يكن من أمر، فإن ما ذكره الشرطيان عكس جانباً من نمو المشاعر العربية المضادة للإنجليز والتي عبرت عن نفسها في مصر بعد حوالي عام في انتفاضة ١٩١٩.... وعلى الصعيد الفلسطيني وجدت المخاوف من الأطماع الصهيونية والنوايا البريطانية طريقها إلى نفوس الناس، وأصبح التهيؤ للمستقبل واحتمالاته أمراً يثير اهتمام أبناء فلسطين. فقد سعت جمعية «الفدائية» تحت لافتات ثقافية ووطنية مثل جمعيات «الإخاء والعفاف» و«النادي العربي»

---

(٢٦) **تقرير بيل**، ص٢٠٤.

(٢٧) Intelligence Summary, 11 Jul. 1918, W.O. 157/729.

(٢٨) Ibid.

و«المنتدى الأدبي» إلى تنظيم رجال وضباط الشرطة. وذكر جودت الحلبي -أحد زعماء «الفدائية»- في لقاء سري مع الأعضاء في ٢٧ أغسطس ١٩١٩ أن «الكثير من أعضائنا وأصدقائنا هم من رجال الشرطة والجندرمة وهو أمر ممتاز جداً بالنسبة لمستقبلنا»(٢٩).

ولم تكن هذه الجهود لتغيب عن رقابة المخابرات الصهيونية والبريطانية، فقد نقلت المخابرات الصهيونية إلى البعثة الصهيونية معلومات حول قيام منظمات فلسطينية مسلحة منها الإخاء والعفاف والفدائية مشيراً إلى أنها تقوم بتنظيم رجال شرطة وضباطا(٣٠). ورفع الرائد كامب J.N. Camp -مساعد الضابط السياسي في القدس وعضو مكتب المخابرات فيها- تقريراً في ١٢ أغسطس ١٩١٩ حول الحركة العربية والصهيونية وذكر في تقريره أسماء جمعيات المنتدى الأدبي، والنادي العربي، والإخاء والعفاف، والفدائية باعتبارها جمعيات تسعى لتسليح أعضائها، وتهيء للثورة، وتبذل الجهد لتركيز الضباط الفلسطينيين في عمان، حتى تكون على أهبة الاستعداد في حال إعلان بريطانيا سياسة صهيونية وكذلك بذل الجهد للاتفاق مع الشرطة والجندرمة لتسليم أسلحتهم أو على الأقل عدم وضع عوائق في الطريق إذا نشبت الثورة. وقال كامب إن عدداً كبيراً من الشرطة والجندرمة هم بشكل علني أو سري على صلة «بالإخاء والعفاف» وأضاف أن الشرطة والجندرمة قد شعروا بالخطر نتيجة تخفيض أعدادهم وما عدُّوه تخفيضاً كبيراً في رواتبهم. وقد ظل كل أولئك الذين طردوا من الخدمة أو تركوها، أو ظلوا فيها أكثر ميلاً للاستمرار بعلاقتهم بالجمعية. وتحدث كامب عن جمعية الفدائية فذكر أن فيها ثمانية أعضاء من الشرطة والجندرمة من أصل «٣٨» عضواً، أما زعيمها «محمد الدباغ» فهو من الجندرمة وقد تم اعتقاله قبل شهرين(٣١).

---

(٢٩) كامل خلة، مرجع سابق، ص٢٢٥-٢٢٦.

(٣٠) صبري جريس، مرجع سابق، جـ٢، ص٣٠.

(٣١) Arab Movement and Zionism, by J.N.Camp, 12 Aug. 1919, F.O. 371/4182.

وفي تقرير آخر في ١٢ أغسطس أيضاً حول شرطة وجندرمة القدس، ذكر كامب أنه بسبب التغيرات الأخيرة في الشرطة والجندرمة، فليس من الممكن إعطاء قائمة كاملة بالأعضاء النشيطين في «الفدائية» وأورد القائمة التالية لأعضاء كانوا نشطين في مايو ١٩١٩، ويعملون في الشرطة أو الجندرمة: محمد الدباغ (تم اعتقاله) جودت الحلبي (طرد من الخدمة)، علي ماني Mani، حسن توتنجي، رأفت الجاعوني، اسحاق جزدار، رزق داودي، عزت رشيد داودي. وقال كامب إنه في الوقت الحالي فإن أنشط السبعة المتبقين هو جودت الحلبي، وأضاف أن بعض الآخرين هم في الحقيقة شرطة وجندرمة جيدون طالما أنهم يقومون بأداء واجباتهم العادية(٣٢).

ثم أورد كامب قائمة بأسماء الشرطة والجندرمة الذين ذكر أنهم على صلة بجمعية الإخاء والعفاف: الشرطة: عثمان أبو السعود، علي الحلبي، جميل العسلي، رأفت الجاعوني، اسحاق العسلي، حسين العسلي، اسحق جزدار، عبد الرؤوف بسطامي، محي الدين متيدي، علي ماني، محمد الخالدي، سامي الخطيب، جمال الخطيب، تاجو الخطيب، توفيق وهبة، حقي النشاشيبي، شيخ خليل.

الجندرمة: محمد الجاعوني، كامل يونس، معاذ اسطمبولي، عزت رشيد داودي، رزق داودي، حسن توتنجي، ساري عريقات، محمد الأسطى، محمد العسلي، صادق فتياني(٣٣).

وقال كامب إن أولئك الذين وضعت تحت أسمائهم خطوط هم غير المرغوبين لأبعد مدى من الناحية السياسية. وهناك كاتب يعمل في الجندرمة اسمه أحمد جيباوي، ذكر عنه كامب أنه أيضاً غير مرغوب إطلاقاً، حيث إنه استغل كعميل خاص للجمعيات العربية. وأضاف أن علي جزادر يشتبه فيه بقوة

---

(٣٢) Jerusalem Police and Gendarmes, by J. Camp.,12 Aug. 1919. F.O. 371/ 4182.

(٣٣) Ibid.

من أنه يقوم بدعاية سرية ضد البريطانيين ولكن لا دليل على ذلك. وختم كامب تقريره قائلاً إن كل الأسماء المذكورة أعلاه ليست معادية لبريطانيا بقدر معاداتها للصهيونية ، وإنه في الحقيقة، فإن الصهيونية هي أحد الأسباب الرئيسة لوجود هذه الجمعيات، وانضمام الشرطة والجندرمة إليها(٣٤).

وقد رفع العقيد فرنش Frenchالقائم بأعمال كبير الضباط السياسيين في قوات الحملة المصرية هذين التقريرين إلى وزير الخارجية البريطانية في ٢٦ أغسطس ١٩١٩ ، مشيراً إلى أن لديه كل سبب للاقتناع أن كل الحقائق المذكورة دقيقة وغير مبالغ فيها. وذكر أن رئيس الإدارة العسكرية في فلسطين لا يرى اتخاذ إجراء خاص فيما يتعلق بالتقارير، حيث يرى أن الرجال المشار إليهم يمكن أن يراقبوا ويتحكم بهم بينما هم يخدمون في الشرطة أكثر مما يمكن أن يحدث فيما لو أعفوا (من العمل) وتُركوا دون أن يعتقلوا. وأضاف فرنش أنه في نفس الوقت فإنه يجري اتخاذ خطوات من قبل رئيس الإدارة لصياغة وإصدار نظام يجعل من غير القانوني لأي عضو في قوة الشرطة أن ينتمي لأى جمعية أو نادٍ سياسي. وذكر أن تنفيذ هذا القانون سوف يلقى العناية، فإذا وقعت حالاتٌ انتهاك لهذا الأمر فإنه من غير شك سيكون دليلاً كافياً يجعل من حق السلطات طرد واعتقال الأشخاص المعنيين(٣٥).

وفي الجانب المقابل، فإن البعثة الصهيونية في فلسطين سعت للتدخل بشكل علني وسافر في تعيين الشرطة اليهود عن طريقها. وقال اللواء بولز -رئيس الإدارة العسكرية- في تقرير له إن البعثة الصهيونية اتخذت دائماً موقفاً متصلباً جداً فيما يتعلق بالشرطة والجندرمة، وأنها تصر على أن تتم مشاركة كل الأفراد اليهود في هذه القوات من خلالها، وأن هناك كثيراً من المجندين اليهود الممتازين يعارضون سلطة البعثة الصهيونية في هذا الأمر، ولذلك خسرتهم القوة(٣٦). وتحدث تقرير بالين عن ذلك أيضاً، فقال إن هناك نظاماً مدمراً

---

(٣٤) Ibid.

(٣٥) Converting Note, French to S. of S., F.O. 26 Aug. 1919, F. O. 371/4182.

(٣٦) Bols Report, Apr. 1920, F. O. 371/5119.

يسمح للبعثة بتقديم إعانة للشرطة اليهود وغيرهم من الموظفين العاملين في الإدارة، مما يؤدي إلى ازدواجية الولاء و «استحالة خدمة سيدين في نفس الوقت». مشيراً إلى أن مثل هذا تكون نتيجته مزيداً من نفوذ المخابرات الصهيونية وفعاليتها(٣٧). كما تحدث ستورز -حاكم القدس العسكري- مؤكداً أن البعثة الصهيونية كانت تقوم بتقديم إعانة للشرطة اليهود والكتبة، وعلل ذلك بأهمية الأمن العام، ولأن رواتبهم كانت أقل من مستوى رواتب اليهود الأوربيين(٣٨).

وبالطبع فإن مثل هذه المزايا لم تكن لتعطى إطلاقاً للعرب، مما يعكس جانباً من التحالف والتفاهم البريطاني -الصهيوني في مؤسسة الشرطة التي تعدّ من أكثر المؤسسات حساسية وخطورة.

وقد انعكست مشاكل الإدارة العسكرية الخاصة على أوضاع الشرطة، فالإدارة كانت مؤقتة، وقد طالت مدتها أكثر مما يجب. وواجهت مشكلة التسرب الدائم لأفرادها بسبب التسريح التدريجي للجيش من فلسطين، فحدثت تغيرات كثيرة في مواقع المسؤولية مما زاد مشكلة عدم الاستقرار -الذي كانت تعاني منه الإدارة- حدَّةً. وقد أثر ذلك في نظام المخابرات الذي عانى من الخلل والقصور، فمثلاً كانت المخابرات على جهل بالدوائر الصهيونية الموازية لإدارات الحكم العسكري والتي أنشأتها البعثة الصهيونية، ولم تعلم بذلك إلا بعد أن أخبرها هربرت صموئيل عندما قدم إلى فلسطين في بدايات سنة ١٩٢٠(٣٩) كمستشار لتطوير الأداء الاقتصادي والإداري للإدارة(٤٠).

وعلى العكس من ذلك كان قسم المخابرات التابع للحركة الصهيونية كفؤاً

---

(٣٧) Palin Report, pp. 29-30.

(٣٨) Storrs, **op. cit,** p. 415.

(٣٩) Palin Report, p.52.

(٤٠) وصل صموئيل القدس في ٣٠ يناير ١٩٢٠ ورفع تقريره حول التطوير الإداري والاقتصادي للإدارة إلى اللنبي في ٣١ مارس ١٩٢٠، انظر:

H. Samuel Report,31 Mar. 1920, F.O. 141/439/ 11980.

جداً، بحيث لم يعد أمامه ما يمكن أن يُعدّ سراً للإدارة العسكرية. وأكد تقرير لجنة بالين أن المخابرات الصهيونية تعلم أكثر بكثير حول العمل الداخلي للإدارة، وبشكل يفوق ما تعلمه مخابرات الإدارة نفسها عن الصهاينة[٤١].

وهكذا فقد دخلت المشاكل والأهواء والارتباطات السياسية في مؤسسة الشرطة، فضلاً عن مشاكلها الخاصة في نواحي التدريب والتنظيم والانضباط وضعف الرواتب، مما جعلها مرشحة للتفكك وفقدان دورها الذي خططت له السلطات البريطانية. وحتى قوة الخفراء لم تسلم هي الأخرى من النقد خصوصاً في بدايات الاحتلال البريطاني، فمثلاً عبر ضابط مخابرات المجدل في ١٠ إبريل ١٩١٨ بمرارة عن الحالة في بلدة «يبنة» خصوصاً إثر وقوع حوادث سرقة وإعاقة لقطار البضائع المار من هناك، واتهم الخفراء المعيَّنين محلياً بأنهم «لصوص مشهورون على صلة باللصوص الآخرين في القرية والمخاتير». وادعى أن سكان البلدة مجرد لصوص وأشرار من الدرجة الأولى، مشيراً إلى أنه تم تغريم البلدة ١٠٪ من محصولها وعزل مختاريها الاثنين[٤٢]. ولا تعكس اتهامات هذا الضابط بالضرورة حقيقة الوضع، إذ إن العديد من المناطق المحتلة كانت تعادي الإنجليز وتحن لحكم الأتراك في تلك الفترة، ولا يستبعد أن تكون بعض العمليات قد قامت بدافع وطني أو ديني.

محاولات الإصلاح والتنظيم

وعلى كل، فإن «صعوبة عظيمة واجهت الإدارة هي عدم كفاية الشرطة»[٤٣]، وقد كان هذا الأمر واضحاً في ذهن الإدارة وخصوصاً الجهة القائمة على الأمن العام. وقد قام العقيد بريملي P.B. Bramely -الذي كان رئيساً لقسم الأمن العام- بلفت النظر إلى أن قوة الشرطة تستعمل كبديل مؤقت، وإلى الحاجة الملحة لإعادة تنظيم شاملة ومبكرة لقوة الشرطة، خصوصاً

(٤١) Palin Report, pp. 30-31.

(٤٢) Intelligence Summary, 10 Apr. 1918, W.O. 157/726.

(٤٣) Palin Report, p.54.

في ضوء ما كان يحدث من تخفيض للحامية. وقد وضع بريملي عدة مشاريع بهذا الشأن، ولكن الاعتبارات المالية اعترضتها، بل ظهر أن تخفيض قوة الشرطة أمر مقصود.

وقد علق العقيد جابريال Gabriel الذي كان يتولى الشؤون المالية في رسالة له في ٨ سبتمبر ١٩١٩ أن أيّ إعادة تنظيم يجب أن تؤجل حتى استقرار السلام، وليس هناك واردات في البلد لتغطية التكاليف المتضمنة في الاقتراحات(٤٤).

واستمر بريملي في الضغط على الموضوع، مشيراً إلى المخاطر التي يتضمنها وجود قوة غير كافية ونصف مدربة(٤٥)، ولكن يبدو أنه لم يحصل على نتائج مشجعة، غير أن هناك جهوداً بذلت لتحسين نوعية الشرطة النظامية، وإحياء الأساليب الشرقية القديمة، من حيث جعل السلطات المحلية مسؤولة عن المراقبة والحراسة بقدر الإمكان، مع الاحتفاظ بقوة صغيرة حسنة التمرين احتياطاً للطوارئ. ومع ذلك فيبدو أن هذه الجهود كانت دون المستوى المطلوب، كما يظهر أن الضغط الاقتصادي قد أدى إلى تخفيض في الشرطة مقداره «١٨٣» رجلاً ليصبح العدد «١١٠» فقط سنة ١٩٢٠(٤٦).

انتفاضة موسم النبي موسى (إبريل ١٩٢٠)

سلطت انتفاضة موسم النبي موسى التي وقعت في منطقة القدس (٤-١٠ إبريل ١٩٢٠) الضوء على الشرطة الفلسطينية، وكشفت عن مواطن الضعف فيها، فمنذ الوهلة الأولى بدا أن هناك نقصاً خطيراً في الأعداد المطلوبة للمحافظة على الأمن، فقد كان العدد الحقيقي المتوفر من الشرطة عند وقوع الأحداث ثمانية ضباط و «١٨٣» رتب مختلفة، بينما كان الحد الأدنى المقترح

---

(٤٤) Ibid.

(٤٥) Ibid.

(٤٦) **تقرير بيل**، ص ٢٠٤.

لقوة شرطة منطقة القدس «١٤» ضابطاً و «٣٧٠» رتب مختلفة، وكان العدد المتوفر حسبما ذكر القائد السابق لشرطة القدس هويس Howes غير كاف بالمرة، حتى في الأوقات العادية(٤٧).

أما الخلل الثاني، فقد كان واضحاً أن تدريب الشرطة لم يكن كافياً، وكانت تفتقر إلى الخبرة، كما لم توضع تحت إشراف وضبط كافيين(٤٨).

وكان الخلل الثالث والخطير هو أن الشرطة قد فقدت عملياً أية قيمة لها كقوة شرطة في ساعة مبكرة من بداية الأحداث، ورغم أن سلوكها ظهر معقولاً إلى درجة مرضية في البداية، إلا أنها أصبحت بسرعة في وضع يائس، إما بسبب خوفها أو عجزها أو تعاطفها مع إحدى الجهتين، فاتخذت موقفاً سلبياً من عدم الاكتراث واللامبالاة. بل تجاوز الأمر ذلك إلى أن كل طرف وقف حسب دينه، وتجاوب في بعض الأوقات مع نداءات التعاطف العنصري، أو حتى بإعطاء المساعدة الفعالة -لمن أسماهم تقرير بالين- «النهابين»(٤٩). ونتيجة لذلك تم إزاحة الشرطة، ونزع أسلحتها، وتولى الجيش السيطرة الكاملة(٥٠). واعترف وزير الحرب والطيران تشرشل في مجلس العموم يوم ٢٩ إبريل ١٩٢٠ أن الشرطة أثبتت أنها غير موثوقة(٥١). كما أكد تقرير بالين أن الشرطة لا تعتبر موثوقة عندما يكون أناس من عصبتهم أو دينهم معنيون بالأمر، ونقلت عن قائد القوات العسكرية قوله -عندما أبدى رأيه في نظام الدفاع المقترح-إنه في

---

(٤٧) Palin Report, pp. 54-55.

(٤٨) Ibid, and Storrs, **op.cit**, p.387.

(٤٩) Palin Report, p.55, and p.67; G.H.Q. Egypt. to W.O., 7 Apr. 1920, F.O. 371/5117; and Neil Caplan, **Palestine Jewery and the Arab Question 1917-1925** (London: Frank Cass, 1978), p.58.

(٥٠) انظر إجابة «بونارلو» على سؤال في مجلس العموم في ١٤ إبريل ١٩٢٠: **P.D., Commons**, Vol. 127, Col. 1674.

وانظر أيضاً: G.H.Q.Egypt, to W.O., 7Apr. 1920, F.O. 371/5117

(٥١) **P.D., Commons**, Vol. 128, Cols. 1397-1398.

حالة وقوع اضطرابات داخلية عامة فإن الشرطة يجب أن تُعتبر «عنصراً معادياً محتملاً»(٥٢).

ونفى تقرير بالين مختلف الاتهامات اليهودية للشرطة العربية، من أنها كانت تعلم بخطة الانتفاضة، وأنها أعطت إشارة البدء، وأنها قامت بنقل الشرطة اليهود من داخل المدينة. واعتبر التقرير هذه الاتهامات دونما أساس. غير أن التقرير ذكر أن هناك مَعْلَماً غير مرضٍ يتمثل في حقيقة أن عدداً من الشرطة العرب المعتقلين بتهمة سوء السلوك، وعدداً آخر من العرب قد هربوا دونما محاكمة. أما من جهة ضباط الشرطة فقد أكد التقرير أنهم قدموا أفضل ما يستطيعون، ولكن كما كان متوقعاً فإن الأداة (الشرطة) قد تحطمت بين أيديهم(٥٣).

أما الملاحظة الأخرى التي اعتبرت خللاً، فهي أن شرطة القدس كانت تحت قيادة ضابط بريطاني ذو رتبة منخفضة عند اندلاع الأحداث، وهو ما اعتبره ستورز -حاكم القدس- أمراً يصعب أن يكون عدلاً في حق المدينة، أو في حق ستورز، أو في حق الضابط نفسه(٥٤). وأخيراً فإنه لم يكن في القدس أحد من أفراد الشرطة البريطانية(٥٥)، وهي القوة التي بدا أنها ستكون موثوقة في مثل هذا النوع من الأحداث.

مرحلة هربرت صمويل ١٩٢٠ - ١٩٢٥

اعتبر هربرت صمويل الذي عُين على رأس الإدارة المدنية الجديدة في الأول من يوليو ١٩٢٠ أن أول الشروط الضرورية لخير وسعادة أي بلد هو الأمن العام(٥٦)، واهتم فوراً بموضوع الشرطة وتطويرها(٥٧)، لكن «معادلة» الأمن

(٥٢) Palin Report, p.55.

(٥٣) Ibid, p. 67.

(٥٤) Storrs, **op. cit**, p. 386.

(٥٥) **Ibid**, p.387.

(٥٦) **Report of the H.C., 1920-1925,** p.3.

(٥٧) Hyamson, **op. cit**, p.39.

العام التي كانت بريطانيا تسعى لتحقيقها لم تكن أمراً يسيراً، فهي تريد إقرار الأمن عن طريق قوة محلية ذات ولاء وانضباط عالي المستوى، وأن تسهر هذه القوة على تنفيذ سياسات تجد معارضة شاملة من عموم أبناء فلسطين. وفضلاً عن ذلك، فقد كانت بريطانيا تسعى للتحلل من أية تكاليف مالية متعلقة بالأمن، والإنفاق على ذلك من الموازنة المحلية.

ولم تكد السلطات البريطانية تشرع في تنفيذ «إصلاحاتها» المتعلقة بالشرطة حتى صدمت في أوائل ١٩٢١ باستقالة ما يقرب من ٦٠٪ من أفراد الشرطة، بسبب قلة الرواتب ورداءة السكن(٥٨). ثم صدمت مرة أخرى في مايو ١٩٢١ عندما وقعت انتفاضة يافا التي كشفت عن عدد من جوانب القصور والخلل في الشرطة، وكان على السلطات أن تستفيد من «الدرسين» جيداً في إعداد الشرطة وتنظيمها لتجاوز أية عقبات مستقبلية.

وعلى كل حال، فيبدو أن محاولات تشكيل قوة شرطة منضبطة وفعالة وموالية للسلطة قد أخذت بعدها العملي في إنشاء مدرسة تدريب الشرطة، التي بدأت العمل في الأول من فبراير ١٩٢١. وبدأت مجموعة من خمسين رجلاً تتلقى تدريبات مكثفة على أعمال الشرطة في دورة تستمر أحد عشر أسبوعاً. وقد شاركت مجموعة منهم في قمع انتفاضة يافا قبل أن تستكمل تدريبها، ولم يظهر خلل في ولاء هذه المجموعة، أو قصور في أدائها، مما دعا لجنة التحقيق في انتفاضة يافا (لجنة هيكرافت) إلى أن تشيد بها وبسلوكها(٥٩).

وفي ٢٢ فبراير ١٩٢١ صدر قانون الشرطة، وبدأ العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١٥ مارس ١٩٢١. وقد ثبَّت القانون شروط الخدمة، ووضع الأسس لنظام محسّن في إدارة الشرطة، وأناط القانون مهمة إدارة الشرطة بضابط تحت تسمية «مدير الأمن العام». وحدد القانون مسائل الإشراف والتعيين والإقالة والانضباط ومدة العقد التي حُددت بسنتين قابلة للتجديد. ومُنع الشرطي من العمل في أي مجال آخر دون إذن خطي من مدير الأمن

---

(٥٨) تقرير بيل، ص٢٤٥.

(٥٩) Haycraft Report, p.48 and p.62.

العام، وسَمَح القانون بتعيين الشرطة الإضافية حيث جعل من القانوني أن توافق الجهات المسؤولة في الشرطة على طلب أي شخص يرى ضرورة عمل أي عدد من الشرطة كشرطة إضافية لأغراض خاصة، حيث سيوضعون تحت قيادة قائد اللواء بينما يدفع صاحب الطلب أجورهم، وعدّ القانون أن أي شرطي هو دائماً في الخدمة، وأنه يمكن أن يعمل في أي جزء من فلسطين، وحدد واجبات رجل الشرطة بطاعة الأوامر وتنفيذها، وجمع المعلومات المتعلقة بالأمن العام وإيصالها، وإحضار المتهمين إلى العدالة. ووضع القانون عقوبة لتقصير الشرطي في أداء واجباته تصل إلى خصم ثلاثة أشهر من مرتبه، أو السجن ثلاثة أشهر مع أو بدون الأشغال الشاقة أو بكلتا العقوبتين. ومنع القانون الشرطي من أخذ الرشاوي وحدد عقوبة للراشي تصل إلى عشرين جنيهاً مصرياً، أو بالسجن ستة أشهر، أو كلتا العقوبتين. كما أشار القانون إلى إعطاء مكافآت للشرطة والمخبرين من صندوق الشرطة العام(٦٠).

انتفاضة يافا (مايو ١٩٢١)

لم تمهل الأحداث السلطات البريطانية في فلسطين حتى الانتهاء من إعادة تشكيل الشرطة وتنظيمها، إذ تعرضت الشرطة لهزة عنيفة عندما وقعت انتفاضة يافا (١-١٥ مايو ١٩٢١)، التي تركزت في لواء يافا، وكان التوزيع الحقيقي للشرطة في لواء يافا كما يلي: -(٦١)

	ضباط	شرطة راكبة	شرطة راجلة	المجموع
يافا	٦	٢٠	٨٤	١١٠
الرملة	٣	١٧	٢٣	٤٣
طولكرم	١	١٥	٢٢	٣٨
المجموع	١٠	٥٢	١٢٩	١٩١

(٦٠) **Official Gazette**, No. 39, 15 Mar. 1921.

(٦١) **Haycraft Report**, p.47.

وقد ضم هذا التشكيل « ١٤٦ » مسلماً و « ٢١ » مسيحياً و« ١٢ » يهودياً وضابطين بريطانيين(٦٢).

وقد علق بنتويش على هذه الانتفاضة قائلاً إن الشرطة لم تكن مهيئة لها، وإن ضباطها الكبار لم يكونوا موجودين(٦٣). وبالفعل فقد كان قائد شرطة لواء يافا وينرايت Wainwright غائباً عند وقوع الأحداث، وقد اتهمته لجنة التحقيق في انتفاضة يافا بالإهمال، لأنه غادر يافا إلى خان يونس -البعيدة ٦٦ ميلاً إلى الجنوب من يافا- وذلك قبل يوم واحد من اندلاع الانتفاضة، مع أنه كان يتوقع حدوث قلاقل. ولم يقم وينرايت عندما استأذن بالمغادرة بإخبار نائب مدير الأمن العام بالمخاوف حول ما قد ينتج عند قيام المظاهرة العمالية اليهودية في الأول من مايو. وعاشت قوة شرطة يافا طوال اليوم الأول وحتى عصر اليوم الثاني للانتفاضة دون قيادة ضابط بريطاني كبير، حيث جاء في ذلك الوقت مونتفيوري قائد مدرسة تدريب الشرطة ومعه «٤٩» من أفرادها، واستلم القيادة من عابدين بيك (مساعد وينرايت) ولم يرجع وينرايت إلا في اليوم الثالث (٣ مايو) حيث تولى القيادة(٦٤).

وارتأت اللجنة أن الحمل الذي ألقي على عاتق عابدين بيك كان أثقل مما يستطيع «ولكنه ارتكب خطأً كبيراً عندما ترك منزل المهاجرين اليهود عرضة للهجوم»(٦٥). وتحدثت لجنة التحقيق بمرارة عن ضابط عربي آخر هو مساعد المفتش حنا أفندي بوردكوش، فذكرت أنه كان عند منزل المهاجرين اليهود عندما كان الهيجان في قمته، وأنه رأى وسمع إطلاق النار وإلقاء القنابل، ورأى الناس يجرحون، ورأى الحشد (العربي) الغاضب الراغب -على حد تعبيرها- في «القتل والنهب» يحاول اقتحام باب المنزل. وكان هناك شرطة

---

(٦٢) **Ibid.**

(٦٣) **Bentwich, England in Palestine, p.67.**

(٦٤) **Haycraft Report, p.48.**

(٦٥) **Ibid, p.49.**

مسلحون موجودون، وإذا استخدم حنا سلطته كان يمكن أن يعمل الكثير لتقليل عدد القتلى والجرحى، فقد اقتحم الحشد المنزل وقتل «١٣» يهودياً وجرح «٢٤» بينما قتل عربي واحد وجرح أربعة. ورغم معرفة حنا بخطورة الوضع، فقد رجع إلى بيته وتناول الغداء ونظف بدلته من بعض الدم الذي لوثها. . . «لقد أظهر عجزاً كاملاً عن تقدير مسؤولياته كضابط شرطة. .، إنه من الصعب تصور ما هو أفظع من ذلك في عدم الاكتراث بالواجب»(٦٦).

بالإضافة إلى ذلك، فقد عرضت لجنة التحقيق سلوك الشرطة العربية في حادث منزل المهاجرين اليهود بشكل يفهم منه المشاركة والتواطؤ مع الحشد الغاضب ضد اليهود، فأشارت إلى إطلاق الشرطة النار على البوابة وعلى النوافذ، وتبنت وجهة نظر أحد الشهود اليهود أن الشرطة اقتحمت البوابة وقادت جزءاً من الحشد العربي إلى داخل المنزل(٦٧).

ومهما يكن رأي اللجنة في الشرطة وأدائها، فإن نقل الصورة في حادثة منزل المهاجرين اليهود وكأن العرب مجموعة من سفاكي الدماء والمجرمين، وأن اليهود قادهم حظهم التعس للسكن في هذا المنزل. . . هي صورة يشير عدد من الدلائل إلى أنها مجانبة للصواب. فقد أشارت اللجنة نفسها إلى أن حوالي مائة يهودي كانوا يقيمون في المنزل معظمهم من الشباب(٦٨)، وأشارت الدلائل إلى أن اليهود المقيمين في المنزل هم الذين بدؤوا إطلاق النار على المارة العرب(٦٩)، وأن يهودياً خرج من المنزل وضرب عربياً في الشارع. وأن العرب تجمعوا عند المنزل وظلوا فترة قبل أن يأتيهم عابدين بيك ويحاول سحب عدد منهم، ثم يحاول حنا بوردكوش أن يأمرهم بالتفرق، وأن قنبلة أو اثنتين ألقيتا

---

(٦٦) **Ibid**, p.27, and p.49.

(٦٧) **Ibid**, p. 27. See also: Philip Graves, **Palestine: The Land of the Three Faiths** (London: Janathan Cape, 1923), p.6.

(٦٨) **Haycraft Report**, p.26.

(٦٩) The Situation in Palestine, 13 May 1921, F.O. 371/ 6375.

على الحشد العربي من المنزل قبل اقتحام البوابة، مما أدى إلى مقتل عربي وجرح آخرين، وأن العرب عندما اشتبكوا مع اليهود لم يقتلوا غير الرجال، وأن نساء اليهود اللاتي خرجن للشارع -وإن كن تعرضن للأذى- إلا أن جاراً عربياً قام بحمايتهن وتأمينهن(٧٠). كما أشارت الأدلة إلى أن العرب كانوا بشكل رئيس مسلحين بالعصي، بينما كان اليهود مسلحين بالمسدسات(٧١).

وعلى ذلك فإن إطلاق الشرطة العربية النار على منزل المهاجرين يمكن أن يحمل على كونه إجراءً أمنياً في مقابل ما صدر عن سكان المنزل من إطلاق النار على العرب العزل من السلاح، وهو ما فعلته الشرطة البريطانية والجيش البريطاني في كثير من الأماكن ضد العرب عندما كانوا يهاجمون اليهود.

وعلى كل حال، فقد طلب اليهود في اليوم الأول للأحداث من حاكم اللواء إزاحة الشرطة العربية عن المنطقة الإسلامية المختلطة (المنشية)، وتمت الموافقة على هذا الطلب بعد توفير الاحتياطات العسكرية الكافية(٧٢). وإذا كان اليهود قد احتجوا أيضاً للمندوب السامي على الشرطة العربية، فإن العرب اتهموا اليهود باستخدام الكتيبة اليهودية والجنود المسرحين ضد العرب، وهو ما أكدته التحقيقات(٧٣).

ومن جهة أخرى، فعندما قيمت لجنة التحقيق سلوك ضباط الشرطة مدحت دور اثنين منهم هما توفيق بيك وكوهين، أما الضباط الآخرون فذكرت أنهم «على الرغم من أنهم فقدوا السيطرة إلا أنهم لم يشاركوا في الخروج على القانون»(٧٤)، وتحدثت اللجنة عن الرتب الأخرى فقالت إن سلوكها لم يكن مرضياً بشكل عام، وإن الاعتبارات العنصرية أثرت عليها، وإنها في المراحل

---

(٧٠) **Haycraft Report**, p.27.

(٧١) Brunton Report.

(٧٢) Report of the Jaffa Disturbances, by the H.C., 15 May 1921, AIR 5/1243.

(٧٣) **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص١٧٢-١٧٣.

(٧٤) **Haycraft Report**, p.49

الأولى للانتفاضة أصبحت متأثرة بالتعصب الذي جعلها «ليس فقط عاجزة بوصفها عناصر لحفظ الأمن، ولكن نتج أن البعض صاروا مشاركين فعالين في العنف والجريمة. . .، وهناك اتهامات سجلت ضد أفراد من القوة اتهموا بالقتل والسرقة ومحاولة الاغتصاب». لكن اللجنة اعتبرت أنه سيكون من المفاجئ من تشكيل نصف مدرب أن يقوم بواجبه ضد طوفان التعصب العنصري(٧٥).

ولم يفت اللجنة أن تذكر أنه حتى بعد انتهاء الأحداث، وخلال شهرين ونصف من تواجدها في يافا، حيث كان لديها فرص كثيرة لرؤية الشرطة، فإن شرطة يافا أعطت انطباعاً غير طيب وكان ينقصها المهارة والانتباه والانضباط ومظهر رجل الشرطة، وهو «خلل لا يتوقع أحد أن يجده في قوة تحت القيادة البريطانية»(٧٦).

وقد قيمت لجنة التحقيق الأسباب والظروف التي أدت إلى هذا الخلل في الشرطة الفلسطينية فقالت إن رجال الشرطة مجندون لسنتين فقط، وهي فترة تمكنهم بالكاد من الحصول على التدريب والانضباط الضروري الذي يؤهلهم للتعامل مع الاضطرابات العنصرية والدينية، كما إنها لا تكفي لتكريس شعورهم بالواجب. ثم إن غياب الشرطة عن حياة المعسكرات لا تساعد على الانضباط ونمو روح العمل الجماعي. هذا بالإضافة إلى أن المرتبات وظروف الخدمة لا تجتذب النوعية المطلوبة من المجندين. كما أشارت اللجنة إلى ما ذكره شهود من كافة الفئات أنه -بسبب الشروط غير المرغوبة للتجنيد- فإن رجال الشرطة يأتون من بين أولئك الذين لا يجدون أعمالاً أخرى(٧٧).

ورأت اللجنة أنه مع وجود شروط معقولة للتجنيد وتدريب كاف وفترة طويلة للعمل، فإن الفلسطينيين يوفرون خامة جيدة لإيجاد قوة فعالة، ودللت على ذلك بالسلوك المثالي لأولئك الضباط والرتب الأخرى الذين تدربوا في

---

(٧٥) Ibid.

(٧٦) Ibid, pp. 49-50.

(٧٧) Ibid, pp.47-48.

مدرسة التدريب. واقترحت اللجنة الاستفادة من خدمات عدد من الشرطة وضباط الصف البريطانيين ذوي الخبرة لتنشيط القوة، وغرس روح الواجب والولاء والتي «هي غائبة الآن بسبب الحاجة إلى تكريس تقاليد جيدة للقوة»(٧٨).

تقليص وتهميش دور الشرطة

أخذت السلطات البريطانية في فلسطين تراجع حساباتها، وتستكمل مسيرة ضبط الأمن الداخلي في ضوء تجربة انتفاضة يافا والتجارب السابقة. ولقد تحددت خطوط مسارها الأمني في الجوانب التالية: تخفيض أعداد الشرطة الفلسطينيين. مع السعي لتحسين وتطوير مستواهم وانضباطهم، وإنشاء قوات جندرمة فلسطينية وبريطانية شبه عسكرية، ومتابعة تخفيض الحامية البريطانية، وقد استمر تنفيذ هذه الخطوط حتى أوئل سنة ١٩٢٦.

ومع إنشاء قوات الجندرمة فقد تم تهميش دور الشرطة الفلسطينية، وانحصرت أعمالها في القيام بالواجبات اليومية المعتادة، بينما أصبحت الجندرمة -الأكثر تدريباً وانضباطاً- قوة احتياط وسنداً فاعلاً لقمع أية «اضطرابات» سياسية، فضلاً عن دورها في حراسة الحدود، بل لقد قامت الجندرمة بأعمال الشرطة العادية في بعض الأماكن والأوقات. وعلى ذلك فإنّ الدور الأمني للشرطة أصبح محدوداً، وعكس تشكيل الجندرمة بالنسبة لها نوعاً من «الحذر» منها، وعدم الثقة في قدرتها على قمع الاضطرابات السياسية.

ومنذ يونيو ١٩٢٢م وضعت الشرطة الفلسطينية تحت قيادة اللواء تيودور -الذي قاد الحامية والجندرمة الفلسطينية والبريطانية أيضاً -مما شكل نوعاً من التناغم والتناسق بين عمل القوات المختلفة، فضلاً عما عرف عن تيودور من خبرته الواسعة كمفتش عام للشرطة والسجون في إيرلنده(٧٩)، والتي أفادت

---

(٧٨) **Ibid**, p. 48.

(٧٩) **Report on Palestine Administration, 1922**, p.38, and Bentwich, **Mandate Memories**, p.87.

الشرطة الفلسطينية منها بالتأكيد. ومنذ ذلك الوقت تحول اسم قسم الأمن العام إلى قسم الشرطة والسجون وتحول مسمى المسؤول عنه من مدير الأمن العام إلى المفتش العام للشرطة والسجون. وتولى منصب نائب المفتش العام العقيد مافروجوردداتو A. S. Mavrogordato، وتولى منصب مساعد المفتش العام للشرطة والسجون كنجسلي هيث A. J. Kingsley Heath، أما منصب مساعد المفتش العام لشؤون المخابرات فتولاه بارترج Partridge(٨٠). وظل تيودور مفتشاً عاماً للشرطة حتى إبريل ١٩٢٤(٨١). وبقي مكانه شاغراً حتى تولى مافروجوردداتو قيادة الشرطة مع التنظيمات الجديدة التي حدثت أثناء سنتي ١٩٢٥-١٩٢٦، وكان خلال تلك الفترة يتولى قيادة الشرطة بالنيابة، أما كنجسلي هيث فقد احتفظ بمنصبه طوال تلك الفترة، غير أن برودهيرست J.F.Broadhurst شاركه في هذا المنصب ابتداءً من ١٩٢٤(٨٢).

أما أعداد الشرطة فقد شهدت تخفيضاً ملحوظاً خلال الفترة ١٩٢١-١٩٢٥

---

(٨٠) **The Colonial Office List for 1923.** Comprising Historical and Statistical Information Respecting the Colonial Dependencies of Great Britian, an Account of the Services of the Officers in the Colonial Service, a Transcript of the Colonial Regulations, and other Informations, Compiled from Official Records by Permission of the Secretary of State for the Colonies, Edited by W. H. Mercer, A. Collins and A. Harding (London: Waterlow, Mar. 1923), p.472.

(٨١) **Report by British Government on Palestine..., 1924,** p.6.

(٨٢) See: **The Colonial Office List for 1924...,** (London: Waterlow, Apr. 1924), p.479; **The Colonial Office List For 1925...,** (London: Waterlow, Mar. 1925), p.491; and **The Doninion Office and Colonial Office List for 1926...,**(London: Waterlow, Mar. 1926), pp. 495-496.

كما يشير الجدول التالي(٨٣):

السنة	١٩٢١	١٩٢٢	١٩٢٣	١٩٢٤	١٩٢٥
العدد	١٣٠٠	١١٨٦*	٩٨٦	٩٨٨*	١٠٣٩

وقد أشار بنتويش -وهو يهودي صهيوني- إلى أنه كان لليهود شكوى محددة، وهي أن تمثيلهم في الشرطة وقوات الدفاع أقل بالنسبة لعددهم(٨٤). وتحدث عن ذلك هيامسون أيضاً -وهو يهودي صهيوني- وقال إن السبب لا يعود بشكل كبير إلى الحاجة إلى يهود مجندين، وأكد أن التدريب المحصل في قوة الشرطة كان مرحباً به جداً، ولكن نسبة الاستقالة بعد سنة من الخدمة كانت كبيرة. وحاول تعليل ذلك بأن رواتب الشرطة منخفضة، وأن اليهود بشكل عام

---

(٨٣) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من:

Report on the Civil Administration of Palestine 1920 -1921, p.11 ; **Report on Palestine Administration , 1922** , p.37 ; **The Rise of Israel: A Ducumentary Record** , Vol. 17, p.156 ; and **Report by British Government on Palestine...,1925**, p.3.

* هناك اختلاف في الأعداد بين المراجع (حتى الرسمية منها) خصوصاً سنة ١٩٢٢، وقد اعتمد الباحث العدد المذكور في تقرير حكومة فلسطين لسنة ١٩٢٢، أما سنة ١٩٢٤ فلا توجد أرقام محددة لعدد الشرطة في التقرير السنوي لذلك العام، كما لم يعثر الباحث على إحصائيات محددة من مراجع أخرى، وتم استنتاج العدد المسجل في الجدول بناء على حساب عدد من دخل الخدمة وخرج منها سنة ١٩٢٤ ومقارنة ذلك بإحصائية سنة ١٩٢٣ المأخوذة من:

The Rise of Israel: A Docummentry Record, Vol. 17, p.156.

(٨٤) Norman Bentwich, **Palestine** (London: Einest Benn, 1934), p.131.

كانوا كارهين لجعل وظيفتهم في الشرطة عملهم الحياتي الدائم(٨٥).

ويذكر التقرير السنوي لسنة ١٩٢٢ أن المسلمين في الشرطة كانوا «٩١١» والمسيحين «٢٠٢» واليهود «٩٤»(٨٦)، أي أن نسبة اليهود حوالي ٨٪، أي أقل بقليل من نسبتهم العددية إلى السكان (حوالي ١١٪)(٨٧). ولكن إحصاءات الوكالة اليهودية لفلسطين تشير إلى أن نسبتهم في الشرطة كانت سنة ١٩٢٣ هي ١٢,٣٪ وهي أكثر من نسبتهم العددية، وتشير إحصاءاتها لسنة ١٩٢٤ أن نسبة اليهود في الشرطة كانت ٢٩,٨٪ وفي سنة ١٩٢٥ كانت ٢٨,٤٪ (٨٨). ورغم أننا نستبعد دقة الوكالة اليهودية في إعطاء الأرقام لسنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٥ إلا أنها لم تشر إلى ما يُعَدُّ «ظلماً» لليهود من ناحية نسبتهم العددية، بل أعطت ما يشير إلى العكس من ذلك، رغم أن سياق التقارير البريطانية لا يؤيد أرقامها تلك.

وعلى كل حال، ففضلاً عن الأمور المتعلقة بالرواتب، واختلاف لغة اليهود وعاداتهم عن لغة السكان وعاداتهم، فقد كان لليهود حرس مستعمرات، وكانت لهم تنظيماتهم العسكرية السرية الخاصة، عدا عن الدعم البريطاني المعلن للسياسة الصهيونية. غير أن ما ذكره هيامسون من أن اليهود يقبلون على التجند في الشرطة ثم يخرجون بأعداد كبيرة بعد حوالي عام، يثير تساؤلاً حول استغلال اليهود للشرطة كمجال لتدريب عناصرهم وتأهيلها وبأعداد مختلفة كل عام، وبشكل «مجاني معلن» وما إذا كانت هناك جهة يهودية منظمة ترتب لهذا الأمر وتستغل جهاز الشرطة لتدريب عناصرها؟!

الملاحظة الأخرى بالنسبة لأعداد الشرطة، أنه يبدو أنه كان هناك نوع من عدم الاستقرار بالنسبة للشرطة، فخلال سنة ١٩٢٢ خرج من الخدمة أو استقال

---

(٨٥) Hyamson, **op. cit,** p. 97.

(٨٦) **Report on Palestine Administration, 1922,** p.39.

(٨٧) **A Survey of Palestine,** Vol. 1, p. 141.

(٨٨) **The Rise of Israel: A Documentary Record,** Vol. 17, p. 156.

«٢٣٦» شرطيا(٨٩)، وفي سنة ١٩٢٤ تم تجنيد «٢٨٢» بينما استقال «٢٨٠» رجلا(٩٠). وفي سنة ١٩٢٥ تم تجنيد «١٦٧» وخرج من الخدمة «١٦٦»(٩١). وهذا يعني أن نسبة كبيرة كانت تعدّ الشرطة عملاً مؤقتاً ومعبراً لأعمال أخرى، أو كانت من اليهود الذين لم تكن مدد خدمتهم طويلة، وعلى كل حال، فإن عدم الاستقرار هذا كان يؤثر بشكل سلبي على اكتساب الخبرات والمهارات والتمرس في أساليب العمل مما يشكل عائقاً في تطوير القوة.

أما بالنسبة لنفقات الشرطة والسجون خلال الفترة ١٩٢١ - ١٩٢٥ فيشير إليها الجدول التالي(٩٢). وهي محتسبة بالجنيه الفلسطيني، وقد ظهرت فيه هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات الصحة والتعليم، والإنفاق الكلي العام لنفس تلك السنوات.

السنة المالية	الشرطة	التعليم	الصحة	المجموع الكلي للنفقات
١ يوليو ١٩٢٠- ٣١مارس ١٩٢١	٢١٠ ٣٩٨	٥٠ ٠٧٩	١٢١ ٢٧٢	١ ٢٥٩ ٥٨٧
١٩٢١-١٩٢٢	٣٣٧ ٢٣٢	٩٠ ٤١٨	١٤٦ ٥٩٦	١ ٩٢٩ ٣٤١
١٩٢٢-١٩٢٣	٣١٥ ٧٤٢	٩١ ٥٢٠	١١٧ ٠٧٤	١ ٨٨٤ ٢٨٠
١٩٢٣-١٩٢٤	١٨٦ ٠٠٣	٩٩ ٧٧٢	٩٣ ٦٩٨	١ ٦٧٥ ١٠٥
١٩٢٤-١٩٢٥	١٨٨ ٥١٩	١٠٢ ٦٦٦	٨٤ ٤٤٠	١ ٨٥٢ ٩٨٥
١٩٢٥-١٩٢٦	٢٠٧ ١٧٣	١٠٣ ٩٩٢	٨٥ ٤١١	٢ ٠٩٢ ٦٤٧

ولا تعكس المبالغ المنفقة على الشرطة والسجون جميع المبالغ المنفقة على الأمن العام فمنذ سنة ١٩٢٣-١٩٢٤ أصبح للجندرمة الفلسطينية ميزانية مستقلة

(٨٩) Report on Palestine Administration, 1922, p.38.

(٩٠) Report by British Government on Palestine..., 1924, p.22.

(٩١) Report by British Government on Palestine..., 1925, p.31.

(٩٢) Report by British Government on Palestine...,1928, p.20.

خاصة[٩٣]، وبشكل عام فقد ظل الإنفاق على الشرطة والسجون أكبر بكثير مما ينفق على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم.

جهود التنظيم ورفع الكفاءة

ومن جهة أخرى، فقط سعت الإدارة البريطانية في فلسطين إلى رفع كفاءة الشرطة وتنظيمها وفق الإطار المحدود الذي وضع لها. فقد تابعت مدرسة تدريب الشرطة بالقدس عملها، وتم في نهاية سنة ١٩٢٢ تخريج ثلاث دفعات شملت «٢٨» ضابطاً و «٣٨٨» رتباً مختلفة، وكان التدريب متاحاً لمدة ثلاثة أشهر وكان البرنامج يحتوي على التدريبات العملية لمهام الشرطة والسواقة والتدريبات الجسدية وقوانين المرور[٩٤]. لكن يبدو أن عمل المدرسة تعطل فيما بعد، وأشار تقرير سنة ١٩٢٤ إلى أنه لم يكن من الممكن إعادة فتح مدرسة التدريب «وبالتالي فقد تعوق تطور قوات الشرطة»[٩٥]. وربما عكس عدم سرعة فتح مدرسة التدريب نوعاً من التراخي ونقص الاهتمام من الإدارة تجاه الشرطة في وقت توفرت فيه قوات الجندرمة البريطانية والفلسطينية، وفي وقت دخلت فيه فلسطين مرحلة من الركود والهدوء.

وتابعت السلطات تنظيم المؤسسة الأمنية، فأصدرت قانون السجون الذي نشر في الجريدة الرسمية في الأول من يونيو ١٩٢١، وقد نظّم عمل وإدارة السجون، وحدد صلاحيات ومسؤوليات مدير الأمن العام (المفتش العام فيما بعد) وموظفي السجون. ونظم المسائل المتعلقة بالمساجين من تحديد شخصياتهم وتسجيل أسمائهم، وطعامهم، وعملهم في داخل السجن وخارجه، وتنظيم الرسائل والزيارات لهم، ومسائل الانضباط والعقوبات، والإجراءات المتعلقة بهرب السجناء وإطلاق سراح المساجين. . .، كما تعرض لسياسات التعامل مع المساجين[٩٦].

(٩٣) See: **Ibid.**

(٩٤) **Report on Palestine Administration, 1922,** p.39.

(٩٥) **Report by British Government on Palestine..., 1924,** p.22.

(٩٦) **Official Gazette,** No. 44, 1 Jun. 1921.

وفي ٢٨ يوليو ١٩٢١ أصدرت السلطة قانون خفراء القرى، ونشر في الجريدة الرسمية في ١٥ أغسطس ١٩٢١وهو ينظم عمل الخفراء في فلسطين.... وقد وضع هذا القانون لحفظ النظام وحمايةالقرى، والقيام بعمل أي واجبات تطلبها الحكومة أو المخاتير من الخفراء. ولم يجعل القانون تعيين الخفراء أمراً إلزامياً على القرى، حيث قد لا تحتاج بعض القرى الصغيرة إلى ذلك، ولكن أي قرية أو مجموعة قرى ترى من المناسب وجود حراس قائمين على الأمن والنظام فيها يمكن أن تقدم طلباً لحاكم اللواء، وعند ذلك سيتخذ حاكم اللواء الإجراءات المتعلقة باختيار الخفراء. وتقوم لجنة القرية من الوجهاء والمخاتير بعقد اجتماع للأهالي، لتحديد عدد الخفراء، وطريقة تحمل السكان للتكاليف بحيث لا يقل راتب الخفير عن أربعة جنيهات مصرية. ويحدد الاجتماع أسماء الخفراء المرشحين للعمل، ويرفع ذلك لحاكم اللواء، فإذا ثبتت لياقتهم الصحية يُعيَّنون. ويكون الخفير تحت إشراف مخاتير القرية ووجهائها، ويكون واجبه الأساسي أن ينفذ أوامرهم، وأن يوصل استدعاءات القضاء للمعنيين، وأن يتابع تنفيذ الإجراءات الصحية وحماية أملاك القرية(٩٧).

وأشار قانون الخفراء إلى أن رواتب الخفراء تدفع من قبل قائد شرطة المنطقة، أو من ينوب عنه، وأكد على إمكانية التجديد للخفير، وذكر أن الخفير يمكن أن يطرد في أي وقت من عمله إذا ثبت إهماله... . وأوضح القانون أن الخفير له سلطة رجل الشرطة في القرية أو مجموعة القرى المعيَّن من قبلها، وأنه يُعدّ موظفاً عمومياً، وتطبق عليه القوانين المتعلقة بهذا الموظف، وأن قائد شرطة المنطقة أو من ينوب عنه يمكن أن يقوم بالتفتيش على الخفراء(٩٨).

وبهذا القانون تم تنظيم جانب أمني مهم فيما يتعلق بالقرى والمناطق الريفية، وبدا واضحاً أن السلطة سعت إلى تقليل العبء المالي والإداري عن نفسها، وتحميل الأهالي دوراً كبيراً في المسؤولية، خصوصاً وأن طبيعة دور الخفير تتركز

---

(٩٧) **Official Gazette,** No. 49, 15 Aug. 1921.

(٩٨) **Ibid.**

على حفظ الأمن الداخلي للقرية. وهو أمر يصب في مصلحة السكان ولا يتعارض مع رغباتهم، كما لا يملك دور الخفير أبعاداً سياسية عامة، تقتضي تدخل السلطة لفرض سياسة مخالفة لأماني السكان وطموحاتهم.

ورداً على ما ذكرته لجنة هيكرافت من ضرورة إقامة معسكرات للشرطة، فقد ذكر المندوب السامي في رسالته إلى وزير المستعمرات في ٢٥ أغسطس ١٩٢١، أنه يتم إقامة هذه المعسكرات بسرعة حسبما تسمح الموارد المالية، مؤكداً أنه لا يجب أن يظل أفراد الشرطة مبعثرين... ، وأن «معيشتهم في معسكرات سوف تحسن الانضباط، حيث لا يعودالرجال يعيشون مع عائلاتهم عندما يعملون في نفس المدينة»[٩٩]. وهذا اعتراف من المندوب السامي بالأثر الاجتماعي العكسي على انضباط رجال الشرطة، وأن عزلهم عن بيئتهم الاجتماعية بما تحمله من ضغوط دينية وسياسية وفكرية، وتغييبهم عن حقائق الواقع حسب رؤية مجتمعهم هي أمور تساعد على الانضباط. مما يؤكد أن وظيفة رجل الشرطة -أو جزء منها- تتعارض مع أماني المجتمع وطموحاته، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالجوانب السياسية.

ويبدو أن مرحلة الهدوء والركود قد أثرت أيضاً بشكل سلبي على السير قدماً في إنشاء المعسكرات، فقد نفت لجنة بيل أن يكون قد تم شيء من ذلك في القدس أو حيفا أو يافا أو تل أبيب طوال فترة العشرينيات وحتى سنة ١٩٣٠[١٠٠]. وعلى كل حال فقد عكس هذا التراخي في الأداء مدى العلاقة بين الثورات والغليانات الشعبية والسياسية وبين الإنفاق على الجوانب العسكرية والأمنية.

وقد قامت السلطات بزيادة رواتب ضباط الشرطة بشكل كبير، لجذب النوعيات المناسبة المرغوبة للعمل، ولكنها لم تستجب لاقتراح لجنة هيكرافت

---

(٩٩) H. Samuel to S. of S., Colonies., 25 Aug. 1921,Attached to **Haycraft Report**, p.62.

(١٠٠) **تقرير بيل**، ص٢٦٥.

بزيادة مرتبات الرتب الأخرى، بعد أن وجدت أن هذه المرتبات لم تمنع من الحصول على نوعيات جيدة كتلك التي دخلت مدرسة التدريب(١٠١).

ومن جهة أخرى فقد عانت شرطة فلسطين من الخلل في نظام المخابرات الخاص بها خلال فترة الإدارة العسكرية، ويبدو أن المعاناة قد استمرت بعد ذلك أيضاً، إذ اعترف تقرير سنة ١٩٢٢م أن الشرطة ينقصها وجود محققين خبراء للتعامل مع المستويات الأصعب للجريمة(١٠٢). كما يبدو أن الشرطة لم تكن تنال في سعيها للحصول على الشهادات والبيانات إلا على مساعدة قليلة من الجمهور، وكان ينظر إليها حسبما ذكر أحد الموظفين سنة ١٩٢٣ كجماعة يفرضون على أكثرية البلاد سياسة تمقتها تلك الأكثرية. .، ولذلك كان الشهود يهددون بأخذ الثار منهم، وكان نفوذ المشايخ المحليين والأعيان والمخاتير موجهاً ضد البوليس(١٠٣).

ويبدو أن بعض الإجراءات اتخذت لتحسين وضع المخابرات ففي سنة ١٩٢٢ تم إعادة قسم التحقيقات الجنائية (الاسم الرسمي للمخابرات) على أسس لا مركزية، وقام الفرع السياسي ومكتب المطبوعات بعملهما بفعالية، ونشط قسم البصمات والتصوير، وتم توفير خبير في الخطوط(١٠٤). وفي ١٥ اغسطس ١٩٢٣ رفع تيودور إلى السكرتير العام لحكومة فلسطين تقريراً، أوصى فيه بتطوير قسم التحقيقات الجنائية (المخابرات) بما في ذلك زيادة الإنفاق على الخدمات السرية. وقال إنه يشعر -بالتأكيد- أنه إذا وجد رئيس كفؤ لهذا القسم مزود بالنفقات الضرورية «فإننا سنكون قادرين على التعامل مع الخروج على القانون بفعالية أكبر مما لو قمنا بزيادة الشرطة»(١٠٥). ولكن يظهر أنه لا يوجد

(١٠١) H. Samuel to S. of S. Colonies, 25 Aug. 1921, Attached to **Haycraft Report**, p.62.

(١٠٢) **Report on Palestine Administration, 1922**, p.40.

(١٠٣) **تقرير بيل**، ص٢٤٥.

(١٠٤) **Report on Palestine Administration, 1922**, p.40.

(١٠٥) Note on the Future Garrision of Palestine, by Air Staff, 9 Oct. 1929, AIR9/ 19.

ما يشير إلى تنفيذ توصيات تيودور -حسبما ذكرت مذكرة لأركان الطيران Air Staff- حتى سنة ١٩٢٩[١٠٦]. إلا أن بعض التطوير الذي لمس جوانب أخرى قد حدث سنة ١٩٢٤، إذ يشير تقرير هذه السنة إلى أنه تم إنشاء مكتب سجل للاتهام بطرق معدلة مبنية على نظام سكوتلانديارد لأخذ بصمة الأصبع والصور للمساجين وتم تدريب أشخاص على هذا العمل[١٠٧]. ومع ذلك فإن الأحداث أثبتت فيما بعد أن المخابرات «لم تكن كافية ولا فاعلة»[١٠٨].

وبشكل عام، فإن قوة شرطة فلسطين كانت مع بداية عهد الإدارة المدنية بعيدة في أدائها عن مستوى الحد الأدنى الموجود في الدول الأوروبية، ولم يكن مستواها مرضيا. ورغم أن التعديلات ومحاولات التطوير التي أدخلت عليها لم تكن كبيرة، كما لم يظهر أن الشرطة تلقت عناية خاصة مستمرة إلا أنها بعد سنوات من العمل والخبرة أصبح يمكن مقارنتها باستحسان مع غيرها من الكثير من بلاد أوروبا وأمريكا، من حيث أداء الواجبات اليومية المعتادة حسب رأي هيامسون[١٠٩].

وأشار تقرير سنة ١٩٢٢ إلى أن قوة الشرطة آخذة بالاستقرار مع نمو الشعور بالثقة والرضا، غير أنه اعترف بانخفاض نسبة الرجال المتعلمين من أفراد القوة (غير الضباط) من ٨٠٪ سنة ١٩٢١م إلى ٥٩٪ سنة ١٩٢٢م وعلّل ذلك بانتهاء مدد خدمة الكثير من الشرطة المجندين من المدن وملء أماكنهم برجال من الريف[١١٠]. وقد تلقت الشرطة الثناء والمديح على سلوكها وانضباطها في

---

(١٠٦) Ibid.

(١٠٧) **Report by British Government on Palestine..., 1924**, p.22.

(١٠٨) Note on the Future Garrison of Palestine, 9 Oct. 1929, AIR 9/ 19.

(١٠٩) Hyamson, **op.cit**, p.39. منذ سنة ١٩٢٢ كان هيامسون رئيساً لشعبة الهجرة والسفر التي كانت تتبع قسم الشرطة في فلسطين خلال العشرينيات ثم استقلت في قسم منفصل، انظر Bentwich, **England in Palestine**, p.55.

(١١٠) **Report on Palestine Administration, 1922**, p.38.

علاج بعض «الاضطرابات» المحدودة والإشراف على المواسم الدينية، فذكر التقرير السياسي لشهر نوفمبر ١٩٢١ أن أحد المعالم البارزة في الأحداث التي وقعت في مناسبة وعد بلفور في ٢ نوفمبر ١٩٢١ هو «السلوك المثالي للشرطة»، وإنصافها في تقديم الشهادات والإفادات(١١١). كما تلقت الشرطة الثناء على «سلوكها المثالي» في موسم النبي موسى في إبريل ١٩٢٢... حتى إن المفتي أرسل لقائد الشرطة في القدس كويجلي Quigly يثني على الأسلوب اللطيف والممتاز الذي أدت الشرطة من خلاله واجبها(١١٢)، وعندما اصطدم عدد من المتظاهرين بالشرطة في ١٤ مارس ١٩٢٣م وقامت الشرطة بعدة اعتقالات... أعلن أورمسبي غور وكيل وزارة المستعمرات في ١٩ مارس ١٩٢٣م في مجلس العموم أن «سلوك كل أقسام الشرطة كان جيداً جداً»(١١٣). وأشار تقرير سنة ١٩٢٤ إلى أن الانضباط قد استمر في التحسن بثبات، وأن أسلوب المكافأة لحسن السلوك وإعطاء الأوسمة أثبت أنه باعث على السلوك المنضبط(١١٤). كما ذكر تقرير سنة ١٩٢٥ أن تحسناً في مظهر القوة وانضباطها قد حصل نتيجة مكافآت حسن السلوك، وتوفير الملابس والتجهيزات(١١٥).

والحقيقة أن قوات الشرطة لم تتعرض لمواجهة انتفاضات وثورات سياسية عنيفة -بعد مايو ١٩٢١- تكشف عن مدى صلابتها وولائها للسلطة في مواجهة أبناء قومها ودينها. وكل المظاهر التي واجهتها من العنف السياسي كانت لا تشكل ضغطاً حقيقياً عليها، ويسهل قمعها خلال ساعات على الأكثر،

---

(١١١) Report on the Political Situation in Palestine for the Month Nov. 1921, 6 Dec. 1921, AIR 5/ 206 Part1.

(١١٢) Report on Nebi Mosa Celebrations, Apr. 1922, AIR 5/206 Part1.

(١١٣) **P.D., Commons**, Vol. 161, Col. 2098.

(١١٤) **Report by British Government on Palestine...,1924**, p.22.

(١١٥) **Report by British Government on Palestine...,1925**, p.31.

ولذلك فإن مقياس تطور القوة وانضباطها يظل محصوراً في الأداء اليومي لواجبات الشرطة المعتادة، وكان على السلطة أن تنتظر حتى سنة ١٩٢٩ للتأكد من صدق وولاء وانضباط الشرطة في أحداث البراق (أغسطس ١٩٢٩).

مرحلة ازدياد واتساع دور الشرطة ١٩٢٦-١٩٢٩

شملت إعادة ترتيب الأوضاع الأمنية والعسكرية -التي تمت في فلسطين سنة ١٩٢٦- الشرطة الفلسطينية. وقد حدثت هذه التعديلات في اتجاه تقوية الشرطة الفلسطينية ودعمها، باعتبارها القوة الأساسية في فلسطين. وتكرس هذا الاتجاه في ظروف أمنية مناسبة من الركود والهدوء الذي شمل فلسطين في تلك الفترة، ولذلك فقد انصبت الإجراءات على إلغاء الحامية الأرضية، وحل القوات شبه العسكرية (الجندرمة)، والإبقاء على الوجه المدني للسلطة الأمنية المتمثل في الشرطة.

وقد بدا هذا الاتجاه واضحاً منذ مطلع ١٩٢٥، وظهرت معالمه في ١٦ إبريل ١٩٢٥، وبرز من خلاله التوجه نحو زيادة قوة الشرطة المدنية إلى «١٥٠٠» رجل، وتخفيض الجندرمة البريطانية إلى مائتي رجل، واستيعابهم في الشرطة المحلية[(١١٦)]. وعندما جاء لورد بلومر ورفع مشروعه لإعادة تنظيم الحامية وقوات الأمن في فلسطين في سبتمبر ١٩٢٥، أكد الاتجاه على تقوية الشرطة. وتضمن مشروعه حل الجندرمة الفلسطينية، واستيعاب «٢٣٧» رجلاً منها في الشرطة، وحل الجندرمة البريطانية واستيعاب «٢١٧» رجلاً منها في الشرطة. وقد وافقت الحكومة البريطانية على هذا المشروع، والذي أصبح ساري المفعول ابتداءً من إبريل ١٩٢٦ واستمرت كذلك حتى أحداث أغسطس ١٩٢٩[(١١٧)].

---

(١١٦) Palestine Garrison Sub-Committe Memorandum, p. 18.

(١١٧) Ibid, p. 19, and **Shaw Report**, p.14.

وفي إطار هذه التغيرات التي شملت الشرطة، فقط صدر قانون الشرطة لسنة ١٩٢٦، والذي ينظم أعمالها وأوضاعها الجديدة[١١٨]. وقد تغير مسمى «المفتش العام للشرطة والسجون» إلى «قائد الشرطة» وتولى هذا المنصب مافروجورداتو -الذي كان يتولى منصب نائب المفتش العام- والذي لديه أيضاً خبرة طويلة سابقة في الشرطة في قبرص وغرب إفريقيا[١١٩]. وتولى سوندرز Saunders منصب نائب قائد الشرطة، أما برودهيرست فقد تولى مسؤولية فرع قسم التحقيقات الجنائية (المخابرات) بينما تولى كنجسلي هيث منصب قائد مدرسة الشرطة، ولم يتغير قادة هذه المناصب الرئيسة حتى نهاية سنة ١٩٢٩[١٢٠].

وبدخول الجزء المستوعب من الجندرمة البريطانية في شرطة فلسطين، تشكل ما يعرف بالقسم البريطاني في هذه الشرطة، وكانت المشاركة البريطانية في شرطة فلسطين قاصرة بشكل عام على الضباط وضباط الصف، ولكن بانضمام «٢١٢» رجلاً معظمهم من الأفراد والرتب الأخرى تشكل ما يمكن عدّه احتياطاً مأموناً موالياً، وأداة يسهل استخدامها في مواجهة أية انتفاضات أو ثورات شعبية. كما إن إدخال عناصر من الجندرمة الفلسطينية -تدربت على أسس شبه

---

(١١٨) Official Gazzette, No. 160, 1 Apr. 1926, and **A Survey of Palestine**, Vol. 2, p.583.

(١١٩) **The Dominion Office and Colonial Office List 1927,...** (London: Waterlow, Mar. 1927), p.404, and Bentwich, **England in Palestine**, p.254.

(١٢٠) See: **The Dominion Office and Colonial Office List 1927,...** p.404; **The Dominion Office and Colonial Office List 1928,...** (London: Waterlow, Feb. 1928), p. 403; **The Dominion Office and Colonial Office List 1929,...** (London: Waterlow, Mar. 1929), p.407; and **The Dominion Office and Colonial Office List 1930,...** (London: Waterlow, Feb. 1930), pp.410-411.

عسكرية وقواعد صارمة من الانضباط- قد أعطى زخماً لتماسك الشرطة وانضباطها. وهكذا جرت عملية «حقن» الشرطة بعناصر موالية أو منضبطة، ونفث روح أعمق من «الإخلاص والولاء». بل إن مذكرة حول الشرطة الفلسطينية محفوظة في ملفات وزارة الحرب البريطانية ارتأت أن تاريخ شرطة فلسطين الحديث يمكن يحتسب منذ إعادة التنظيم هذه. وأكدت على أثر الجندرمة البريطانية (المعروفة بعنفها وشدتها) في شرطة فلسطين، وبينت أن الشرطة منذ ذلك الوقت «حافظت على كثير من تقاليد الجندرمة القديمة وأساليبها»(١٢١).

وبشكل عام فقد أسهمت الإجراءات السابقة وإعادة التنظيم في تبسيط تشكيل قوى الأمن في فلسطين، وتوحيدها في قوة منظمة متماسكة، ومنع التداخل في الواجبات بين قوى الأمن، و«وضع حد فاصل واضح بين القوات المؤدية لواجبات الشرطة العادية وتلك المكنة للعمليات العسكرية»(١٢٢). ومن جهة أخرى، فقد أدت هذه الإجراءات عملياً إلى تحويل تكاليف الجندرمة البريطانية -التي كانت تدفعها الخزانة البريطانية- إلى الخزانة الفلسطينية على اعتبار أن الجزء الذي استبقي منها أدمج في الشرطة الفلسطينية. وهكذا فقد خف العبء عن دافع الضرائب البريطاني، في الوقت الذي أثقل فيه كاهل دافع الضرائب الفلسطيني(١٢٣).

وقد أثارت عملية إعادة تنظيم الحامية وقوى الأمن في فلسطين مخاوف الحركة الصهيونية، وكتب رئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية في فلسطين فريدرك كيش F. Kisch في يومياته، في الأول من أكتوبر ١٩٢٥ معبراً عن قلقه الكبير

---

(١٢١) The Palestine Police, Memorandum Found in W.O. 106/ 5720.

(١٢٢) صرح بذلك «لن» في مجلس العموم البريطاني في ١٣ نوفمبر ١٩٢٩، انظر: **P.D., Commons**, Vol. 231, Col. 2064. See also : Bentwich, **England in Palestine**, p.148.

(١٢٣) See: Bentwich , **England in Palestine**, p.148.

بشأن إعادة التنظيم هذه(١٢٤). وذكر في موضع آخر (لم يحدد تاريخه) أنه وجد نفسه في موضوع الأمن العام غير متفق إلى حد كبير مع لورد بلومر بشأن الإجراءات التي اتخذها لإعادة تنظيم الشرطة والجندرمة .... لكنه اعترف بصعوبة جعل هذا الانتقاد مؤثراً، لأن لورد بلومر هو برتبة مشير سابق في الجيش وذو خبرة عظيمة في المسائل الأمنية، ثم إن الوضع في فلسطين كان هادئاً. غير أن كيش قال إنّه مقتنع أن الإجراءات الأمنية الجديدة غير كافية إلى درجة خطيرة، وإنه لا يمكن الاعتماد على هيبة بلومر العظيمة كرئيس للحكومة(١٢٥). وقام كيش بإرسال رسالة إلى السكرتير العام لحكومة فلسطين في ٢ مارس ١٩٢٦ باسم اللجنة التنفيذية الصهيونية في فلسطين أشار فيها إلى أن اليهود يشعرون أن هذه الإجراءات لا تأخذ في الاعتبار الوضع الذي يمكن أن يتطور في فلسطين مع حدوث موجة من التعصب الإسلامي أو قيام انتفاضة عربية، واعتبر أنه في مثل تلك الحالات لا يمكن الاعتماد على الشرطة العربية في حماية الأرواح والممتلكات اليهودية(١٢٦).

أما اللورد بلومر فقد صمم من جهته على المضي قدماً في المشروع، وذكر في ٢٤ فبراير ١٩٢٦ أن الشرطة المدنية التي أعيد تنظيمها ستكون قادرة على المحافظة على النظام في فلسطين، فضلاً عن أن البلاد ليست معرضة للهجمات من شرق الأردن(١٢٧). وفي ٤ يونيو ١٩٢٦ قال بلومر إن الشرطة المدنية تزداد فاعليتها شهراً بعد شهر، وإنه واثق أنها قادرة على التعامل مع أي اضطراب أو اعتداء يمكن أن يقع سواء كان من داخل فلسطين أو من خارجها(١٢٨).

---

(١٢٤) Fredrick H. Kisch, **Palestine Diary** (London: Victor Gollanez, 1938), p.207.

(١٢٥) **Ibid**, p.235.

(١٢٦) **Ibid**.

(١٢٧) Further Note on Public Security.

(١٢٨) Notes on Public Security.

الأعداد والنفقات

يبين الجدول التالي أعداد قوة الشرطة في فلسطين خلال الفترة ١٩٢٦ - ١٩٢٩ (١٢٩):

السنة	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨	اغسطس ١٩٢٩	ديسمبر ١٩٢٩
فلسطينيون (عرب ويهود)	١٥٠٧	١٣١٨	١٣٣١	١٣٠٣	١٩١٣
بريطانيون	٢٤٥	{٢٣٠}	٢١٢	١٧٣	٤١١
المجموع	١٧٥٢	{١٥٤٨}	١٥٤٣	١٤٧٦	٢٣٢٤

ولم يتوفر إحصاء دقيق لعدد البريطانيين سنة ١٩٢٧ ولكن عددهم يمكن أن يقدر في حدود «٢٣٠» رجلاً تقريباً في ضوء سياسة التخفيض التدريجي لأعدادهم التي اتبعتها السلطات البريطانية في فلسطين(١٣٠). وبذلك فإن عدد الشرطة سنة ١٩٢٧ كان حوالي «١٥٥٠» شرطياً، ويلاحظ أن الشرطة الفلسطينيين قد خفض عددهم أيضاً بحوالي مائتي رجل سنة ١٩٢٧، واستمر عددهم يتراوح في حدود الـ«١٣٠٠» حتى أحداث انتفاضة البراق في أغسطس ١٩٢٨، لكنه ما لبث أن قفز قفزة كبيرة بعد ذلك. وهذا ينطبق على الشرطة البريطانية الذين استمرت سياسة تخفيض أعدادهم، ثم ما لبث عددهم أن تضاعف بعد انتفاضة البراق أيضاً.

ويشير الجدول التالي إلى توزيع الشرطة الفلسطينية حسب فئاتهم الدينية خلال الفترة ١٩٢٦ - ١٩٢٨ (١٣١).

---

(١٢٩) تم إعداد هذا الجدول من: **A Survey of Palestine,** Vol. 2, p.584; **The Rise of Israel: A Documentary Record,** Vol. 17, p. 156; **Report by British Governmet on Palestine..., 1928,** p.58; and **Shaw Report,** p.59.

(١٣٠) See: Bentwich, **England in Palestine,** p.19.

(١٣١) **The Rise of Israel: A Documentary Record,** Vol. 17, p.156.

السنة	الرتب	مسلمون	مسيحيون	يهود	المجموع
١٩٢٦	ضباط	٤٥	١٤	١٥	٧٧
	رتب أخرى	٩٨٣	٢٥٠	١٩٧	١ ٤٣٠
١٩٢٧	ضباط	٣٧	٢٠	١٥	٧٢
	رتب أخرى	٨٠٣	٢٣٤	٢٠٩	١ ٢٤٦
١٩٢٨	ضباط	٤١	١٦	١٥	٧٢
	رتب أخرى	٨٤٠	٢٢٣	١٩٦	١ ٢٥٩

وباستقراء الجدول السابق ، ومقارنته بنسب المسلمين والمسيحيين واليهود المئوية في فلسطين إلى العدد الكلي للسكان في تلك الفترة يمكن الخروج ببعض الملاحظات حول تمثيل كل فئة في الشرطة حسبما يشير الجدول التالي(١٣٢).

السنة	١٩٢٦			١٩٢٧			١٩٢٨		
	مسلمون	مسيحيون	يهود	مسلمون	مسيحيون	يهود	مسلمون	مسيحيون	يهود
النسبة إلى عدد السكان٪	٧٣	١٠,٤	١٦,٦	٧٤,٢	٩,٥	١٦,٣	٧٤,٣	٩,٥	١٦,٢
نسبة التمثيل في ضباط الشرطة٪	٥٨	٢٢,٥	١٩,٥	٥١	٢٨	٢١	٥٧	٢١	٢١
نسبة التمثيل في أفراد الشرطة٪	٦٨,٧	١٧,٥	١٣,٨	٦٤,٤	١٨,٨	١٦,٨	٦٦,٧	١٧,٥	١٥,٦

---

(١٣٢) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من الجدول السابق، وتم تحديد نسب أعداد السكان وفق الإحصائيات الرسمية المنشورة في: **A Survey of Palestine,** Vol. 1, p.141.

أما أبرز الملاحظات التي يمكن الخروج بها فهي أن نسبة تمثيل المسلمين في الشرطة أقل من نسبة تمثيلهم في المجتمع، وهي أقل بكثير وسط الضباط. ونسبة تمثيل المسيحيين في الشرطة هي أكبر من نسبة تمثيلهم في المجتمع، ونسبتهم في الضباط أكثر من ضعف نسبتهم الحقيقية في المجتمع، وأقل من الضعف بقليل وسط الرتب الأخرى. ونسبة تمثيل اليهود بشكل عام مقاربة لنسبة تمثيلهم في المجتمع، ونسبة تمثيلهم في الضباط أكبر من نسبة تمثيلهم في المجتمع. وأخيراً فإن نسبة تمثيل العرب (مسلمين ومسيحيين) في الشرطة بالمقارنة مع اليهود هي نسبة مقاربة لتمثيل كل منهما في المجتمع، مع ملاحظة أن اليهود نسبتهم أعلى وسط الضباط.

وربما عكست سياسة توظيف أعداد أكبر من المسيحيين رغبة وسعياً من السلطات البريطانية لكسب الطائفة المسيحية في فلسطين، وهو أمر كان بارزاً أيضاً في دوائر الحكومة الأخرى، والذي كانت أحد أسبابه ارتفاع نسبة المتعلمين المسيحيين في فلسطين، بسبب كثرة المدارس التبشيرية وتوفر أسباب التعليم لهم. غير أن ذلك لا يعني أن المسيحيين كانوا يؤيدون أو يميلون للسياسة البريطانية إذ إنهم بشكل عام تمسكوا بالحق العربي في فلسطين، ولم تفلح محاولات بريطانيا لضمان جانبهم.

وتردُّ النسب المثبتة في الجدول على شكوى اليهود بأن نسبة تمثيلهم في الشرطة أقل من نسبتهم في المجتمع، وتبين أن الطرف «المهضوم الحق» من الزاوية الدينية هم المسلمون.

أما النفقات فيشير إليها الجدول التالي[١٣٣] (وهي بالجنيه الفلسطيني):

السنة	٢٦-١٩٢٧	١إبريل-٣١ ديسمبر١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩
المبلغ	٣١٣٧٨٨	٢٥١١٣١	٣٤٢٧٩٥	٣٧٦٠٦٠

(١٣٣) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من:

Report by British Government on Palestine..., 1928, p.20, and Government of Palestine, Statement Showing the Receipts and Payments for the Year 1929, C. O. 733/222/6.

جهود التنظيم ورفع الكفاءة

الشرطة البلدية

كان في فلسطين شرطة بلدية ينفق عليها من موارد البلديات في فلسطين، وهي تقوم بواجبها في منطقة البلدية التي تنفق عليها، وتقوم بدعم الشرطة المركزية الحكومية في منطقتها، وتخضع للإشراف العام لقادة شرطة الألوية بدرجة أقل أو أكثر حسب العلاقة القائمة بين إدارة اللواء الحكومية والسلطات البلدية المحلية. ويرجع تنظيم هذه الشرطة إلى أيام العثمانيين(١٣٤)، وقد استمرت في فلسطين بعد الاحتلال البريطاني. وأشار تقرير سنة ١٩٢٤ إلى أن تنظيمها ليس مرضياً بشكل عام، وأن أعدادها غير كافية وأن هناك إجراءات تحت الدراسة لتحسين أوضاعها(١٣٥).

وتمثل الشرطة البلدية نموذجاً آخر من نماذج التراخي والبطء في علاج أوضاع الشرطة وتطويرها خصوصاً خلال الفترة ١٩٢٦-١٩٢٩، فقد كان التحرك لإصلاح نظام الشرطة البلدية بطيئاً متقطعاً. فبعد حوالي سنتين من الإشارة الى السعي لإصلاح نظامها قام اللورد بلومر في أكتوبر ١٩٢٦ بتعيين لجنة لمراجعة تنظيم الشرطة البلدية وقوى الشرطة المحلية الأخرى في فلسطين، وتقديم التوصيات بأية تغييرات مرغوبة. وطلب منها وضع اعتبار خاص لنقاط ثلاث هي: تحديد واضح لالتزامات المجالس البلدية والمحلية فيما يتعلق بالأمن العام في المدن والقرى، وضبط العلاقة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية فيما يتعلق بقوات الشرطة المحلية، وكيفية تحمل تكاليف هذه القوى بين السلطات المركزية والمحلية. وقد كلف بلومر قائد الشرطة مافروجورداتو برئاسة اللجنة، وشارك معه في عضويتها ميلز E. Mills وجونسون W. J. Johnson وكروسبي

---

(١٣٤) Report of the Police Committee on Municipal and Local Police, 30 Jun. 1927, C.O. 733/157/15.

(١٣٥) **Report by British Government on Palestine..., 1924**, p.22.

R. W. Crosbie[١٣٦].

ولم ترفع اللجنة المشكّلة تقريرها إلى اللورد بلومر إلا في ٣٠ يونيو ١٩٢٧، وقد تلخصت توصياتها في أن نظام الخفراء مرضٍ ولا حاجة لأي تغيير فيه. وأوصت بتوحيد الشرطة ودمجها في قوة الشرطة المركزية. وذكرت أن على السلطات البلدية المحلية دفع نصيبها بعد التشكيل الجديد للقوة، وأن على السلطة المركزية الإشراف التنفيذي الكامل على الأمن العام في البلد، وأن تشكل المجالس المحلية بالتنسيق مع السلطة المركزية هيئة تتولى سلطة الشرطة المحلية في منطقتها في أمور محددة كالإشراف على المرور وأماكن اللهو وتخزين المواد الحارقة وغيرها... . كما أوصت بأن يتم تبني نظام للرواتب وتحديد شروط الخدمة في حالة ضم الشرطة البلدية، وأنه في سبيل خفض التكلفة الإجمالية لا بد من خفض أعداد الشرطة البلدية في كثير من الحالات[١٣٧].

ويبدو أن التوجه العام لحكومة فلسطين كان تبني هذه التوصيات بشكل عام، ولكن التوصية بأن تقوم المجالس المحلية وبالتنسيق مع السلطة المركزية بتشكيل هيئة تتولى سلطة الشرطة المحلية. . . لقيت بعض الاعتراض والتعديلات من النائب العام. . . ، وبالذات حول طريقة تشكيل الهيئة وتحديد صلاحياتها في اتجاه يعزز السلطة المركزية[١٣٨]. ويبدو أن الموضوع وضع على الرّف مرة أخرى ولم يرسل بلومر تقرير اللجنة وتعليق النائب العام إلى وزارة المستعمرات إلا في ١٦ مايو ١٩٢٨ مشيراً إلى تبني مقترحات اللجنة مع مراعاة ملاحظات النائب العام. وأضاف بلومر أنه لا يقترح تنفيذ هذه التوصيات خلال

---

(١٣٦) Despatch, Plumer to S. of S. Colonies, 16 May 1928, C.O. 733/157/15.

(١٣٧) Report of the Police Committee, 30 Jun. 1927, C.O. 733/157/15.

(١٣٨) Memorandum by the Solicitor General on the Recommendation Contained in Paragraph "8" of the the Report of the Police Committee, 20 Sep. 1927, C.O. 733/157/15.

السنةالجارية لصعوبة تعديل التقديرات الحكومية والبلدية في هذه الفترة وأن التاريخ الأنسب لبدء تطبيق التعديلات هو الأول من يناير ١٩٢٩[١٣٩].

وقد أرسلت وزارة المستعمرات في ٤ أغسطس ١٩٢٨ إلى وزارة الداخلية البريطانية تستشيرها في المشروع[١٤٠]، ولم يأت الرد إلا في ٢٢ أكتوبر ١٩٢٨ حيث ذكرت الداخلية أنها توافق على ضرورة تجنب أي تشابك أو تداخل في منطقة البلدية، ولكنها ليست في وضع يمكنها من النصح -وفق الظروف الخاصة بفلسطين- بأن أفضل علاج هو إنشاء قوة موحدة تحت إشراف السلطة المركزية- كما اقترحت اللجنة- حيث إن مثل ذلك ليس ضرورياً في بريطانيا... وذكرت الداخلية أنه ربما يكون من المفيد تبني نظام تكون فيه البلديات مسؤولة عن تحمل تكاليف جميع قوات الشرطة في منطقتها، على أن تتلقى منحة من حكومة فلسطين لدعم تكاليف الشرطة[١٤١].

ويبدو أن رد الداخلية لم يكن مشجعاً بما فيه الكفاية..، وعاد الموضوع ليوضع على الرّف مرة أخرى، ولم تتخذ أية إجراءات جادة إلا في الثلاثينيات.

وعلى كل حال ففي عام ١٩٢٧ كان هناك شرطة بلدية في «٢٢» بلدية فلسطينية[١٤٢]، ويعطي الجدول التالي نموذجاً عن أعداد الشرطة البلدية في أبرز المدن في فلسطين[١٤٣].

المدينة	القدس	يافا	تل أبيب	الخليل	غزة	حيفا	نابلس	باقي البلديات	المجموع
العدد	٨٢	٤٧	٧٦	١٩	١٥	٣٥	١٢	٨٨	٣٧٤

---

(١٣٩) Despatch, Plumer to S. of S. Colonies, 16 May 1928, C.O. 733/157/15.

(١٤٠) T. Lloyd to Home Office, 4 Aug. 1928, C.O. 733/157/15.

(١٤١) L.S. Amery to Conson, 22 Oct. 1928, C.O. 733/ 157/ 15.

(١٤٢) Report of the Police Committee, 30 Jun. 1928, C.O. 733/157/15.

(١٤٣) Ibid.

وفي سنة ١٩٢٨ يبدو أن العدد حافظ على نفس مجموعه تقريباً، إذ إنه كان «٣٧٣» رجلاً، أما التوزيع الديني لهم فكان «٢٤١» مسلماً و «٩٧» يهودياً و«٣٤» مسيحياً وضابط بريطاني واحد(١٤٤).

أما قوة الخفراء التي ارتُؤيَ ألا يحدث فيها أي تغيير فقد كان عدد أفرادها سنة ١٩٢٧ هو «٣١٧» خفيراً، وكان عدد الخفراء المعتاد في كل قرية لا يزيد عن اثنين إلا في حالات محدودة مثل «سيلة الحارثية» التي كان فيها خمسة خفراء، و«دورا» التي كان فيها أربعة خفراء(١٤٥).

حوافز ومكافآت

وفي إطار سعي السلطات البريطانية في فلسطين إلى تحسين أداء الشرطة، وإضفاء جو من الانضباط والولاء صدر في ٧ فبراير ١٩٢٨ نظام -تحت قانون الشرطة لسنة ١٩٢٦- يعطي مكافأة لأولئك الذين يتصفون بالسلوك الحسن ويعملون بنشاط وإخلاص من الشرطة الفلسطينية، وهي تعطى لأي فرد من أفراد الشرطة إذا أكمل سنتين من الخدمة دون أن تقع عليه عقوبة تتضمن نزع الشارة التقديرية خلال السنة الثانية، ويعطى الشرطي على حسن سلوكه شارة تقديرية لكل سنتين من الخدمة، بحيث لا تزيد عدد الشارات عن خمس. وتكون الشارة على شكل شريط فضي في الشتاء وشريط كاكي في الصيف، وتوضع على الجزء الأسفل من الكم اليمين للجاكيت. ويدفع للشرطي مبلغ عشرة ملاليم (قرش واحد) يومياً عن كل شارة يأخذها(١٤٦).

وفي ٣٠ إبريل ١٩٢٨ صدر نظام آخر -تحت قانون الشرطة لسنة ١٩٢٦- يعطي مكافأة على الكفاءة وحسن الأداء في العمل، على ألا تعطى هذه المكافأة لأكثر من ٣٠٪ من أفراد الشرطة لكل فترة زمنية واحدة (سنة مالية)، ويدفع

(١٤٤) **Report by British Government on Palestine..., 1928,** p.58.

(١٤٥) Report of the Police Committee, 30 Jun. 1928, C.O. 733/157/15.

(١٤٦) **Official Gazette,** No. 205, 16 Feb. 1928.

للشرطي مبلغ ١,٢٥٠ جنيهاً فلسطينياً شهرياً إذا تقررت له المكافأة، ولا يستحق هذه المكافأة إلا من أكمل سنة في الخدمة، وعليه أن يجتاز بنجاح اختباراً في المعلومات العامة ومبادئ الحساب والقانون الجنائي والتحقق من الجريمة وواجبات الشرطة(١٤٧).

وفي ١٦ مايو ١٩٢٩ نشر تعديل في الجريدة الرسمية على قانون الشرطة لسنة ١٩٢٦، تم فيه تعديل أوضاع ضباط الشرطة فيما يتعلق بالتقاعد والمكافآت، حيث تم زيادتها عن كل سنة إضافية بعد استكمال الخمس سنوات الأولى من العمل(١٤٨).

الشرطة الإضافية

ومن جهة أخرى تم ترتيب إجراءات تعيين الشرطة الإضافية ورسوم عملها، فقد صدر في ٣١ يناير ١٩٢٩- تحت قانون الشرطة لسنة ١٩٢٦- نظام يبين أن أي شخص يطلب تعيين شرطة إضافية في المنزل أو حوله يجب أن يعبئ الطلب قبل ٢٤ ساعة على الأقل من حدوث المناسبة التي استدعت ذلك كحفلة أو جنازة أو غيرها. وأن يرسل الطلب مع شرح مفصل حول طبيعة المناسبة ومكانها ومدتها وسيتولى قائد الشرطة في المنطقة إرسال الشرطة الإضافية في حالة الموافقة. وذكر أن الرسوم التي يدفعها مقدم الطلب هي خمسون مليماً لكل ساعة لكل شرطي يعمل خلال ساعات النهار، وثمانون مليماً لكل ساعة لكل شرطي يعمل بين الغروب والشروق. وفي حالة عمل ضابط صف كشرطي إضافي تدفع له ضعف الرسوم، بينما تدفع ثلاثة أضعاف الرسوم في حالة عمل مفتش، وسوف يتولى قائد شرطة المنطقة استلام الرسوم(١٤٩).

---

(١٤٧) **Official Gazette**, No. 211, 16 May 1928.

(١٤٨) **Official Gazette**, No. 235, 16 May1929. See also: Amendment of the Legislation Relating to the Police, Apr. 1929-Jan. 1930, C.O. 733/171/6.

(١٤٩) Amendment of the Police Legislation, 31 Jan. 1929, C.O. 733/166/11.

تحويل قسم الشرطة إلى قسم كبير

أرسل المندوب السامي تشانسلور في ١٨ يونيو ١٩٢٩ إلى وزير المستعمرات اللورد باسفيلد Passfield (سيدني ويب Sidney Webb) رسالة سرية ذكر فيها أنه تلقى من أقسام الشرطة والتعليم والجمارك والتجارة مذكرات تطالب أن تُعدّ أقسامها من حيث التصنيف الإداري أقساماً كبيرة (رئيسة)، وأضاف أن المجلس التنفيذي ناقش هذه الطلبات وقدر الأعمال القيمة لهذه الأقسام، وأوصى بالتالي بترقية رؤساء هذه الأقسام وفق الاعتبارات الجديدة(١٥٠).

وفي مذكرة قائد الشرطة مافروجورداتو المرفوعة بهذا الشأن في الأول من يونيو ١٩٢٩ إلى السكرتير العام لحكومة فلسطين، أوضح أن الأقسام في فلسطين قسمت إلى أقسام كبيرة وأقسام صغيرة، وأن رؤساء الأقسام الصغيرة لهم درجة أقل من الراتب والمكافأة والترقية. وتحدث مافروجورداتو عن الأسباب التي تستدعي جعل قسم الشرطة كبيراً، فقال إن الشرطة هي في الوقت الحالي القوة الوحيدة المسؤولة عن الأمن الداخلي في فلسطين. وأكد أنها لم تفشل في أن تكون أهلاً للثقة التي أعطيت لها، وإن تخفيض القوات العسكرية وإلغاء الجندرمة قد ضاعف مسؤوليات الشرطة. وقال إن قائد الشرطة مسؤول عن أكبر عدد من الضباط البريطانيين أكثر من رئيس أي قسم آخر، وإن عمل القسم يزداد اتساعاً ونشاطاً كل عام، وإدارة السجون تقوم لوحدها بعمل قسم صغير(١٥١). وقد حقق قسم الشرطة من خلال طلب التحويل إلى قسم كبير جانباً مادياً تمثل في ترفيع درجة قائد الشرطة وما يتعلق بذلك من راتب ومكافأة وعلاوات. كما حقق جانباً معنوياً تمثل بتعزيز مكانة قائد الشرطة في الإدارة الفلسطينية وتعزيز مكانة الشرطة الفلسطينية بوصفها تمثل قسماً كبيراً وحيوياً في الإدارة الفلسطينية.

---

(١٥٠) Chancellor to Passfield, 18 Jun. 1929, Confidential, C.O. 733/174/1.



(١٥١) Memorandum, Mavrogordato to Chief Secretary, 1Jun. 1929, Secret, C.O. 733/174/1.

الشرطة وانتفاضة البراق (أغسطس ١٩٢٩)

تصاعدت حدة التوتر بين المسلمين واليهود حول حائط البراق الشريف منذ ١٥ أغسطس ١٩٢٩، ولكن الانتفاضة لم تندلع بشكلها العنيف إلا في ٢٣ أغسطس واستمرت أسبوعاً بشكل قوي منتشر، ثم هدأت جذوتها بالتدريج حيث استغرق ذلك بضعة أيام أخرى، وقد شملت انتفاضة البراق مناطق واسعة من فلسطين كالقدس والخليل وصفد وبيسان وحيفا[١٥٢]. وكان لطبيعة قضية حائط البراق حساسية خاصة لدى المسلمين باعتباره الحائط الغربي للمسجد الأقصى، ومربط «البراق» الذي أسرى به رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الأقصى ثم عرج به إلى السماء. أما اليهود فهم يعدونه من أعظم مقدساتهم بزعم أنه الجزء المتبقي من الهيكل، ويسمونه حائط المبكى حيث يقيمون عنده شعائرهم ويبكون هناك «مجدهم» وخراب هيكلهم.

وعلى ذلك فإن الضغط على الشرطة الفلسطينية كان كبيراً، «فتحطمت تحت ضغط الظروف وأصبحت عملياً بلا قيمة» حسبما ذكر قائد قوات الطيران في فلسطين دوادنج H. C. Dowding[١٥٣]. وهكذا لم تنفع محاولات التدريب والتطوير في علاج مسائل الانضباط والولاء عندما يتعلق الأمر بصراع سياسي أو ديني شامل بين العرب واليهود. وقالت لجنة التحقيق في انتفاضة ١٩٢٩ (لجنة شو) إن هناك دليلاً كافياً على أنه حتى مع إعطاء مكافآت سخية للأحوال الصعبة، فإن «الشرطة المحلية في فلسطين بشكل عام قد تصرفت خلال الأحداث بطريقة خيبت آمال المسؤولين عن تدريبها وضبطها»... وإن الشرطة ينقصها الولاء والانضباط كلما تعلق الأمر «بمواجهة اضطرابات عنصرية، وبوضع يحتاج فيه إلى استخدام القوة ضد أصحاب دينهم»[١٥٤]. وقد أكد

---

(١٥٢) See: **Shaw Report**, pp. 50-65.

(١٥٣) Palestine Garrison Sub-Committee Memorandum, p.10.

(١٥٤) **Shaw Report**, pp. 146-147.

المندوب السامي هذا المعنى أيضاً في رسالة إلى وزير المستعمرات في ١٧ يناير ١٩٣٠(١٥٥).

ويبدو أن الشرطة استمرت في أداء أعمالها وحافظت على انضباطها حتى مرحلة إطلاق النار والقتال، حيث لم تتحمل الضغط عند هذا الحد، ولم تعد قوة يعتمد عليها. بل إنه ظهر -حتى مرحلة إطلاق النار- أن سلوك الشرطة كان «جيداً» وأظهر تحسناً كبيراً بالمقارنة مع سلوكهم في انتفاضتي ١٩٢٠ و ١٩٢١(١٥٦). كما يبدو أن مسألة عدم الانضباط والولاء لم تكن بشكل عام رفضاً للأوامر أو مشاركة في الانتفاضة، وإنما كانت بشكل أكبر نقصاً في الفعالية، وضعفاً في الأداء، وتعاطفاً مع أهل دينهم وقوميتهم... وقد أشار إلى ذلك «لن» في مجلس العموم البريطاني في ١٣ نوفمبر ١٩٢٩ عندما قال إنه لم يتلقَ تقريراً من المندوب السامي يذكر أنه كان هناك رفض لإطاعة الأوامر، أو لاتخاذ أي إجراء ضروري خلال الاضطرابات من قبل شرطة فلسطين(١٥٧).

أما تقرير بيل فلم يشر إلى ضعف ولاء الشرطة المحلية وانضباطها عندما تعرض لانتفاضة ١٩٢٩ لكنه أشار إلى أن قوة الشرطة لم يكن في وسعها أن تعالج الاختلالات الواسعة النطاق، وأنه لما بدأت الانتفاضة كان من الممكن إيقافها عند أول بادرة لأنها لم تكن من الأهمية في شيء ولكنه لم يكن هناك أحد لإيقافها غير أفراد الشرطة الفلسطينية «الذين كانوا نشيطين إلى حد ما ولكن غير منظمين كما يجب»(١٥٨). وعلى ذلك فإن تقرير بيل ركز على الجوانب الإدارية والتنظيمية أكثر مما ركز على طبيعة الأفراد. وهذا ما أشارت إليه أيضاً مذكرة لوزارة الطيران -التي كانت لا تزال تتولى الإشراف العسكري

---

(١٥٥) Palestine Garrsion Sub-Committee Memorandum, p.14.

(١٥٦) **Shaw Report**, p.147 and p. 163.

(١٥٧) **P.D., Commons**, Vol. 231, Col. 2021.

(١٥٨) **تقرير بيل**، ص ٢٦٢-٢٦٣.

على فلسطين- عندما ذكرت أن الشرطة المحلية في الأجزاء الأخرى من الأمبراطورية البريطانية تحافظ على ولائها وانضباطها، وأنه في فلسطين نفسها«قامت قوات شرق الأردن بواجبها بشجاعة وإخلاص». . . ، ولذلك رأت المذكرة أنه من المستحيل تجنب الاستنتاج بأن «التحطم الكامل لشرطة فلسطين» يجب أن يكون راجعاً -ولو جزئياً على الأقل- إلى «بعض العيوب الخطيرة في التنظيم والتدريب»(١٥٩).

وعلى ذلك فإن مجمل النقد البريطاني للشرطة الفلسطينية كان متعلقاً بنقص الفاعلية أو شللها، وليس بالعصيان والمشاركة في الانتفاضة. لكن ذلك لا ينطبق على اتهامات العرب لليهود، ولا اتهامات اليهود للعرب. فقد اتهم العرب الحكومة واليهود باستغلال الشرطة ضدهم، واحتجت اللجنة التنفيذية الفلسطينية على ذلك وأصدرت بياناً في ٢٦ سبتمبر ١٩٢٩ تحتج على تحيز الحكومة. وقررت أن يعدّ مكتب اللجنة «تقريراً وافياً بتصرفات البوليس والنيابة ضد العرب والتحيز الواقع عليهم». وقررت إعلان الاضراب العام يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٢٩»(١٦٠). كما أصدر المحامون العرب في القدس بياناً في ٤ سبتمبر ١٩٢٩ أشار إلى أن «سلاحاً وزع بكثرة على اليهود وأن شارات بوليس رسمية أعطيت حتى لرجال الجمعية الصهيونية أنفسهم»، وأن سيارة تحمل شارة الصليب الأحمر قد صودرت في حيفا، وضبط فيها طبيب وضابط شرطة يهوديان بينما كانا يطلقان الرصاص على العرب(١٦١).

أما اليهود فقد اتهموا الشرطة العربية بأوصاف مختلفة، فاتهمت الحركة العمالية اليهودية في فلسطين (هستدروت) -في مذكرة لها حول أحداث البراق رفعتها إلى حزب العمال البريطاني والاشتراكية الدولية- اتهمت الشرطة أنها

---

(١٥٩) Note of Future Garrison of Palestine, 9 Oct. 1929, AIR 9/19.

(١٦٠) وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص ١٥٠-١٥١.

(١٦١) وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص١٤٥، وانظر أيضاً: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٣٢٤-٣٢٥.

كانت شاهداً سلبياً على النهب والقتل، وأنها في بعض الأحيان ساعدت بنشاط في الهجمات على اليهود(١٦٢). واتهمت العريضة التي رفعها يهود الخليل إلى المندوب السامي الشرطة بعدم قيامها بواجبها وأنها «تصرفت بدناءة وحقارة»(١٦٣). لكن رئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية فريدريك كيش اعترف أن كثيراً من الاتهامات اليهودية ضد الشرطة العربية ليست عادلة، وإلا فإن عدد الإصابات في اليهود ستكون أكبر بكثير مما حدث. بل وانتقد موقف اليهود واعتبر أنه يؤدي إلى تحطيم المعنويات «حتى لتلك العناصر التي تصرفت بشكل جيد خلال الاضطرابات» وأن موقف اليهود «يجب أن يعدّل»(١٦٤).

ويبدو أنه قد كان هناك ما يبرر مخاوف واتهامات العرب تجاه الحكومة واليهود، إذ إنّ السلطات البريطانية في فلسطين سلحت بالتنسيق مع اللجنة الصهيونية أربعين شاباً يهودياً بالبنادق كشرطة خاصة ووزعوا على مناطق مختلفة وتم ذلك بموافقة سوندرز نائب قائد الشرطة(١٦٥). ولكن يظهر أن الحكومة كانت متخوفة من ردود الفعل العربية فرفضت عرضاً من خمسمائة يهودي بينهم الكثير من الجنود السابقين للتطوع ووضع أنفسهم تحت تصرف الشرطة. كما قامت بتجريد الموظفين اليهود الذين يحملون جنسية بريطانية من الأسلحة التي كانت قد أعطيت لهم مع الموظفين البريطانيين الآخرين(١٦٦) ثم

---

(١٦٢) **Documents and Essays on Jewish Labour Policy in Palestine** (Tel-Aviv: The Executive Committee of General Federation of Jewish Labour in Palestine, 1930), p.77.

(١٦٣) Maurice Sameul, **What Happend in Palestine: The Events of Aug. 1929, Their Background and Their Significance** (Boston, U.S.A: the Stratford Co., 22 Oct. 1929), p.119.

(١٦٤) Kisch, **op. cit,** p.261.

(١٦٥) M. Samuel, **op. cit,** p.106.

(١٦٦) **Ibid,** See also: **Documents and Essays on Jwish Labour Policy,** p. 75.

قامت بتجريد عشرين شرطياً يهودياً خاصاً من السلاح في القدس في ٢٧ أغسطس بعد وصول التعزيزات العسكرية(١٦٧).

ومن جهة أخرى، فقد قامت السلطات البريطانية مع بداية الانتفاضة في إطار مواجهتها للنقص الحاد في الشرطة البريطانية والقوات الفاعلة بتجنيد حوالي مائة بريطاني من المقيمين أو الزائرين لفلسطين كشرطة خاصة (١٦٨). وقد كان من بين هؤلاء مجموعة من طلاب جامعة أكسفورد القادمين لزيارة فلسطين، ويبدو أنهم تصرفوا بشكل منحاز لليهود إذ اعترف موريس صمويل (الكاتب اليهودي الصهيوني الذي شهد الأحداث) أنهم قاتلوا في أجزاء كثيرة من القدس جنباً إلى جنب مع اليهود، وأن أحدهم قد أصيب بجراح خطيرة، وأنهم قد كسبوا انطباعاً ذهبياً يهودياً عنهم في القدس وكل العالم(١٦٩).

أما القسم البريطاني من الشرطة الفلسطينية فكان عدده محدوداً، وبلغ عدد الضباط والأفراد البريطانيين في الشرطة عند اندلاع الانتفاضة «١٧٣» رجلاً(١٧٠). وكان القسم البريطاني قد تعرض لتخفيض تدريجي خلال الفترة ١٩٢٦-١٩٢٩، وهو ما انتقدته اللجنة الدائمة للانتدابات في عصبة الأمم على اعتبار أنه كان القوة الوحيدة الموثوقة المضمونة الولاء(١٧١). وقد تلقى قسم الشرطة البريطاني المديح والثناء من الجهات والسلطات البريطانية على أدائه، فذكرت لجنة التحقيق في هذه الانتفاضة في تقريرها (تقرير شو) أن سلوك الشرطة البريطانية «يستحق أعلى تقدير»، وعبرت عن خالص تقديرها للشرطة البريطانية، وذكرت أنهم تصرفوا وفق أفضل درجات تقاليد الخدمة البريطانية، وأنهم وعندما واجهوا ظروفاً خطيرة أظهروا شجاعة بارزة. وقدرت اللجنة ما

---

(١٦٧) أعلن«لن» ذلك في مجلس العموم في ١٣ نوفمبر ١٩٢٩، انظر:
P.D., Commons, Vol. 231, Cols. 2022-2023.

(١٦٨) Dobbie Report, Appendix F. See also Hyamson, **op.cit**, p.121.

(١٦٩) M. Samuel, **op.cit**, p.109.

(١٧٠) **Shaw Report**, p.59.

(١٧١) **P. M.C. Report**, Jun. 1930, p.5.

فعله الضابط كفراتا Cafferata رئيس شرطة الخليل الذي واجه لوحده وقاتل حشداً عربياً غاضباً، وأعطي بعد ذلك ميدالية الشرطة الملكية Kings Police Medal [(١٧٢)]، وأعلن «لن» في مجلس العموم في ٢٠ نوفمبر ١٩٢٩ أن كفراتا أظهر شجاعة متميزة في الخليل عندما حافظ لوحده على اليهود في ظرف حرج[(١٧٣)]. ومدحت اللجنة أداء سوندرز الذي منح ميدالية الشرطة الملكية أيضاً، وأضافت أن الضباط ورجال الشرطة الآخرين لم يوفروا الجهد في إقرار الأمن والنظام، وأن كثيراً منهم استمر يعمل لأيام دونما استراحة، ودون أن يحل محله أحد[(١٧٤)]. وقال داودنج إن ضباط وأفراد الشرطة البريطانيين «قاموا بعمل مذهل»، ولكن عددهم الضئيل منعهم من التحكم بالوضع أو التأثير في الشرطة المحلية بما أظهروه من شجاعة[(١٧٥)].

ورغم الدور الذي لعبه كفراتا فإنه لم ينجُ من لوم اليهود، فقد عرَّض به موريس صمويل وقال إن المذبحة حدثت لليهود خلال ساعتين لم يتدخل كفراتا فيهما[(١٧٦)]. واتهمه سكان الخليل اليهود الذين قام بحمايتهم من أنه منعهم من طلب المساعدة والدفاع، وخدعهم بوعود فارغة قبل الأحداث، وقام بإعطاء «القتلة واللصوص فرصتهم»... مما أدى لمقتل «٥٦» وجرح «٥٨» يهودياً[(١٧٧)]. وبعد ذلك تدخل كفراتا وقام بحماية الباقين وهم حوالي ستمائة[(١٧٨)]. وربما يثير بعض علامات الاستفهام ما ذكرة كامل خلة من أن بعض المعاصرين من أبناء الخليل يذكرون أن ضابط الشرطة كفراتا قام بنقل خبر للأهالي في الخليل يفيد أن المنظمات الصهيونية في القدس هاجمت المسلمين

---

(١٧٢) **Shaw Report**, pp. 145-146, and p.163.

(١٧٣) **P. D., Commons**, Vol. 232, Col. 478.

(١٧٤) **Shaw Report**, p.146.

(١٧٥) Palestine Garrison Sub-Committee Memorandum, p.11.

(١٧٦) M. Samuel, **op.cit**, p.119.

(١٧٧) **Ibid.**

(١٧٨) Hyamson, **op. cit**, p.121.

بعد خروجهم من صلاة الظهر في المسجد الأقصى وأطلقوا عليهم النيران مما أدى إلى مقتل المئات من أبناء الخليل[(١٧٩)]، وبالتالي هاجم أهل الخليل اليهود الساكنين في مدينتهم... ولكننا من خلال سياق الأحداث، ومن طبيعة الجو المليء بالإشاعات، ومع استبعاد قيام كفراتا بدور تحريضي ضد اليهود -وهو الذي قدم لهم خدمات كبيرة في هذه الانتفاضة وفيما بعدها من الأحداث- ومع وجود إشارات إلى استعدادت المسلمين في الخليل للهجوم على اليهود منذ فترة أسبق. . . فإننا نستبعد دقة هذه الرواية.

وبشكل عام فإن قسم الشرطة البريطانية نال رضا السلطة في فلسطين وبريطانيا، وتم تعزيزه وتدعيمه بشكل كبير، وزاد عدد أفراده خلال ثلاثة أشهر بأكثر من الضعف، ووصل عدد أفراد وضباط الشرطة البريطانيين مع نهاية سنة ١٩٢٩ إلى «٤١١» رجلا[(١٨٠)].

ولم يسلم أداء قسم التحقيقات الجنائية (المخابرات) في انتفاضة ١٩٢٩ من النقد، فذكرت لجنة شو أن هناك اعترافاً عاماً أن نظام المخابرات في فلسطين أثبت عدم كفاءته. وأشارت إلى أن بعض الشهود أرجعوا ذلك إلى عدم كفاية العدد الذي يأتي للعمل في هذا الفرع كل عام، ورأى آخرون أن نظام المخابرات في فلسطين قد حصر نفسه في التحقيق وعمل التقارير عن الأنشطة الشيوعية، وأعطى انتباهاً قليلاً لأنشطة المنظمات السياسية ذات الطبيعة المختلفة[(١٨١)].

وحاول داودنج تحليل أسباب عدم كفاءة المخابرات، فقال إن هذا النظام يهيمن عليه المسلمون من حيث العدد، وإن مثل هذا النظام يمكن أن يخدم بشكل كاف وجيد تحقيقات الجرائم، وضد الشيوعية، والإشراف على القبائل، ولكنه غالباً ما يتعطل عندما يتطلب الأمر كشف ما أسماه «المكائد» الدينية أو

---

(١٧٩) كامل خلة، مرجع سابق، ص٤٥٤.

(١٨٠) A Survey of Palestine, Vol. 2, p.584.

(١٨١) Shaw Report, p.148.

السياسية «التي تكون أساساً ذات طبيعة إسلامية»(١٨٢)، ولعل مثل هذا التحليل يجتزئ الصورة، ويغفل النفوذ الكبير لليهود في الحكومة، وما تتمتع به المخابرات اليهودية من نفوذ واطلاع واسعين في الدوائر الحكومية وغيرها، والولاء الكبير -ذا الطابع المنظم لأفراد الشرطة اليهودية العاملين في دائرة المخابرات وغيرها من دوائر الشرطة- للحركة الصهيونية وبرنامجها وأهدافها.

وعلى كل حال، فقد أكد تقرير لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم في تقييمه لأحداث انتفاضة ١٩٢٩ عدم كفاءة نظام المخابرات وبالتالي الفشل في تقدير الوضع(١٨٣). وعندما ردت الحكومة البريطانية على تقرير لجنة الانتدابات الدائمة اعترفت هي أيضاً بعدم كفاءة نظام المخابرات وأشارت إلى أن خطوات تتخذ لعلاج الوضع(١٨٤).

وهكذا فقد تميزت مرحلة ١٩١٨-١٩٢٩ بكثير من الإرباك والإحباط للسلطات البريطانية -فيما يتعلق بالشرطة الفلسطينية- رغم ما بدا من محاولات العلاج والتطور التي لم تأخذ مداها بشكل جاد وفعال. ومثلت انتفاضة ١٩٢٩ صدمة كبيرة للسلطات البريطانية جعلتها تراجع حساباتها الأمنية، وتعيد تقييم الأوضاع لتدخل الشرطة الفلسطينية بعد ذلك في مرحلة جديدة سعت السلطات خلالها لوضعها في المستوى المراد.

---

(١٨٢) Palestine Garrison Sub-Committee Memorandum, p. 10.

(١٨٣) **P.M.C. Report**, Jun. 1930, p.5.

(١٨٤) **Ibid**, p. 15.

الفصل الخامس
دور القوات العسكرية والشرطة
في تنفيذ السياسة البريطانية
١٩١٨-١٩٢٩

نظرة عامة

لم تتعرض السلطات البريطانية في فلسطين خلال الفترة ١٩١٧-١٩٢٩ إلى تحديات شعبية حقيقية تستدعي استنفاراً دائماً لطاقاتها العسكرية والأمنية. ورغم أن هذه الفترة تخللتها أجواء شديدة من التوتر وشهدت عدداً من الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية، إلا أن الآلة العسكرية كانت تتمكن من قمعها بسرعة، بل إن الفترة من سنة ١٩٢٢ وحتى نهاية سنة ١٩٢٨ شهدت جواً من الركود لم تحتج فيه القوات العسكرية للتدخل في أثنائها إطلاقاً.

وفي بداية الاحتلال البريطاني لفلسطين لم تكن قد تهيأت العوامل المفجرة للتحدي والثورة ضد الوجود البريطاني في فلسطين، ذلك أن الشعب الفلسطيني قد خرج من الحرب العالمية الأولى وقد أصيب بالكثير من التعب والإعياء، وأصاب الدمار والخراب كثيراً من ثروته الاقتصادية[١]. كما إن الجزء الشمالي من فلسطين الذي كان تابعاً لولاية بيروت والجزء الجنوبي منها الذي كان يسمى «سنجق القدس» لم يكونا قد امتزجا في منطقة إدارية واحدة هي «فلسطين» إلا بعد الاحتلال البريطاني[٢]. وكانا يحتاجان إلى فترة لاستيعاب الحقائق والتحديات الجديدة، وإفراز القيادة السياسية لأبناء فلسطين، هذا فضلاً عن أن الكثير من أبناء فلسطين ورجالاتها كان موزعاً على أماكن القتال والمناطق المختلفة، ولم يكن قد التم شمل الكثير من العائلات الفلسطينية أو

---

(١) انظر: كامل خلة، مرجع سابق، ص ٧٤-٧٥، وانظر أيضاً: Antonius, **op.cit.**, pp.240-241.

(٢) إحسان النمر، قضية فلسطين في دورها البلدي (نابلس: جمعية عمال المطابع التعاونية، دون تاريخ) ص٨٤-٨٥.

شعرت بالاستقرار[٣].

ومن جهة أخرى فإن القوات البريطانية عندما دخلت فلسطين دخلتها بوصفها قوات حليفةً للعرب، وقد اتسمت مشاعر أبناء فلسطين تجاهها بحالة من التداخل والارتباك والشكوك. وهي حالة جمعت بين فرحة التخلص من الحكم التركي ومن مساوئ «الاتحاد والترقي» وبين الأسف على ضياع الخلافة العثمانية. وجمعت بين الفرحة بقرب إنشاء الدولة العربية في ظل ملك عربي من الدوحة النبوية، وبين الخوف من حقيقة المشروع الصهيوني في فلسطين. كما جمعت بين الثقة بوعود بريطانيا بتحرير البلاد العربية وإقامة حكومات مبنية على إرادة شعوبها، وبين الخوف من حقيقة الوعود البريطانية لليهود والنوايا الاستعمارية البريطانية في المنطقة. وهكذا سيطرت بريطانيا على فلسطين -دون مقاومة شعبية- بما عقدته من تحالفات، وما بذلته من وعود، وما كتمته من حقائق، وكسبت الزمن في تثبيت نفوذها وترتيب أوضاعها وتحقيق مزيد من الاستقرار قبل أن يتحول العداء ضدها بشكل واضح[٤].

---

(٣) يروي حسين فخري الخالدي - أحد رجال فلسطين البارزين - أنه كان يعمل طبيباً في الجيش العثماني، وكان له شقيق في معتقل للأسرى في الهند، وشقيق ثان في المعتقل في مصر، وثالث مع الجيش التركي في حمص، ورابع في يافا المحتلة من قبل الإنجليز، أما والده فقد كان في القدس، وكانت والدته مع إخوته الصغار في قرية ديرغسان، ويعلق الخالدي بأن هذا كان حال الجميع، انظر: بيان الحوت، مرجع سابق، ص٧٩.

(٤) هذه الرؤية مستخلصة من خلال استقراء تلك المرحلة، ومن المراجع التي أشارت لهذا الموضوع: خليل السكاكيني، مرجع سابق، ص٩٠ : وعجاج نويهض، رجال من فلسطين، (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨١)، ص٢٥٦؛ وعزت طنوس، الفلسطينيون: ماضٍ مجيد ومستقبل باهر (بيروت: مركز الأبحاث، ١٩٨٢)، جـ١، ص٤٦-٤٧؛ وأميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، ص١٧-٣١، وانظر تقارير وليم ييل في محمود منسي، مرجع سابق، ص٢٤٧-٢٥٣، وص ٢٨٤-٢٩٥. وانظر أيضاً: Intelligence Summary, Dec. Diary 1917, W.O. 157/722, and Steuart Erskine, **Palestine of the Arabs** (Westport, U.S.A.: Hyperion Press, 1976), p.43.

لقد كان هناك منذ بداية الاحتلال البريطاني لفلسطين عداءٌ شعبيٌ شاملٌ للمخططات الصهيونية، أخذ يتحول مع الزمن -خصوصاً سنة ١٩١٩- من مجرد مخاوف عميقة إلى التفكير ببرامج عملية تجبر الصهاينة على التخلي عن مشروعهم، وتقنع بريطانيا بالكف عن تأييدهم. وكان لإصرار بريطانيا على دعم البرنامج الصهيوني وانكشاف زيف وعودها للعرب بالتحرر والاستقلال أثره في تزايد حالة المرارة والعداء تجاه بريطانيا في أوساط الشعب الفلسطيني. وقد حذر العديد من المسؤولين البريطانيين من حالة العداء الشعبي المتزايد ضد الصهيونية وبريطانيا، مشيرين إلى احتمال حدوث ثورة ذات طبيعة خطيرة، مؤكدين أنه ليس في وسع أي قوة منتدبة تنفيذ البرنامج الصهيوني إلا بالقوة، وأن انتداباً بريطانياً يعني استبقاء قوات عسكرية أكبر بكثير مما هي عليه الآن (سنة ١٩١٩) لأمد غير محدود(٥). بل إن أحد تقارير المخابرات البحرية البريطانية (٤ نوفمبر ١٩١٩) أشار إلى تزايد الشعور المؤيد للأتراك وسط المجتمع المسلم، وأن كل الطبقات الدنيا والوسطى تؤيدهم، وأنه يجري توزيع أوراق تدعو للفكرة الإسلامية، وأن العداء يزداد في كل فئات المجتمع ضد الصهيونية، وأن الحركة قد اتخذت الآن شكلاً معادياً جداً للبريطانيين(٦).

وقد أسهم في تزايد حدة العداء للبريطانيين سلوك أفراد القوات العسكرية البريطانية المخالف لأخلاق المجتمع المسلم المحافظ وعاداته في فلسطين. فيذكر أميل الغوري أن ضباط الإنجليز وجنودهم كانوا يقضون إجازاتهم الأسبوعية في

---

(٥) See: Tel., Clayton to F.O., 26 Mar. 1919, F.O. 371/ 4153; Tel., Clayton to F.O., 2 May. 1919, F.O. 371/4180; and Tel., H. Watson to F.O., 16 Aug. 1919, F.O. 371/4171.

تضمنت برقية كلايتون في ٢ مايو تقريراً لرئيس الإدارة العسكرية موني يؤكد فيها المعاني السابقة.

(٦) Report by Egypt and Red Sea Station, Intelligence, 14 Nov. 1919, Submitted by Rear Admiral, Egypt, to Admiralty, F.O. 371/ 4238.

الأحياء اليهودية في القدس حيث يجدون كل ما يشتهون، ثم يعودون إلى معسكراتهم في حالة سكر شديد . وأنهم عندما يذهبون للأحياء العربية ليلاً كان الناس يقدمون لهم الشاي والقهوة والمرطبات لكن الإنجليز كانوا يطلبون «الخمر. . . والنساء» مما أثار العرب وحملهم على ردهم بالحسنى بادئ الأمر، ولكن مع إصرارهم لجأ العرب إلى السلطات المسؤولة لمنعهم من دخول الأحياء العربية، فرفضت التدخل، فقرر الأهلون مقاطعة الإنجليز وراح أصحاب المقاهي يغلقون أبوابها فور سماعهم بقدوم الجنود الإنجليز. ويضيف الغوري أن الإنجليز نقموا على العرب من ذلك فأخذوا يداهمون الأحياء العربية وهم في حالة سكر شديد وعربدة، ويعتدون على المارة ويحطمون الحوانيت ويحاولون اقتحام المنازل بالقوة فيروعون الأطفال والنساء والشيوخ، فاضطر أهل كل حي إلى تشكيل حلقات من شبانهم لحراسة الأحياء، ووقعت صدامات عنيفة بين الجنود الإنجليز والشبان العرب. وفي إحدى الليالي داهم جنود سكارى حي «مأمن الله» في القدس واصطدم معهم شباب الحي، واستطاع الشاب «حسن زمرد» أن يجرح بهراوته ثلاثة جنود في رؤوسهم، وقد ألقت السلطات العسكرية القبض عليه في اليوم التالي وحكم عليه بالسجن ستة أشهر لاعتدائه على أفراد من «قوات جلالته»[7].

وقد تكرر هذا السلوك المثير لمقت العرب وكراهيتهم في قرية صرفند الجديدة (قرب اللد) التي اشتبك أهلها مع جنود الإنجليز السكارى عدة مرات مما أثار غيظ الإنجليز عليها. وعندما وُجد جندي انجليزي مقتولاً في مخيمه بالقرب من تلك المنطقة، ورغم أن في المنطقة حوالي خمس قرى وثلاث مستعمرات يهودية، إلا أن الاتهام وجه إلى قرية صرفند، فقامت قوات من الجيش بمهاجمة القرية وقتلت عدداً من رجالها وجرحت آخرين، ثم قامت بإحراق كافة منازل القرية وجاء الحاكم البريطاني إلى القرية في اليوم التالي فأمر بدفن الجثث وبرحيل السكان من المنطقة[8]!!!

---

(٧) أميل الغوري، مرجع سابق، ص٣٢-٣٣.

(٨) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٣٦٢.

واعترفت المخابرات العسكرية البريطانية بأن التقارير استمرت في الورود حاملة شكاوي من السكان من مضايقة الجنود للنساء والتسبب في مشاكل مع الأهالي(٩).

وزاد في كراهية السكان العرب للبريطانيين ما كانت تلحقه القوات البريطانية من دمار كبير -لا داعي له- لممتلكاتهم(١٠). وأشارت بعض تقارير المخابرات البريطانية إلى أن الجنود متهمون بدخول القرى وأخذ الأبواب والسقوف لاستخدامها كخشب وقود، وأن القوات العسكرية البريطانية كانت تدمر المحاصيل في أثناء تحركها(١١).

وفضلاً عما سبق فقد كان من الأمور التي أثارت غضب العرب وكراهيتهم للقوات والسلطات البريطانية أن القوات العسكرية اليهودية التي جندت في أثناء الحرب العالمية الأولى في الجيش البريطاني -ولم يكن قد تم تسريحها بعد- قد تصرف أفرادها بعد الحرب بطريقة تثير سخط العرب وعدائهم. وتشير إحدى وثائق الاحتجاج التي رفعتها الجمعية الإسلامية المسيحية في يافا إلى أنه -على سبيل المثال- في نهاية ١٩١٨ كان ثلاثة جنود يهود يسيرون في شوارع منطقة المنشية بيافا ويشتمون الإسلام والمسلمين، فيقول الواحد للآخر صلِّ على نبيك محمد، فيشتم الآخر النبي محمداً ودينه. وأنه صعد فريق من جنود اليهود منارة جامع المنشية فأخذوا يبولون على المسلمين المصلين، فاستاء المسلمون، وأشار الجنود من رأس المنارة إلى تل أبيب، فحضر فريق من اليهود اتحدوا مع الجنود في ضرب المسلمين وشتمهم، وكسروا باب الجامع «ولولا تدارك رجال الدرك للحادثة لأدت إلى ثورة هائلة» وذكرت الجمعية الإسلامية المسيحية أنها عندما احتجت على هذا التعدي أجابها الحاكم العسكري في ٩ يناير ١٩١٩ بالأسف لذلك، ولكنه ارتأى إقفال الجامع خشية تكرار الحادث!!(١٢). وقد

---

(٩) See: Intelligence Summary, 3 and 4 Apr. 1918, W.O. 157/726.

(١٠) Intelligence Summary, 25 Jan. 1918, W.O. 157/723.

(١١) Intelligence Summary, 3 and 24 Apr. 1918, W.O. 157/726.

(١٢) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٥٩.

تكررت الاحتجاجات على مسلكيات الجنود اليهود وحصل «استياء وحقد عظيمان في قلوب الناس» الذين اعتبروا أن الحكومة هي المسؤولة عن هؤلاء العسكر وأعمالهم(١٣).

وهكذا تحولت النظرة تجاه القوات العسكرية البريطانية من قوات حليفة محرّرة إلى قوات احتلال بغيض، وأدوات لحماية المشروع الصهيوني في فلسطين، والتنفيذ القسري له رغماً عن أماني ورغبات شعب فلسطين، هذا فضلاً عن مسلكياتها التي أثارت الكثير من السخط والاستياء.

ولكن حالة العداء الشعبي الواسع للحركة الصهيونية وبريطانيا لم تترجم إلى برنامج ثوري فاعل خلال العشرينيات، إذ إن القيادة السياسية الفلسطينية تبنت «الوسائل السلمية والقانونية» للحصول على حقوق الشعب الفلسطيني. فقد كانت هذه القيادة تستشعر أن الحكومةالبريطانية حكومة قوية يصعب محاربتها، ولذلك قصرت محاربتها على اليهود، كما كانت لا تزال لديها آمال بإقناع بريطانيا بالعدول عن سياستها في فلسطين وإعطاء العرب حقوقهم. وحرصت بريطانيا من جهتها ألا تقفل باب «الآمال» هذه في وجه العرب في الوقت الذي كانت تسعى فيه بدأب ونشاط لتنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين(١٤).

وهكذا عادت الزعامة الفلسطينية إلى استخدام الأساليب الثورية، حتى أن إحسان النمر يذكر أنهم سلموا جميع السلاح الذي خلفه الأتراك، بل إن بعضهم سلّم الأسلحة الأثرية(١٥)!! ولذلك كانت الانتفاضات الشعبية في العشرينيات (١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٩) قائمة على ردود الفعل والإثارة المؤقتة وتفتقر إلى التخطيط المسبق الشامل فضلاً عن أنها ركزت على اليهود دون البريطانيين. وقد أكدت التقارير البريطانية معاداة الزعامة السياسية لاستخدام

---

(١٣) نفس المرجع، ص٣٩.

(١٤) انظر مثلاً: كامل خلة، مرجع سابق، ص٢٤٣، وانظر أيضاً:

Clayton to S. of S. Colonies, 6 Jul. 1923, AIR 8/62.

(١٥) إحسان النمر، قضية فلسطين في دورها البلدي، ص١٠٨.

القوة والأساليب الثورية، وأشار صمويل إلى أن اللجنة التنفيذية تتعاون مع الحكومة محلياً في صيانة الأمن والسلام، وأن الزعماء الرئيسين في البلاد لا يبدون تباطؤاً في استخدام نفوذهم للحيلولة دون نشوب الاضطراب أو قمعه كلما كان ذلك ضروريا[(١٦)]، ورغم أنه كان هناك اتجاه آخر يؤيد انتهاج أساليب ثورية، إلا أنه عجز عن إفراز الزعامة المطلوبة كبديل للقيادة التقليدية المناوئة للثورة.

وربما أدى تعامل القوات العسكرية بعنف وقسوة في انتفاضتي إبريل ١٩٢٠ ومايو ١٩٢١ إلى تكريس شعور بالرهبة لدى الزعامات الفلسطينية من هذه القوات، والاعتقاد أن الثورة ستكون مدمرة لمصالحهم[(١٧)]. وفوق ذلك فإن التوجه السياسي العربي العام كان لا يزال يصب باتجاه استخدام الوسائل السلمية فقد أرسل الشريف حسين بن علي «قائد الثورة العربية الكبرى» إلى اللجنة التنفيذية العربية في فلسطين في مايو ١٩٢٣ قائلاً «ولا أحتاج لتحذيركم من إحداث أي شيء يخل بالراحة والسكون بأي صورة كانت لما في ذلك من ضياع الحقوق، فإنكم المسؤولون عن ذلك»[(١٨)].

السياسة الأمنية

أما السياسة البريطانية في فلسطين في تلك الفترة فقد لخصها تشرشل في مجلس العموم في ٩ مارس ١٩٢٢ قائلاً: «إن سياستنا تقوم على الاعتدال، حيث نسعى لإقناع الطرف الأول {العرب} بالإذعان، والطرف الآخر{اليهود} بالتريث، ونسعى للاحتفاظ بعدد محدود من القوات العسكرية يكفي لمنع وقوع اصطدامات عنيفة بين الطرفين»[(١٩)].

---

(١٦) عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص١٦٢، وص١٦٦، وانظر أيضاً:
Report on the Polictical Situation in Palestine for the Month of Mar. 1922, AIR 5/ 206 Part 1.

(١٧) انظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص١٦٣، وص ١٦٦، وص ١٧٨.

(١٨) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٣٠٨.

(١٩) P.D., Commons, Vol. 151, Col. 1548.

وقد حاز الجانب الأمني على اهتمام السلطات البريطانية المتعاقبة على فلسطين، فقد كانت الإدارة العسكرية في فلسطين في وضع المؤتمن بانتظار قرار حول مصير البلد، ولم تكن هناك لتنفيذ أية سياسة محددة ولكن للمحافظة على الأمن[٢٠]. وحاز هذا الجانب على الاهتمام الأول لهربرت صمويل عندما جاءت إدارته المدنية، حيث عدّ أن أول الشروط الضرورية لخير أي بلد وسعادته هو الأمن العام[٢١]. وبعد انتفاضة مايو ١٩٢١ بدأت السلطات تدرك حالة العداء الشعبية العامة ضد الحركة الصهيونية وضد الإدارة البريطانية وسياستها، ووجود أجواء من التوتر قد تحدث انفجارات لا يمكن التنبؤ بنتائجها، فأخذت تخفف من سرعة السير في المشروع الصهيوني. ولجأت السلطات إلى خط يستهدف التنفيس عن العرب، ومحاولة استيعاب بعض الشخصيات الوطنية في أطر السلطة. وقدمت للعرب عروضاً تتضمن تحقيق بعض المكاسب الشكلية كإنشاء المجلس التشريعي والوكالة العربية. كما قامت بإظهار بعض الاحترام للزعامات الفلسطينية ومؤسساتهم، غير أنها سعت في الخفاء إلى تأجيج الصراع العائلي وإضعاف الحركة الوطنية وتمزيقها. وفي الوقت نفسه سعت إلى إعطاء اليهود المزايا والتسهيلات «الملائمة» لحجمهم دون الاهتمام باستعجالهم وأمانيهم الكبيرة[٢٢]. وقد غرس صمويل هذه السياسة التي استهدف منها أن تنمو

---

(٢٠) See: Comment by Clayton on a Meeting held at Zionism Organization Office (London), 9Jul. 1919. F.O. 371/ 4226.

(٢١) **Report of the H.C, 1920-1925**, p.3.

(٢٢) انظر: صبري جريس، مرجع سابق، جـ٢، ص٥٢-٥٣، ومحمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية**، جـ١، ص٤٥-٦٠.

وانظر أيضاً: **Correspondance with Palestine Arab Delegation and Zionist Organization**, Jun. 1992, Cmd. 1700 (London: H.M.S.O., 1922), and Richard Allen, **Imperialism and Nationalism in the Fertile Crescent: Sources of Prospects of the Arab-Israeli Conflict** (U.S.A: Oxford University Press,

شجرة الصهيونية بهدوء دون أن تعصف بها الثورات الشعبية، مؤكداً أنه لا يبالي أن يتهم بالضعف ما دام يستطيع تجنب «الاضطراب» وأنه «ما دام هناك سلام وأمن في فلسطين فإن الصهيونية سوف تكون قادرة على أن تضرب بجذورها»[٢٣]. وبشكل عام، لم يكن هناك حجر على حرية الخطابة والكتابة والطرح السياسي، وصدر في بعض الأحيان عفو عن السجناء والمعتقلين «المتهمين» بالمشاركة في «الاضطرابات» من أجل فتح صفحة جديدة هادئة في المستقبل[٢٤].

وعندما جاء اللورد بلومر مندوباً سامياً في سنة ١٩٢٥ تسلم ساحة سياسية فلسطينية ممزقة متنازعة، فلم يجد صعوبة في تسيير برنامجه. . .، «وكان همه الوحيد توطيد الأمن والنظام في البلاد فأدارها إدارة عسكرية أكثر مما هي مدنية»[٢٥]، ولم تحدث في عهده انتفاضات أو احتجاجات، واستخدم كفاءته وخبرته في حفظ الأمن دون أن يستخدمها في معالجة الوضع السياسي للبلاد... ولم يُلقِ بالاً للمطالب العربية وعندما استقبل وفداً عربياً فلسطينياً في ٢٢ فبراير ١٩٢٩ لم يستجب لأي من مطالبهم السياسية، ولكنه ألقى عليهم درساً في الأمن والانضباط، وأنهى بلومر حديثه معهم قائلاً: إنه «لا يمكن القيام بأي إصلاحات أو الحصول على نجاح حقيقي ما لم يحافظ على القانون والنظام ويستتب الأمن في البلاد. . . لقد توطد الأمن العام الآن وسيوطد في المستقبل إذا عرف جميع الأهالي على اختلاف طبقاتهم وجميع ذوي السلطة والنفوذ أهمية هذا الأمر، وقرروا أن لا يتفوهوا بقول أو يقوموا بعمل مما قد يكون خطراً على الأمن العام بغض النظر عن آرائهم ومصالحهم الخاصة. . .»[٢٦]. وقد استمر بلومر ثابتاً على سياسته الحازمة طيلة سنوات حكمه الثلاث وكان

(٢٣) Meinertzhagen, **op. cit.** , p.124.

(٢٤) انظر: تقرير بيل، ص١٨٤.

(٢٥) عارف العارف، مرجع سابق، ص٤٠٠.

(٢٦) كامل خلة، مرجع سابق، ص٤٢٦.

شعاره في السلم كما في الحرب «إنه من الأفضل أن تبيت مطمئناً بدل أن تصبح نادماً»[٢٧].

ومع مجيء تشانسلور مندوباً سامياً في نهاية سنة ١٩٢٨ كان النشاط قد أخذ يدب في الساحة الفلسطينية، خصوصاً بعد إثارة قضية حائط البراق بين المسلمين واليهود والتي وصلت أوجها في انتفاضة البراق (أغسطس ١٩٢٩)... وأخذت مجريات الأحداث تؤكد مرة أخرى أن السبيل الوحيد لإقرار دعائم «السلام» وتثبيت الانتداب البريطاني وسياسته هو «إجبار العرب على الرضا به»، لأنهم لم تزدهم السنون إلا عداءً ومرارة ضد اليهود والحكومة البريطانية[٢٨].

ومن جهة أخرى فقد أحدثت السلطات البريطانية تحولاً كبيراً في النظام القانوني والقضائي في فلسطين، استهدفت من خلاله الاستناد في إجراءاتها الأمنية إلى قوانين تعطيها صلاحيات واسعة، وتمكنها من مواجهة طموحات شعب فلسطين وانتفاضاته وفق خلفية «شرعية»... وقد كان من أبرز هذه المعالم أن سلطات التشريع وضعت بيد المندوب السامي، بعد استشارة مجلس استشاري مكون من عشرة موظفين وعشرة أعضاء معينين، وهو مجلس لا يملك صفة الإلزام للمندوب، فضلاً عن كونه غير منتخب ويفتقر إلى شرعية التمثيل الشعبي. أما مهمة النائب العام ومسؤولية «العدل» في البلد، فقد أوكلت طوال فترة العشرينيات إلى يهودي صهيوني هو نورمان بنتويش والذي صدر تحت إشرافه فيض هائل من القوانين بلغ حوالي «٣٥٠» قانوناً، أدت إلى تغيير الوجه التشريعي للبلد بما يتوافق والسياسة البريطانية، والتوجهات الصهيونية ومشروع بناء الوطن القومي اليهودي[٢٩].

---

(٢٧) Bentwich, **England in Palestine**, p. 168.

(٢٨) **تقرير بيل**، ص ١٨٤.

(٢٩) انظر: نفس المرجع، ص٢٠٨، وانظر أيضاً:

Norman Bentwich, **Palestine** (London: Einest Benn, 1934), p.131.

وقد وضعت بعض القوانين ذات الصبغة الأمنية التي رأى فيها أبناء فلسطين أنها «تهدف إلى مجرد الضغط على العرب» وأن «معظمها مضر بمصالحهم» مثل قانون منع الجرائم وقوانين العقوبات المشتركة. وجُعلت هذه القوانين من صلاحية الحكام الإداريين الذين ليس لديهم مؤهلات قضائية، وجُعلت أحكامهم فيها مجردة من حق الاستئناف لدى المحاكم النظامية. وقد كان هذا إخلالاً بمبدأ التفريق بين السلطات الثلاث، ومبدأ عدم تداخل الإدارة بالقضاء. فقانون منع الجرائم يخول الحكام الإداريين والقائمين حق القبض على من يشاؤون بصورة إدارية ودون محاكمة، وبحيث يسجن لمدة سنة أو يقيد بالكفالة، وقد يستندون في ذلك إلى أن الشخص في رأيهم هو خطر على الأمن أو القانون...، فهو قانون «يحكم على نيات الناس... ويقيد حريتهم الشخصية»[٣٠].

أما قانون الشرطة لسنة ١٩٢١ فقد منح الإدارة الحق في أن تزيد عدد الشرطة في منطقة ما بحيث يتم إلزام أهالي المنطقة بدفع تكاليف الشرطة الإضافية ونفقاتها، وذلك إذا ارتأت السلطات أن هناك ما يعكر صفو الأمن في المنطقة[٣١]. وهذا كان يسبب إرهاقاً لسكان المنطقة التي «تعاقب» على ضعف الأمن فيها بدل أن يتم محاسبة السلطات الأمنية على تقصيرها... . وقد نشرت الجريدة الرسمية خلال العشرينيات الكثير حول إعلان قرى أو مناطق معينة «مناطق اضطراب» وزيادة الشرطة الإضافية فيها[٣٢].

وتعود خلفية قوانين العقوبات المشتركة إلى بداية الاحتلال البريطاني لفلسطين، إذ تبنت السلطات العسكرية منذ ديسمبر ١٩١٧ سياسة تنفيذ عقوبات جماعية للسكان المدنيين أو المناطق التي يحدث فيها دمار للممتلكات

---

(٣٠) انظر: وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص٣٠-٣١، وص٥٥٨، وص٥٩٦-٥٩٩.

(٣١) **Official Gazette**, No. 44, 15 Mar. 1921.

(٣٢) See: **Official Gazette**, No. 94, 1 Jul. 1923; No. 100, 1 Oct. 1923; and No. 113, 15 Apr. 1924... etc.

العسكرية وقطع خطوط الهاتف والتلغراف. فقد تقرر أن توضع غرامة على القرية أو القرى التي حدث فيها الدمار بحيث تجبى منها كمية من الماشية أو الطعام، وتقدر الكمية حسب غنى السكان في تلك الحالة(٣٣). ثم اتخذت هذه العقوبات شكلها القانوني بصدور قانون المسؤولية المشتركة عن الجريمة لسنة ١٩٢١، ثم ألغي هذا القانون وحل محله قانون العقوبات المشتركة لسنة ١٩٢٦، والذي ضمت إليه المواد المتعلقة بفرض الشرطة الإضافية التي كانت مضمنة في قانون الشرطة لسنة ١٩٢١، بالإضافة إلى بعض مواد قانون منع الجرائم لسنة ١٩٢٤...، وقد أعطى قانون العقوبات المشتركة الحق لحاكم اللواء بفرض غرامات على منطقة ما في لوائه على كل السكان الذكور فوق ١٨ سنة، إذا حدث اعتداء أو خسارة أو دمار للممتلكات، ورأى الحاكم أن سكان المنطقة قاموا بالجريمة أو تسببوا بالدمار، أو شجعوا على ذلك أو تستروا عليه، أو لم يقدموا كل عون لاكتشاف مرتكب الجريمة أو الدمار، أو ساعدوا على إيواء الشخص المشبوه بارتكاب الحادث أو هروبه، أو أخفوا الدليل المادي على وقوع الجريمة. وأعطى القانون المتضررين حق رفع عريضة لمحكمة اللواء ضد الغرامة المفروضة خلال ١٥ يوماً من إعلانها(٣٤).

ويبدو أن قانون العقوبات المشتركة قد صمم خصوصاً لاتخاذ إجراءات انتقامية واسعة من السكان في حالة وقوع أعمال فدائية أو انتفاضات أو ثورات وطنية في مناطقهم. وذلك لأن من مصلحة السكان تقديم كل مساعدة ممكنة في محاربة المجرمين وقطاع الطرق الخطرين فعلاً عليهم وعلى أمن المجتمع، وليس من المنطقي أن تقوم السلطات بمعاقبة السكان على وجود هؤلاء، فتضيف إلى معاناة الناس معاناة جديدة، ولكن السكان يقومون عادة بالمشاركة في العمل الوطني، ويحمون الثوار ويساعدونهم...، وهؤلاء يشكلون خطراً على «السلطة» وليس على المجتمع. وهو ما يدفع السلطة لاتخاذ إجراءات عقابية

---

(٣٣) Intelligence Summary,Dec. Diary 1917, W.O. 157/722

(٣٤) **Official Gazette**, No. 159, 16 Mar.1926.

ضد السكان، والقانون بهذا الشكل يخالف الأعراف القانونية لأنه يأخذ بالظن، ويعاقب من لم تثبت إدانتهم، ويعطي صفة قضائية لحاكم اللواء تخوله صلاحية وضع العقوبة وتقدير الغرامات.

النفقات

تظهر نفقات حكومة فلسطين على حفظ الأمن والنظام مدى الأولوية والأهمية الكبرى التي تعطيها لهذا الجانب، وهو ما يعكس إدراكها بأنها تنفذ برنامجاً منافياً لطموحات شعب فلسطين وأمانيه، ويستلزم بالتالي نفقات كبيرة على الجوانب الأمنية لإرغام الشعب على الرضوخ وإجهاض أي تحرك ثوري محتمل. وتظهر الإحصائيات أن الحكومة كانت تنفق سنوياً على جوانب حفظ القانون والنظام (بما فيها الشرطة والسجون والجندرمة والحامية والقضاء) ما يتراوح من ٢٠,٦٪ إلى ٣١,٧٪ من مجموع نفقاتها خلال فترة العشرينيات، وبما يساوي ٢٤,٦٪ من مجموع نفقاتها الكلية .... وهي نفقات لا تبدو مُبرَّرة خصوصاً في السنوات التي عاشت فيها فلسطين مرحلة من ركود النشاط الوطني خلال الفترة ١٩٢٤-١٩٢٨ وزادت النفقات في إحدى سنواتها عن ٢٩٪ من مجموع المصروفات. والجدول في الصفحة التالية[٣٥]، يوضح مجمل نفقات حكومة فلسطين على الأمن وحفظ القانون والنظام في فلسطين مقارنة بمجموع الإيرادات والمصروفات (الأرقام بالألف جنيه فلسطيني):

الجهود والإجراءات الأمنية

اتخذت الإدارة العسكرية في فلسطين في بداية إنشائها في ديسمبر ١٩١٧ عدداً من الترتيبات الأمنية التي هدفت إلى ضبط الأمور والسيطرة على الأوضاع، فأصدر ستورز حاكم القدس في بداية ١٩١٨ إعلاناً باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والعبرية، يحذر العامة من أن أي شخص يضبط وهو

---

(٣٥) **A Survey of Palestine,** Vol. 1, p.607.

السنة المالية	مجموع الإيرادات	مجموع النفقات	نفقات حفظ الأمن والنظام	نسبة الإنفاق على الأمن والنظام إلى مجموع النفقات
١٩٢٠- ١٩٢١	١١٣٧	١٢٦٠	٢٩٣	٢١,٢٪
١٩٢١- ١٩٢٢	٢٣٧٢	١٩٢٩	٤٢٨	٢٢,٢٪
١٩٢٢- ١٩٢٣	١٨١٠	١٨٨٤	٣٨٩	٢٠,٦٪
١٩٢٣- ١٩٢٤	١٦٧٦	١٦٧٥	٣٤٦	٢٠,٧٪
١٩٢٤- ١٩٢٥	٢١٥٥	١٨٥٣	٥٥٢	٢٩,٨٪
١٩٢٥- ١٩٢٦	٢٨٠٩	٢٠٩٣	٥٥٨	٢٦,٧٪
١٩٢٦- ١٩٢٧	٢٤٥١	٢١٢٤	٥٧٤	٢٧٪
١٩٢٧- ١٩٢٨	٢٣٥٨	٢٧٠٠	٦٤١	٢٣,٧٪
١٩٢٨- ١٩٢٩	٢٤٩٧	٢٩٩٨	٦١٨	٢٠,٦٪
١٩٢٩- ١٩٣٠	٢٣٥٦	٢٢٤٦	٧١١	٣١,٧٪

(الأرقام بالألف جنيه فلسطيني)

يقوم بالسلب أو قطع الطريق أو معه سلاح، أو يأخذ ملابس الأموات من أي جنسية، أو يخفي أي ضابط أو جندي تركي فإنه سيكون معرضاً للمحاكمة تحت قانون الأحكام العرفية[٣٦]. وسمحت السلطات العسكرية للمجندين العرب الفلسطينيين في الجيش العثماني بالعودة إلى قراهم وممارسة حياتهم الطبيعية، وبالتجند في جيش الشريف حسين للقتال ضد العثمانيين[٣٧]. ولم

(٣٦) Storrs, **op. cit.**, p.342.

(٣٧) Intelligence Summary, Dec. Diary 1917, W.O. 157/722; See also: Intelligence Summaries in files W.O. 157/728-731.

تتعرض السلطات البريطانية لسكان فلسطين بالأذى، ولكنها أبعدت من كان على اتصال وثيق بالقيادات العثمانية فأودعوهم في معتقل في «مصر الجديدة» ومكثوا هناك ١٣ شهراً ثم أطلق سراحهم بشفاعة عزت باشا العابد الدمشقي رئيس الجمعية السورية في مصر[٣٨].

نزع الأسلحة

وكان على رأس الاهتمامات الأمنية مسألة نزع أسلحة السكان العرب، فقد كانت فلسطين مسرحاً للمعارك الرئيسة في بلاد الشام في الحرب العالمية الأولى بين العثمانيين والبريطانيين. وكان عدد كبير من العرب من أبناء فلسطين -خصوصاً البدو- يحملون السلاح، وقد حصلوا عليه من ميدان المعركة أو مما خلفه العثمانيون وراءهم[٣٩]. وتحدثت تقارير المخابرات البريطانية في يناير ١٩١٨ عن وجود كميات كبيرة من السلاح تقدر بخمسة آلاف قطعة مخبأة في منطقة الخليل[٤٠]. وأشار ضابط مخابرات بئر السبع إلى أن كمية ضخمة من الأسلحة اشتراها أهل المنطقة من سكان القرى المجاورة للرملة واللد والمجدل وجولس، وأنه أعيد بيعها بعد ذلك لقبائل شرقي البحر الميت[٤١]. وفي تقرير آخر لضابط مخابرات بئر السبع في ١١ فبراير ١٩١٨ ذكر أن الجنود الألمان والأتراك يقومون ببيع بنادقهم للسكان أو استبدالها بالطعام. . .، وأن الكثير من الناس يشتري الأسلحة لإعادة بيعها للبدو الذين هم على استعداد دائم للشراء. وذكر أن هناك حالات عرفت عن بدو جاؤوا وسألوا عن أسلحة، وقالوا إنهم -على ما يبدو- يفضلون النموذج التركي أو الألماني، حيث يخافون مما قد يحدث لهم لو قبض عليهم ومعهم بنادق إنجليزية[٤٢]. ونقل ضابط مخابرات بئر السبع -في تقرير ١٥ فبراير ١٩١٨- عن أحد الهاربين من الجندية أن الجنود

---

(٣٨) إحسان النمر، مرجع سابق، ص٣٧-٣٨.

(٣٩) **A Survey of Palestine,** Vol.2, p.592.

(٤٠) Intelligence Summary, 2 Jan. 1918, W.O. 157/723.

(٤١) Intelligence Summary, 14 Jan. 1918, W.O. 157/723.

(٤٢) Intelligence Summary, 11 Feb. 1918, W.O. 157/724.

الأتراك متعبون جداً من الحرب، وأنهم يبيعون أسلحتهم للعرب وأن قيمة البندقية التركية حوالي «مجيدي» واحد(٤٣). ويبدو أن شراء الأسلحة قد اكتسب طابعاً سياسياً في ضوء المخاوف العربية من المشروع الصهيوني في فلسطين. فقد ذكر ضابط المخابرات في رام الله -في تقرير له في ٢٧ مارس ١٩١٨- أن هناك أخباراً تشير إلى أن السكان في منطقة رام الله يشترون البنادق على نطاق واسع من الجنود الأتراك، ويخفونها تحت الأرض «في ضوء عمل مشترك بين المسلمين والأتراك ضد اليهود إذا حاولنا أي {الإنجليز} إنشاء دولة يهودية في فلسطين بعد الحرب»(٤٤).

وقد بذلت السلطات البريطانية جهوداً كبيرة في جمع السلاح، فصادرت مائتي ألف طلقة من قرية شيريا شرقي بئر السبع(٤٥). وأشار تقرير للفيلق العشرين في ٣٠ يناير ١٩١٨ أنه قد جمع ألفي قطعة سلاح ناري في منطقة الخليل(٤٦). كما قامت السلطات بحملة لجمع السلاح في مناطق بئر السبع، وتل الملح وقصر الزويرة قرب البحر الميت «وكان تصرف السكان عدائياً بشكل واضح»(٤٧). وأوقعت عمليات نزع السلاح انطباعاً مؤلماً جداً بين البدو، وذكر شيخ «الحويطات» للإنجليز «نحن حلفاء ونحن نقاتل معاً، ومع أنكم تنزعون أسلحة البدو فسوف تغضبون إذا نزعنا أسلحة الإنجليز الذين هم بيننا»(٤٨). وأشار أحد تقارير المخابرات في شهر إبريل ١٩١٨ أن المسلمين لا يرغبون في تسليم أسلحتهم وأن البدو يخبئونها(٤٩). وفي الشهر التالي ذكر تقرير آخر للمخابرات أن العرب يعترضون على نزع أسلحتهم ويقولون «إن الحكومة

---

(٤٣) Intelligence Summary, 15 Feb. 1918, W.O. 157/724.

(٤٤) Intelligence Summary, 27 Mar. 1918, W.O. 157/725.

(٤٥) Intelligence Summary, 22 Han. 1918, W.O. 157/724.

(٤٦) Intelligence Summary, 30 Jan. 1918, W.O. 157/724.

(٤٧) Intelligence Summary, 18 Feb. 1918, W.O. 157/724.

(٤٨) Intelligence Summary, 2 Apr. 1918, W.O. 157/725.

(٤٩) Intelligence Summary, 9 and 25 Apr. 1918, W.O. 157/726.

تعاملهم كالنساء في عدم السماح لهم بحمل الأسلحة»[٥٠].

ومهما يكن من أمر، فقد ثابرت السلطات البريطانية على مصادرة الأسلحة من العرب وإيقاع عقوبات كبيرة بحق حامليها واهتمت بمراقبة السواحل والحدود. وأشار تقرير الإدارة البريطانية لسنة ١٩٢٢ إلى مصادرة «١١٥٥» قطعة سلاح غير مرخصة[٥١]. كما أشار تقرير الحكومة البريطانيّة-لسنة ١٩٢٥حول فلسطين وشرقي الأردن إلى مصادرة «٦٨١» بندقية ومسدس و «٧١» حربة وخنجر و «١٣٧٣٦» طلقة وثلاث قنابل[٥٢].

ويبدو أن الحكومة البريطانية في فلسطين نجحت إلى حد ما في نزع أسلحة العرب، وظهرت معالم ذلك في الانتفاضات العربية الفلسطينية في العشرينيات والتي لم يستخدموا فيها على الأغلب إلا العصي والسكاكين. . . ، وندر أن توجد إصابات بين اليهود أو البريطانيين بغير هذه الوسائل[٥٣]. غير أن هذا لا يمنع من الإشارة إلى أن نجاح السلطات البريطانية لم يكن كلياً، إذ ظهرت بعض الأسلحة المخبأة والمدفونة منذ سنة ١٩١٨ فيما بعد، واستخدمت في ثورة ١٩٣٦[٥٤].

وفي الجانب المقابل كان مما يثير استياء العرب وغضبهم في فلسطين ما يرونه من تساهل السلطات تجاه اليهود في مسألة السلاح، فضلاً عن الكتيبة اليهودية التي استمر تواجدها في فلسطين إلى ما بعد الحرب العالمية والتي جرت محاولة استيعاب أفرادها كنواة لقوة دفاع عن فلسطين خلال الفترة ١٩٢٠-١٩٢١، ثم عدل عن الفكرة بعد ثورة مايو ١٩٢١[٥٥]. فإن جابوتنسكي بدأ منذ ديسمبر ١٩١٩ في تأسيس قوات عسكرية. وفي مايو ١٩٢٠ قرر اليهود تأسيس منظمة

---

(٥٠) Intelligence Summary, 15 May. 1918, W.O. 157/727.

(٥١) **Report on Palestine Administration**, 1922, p.33.

(٥٢) **Report by British Government on Palestine..., 1925**, p.33.

(٥٣) انظر: حول هذه الانتفاضات والثورات في الصفحات التالية من هذا الفصل.

(٥٤) انظر تحت عنواني: نظرة عامة ، ومصادرة الأسلحة ومكافحة تهريبها في الفصل الثالث من الباب الثالث من هذا الكتاب .

(٥٥) انظر: الفصل الثالث من الباب الأول من هذا الكتاب .

عسكرية سرية هي «الهاغاناه»، وأخذت هذه المنظمة تجمع الأسلحة وسافر أحد قادتها «جولومب» إلى فيينا حيث اشترى كمية من السلاح، وانتخبت لجان هاغاناه في معظم المناطق اليهودية، ثم تم تعيين قادة للمدن الكبرى خلال سنة ١٩٢٢م وافتتحت بعض الدورات التدريبية، وكانت السلطات البريطانية تعلم بأمر هذه المنظمة لكنها لم تقم بإجراءات جادة لمواجهتها(٥٦).

ففي ١٨ ديسمبر ١٩٢١ ضبطت السلطات محاولة تهريب ثلاثمائة مسدس وكمية من الذخيرة في ميناء حيفا مرسلة بصفة أدوات زراعية باسم «اسحق روزنبرغ» فاصبح يقيناً لدى شعب فلسطين أن هناك عملية يهودية منظمة لجلب السلاح(٥٧). واحتجت الجمعيتان الإسلامية والمسيحية في حيفا في مذكرة رُفعت إلى المندوب السامي على عملية التهريب، مشيرتين إلى أن هذه الأسلحة مرسلة لأحد أركان الصهيونية في البلاد... «وفي يقيننا أن ما لم يكتشف أكبر مما ظهر». وقالت مذكرة الاحتجاج إن مما يزيد من حنق كل وطني ويوغر صدره، ما اشتهر من المعاملة غير العادلة من جانب الحكومة لمن قبض عليه ومعه سلاح من أحد الفريقين. وأضافت أنه منذ فترة حكم على أحد الوطنيين العرب بخمس عشرة سنة سجناً لمجرد حمله مسدساً ومدية، ثم قبض على صهيوني في حيفا متقلّداً مسدساً بلا إجازة فاقتصرت «العدالة على عقوبته بستة أشهر»(٥٨).

وفي ١٣ فبراير ١٩٢٢ ضبطت كمية أخرى من الأسلحة المهربة من «٣٥» مسدساً و «٩٥» صندوقاً من العتاد والذخيرة...، فاجتمعت الشخصيات الفلسطينية في القدس وقدمت مذكرة احتجاج نعت فيها على الحكومة تبرئة روزنبرغ من تهمة تهريب السلاح. وقالت إنها ترى أن عمل الإدارة يشير إلى

---

(٥٦) انظر: صبري جريس، مرجع سابق، جـ٢، ص١٣٩-١٤٠، ومحمد عبد الرؤوف سليم، مرجع سابق، ص٤٩٤-٤٩٥.

(٥٧) كامل خلة، مرجع سابق، ص٢٧٤.

(٥٨) وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص٣٩-٤٠.

عجزها عن حماية أرواح السكان وأملاكهم[٥٩]. وعندما استقبل السكرتير العام للإدارة المدنية وفد الجمعيات الإسلامية المسيحية حول هذا الموضوع، قالوا إنهم يرون أن الحكومة تشجع بشكل سري تهريب السلاح لليهود. . . وعبروا عن مخاوفهم ألا يستطيعوا ضبط الشعب إذا ما استمر تهريب السلاح والهجرة اليهودية، وقالوا «إن على الحكومة أن تتوقع النتائج المريرة لذلك والتي يغسلون أيديهم منها من الآن»!![٦٠].

ولم يكن هذا هو السبب الوحيد لشعور العرب بالمرارة، إذ إن السلطات البريطانية سعت إثر انتفاضة مايو ١٩٢١ إلى تسليح المستعمرات اليهودية بشكل رسمي، بحجة حمايتها في هجمات عربية مفاجئة، وتم وضع تسعمائة بندقية مع عتادها في صناديق مختومة في المستعمرات، وأعطيت لرئيس المستعمرة صلاحية فتحها في حالة حدوث صدام مفاجئ[٦١]. وقد أثار هذا الإجراء موجة من الغضب والشعور بالظلم وسط الفلسطينيين الذين طالبوا باسترداد الحكومة للأسلحة التي وزعتها، ورأوا أن هذا العمل يُشير إلى عجز الإدارة عن حماية أرواح السكان وأملاكهم بإعطاء سلاح لطائفة منهم تستعمله ضد الآخرين[٦٢]. وفي يونيو سنة ١٩٢٤ حاولت الحكومة إلغاء مسألة صناديق الأسلحة، معلنة أنه قد تم بناء شوارع تساعد على ضمان الأمن بحيث تستطيع القوات العسكرية والشرطة الاستجابة بسرعة لنداءات الاستغاثة في حالة الطوارئ، لكن مقاومة اليهود لمحاولة الحكومة أدت إلى ترتيب تقرر بموجبه سحب صنادق الأسلحة بالتدريج خلال عامين. وفي أثناء ذلك فإن على

---

(٥٩) كامل خلة، مرجع سابق، ص٢٧٨.

(٦٠) Report on the Political Situation in Palestine for the Month of Feb. 1922, H. Samuel to S. of S. Colonies, 9 Mar. 1922. AIR 5/206.

(٦١) صرح بذلك تشرشل وزير المستعمرات في مجلس العموم في ٢١ فبراير ١٩٢٢، انظر: **P.D., Commons**, Vol. 150, Col. 1745.

(٦٢) كامل خلة، مرجع سابق، ص٢٧٨.

الحكومة الاستمرار في إنشاء الطرق الأمنية، ووفق هذا الترتيب كان يجب سحب صناديق الأسلحة في سنة ١٩٢٦[٦٣]، غير أن لن -وكيل وزارة المستعمرات- اعترف في تصريح له في مجلس العموم في ١٣ نوفمبر ١٩٢٩ أنه عندما قامت انتفاضة البراق في شهر أغسطس ١٩٢٩ كان لا يزال هناك «١٦» أو «١٧» مستعمرة يهودية تحتفظ بالبنادق[٦٤]. وعندما طرح الأمر أمام لجنة شو، أشير إلى أنه كانت لا تزال صناديق السلاح موجودة في مستعمرات يهودية، وأن أحدها -على الأقل- استخدم خلال انتفاضة البراق[٦٥].

مواجهة الجرائم

تعكس تقارير السلطات البريطانية في فلسطين روحاً متفائلة حول تحسُّن الوضع الأمني، ومحاصرة الجريمة والقضاء على المجرمين. ففي الحديث عن الجرائم العادية (غير السياسية) يشير تقرير الإدارة المدنية لسنة ١٩٢٠-١٩٢١ إلى النجاح في تهدئة الصراعات الدموية بين البدو وتحسن الوضع الأمني[٦٦]. ويوضح تقرير الإدارة لسنة ١٩٢٢ أن وجود الجندرمة كان له تأثير كبير إيجابي على الأمن وأنه تم القضاء على أربع عصابات من قطاع الطرق وسجن زعمائها[٦٧]. ويذكر تقرير سنة ١٩٢٤ أنه تم القبض على «٩٤» مجرماً مطلوباً[٦٨]. ويتحدث صمويل في تقريره عن سنوات حكمه الخمس -بوصفه مندوباً سامياً لفلسطين- عن الهدوء المتسارع في البلاد خلال فترة ١٩٢٠-١٩٢٥، وإلى انقطاع روح الخروج على القانون، وأن الجو لم يعد مكهرباً، ولم تعد هناك هجمات جديدة من شرقي الأردن، «كل قطاع الطرق

---

(٦٣) **Shaw Report**, p.87 and Abacrius, **op.cit.**, p.97.

(٦٤) **P.D., Commons**, Vol. 231, Col. 2022.

(٦٥) **Shaw Report**, p.87.

(٦٦) **Report on the Civil Administration of Palestine, 1920-1921**, p.1.

(٦٧) **Report on Palestine Administration, 1922**, p.5.

(٦٨) **Report by British Government on Palestine..., 1924**, p.23.

تم قتلهم أو القبض عليهم أو سجنهم. . .، ولفترة مضت كانت فلسطين أكثر البلدان هدوءاً وسلاماً في الشرق الأوسط»(٦٩). أما ازدياد عدد الجرائم المسجلة لدى دوائر الشرطة في فلسطين خلال العشرينيات، فتبررها التقارير عادة بظهور قوانين جديدة تجعل الكثير من التجاوزات تحت العقاب مثل القوانين المتعلقة بالبلدية والجمارك والموانئ، وقوانين المرور والأسلحة النارية والهجرة والمخالفات الصحية(٧٠). كما تعزو الجهات المسؤولة ازدياد عدد الجرائم الخطيرة إلى اختلاف تصنيفات الجرائم عما سبق، وإدخال أنواع جديدة مثل جرائم تدمير الممتلكات(٧١).

ويظهر أن أبناء فلسطين لم يكونوا يوافقون السلطات البريطانية على تفاؤلها. ففي رد اللجنة التنفيذية العربية في ١٧ نوفمبر ١٩٢٢ على بيان السكرتير العام لحكومة فلسطين انتقدت سوء الأوضاع الأمنية وارتأت أن «حبل الأمن مضطرب بصورة لم يسبق لها مثيل»(٧٢). واحتج المؤتمر العربي الفلسطيني السادس المنعقد في ١٦ يونيو ١٩٢٣ على الخلل الحاصل في الأمن العام(٧٣). كما انتقدت اللجنة التنفيذية في أكتوبر ١٩٢٤ أسلوب السلطات البريطانية في توزيع الشرطة، والذي اتبعت فيه حاجتها إلى حماية سياساتها الانتدابية في مواجهة الشعب، فركزت تواجد الشرطة في القدس، وصرفند، ويافا، وحيفا، دون أن يكون لها عمل حقيقي سوى قمع أي تحرك احتجاجي فلسطيني محتمل، بينما كانت الحالة الأمنية مخجلة على الطرقات العامة في جميع أنحاء البلاد(٧٤).

---

(٦٩) **Report of the H. C., 1920-1925**, p.5.

(٧٠) See: **Report on Palestine Administration, 1922**, p. 39, and **Report by British Government on Palestine..., 1924**, p.24.

(٧١) صرح بذلك شيلز وكيل وزارة المستعمرات في ١٨ ديسمبر ١٩٢٩، انظر **P.D., Commons**, Vol. 233, Col. 1387.

(٧٢) وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص٦١.

(٧٣) نفس المرجع، ص٧٤.

(٧٤) نفس المرجع، ص٩٠.

ويشير الجدول التالي(٧٥)، إلى عدد الجرائم والخروج على القانون التي سجلت لدى الشرطة خلال العشرينيات، مع ذكر نموذجين من الجرائم الخطيرة هما القتل وقطع الطرق:

السنة	جرائم القتل	جرائم قطع الطرق	مجموع الجرائم الخطيرة	المجموع الكلي للجرائم والمخالفات
١٩٢١	١٢٨	١٣٥	٦٥٠	١١٠٩٨
١٩٢٢	١٤٢	١٨٠	٦٩٩	١٣٥٣١
١٩٢٣	١٢١	١٧٧	٦٣٧	١٦٧٠٠
١٩٢٤	٩٥	٩٣	٦١٤	١٦٨٣٣
١٩٢٥	٩٨	٧١	٥٩٦	١٩٧٠١
١٩٢٦	٩٥	٩٤	٩٧١	١٩٠٦٩
١٩٢٧	٨١	٩٥	٧٧٤	٢٤٦٤٣
١٩٢٨	١١٨	٧٠	٩٤٤	٢٨٦١٤
١٩٢٩	١٧٨	٣٤	٤٧٢٣	٢٧٥٢٩

ويظهر من الجدول أن الجرائم الخطيرة بما فيها القتل قد انخفضت في أواسط العشرينيات ولكنها عادت للزيادة بعد ذلك، أما جرائم قطع الطرق فقد كان مؤشرها يميل إلى الانخفاض بشكل عام. لكن المجموع الكلي للجرائم

---

(٧٥) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من: **تقرير بيل**، ص٢٤٦ وص ٢٤٩، وأيضاً:
Report by British Government on Palestine...,1925, p.32;
Report by British Government on Palestine..., 1928, p.58; and
A Survey of Palestine, Vol. 2, p. 585.

والمخالفات المسجلة قد اتسم بازدياد ثابت مطرد، فكانت الحالات المسجلة سنة ١٩٢٩ تزيد بأكثر من ١٤٨٪ عن تلك المسجلة سنة ١٩٢١. وعلى ذلك فما انتقدته اللجنة التنفيذية من عدم أمان الطرق قد نجحت السلطات إلى حد كبير في حله، ولكنها على ما يبدو لم تنجح في خفض الأنواع الأخرى من الجرائم والمخالفات.

ومن جهة أخرى فقد تم عقد اتفاقية تبادل المتهمين بين فلسطين وسوريا[٧٦] ومصر [٧٧] فضلاً عن ترتيب الأمر مع شرقي الأردن، وجرت بعض عمليات التبادل[٧٨].

السجون

في الأول من يونيو ١٩٢١ صدر قانون السجون، والذي نظم جميع المسائل المتعلقة بها، وقد نص القانون على أن أي شخص يسجن لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر أو أكثر يوضع في السجون المركزية، وكل المساجين الآخرين يحتجزون في سجون محلية. ونص على وجود مسؤول طبي في كل سجن. وأعطى القانون الصلاحية لمدير الأمن العام (المفتش العام للشرطة والسجون) بتنظيم الإجراءات المختلفة المتعلقة بالمساجين، وضمان فصل الرجال عن النساء، وتسهيل إجراءات الاتصال الحر بين المتهمين الذين لم تصدر بحقهم أحكام وبين محاميهم، وتوفير الخدمات الصحية والاحتياجات الروحية للمساجين، والتأكد من صلاحية غرف السجن للإقامة. وأعطى القانون الحق لحاكم اللواء وعضو أي محكمة في اللواء وأي مسؤول قضائي بريطاني وأي مسؤول طبي لزيارة السجن في أي وقت، ودخول أي مكان فيه، وتقديم الملاحظات للجهات المسؤولة، وحدد القانون مستويين للعقوبات، اشتمل الجزء الأول من المستوى

---

(٧٦) See: **Official Gazette**, No. 48, 1 Aug. 1921; No. 57, 15 Dec. 1921; and No. 130, 1 Jan. 1925.

(٧٧) **Official Gazette**, No. 78, 1 Nov. 1922.

(٧٨) See: **Report by British Government on Palestine..., 1928**, p.59.

الأول على إمكانية الحجز في زنزانة لمدة لا تتجاوز سبعة أيام، وتقليل الطعام لنفس المدة، ومنع الحصول على أي مزايا (تحق له في مستواه) لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً إلا تلك التي يضمنها القانون. وتضمن الجزءالثاني من المستوى الأول التقييد بالحديد لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر أو وضعه في مجموعة انضباط لمدة لا تزيد عن ستة أشهر، أو تأجيل نقله إلى مستوى أعلى لمدة لا تزيد عن سنة. أما الجزء الثالث من نفس المستوى فأجاز الضرب بعصا خيزران بما لا يزيد عن «٢٤» ضربة لمن يقل عمره عن «١٨» سنة، وأجاز الجلد بالسياط بما لا يزيد عن «٢٤» جلدة لمن يزيد عمره عن «١٨» سنة.

أما المستوى الثاني من العقاب فتضمن الضرب بما لا يزيد عن «١٢» ضربة بعصا الخيزران(٧٩).

وقد وضع القانون ضوابط على أسلوب تنفيذ العقوبات، فلا توضع عقوبات على السجين غير تلك التي في الجزء الأول من المستوى الأول إلا بأمر من حاكم اللواء أو مدير السجن المركزي، ولا توضع عقوبات غير تلك التي في الجزء الأول والثاني من المستوى الأول إلا بأمر حاكم اللواء والذي أعطي أيضاً صلاحية أي عقوبة في المستويين. ولا يتم إيقاع عقوبات الجزء الثاني والثالث من المستوى الأول على السجناء الذين لم تصدر أحكام نهائية بحقهم بالسجن أو الأشغال الشاقة. وليس من حق أي مسؤول أدنى من رتبة مدير سجن إيقاع أي عقوبة مهما كانت، ولا توضع أي عقوبة أخرى غير ما سبقت الإشارة إليه إلا بأمر من المحكمة، ولا يجوز إيقاع عقوبات الجلد على أي حال على النساء(٨٠).

وبالنظر إلى هذا القانون، نجد أن عقوبة الجلد قد اتخذت شكلاً قانونياً، وهو أمر ممنوع في بريطانيا، وسبق لتركيا أن تركتها، في الوقت الذي استمرت فيه هذه العقوبة سنوات طويلة في فلسطين، رغم ما ظهر -حتى في بريطانيا

(٧٩) **Official Gazette**, No. 44, 1 Jan. 1921.

(٨٠) **Ibid.**

نفسها- من احتجاجات عليها(٨١). ومع أنه قد وضعت ضوابط مشددة على تنفيذ العقوبات، إلا أن الممارسات الفعلية أظهرت في أحيان عديدة تجاوزات خطيرة، خصوصاً في أوقات الانتفاضات والثورات.

وكان في فلسطين سجنان مركزيان، الأول في القدس وقد كان سابقاً مبنى للحجاج الروس، والثاني في عكا وهو جزء من القلعة التاريخية فيها، والتي حاصرها نابليون سنة ١٧٩٩ وفشل. وكان هناك عدد من السجون في مدن فلسطين الأخرى، وكان هناك مدرسة إعادة تأهيل «إصلاحية» للأحداث، بالإضافة إلى سجن للنساء في القدس(٨٢).

وفي بداية الاحتلال البريطاني لفلسطين حدثت بعض المشاكل المتعلقة بسجن النساء، بشأن عدم مراعاة السلطة لعادات المسلمين وأسلوب سجن النساء. فقد كانت المرأة إذا ارتكبت جريمة -أيام العثمانيين- تحجز مدة الحكم الذي يُقضى عليها به في منزل المختار، وتوضع تحت إشراف زوجته، كما كانت الشهادات تؤخذ بطريقة تراعي خصوصية وضع النساء. وفي الحكم البريطاني الجديد كانت المرأة تؤخذ من بيتها على يد شرطي إلى مركز الشرطة ،حيث لم يكن في أيام الاحتلال الأولى سجون خاصة بالنساء ولا سجانات(٨٣). وتذكر مس نيوتن F. Newton (وهي مبشرة بريطانية كانت تعيش في فلسطين منذ سنوات طويلة) أن العرب ارتعبوا لرؤية زوجاتهم تحت الحراسة المشددة لرجل غريب، وطلبوا منها التوسط لدى السلطات لما عدّوه انتهاكاً لنظام الحريم .... وقد عينت السلطات البريطانية بعد ذلك مس نيكسون Nixon، ووضع تحت مسؤوليتها سجن النساء المركزي في القدس، كما وضعت أماكن احتجاز للنساء في أرجاء البلد، ووظفت عدة سجانات، وتم علاج الأمر(٨٤).

وقبل بدء صدور الكتب الزرقاء - التي تقدم إحصائيات حول مختلف

---

(٨١) See: File C.O. 733/158/8.

(٨٢) Bentwich, **England in Palestine**, p.225.

(٨٣) Frances Newton, **Fifty Years in Palestine** (London: Coldharbour Press, 1948), p.150.

(٨٤) **Ibid**, pp. 150-151.

الأوضاع في فلسطين - ابتداءً من سنة ١٩٢٦، لا يظهر أن هناك إحصائيات دقيقة قبل ذلك حول أوضاع السجون والسجناء، غير أن الجدول التالي[٨٥] المستقى من بعض التقارير يعطي مؤشراً حول عدد السجناء في ٣١ ديسمبر من السنوات التالية:

نهاية السنة	١٩٢٠	١٩٢٢	١٩٢٥
عدد السجناء	٩٥٠	١٢٧٦	١٤٦٢

ويعطى الجدول التالي[٨٦] صورة أوضح حول السجناء في فلسطين خلال الفترة ١٩٢٦-١٩٢٩:

السنة	عدد الذين أدخلوا السجون المركزية	المعدل اليومي للسجناء	عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن				عدد وفيات السجون
			٥سنوات فأكثر	١-٥ سنوات	٣أشهر- سنة	أقل من ٣ أشهر	
١٩٢٦- ١ إبريل١٩٢٧	٥٤٨٢	١٢٨٥	١٢٠	٣٦٧	٩١٠	٢٥٩٤	١٤
١إبريل-٣١ ديسمبر١٩٢٧	٥٦٨٩	١٣١٧	٢٠٤	٤٢٣	١٠٦٢	٢٠٢٠	١١
١٩٢٨	٦٦١١	٢٠٤٣	٤٠٦	٩٣٤	١٧٧٢	١٢٤٠٥	١٨
١٩٢٩	٦١١٦	٢٣٤٨	٣٣٠	٩٢٥	٩٦٩	١٥٩٤٩	١٤

---

(٨٥) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من:

Monthly Administrative Report for Dec. 1920.; H. Samuel to Curzon, 4 Jun. 1921, F.O. 141/439/ 11980 Part1; **Report on Palestine Administration, 1922**, p. 41; and **Report by British Government on Palestine..., 1925**, p.32.

(٨٦) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من:

Palestine: Blue Book 1926-1927 (London, Waterlow, 1928), p.135; **Palestine: Blue Book, 1927** (No Place: No Publisher, Undated), p. 157; **Palestine: Blue Book, 1928** (Alexendria, Egypt: Whitehead Morris, 1929), p.418; and **Palestine: Blue Book, 1929** (Alexendria: Whitehead Morris, 1930), p.432.

ويرجع سبب الزيادة الواضحة في المعدل اليومي للسجناء، وفيمن حكموا بثلاثة أشهر أو أقل خلال سنتي ١٩٢٨-١٩٢٩ إلى أنه في السنتين اللتين سبقتاهما اقتصرت الأرقام على أولئك المسجونين في السجون المركزية، ثم أضيف إليهم بعد ذلك السجناء المتواجدون في السجون المحلية، والذين كان معدل تواجدهم فيها «٥٧٦» خلال سنة ١٩٢٨[٨٧] و«٤٤٧» خلال سنة ١٩٢٩[٨٨]. وبشكل عام، فإن المعدل اليومي للسجناء زاد كثيراً، وعانت السجون المركزية بشكل خاص من الاكتظاظ[٨٩].

ويعطي الجدول التالي[٩٠] صورة حول نفقات السجون خلال الفترة ١٩٢٥-١٩٢٩:

السنة المالية	١٩٢٥-١٩٢٦*	١٩٢٦-١٩٢٧*	١ إبريل١٩٢٧- ٣١ ديسمبر١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩
النفقات	٤٢٣٢٠	٤٦١٧٣	٣٨٨٦٨	٥٧٣٢٣	٩١٠٤٩

ويبدو أن النفقات قد حافظت على معدل زيادة بسيط خلال الفترة ١٩٢٥-١٩٢٨، لكنها قفزت بشكل كبير سنة ١٩٢٩، ويبدو أن ذلك يرجع إلى أحداث انتفاضة البراق وكثرة المحتجزين والمعتقلين بسببها.

---

(٨٧) **Palestine: Blue Book, 1928**, p.418.

(٨٨) **Palestine: Blue Book, 1929**, p.342.

(٨٩) **Ibid.**

(٩٠) تم إعدد هذا الجدول بالاستفادة من:

Palestine: Blue Book 1926-1927, p.137; **Palestine: Blue Book, 1927**, p.155; **Palestine: Blue Book, 1928**, p.416, and **Palestine: Blue Book, 1929**, p.340.

* المبالغ في السنتين الماليتين ١٩٢٥-١٩٢٦ و١٩٢٦-١٩٢٧ محتسبه بالجنيه المصري، وهو يزيد قليلاً عن الجنيه الفلسطيني الذي صدر كعملة سنة ١٩٢٧.

ويبدو أن الأوضاع الصحية في السجون لم تكن مرضية تماماً. وقد عينت لجنة حكومية في أواخر سنة ١٩٢٣ للتحقيق في أوضاع السجون وأوصت بتحسين الملابس والمهاجع وتوفير التهوية المناسبة للغرف، وتوفير ماء الغسيل والوضوء، وعمل إجراءات تطهير، ومنع الازدحام الزائد(٩١). وذكر تقرير سنة ١٩٢٤ أن كثيراً من هذه التوصيات نفذ، وأنه قد تم فتح مستشفى خاص للسجناء المصابين بالسل في سجن عكا(٩٢). وأشار تقرير سنة ١٩٢٥ إلى تحسن الحالة الصحية في سجن القدس، أما الحالة في سنتي ١٩٢٦-١٩٢٧ فيبدو أنها -حسب التقارير- كانت «مُرضية» فقط(٩٣)، ثم تحسنت في سنتي ١٩٢٨-١٩٢٩ بشكل أفضل في القدس، وبدرجة أقل في عكا(٩٤).

وكان السجناء داخل السجن يقومون بعدد من الأشغال والصناعات، كالنجارة والخياطة وعمل السجاد وتصليح الأحذية، وكانت السجينات يقمن بأشغال الإبرة وإصلاح الملابس. وكان هناك معسكرات للأشغال الشاقة، يقوم السجناء فيها بأشغال الطرق وتكسير الحجارة... وغيرها، وتراوحت أعداد هذه المعسكرات من اثنين إلى أربعة، وكان المعدل اليومي للسجناء العاملين فيها خلال الفترة ١٩٢٦-١٩٢٩ يتراوح بين «٤٧٢» و «٩٠٢» سجين. وكانت تحدث بعض حالات الهرب من هذه المعسكرات بلغت «١٧» حالة خلال سنة ١٩٢٩(٩٥).

---

(٩١) **Report by British Government on Palestine..., 1924**, p.22.

(٩٢) **Ibid.**

(٩٣) See: **Palestine: Blue Book, 1926-1927**, p. 137, and **Palestine: Blue Book, 1927**, p.155.

(٩٤) See: **Palestine: Blue Book, 1928**, p.416, and **Palestine: Blue Book, 1929**, p.340.

(٩٥) See: **Palestine: Blue Book, 1926-1927**, pp.135-137;**Palestine: Blue Book, 1927**, pp. 154-157; **Palestine: Blue Book, 1928**, pp.415-418; and **Palestine: Blue Book, 1929**, pp.339-342.

وقد تعرضت طريقة السلطات في تشغيل السجناء إلى النقد من المذكرة العامة الصادرة عن المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث (١٣-١٩ديسمبر ١٩٢٠) حيث ذكرت أن السجين يُساق لأداء أشق الأعمال في الساحات العمومية فترمقه الأعين ويزدريه الناس... ويُشهَّر بالجاني ومقترف الجنحة على السواء ... . وذكرت أن هناك أناساً عجزوا عن الوفاء ببعض الديون، فلا يجب أن يعاملوا معاملةالمجرمين، ويعرضوا للتشهير وتنتهك حرماتهم، وقد يكونون أناساً ذوي صلاح واعتبار(٩٦).

الممارسات التعسفية

كتبت جريدة **الشورى** في ١٢ يوليو ١٩٢٨:

لا نظن الاحتلال الأجنبي أفسد قطراً بقدر ما أفسد الأخلاق في فلسطين...، وقد استلفت الأنظار أن رجال الشرطة في فلسطين أصبحوا وقد تغلبت عليهم الشراسة وحب الظلم والميل إلى العبث بالأمن وبالقانون...، سيما وأن معظمهم من الرعاع والقرويين الذي لا يجدون عملاً يعيشون منه فضلاً عن وجود طائفة كبيرة بين ضباطه لا تمت لفلسطين بصلة لأنهم من الغرباء وشذاذ الآفاق، الذين يسكرهم سكوت المحتل عن منكراتهم ولا يخجلهم ارتكاب المحرمات إذ لا أقارب لهم يعاتبهم المظلوم على أعمالهم(٩٧).

وقد ذكرت الشورى في أعدادها العديد من الممارسات التعسفية للشرطة عن

---

(٩٦) **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص٥٧-٥٨.

(٩٧) **الشورى**، العدد ١٨٨، ١٢ يوليو ١٩٢٨.

جريدة **الشورى** جريدة فلسطينية كانت تصدر في القاهرة (١٩٢٤-١٩٣١) وكان صاحبها هو الصحفي الفلسطيني محمد علي الطاهر الذي ولد في نابلس سنة ١٨٩٦، وأقام في مصر، واشتهرت صحيفته بالصراحة والوطنية، وصدر للطاهر أيضاً (بعد توقف الشورى) في القاهرة جريدة الشباب (١٩٣٧-١٩٣٩)، وجريدة العلم المصري (١٩٣٩) التي أعطاه ترخيصها أحد رفاقه المصريين، انظر: سميح شبيب، **محمد علي الطاهر: تجربته الصحافية في مصر من خلال صحفه: الشورى، الشباب، العلم ١٩٢٤-١٩٣٩** (نيقوسيا: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين - شرق برس، ١٩٩٠)

طريق مراسليها وشهود العيان في فلسطين. ولأن الشورى جريدة فلسطينية كانت تصدر في القاهرة فقد تمتعت بهامش أكبر من الحرية في ذكر هذه الممارسات يزيد عن ذلك المتوفر للصحف في فلسطين. ولذلك فقد منعتها السلطات من دخول فلسطين غير مرة، وعلقت الشورى على ذلك «**إن أشد ما يغضب حكومة فلسطين هو نشر أخبار الضرب والتعذيب وغير ذلك مما يرتكبه بوليسها من أعمال**»(٩٨). وقد أرسل أحد الصحفيين من فلسطين إلى هذه الجريدة يقول إن أكثر الصحف المحلية تحجم عن التعرض لما يتعلق بالأمن العام تفادياً لانتقام رجال الأمن، لوقوع حوادث كثيرة للصحفيين لانتقادهم رجال الأمن «ولم يظهر المعتدون إلى يومنا هذا». وأضاف هذا الصحفي إن آخر هذه الأحداث كان إطلاق الرصاص على منزل صاحب مرآة الشرق «فالصحافي في فلسطين معرض لحوادث شتى، هذا إذا لم يكن أديباً مع المجرمين الرسميين». وقال الصحفي إن الجمهور قد تخاطف عدد الشورى لما وصل تشوقاً لكلمة تكتب في حق القائمين من رجال الشرطة وعجزهم عن النهوض بوظائفهم، وأضاف أن الناس في فلسطين ملّوا هذه الفئة من الناس بكثرة أنواعها وقلة نفعها(٩٩).

وهناك تساؤل مطروح حول ما إذا كانت الممارسات التعسفية للشرطة ظاهرة عامة أم مجرد حالات فردية..؟ وما هو موقف السلطات البريطانية من هذه الممارسات.. ؟ يبدو أن الإجابة على هذين التساؤلين ليس أمراً سهلاً، فالمصادر التي بين أيدينا حول فترة العشرينيات لا تسعفنا كثيراً، وجريدة الشورى هي المصدر الأساسي المتوفر لدينا. غير أن الانطباع الذي يأخذه الباحث عند استقراء أعداد الشورى يُشعره أن هذه الممارسات تكاد تصل إلى حدالظاهرة، فقد ذُكرت ممارسات عديدة وفي أوقات مختلفة، ولم تكن تصيب أفراداً فقط وإنما -في بعض الأحيان- عدداً من القرى والمدن، ومن الصعب اتهام السلطات بتشجيع هذه الممارسات، ولكن لا يبدو أنها كانت جادة في

---

(٩٨) **الشورى**، العدد ١٧٢، ٨ مارس ١٩٢٨، التوكيد للباحث.

(٩٩) **الشورى**، العدد ٢١٢، ٢٣ يناير ١٩٢٩.

علاج «الفساد واستغلال النفوذ» في جهاز الشرطة. فقد كان من الطبيعي أن تعتمد السلطات المعلومات والتقارير التي تأتيها من الجهات الأمنية، وتنظر بعين الشك إلى الشكاوى المرفوعة ضدها، ولم يكن من السهل كشف الضباط وأفراد الشرطة المتورطين في ممارسات تعسفية، لأن هؤلاء بمقدورهم استخدام سلطتهم ونفوذهم لإخفاء الكثير من الأدلة، وإكراه الناس على التنازل عن شكواهم... هذا، فضلاً عن أن أكثر ما كان يهم السلطات البريطانية هو ولاء الشرطة الكامل، والتزامها بكافة الأوامر والتعليمات حتى لو تعارضت بشكل صارخ مع مصالح الشعب وطموحاته. فكانت بحاجة إلى نوعية من الشرطة مستعدة لأن تستخدم سلاحاً في وجه الغالبية الساحقة من الشعب، ولذلك فقد كانت مسائل الولاء والانضباط -على ما يبدو- مقدمة على شروط الأدب والثقافة والأخلاق[١٠٠].

وربما تنطبق مسألة الممارسات التعسفية في فلسطين في تلك الفترة على ما يحدث هذه الأيام في عالمنا المعاصر من وجود «وجهين» لسياسة العديد من الأنظمة، حيث يهتم الوجه الأول بإظهار احترام حقوق الإنسان، والتعامل الحضاري المتمدن مع فئات الشعب والمعارضة، بينما يفسح الوجه الآخر المجال للسلطات الأمنية والمخابرات للعمل وفق «كل الأساليب» لتثبيت السلطة وقمع المعارضة، ولو كان ذلك على حساب القانون والدستور وحقوق الإنسان... مع السعي الدائم لإخفاء معالم التجاوزات والمخالفات.

وكانت قضية سجن الزعيم الفلسطيني (في منطقة طولكرم) سليم عبد الرحمن وعدد كبير من رفاقه إحدى أمثلة هذه الممارسات. فبعد خمسة أشهر من الاحتجاز تمت محاكمته وحكمت المحكمة في ٢٦ نوفمبر ١٩٢٤ ببراءته[١٠١]. وقد ثبت في المحاكمة أن الضابط في شرطة نابلس عابدين حشيمي قد حمل العديد من الشهود بعد ضربهم وتعذيبهم على شهادة الزور ضد سليم عبد الرحمن[١٠٢]. وعندما شهدوا بما حدث لهم من تعذيب قام

(١٠٠) انظر **الشورى**، العدد ١٨٨، ١٢ يوليو ١٩٢٨.

(١٠١) انظر: **الشورى** العدد ٥، ١٩ نوفمبر ١٩٢٤، والعدد ٦، ٢٦ نوفمبر ١٩٢٤.

(١٠٢) **الشورى**، العدد ٣، ٥ نوفمبر ١٩٢٤، والعدد ٤، ١٢ نوفمبر ١٩٢٤.

عابدين بتعذيبهم مرة ثانية عندما عادوا إلى السجن، وجاؤوا إلى المحكمة في الصباح وآثار التعذيب بادية عليهم(١٠٣). وذكر سليم عبد الرحمن في شهادته أمام المحكمه أنه عندما أودع سجن نابلس أوكلوا به سجاناً اسمه زكي القدسي، وأنه وضع «١٦» يوماً في مكان مظلم تحت الأرض، وكانوا كل «٢٤» ساعة يأتونه بقليل من العدس غير الناضج مع قليل من الماء الساخن «وكانوا يجمعون البق عن جدران السجن ويضعونه لي في الطعام». . .، وكان السجان يقول له «اعلم أن المسمار الصغير الموجود في نعل أحقر نفر من البوليس يساوي كل زعيم فلسطيني وكل وطني على وجه الأرض». . . وقال سليم «وكانوا لا يسمحون لي بالغسل ولا بالصلاة ولا بالعبادة ولم يمكنونني من قصر شعري ولا الحلاقة وقد ظهر القمل في لحيتي والأوساخ أنهكت جسمي، وزارني طبيب السجن مرة فأعطاني قطرة لعيوني فهرول السجان بعد خروج الطبيب وأخذ القطرة وأفرغها على الأرض»(١٠٤).

وقد طالبت الشورى بمحاكمة عابدين على تلفيق التهمة(١٠٥). . .، لكن السلطة سكتت عن الأمر. . .، وقامت بعد فترة بتقليد عابدين حشيمي وسام عضو شرف الامبراطورية البريطانية من الدرجة الممتازة O.B.E وذلك «لسجله الطويل المتميز في شرطة فلسطين»(١٠٦)!!

---

(١٠٣) **الشورى**، العدد ٦، ٢٦ نوفمبر ١٩٢٤.

(١٠٤) **نفس المرجع**، وقد نقلت **الشورى**، في نفس هذا العدد من جريدة **فلسطين** أن زكي القدسي يحمل وجهاً يستعيذ الشيطان منه!! وأن من عرفه ذكر أنه يشبه في أخلاقه أفظع الوحوش.

(١٠٥) **نفس المرجع**.

(١٠٦) **Official Gazette**, Exraodinary, 15 Dec. 1927. ويظهر أن عابدين حشيمي كان قديم الولاء للإنجليز، وكان معروفاً لديهم منذ الحرب العالمية «الأولى»، إذ تذكر **الشورى** (العدد ٧٩، ٧ مايو ١٩٢٦) أن عابدين ذهب إلى لندن أيام الحرب فلبس هناك العمامة الخضراء والجبة الواسعة، وقال في وزارة المستعمرات إن فلسطين ترحب باحتلال الإنجليز ومجيء الصهيونية إليها تحت رعايتهم .... ولذلك لقب «بالشيخ» عابدين وزادت صحف فلسطين على ذلك فسمته الشيخ عابدين الكذاب!! وعابدين الحشيمي من لبنان، ولذلك طالبت **الشورى** بطرده من فلسطين.

ومن جهة أخرى، عانت منطقة جنين من ضابط شرطتها مصطفى جلبي الذي عرف أنه «اعتاد ضرب الناس والاعتداء عليهم مرتكناً على سلطة وظيفته» وأنه عندما ذهب إلى قريتي عجا وميثلون للتحقيق في حادثة سرقة ضرب الأبرياء بالسياط ضرباً مبرحاً. وذكر مراسل إحدى الصحف أن مواضع الضرب كانت واضحة على أجساد المضروبين، وتحتاج إلى ما لا يقل عن خمسين يوماً للشفاء(١٠٧). وقد أرسلت جريدة الشورى إلى معتمدها في جنين للاستيثاق من هذه الحوادث فأكد ما جرى من تعذيب...، وأشار إلى أنه من السهل على الضابط أو المفتش نفي التهمة...، حيث يقوم بتعذيب الشخص فيختم له على الورق ما يريده ... . وقال: «**قد تستغربون... ولكن متى علمتم أن للشرطة في هذه البلاد سلطة لا يحلم بها الفراعنة عذرتم الفلاحين المساكين في صبرهم على هذا البلاء**»(١٠٨). وبعد عدة أشهر يبدو أن حاكم صلح جنين كتب إلى قاضي قضاة فلسطين بأن العدالة لا تسير سيرها الطبيعي في جنين ما دام هذا الضابط فيها، فصدر بعد أيام أمر بنقله إلى المجدل فرحل(١٠٩).

ويظهر أن أهالي منطقة جنين قد أخذوا يترحمون على أيام الضابط مصطفى الجلبي بعد أن جاءهم الضابط الجديد «كامل الإيراني»...، إذ إن هذا الضابط -حسبما ذكرت الشورى- كان يتجول في القرى ثم يطلب من أهلها عدداً معيناً من البنادق، فإذا انقضت المهلة المفروضة عليهم أمر «زبانيته» فصبوا على الفلاحين أنواع العذاب، وقد باع بعضهم أواني بيته وبعضهم حلي زوجته... ليدبر بثمن ما يملك بندقية قديمة يقدمها فدية للضابط وجنوده...(١١٠). وكانت قرى جبع وميثلون والسيلة الحارثية أكثرها تعرضاً لأذى الضابط ومن معه..، ووصلت أخبار عن وضع أرجل المضروبين في ماء الملح لزيادة الآلام،

(١٠٧) **الشورى**، العدد ١٠، ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤.

(١٠٨) **الشورى**، العدد ١٥، ٢٩ يناير ١٩٢٥. التوكيد للباحث.

(١٠٩) **الشورى**، العدد ٣٧، ٩ يوليو ١٩٢٥.

(١١٠) **الشورى**، العدد ٤٣، ٢٠ اغسطس ١٩٢٥.

ودهن لحي كبار السن بقشر البطيخ ومسح الأحذية بلحاهم[111]!! وذكرت الشورى أن الفزع الذي استولى على الناس كان من أشد ما يوصف، وأن الناس في نابلس لم يكن لهم حديث إلا عن هذه الجنايات[112]. وقد رفع الأهالي شكاوى للمندوب السامي ومدير الأمن العام والنائب العام وحاكم جنين وحاكم الناصرة. . ، واشتكت اللجنة التنفيذية العربية والأحزاب الفلسطينية، مما اضطر الحكومة للاهتمام بالموضوع، وقامت بإحالته إلى شرطة نابلس فذهب قائدها وبعض الضباط وحاولوا «الفلفلة» الموضوع. . .[113]. ويبدو أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، إذ قامت شرطة جنين باعتقال سبعة من الذين رفعوا الشكاوى!!.[114]

أما الضابط خير الدين بسيسو فقد تعددت الشكاوى من ممارساته، ففي محاولته للقبض على اثنين هربا من سجن القدس جاء الى مدينة اللد (بلد الهاربَيْن) فأمر بإغلاقها بُعَيْدَ الغروب، ثم ضرب بعض الناس ضرباً موجعاً ليحملهم على الاعتراف على مكان الهاربين. فلما رفعت الشكوى للحاكم حول ذلك، قام الحاكم بتحويل الشكوى إلى الضابط نفسه، فأحضر موقع العريضة وضربه ضرباً شديداً ثم قال له «اذهب وقدم للحاكم شكوى أخرى. . .»[115]!!!.

وفي ٨ مايو ١٩٢٨ حضر إلى قرية بيت عور التحتا قائمقام رام الله وعابدين حشيمي وضابط تحقيق وعدد من الشرطة الخيالة، ومكثوا ثلاثة أيام للتحقيق حول ما ذكر أن أحد الأشقياء الذين اعتدوا على سيارة قد يكون من هذه القرية ... . وعند وصول هؤلاء الشرطة ألزموا أهالي القرية بدفع أجرة

---

(١١١) **الشورى**، العدد ٤٤، ٢٧ أغسطس ١٩٢٥.

(١١٢) **نفس المرجع**.

(١١٣) **الشورى**، العدد ٤٣، ٢٠ أغسطس ١٩٢٥.

(١١٤) **الشورى**، العدد ٤٥، ٣ سبتمبر ١٩٢٥.

(١١٥) **الشورى**، العدد ٨١، ٢١ مايو ١٩٢٦.

السيارة أربعة جنيهات، وكانوا يكلفون الأهالي كل يوم «بذبح ثلاثة خرفان و«١٥» دجاجة وأن يطبخوا لهم بالسمن فقط وبإحضار أربعين رطلاً من الشعير لخيولهم... وكلفوهم بإحضار «٢٧٥» صندوقاً من الدخان»!!! فضلاً عن الضرب والإهانات[١١٦].

ويبدو أن أسلوب البحث المريح عن السلاح بإلزام الأهالي بإحضار عدد معين منها وإلا جرى التنكيل بهم -كما حدث في جنين- قد تكرر أيضاً في منطقة الخليل، إذ فرض على قرية إدنه ثلاثون بندقية وعلى قرية الدوايمة أربعون بندقية. وذهب ضابط الشرطة وعدد من أفرادها وألحوا على الأهالي في إحضار المطلوب منهم، ولما لم يكن لديهم سلاح أعمل الشرطة في الرجال والنساء الكرابيج (الجلد) «حتى أصبحت القرية كلها مأتماً»[١١٧]!!

ومن الطريف الإشارة إلى أن بعض أفراد شرطة نابلس كانوا يركبون السيارات مجاناً...، ومن يرفض من أصحابها كانوا يخالفونه...، وقد حدث أن أحد السائقين قد خولف «١٦» مرة لرفضه الامتثال لهم وتمت محاكمته عليها في يوم واحد..، وقد لفت ذلك نظر السلطات المسؤولة، فمنعت أفراد الشرطة من ركوب السيارات حتى ولو بالأجرة[١١٨].

وتتعدد نماذج ممارسات الشرطة، ويبدو أن أحد العوامل التي كانت تساعد الشرطة -باعتبار النتيجة- على الاستمرار في سلوكهم ذلك الحياء الموجود بين الناس لأنهُ «كان من أكبر العار أن يشاع بين الفلاحين أن فلاناً ضرب» وقد رفض بعضهم أخذ تقارير طبية بما حصل له...، كذلك الشخص الذي وضعت الشرطة عصا في دبره فرفض أن يكشف عليه الطبيب ولو مات «ألف موتة»[١١٩].

---

(١١٦) **الشورى**، العدد ١٨٢، ٢٤ مايو ١٩٢٨.

(١١٧) **الشورى**، العدد ١٨٨، ١٢ يوليو ١٩٢٨.

(١١٨) **الشورى**، العدد ١٠١، ١٤ أكتوبر ١٩٢٦.

(١١٩) **الشورى**، العدد ٤٤، ٢٧ اغسطس، ١٩٢٥.

وهكذا فإن العلاقة بين الشعب والشرطة لم تكن دائماً على ما يرام. . . ، حتى إن مراسل جريدة المقطم في القدس كتب يقول «والناس في فلسطين يرغبون رغبة حقيقية في أن تُعمِل الحكومة المعْوَل في ضباط الشرطة القدماء، ولا سيما الذين اعتادوا الطريقة القديمة وهي الفساد وضرب الناس وشتمهم بلا موجب»(١٢٠).

وقد قامت السلطات البريطانية في فلسطين -التي لم يكن يسعدها كثيراً انتشار أخبار التعسف- ببعض الإجراءات في هذا الصدد، فعلى إثر التقرير الذي رفعته اللجنه التنفيذية العربية إلى عصبة الأمم متضمناً الشكاوى بحق شرطة فلسطين وما ترتكبه من ضرب وتعذيب، نقلت الشورى خبراً مفاده أن حكومة فلسطين أصدرت قراراً بتأليف محكمة خاصة للنظر في الدعاوى المقدمة ضد الشرطة على أن تكون برئاسة قاضٍ «بريطاني»(١٢١). وقد قامت السلطات القضائية بالتحقيق مع رجال الشرطة الذين نسبت إليهم حوادث الضرب والتعذيب في صيف ١٩٢٥ (خصوصاً في منطقة جنين) وقد اتهم المحقق ثلاثة منهم وأحالهم إلى محكمة الجنايات، ولكن أُخلي سبيلهم بعد أن دفع كل واحد منهم كفالة مقدارها خمسون جنيهاً(١٢٢). كما طردت السلطات شرطياً من وظيفته مع خصم أسبوعين من راتبه، لتعرضه لعدد من النساء في المجدل بكلام جارح(١٢٣).

ومهما يكن من أمر، فإن مجرد صدور أحكام بحق هؤلاء الشرطة لهو دليل على وجود التجاوزات، وهي تجاوزات لم تتوقف بعد ذلك ولم يشعر الناس بجدية الحكومة في علاجها.

---

(١٢٠) **الشورى**، العدد ٢١٢، ٢٣ يناير ١٩٢٩.

(١٢١) **الشورى**، العدد ٣٢، ٢٨ مايو ١٩٢٥.

(١٢٢) **الشورى**، العدد ٧٠، ٢٥ فبراير ١٩٢٦.

(١٢٣) **الشورى**، العدد ١٠٠، ٧ أكتوبر ١٩٢٦.

تميزت سنة ١٩١٩ باشتداد حالة العداء العربي في فلسطين ضد الصهاينة، وتزايد شعور العرب بالوقوع ضحية الغدر البريطاني، واتساع حالة المرارة والعداء تجاه بريطانيا. وأخذت تتكون جمعيات سرية ذات طبيعة عسكرية لتكون ذراعاً ضارباً للحركة الوطنية في حالة نشوب ثورة في البلاد...، وأخذت تستعد للقيام بعملها «في حالة نجاح أي سياسة صهيونية مهما بلغت من الاعتدال»(١٢٤).

وكان للجمعيات الثقافية والاجتماعية العلنية كالمنتدى الأدبي والنادي العربي اتصالها بهذه الجمعيات السرية، وكان للمنتدى الأدبي الدور القيادي في الدعاية المضادة للصهيونية وبريطانيا، وكان له تأثيره البارز على جمعيتي «الإخاء والعفاف» و«الفدائية» السريتين(١٢٥). كما كان للفدائية ارتباط قوي بالحاج أمين الحسيني -المنتمي للنادي العربي- وكان أفرادها يقسمون أن يفدوا الحاج أمين بأرواحهم(١٢٦). وقد وصف كامب ضابط المخابرات البريطانية جمعيتي الإخاء والعفاف والفدائية بأن أعضاءها من «البلطجية» وسفاكي الدماء. وربما كان هذا هو التعبير الذي اختاره لتلك الشخصيات الوطنية الجريئة التي استعدت لبذل أرواحها والثورة، فقد ذكر كامب أن أفراد الفدائية أقسموا أن ينفذوا كل ما يطلب منهم سواء القيام بثورة أو اغتيال شخص. وسعت كلا الجمعيتين بالإضافة إلى تنظيم الشرطة والضباط إلى تعليم الأطفال في المدارس قيم الوحدة العربية ومثلها، وتعليم بعض عملائها اللغة العبرية لمتابعة ما يكتب

---

(١٢٤) Report on the Arab Movement and Zionism, by J. Camp, 12 Aug. 1919, F.O. 371/4182.

(١٢٥) Ibid.

(١٢٦) Yeshoua Porath, **The Emergence of the Palestine National Movement 1918-1929** (London: Frank Cass, 1974), p.129.

ويتحدث به في أوساط اليهود(١٢٧).

وحسبما يذكر بوراث فإن الفدائية قد تأسست في بداية ١٩١٩ تحت اسم الكف الأسود، وغيرت اسمها إلى الفدائية في مايو ١٩١٩. وكان مركزها الرئيس يافا وانتشرت لها فروع في القدس وغزة ونابلس وطولكرم والرملة والخليل، وأن هذه الجمعية قد استمرت بأشكال مختلفة في بعض المدن على الأقل حتى سنة ١٩٢٣(١٢٨). وكان زعيمها في البداية محمد الدباغ الذي تم اعتقاله، وجاء محمود عزيز الخالدي خلفاً له. أما الشخصيات الموجهة لجمعية الإخاء والعفاف فهم الشيخ سعيد الخطيب رئيس الجمعية، والشيخ حسن أبو السعود، ومحمود عزيز الخالدي، والشيخ محمد يوسف العلمي الذي وصف بأنه نشيط جداً وأنه قوى محركة خلف الأضواء في كل الجمعيات (بما فيها الفدائية) وأنه أعظم خطر كامن وسط المحرضين في القدس، وأنه يوجه شؤون المنتدى الأدبي من الخارج دون مشاركة ظاهرة، بالإضافة إلى عبد الرؤوف البسطامي والشيخ رشيد الخطيب(١٢٩).

وخلال سنة ١٩١٩ كانت هناك قائمة من ستة أشخاص، عدّها ضابط المخابرات الأشد خطراً على بريطانيا والصهيونية وهم: محمد يوسف العلمي، ومحمود الخالدي، وحسن صدقي الدجاني، وعمر البيروتي، ورشيد الخطيب، وجودت الحلبي، وقال إنه يمكن إضافة الحاج أمين الحسيني إلى القائمة ولكنه ليس بدرجة خطورة الآخرين. وقد اعترف كامب بصعوبة التعامل مع هؤلاء الذين إذا اعتقلوا سيُعدون أبطالاً وسوف يأتي آخرون مكانهم، وعندما يخرجون من السجن سيكونون أكثر عداء. وتحدث عن وجود جمعيات مشابهة

---

(١٢٧) Report on the Arab Movement and Zionism, by J. Camp. 12 Aug. 1919, F.O. 371/4182.

(١٢٨) Porath, **The Emergence of the Palestine National Movement,** p. 129.

(١٢٩) Report on the Arab Movement and Zionism, by J. Camp, 12 Aug. 1919, F.O. 371/4182.

في معظم المواقع المهمة في فسطين، وأن كل مدينة بها محرضون من نفس النوعية، وقال إنه في حالة تنفيذ أي نوع من السياسة الصهيونية «فإننا يجب أن نفعل ذلك بقوة عسكرية، وبتبني سياسة قوية ضد كل المحرضين والاستعداد لمواجهة هجمات بدو غزة وبئر السبع وشرقي الأردن»(١٣٠).

وترى بيان الحوت أن التقارير البريطانية واليهودية قد بالغت في إعطاء هذه الجمعيات حجمها. . .، وأن جمعية الإخاء والعفاف جمعية سرية صغيرة استطاعت المخابرات اختراقها وكشف أمرها، وأنه قد تم اغتيالها قبل أن تغتال أحداً(١٣١). وبغض النظر عن حجم هذه الجمعية فليس هناك -على ما يبدو- ما يثبت قيامها بأنشطة ثورية باسمها، غير أن عناصرها شكلوا عناصر تحريض مهمة في انتفاضة إبريل ١٩٢٠، وربما أسهموا في إيجاد أرضية خصبة لمعادة البرنامج الصهيوني البريطاني(١٣٢).

ومن جهة أخرى، أشار تقرير بريطاني إلى حدوث حركة تجنيد للمتطوعين في دمشق في صيف ١٩١٩، يقسم فيها المشاركون على الدفاع عن البلد ضد تقسيم سوريا وفصل فلسطين(١٣٣). وتحدث تقرير آخر للمخابرات البحرية البريطانية في سبتمبر ١٩١٩عن اكتشاف محاولة اغتيال زعيم الحركة الصهيونية وايزمن عند قدومه إلى فلسطين، وأن المخابرات في فلسطين لم تقبض على الأشخاص الأربعة المدبرين رغبة منها على ما يبدو في الحصول على معلومات إضافية(١٣٤). . . . ورفعت المخابرات البحرية نفسها في يناير ١٩٢٠ تقريراً

---

(١٣٠) Ibid.

(١٣١) بيان الحوت، مرجع سابق، ص٨٩-٩٠.

(١٣٢) كان الحاج أمين الحسيني أحد المحرضين الرئيسين في انتفاضة إبريل ١٩٢٠ كما سنرى في الصفحات التالية.

(١٣٣) **Documents on British Foreign Policy 1919-1939**, Edited by E.L. Woodward and Rohan Butler, First Series (London: H.M.S.O., 1952), Vol.4, p.370.

(١٣٤) Report by Egypt and Red Sea Station, Intelligence, 19 Sep. 1919, Rear Admiral, Egypt, to Admiralty, F.O. 371/4238.

أشارت فيه إلى أن مبعوثين من دمشق يأتون بشكل متتابع إلى يافا حيث يقيمون فترة قصيرة جداً، متجنبين مختلف الوسائل التي تتخذ لمعرفة أسمائهم، وأن هذه الزيارات الغامضة يُظن أنها تؤذن بمحاولة إشعال «اضطرابات» في سوريا وفلسطين مماثلة لتلك التي حدثت في مصر(١٣٥).

وفي هذا الجو المنذر بالخطر، وبينما لم يكن قد تم ترسيم الحدود بين فلسطين ولبنان، وكانت لا تزال أجزاء من الجليل الأعلى -التي ضمت إلى فلسطين فيما بعد- واقعة تحت دائرة النفوذ الفرنسي وفيها عدد من المستعمرات اليهودية، شهدت الفترة من ديسمبر ١٩١٩ وحتى مارس ١٩٢٠ هجمات عربية على هذه المستعمرات. ففي ١٢ ديسمبر ١٩١٩ هوجمت مستعمرة تل حاي وقتل يهودي، وهوجمت بعد ذلك مستعمرة المطلة وقتل عدد من أفرادها، واضطر أهلها للفرار. كما تم تدمير مستعمرة الحمرا. وفي ٦ فبراير ١٩٢٠ هوجمت مستعمرة تل حاي، ويظهر أن الهجمات بلغت ذروتها في أوائل شهر مارس حين هوجمت المستعمرات بشكل أقوى وانتهى ذلك إلى تدمير مستعمرات المطلة وتل حاي وكفر جلعادي، وفي الاشتباك الذي حدث في تل حاي قتل ستة وجرح خمسة يهود، وكان بين القتلى جوزيف ترمبلدور أحد قادة اليهود العسكريين البارزين(١٣٦).

ولم تتخذ القوات البريطانية إجراءات لحماية المستعمرات الصهيونية بحجة أن ما حصل كان في المنطقة الفرنسية. وطرح الأمر في مجلس العموم غير مرة، وفي ٣٠ مارس ١٩٢٠ قال هامر سميث -وكيل وزارة الخارجية البريطانية- في مجلس العموم أن الحالة مُرضية في المنطقة التي تحتلها بريطانيا... وتحدث عن « تقارير غير موثوقة » عن صراع بين العرب واليهود في منطقة النفوذ الفرنسي(١٣٧)، وقد بقيت مستعمرتا تل حاي وكفر جلعادي مهجورتين حتى

---

(١٣٥) Report by Egypt and Red Sea Station, Intelligence, 9 Jan. 1920, Rear Admiral, Egypt, to Admiralty, F.O. 371/4238.

(١٣٦) انظر: كامل خلة، مرجع سابق، ص٢٣٠-٢٣٢، وانظر أيضاً مجموعة من التقارير والبرقيات حول نفس النقطة في F.O.371/5117.

(١٣٧) **P.D., Commons**, Vol. 127, Col. 1048.

أعيد استيطانهما في أواخر سنة ١٩٢٠[١٣٨].

وقد تزامنت هذه الأحداث مع سعي اليهود لإنشاء منظمة عسكرية بحجة «الدفاع عن النفس» وسلك شبانها مسلكاً استفزازياً. وفي ٢٧ مارس ١٩٢٠ أجروا تدريبات أسفل جبل الزيتون، ورجعوا في تشكيل منظم حيث ساروا في شوارع القدس في عرض للقوة أمام العرب[١٣٩]، ولم تتخذ السلطات البريطانية تجاههم إجراءً محدداً رغم مظهرهم العسكري المكشوف. وفي الوقت نفسه تأجج الشعور الوطني بعد إعلان استقلال سوريا (بما فيها فلسطين) في ٨ مارس ١٩٢٠، وشارك عن فلسطين مندوبون في المؤتمر الذي أصدر الإعلان، وفي هذه الظروف كانت أي شرارة تكفي لإشعال الوضع[١٤٠].

انتفاضة موسم النبي موسى «إبريل ١٩٢٠»

حدثت الشرارة الأولى لانتفاضة موسم النبي موسى بينما كانت وفود القرى محتشدة في القدس يوم ٤ إبريل ١٩٢٠ للمشاركة في الموسم. وقد خطب في الحشود عدد من رجالات فلسطين مثل موسى كاظم الحسيني وعبد الفتاح درويش وعارف العارف وخليل بيدس والحاج أمين الحسيني، وقد ألهبت خطبهم حماس الجماهير[١٤١]. وفي هذه الأثناء يظهر أن أحد اليهود قد أهان

---

(١٣٨) صبري جريس، مرجع سابق، ص٣٣.

(١٣٩) Neil Caplan, **Palestine Jewery and the Arab Question**, p.57.

(١٤٠) انظر: عجاج نويهض، مرجع سابق، ص١٥٠.

(١٤١) خليل السكاكيني، مرجع سابق، ص١٩٣؛ وعبد القادر ياسين، كفاح الشعب **الفلسطيني قبل ١٩٤٨** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص٥٦: وأميل الغوري، **فلسطين عبر ستين عاماً**، ص٥١.

موسم النبي موسى عو عبارة عن احتفالات دينية سنوية كان يقيمها المسلمون في فلسطين، وتعود في أصلها إلى عهد سلطان المماليك الظاهر بيبرس، وهي توافق عادة عيد الفصح المسيحي حيث يحتشد المسلمون في القدس ثم يذهبون لزيارة مقام النبي موسى عليه السلام قرب أريحا ثم يعودون للقدس ثم يتفرقون، وقد أقيم هذا الموسم في البداية على خلفية الحروب الصليبية، وتخوف المسلمين من استغلال المسيحيين فرصة حجِّهم إلى القدس للسيطرة عليها، غير أنه فقد معناه مع الزمن وظلت أطره الاحتفالية. انظر: أميل الغوري، **فلسطين عبر ستين عاماً**، ص٤٥-٤٦.

أحد الأعلام الإسلامية بتلويثه، فهاجمه المتظاهرون وضربوه[١٤٢]، فجاء يهودي آخر مع بعض الجنود الإنجليز، وحاول اختطاف العلم فأهوى أحد المتظاهرين على يده بالسيف فقطعها، وضربه المتظاهرون حتى مات[١٤٣].
وتفجر الموقف بعد ذلك، وقام جابوتنسكي بقيادة تشكيل يهودي عسكري منظم وسار باتجاه بوابة يافا واشتبكوا بالعرب[١٤٤]، واتسعت دائرة الأحداث والاشتباكات التي شملت مدينة القدس واستمرت ذيولها حتى ١٠ إبريل. وقد أسفرت عن مقتل خمسة يهود وجرح «٢١١» بينهم «١٨» إصابة خطيرة. أما العرب فقد قتل أربعة منهم وجرح «٢٤» آخرون، كما جرح سبعة جنود بريطانيين[١٤٥].

وعلى الرغم من أن السلطات كان قلقة من احتمال حدوث «متاعب» في الموسم، إلا أن ستورز حاكم القدس لم يكن يرى من الضروري وجود قوات عسكرية لحفظ الأمن. وقد رافقت وحدات من الشرطة الموكب لحفظ الأمن، كما شاركت فرقة موسيقية من الجيش للاحتفال بالموسم[١٤٦]. وعندما اندلعت الصدامات بين العرب واليهود أعلنت السلطات نظام الدفاع في العاشرة والنصف صباحاً، وبعد ساعة ونصف كانت القوات العسكرية قد اتخذت مواقعها، ومنع سكان المدينة «القدس القديمة» من الخروج ومنع أي شخص من الدخول إلا بإذن خاص. واتخذت احتياطات أمنية في مناطق فلسطين الأخرى، وتولى اللواء الثامن مشاة أعمال الدورية والخفارة في المدينة بعد

---

(١٤٢) Newton, **op.cit.**, pp.133-135.

(١٤٣) عمر أبو النصر بالاشتراك مع إبراهيم نجم وأمين عقل، **جهاد فلسطين العربية: فصول تبحث في تاريخ القضية الفلسطينية وما طرأ عليها من تطور وتحول منذ النضال العربي الأول وحتى الثورة الحاضرة** (يافا: دون ناشر، ١٩٣٦)، ص٤٤.

(١٤٤) انظر: **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص١٧١، وانظر أيضاً: Abcarius, **op.cit.**,p.67.

(١٤٥) Palin Report, p.75.

(١٤٦) Ibid, pp.60-61.

الظهر، وقبض على معظم القادة والخطباء العرب، وقام ضابط الشرطة هويس Howes باتخاذ إجراءات فورية لتوجيه الجمهور داخل المدينة حتى يسهل التحكم به، وقام ضابط الجيش هارينجتون Harrington بإخراج جنود اليوركشايرز Yorkshires من الكنيسة التي كانوا فيها، وأرسلت دورية لحماية حارة اليهود، وبعد الظهر أصبح الوضع تحت السيطرة(١٤٧).

وعقدت السلطات العسكرية في الرابعة من عصر يوم ٤ إبريل اجتماعاً لمناقشة الوضع واتخاذ الإجراءات الضرورية، وتقرر إخراج كافة القوات العسكرية في السادسة من صباح اليوم التالي من داخل أسوار المدينة باستثناء فصيل واحد استبقي قرب الحرم الشريف. وقد عدّت لجنة بالين هذا القرار خطأً عظيماً جداً في مثل هذا الجو المحفوف بالخطر(١٤٨). وفي مساء يوم ٤ إبريل قامت السلطات بحصر الحشود القادمة من الخليل وجمعها -والتي كانت قد شاركت في الأحداث- وقضت ليلتها في معسكر للشرطة، وفي الصباح ذهبت الحشود تحت حراسة الجنود باتجاه مقام النبي موسى خارج القدس. ولكن الانتفاضة سرعان ما عادت إلى الانتشار في القدس في الثامنة والنصف صباحاً وانتشر بين اليهود رعب عظيم...(١٤٩). ونتيجة لتفكك الشرطة ووقوف أفرادها كل مع أهل ديانته، تقرر في الثالثة بعد الظهر إعلان الأحكام العرفية في القدس، وتسليم السلطة لقائد اللواء الثامن مشاة. وتم نزع أسلحة الشرطة ووضعت في حالة احتياط تحت إشراف اللواء الثامن، وتم استدعاء المخاتير والوجهاء وطلب منهم مساعدة السلطات في إقرار الأمن. وتم استخدام الطيران كمؤثر فعال على الناس لمنعهم من القدوم إلى القدس، وحلق سرب

---

(١٤٧) See: Report on the Disturbances in Jerusalem, L. J. Bols to G.H.Q., Cairo, 14 Apr. 1920, Secret, F.O. 371/5119. Hereafter refered to as Report on the Disturbances in Jerusalem, and Palin Report, pp.66-67.

(١٤٨) Palin Report, p.72.

(١٤٩) Ibid, p.73.

من الطائرات على طول الطرق المؤدية إلى القدس[١٥٠]. وقد عانت السلطات الأمنية من تعقيدات الشوارع والأزقة في القدس القديمة وصعوبة عمل الدوريات، ومع ذلك فقد وجه نقد للقوات العسكرية لبطئها في تحقيق السيطرة الكاملة على المدينة بعد إعلان الأحكام العرفية، وإلى ميلها إلى الاعتماد على المراكز الثابتة والضعف الكبير في القدرة على المبادرة لدى هذه المراكز واستيعاب الأوامر المطلوبة[١٥١].

وقد زاد في تعقيد الأوضاع وجود مائتي جندي يهودي في القدس بمناسبة عيد الفصح اليهودي[١٥٢]، وهؤلاء كانوا أفراداً في الكتيبة اليهودية التي احتفظ بها بعد الحرب العالمية لاحتمال تشكيل قوات عسكرية غير بريطانية في فلسطين. وقد لبس عدد منهم الزي العسكري البريطاني، مما جعل التفريق بينهم وبين البريطانيين أثناء الأحداث صعباً جداً، وقد ساعد هؤلاء بني دينهم أثناء الصدامات[١٥٣]. وقد نسب إلى خمسة منهم إطلاق ست رصاصات على ابن مفتي القدس كامل الحسيني يوم ٩ إبريل، ولكن لم تحدث إصابات[١٥٤]، وأصبح الشعور العربي المعادي للكتيبة اليهودية قوياً جداً، وقدم وفد من العلماء والأشراف احتجاجاً شديداً بسبب هذا الهجوم وعدُّوا ذلك إهانة للدين الإسلامي والمسلمين. ولذلك أوصى رئيس بولز الإدارة العسكرية في فلسطين بإرسال الكتيبة الى القنطرة وتسريحها[١٥٥]، لكن اللنبي لم يوافق على ذلك، وأوصى أن يتم التعامل مع الجنود اليهود -الذين هم في إجازة- بالطريقة

---

(١٥٠) Ibid, p. 74, and Report on the Distrubances in Jerusalem.

(١٥١) See: Storrs, **op. cit.**, p.387, and Palin Report, p.75.

(١٥٢) Report on Jerusalem Distrubances, Meinertzhagen to Curzon, 14 Apr. 1920, F.O. 371/5118.

(١٥٣) Report on the Distrubances in Jerusalem.

(١٥٤) Ibid.

(١٥٥) Tel., G. O. C. in C., Egypt, to W.O., 12 Apr. 1920, F.O. 371/5117.

المعتادة عن طريق السلطات العسكرية[١٥٦].

من جهة أخرى، أخذت السلطات العسكرية تبحث عن الحاج أمين الحسيني الذي عُدّ أحد المحرضين البارزين على الصدامات، وقامت بتفتيش منزل المفتي كامل الحسيني بحثاً عن أخيه الحاج أمين، وقد عدّ المفتي هذا التفتيش إهانة كبيرة، وذهب فوراً إلى الإدارة العسكرية وأعاد الوسام الذي منحته إياه بريطانيا (وسام القديسين ميخائيل وجورج C.M.G) وقد برّرت السلطات ذلك بأن التفتيش تم خطأً، وقدمت اعتذارها للمفتي الذي أصر على إعادة الوسام[١٥٧].

استطاع الحاج أمين وعارف العارف الهرب من أيدي السلطة إلى الأردن ومنها إلى دمشق[١٥٨]، وقد حكمت المحكمة العسكرية عليهما غيابياً بالسجن عشر سنوات[١٥٩]. كما حكمت على جابوتنسكي بالسجن «١٥» سنة مع الأشغال الشاقة بتهمة حمل السلاح والدعوة للعصيان وتسليح اليهود، وحكم على «١٩» يهودياً متعاونين معه بالسجن ثلاثة أعوام لكل منهم بتهمة حيازة أسلحة نارية، وعلى يهودي بالسجن «١٥» عاماً لإطلاق النار وجرح مسلمين، كما حكم على اثنين من المسلمين بالسجن مع الأشغال «١٥» عاماً...[١٦٠].

(١٥٦) Ibid.

(١٥٧) Tel., G.H.Q., Egypt, to W.O., 12 Apr. 1920, Secret, F.O. 371/5117.

(١٥٨) أميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، ص٥٣-٥٤.

(١٥٩) **تقرير بيل**، ص٢٣٤، ومحمد عزة دروزة، **العدوان الإسرائيلي القديم والعدوان الإسرائيلي الحديث على فلسطين وما جاورها** (بيروت: دار الكلمة، ١٩٨٠) جـ٢، ص٣٩.

صرح تشرشل في مجلس العموم في ٢٩ إبريل ١٩٢٠ أن هناك مسلمين اثنين حكم عليهما بالسجن ١٥ عاماً، وليس صحيحاً ما فسره كامل خلة أن الشخصين المقصودين هما الحاج أمين وعارف العارف، لأن الشخصين المعنيين متهمان بجريمة اغتصاب لامرأتين يهوديتين، انظر، كامل خلة: مرجع سابق، ص٢٣٩، وانظر أيضاً:

P.D., Commons, Vol. 128, Col. 1399.

(١٦٠) Tel., G.H. Q., Egypt,to W.O.,23Apr.1920,Secret,F.O. 371/5118.

وعندما رفعت أوراق المحاكمة إلى قائد القوات البريطانية (الحملة المصرية) في القاهرة خفف الحكم على جابوتنسكي إلى عام واحد دون أشغال، كما خفف الحكم عن الـ «١٩» يهودياً إلى ستة أشهر دون أشغال[١٦١]. وقد أثارت أخبار تخفيف الأحكام عن اليهود هياجاً وسط المسلمين، الذين اشتكوا أيضاً أن المحاكم قد عاملتهم بطريقة أشد من اليهود[١٦٢].

وفي إجراء «تأديبي» آخر قامت السلطات العسكرية بعزل موسى كاظم الحسيني رئيس بلدية القدس من منصبه وتعيين راغب النشاشيبي[١٦٣]. وقد شكلت موافقة راغب على تولي المنصب مكان موسى كاظم بداية الانقسام في مسيرة الحركة الوطنية السياسية، وبرز بعد ذلك أسلوب السلطة في تأجيج الصراع العائلي الذي طفا على السطح السياسي الفلسطيني بانقسام الحركة الوطنية إلى معسكري «الحسينية» و«النشاشيبية»[١٦٤].

ومن الملفت للنظر أن اللجنة العسكرية التي شكلها اللنبي للتحقيق في انتفاضة موسم النبي موسى[١٦٥]، والتي رفعت تقريرها في الأول من يوليو ١٩٢٠[١٦٦]، لم يسمح باطلاع الناس على تقريرها إلا بعد ٤٨ عاماً، أي سنة ١٩٦٨[١٦٧]. وكان هربرت صمويل الذي كان قد عين لتوه مندوباً سامياً قد

---

(١٦١) Tel., Allenby to Churchil, 29 Apr. 1920, F.O. 371/5118.

(١٦٢) Tel., Allenby to F.O., 9 Jun. 1920, Very Urgent, F.O. 371/5120.

(١٦٣) Storrs, **op. cit.,** p.391. وقد ذكر ستورز أن موسى كاظم أصبح خلال الأحداث (إبريل ١٩٢٠) عنيداً متحدياً ولذلك أخبر ستورز الإدارة أن موسى يجب أن يقال فوراً، انظر: **Ibid**

(١٦٤) بيان الحوت، مرجع سابق، ص١٢١، ومحمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية**، جـ١، ص٥٠-٥١.

(١٦٥) Tel., Allenby to F.O., 17 Apr. 1920, Very Urgent, F.O. 371/5117, and Palin Report, p.82.

(١٦٦) Palin Report, p.82.

(١٦٧) عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص١٢٥.

طلب في ١٥ يوليو ١٩٢٠ عدم نشر التقرير بحجة وجود إدارة جديدة، وبسبب إعلان العفو وهدوء العواطف، مشيراً إلى أن المسؤول الصهيوني ايدر Eder يوافق على ذلك(١٦٨)، ودون أن يشير إلى استشارة أي زعيم عربي فلسطيني أو موافقته، وقد وافقت وزارة الخارجية وأرسلت لمجلس الجيش البريطاني بذلك(١٦٩).

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل الحجج التي طرحها صمويل لعدم نشر التقرير هي كل الحجج والأسباب؟ أم أن هناك غيرها؟ ولماذا اكتفى صمويل باستشارة المسؤول الصهيوني، ولم يستشر أياً من الشخصيات العربية؟! إن قراءة نص تقرير بالين تكشف العديد من النقاط التي تُعدّ في صالح العرب، وتفند عدداً من مزاعم اليهود، وهذا على ما يبدو أحد الأسباب الهامة في عدم نشر التقرير في تلك الفترة. فقد فند تقرير بالين اتهامات اليهود للإدارة العسكرية بممالأة العرب، وبأن العرب كانوا يخططون لهذه الأحداث. وأشار إلى السلوك الاستفزازي للمتفرجين اليهود في الموسم، وإلى ما سببه اليهود من إزعاج ومضايقة كبيرين للضباط المسؤولين بسبب المعلومات الخاطئة التي كانوا يقدمونها. وانتقد التقرير أسلوب تصرف ماينرتزهاجن -كبير الضباط السياسيين- الذي كان متحيزاً لليهود، واتهم الصهاينة بعدم الصبر والطيش في سعيهم للوصول إلى أهدافهم. ونفى التقرير أن تكون الانتفاضة أمراً سطحياً نتيجة دعاية «الأفندية» كما ادعى اليهود، وأكد أن السكان المحليين ساخطون بسبب الشعور بالظلم وخيبة الأمل والخوف على مستقبلهم. وقال إن ٩٠٪ من السكان (أي كل العرب باستثناء اليهود) معادون بمرارة للإدارة البريطانية(١٧٠).

ويلاحظ من خلال دراسة انتفاضة موسم النبي موسى أن التجمعات ذات الصبغة الوطنية أو الدينية في فلسطين كانت تحمل في طياتها احتمالات اندلاع انتفاضات أو ثورات بسبب ازدياد المشاعر المعادية للصهيونية والاستعمار

---

(١٦٨) Tel., H. Samuel to F.O., 15 Jul. 1920, F.O. 371/5121.

(١٦٩) F.O. to Army Council, 21 Jul. 1920, F.O. 371/5121.

(١٧٠) Palin Report, p.73, and pp.78-81.

البريطاني. كما يلاحظ أن السلطات لجأت بسرعة كبيرة إلى استخدام القوات العسكرية ولم تعتمد على الشرطة التي فقدت فاعليتها في وقت مبكر، وقامت باتخاذ إجراءات قوية حازمة للسيطرة على الوضع، ولعل هذا كان عائداً إلى الطبيعة العسكرية للإدارة في فلسطين. غير أن عدم وجود خبرة كبيرة في التعامل مع هذه الانتفاضات- على اعتبار أن هذه الانتفاضة هي أول انتفاضة في ظل الاحتلال البريطاني -جعل السلطات العسكرية تقع في بعض الأخطاء في تقدير الموقف والتعامل معه. وإذا كانت السلطات العسكرية تعمدت إقالة موسى كاظم، فإنّ تصرفات الجنود اليهود، وعملية تفتيش منزل مفتي القدس قد سببت لها بعض الحرج، وقد جعلها هذا في موقف المتهم بالضعف أمام اليهود، وبالارتباك وعدم القدرة على حسن التصرف.

وقد خرج اليهود من انتفاضة موسم النبي موسى وهم في حالة «هستيرية» غير أنه قد تم إرضاؤهم، فبدلاً من أن تُلغى اللجنة الصهيونية كما أوصى بولز، فقد أزيل بولز وإدارته العسكرية، وتم تعيين صمويل مندوباً سامياً وشكلت إدارة مدنية. أما اللنبي فقد تم استرضاؤه باستدعاء ماينرتزهاجن إلى لندن، وإعفائه من منصبه لأنه كان يرسل تقارير لا يوافق عليها اللنبي(١٧١).

ومهما يكن من أمر، فإن الوضع استمر على توتره بعد انتفاضة موسم النبي موسى، وشكلت عملية تحرير الأمير محمود الزناتي من قبضة الإنجليز

---

(١٧١) اتهم ماينرتزهاجن الإدارة العسكرية في فلسطين بمعاداة الصهيونية، وكان يرسل تقاريره للخارجية مباشرة دون اعتماد من اللنبي، وقد طالب اللنبي بإقصائه من منصبه، وقد تولى مهام هذا المنصب (كبير الضباط السياسيين) رئيس الإدارة العسكرية في فلسطين ابتداءً من ١٧ مايو ١٩٢٠، انظر:

Tel., Allenby to F.O., 16 Apr. 1920, Very Urgent, F.O. 371/5117; Tel., Allenby to W.O., 4 May 1920, F.O. 371/ 5117; Tel., G.H.Q., Egypt, to W.O., 14 May 1920, Secret, F.O. 371/5119; and Tel., F.O. to Meinertzhagen, 29 May 1920, F.O. 371/5119.

يوم٢١ إبريل ١٩٢٠ -على يد الحاج أمين وعدد من رفاقه- تحدياً كبيراً للسلطة(١٧٢). وتابع الثائرون العرب الاشتباك بالقوات البريطانية واليهود خصوصاً في شمال فلسطين، وذكرت التقارير أن العرب أوقفوا قطاراً للبضائع في ٢٣ إبريل وأطلقوا عليه النار بين سمخ وجسر المجامع وقطعوا الطريق وخط التلغراف، وحصل اشتباك في نفس اليوم بين قوة بريطانية وحوالي خمسمائة عربي يعتقد أنهم من قبيلة «الغزاوية» قرب بيسان وقتل ضابط بريطاني وثلاثة من الرتب الأخرى. ويظهر أن هذا الاشتباك قد اتسع واستمر إلى ظهيرة اليوم التالي، ووصل عدد العرب الى ألفين وشاركت خمس طائرات بريطانية في قصف مواقع العرب، أصيبت إحداها كما أصيب طيارها. وذكرت المصادر البريطانية أن خسائر العرب كانت مائتين تقريباً، وأنه أصيب سبعة بريطانيين بجراح بينهم ثلاثة ضباط، كما قتلت لهم أربعة خيول(١٧٣).

وفي ٣٠ إبريل ١٩٢٠ أسس عدد من رجال فلسطين في دمشق جمعية «فتى فلسطين» التي قررت الهجوم فيما بعد على شمال فلسطين(١٧٤). ويشير دروزة إلى قيام بعض الأنشطة المسلحة في تلك الفترة في منطقة سمخ والحدود السورية، غير أنها لم يكتب لها النجاح بسبب ظروف دمشق السيئة التي انتهت بانهيار عهد الحكم الفيصلي وسقوط دمشق بيد الفرنسيين في يوليو ١٩٢٠(١٧٥).

وقد حاول هربرت صمويل تهدئة الوضع عندما جاء، فأعلن عفواً عاماً في ٧ يوليو ١٩٢٠ على من حكم عليهم في انتفاضة إبريل ١٩٢٠ وكل المعتقلين

---

(١٧٢) زهير المارديني، **الف يوم مع الحاج أمين**، ط٢ (بيروت: دون ناشر، ١٩٨٠)، ص٣٨، وصالح أبو يصير، مرجع سابق، ص٩٠.

(١٧٣) See: Tel., G.H.Q., Egypt, to W.O., 23 Apr. 1920, Secret, F. O. 371/5118; Tel., G.H.Q., Egypt, to W.O., 24 Apr. 1920, Secret, F.O. 371/5118; and Report on Operations at Semakh, W.O. to Air Ministry, 11 Jun. 1920, AIR 5/ 1243.

(١٧٤) Jbara, **op. cit.**, pp. 34-35.

(١٧٥) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية**، جـ١، ص٣٧.

السياسيين واستثنى الحاج أمين وعارف العارف من العفو[١٧٦]، ولكنه وسع العفو ليشملهما -عندما زار شرق الأردن- في ٢٠ أغسطس ١٩٢٠[١٧٧]. وعاد الحاج أمين بعد ذلك إلى فلسطين ورفض اقتراحاً من بعض أصدقائه لزيارة المندوب السامي ليشكره على العفو[١٧٨]. غير أن الحاج أمين سرعان ما احتل موقعه الديني والسياسي المتميز إثر تعيينه مفتياً للقدس خلفاً لأخيه كامل في مايو ١٩٢١، ثم توليه منصب رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في فلسطين في يناير ١٩٢٢[١٧٩].

---

(١٧٦) Maurice Pearlman, **Mufti of Jerusalem: The Story of Haj Amin El Husseini** (London: Victor Gollancz, 1947), p. 12, and Bentwich, **England in Palestine**, p.49.

(١٧٧) كامل خلة، مرجع سابق، ص٢٥٤.

(١٧٨) زهير المارديني، مرجع سابق، ص٤٠.

(١٧٩) يظهر أن هناك ربطاً بين انتفاضة مايو ١٩٢١ وبين اختيار صمويل للحاج أمين مفتياً (من بين ثلاثة مرشحين رشحهم المسلمون لهذا المنصب) في نفس تلك الأيام، وهو ما يشير إليه محمد عزة دروزة بوصفه نوعاً من إرضاء المشاعر الوطنية، وجزءاً من سياسة السلطة في تأجيج الصراع العائلي، فضلاً عن محاولة لجم الحاج أمين بقيود المنصب، غير أن الحاج أمين استمر في توجيه الحركة الوطنية وإدارتها من وراء ستار حتى سنة ١٩٣٦ عندما تولى قيادتها علانية. . . . وقد وجه عدد من الكتاب -خصوصاً الصهيونيين ومؤيديهم- النقد لصمويل على تعيينه الحاج أمين مفتياً، وعدَّ ماينرتزهاجن هذا التعيين حماقة مطلقة وأنه «قريباً أو بعيداً فإن تعيينه سوف يؤسف له بمرارة»، وكان هذا التعيين أحد ثلاثة انتقادات وجهها وايزمن لصمويل أثناء عمله مندوباً سامياً، بل إن سايكس عدَّ ذلك أكبر انتقاد وجه إلى صمويل أثناء عمله مندوباً، أما مارلو فقد ذكر أن الحاج أمين واحد من أقدر السياسيين الذي أنجبهم الشرق الأدنى. . . وأنه كفؤٌ جداً وخطر جداً وأن البريطانيين وقعوا في خطأ التقليل من شأنه ولم ينتبهوا لذلك إلا بعد فوات الأوان.

انظر: محمد دروزة، القضية الفلسطينية، جـ١، ص٥٠-٥٢، وانظر أيضاً:

Meinertzhagen, **op.cit.**, p.80; Weizmann, **Trial and Error** (London: Hamish Hamilton, 1950), p.342; Christopher Sykes, **Cross Roads to Israel** (London: The New Enlgish Library, 1967), p.51; and J. Marlowe, **Rebellion in Palestine** (London: The Cresset Press, 1946), p.74.

انتفاضة يافا «مايو ١٩٢١»

عاش شعب فلسطين جواً من الغضب وخيبة الأمل إثر زيارة تشرشل وزير المستعمرات لفلسطين في ٢٨ مارس ١٩٢١، فقد تركت هذه الزيارة يهود فلسطين في حالة من «التيه والزهو» إذ لم يسبق منذ وعد بلفور أن تأكدت أمانيهم في وطن قومي في فلسطين بشكل حازم وواضح كما أكدها تشرشل[(١٨٠)]. وكان لقاؤه بالوفد العربي الفلسطيني في القاهرة في ٢٢ مارس وفي القدس في ٢٨ مارس مخيباً للآمال. وعندما قامت مظاهرة في حيفا يوم قدوم زيارة تشرشل إلى فلسطين، قمعتها الشرطة بعنف وقتلت اثنين من العرب، ومنعت المظاهرات. . . وتصاعد جو من التوتر[(١٨١)].

وفي الأول من مايو ١٩٢١ الذي يوافق «عيد العمال» قامت مجموعة من الشيوعيين اليهود من حزب الموبس M.P.S بعمل مسيرة غير مرخصة، اصطدمت بمسيرة مرخصة لمجموعة أخرى من اليهود الاشتراكيين من حزب أحدوت هاعفودا "Ahdut Ha'Avoda" في منطقة تل أبيب. وإثر ذلك ارتد الشيوعيون إلى المنطقة الفاصلة بين تل أبيب وحي المنشية في يافا، وخرج العرب -الذين أصابهم الامتعاض من مسيرة الموبس- وقد تسلح الكثير منهم بالعصي وتجمعوا في الجهة المقابلة للشيوعيين وقامت الشرطة بالفصل بينهما. وفي تلك الأثناء حصل «شيء» -على حد تعبير تقرير هيكرافت -جعل العرب والشرطة يذهبون إلى شوارع المنشية حيث تفجرت الأحداث وهوجم اليهود بقوة، ويبدو أن هذا «الشيء» هو ما ذكر من إطلاق النار من منزل للمهاجرين اليهود (شرقي شارع العجمي) على المارة العرب، مما أدى إلى تركيز الهجوم

---

(١٨٠) Neil Caplan "The Yishuv, Sir Herbert Sameul and the Arab Question in Palestine 1920-1925," in **Zionism and Arabism in Palestine and Israel**, Edited by: Elie Kedourie and Sylvia Haim (Great Britian & U.S.A: Frank Cass, 1982), p.2.

(١٨١) انظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص١٤٢-١٤٤، وكامل خلة، مرجع سابق، ص٢٥٠.

العربي على هذا المنزل حيث قتل «١٣» يهودياً وجرح «٢٤» آخرون من أصل حوالي مائة يهودي يقيمون فيه معظمهم من الشباب(١٨٢).

واستمرت الانتفاضة بشكل قوي في يافا يومي ٢ و ٣ مايو ثم اتسعت لتشمل المناطق المجاورة، فهاجم العرب خمس مستعمرات يهودية، وتتابعت الأحداث بعنف حتى يوم ٦ مايو، غير أن ذيولها لم تنته إلا في منتصف مايو. وقد ثبت أن معظم قتلى العرب وجرحاهم أصيبوا «بالرصاص» على أيدي الجيش البريطاني أو اليهود، وأن معظم إصابات اليهود كانت بالسكاكين والعصي على أيدي العرب(١٨٣). وقد قتل من اليهود «٤٧» وجرح «١٤٦» وقتل من العرب «٤٨» وجرح «٧٣» حسب الإحصائيات الرسمية(١٨٤).

لم تتخذ السلطات البريطانية إجراءات أمنية كافية يوم الأول من مايو على الرغم من علمها بأن الموبس سيقومون بمظاهرة غير مشروعة، وكانت متفائلة بعدم وقوع ما يعكر صفو الأمن، حتى إن قائد شرطة يافا وينرايت ذهب في ٣٠ إبريل في إجازة إلى خان يونس(١٨٥). وبعد أن بدأت الأحداث واتسع نطاقها في اليوم الأول فقدت الشرطة السيطرة، وطلبت تعزيزات عسكرية من اللد والقدس، وحوالي الرابعة عصراً وصل النقيب بوتفلور Boutflower ومعه ضابط آخر وثمانون جندياً من فوج دوق ويلنجتون Duke of Wellington من صرفند، وقاموا بالسيطرة على حي المنشية وتفريق الجمهور ووضع حراس. ثم جاءت تعزيزات أخرى من القدس من سيارتين مدرعتين وسيارتي تندر و«٤٣» رجلاً من مدفعية الميدان الملكية. وفي ظهر اليوم التالي وصل الرائد نولس Knolls ليتولى قيادة القوات هناك، وقام بتوزيع الجنود لعزل منطقة المنشية وأمر

---

(١٨٢) انظر: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٧٢، وانظر أيضاً:
Haycraft Report, pp.22-28.

(١٨٣) See: Prunton Report, and Tel., Egypforce to Troopers, 4 May 1921, Secret, F.O. 141/439/11980 Part 2.

(١٨٤) **Haycraft Report**, p.60.

(١٨٥) **Ibid**, pp. 22-23.

بدوريات متواصلة في الحي وعلى شاطئ البحر. ثم ما لبث أن جاء العقيد بيرون Byron فتولى القيادة، وجاءت معه تعزيزات أخرى من ثمانين رجلاً، وعند ظهيرة يوم ٣ مايو كانت قد اكتملت التعزيزات. وأعلنت في المساء الأحكام العرفية على يافا بعد ضغط شديد من بيرون، إذ كانت السلطة كارهة ومترددة كثيراً في ذلك، وبعد إعلان الأحكام العرفية قام بيرون بإزاحة كل الشرطة المدنية الذين عجزوا عن حفظ الأمن والذين شارك بعضهم في الأحداث. وفي ٤ مايو وصلت السفينة الحربية كاليبسو Calypso، وأنزلت خمسين رجلاً تولوا المسؤولية في اليوم التالي في يافا القديمة، وتمت السيطرة على الوضع في يافا، رغم أن جو التوتر قد ظل مخيماً[١٨٦].

من جهة أخرى سمحت السلطات البريطانية لليهود في تل أبيب بعمل نطاق من الحراسة حولها، ووافقت على طلب اليهود بإخلاء الشرطة الفلسطينية من منطقة المنشية[١٨٧]. وظهر مرة أخرى دور أفراد الكتيبة اليهودية، إذ حصل المقدم اليهودي مارجولين Margolin (الذي يتولى قيادة الكتيبة الأولى المزمع تشكيلها من قوة دفاع فلسطين) على إذن بتسليم اليهود «١٨» بندقية للدفاع عن أنفسهم في تل أبيب. وقد سمح مارجولين للنقيب اليهودي جافي Jaffe من قوة الدفاع نفسها أن يسير في طابور عسكري يضم «٢٥» يهودياً مسرحاً من الكتيبة اليهودية لاستلام البنادق الـ «١٨»، وأعادهم بعد استلامها في طابور عسكري مارين بشوارع يافا وحرابهم مثبتة بما يخالف الأوامر مما سبب الكثير من التوتر. وترك «١٧» يهودياً من قوة الدفاع معسكرهم في اللد دون إذن، وتوجهوا بأسلحتهم لمساعدة اليهود في تل أبيب، وذهب اثنان من جنود القوة

---

(١٨٦) Ibid, pp. 28-35; Despatch, H. Samuel to S. of S. Colonies, 15 May 1921, AIR 5/1243. Hereafter refered to as H. Samuel Despatch; and Tel., 3 rd Division Palestine to Egypforce, 2 May 1921, Secret, F.O. 141/439/11980 Part 2.

(١٨٧) H. Samuel Despatch.

اليهود إلى المعسكر فسرقوا أربع بنادق وذخائر وعادوا إلى تل أبيب(١٨٨).

وقد مالت لجنة هيكرافت إلى الاعتقاد أن نشاط اليهود المسلحين لم ينحصر في تل أبيب التي لم تتم مهاجمتها مطلقاً(١٨٩). واشتكى العرب من أن اليهود الذين تسلموا البنادق تسربوا من تل أبيب إلى الشوارع والأسواق وأخذوا يطلقون النار على العرب، وقد ألقى معاون حاكم يافا القبض على ثلاثة منهم خارج تل أبيب(١٩٠). وخرجت مظاهرة عربية في يافا يوم ٢ مايو أجبرت قناصل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا على مرافقتهم إلى الحاكم والتوسط لديه بالمطالبة بأن يحل جنود هنود مكان البريطانيين، لأن السكان لا يستطيعون التفريق بينهم وبين اليهود الذين يلبسون الزي البريطاني، كما طالب العرب بتسليحهم للدفاع عن أنفسهم(١٩١). ويبدو أن السلطات قد استجابت جزئياً للطلب فوصل إلى يافا يوم ٣ مايو «١٢٠» جندياً هندياً مع ضابطين بريطانيين، وأصدر بيرون في نفس اليوم بياناً هدد بالقبض على أي رجل يلبس الزي العسكري البريطاني دونما سلطة تخوله بذلك وسجنه، ثم ذهب بيرون إلى تل أبيب وأمر الجنود اليهود أن يسلموا زيهم قبل السادسة من صباح اليوم التالي(١٩٢).

وجرت عدة حوادث أخرى جعلت العرب يشتبهون بعدم إنصاف السلطات والجيش لهم، فقد تم وضع مرشدين يهود في السيارات المدرعة، وقام مدنيون يهود بإحضار جنود لاقتحام منازل بحجة البحث عن السلاح، وشوهد مدني يهودي يأمر جنوداً بريطانيين بإطلاق النار على الجمهور، وقام يهود بتفتيش

---

(١٨٨) **Haycraft Report**, p.30.

(١٨٩) **Ibid**, p.31.

(١٩٠) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٦٢.

(١٩١) Report on the Political Situation in Palestine for the Month of May 1921, H. Samuel to Churchil, 6 Jun. 1921, F.O. 371/6375, and Prunton Report.

(١٩٢) **Haycraft Report**, p.33.

العرب أمام الجنود البريطانيين[193]. واتهمت الجمعية الإسلامية المسيحية في يافا -في برقية رفعتها في ٤ مايو إلى الملك جورج ورئيس الوزراء ووزير المستعمرات والمندوب السامي- النائب العام نورمان بنتويش بأنه أحال القضايا المتعلقة بالفظائع التي ارتكبها الصهاينة والشيوعيون اليهود إلى محاكم عديدة -كلها تحت سلطته- كقضايا شخصية بسيطة من أجل إماتة قضية الوطنيين[194].

ومع اتساع الانتفاضة خارج يافا إلى المناطق المجاورة، هاجم حوالي ثلاثة آلاف عربي مستعمرة بتاح تكفا من جهة الشمال بالإضافة إلى عدة مئات هاجموها من الجنوب. وقد وصلت قوات من فوج الفرسان الهندي الثامن بقيادة هدسون Hudson فقامت بالتصدي للمهاجمين وساعدها في ذلك الطيران، وقد فقد العرب «٢٨» قتيلاً و«١٥» جريحاً وفقد اليهود أربعة قتلى و«١٢» جريحا. وقد استطاع عرب «العوجا» خلال هذا الهجوم الاستيلاء على عدد كبير من الماشية، فأرسل بيرون إلى زعيمهم الشيخ شاكر أبو كشك في ٦ مايو يهدده بقصف تجمعهم بالطائرات إن لم يسلم ما لديه من أسلحة و«منهوبات»، كما قام الجيش بمحاصرتهم فسلم أبو كشك نفسه، ولكنه لم يسلم «المنهوبات» ولا الأسلحة التي مع قبيلته، فأحرق منزله[195].

ويوم ٦ مايو هاجم أربعمائة إلى خمسمائة عربي مستعمرة الخضيرة، لكن طائرة بريطانية ألقت قنابلها على المهاجمين مما اضطرهم للهرب بعد أن أحرقوا منزلين واستولوا على ما بداخل «١٤» منزلاً آخر وعلى كثير من الماشية، وكان يمكن أن تدمر هذه المستعمرة لو لم يتدخل الطيران[196]. وفي نفس اليوم هاجم حوالي ستمائة عربي مستعمرة رحوبوت، ولكن الجيش استطاع الوصول

---

(١٩٣) Prunton Report.

(١٩٤) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٧٣.

(١٩٥) **Haycraft Report**, pp.38-41, and H. Samuel Despatch.

(١٩٦) See: **Haycraft Report**, pp.5-16.

والدفاع عن المستعمرة، كما هاجم العرب مستعمرتي كفر سابا وعين حاي (اللتين هرب أهلهما إلى بتاح تكفا)، وأوقعوا فيهما الكثير من الدمار(١٩٧).

وقد عاش العرب في معظم أنحاء فلسطين حالة من الهياج والغضب بسبب أحداث يافا، وحدثت مظاهرة في نابلس يوم ٤ مايو، والتقت لجنة من ممثلي أهلها بالحاكم، وأخبروه أنهم لا يعرفون حقيقة أحداث يافا ولا يصدقون البلاغات الرسمية للحكومة، ولا يثقون بها لأنها تحت سيطرة الصهاينة وأن «كأسهم قد مُلئ» ولا يستطيعون ضبط أنفسهم أكثر من ذلك. وفي غزة وضع اليهود في مكان آمن تحت الحراسة. . .(١٩٨).

ويبدو من خلال استعراض أحداث هذه الانتفاضة أن القوات البريطانية لم تلعب دوراً محايداً في نظر العرب، فمعظم القتلى والجرحى العرب سقطوا بأيدي الإنجليز، وكانت هناك تجاوزات مكشوفة للجنود اليهود لم يتم علاجها بشكل حاسم. وبالإضافة إلى ذلك فقط عانى العرب من الإجراءات القضائية لبنتويش. وهكذا، فقد كشفت هذه الانتفاضة عن الوجه المتحيز للسلطات البريطانية، وكان يمكن للأحداث أن تتفاعل وتتسع لولا أن موقف الزعامات السياسية الفلسطينية مال إلى تهدئة الوضع، ومساعدة الحكم على إقرار النظام. فقد كان لرئيس بلدية يافا عاصم السعيد، ولعمر البيطار وعبد الله الدجاني وهما من وجهاء يافا دورهم في تهدئة الوضع في يافا(١٩٩)، كما نشر سليمان التاجي الفاروقي بياناً لأهل القرى يؤكد على الهدوء «فينبغي أن تثقوا بحكومتكم وبعدلها وسهرها على حياتكم وشرفكم وعلى حسن سمعتها». وسافر عمر البيطار وديمتري تادرس من يافا إلى نابلس وطولكرم لتهدئة الوضع(٢٠٠). وقدرت الحكومة خدمات كل من راغب النشاشيبي وقاضي

---

(١٩٧) **Ibid**, pp.36-41.

(١٩٨) Report on the Political Situation in Palestine for the Month of May 1921, F.O. 371/ 6375, and H. Samuel Despatch.

(١٩٩) **Haycraft Report**, p. 25.

(٢٠٠) كامل خلة، مرجع سابق، ص٢٥٩.

القدس ورئيس بلدية طولكرم ورئيس بلدية يافا ومفتي عكا ومفتي صفد فمنحتهم وسام عضو الإمبراطورية M.B.E[٢٠١]. وحتى زعيم فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية موسى كاظم قام بنفسه بجولة شملت يافا والأجزاء الشمالية من فلسطين بهدف حث الناس على تجنب العنف، ولجمع الأموال للوفد المسافر إلى أوروبا، «وكان لزياراته أثر مفيد»[٢٠٢].

وفي إطار سعي السلطة لضبط الوضع الأمني وتهدئة أجواء التوتر أصدر المندوب السامي نظاماً يحذر كل من ينشر أي أخبار مغلوطة تؤدي إلى الإخلال بالأمن العام فسوف يعرض نفسه للسجن مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة خمسين جنيهاً مصرياً أو كليهما[٢٠٣]. كما أحكمت الرقابة على وسائل الإعلام[٢٠٤]. وفي الأول من يوليو ١٩٢١ وضعت عدة تعليمات لتحكم عملية الرقابة والنشر في فلسطين، وفيها منعت وسائل الإعلام من الحديث عن أحداث يافا «لأن لجنة التحقيق لم تنته من عملها» وتم منع نشر كل ما يتعلق بالسياسة المستقبلية القريبة للإدارة في فلسطين إلا ما تنشره الإدارة نفسها...[٢٠٥].

وقامت السلطة بعمل «استرضائي» للعرب، إذ أوقفت الهجرة اليهودية مؤقتاً ابتداءً من ١٤ مايو، وقد كان العرب ينظرون بقلق شديد لموضوع الهجرة، ولذلك تلقوا هذا الخبر بالابتهاج[٢٠٦]. وألقى هربت صمويل بياناً في ٣ يونيو

---

(٢٠١) نفس المرجع، ص٢٦٤-٢٦٥.

(٢٠٢) Report on the Political Situation in Palestine for the Month of May 1921, F.O. 371/6375.

(٢٠٣) H. Samuel Despatch.

(٢٠٤) Report on the Political Situation in Palestine for the Month of Jun. 1921, H. Samuel to C.O., 17 Jul. 1921, C.O. 733/4.

(٢٠٥) Instructions Governing the Present Press Cencorship in Palestine, H. Samuel to C.O., 15 Jul. 1921, C.O. 733/4.

(٢٠٦) **Haycraft Report**, p.35, and Bentwich, **England in Palestine,** p.68.

١٩٢١ حول السياسة البريطانية حاول فيه طمأنة الرأي العام وذكر أن بريطانيا لن تفرض على شعب فلسطين سياسة تجعلهم يعتقدون أنها مناقضة لمصالحهم الدينية والسياسية والاقتصادية(٢٠٧). وحسب تعليق السكرتير العام للحكومة ديدز فإن الكلمة نشرت جواً من الثقة وظهر أنها ستعطي الأمل للعرب بقدوم أيام مشرقة ورخية. ولكن بعد أشهر ما لبثت الغالبية أن شعرت أن هذه الكلمة قد طُرحت بعيداً، وأن حكومة جلالته «مقيدة اليد والقدم» وأن هذا البيان مجرد ذر للرماد في العيون، وأن الشقة قد اتسعت بين العرب والإدارة التي أصبحوا يرونها والصهيونية شيئاً واحداً(٢٠٨).

ويمكن اعتبار أسلوب الحكومة البريطانية المعتاد في تشكيل لجان التحقيق إثر وقوع أية «اضطرابات» أحد الوسائل التي تلجأ إليها لامتصاص واحتواء حالة التوتر وتهدئة الأوضاع الأمنية. وقد قام هربرت صمويل في ٧ مايو ١٩٢١ بتشكيل لجنة للتحقيق في أحداث يافا برئاسة قاضي قضاة فلسطين سير توماس هيكرافت T. Haycraft وعضوية لوك H. Luke مساعد حاكم القدس، وستبس Stubbs من القسم القانوني، كما عين ثلاثة مستشارين للجنة هم عارف الدجاني الداودي وإلياس مشبك ود. الياش Eliash، وقد رفعت اللجنة تقريرها في ١٠ أغسطس ١٩٢١ ونشر في أكتوبر من العام نفسه(٢٠٩).

ولم يحدث انفراج في الجو السياسي إثر أحداث مايو...، وعادت أجواء التوتر للبروز عندما قامت مظاهرة عنيفة في القدس في ذكرى وعد بلفور في ٢ نوفمبر ١٩٢١. وقد اتجهت المظاهرة إلى الحي اليهودي، واشتبكت في صراع دموي مع اليهود أسفر عن مقتل خمسة يهود وثلاثة عرب وإصابة «٣٦» شخصاً بجراح من الطرفين. ولم يكن للقيادة السياسية التقليدية أي دور في

---

(٢٠٧) انظر نص هذا البيان في ملف: F.O. 371/6375.

(٢٠٨) Letter, Deeds to Shuckburgh (Assistant Under S. of S. Colonies) 22 Nov. 1921, C.O. 537/852.

(٢٠٩) Despatch, Samuel to Churchil, 8 May 1921, Secret, C.O. 733/3, and **Haycraft Report**,p.3.

هذه الأحداث، وأصدرت بياناً في ٣ نوفمبر عبرت فيه عن استيائها الشديد من الأحداث ودعت الجمهور للاحتفاظ بالسكينة والمحافظة على الأمن العام ومساعدة الحكومة في مهمتها(٢١٠). وفضلاً عن أن الشرطة لقيت ثناء السلطات البريطانية على أدائها، فقد هنأتها القيادة الفلسطينية أيضاً على دورها في المحافظة على الأمن(٢١١).

وقد أثارت المحاكمات التي جرت للمشاركين في المظاهرة اهتمام العرب في فلسطين، إذ حكم على عربي بالسجن «١٥» عاماً مع الأشغال لحمله مسدساً وخنجراً، وعلى عربي آخر بالسجن «١٥» عاماً مع الأشغال لحمله قنبلة، بينما حكم على ثلاثة يهود كان معهم قنابل وقذفوا إحداها في أثناء الصدامات مما أدى إلى مقتل ثلاثة من العرب بالسجن «١١» عاماً و«١٠» أعوام و«٦» أعوام، وقد أثار ذلك غضب المسلمين الذين شعروا أن الحكومة تكيل بمكيالين في التعامل مع العرب واليهود(٢١٢)، على أنه فيما يظهر فإن الأحكام قد خففت فيما بعد(٢١٣).

وبعد هذه المظاهرة وحتى سنة ١٩٢٨ لم تحدث أية «اضطرابات» على مستوى واسع، ودخلت فلسطين خلالها مرحلة من الركود والهدوء، غير أنه حدث صدام محدود يوم ٢٠ مارس ١٩٢٤ حينما كان اليهود يحتفلون بعيد المساخر «البوريم» وأشركوا في مساخرهم زي علماء المسلمين، مما أثار حفيظة

---

(٢١٠) كامل خلة، مرجع سابق، ص٢٧٣.

(٢١١) Report on the Political Situation in Palestine for the Month of Nov. 1921, Samuel to C. O., 6 Dec. 1921, AIR 5/ 206 Part1; and Taggar, **op. cit**, p.42.

(٢١٢) Report on the Political Situation in Palestine for the Month of Nov. 1921, AIR 5/205 Part 1.

(٢١٣) صرح تشرشل في مجلس العموم في ١٦ فبراير ١٩٢٢ أن الحكم قد خفف عن العربيين إلى سنة على أحدهما وستة أشهر على الآخر، انظر **P.D., Commons**, Vol. 150, Col. 1251.

المسلمين، وأطلقت النار في يافا على اثنين من اليهود فأصيبا بجراح، وبينما كانت تجري تحقيقات الشرطة في الأمر أطلقت النار على ثلاثة من العرب فأصيبوا بجراح، ومات بعد ذلك يهودي وعربي متأثرين بجراحهما[(٢١٤)].

وعندما زار بلفور فلسطين في ٢٥ مارس ١٩٢٥ أضربت فلسطين إضراباً شاملاً واعتقلت السلطات «١٦» شخصاً كإجراء احترازي ثم أطلقت سراحهم بعد فترة قصيرة[(٢١٥)]. وفي إبريل ١٩٢٨ عم الغضب أرجاء فلسطين بسبب انعقاد مؤتمر تبشيري «تنصيري» دولي في القدس، واصطدمت الشرطة بالمصلين بعد صلاة الجمعة في غزة، وقامت باعتقال مائة متظاهر، وخشيت السلطات أن تقوم ثورة كبيرة في البلاد فأوقفت المؤتمر[(٢١٦)].

انتفاضة البراق «أغسطس ١٩٢٩»

حدث أول تصعيد خطير بشأن حائط البراق في ٢٣ سبتمبر ١٩٢٨ الذي وافق يوم «عيد الغفران» عند اليهود، حيث جاؤوا إلى الحائط بأعداد كبيرة وقاموا بوضع ستار بين الرجال والنساء، وأحضروا كراسي ومقاعد وموائد وخزائن ومصابيح... وحولوا المكان بحيث يحسبه الناظر كنيساً يهودياً.... فغضب المسلمون واحتج المجلس الإسلامي الأعلى، وحذر الحكومة من العواقب الوخيمة لذلك[(٢١٧)]. فطلب نائب حاكم لواء القدس من اليهود رفع

---

(٢١٤) عمر أبو النصر، **مرجع سابق**، ص٢٦٠، و إحسان النمر، **فلسطين في دورها البلدي**، ص١١٢، وانظر أيضاً:
P.D., Commons, Vol. 171, Col. 1796.

(٢١٥) انظر: كامل خلة، مرجع سابق، ص٣٩٩-٤٠٤، وانظر أيضاً تصريح أورمسبي غور -وكيل وزارة المستعمرات- في مجلس العموم في ٦ إبريل ١٩٢٥ **P.D. Commons, Vol. 182, Col. 1804**، وتصريحه إيضاً يوم ٤ مايو ١٩٢٥ في **P.D. Commons, Vol. 183, Col. 564**
وانظر كذلك: **Erskine, op.cit., p. 120**

(٢١٦) بيان الحوت، مرجع سابق، ص٢١٤-٢١٨، الشورى، العدد ١٧٧، ١٩ إبريل ١٩٢٨، وانظر أيضاً: .Bentwich, **England in Palestine**, p.158

(٢١٧) **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية**، ص١٢٤-١٢٦، ومحمد عزة دروزة، **فلسطين وجهاد الفلسطينيين: في معركة الحياة والموت ضد بريطانيا والصهيونية العالمية ١٩١٧-١٩٤٨** (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥٩)، ص٢٠-٢١.

هذه الأشياء فلم يفعلوا وعند ذلك قامت الشرطة بإزالتها[٢١٨].

وشعر المسلمون بوجود مؤامرة يهودية للسيطرة على حائط البراق، فأسسوا في ٣٠ سبتمبر ١٩٢٨ «لجنة الدفاع عن البراق الشريف»[٢١٩]. وعقد في القدس مؤتمر إسلامي في الأول من نوفمبر ١٩٢٨ حضرته وفود من شرق الأردن والعراق وسوريا ولبنان والهند، وحمَّل المؤتمر في قراراته حكومة فلسطين تبعة ماقد ينتج عن دفاعهم عن حائط البراق إن توانت في منع أي اعتداء يهودي، وقرر تأسيس «جمعية حراسة المسجد الأقصى والأماكن الإسلامية المقدسة»[٢٢٠].

وقام اليهود من جهتهم بتصعيد الموقف والمطالبة بحائط البراق ووصل الوضع إلى ذورته في أواخر يوليو وأوائل أغسطس ١٩٢٩ الذي وافق انعقاد المؤتمر الصهيوني في زيوريخ بسويسرا، حيث كانت قضية البراق قضية أساسية في المؤتمر. وعاد اليهود إلى جلب الأدوات المنوعة، ومنع المسلمين من المرور إلى منازلهم عن طريق البراق[٢٢١]. وفي ١٥ أغسطس الذي وافق احتفال اليهود «بعيد الصيام» وذكرى خراب الهيكل نظم اليهود مظاهرات في القدس اتجهت إلى حائط البراق، وهناك رفعوا العلم الصهيوني وأنشدوا نشيدهم الوطني،

---

(٢١٨) **تقرير بيل**، ص٨٨، وانظر أيضاً:

Bentwich, **England in Palestine**, pp.175-176.

(٢١٩) وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص١١٩-١٢٦، وانظر أيضاً:

Porath, **The Emergence of the Palestine National Movement**, p.266.

(٢٢٠) عيسى السفرى، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ط٢ (القدس: منشورات صلاح الدين، ١٩٨١)، جـ١، ص١٢٢، ومحمد عزة دروزة، فلسطين وجهاد الفلسطينيين، ص٢١.

(٢٢١) وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص١٣٦-١٣٩، وناجي علوش، الحركة الوطنية الفلسطينية: أمام اليهود والصهيونية ١٨٨٢-١٩٤٨، ط٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص١٢٨-١٢٩.

وشتم خطباؤهم رسول الله صلى الله عليه وسلم والإسلام والمسلمين[٢٢٢].
وفي اليوم التالي الذي وافق مناسبة «المولد النبوي» خرج المسلمون في مظاهرة من المسجد الأقصى باتجاه الحائط حيث حطموا منضدة لليهود وأخرجوا الاسترحامات التي وضعها اليهود في شقوق الجدران وأحرقوها[٢٢٣]. وفي ١٧ أغسطس حدث شجار طعن فيه عربيٌ يهودياً في القدس -لأنه دخل مزرعته- طعنةً أدت إلى وفاته، واتسع الشجار إثر ذلك مما أدى إلى جرح «١١» يهودياً و«١٥» عربياً، واشتكت اللجنة التنفيذية العربية من بُعد الشرطة عن الإنصاف في معالجة الحادث إذ أوقفوا «٢٢» عربياً بينما لم يوقفوا سوى يهودي واحد، وكان بين الموقوفين العرب «١٤» جريحاً أما جرحى اليهود فقد سمح لهم بالعودة إلى بيوتهم[٢٢٤].

وفي ٢٢ أغسطس سرت شائعات أن اليهود ينوون الهجوم على المسجد الأقصى[٢٢٥]. ويبدو أن كثيراً من المسلمين الذين حضروا لصلاة الجمعة في ٢٣ أغسطس من خارج القدس قد أحضروا معهم العصي والهروات، وقام كنجسلي هيث قائد شرطة مدينة القدس القديمة بإصدار أمر احترازي بنزع الأدوات المحتمل استخدامها في الصدامات من أيدي القادمين للقدس، وقد أحدث ذلك استياءً بين المسلمين عندما بدأ تنفيذه، غير أن سوندرز نائب قائد الشرطة ألغى هذا القرار، لأنه وجد أن تنفيذه يحتاج إلى أعداد كبيرة من الشرطة البريطانية التي لم يكن من الممكن توفيرها بعد أن وضع سبعون شرطياً منهم في الأماكن الاستراتيجية. كما خشي أن تحدث عملية النزع تأثيراً سيئاً

---

(٢٢٢) انظر: أميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، ص١١٥، وزهير المارديني، مرجع سابق، ص٦٢-٦٣، ووثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص١٤٠.

(٢٢٣) ناجي علوش: الحركة الوطنية الفلسطينية، ص١٢٩-١٣٠، وعبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص٢٠٢.

(٢٢٤) وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص١٤٠-١٤١، وانظر أيضاً:
Shaw Report, p.56.

(٢٢٥) نجيب صدقة، **قضية فلسطين** (بيروت: دار الكتاب، ١٩٤٦)، ص١٢١.

وسط العرب، فضلاً عن أنه لم يكن هناك ما يمنعهم من الحصول على العصي وغيرها عند الدخول(٢٢٦).

وفي صلاة الجمعة حاول الشيوخ تهدئة الجمهور، غير أن شائعة راجت أن اليهود قتلوا عربيين، فخرج جمهور المصلين الغاضب في مظاهرة. ويبدو أن يهوداً أطلقوا الرصاص من نوافذ البيوت على المسلمين فجرحوا بعضهم، فاستغاث المسلمون بالشرطة وأرادوا اقتحام جهة إطلاق الرصاص لكن الشرطة منعتهم، وحصلت صدامات واسعة أطلقت فيها الشرطة الرصاص على المسلمين، ووقعت الكثير من الإصابات بين المسلمين واليهود(٢٢٧). ولم تكد أخبار صدامات القدس تصل إلى الناس حتى عمت المظاهرات والصدامات جميع أنحاء فلسطين، وتتابعت أحداثها في شكل ثورة عنيفة استمرت أسبوعاً كاملاً، غير أن جذوتها لم تنطفىء إلا بعد أيام أخرى تالية.

ولم تكن حكومة فلسطين، مستعدة لمواجهة «اضطرابات» بهذا الحجم، ولم يكن معظم رؤوس الحكومة موجودين، إذ إن المندوب السامي وقائد الشرطة وحاكمي اللواءين الشمالي والجنوبي وقائد قوات حدود شرق الأردن وآخرين كانوا في إجازات(٢٢٨). وقد سارع القائم بأعمال الحكومة فور اندلاع الأحداث إلى طلب تعزيزات عسكرية، فأخذت تصل إلى فلسطين تباعاً من شرق الأردن ومصر ومالطا(٢٢٩). وفرضت السلطات البريطانية حظر التجول في القدس بين غروب الشمس وشروقها، وأصدر حاكم القدس قراراً يجيز للشرطة أن تفرق أي تجمع في مكان عمومي، وأن يلقى القبض دون مذكرة على أي شخص في ذلك الاجتماع إذا رفض أو تأخر في مبارحة المكان أو عاد إلى التجمع. وأجاز القرار القبض على كل من وُجد في مكان عمومي يحمل سكيناً أو حجراً أو هراوة أو قضيب حديد أو أي سلاح مهما كان نوعه، مما

---

(٢٢٦) **Shaw Report**, p.61.

(٢٢٧) الشورى، العدد ٢٤٠، ٢٨ أغسطس ١٩٢٩، ونجيب صدقة، مرجع سابق، ص١٢١.

(٢٢٨) Bentwich, **England in Palestine**, p.186.

(٢٢٩) انظر حول هذه التعزيزات تحت عنوان انتفاضة البراق في الفصل الثاني من الباب الأول من هذا الكتاب.

يُمكن أن تعدّه الشرطة مساعداً على «الاضطراب». كما أجاز القرار القبض على كل من حرض غيره على التجمع شفهياً أو خطياً أو بأي وسيلة، أو من غنى أغنية أو تلفظ بكلام أو أبدى إشارات قد تؤدي حسب رأي الشرطة إلى الإخلال بالأمن(٢٣٠). وقامت السلطات بمنع السيارات من الذهاب من يافا إلى القدس وأوقفت المخاطبات الهاتفية بين المدن الفلسطينية وفرضت الرقابة على الصحف وعلى التلغرافات المرسلة إلى الخارج، وقام الجيش بسد الطرقات المؤدية إلى القدس في وجه أهل المدن والقرى الذين قدموا لنجدة إخوانهم، وعند ذلك صار المنجدون يتربصون في الضواحي ثم يتسللون إلى المدينة ليلاً(٢٣١).

وبينما كانت السلطات تحاول جاهدة إحكام قبضتها على القدس، أخذت الصدامات والمظاهرات في الاتساع بشكل جعل إمكانية مواجهتها أمراً صعباً، وأخذت السلطات العسكرية والشرطة «تلهث» في الملاحقة هنا وهناك بانتظار وصول التعزيزات التي احتاجت بضعة أيام لإكتمالها. ففي ٢٤ أغسطس قام العرب في الخليل بمهاجمة الحي اليهودي وقتلوا أكثر من ستين يهودياً وجرحوا أكثر من خمسين آخرين، وحاولت الشرطة حماية اليهود واصطدمت بالمتظاهرين(٢٣٢)، وذكر أنها قتلت نحو عشرة منهم وجرحت آخرين(٢٣٣)، وحالت دون اكتمال مذبحة هائلة لليهود. وكان حجم الأحداث واتساعها في الخليل أكبر بكثير من إمكانيات العدد الضئيل المتواجد من الشرطة هناك، والذي لم تأته النجدة إلا بعد انتهاء معظم الصدامات. وكانت عربتا نقل مسلحتان قد أُرسلتا إلى الخليل -إثر ورود أنباء الصدامات- تحملان شرطة إضافية وعشرة من رجال الطيران، لكنها تعوقت لانشغالها بنزع أسلحة العرب الذين التقتهم

---

(٢٣٠) **الشورى**، العدد ٢٤٠، ٢٨ أغسطس ١٩٢٩.

(٢٣١) نفس المرجع.

(٢٣٢) **Shaw Report**, p.64.

(٢٣٣) **الشورى**، العدد ٢٤٣، ١٨ سبتمبر ١٩٢٩.

في طريقها، ولاشتباكها مع مجموعات صغيرة كانت تطلق النار على السيارات المارة في الطريق[٢٣٤]. وفي نابلس قام المتظاهرون في اليوم نفسه بمهاجمة دوائر الحكومة ومركز الشرطة الذي أطلق عليهم الرصاص فأصاب عدداً منهم، وبعد صدامات متتالية طردت الشرطة من أحد المواقع ورفع العلم العربي على مبنى الحكومة، وهاجم العرب في ذلك اليوم أيضاً اليهود في بيسان[٢٣٥].

وفي الفترة من ٢٤ أغسطس وحتى ٢ سبتمبر ١٩٢٩ هاجم العرب الكثير من المستعمرات اليهودية مثل تل بيوت، وبيت فيجان، وميكور حاييم، وعطاروت، ومياشوريم، وموتزا، ودلب، ونهلال، وعرتوف، واستطاعوا تدمير ست مستعمرات تدميراً كاملاً وقد وقعت حول المستعمرات معارك مع القوات البريطانية[٢٣٦]. ولكن يظهر أن البريطانيين لم يكن في مقدوورهم التواجد في كل مكان، ولذلك حاولوا الاستفادة بشكل كبير من سلاح الطيران الذي أخذ يقوم بأعمال الدورية على الطرق وحول المستعمرات وقصف العرب المهاجمين. وخلال الفترة من ٢٣ - ٣١ أغسطس قام الطيران بـ«٨٤» دورية كانت تقوم بها في اليوم الواحد ما بين أربع إلى «٤١» طائرة[٢٣٧].

وفي يافا وقعت اشتباكات عنيفة يوم ٢٥ أغسطس بين العرب واليهود، وحسب جريدة الشورى، فإن القوات البريطانية تدخلت وصوبت رشاشاتها على العرب فقتلت وجرحت الكثير، كما أطلق اليهود الرصاص على الشبان المتراجعين من النوافذ وأن عدد القتلى زاد عن ثلاثين وزاد الجرحى عن

---

(٢٣٤) Playfair Report, p.14.

(٢٣٥) Ibid, p. 143, and **Shaw Report**, p.64.

وانظر أيضاً: كامل خلة، مرجع سابق، ص٤٥٥.

(٢٣٦) كامل خلة، مرجع سابق، ص٤٥٥ وانظر أيضاً:

Shaw Report, p.65, and Playfair Report, pp. 14-20, p.29, p.41, and p.49.

(٢٣٧) R.A.F., H.Q. Palestine and Trans-Jordan to Air Ministry, 22 Nov. 1929, AIR 5/ 1243.

مائة[٢٣٨]. غير أن أشد ما أثار الشعور العربي في أحداث يافا المذبحة التي أوقعها اليهود بعائلة عربية من ستة أشخاص، إذ اقتحموا -وعلى رأسهم شرطي يهودي اسمه سيمحا خنكيز Khankis - بيت إمام مسجد اسمه عبد الغني العون فقتلوه وأفراد عائلته بالرصاص، ودخل يهود آخرون فشوهوا الجثث بالبلطات والخناجر، وبقروا بطني اثنتين من النساء الحوامل[٢٣٩].

وفي حيفا وقعت صدامات في ٢٨ أغسطس بين العرب والقوات البريطانية، وهاجم العرب أحد القطارات العسكرية الخارجة من المدينة وجردوا الجنود الإنجليز الموجودين فيه من السلاح[٢٤٠]. وقد أثار سخط العرب ما ذكر من أنه بينما كانت جماعات من أهل حيفا يتفرجون على البارجة البريطانية برهم، إذ أطلقت عليهم مدافعها دون سابق إنذار فقتلت وجرحت العشرات[٢٤١]. واحتجت الجمعية الإسلامية في حيفا للحكومة على اعتداء ضابطي الشرطة اليهوديين رفنغ وحزقيال وثلاثة من الشرطة اليهود الآخرين وإطلاقهم الرصاص على المسلمين[٢٤٢].

وهز مشاعر العرب ما حدث في قرية صورباهر في ٢٨ أغسطس، إذ تذكر المصادر العربية أن الجنود الإنجليز هاجموا القرية «وقتلوا النساء والأطفال والرجال العرب في بيوتهم وعلى فرشهم وأصبحت الحادثة حديث الناس وموضع الرعب في النفوس»[٢٤٣].

---

(٢٣٨) **الشورى**، العدد ٢٤١، ٤ سبتمبر ١٩٢٩.

(٢٣٩) **الشورى**، العدد ٢٤٢، ١١ سبتمبر ١٩٢٩، وعيسى السفرى، **مرجع سابق**، جـ١، ص١٢٦-١٢٧.

(٢٤٠) كامل خلة، **مرجع سابق**، ص٤٥٦.

(٢٤١) **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية**، ص١٤٦، و**الشورى**، العدد ٢٤١، ٤ سبتمبر ١٩٢٩.

(٢٤٢) **الشورى**، العدد ٢٤٢، ١١ سبتمبر ١٩٢٩.

(٢٤٣) انظر: احتجاج اللجنة التنفيذية العربية واحتجاج المحامين العرب في فلسطين في **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية**، ص١٤٢-١٤٥، وانظر أيضاً: **الشورى**، العدد ٢٤١، ١١ سبتمبر ١٩٢٩، وقد ذكرت **الشورى** أنه قتل ستة وجرح ثمانية من العرب في حادثة صور باهر.

وفي يوم ٢٩ أغسطس هاجم العرب الحي اليهودي في صفد فقتلوا من اليهود عشرين وجرحوا «٢٥» آخرين، ودمروا وأحرقوا حوالي مائة بيت. وفي هذه الحالة أيضاً -كما في الخليل- لم تكن أعداد الشرطة كافية، وكان قائد شرطة صفد فرداي Faraday قد طلب تعزيزات، لكن وحدة من قوات حدود شرق الأردن ووحدة من الجنود البريطانيين لم تصلا إلى صفد إلا بعد ساعتين من وقوع الأحداث(٢٤٤).

وهكذا فإن فلسطين تحولت إلى ساحة معركة ولم تستطع السلطات الإمساك بزمام الأمور إلا بعد اكتمال التعزيزات في ٢٨ أغسطس... والتي احتاجت إلى يومين آخرين لاستكمال انتشارها. ثم تحولت القوات العسكرية والشرطة إلى المبادرة، فقامت بمهاجمة القرى العربية التي هاجمت المستعمرات اليهودية وقبضت على الكثيرين، وحصلت على الإفادات اللازمة ضد الأشخاص(٢٤٥). وقبضت على «٣٨٠» شخصاً في الخليل بينهم ثمانين امرأة(٢٤٦)، كما قبضت على «٢٦٣» شخصاً في صفد(٢٤٧). وقامت الطائرات بإلقاء المنشورات على مدن فلسطين وقراها المختلفة وظلت تقوم بهذا العمل فضلاً عن أعمال الدورية حتى ١١ سبتمبر(٢٤٨). وتم إعادة تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق عسكرية بعد أن كانت خمس مناطق، وقد استهدفت من ذلك تنفيذ سياسة التركيز لتتواءم مع عملية تقليل أعداد الجنود في البلد بعد أن خفت حدة الأحداث، فأصبحت هناك المنطقة الجنوبية وقيادتها في القدس والمنطقة

---

(٢٤٤) See: **Shaw Report**, p.65, and Sykes, **op. cit.**, p.119.

(٢٤٥) Dobbie Report, p. 10, and Playfair Report, p. 31.

(٢٤٦) **الشورى**، العدد ٢٤٣، ١٨ سبتمبر ١٩٢٩.

(٢٤٧) Report on "Safad Gang", J. Chancellor, to Passfield, 22 Feb. 1930, Confidential, C.O. 733/190/5. Hereafter refered to as Report on Safad Gang.

(٢٤٨) Playfair Report, Enclosure EE.

المركزية وقيادتها في يافا والمنطقة الشمالية وقيادتها في الناصرة[٢٤٩].

من جهة أخرى فإن الأحداث في فلسطين قد أثارت مشاعر واسعة من الغضب في العالم العربي والإسلامي، وحاول العرب في شرق الأردن وسوريا نجدة إخوانهم في فلسطين. وذكرت تقارير من شرق الأردن أنه يجري تنظيم ثلاثة آلاف مسلح بدوي لمهاجمة اليهود في فلسطين، بالإضافة إلى «١٥٠» فارس عراقي تجمعوا في عمّان لاحتمال دخول فلسطين، كما أن حوالي ألف من عرب الحويطات اتجهوا إلى الخليل من مناطق الكرك والطفيلة والشوبك عن طريق وادي عربة. . . . وقد قامت السلطات العسكرية والأمنية باتخاذ الإجراءات لمنع دخول هذه القوات[٢٥٠]، وطلبت السلطات البريطانية في فلسطين من السلطات الفرنسية منع العرب من التدفق عبر الحدود السورية، وقامت السلطات الفرنسية بالفعل باتخاذ إجراءات فورية فعالة ووضعت عدداً من الفصائل المسلحة على الحدود[٢٥١].

أسفرت هذه الانتفاضة عن مقتل «١٣٣» وجرح «٣٣٩» من اليهود معظمهم على يد العرب، وقتل من العرب «١١٦» وجرح «٢٣٢» معظمهم على يد الجيش والشرطة[٢٥٢]. وقد سيق إلى المحاكمة حوالي «١٣٠٠» شخص ٩٠٪ منهم من العرب، ويعطى الجدول في الصفحة التالية[٢٥٣]، صورة عن نتائج المحاكمات:

---

(٢٤٩) Dobbie Report, Enclosure F.

(٢٥٠) Playfair Report, p.41.

(٢٥١) الشورى، العدد ٢١٢، ١١ سبتمبر ١٩٢٩، وانظر أيضاً:
Dobbie Report, p.9.

(٢٥٢) See: Hyamson, **op. cit.**, p.121, and **Shaw Report**, p.65. نقلت لجنة شو عن مدير الصحة قوله إن هناك عدداً كبيراً من الإصابات وسط العرب لم يتم تسجيلها، انظر: **Shaw Report**, p.66.

(٢٥٣) تقرير بيل، ص٢٥٠.

	عرب	يهود	المجموع
الذين حوكموا بصورة جزئية من قبل حكام صلح بريطانيين	٨٩١	٧٤	٩٦٥
الذين أدينوا من قبل المحاكم المركزية	٢٤١	٣٠	٢٧١
الذين أدينوا من قبل محكمة الجنايات الكبرى	٥٦	٣	٥٩
الذين صدر بحقهم حكم الإعدام	٢٧	٢	٢٩
أحكام الإعدام التي أبرمت عند الاستئناف	٢٦	١	٢٧

ويظهر من خلاصة «الخسائر» التي نجمت عن انتفاضة البراق أنه بينما تركزت ثورةالعرب ضد اليهود، فإن معظم ضحاياهم قد سقطت بيد الإنجليز، وكانت الإصابات بين الإنجليز من شرطة أو جيش نادرةً جداً. وقد ذكر موسى العلمي أن العرب كانوا قادرين على الهجوم على الدوريات البريطانية بنجاح خصوصاً قبل وصول التعزيزات، لكنهم عملياً وبشكل واضح لم يطلقوا النار بالمرة عليهم حتى لو كانوا هم تحت خطر إطلاق الرصاص[٢٥٤]. وقد أورثت هذه «الخسائر» العرب شعوراً بالمرارة دفعهم إلى الاعتقاد أن المشروع الصهيوني يعتمد على حماية الحراب البريطانية[٢٥٥]، وأن صراعهم وثورتهم يجب أن تتوجه بالدرجة الأولى ضد بريطانيا. ثم إن الكثير من الضحايا العرب لم يكن قتلهم مبرراً -على الأقل من وجهةالنظر العربية- خصوصاً أولئك الذين سقطوا دونما مشاركة في صدامات أو اشتباكات، كما حدث في حيفا وصور باهر، مما يكرس الشعور بالظلم لدى العرب.

وتشير إحدى الوثائق المهمة إلى أن القيادة العسكرية البريطانية نفسها في

---

(٢٥٤) Present State of Mind and Feelings of the Arabs of Palestine, Memorandum by Musa Al-Alami submitted to the H.C., Sep. 1933, C.O. 733/257/11.

(٢٥٥) عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص٢٠٦.

فلسطين قد انتقدت ممارسات الجنود البريطانيين وما نتج عنها من أضرار. فقد قال داودنج قائد قوات الطيران البريطاني والقائد العام للقوات العسكرية في فلسطين في رسالة إلى رئيس هيئة أركان الطيران في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٩، إنه من خلال عدة حوارات خاصة كون انطباعاً أن الجنود البريطانيين كانوا سريعي الاهتياج -إلى حد ما- عندما جاؤوا إلى فلسطين. وقال داودنج إن الجنود قد «أقروا الأمن بإطلاق النار على كل شيء يتحرك (وأشياء لا تتحرك)، لقد خاضوا معركة عنيفة في الضباب مع عمود إنارة كهربائي لأنه رفض التوقف عندما طلب منه ذلك»!!! وأضاف داودنج أن مجموعة من كتيبة جرين هواردز Green Howards كانوا في لوري عندما تعطلت بهم إحدى العجلات، فقاموا فوراً بإطلاق النار على مضارب قبيلة الغزاوية التي لم تكن قد شاركت مطلقاً في الأحداث، وكان لذلك وقعه السيء جداً حيث أصبح موقف الغزاوية معادياً للبريطانيين[٢٥٦].

أما لماذا انتقد داونج الجنود البريطانيين بهذه السخرية والمرارة؟! فلعل جانباً من ذلك يعود إلى كون داودنج يتبع وزارة الطيران، أما الجنود فكانوا يتبعون وزارة الحرب مما سهل عليه انتقادهم فضلاً عما كان بين الوزارتين من تنافس على الإشراف العسكري على فلسطين، وانتقاد كل طرف لأداء الطرف الاخر. غير أن هذا التعليل لا ينفي أن الجنود البريطانيين تصرفوا بحدة وتسرع في أكثر من موقف كما لاحظنا من سياق الأحداث.

أما قضية فرض الغرامات وتنفيذ قانون العقوبات المشتركة على القرى والأحياء العربية في المدن فقد كان محل استياء كبير من العرب لأنه «يخالف جميع الشرائع المتمدنة»[٢٥٧]، حيث «يأخذ أهالي قرية برمتها بجريرة شخص واحد»[٢٥٨]. وكانت أولى علامات الاستفهام على طريقة تطبيق هذا بالقانون

---

(٢٥٦) Extract from a Letter from Dowding to C.A.S., 29 Sep. 1929, AIR 9/19.

(٢٥٧) وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص١٥٤.

(٢٥٨) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٣٢٦.

تعيين المندوب السامي لرجل من «غلاة الصهيونيين ومن أشد الناس مقتاً للعرب» ضابطاً عاماً له صلاحية تطبيق هذا القانون وهو الخواجه ابرامسون مدير تسوية الأراضي، الذي وقع خبر تعيينه على أهل فلسطين كالصاعقة(٢٥٩).

وقد افتتح ابرامسون أحكامه بالحكم على «٢٦» قرية في جنوب فلسطين بغرامة مشتركة مع أن تلك المنطقة على حد تعبير جريدة الشورى «لا يهود فيها ولا عفاريت ولم يقع فيها أدنى خلل بالنظام»(٢٦٠)!! وكانت مجموعة من أهالي «١١» قرية فرضت عليها غرامات بلغ مجموعها «١٣٤٠٠» جنيه لمصلحة مستعمرة بيار تعبيا (٢٦١)، قد رفعوا «عرضحال» إلى لجنة شو اشتكوا من فرض هذه الغرامات، وقالوا إن الذين اتهموا بمناوشة مزرعة اليهود في بيار تعبيا حوكموا أمام المحاكم وبعضهم حكم عليه، والقانون لا يقرر العقوبة المشتركة إلا إذا كان مرتكبها غير معروف. والخلاصة أن «هذا القانون معناه إفقارهم وبيع ممتلكاتهم لليهود، وأن يهود بيار تعبيا لا يملكون هم وكل مزروعاتهم عشر الغرامة، فوضعها إذن كان لمجرد الانتقام لا للإنصاف»(٢٦٢).

وقد تساءل هوارد بوري Haward-Bry في مجلس العموم البريطاني في ٢٦ مارس ١٩٣٠ حول قانون العقوبات المشتركة، وما إذا كان سبب ظلماً ومصاعب للعرب فرد عليه شيلز وكيل وزارة المستعمرات أن هذا القانون طبق «كإجراء ضروري بسبب أعمال العنف التي وقعت في اضطرابات السنة الماضية»(٢٦٣). غير أن العقوبات المشتركة تسببت بإرهاق شديد للعرب، بل إن حجمها كان من الضخامة بحيث لم يكن في المقدور تسديده، إذ إن مجموع الغرامات التي فرضت بسبب انتفاضة البراق ١٩٢٩ بلغ «٣٢٣٤٠» جنيهاً لم تستطع حكومة فلسطين -حتى سنة ١٩٣٥- الحصول منها إلا على «٨٥٢٠»

---

(٢٥٩) **الشورى**، العدد ٢٤٣، ١٨ سبتمبر ١٩٢٩.

(٢٦٠) **الشورى**، العدد ٢٤٤، ٩ أكتوبر ١٩٢٩.

(٢٦١) **الشورى**، العدد ٢٥١، ٢٧ نوفمبر ١٩٢٩.

(٢٦٢) **الشورى**، العدد ٢٥٥، ١٨ ديسمبر ١٩٢٩.

(٢٦٣) **P.D., Commons,** Vol. 237, Cols. 405-406.

جنيهاً أي ما يساوي الربع تقريباً. وظهر للحكومة -على ما يبدو- أن الإصرار على تحصيل المبلغ أمر غير عملي، ولا يؤدي إلا إلى استمرار حالة العداء والكراهية تجاهها، ولذلك عفا المندوب السامي في سنة ١٩٣٥ عن جميع مالم يكن قد سدد من غرامات(٢٦٤).

ومن جهة أخرى فقد احتج العرب على «ضرب وتعذيب الشرطة لموقوفي العرب»(٢٦٥)، وأشارت الشورى إلى صور أطفال ورجال ضربتهم شرطة الخليل لانتزاع اعترافات منهم تفيد اليهود. وهذه الصور تبين المواضع الممزقة من أجسادهم بالكرابيج والعصي وآلات التعذيب الأخرى. وقالت الصحيفة إن سجون فلسطين مزدحمة بالموقوفين والمتهمين العرب «ومعظمهم على ما بلغنا يعذب تعذيباً ويذوق آلاماً تأباها الإنسانية ويأباها القانون»(٢٦٦).

وكان أشد ما يثير المرارة في نفوس العرب ذلك «الظلم» الذي يقع عليهم على يد مسؤول «العدل» في فلسطين اليهودي الصهيوني بنتويش، وربما توضح إحصائية الأحكام والمحاكمات -التي سبقت الإشارة إليها- والتي ظهر من خلالها أن الغالبية الساحقة من المتهمين والمحكومين كانوا من العرب...، ربما توضح خلفية اتهام العرب له بأنه أخذ «يتهم العرب بالعشرات ويفرج عن اليهود حتى القتلة بكفالة وبدون كفالة»(٢٦٧). ولقد ذكر أن بنتويش أفرج عن مجرم يهودي متهم بقتل أربعة عرب أحرق أحدهم حرقاً(٢٦٨). وقد شن العرب حملة تطالب بإقالته وأيدهم في ذلك مايكل مكدونيل قاضي القضاة في فلسطين نظراً لتحيز بنتويش الفاضح، وقد نجحت الحملة جزئياً إذ طُلب من بنتويش أن يعالج جميع القضايا المتعلقة بالعرب بعد التشاور مع درايتون

---

(٢٦٤) تقرير بيل، ص٢٥٧.
(٢٦٥) وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص١٥٤.
(٢٦٦) الشورى، العدد ٢٤٤، ٩ أكتوبر ١٩٢٩.
(٢٦٧) نفس المرجع.
(٢٦٨) نفس المرجع.

المحامي العام للحكومة[٢٦٩]. غير أن العداء العربي الكبير لبنتويش قد حمل أحد الشبان العرب على محاولة اغتياله فأصيب برصاصة في فخذه[٢٧٠]، وقبض على الشاب «محمد عبد الغني أبو طبيخ» وحكم عليه بالسجن «١٥» عاماً[٢٧١]. وقد أدرك بنتويش أن الضرر الذي أصاب سلطته كان أكثر خطورة من الجرح الذي أصيب به، إذ كان ذلك بداية الحركة للتخلص منه من إدارة فلسطين[٢٧٢]. وعندما ذهب بنتويش في إجازة إلى لندن في سبتمبر ١٩٣٠ قابله وزير المستعمرات باسفيلد، وذكر له أن الشعور في فلسطين يتصاعد، وأنه يمكن أن تندلع «اضطرابات» إذا عاد نائباً عاماً في فلسطين، وعرض عليه العمل رئيساً للعدل في قبرص فرفض. غير أن السلطات البريطانية لم تسمح له بالعودة إلى القدس سنة ١٩٣١، وأخيراً قرر وزير المستعمرات إنهاء خدماته[٢٧٣].

أما بالنسبة لأحكام الإعدام، فإن الحكومة قد أصرت على تنفيذها في ثلاثة من العرب هم عطا الزير ومحمد جمجوم وفؤاد حجازي، بينما خفضت الحكم عن الباقين، وكان يوم تنفيذ الإعدام بالعرب الثلاثة في ١٧ يونيو ١٩٣٠ يوماً مشهوداً في تاريخ فلسطين عرف «بالثلاثاء الحمراء» وقد أبدى العرب الثلاثة قبل إعدامهم ضروباً في الشجاعة والثبات، وطلب عطا الزير ومحمد جمجوم «حناء» ليخضبوا أيديهما، وهي عادة عربية في منطقتهما للدلالة على الاغتباط بالموت، وأنشدوا وأنشد أهل فلسطين أيضاً:

يا ظلام السجن خيم	إننا نهوى الظلاما
ليس بعد الليل إلا	نور فجر يتسامى

---

(٢٦٩) عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص٢٠٧.

(٢٧٠) See: Bentwich, **Mandate Memories**, pp. 136-137, and **P.D.,Commons**, Vol. 232, Col. 991.

(٢٧١) الشورى، العدد ٢٧٢، ٣٠ إبريل ١٩٣٠.

(٢٧٢) Bentwich, **Mandate Memories**, p.136.

(٢٧٣) **Ibid**, p.146.

وقد اتخذت إجراءات أمنية مشددة يوم إعدامهم، وسار في جنازتهم نحو «٣٥» ألف شخص[٢٧٤]. أما الشرطي اليهودي سيمحا خنكيز الذي قتل العائلة العربية في يافا، فقد خفف الحكم عنه إلى «١٥» عاماً، كما خفف الحكم عن اليهودي يوسف مزراحي الأورفلي المتهم بقتل عربيين إلى عشر سنوات. وقد سبب ذلك غضباً واسعاً في الوسط العربي، وعدّوه مثالاً على حقيقة السياسة البريطانية في فلسطين[٢٧٥].

(٢٧٤) الشورى، العدد ٢٧٩، ٢٥ يونيو ١٩٣٠، وكامل خلة، مرجع سابق، ص٤٨٤-٤٨٥.

(٢٧٥) انظر كامل خلة، مرجع سابق، ص٤٨٥، وانظر أيضاً حول هذه النقطة عدداً من الرسائل والمذكرات في ملف: C.O.733/181/5.

الباب الثاني

القوات العسكرية والشرطة في فلسطين

١٩٣٠ - ١٩٣٥

الفصل الأول

القوات العسكرية ١٩٣٩-١٩٣٥

تحديد حجم الحامية وطبيعتها

أحدثت انتفاضة أغسطس ١٩٢٩ هزة كبيرة للوضع الأمني في فلسطين، جعلت المسألة الأمنية، وحجم الحامية العسكرية البريطانية في فلسطين وطبيعتها، والأسلوب الأمثل لمواجهة «الاضطرابات»، تشغل حيزاً كبيراً من اهتمام القيادة البريطانية في القدس ولندن. ولم تحسم مسألة الحامية إلا بعد حوالي سنة من الحوار والمراجعة في الأمر، ورغم ذلك فقد اتخذت السلطات البريطانية منذ البداية إجراءات مؤقتة لمنع تجدد أي «اضطرابات» في فلسطين، وأبقت خلال فترة النظر في موضوع الحامية على كتيبتي مشاة على الأقل ووحدات هامة من قوات الطيران الملكي التي تتضمن عدداً من الطائرات والعربات المدرعة[١].

وقد بدأ الحوار حول مستقبل الحامية في فلسطين في جو تهيمن عليه آثار انتفاضة البراق (أغسطس ١٩٢٩)، وكان جواً مشحوناً بالتوتر ومحفوفاً بمخاطر وقوع انتفاضة جديدة أقوى وأوسع من سابقتها. فقد أشارت رسائل المندوب السامي تشانسلور وتقارير الشرطة[٢] إلى تزايد مظاهر العداء ضد الحكومة، وانتشارها لتشمل الطبقات الدنيا من السكان في القرى. وتحدثت عن ازدياد قوة المقاطعة العربية لليهود، وانتشار المحرضين العرب، وتهريب العرب للسلاح، وتشكيلهم عصابة عربية «الكف الأخضر» لمقاومة السلطة في منطقة صفد شمال فلسطين، وبيّنت أن الناس أصبحوا يائسين ولا يبالون بالأخطار، وإلى أن

---

(١) **P.M.C. Report,** Jun. 1930, p.8.

(٢) وضع اللورد باسفيلد وزير المستعمرات عدداً من التقارير والرسائل والمقتطفات حول الوضع في فلسطين في مذكرته التي رفعها إلى مجلس الوزراء في ٢٨ نوفمبر ١٩٢٩، مع وضع تعليقه عليها انظر:

Situation in Palestine, Memorandum by Passfield to the Cabinet, 28 Nov. 1929, Secret Cab. 24/2.

أصغر شرارة تكفي لإشعال البلد».

وفي مثل هذا الجو أرسل المندوب السامي تشانسلور برقية (إلى وزير المستعمرات) في ١٩ سبتمبر ١٩٢٩ عرض فيها العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند تشكيل الحامية في فلسطين. فقال إن العامل الأول هو ملاحظة أن كراهية العرب العميقة المستترة لليهود قد ظهرت الآن على السطح في جميع أنحاء فلسطين، وأن مخاطر تجدد الهجمات على اليهود قد برزت. ولا يمنع وقوعها غير التواجد الكبير للقوات العسكرية. أما العامل الثاني فإن أعداداً كبيرة من اللاجئين اليهود لا ترغب بالعودة إلى أماكن سكنها إلا بعد أن تطمئن إلى وجود الحماية الكافية لها من الهجوم، وهي حماية يمكن توفيرها فقط بتواجد القوات العسكرية والشرطة في هذه الأماكن. وقال إن العامل الثالث هو ملاحظة كيف سيمر عيد «الكفارة» اليهودي في أكتوبر وكيف سيكون أثر العقوبات التي أوقعتها السلطة -بسبب ثورة البراق- على الرأي العام. وذكر إن العامل الرابع متعلق بالمناطق المجاورة لفلسطين، إذ إن الأحداث السابقة كان لها انعكاسات خطيرة في سوريا...، وأن الدعاية ضد الهجرة اليهودية انتشرت في البلدان المجاورة بشكل واسع، وإذا تجددت الأحداث فمن المشكوك فيه أن يتم منع هجمات العرب من الحدود المجاورة مرة أخرى. وفي العامل الخامس والأخير عدّ المندوب السامي أنه من الأهمية بمكان أن لا تحدث أية مخاطرة بتكرار الأحداث وذلك بالنظر إلى التزام الحكومة البريطانية بالانتداب، وإلى الانتقادات العالمية التي وجهت إليها. وطالب المندوب السامي ألا تقف اعتبارات الاقتصاد في طريق تزويد حكومة فلسطين بقوة كافية «تمكنها من إقرار السكان اليهود أو تأمينهم على حياتهم وممتلكاتهم»[٣].

ويبدو أن خلافاً في تقدير مدى خطورة الوضع وبالتالي تحديد حجم الحامية قد ظهر بين السلطات في القدس والسلطات في لندن، فقد كان تشانسلور ومستشاروه -في أكتوبر ١٩٢٩- لا يرون إمكانية تخفيض القوات العسكرية عن ثلاث كتائب[٤]، لكن يبدو أن الحكومة البريطانية في لندن لم تكن تعيش

---

(٣) Ibid.

(٤) Ibid.

الظرف النفسي الضاغط الذي يعيشه تشانسلور ومستشاروه، فقررت سحب إحدى الكتائب الثلاث. مما جعل المندوب السامي يرسل برقية في ١٩ أكتوبر بدا من حدتها أنها خرجت عن طور المألوف للمراسلات الدبلوماسية المعتادة بين المسؤولين البريطانيين، وقد عكس ذلك مدى الضيق والقلق الذي استشعره المندوب السامي نتيجة هذا القرار. فقد استنكر بشدة هذا العمل الذي أضعف -حسب رأيه- الحامية والذي سيشجع بالتأكيد المواقف العدائية. ووصف هذا التصرف -في ذلك الوقت- بأنه «بعيد عن الحكمة إلى أقصى درجة»(٥). وعلى كل حال، فإن قائمة الجيش البريطاني الرسمية لشهر يناير ١٩٣٠ تشير إلى أنه كان في فلسطين في تلك الفترة كتيبتان(٦) فقط، مما يدل على أنه تم سحب إحدى الكتائب، ولم تتم الاستجابة لطلب تشانسلور، كما لم يحدث تغير في طبيعة الكتيبتين وحجمهما خلال الأشهر التالية، كما تشير لذلك قائمة الجيش لشهر يوليو ١٩٣٠(٧).

ومن جهة أخرى، فقد أدلى المسؤولون العسكريون في فلسطين برأيهم في موضوع الحامية. ولم تخلُ آراء العسكريين من اختلاف من نوع آخر، فقد عكست آراؤهم نوعاً من التنافس بين وزارتي الحرب والطيران على الإشراف العسكري على فلسطين. وكان وقوع انتفاضة البراق فرصة للجيش لنقد أداء الطيران وإثبات عدم صلاحيته لفلسطين بعد أن أظهرت التجربة أن الجيش هو الأنسب للتعامل مع أية «اضطرابات» في فلسطين. ولذلك لم يتردد قائد القوات العسكرية (البرية) العميد دوبي Dobbie -عندما أدلى بإفادته السرية

---

(٥) Ibid.

(٦) **The Monthly Army List: for Jan. 1930, A distribution list of Officers on the Active List of the Regular Army, Militia, Territorial Army, Supplementary Reserve & C., Authorised** by War Office (London: H.M.S.O., 1930), p. 143.

(٧) **The Monthly Army List: for Jul. 1930**. (London: H.M.S.O., 1930), p.143.

أمام لجنة شو في ٦ نوفمبر ١٩٣٩[٨]- من نقد الشكل السابق للحامية. وقد طالب دوبي في آرائه بضرورة أن توكل مهمة الدفاع عن فلسطين إلى الجيش (وزارة الحرب) بدلاً من وزارة الطيران، وأن يتم الفصل بين الدفاع عن فلسطين والدفاع عن شرق الأردن -اللتين كانتا تحت قيادة طيران موحدة- بحيث يستمر الطيران في الإشراف على الأردن، لأن الظروف أنسب له هناك، بوصف شرق الأردن أرضاً مفتوحة لا تحوي مدناً كبيرة وليس فيها احتمال «للقلاقل» كما في فلسطين. كما طالب بأن تكون القوات العسكرية في مصر وفلسطين تحت قيادة عسكرية واحدة، لأن ذلك -حسب رأيه- أفضل من الناحية الإدارية. وأشار دوبي إلى وجود تهديدات خارجية (عربية) يجب وضعها في الاعتبار عند تشكيل الحامية. واقترح أن تتكون الحامية الاعتيادية في فلسطين من كتيبتين بريطانيتين وبعض العربات المدرعة.

وانتقد دوبي بشدة قوات الطيران في فلسطين، واعتبر أنها ليست مناسبة لأداء المهمات في فلسطين، فالطائرات لا تستطيع استخدام كل قوتها الهجومية من قنابل وأسلحة رشاشة في هذه المنطقة، حيث يصعب عليها التمييز بين الصديق والعدو، كما لا تستطيع العمل بفعالية ليلاً. ووصف الطائرات بأنها «في الحقيقة مجرد وهم» وأن الناس شعروا بمحدودية دورها، فأخذ أثرها المعنوي ينكمش بشكل عظيم، كما اعتبر أن السيارات المدرعة لا تستطيع العمل إلا إذا توفرت طرق مناسبة، وأن أجزاء كثيرة من فلسطين لا تستطيع الوصول إليها.

أما قائد قوات الطيران والقائد العام في فلسطين داودنج H.C. Dowding فقد أدلى برأيه في شهادة سرية أمام لجنة شو[٩]، في ١٢ نوفمبر ١٩٢٩. والملفت للنظر أن داودنج لم يركز في إفادته على القوات العسكرية والطيران

---

(٨) Palestine Garrison Sub-Committee Momorandum, pp.5-8.

(٩) Ibid, pp.10-13. لم تنشر لجنة شو نص إفادتي دوبي وداودنج، ولكنهما وردا بشكل كامل في مذكرة اللجنة الفرعية لحامية فلسطين.

بقدر ما ركز على قوات الشرطة، كما لم ينتقد أداء قوات الطيران في الأحداث السابقة، ولم يتحدث عن مدى مناسبتها للعمل في فلسطين. وقد تلخصت آراؤه في المطالبة بإزالة المظالم للتقليل من احتمالات تكرار «القلاقل»، وبإيجاد نظام استخبارات وافٍ بالغرض. . .، وتشكيل منظمة مخابرات عسكرية صغيرة تتبع القائد العام للقوات بحيث لا يظل معتمداً بشكل كلي على مخابرات السلطة المدنية، وعدّ أن مسألة تحديد حجم الحامية في فلسطين ونوعيتها أمرٌ معقد، لأنها مرتبطة بالدفاع عن شرق الأردن، وكذلك بالدفاع عن فلسطين ضد غزوات محتملة من شرق الأردن وسوريا. واقترح وجود قوات عسكرية مُؤلّلة (آلية) مساوية لكتيبة مشاة وسرب من الطائرات وأربع شُعب من العربات المدرعة، مشيراً إلى أن هذه الحامية تكفي للطوارئ العادية.

وعندما طرح المندوب السامي تشانسلور رأيه في الحامية أيد في رسالته إلى (وزير المستعمرات) في ١٧ يناير ١٩٣٠[١٠] معظم النقاط الواردة في إفادة العميد «دوبي» وانتقد بشدة أداء الطيران والعربات المدرعة، مبيناً أن التجربة في «الاضطرابات» الماضية أثبتت أن الحياة والممتلكات في فلسطين لا يمكن حمايتها بفعالية بالقوى المحلية المدعومة من سلاح الطيران فقط. وأضاف أن الطائرات والسيارات المدرعة قادرة على التعامل بفعالية مع هجمات البدو والمناطق متناثرة السكان في شرق الأردن، ولكنها لا تستطيع العمل بفعالية والقيام بكثير من العمليات الضرورية في بلد كفلسطين يحتوي على مدن كبيرة وجبال وأراضٍ وعرة، فهي غير قادرة على قمع التجمعات في الشوارع الضيقة المتعرجة في المدن التي تسكنها عناصر مختلطة، ولا تستطيع حماية المستعمرات الزراعية اليهودية من الهجوم ليلاً أو نهاراً، وغير قادرة على محاصرة القرى وتفتيشها ولا القبض على العصابات المتنقلة، وليس في إمكانها عمل الاستطلاعات بفعالية في المناطق الوعرة والغابات. . . وقال تشانسلور إن طبيعة الأرض وغياب قواعد الطيران المناسبة تعطل عمل الطائرات خلال الأمطار الكثيفة

---

(١٠) Ibid, pp.14-16.

وبعدها، رأى أن الإجراء العقابي في فلسطين من خلال الطيران هو بشكل عام أمر مستنكر حسبما تمليه الناحيتان الإنسانية والسياسية، وذلك لعدم قدرتها على التمييز في إهلاك الأرواح وتدمير الممتلكات... مما يجعل من المرغوب عدم استخدامها إلا بوصفها خياراً أخيراً.

ولذلك فقد اقترح تشانسلور أن تتضمن الحامية الدائمة كتيبتي مشاة بالإضافة لقوات الطيران والسيارات المدرعة. وأوصى بنقل مسؤولية الدفاع عن فلسطين من وزارة الطيران إلى وزارة الحرب. كما أوصى أن تكون فلسطين من الناحية العسكرية تحت القيادة العسكرية البريطانية في مصر «لأن هذا الإجراء لن يكون مناسباً فقط من الناحية الاقتصادية أو الإدارية ولكن سيكون له أيضاً فوائد استراتيجية حيث إنه سيضمن تعزيز فلسطين بالجنود وقت الحاجة».

أما الحكومة البريطانية في لندن فقد تريثت في اتخاذ قرار بشأن موضوع الحامية، وحولت موضوعي الشرطة والجيش إلى لجنة فرعية تتبع لجنة الدفاع الأمبراطوري Committee of Imperial Defense وقد توصلت هذه اللجنة في يناير ١٩٣٠ إلى أن «الاضطرابات» السابقة تعود بشكل كبير إلى النقص في القوات العسكرية، وأن القوات الموجودة الآن في فلسطين هي الحد الأدنى الذي يجب المحافظة عليه مدعوماً بقوة من البحرية التي تزور فلسطين بانتظام(١١).

وحتى قبيل صدور تقرير لجنة شو ظل المندوب السامي في فلسطين محتفظاً برأيه بشأن الحامية إذ أرسل في ٢٧ مارس ١٩٣٠ إلى وزير المستعمرات مؤكداً على آرائه بشأن الاحتفاظ بكتيبتي مشاة، ونقل الإشراف إلى وزارة الحرب، وأن يتبع الدفاع عن فلسطين القيادة العسكرية في مصر(١٢). وعندما صدر تقرير شو في الأول من إبريل ١٩٣٠ أوصى بأن يدرس المستشارون المعنيون في

---

(١١) Letter, Shuckburgh (Senior Officer in C. O.) to Chancellor, 30 Jan. 1930, Secret, C.O. 733/180/1 Part 1.

(١٢) Comment, Passfield to Palestine Committee, 1 May 1930, Secret, AIR 8/113.

«حكومة جلالته» أفضل شكل للحامية وألا يحدث أي تخفيض في الحامية ريثما يصدر قرار بالمسألة(١٣). وفي اليوم التالي قرر مجلس الوزراء البريطاني في اجتماعه -بعد مراجعته للوثائق المتعلقة «باضطرابات» فلسطين الأخيرة -أن يتم تشكيل «لجنة فلسطين»، وتكون مهمتها مساعدة وزير المستعمرات في معالجة المسائل الصعبة التي برزت بسبب الوضع هناك، وحتى يتم تعاون مختلف الأقسام المعنية بالموضوع. وقد تكونت اللجنة من وزراء المستعمرات والخارجية والحرب والطيران. وعقدت اجتماعها الأول في الأول من مايو حيث ناقشت مسألة الحامية، وما إذا كانت مسألة الدفاع الداخلي والخارجي يجب أن تفصل بين قسمين مختلفين لهما قيادتان في فلسطين(١٤).

ويبدو أن الحكومة البريطانية وجدت أن مسألة الحامية بحاجة إلى مناقشة أكثر تخصصاً، فصدر في ١٩ مايو ١٩٣٠ قرار من رئيس الوزراء بتشكيل اللجنة الفرعية لحامية فلسطين Palestine Garrison Sub- Committee برئاسة وزير المستعمرات وعضوية وزراء الحرب والطيران والخزانة ورئيس هيئة الأركان البريطانية العامة ورئيس هيئة أركان الطيران(١٥). وقد اجتمعت هذه اللجنة في ٢٩ مايو برئاسة اللورد باسفيلد وزير المستعمرات. وبعد أن ناقشت مسألة الحامية وافقت على رفع عدد من التوصيات إلى لجنة الدفاع الأمبراطوري تلخصت في أن تبقى الحامية في فلسطين -في الفترة الحالية- مكونة من كتيبتين، وأن يضاف إليها وحدة من سلاح خدمات الجيش الملكي Royal Army Service Corps (R.A.S.C) فضلاً عن الاحتفاظ بالقوة الحالية من الطيران والعربات المدرعة، وأن يعاد النظر في حجم الحامية سنوياً. كما أوصت عند وقوع حالة طوارئ وعند نقل تعزيزات إضافية إلى فلسطين، أن تنقل

---

(١٣) **Shaw Report**, p.167.

(١٤) Palestine Committe, 1st Meeting, 1 May 1930, Secret, AIR 8/113.

(١٥) Decision, Palestine Garrison Sub-Committee, 19 May 1930, Secret, AIR 8/113.

مسؤولية العمليات إلى وزارة الحرب[١٦].

ورغم أن هذه اللجنة الفرعية قد حسمت بعض النقاط الهامة التي كانت مثار جدل، إلا أنها لم تحسم أمر الإشراف على الحامية ودفاع فلسطين في الأوقات العادية، وظل الأمر متأرجحاً بين وزارة الطيران ووزارة الحرب.

ولم يفرغ مجلس الوزراء البريطاني من مسألة الحامية في فلسطين إلا في ٣٠ يوليو ١٩٣٠ عندما أقر الورقة المرفوعة إليه بهذا الخصوص[١٧]. وكان رئيس الوزراء قد أرسل نسخة منها إلى وزير الطيران اللورد ثومسون في ٢٣ يوليو وهي بعنوان (فلسطين: مسؤولية الإشراف على قوات الدفاع) وفيها أبقى الإشراف على الدفاع من مسؤولية وزارة الطيران وليس وزارة الحرب، ووضع تحت تصرف قائد قوات الطيران كل القوات المسلحة التابعة للتاج البريطاني (بما فيها الجيش) واحتفظ المندوب السامي في فلسطين بوضعه قائداً أعلى للقوات، وبمسؤوليته عن حفظ النظام والقانون والدفاع عن فلسطين ضد أي اعتداء خارجي بحيث يكون قائد الطيران هو مستشاره الرئيس. وأكدت الورقة على الاحتفاظ بكتيبتين عسكريتين من الجيش في فلسطين.

وبينما أعطيت صلاحية تشغيل وعمل القوات إلى قائد الطيران، فقد ظلت القوات العسكرية (البرية) تتبع القيادة العامة للقوات البريطانية في مصر من الناحية الإدارية. كما أعطيت الصلاحية لقائد هذه القوات بالاتصال بشكل مباشر بالمندوب السامي في المسائل المتعلقة بالأمن الداخلي، على أن تكون أية ترتيبات تتم نتيجة لهذه الصلة مشروطة بموافقة قائد الطيران[١٨].

ويبدو من خلال النتائج السابقة أن مجلس الوزراء قد وضع صيغة توفيقية بين الآراء، ففي الوقت الذي استبقى فيه الإشراف العسكري على فلسطين من

---

(١٦) Minutes of Meeting, Palestine Garrison Sub-Committee, 29 May 1930, AIR 8/113.

(١٧) Cab, 46 (30), 30 Jul. 1930, Air 8/133.

(١٨) Letter, Prime Minister to Lord Thomson, 23 Jul. 1930, AIR 8/113.

نصيب وزارة الطيران، فقد استجاب لوضع كتيبتين عسكريتين من الجيش البري فيها. وفي الوقت الذي أعطى صلاحية تشغيل الحامية وقيادتها لقائد الطيران، فقد جعل تبعية القوات البرية إدارياً إلى القيادة العسكرية في مصر. ولعل مجلس الوزراء وجد في ذلك شكلاً أنسب للاستجابة لحاجات فلسطين الأكثر إلحاحاً للجيش وحاجات شرق الأردن الأكثر إلحاحاً للطيران في ضوء وجودهما تحت قيادة عسكرية واحدة.

وقد استمرت هذه السياسة حتى بعد اندلاع الثورة الكبرى في فلسطين (إبريل ١٩٣٦)، وظلت فلسطين وشرق الأردن تحت قيادة وزارة الطيران وإشرافها إلى أن استلم الجنرال ديل Dill (من وزارة الحرب) قيادة القوات في فلسطين وشرق الأردن في ١٥ سبتمبر ١٩٣٦[١٩].

وقد نُشرت السياسة البريطانية المتعلقة بالأمن والحامية في فلسطين في «الكتاب الأبيض» الذي صدر في أكتوبر ١٩٣٠. وفيها أكدت على عدد من النقاط السابقة، وشددت على حرصها على حفظ الأمن والسلام بوصفه من أهم واجبات الإدارة... وأعلنت أنها «لن تحيد عن القيام بواجبها تحت أي ضغط أو تهديد»[٢٠]. وقد أصدرت اللجنة التنفيذية العربية بياناً ردت فيه على الكتاب الأبيض، وأشارت فيه إلى حجم الحامية في فلسطين وإلى الاحتمالات الدائمة للاضطرابات. وأكدت أن «سياسة تقوم على الحديد والنار لن تكون عاقبتها إلا الفشل لأن دعائم السلام لا تقوم إلا على أسس العدل والإنصاف»[٢١]، ولكن الحكومة البريطانية مضت في سياستها دون أن تأبه لهذا الاعتراض.

وقد تولى قيادة قوات الطيران، وبالتالي القيادة العامة للحامية في بداية

(١٩) See file W.O. 32/4174.

(٢٠) **Palestine, Statement of Policy**, by His Majesty's Government in the United Kingdom, Oct. 1930, Cmd. 3692 (London: H.M.S.O., 1930), p. 12. Hereafter refered to as **Passfield White Paper**.

(٢١) **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية**، ص٢٠٩-٢١٠.

المرحلة التي نحن بصددها داودنج في الفترة من ١١ سبتمبر - ٢٧ ديسمبر ١٩٢٩(٢٢). ثم خلفه النقيب بليفير Group Captain P. H. L. Playfair الذي استمر في منصبه حتى ٢٢ نوفمبر ١٩٣٠ حيث تولى القيادة مكانه عميد الطيران فريمان Air Commodore W. R. Freeman (٢٣). وفي خريف ١٩٣٣ غادر فريمان فلسطين حيث تولى القيادة مكانه نائب مشير الطيران بيرسي Air Vice-Marshal R. E. C. Peirse (٢٤)، الذي ظل في منصبه حتى ١٤ سبتمبر ١٩٣٦(٢٥).

ولم تحدث في فلسطين خلال النصف الأول من الثلاثينيات انتفاضات أو ثورات تستدعي زيادة الحامية أو إرسال التعزيزات، ولذلك بقي حجم الحامية ثابتاً طوال تلك الفترة، أما الاستثناء الوحيد فقد كان في خريف ١٩٣٥، وكان متعلقاً بالحرب الإيطالية الحبشية، ففي تلك الفترة برزت أهمية فلسطين الاستراتيجية، ودخلت الاعتبارات الخارجية كعوامل مؤثرة في تحديد طبيعة الحامية وحجمها بعد أن كان الاعتبار الأساسي منصباً على الظروف والأوضاع المحلية.

لقد لفتت الحرب الإيطالية الحبشية أنظار بريطانيا إلى بعض جوانب الضعف والقصور العسكري في المناطق التي تستعمرها في منطقة البحر المتوسط والبحر الأحمر. فقد اكتفت لسنوات عديدة سابقة بالاحتفاظ بالحد الأدنى الضروري من القوات العسكرية والطيران، للمحافظة على الأمن الداخلي، وكانت

---

(٢٢) Playfair Report, p.32, and Summary of Items of Interest, Palestine Command (Air H.Q.) Dec. 1929, AIR 5/1245.

(٢٣) Summary of Items of Interest, Palestine Command, Nov. 1930, AIR 5/ 1245.

(٢٤) See: Memorandum by R. Peirse, 8 Dec. 1933, C.O. 733/257/11.

(٢٥) Despatch on the Disturbances in Palestine, 19 Apr. to 14 Sep. 1936, by Air Vice-Marshal R.E.C. Peirse, Submitted to Air Ministry, 15 Oct. 1936, W.O. 32/4177. Hereafter refered to as Peirse Despatch.

الترتيبات الدفاعية -المتعلقة باحتمالات المجابهة مع قوات خارجية- ضعيفة وقديمة، فلم يكن دفاعها الجوي مرضياً في مصر، ولا في فلسطين، ولم يكن في مستعمرتي جبل طارق ومالطا أرصفة موانئ وتجهيزات كافية لإصلاح السفن المتضررة. وقد أدت محاولة بريطانيا للعب دور في إيقاف الاعتداء الإيطالي على الحبشة إلى تدهور خطير في علاقاتها مع إيطاليا، ولذلك سعت لتقوية حامياتها، وتوفير التجهيزات اللازمة وتأهيل الموانئ، فأقامت إجراءات دفاعية في الاسكندرية وقناة السويس وبورتسودان، وعززت الحامية في مصر بعشرة آلاف رجل وبالدبابات(٢٦).

أما في فلسطين فقد أخذت بريطانيا منذ أواخر أغسطس سنة ١٩٣٥ بتعبيد طريق عسكري بين بئر السبع والعقبة، وتحول ميناء حيفا إلى قاعدة عسكرية، والذي كانت ترسو فيه في سبتمبر ١٩٣٥ « ١٤ » بارجة حربية بريطانية أخذت تقوم بمناورات يومية بالإضافة إلى قيام الجيش بمناورات في شمال البلاد ابتداءً من ١٦ سبتمبر، كما قامت بحفر الخنادق في حيفا. . . . واستمر وصول السفن والإمدادات من مصر وإنجلترا. . . وأخذت البلاد تعج بقوات بريطانية، كما جاء إليها في أوائل نوفمبر ١٩٣٥ نحو سبعين مهندساً من سلاح المهندسين الملكي للعمل على نصب المدافع المضادة للطائرات في كل أنحاء فلسطين(٢٧).

وما عدا تلك الفترة الاستثنائية المتعلقة بظروف خارجية - خريف ١٩٣٥ - فإن قوات الطيران والجيش ظلت ثابتة وكان معدل عدد أفراد قوات الطيران يتراوح من سبعمائة إلى ثمانمائة رجل مجهزين بسربين من الطائرات من «٢٤» طائرة وسرية من السيارات المدرعة من « ١٦ » عربة . أما قوات الجيش البري فكانت مكونة من حوالي « ١٩٠٠ » رجل موزعين على كتيبتين

---

(٢٦) Hassan Ahmed Ibrahim, **The Anglo-Egyptian Treaty 1936** (Khartoum: Khartoum University Press, 1976), pp.36-38.

(٢٧) كامل خلة، مرجع سابق، ص٥٨١-٥٨٢.

عسكريتين(٢٨). ومن المهم ملاحظة أن قوات الطيران كانت موزعة على فلسطين وشرق الأردن، كما أن مركز قيادة سرب الطائرات رقم ٦ ب H.Q. No. 6 (b) Sqd كان في الإسماعيلية بمصر مع عدد من الطائرات التابع للسرب، لكنها كانت جاهزة للانتقال إلى الرملة بفلسطين خلال أية احتياطات وقائية. أما قوات الجيش فكانت كلها متمركزة في فلسطين(٢٩).

وكان مركز قيادة الطيران في القدس، كما كان هناك مركزا قيادة تابعان للطيران في الرملة وعمان. وكان مركز قيادة القوات العسكرية البرية في القدس، أما مخازن التموين للطيران والجيش فقد تركزت في صرفند -بالقرب من الرملة- كما كان هناك مستشفى عام لقوات الطيران الملكية في صرفند. وتم توفير سرية من سلاح خدمات الجيش الملكي هدفت إلى توفير وسائل مواصلات مناسبة، وتسهيل حركة قوات الجيش، وتجنب تكاليف استئجار وسائل النقل، وقد تكونت من «٣٢» عربة نقل وتمركزت في القدس وحيفا وصرفند(٣٠). أما قاعدة الطيران الرئيسة في فلسطين فكانت في «الرملة»، وكان هناك عدد من مهابط الطائرات في بيسان وحيفا وقلنديا وسمخ ورو شبينا وأريحا وغزة وبئر السبع والعفولة ورفح، وهناك مهابط يمكن أن تصبح قابلة للخدمة في -ظروف مناخية مناسبة- كالخليل وعسلوج(٣١).

---

(٢٨) **Palestine and Trans-Jordan General Defence Scheme, 1931** (Reviewed by Overseas Defence Committee in Remarks No. 721-R), Secret, p.10, Printed book found in AIR 5/1250. Hereafter refered to as **General Defence Scheme, 1931.**

(٢٩) **Ibid.**

(٣٠) **Ibid**. قال د. شيلز وكيل وزارة المستعمرات في مجلس العموم البريطاني في ١٩ فبراير ١٩٣١ أن وجود سرية سلاح خدمات الجيش الملكي سوف يوفر على الميزانية «١٦» ألف جنيه استرليني سنوياً، هي تكاليف استئجار وسائل النقل، ولذلك فإن تشغيل هذه الوحدة عمل اقتصادي، انظر:

P.D., Commons, Vol. 248, Col. 1489.

(٣١) Resume of Operations and Operational Work: for Aug. 1934, by Air H.Q., 21 Sep. 1934, AIR 5/1247.

ويعطي الجدول التالي[٣٢] صورة مقارنة حول أعداد قوات الطيران في فلسطين بين سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٤ :

الوحدة	المركز	التشكيل سنة ١٩٣١		التشكيل سنة ١٩٣٤		ملاحظات
		ضباط	رتب أخرى	ضباط	رتب أخرى	
قيادة الطيران	القدس	٢٠	٧٣*	١٩	٧٧*	* ضمنهم ٤١ رجلاً من موظفي اللاسلكي
مركز قيادة	عمّان	٣	٢٠	٦	١٠٨	
سرب الطائرات رقم ١٤ ب	عمّان	١٣	١٤٣	١١	٨٧	
قيادة سرب الطائرات رقم ٦ب مع وحدتين من الطائرات وحدة طائرات تابعة لسرب ٦ب	الإسماعيلية الرملة	١٣	١٤٧	١٣	١٤٧	تتحرك وحدتا الطائرات (٨طائرات) خلال حالة التدابير الوقائية إلى الرملة
سرية العربات المدرعة رقم٢	الرملة	١٤	٢٠٧	١٠	١٢٦	ترسل شعبة أو اثنتان لشرق الأردن من أصل أربع شعب في الأوضاع العادية
مركز قيادة	الرملة	-	-	٦	٨١	
مخزن التموين	صرفند	١	١٥	١	١٦	
مستشفى قوات الطيران الملكية العام	صرفند	٥	٣٠	٦	٣٩	
مفرزة	معان	-	-	-	٣	
خدمات أخرى		-	-	١	٣٩	
المجموع		٦٩	٦٣٥	٧٣	٧٢٣	
		٧٠٤		٧٩٦		

(٣٢) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من: **General Defence Scheme, 1931,** p.10, and **Palestine and Trans-Jordan General Defence Scheme , 1934 .** Part 3 ; External Aggression (Reviewed by the Overseas Defence Committee in Remarks No. 777R.), p.41, Printed book found in AIR 5/1251. Hereafter Refered to as **General Defence Scheme (External), 1934.**

ويوضح الجدول التالي[٣٣] أعداد القوات العسكرية البريطانية البرية (الجيش) في سنة ١٩٣١ بالمقارنة مع سنة ١٩٣٤ :

الوحدة	المركز	التشكيل المعتمد ١٩٣١		التشكيل المعتمد ١٩٣٤	
		ضباط	رتب أخرى	ضباط	رتب أخرى
قيادة القوات البريطانية	القدس	-	-	١	٤
الكتيبة (أ)	حيفا	٢٨	٨٥٣	٢٧	٨١٢
فصيل واحد تابع للكتيبة(أ)	نابلس	-	-	١	٤١
الكتيبة (ب) (ناقص سرية)	القدس	٢٣	٦٨٣	٢٣	٦٨٣
سرية واحدة تابعة للكتيبة(ب)	صرفند	٥	١٧٠	٥	١٧٠
سرية سلاح خدمات الجيش الملكيR.A.S.C	عدة مراكز(القدس، صرفند، حيفا)	٤	٩٦	٥	١٠٠
سلاح الجيش الطبي الملكي R.A.M.C	حيفا والقدس	٢	١٦	٢	١٢
خدمات أخرى(ثقافية، دينية..)	حيفا وصرفند والقدس	٢	٢	٢	٣
المجموع		٦٤	١٨٢٠	٦٦	١٨٢٥
		١٨٨٤		١٨٩١	

كما يوضح الجدول التالي قادة القوات العسكرية (الجيش) والكتائب المرابطة في فلسطين في الفترة من يناير ١٩٣٠ - يناير ١٩٣٦ حسبما ورد في قائمة

---

(٣٣) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من:

General Defene Scheme, 1931, p.10, and General Defence Scheme (External),1934, p.43.

الجيش البريطانية الرسمية[٣٤] :

التاريخ	قائد القوات العسكرية البرية (الجيش)	الوحدات العسكرية	ملاحظات
يناير ١٩٣٠	المقدم ثندر S.H.Thunder	■ كتيبة من فوج ساوث ستافورد شاير South Staffordshire ■ كتيبة من فوج نورثامبتون شاير Northamptonshire	
يناير ١٩٣١	المقدم يونج J.M.Young	■ كتيبة من فوج كنجز أون King;'s Own ■ كتيبة من فوج نورثامبتون شاير	استلم يونج القيادة في ٢٩ أكتوبر ١٩٣٠
يناير ١٩٣٢	المقدم مونتجمري B.L.Montgomery	■ كتيبة من فوج كنجز أون ■ كتيبة من فوج رويال ورويك شاير Royal Warwickshire	استلم مونتجمري القيادة في ٣١ يناير ١٩٣١ وهو نفسه القائد العسكري البريطاني الشهير في الحرب العالمية الثانية
يناير ١٩٣٣	المقدم أندرسون Anderson	■ كتيبة من سيفورث هايلندرز Seaforth Highlanders ■ كتيبة من فوج ميدلسكس Middlesex	
يناير ١٩٣٤	أندرسون	■ الكتيبتان الأولى والثانية من سيفورث هايلندرز	
يناير ١٩٣٥	العقيد كورتيس Curtis	■ كتيبة من لانكشاير فيوزيلايرز Lancashire Fusiliers ■ كتيبة من فوج رويال بيركشاير Royal Berkshire	استلم كورتيس القيادة في ١٣ إبريل ١٩٣٤
يناير ١٩٣٦	كورتيس	■ كتيبة من لانكشاير فيوزيلايرز ■ كتيبة من كاميرون هايلاندرز Cameron Highlanders	

(٣٤) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من: **The Monthly Army List: for Jan 1930** (London: H.M.S.O., 1930), p.143; **The Monthly Army List: for Jan 1931** (London, H.M.S.O., 1931), p.143; **The Monthly Army List: for Jan, 1932** (London: H.M.S.O., 1932), p.144; **The Monthly Army List: for Jan. 1933** (London: H.M.S.O., 1933), p.144-149; **The Monthly Army List: for Jan. 1934** (London: H.M.S.O., 1934), p. 144-149; **The Monthly Army List: for Jan. 1935** (London: H.M.S.O., 1935), p.144-149; and **The Monthly Army List: for Jan. 1936** (London: H.M.S.O., 1936), p.144-149.

النفقات

تحملت ميزانية حكومة فلسطين فرق التكاليف الإضافية الناتجة عن وجود القوات العسكرية في فلسطين،أي ما يزيد عن تكلفة وجودها فيما لو ظلت في بريطانيا. ويشير الجدول التالي[٣٥]،إلى التكاليف التي تحملتها ميزانية فلسطين تجاه القوات العسكرية البريطانية خلال الفترة ١٩٢٩-١٩٣٦ (المبلغ بالألف جنيه الفلسطيني):

السنة المالية	١٩٢٩-١٩٣٠	١٩٣٠-١٩٣١	١٩٣١-١٩٣٢	١٩٣٢-١٩٣٣	١٩٣٣-١٩٣٤	١٩٣٤-١٩٣٥	١٩٣٥-١٩٣٦
المبلغ المنفق	٣٨	١٦٨	٩١	١٠٦	١١٠	١٤٤	١٤٥

ونلاحظ أن اعتبارات الميزانية لسنة ١٩٢٩-١٩٣٠ قد وضعت قبل وقوع انتفاضة البراق (أغسطس ١٩٢٩) حيث لم تكن هناك حامية برية في فلسطين، ويبدو أن ميزانية السنة التالية قد تحملت فرق التكاليف الزائدة الناتجة عن أحداث البراق، فضلاً عن التكاليف الجديدة الناتجة عن وجود كتيبتي مشاة والخدمات الإضافية اللازمة، والتي ظلت متمركزة في فلسطين بنفس حجمها تقريباً حتى سنة ١٩٣٦.

تعيين واكهوب مندوباً سامياً وقائداً أعلى للقوات

كان المندوب السامي تشانسلور قد أعرب عن رغبته في الاستقالة منذ أوائل يوليو ١٩٣١[٣٦]. وقد ووفق على استقالته وغادر فلسطين في ٢ سبتمبر ١٩٣١[٣٧] وفي ١٨ أكتوبر ١٩٣١ صدر قرار ملكي بتعيين الفريق سير آرثر واكهوب A. G. Wauchope مندوباً سامياً وقائداً أعلى للقوات البريطانية في

(٣٥) **A Survey fo Palestine,** Vol. 2, pp.607-608. See also: Palestine and Trans-Jordan Defence Estimates, 1931, C.O. 733/194/10, and **P.D., Commons,** Vol, 248, Cols. 1488-1491.

(٣٦) كامل خلة، مرجع سابق، ص٣٣٣.

(٣٧) **Official Gazette,** Extraodinary, 3 Sep. 1931.

فلسطين مشيراً إلى أنه يحمل وسام الحمام K. C.B ووسام القديسَيْن ميخائيل وجورج G.M.G ووسام الإمبراطورية الهندية C.I.E، ووسام الخدمة الممتازةD.S.O [٣٨] . وقد وصل واكهوب إلى فلسطين في ٢٠ نوفمبر ١٩٣١ حيث تولى مهام منصبه[٣٩] .

لقد كان تعيين رجل عسكري برتبة عالية (فريق) دليلاً على استمرار النهج البريطاني في تلك الفترة في تعيين مندوبين ساميين ذوي خلفية عسكرية، ربما -حسبما لاحظ هيامسون- لأن بريطانيا اعتقدت أن فلسطين بما فيها من مصاعب لا تنتهي هي المكان المناسب لجندي أكثر من مناسبتها لرجل مدني[٤٠] . وقد كان واكهوب عسكرياً محترفاً تولى قيادة الفرقة المعروفة باسم الحرس الأسود[٤١]، وقاد قوات الاحتلال البريطاني إلى ألمانيا في الحرب العالمية الأولى[٤٢]. وفي سنة ١٩٢٣ كان العضو العسكري لوفد «استعمار ما وراء البحار» إلى أستراليا ونيوزيلانده. وخلال الثلاث سنوات التالية كان رئيس القسم البريطاني في لجنة الحلفاء العسكرية الداخلية للتوجيه في برلين[٤٣].

الأمر الملفت للنظر، أنَّ تعيين واكهوب جاء بعد مشاورات أجرتها الحكومة البريطانية مع زعماء الصهيونية، في إطار سياستها «الصهيونية» التي انتهجتها خصوصاً بعد إصدارها «الكتاب الأسود» في فبراير ١٩٣١. فقد عقد رامزي ماكدونالد R. MacDonald اجتماعاً مع بن غوريون، حيث وعده بتعيين مندوب سامٍ يرضي اليهود[٤٤]. وقال وايزمن في مذكراته إن أول انطباع عن مدى جدية نوايا ماكدونالد في إرضاء اليهود بعد رسالته (الكتاب الأسود) إليه كان عندما استشاره ماكدونالد حول تعيين مندوب سامٍ مكان تشانسلور. وقال

---

(٣٨) **Official Gazette,** Extraodinary, 20 Nov. 1931.

(٣٩) **Ibid.**

(٤٠) Hyamson; **op. cit**, p.129.

(٤١) كامل خلة، مرجع سابق، ص٣٣٤.

(٤٢) Bentwich, **Mandate Memories**, p.149.

(٤٣) Hyamson, **op. cit.** 129.

(٤٤) كامل خلة، مرجع سابق، ص٣٢٤.

ماكدونالد إنه يدرك المدى الذي يتوقف عليه اختيار الرجل، وأضاف بأنه يرغب أن يعيّن عسكرياً بارزاً، ولكن بحيث يكون شخصاً ينفذ الأمر بعقله وليس بقدمه(٤٥)!!!

وبالفعل فقد نجح رامزي ماكدونالد -إلى حد كبير- في اختيار الشخص المطلوب والذي سعدت به الحركة الصهيونية كثيراً، فقد كان واكهوب مؤيداً للصهيونية ولوعد بلفور(٤٦)، ومقتنعاً أن فلسطين -خصوصاً بعد صعود هتلر للحكم، وعداء النازية لليهود- يمكن أن تكون ملجأ أساسياً لليهود. وكان لواكهوب علاقته الحميمة بزعماء الصهيونية، كوايزمن وأرلوزوروف وبنتويش وغيرهم(٤٧). وفوق ذلك فقد اتصف واكهوب بذكاء ودهاء كبيرَيْن استخدمهما بإصرار لتفريق الصف العربي وتحقيق الحلم الصهيوني في فلسطين. وظل مندوباً سامياً لفلسطين حتى مارس ١٩٣٨، وفي عهده صار الخطر الصهيوني ماثلاً للعيان.. ولم يتردد في استخدام وسائل القمع المختلفة ضد الشعب الفلسطيني طوال فترة حكمه تنفيذاً لأهداف بريطانيا والصهيونية(٤٨). غير أنه

---

(٤٥) Chain Weizmann, **Trial and Error** (London: Hamish Hamilton, Feb. 1950), p.415.

(٤٦) **The Letters and Papers of Chaim Weizmann**, General Editor Mayer W. Weisgal, (Jerusalem: Transaction Books, 1977), Vol. 15, pp. 206, and pp. 210-215.

(٤٧) Bentwich, **Mondate Memories**, p.149.

(٤٨) قال أكرم زعيتر في رسالة رفعها إلى المندوب السامي واكهوب في١٩/ إبريل/ ١٩٣٦ «أود أن أعترف لجنابك بالدهاء فأنت في نظري داهية دهماء وذكي من الطراز الأول... لقد عينت أبناء الذوات في الوظائف، وأجلست أبناء بعض العائلات على الكراسي فغدوا رهائن لديك، وارتبطوا بالسلطة ارتباطاً مادياً.... ومن دهاء جنابك أن الفكرة الصهيونية لم تنفذ إلا في عهدك فنسبة عدد المهاجرين إلى فلسطين في عهدك مدهشة جداً لا تقاس بها في عهد غيرك، وقل كذلك عن مساحات الأرض المنتقلة...، وأعطيت الرواتب للمخاتير وأدخلت في روع الفلاح أنك صديقه الحميم...، وحسبك أنك استطعت أن تجعل الكثيرين من العرب يعتقدون أنهم في حاجة إلى حماية إنكليزية تقيهم عدوان اليهود، وجعلت الكثيرين من اليهود يعتقدون أنهم في حاجة إلى حماية انكليزية تقيهم عدوان العرب..» انظر: يوميات زعيتر، ص٥٧-٥٨، وص٣٦١، وانظر أيضاً: محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، جـ١، ص٩١-٩٢، وعزت طنوس، مرجع سابق، ص١٩٨.

في كل مرة كان يحرص أن ينفذ الأمر بعقله... لكنه لم يستطع الاستغناء عن قدمه إطلاقاً!!!

التنظيمات والإجراءات القانونية الأمنية

سعت السلطات البريطانية في فلسطين إثر انتفاضة البراق إلى علاج جوانب القصور والخلل المتعلقة بالبنية الأمنية والعسكرية في فلسطين. واهتمت خلال الفترة ١٩٣٠-١٩٣٥ بوضع التنظيمات والترتيبات المتعلقة بالأمن والحامية، وتثبيت الأطر القانونية التي تسند أية إجراءات متعلقة بالطوارئ والدفاع ومواجهة الثورات والانتفاضات. واعتنت بترتيب وتنسيق العلاقات والأدوار بين الشرطة والقوات العسكرية...، وتحديد أساليب وطرق مواجهة «الاضطرابات» وضوابط التعامل مع الجمهور، بالإضافة إلى وضع الترتيبات المناسبة للتعامل مع «الأخطار» الخارجية.

وقد قامت قيادة الطيران في فلسطين بإعداد نظام للدفاع عن فلسطين وشرق الأردن في ٣١ أغسطس ١٩٣٠ وهو من جزأين الأول عن فلسطين (وهو معظم المادة المعدة) والثاني عن شرق الأردن، ويتحدث عن الطرق والوسائل والإجراءات الأمنية والعسكرية لمواجهة «الاضطرابات» في فلسطين[٤٩]. وقد راجعت هذا النظام لجنة دفاع ما وراء البحار Overseas Defence O.D.C. Committee وأقرته بشكل عام مع بعض التعديلات. وقد طبع سنة ١٩٣١ في كتاب سري (Palestine and Trans-Jordan Genral Defence Scheme)[٥٠]، وفي سنة ١٩٣٤ تم إعداد وطباعة ما عدّ جزءاً ثالثاً في نظام الدفاع عن فلسطين وشرق الأردن وهو ما يتعلق بمواجهة الاعتداءات الخارجية وقد راجعته واعتمدته أيضاً لجنة دفاع ما وراء البحار في بريطانيا[٥١]. ومن جهة أخرى فقد

---

(٤٩) Royal Air Force: Palestine and Trans-Jordan General Defence Scheme, 31 Aug. 1930, Secret, AIR 5/ 1249.

(٥٠) See: **General Defence Scheme, 1931.**

(٥١) See: **General Defence Scheme, 1934.**

صدر قانون الدفاع لفلسطين لسنة ١٩٣١، كما أعدت وطبعت سنة ١٩٣٣ سلسلة من ثلاثة كتيبات ذات طبيعة سرية وزعت على الجهات المختصة وهي متعلقة بالتعليمات المرتبطة بحفظ الأمن في فلسطين.

وقد أكد كتاب نظام الدفاع عن فلسطين وشرق الأردن (سنة ١٩٣١) على اعتبار المندوب السامي القائد الأعلى للقوات والمسؤول عن السياسات العليا. وأكد -ما سبقت الإشارة إليه- حول قائد الطيران وصلاحياته، وبيّن أن قائد القوات العسكرية البريطانية في مصر مسؤول عن التفتيش والإدارة العامة والترتيب للوحدات العسكرية البريطانية في فلسطين باستثناء سرية اللاسلكي. وأوضح هذا النظام أن المندوب السامي يشكل لجنة دفاع Defence Committee برئاسته وعضوية قائد الطيران، وقائد القوات العسكرية، والسكرتير العام لحكومة فلسطين، والمقيم البريطاني (ممثل المندوب السامي) في عمان، وقائد الشرطة، والمدير العام للبريد، والمديرالعام للسكة الحديدية، وحكام الألوية، وقائد قوات الطيران في عمان، وقائد قوات حدود شرق الأردن، وقائد الفيلق العربي في شرق الأردن، ونائب قائد الشرطة على أن يتولى سكرتارية اللجنة ضابط من أركان الطيران. وتجتمع هذه اللجنة عندما يدعوها المندوب السامي، وتوزع الوثائق المتعلقة بالدفاع في فلسطين على اللجنة وموظفي الحكومة المعنيين، ويمكن للمندوب السامي أن يقوم بتعيين لجان فرعية، ويدعو أي من موظفي الحكومة الآخرين للعمل فيها عند الحاجة(٥٢).

وفي ٢٣ يوليو ١٩٣١ صدر عن قصر بكنجهام في لندن أمر ملكي بإجازة قانون الدفاع لفلسطين لسنة ١٩٣١ - The Palestine (Defence) Order in Council, 1931) بحيث يطبق على فلسطين في حالة الطوارئ العامة، وما يمس الأمن العام، والدفاع عن «امبراطورية جلالته» أو فلسطين. ويقوم المندوب السامي أو من ينوب عنه بإعلانه وبإيقاف العمل به، وقد أعطى القانون صلاحيات واسعة للمندوب السامي بحيث جعل في إمكانه إصدار تنظيمات

General Defence Scheme, 1931,p.9.(٥٢)

-ضمان الأمن العام والدفاع- تتضمن الرقابة على المطبوعات والكتابة والخرائط والصور والاتصالات والإشراف عليها أو منعها، وصلاحيات الاعتقال والإبعاد للأشخاص، والسيطرة على الموانئ والمياه الإقليمية لفلسطين وحركة المراكب، والتحكم بقواعد الطيران، وبالنقل عن طريق البر والبحر والجو للأشياء والأشخاص، والاستيلاء على الممتلكات ومصادرتها والتصرف فيها. كما أعطى صلاحية إنشاء محاكم عسكرية أو مدنية وإيقاع عقوبات، لا تتجاوز في حالة المحاكم السريعة السجن لمدة ستة أشهر مع أو بدون الأشغال الشاقة أو غرامة لا تزيد عن مائة جنيه فلسطيني أو كليهما، وفي حالة المحاكم الأخرى بعقوبة السجن مدى الحياة، أو أي عقوبة أقل. وفي حالة الجرائم التي يثبت فيها التصميم على مساعدة «العدو» فالحكم بالموت أو أي عقوبة أقل. . . .

وأعطى القانون المندوب السامي (أو من ينيبه) حق الطلب من أي شخص القيام بأي عمل أو خدمة يراها المندوب ضرورية لدعم ما يتعلق بالدفاع عن فلسطين. كما يمكن للمندوب أن يطلب من أي شخص تزويد الحكومة بأي حيوانات أو سيارات أو سفن أو طائرات أو أي ممتلكات شخصية تخصه أو تحت تصرفه، ومن حق المندوب السامي أن يصادرها ويتصرف بها إذا رفض الشخص تسليمها. كما أعطى الحق للمندوب السامي أن يأخذ ويستبقي -للمدة التي يراها مناسبة- أي أرض أو مبنى أو ملكية بما فيها أعمال الغاز والكهرباء والمياه، واستخدام أي مبنى أو أرض لإسكان «قوات جلالته» البرية والبحرية والجوية والشرطة. وأي شخص يعمل في خدمة «جلالته» أو حكومة فلسطين، ويمكن للمندوب السامي -إذا رأى ذلك من الضروري لأغراض الدفاع عن فلسطين- أن يأمر بهدم أو إزالة أو تدمير أي مبنى أو ممتلكات، وأعطى المندوب السامي صلاحية وضع اليد على الحبوب والطعام والفحم والوقود وتحديد الأسعار. . . وأشار القانون إلى أن أي شخص يُطلب منه عمل أو تصادر ممتلكاته أو تزال أو تدمر بسبب هذا القانون سيستحق التعويض من الموارد العامة لفلسطين حسبما تقرره التنظيمات التي يصدرها المندوب السامي.

وأوضح القانون أن أي شخصاً يعطيه المندوب السامي الصلاحية كتابةً يمكنه أن يدخل ويفتش أي أرض أو منزل أو مركب أو شخص أو محتويات، وفي حالة الاعتراض فيمكنه استخدام القوة للقيام بعمله دون أن تقع عليه أية مسؤولية لأي دمار يحصل بسبب الدخول. . . . وفي الختام أشار القانون إلى أنه يمكن للمندوب السامي -إذا رأى ذلك مناسباً- أن يخول البحرية أو الجيش أو الطيران في فلسطين أياً من صلاحياته تحت هذا القانون(٥٣).

ومن جهة أخرى، -وفي إطار تنسيق العلاقة بين مختلف القوى الأمنية في البلد وترتيبها- فقد تضمن نظام الدفاع العام عن فلسطين وشرق الأردن لسنة ١٩٣١ الخطة العامة المتفق عليها للدفاع بين الشرطة والجيش وقوات الطيران الملكي، فأكد على أن الشرطة هي المعنية أساساً بإقرار النظام والقانون، ولا تستدعى القوات العسكرية إلا عندما تكون الحاجة ضرورية وفوق طاقة الشرطة، كما أشار إلى إمكانية الحصول على تعزيزات عسكرية من مالطا ومصر عند الحاجة، وتضمنت خطة الدفاع الإجراءات العسكرية الواجب اتخاذها لحفظ الأمن في المدن الرئيسة وما حولها، وحماية المستعمرات اليهودية، وحماية النقاط الحيوية كالسكك الحديدية والجسور وخطوط المواصلات، وحماية شخصيات الحكومة والشخصيات الصديقة من الجنسيات الأخرى. كما تضمنت الخطة تقسيم الواجبات بين الجيش والطيران(٥٤).

وتضمن نظام الدفاع العام الإجراءات التي يتخذها الجيش في الأوقات العادية وفي حالات التأهب، وطلب في الأوقات العادية من المعنيين القيام بأعمال استطلاعية منتظمة للتأكد من أنهم يملكون معرفة كافية بالمناطق التي يمكن أن يقوموا بمهامهم فيها. كما طلب منهم ترتيب اتصالات وثيقة بالسلطات المدنية والشرطة في كل الأوقات، وعمل اختبارات دورية على وسائل التحذير وغيرها للتأكد قدر الإمكان من عمل نظام الدفاع ودرجة تحضير أولئك الذين

---

(٥٣) **Official Gazette,** Extraodinary, 30 Oct. 1933.

(٥٤) **General Defence Scheme, 1931,** pp.20-24.

سيقومون بالتنفيذ. أما في حالات التأهب ودرجات التدابير الوقائية، فقد أشار النظام إلى الإجراءات الواجب اتخاذها في كل منطقة من فلسطين، وأعطى الصلاحية لقادة المناطق باتخاذ أية إجراءات إضافية يرونها ضرورية لمواجهة «الاضطرابات». كما طلب منهم تشكيل قوات احتياط عامة عند إعلان حالة التدبير الوقائي وذلك للتعامل مع الغارات عبر الحدود، أو إرسال تعزيزات للمناطق المضطربة. كما يمكن لقادة المناطق الاستفادة من الطيران في استطلاع التجمعات في الأماكن الريفية والمدنية والغزوات عبر الحدود. كما يمكن الاستفادة من الطيران كوسيلة اتصال بين المراكز والوحدات عند الضرورة القصوى(٥٥).

أما الكتيبات الثلاثة المتعلقة بحفظ الأمن في فلسطين فقد أشار أولها(٥٦) إلى الوسائل التي يجب أن تتبعها السلطات المدنية في تعاملها مع «الاضطرابات». وهو يركز بشكل أساسي على دور الشرطة، لكنه يشير إلى كيفية الاستعانة بالجيش. وفي هذه الحالة يستطيع ضابط الشرطة المسؤول في مكان «الاضطراب» أن يطلب مساعدة عسكرية عن طريق حاكم اللواء، وبالتالي يقوم حاكم اللواء أو مساعده بطلب المساعدة من القائد العسكري المحلي مباشرة إذا اقتضت الحاجة الطارئة. أو أن يقوم بإخبار الحكومة أولاً -إن أمكن- أن السلطات العسكرية قد تدعى للمساعدة، وعلى حاكم اللواء قبل طلب التدخل العسكري أن يحرص على استشارة القائد العسكري المحلي ومسؤولي الشرطة في لوائه. وأكد الكتيب أن هذا الأسلوب هو مرشد للمسؤول، ولكنه في ظروف معينة قد يتصرف بما يراه مناسباً، وأكد أن «الحقيقة المجردة أنه في أي ظرف من الظروف فإن اتباع المرشد السابق لن يعفيه

---

(٥٥) **Ibid**, p.47.

(٥٦) **Instructions Relating to the Maintenance of Public Security Part 1: Methods to be Adopted by the Civil Authorities in Dealing with Disturbances** (London: Waterlow: 1933), Printed book found in AIR 5/1252.

من المسؤولية عن الفشل في التصرف»[٥٧].

وتحدث الكتيب الثاني[٥٨]، عن التنظيمات التي يمكن أن يتخذها المندوب السامي في حالة وقوع الطوارئ. وحوى نماذج جاهزة للإجراءات الممكنة، مثل وضع اليد على الممتلكات والطعام والوقود ووسائل النقل، وضبط عمليات بيع وشراء الأسلحة أو منعها، ومعاقبة من يتلف أو يوقع الأذى أو يمنع الاستخدام المناسب للمباني العامة والسكك الحديدية والقنوات والجسور والطرق ووسائل الاتصال والمحلات والمصانع . . . وتضمنت إعطاء الحق لحاكم اللواء في إعلان حظر التجول في أي منطقة تتبعه. وتضمنت كذلك ما يتعلق بالرقابة على الصحف والمطبوعات. وحق المندوب السامي في إبعاد أي شخص من فلسطين. وأعطت الحق لأي ضابط شرطة أو مختار باعتقال أي شخص يتصرف ضد الأمن العام دون ضرورة وجود إشعار بالاعتقال، بالإضافة إلى حق اقتحام أي مكان -بإذن من الشرطة- يمكن أن يشكل خطراً على الأمن العام[٥٩].

أما الكتيب الثالث[٦٠]، فكان بعنوان **الأحكام العرفية Martial Law** وهو يتعلق بصميم عمل القوات العسكرية. وقال إن المندوب السامي إذا اقتنع أن الاضطرابات خطيرة بدرجة عظيمة بحيث لم تستطع السلطات المدنية -حتى بعد دعم القوات العسكرية لها- من إقرار النظام فيمكن للمندوب أن يعلن حالة

---

(٥٧) **Ibid**, pp7-10.

(٥٨) **Instructions Relating to the Maintenance of Public Security Part 2: Regulations: The Supplementation of Existing Civil Law by Emergency Regulations** (London: Waterlow, 1932), Printed book found in AIR 5/1252.

(٥٩) **Ibid**, pp.1-16.

(٦٠) **Instructions Relating to the Maintenance of Public Security, Part 3: Martial Law** (London: Waterlow, 1933), Printed book found in AIR 5/1252.

الأحكام العرفية في كل البلد أو جزء منها. وفي هذه الحالة يرفع العمل بالقانون المدني، وتتولى القوات العسكرية السلطة بحيث يكون واجبها إقرار النظام بما يمكّن السلطة المدنية من استعادة سلطتها(٦١). ولهذا الغرض يمكن للقائد العسكري أن يصدر الأوامر وينفذها بالطريقة المناسبة التي تحقق المطلوب، وتكون له سلطة عليا في منطقة عمله. والقائد العسكري مسؤول أمام المندوب السامي في تطبيق الأحكام العرفية، وعليه أن يخضع للأوامر والتعليمات التي يتلقاها من مصادر عسكرية أعلى. وعليه في كل الأمور المهمة أن يستشير السلطات المحلية والمدنية، على الرغم من أنه ليس ملزماً بالعمل وفق مشورتهم. ووفقاً لقانون الأحكام العرفية فعلى كل قائد عسكري لأي من تشكيلات الجيش أن يكون لديه مستشار مدني لأغراض النصح والاستشارة، وسوف تبعث الحكومة موظفين منها لهذا الغرض بناء على طلب المسؤولين العسكريين المعنيين. وإذا اعتقد المستشار المدني أن أمراً يريد القائد العسكري إصداره تحت قانون الأحكام العرفية، وأنه سيلقى اعتراضاً خطيراً، ولم يقبل القائد نصيحته، فمن حقه أن يرسل بذلك إلى المندوب السامي، ولكن عن طريق القائد العسكري الذي عليه أن يرسلها مع تعليقه عليها. وأعطي القائد العسكري صلاحية إصدار التنظيمات تحت قانون الأحكام العرفية مع الحرص على أن تنشر على نطاق واسع، وأن تكون قليلة ومحددة بدقة -حسبما تقتضيه الظروف- وما يمكن أن يطبق(٦٢).

وأشار كتيب الأحكام العرفية إلى وجود نوعين من المحاكم العسكرية، الأولى المحاكم العسكرية السريعة وتتكون من قاضٍ (ضابط) واحد وإجراءاتها مختصرة، وأحكامها مختصرة، ولا تتجاوز ستة أشهر سجن ومائة جنيه فلسطيني غرامة. أما الثانية فهي محاكم عسكرية يشكلها القائد العسكري المسؤول عن تنفيذ الأحكام العرفية أو نائبه، وتتكون من رئيس وشخصين أو

---

(٦١) **Ibid**, pp.1-2.

(٦٢) **Ibid**, pp. 2-3.

أكثـر، ويمكن أن توقع أي حكم تُعطى صلاحـية تطبيـقه من خـلال الأحكام العرفيـة أو التنظيمـات تحتهـا. ولكن إذا زاد الحكم عن السجن سنة أو غـرامة مائتي جنيه فلسطيني، فيجب أن يصدق عليها القائد العسكري المسؤول(٦٣).

وأشـار كتيب الأحكام العرفية إلى عدد من الضـوابط و«الآداب» التي يجب مراعـاتها عند التنفيـذ، فـعلى القـائد العـسكري أن يعـمل حـسبمـا تقتضـيه الضرورات العسكرية للوضع، وأن يحصر نفسه بالعمل المباشر لإقرار النظام. وعليه أن يضع في ذهنه أن الهدف ليس العقـاب ولكن مجرد إقرار النظام، وأن المبدأ الرئيس الذي يجب تذكره في كافة الأوقـات ومن كل المسؤولين أن أي جزء من البلد يطبق عليه قانون الأحكام العرفيـة هو ليس بلداً معادياً حتى لو كان السكان أو جزء منهم في حالة ثورة، فمن المرغوب استرداد واستبقاء الولاء والشـعور الودي للسكان، وكل الإجراءات الضـرورية لإقـرار النظام يجب أن تتخـذ، وكـل مـا يمكن أن يسبب الكراهية أو العـداء الدائم يجـب أن يتجنب. ويجب ألا تكون هناك عقـوبة دون محاكـم عسكرية أو مدنيـة، أو من شـخص لديه صلاحيات محددة. ويـجب أن تتجنب الأوامر والتنظيمـات تحت الأحكام العرفية -قـدر الإمكان- مسائل التفريق العنصري، وأي مسـائل يمكن أن تُهين أشخاصاً أو طبقات، أو تسيء إلى المشاعر الدينية(٦٤).

وتحدث كتيب الأحكام العرفية عن ضوابط وإجراءات إطلاق الرصاص عند إعلان الأحكـام، وطالب بأن يخبر الجنود والشرطة بهـا. وقد أجازت الـضوابط إطلاق النار على أي حـشد يحمل أسلحة خطيرة، كـالسيوف وأسياخ الحديد والسكاكين والحـجـارة، مع انتـقـاء قـادتـهم البـارزيـن إن أمكن. وعلى كل الأشخاص الذين ينهبون أو يؤذون أشخاصاً أو ممتلكات أو يحرقـون. . . . وعلى كل الأشخاص الذين يدمرون أو يحاولون تدمير أي جسر أو سكة حديد أو تلغـراف. . . ، أو يهـربون بعـد أن يفـعلوا ذلك. ولكنهـا شـددت علـى أنه

---

(٦٣) Ibid, pp. 9-10.

(٦٤) Ibid, pp. 2-6.

-مالم تكن هناك أوامر من سلطات عليا- فإن النار يجب أن تطلق فقط عندما يكون هذا العمل ضرورياً لمنع ارتكاب عنف وجريمة خطيرة، أو لمنع دمار وسائل الاتصال. ويجب أن يُتذكر أيضاً أنه لا يجوز إطلاق النار انتقاماً لجرائم قد وقعت وتم ارتكابها (منذ زمن)، أو بغرض منع أشخاص لم يكونوا حاضرين وقت الحدث من ارتكاب جرائم مشابهة، ولا تطلق النار إلا على الشخص المرتكب للجريمة، والنار تطلق بوصفها إجراءً وقائياً وليس إجراءً عقابياً[٦٥].

وعلى كل حال فإن استعراض التنظيمات السابقة يبين الأسس التي استندت عليها حكومة فلسطين في التعامل مع الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بالجوانب الأمنية والعسكرية. كما يبين السياسات والوسائل والأساليب والضوابط المعتمدة في هذا التعامل، وأول ما يلفت النظر تلك الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها المندوب السامي وفق قانون الدفاع لفلسطين (لسنة ١٩٣١) وتنظيمات الطوارئ وما يمكن أن يقوم به من إجراءات وتنظيمات لا يكاد يضبطها شيء غير المصلحة العامة، ومقتضيات الأمن العام التي يقدرها المندوب نفسه. بل إن قانون الأحكام العرفية لو تم التزام ضوابطه ربما يكون «أرحم» -من الناحية الشكلية على الأقل- من قانون الدفاع والإجراءات التي يتخذها المندوب السامي في حالة الطوارئ. وربما يفسر ذلك إصرار السلطات في فلسطين وبريطانيا لفترة طويلة من الثورة الكبرى في فلسطين (١٩٣٦-١٩٣٦) على الاستمرار في تنفيذ قانون الطوارئ دون اللجوء إلى الأحكام العرفية، وتأكيدهم غير مرة أن في صلاحيات المندوب -في حالة الطوارئ- ما يكفي لمعالجة الثورة[٦٦]. ولا ينفي ذلك أن تنفيذ قانون الطوارئ يمثل صيغة أقل إثارة خارج فلسطين، بحيث يستشعر غير المطلعين على حقيقة الوضع أن الأمر ليس من الخطورة بما يستدعي اللجوء إلى الأحكام العرفية.

---

(٦٥) **Ibid**, pp. 7-8.

(٦٦) انظر الفصل الأول في الباب الثالث.

ومما يلفت النظر أيضاً في نظام الدفاع العام لفلسطين وشرق الأردن (سنة ١٩٣١) أنه ركز اهتمامه في حفظ الأمن على أساس أن الشعب العربي الفلسطيني هو الذي سيقوم بأعمال «الشغب والاضطراب». وركز على مهمة نظام الدفاع في حماية اليهود والمستعمرات اليهودية، ولم يضع النظام في حسبانه مثلاً احتمالات الاعتداءات اليهودية على التجمعات العربية المنعزلة، مع أنه اهتم بشكل كبير بأنظمة حماية المستعمرات اليهودية المنعزلة والمتباعدة، ووفر لها وسائل الإنذار وطلب المساعدة، وجهزها بصناديق أسلحة وذخيرة تفتح عند الحاجة، فضلاً عن توفير الحرس، والحرص على إنشاء مراكز شرطة قريبة منها(٦٧). وبشكل عام فإن نظام الدفاع العام بني على أساس كيفية ضمان تنفيذ السياسة البريطانية في إقامة الوطن القومي اليهودي وإجبار معظم سكان فلسطين (العرب) على الرضوخ لهذه السياسة، وليس على أساس حماية أمن الشعب الفلسطيني ومصالحه وحقوقه.

والملاحظة الأخيرة أن هناك فرقاً كبيراً بين ما كان يوضع من ضوابط و«آداب» في قوانين الدفاع والأحكام العرفية، وما كان يطبق فعلياً على أرض الواقع، وهو ما أثبتته أحداث الثورة الكبرى في فلسطين مما سنراه لاحقاً.

---

(٦٧) See: **General Defence Scheme,** 1931, p.23.

الفصل الثاني

شرطة فلسطين ١٩٣٠-١٩٣٥

إعادة تنظيم الشرطة

هزت انتفاضة البراق (أغسطس ١٩٢٩) بعنف البناء الداخلي لشرطة فلسطين. وكان على السلطات البريطانية أن تقوم بعملية مراجعة شاملة سعياً للوصول إلى علاج للمشاكل ومواطن الضعف والقصور، التي برزت إثر تلك الانتفاضة. ولذلك اتسمت مرحلة ١٩٣٠-١٩٣٥ بمحاولات تطوير مستمرة لوضع الشرطة في فلسطين، تمثلت أهم مظاهرها في زيادة أعداد قسم الشرطة البريطانية بوصفها العناصر الموثوقة تماماً، وفي رفع كفاءة الشرطة الفلسطينية وانضباطها، بالإضافة إلى محاولة الارتقاء بمؤسسات الشرطة وأقسامها.

لقد كان هناك إجماع منذ البداية بين القيادات السياسية والعسكرية والأمنية على ضرورة زيادة أعداد الشرطة البريطانيين إلى حدود «٦٠٠-٦٥٠» رجلاً[١]. وقد بدأت عملية الزيادة هذه بسرعة، ودون انتظار لصدور تقرير لجنة شو. إذ إن مسألة ضرورة وجود عناصر موثوقة كافية تقف في صف السلطات دائماً كانت واضحة تماماً، ولذلك لم تكد سنة ١٩٢٩ تنتهي حتى زاد عدد الشرطة البريطانية من «١٧٥» إلى «٤١١» رجلاً[٢]. وما لبث سوندرز -نائب قائد الشرطة- أن ذهب إلى بريطانيا في ٥ يناير ١٩٣٠، للمساعدة في تجنيد الشرطة للعمل في فلسطين[٣]. وحتى ٥ مارس ١٩٣٠ كان قد تم اختيار «٢٠٨» رجال وحجزت مقاعد لآخر دفعة منهم للسفر إلى فلسطين على متن

---

(١) See: Palestine Garrison Sub-Committee Memorandum, pp. 5-11, and Despatch, Chancellor to Passfield, 20 Nov. 1929, Confidential, C.O. 733/176/5.

(٢) **A Survey of Palestine,** Vol. 2, p. 584.

(٣) Tel., Chancellor to Passfield, 4 Jan 1930, C.O. 733/180/1.

السفينة «جيرفز باى» Jervis Bay التي غادرت ميناء ساوثمبتون يوم ٥ مارس ١٩٣٠[٤].

ومن جهة أخرى، مثَّل الشرطة الفلسطينيون هاجساً مقلقاً للسلطات البريطانية، إذ إن جميع محاولات التطوير وتكريس الانضباط لم تؤد إلى نتائج هامة. فليس من السهل الحصول على عناصر تقف إلى جانب السلطات الاستعمارية في مواجهة أماني أهاليها وبني قومها في الحرية والاستقلال... وكان لا بد في هذه الحالة من البحث عن عناصر تفتقر إلى الوعي، ومعزولة عن النسيج الاجتماعي للشعب، مرتبطة المصالح بالاستعمار، أو تمثل أقليات طائفية أو عنصرية.

وفي البداية، كانت تفاعلات انتفاضة البراق واهتزاز الثقة بالشرطة الفلسطينيين كبيرة لدرجة دفعت السلطات البريطانية للتفكير باستقدام عناصر خارجية. وكان ذلك محاولة منها للتغلب على هواجسها، والالتفاف على المشكلة بإحلال أفراد من جنسيات أخرى مكان أعداد كبيرة من الشرطة الفلسطينيين، وليس بعلاج مسائل الانضباط والولاء لدى الشرطة أنفسهم. ولذلك فقد أرسل وزير المستعمرات إلى المندوب السامي في فلسطين في ١٩ سبتمبر ١٩٢٩ يسأله عن رأيه في تجنيد سودانيين وآشوريين[٥]. وقد رد المندوب السامي ببرقية في ٣٠ سبتمبر عارض فيها تجنيد السودانيين لكنه رأى أن تجنيد الآشوريين أمراً يستحق الاعتبار، مع إشارته إلى أن هناك اعتراضات سياسية وإدارية لاستقدام العناصر الأجنبية[٦]. وعاد تشانسلور فأرسل رسالة

---

(٤) Letter , Crotwn Agents for the Colonies to the Under S. of S. Colonies, 6 May 1930, C.O. 733/180/1.

(٥) Tel., Passfield to Chancellor, 19 Sep. 1929, C.O. 733/176/5.

(٦) Tel., Chancellor to Passfield, 30 Sep. 1929, C.O. 733/176/5.

عكس اعتراض تشانسلور تجنيد السودانيين في شرطة فلسطين النظرة الدونية التي يبديها الأوروبيون تجاه الأفارقه، فقد اعترض في هذه البرقية على تجنيدهم بزعم أنهم «أجناس بدائية» وادعى أن العرب واليهود في فلسطين سوف يعتبرون ذلك إهانة لهم.

أكثر تفصيلاً حول الموضوع واعترف أنه في الوقت الحالي لا يمكن الاعتماد على الشرطة العرب واليهود ليعملوا بإنصاف في إقرار النظام ودعم الحكومة. وأشار إلى مظهر خطير يتمثل في أن الشرطة الفلسطينيين (من عرب ويهود) من المراتب الدنيا أظهروا ميلاً إلى حجب المعلومات المتعلقة بالحوادث في مناطقهم عن ضباطهم المسؤولين. غير أن المندوب السامي أكد على اعتراضه على تجنيد سودانيين ومالطيين وكذلك الآشوريين في شرطة فلسطين، وأضاف أنه يقول باطمئنان أنه لا يوجد عربي أو يهودي يرضى بذلك، بل ويعدُّونها إهانة. وأشار إلى سبب آخر، وهو أنه حتى تقوم الشرطة بمهامها فلا بد من أن تعتمد على تعاطف ودعم جزء كبير من السكان الملتزمين بالقانون والنظام، ومن الصعب على هذه العناصر الحصول على هذا التعاطف من السكان(٧).

أما داودنج قائد الطيران والقائد العام للقوات العسكرية في فلسطين، فقد ركز على أن تكون الشرطة الفلسطينية كافية من ناحية العدد والتنظيم، وللتعامل بفعالية وسرعة مع أية مظاهرات أو إخلال بالأمن، غير أنه لم يطرح مسألة تجنيد الشرطة من خارج فلسطين(٨). وفي المقابل فإن قائد قوات الجيش البري العميد دوبي كان واضحاً وصريحاً، وحاول اختصار الطريق في علاج وضع الشرطة الفلسطينية، ومسألة ولائها، فرأى ألا تجند الشرطة غير البريطانية محلياً، بل وفضل ألا يكونوا مسلمين أويهوداً. . . . ومال إلى فكرة الاستفادة من الأقليات الطائفية والعنصرية. . . فاقترح تجنيد الآشوريين الذين قال إنهم أثبتوا نجاحاً في العراق، كما اقترح تجنيد الشركس الذين وصفهم بأنهم جيدون جداً. . . . وقال «إنك تحتاج لأناس لا يترددون في حالة الضرورة من إطلاق النار». . . ، أما الفلسطينيون فعدّهم عناصرغير موثوقة في وقت الشدة، ورأى إمكانية الاحتفاظ ببعضهم لأمور بسيطة كالمرور(٩).

---

(٧) Despatch, Chancellor to Passfiedl, 20 Nov. 1929, Confidential, C.O. 733/176/5.

(٨) Palestine Garrison Sub-Committee Memorandum, p.11.

(٩) Ibid, pp.5-8.

ولم يطرح مافروجورداتو (قائد الشرطة) مسألة تجنيد عناصر من خارج فلسطين، وركز في مشروع إعادة تنظيم الشرطة الذي رفعه في ١٤ نوفمبر ١٩٢٩ على زيادة أعداد الشرطة البريطانية، وتحديد واجباتها، وتوفير وسائل النقل(١٠). وفي ١٩ ديسمبر قدم مقترحات جديدة تضمنت دفع بدلات خاصة للأشخاص العاملين في واجبات ذات طبيعة خاصة، بهدف الحصول على أشخاص أكثر كفاءة وتشجيع تجنيد اليهود(١١).

ويبدو أن مقترحات قائد الشرطة قد أوجدت علامات استفهام على مدى كفاءته وجدارته في هذا العمل الدقيق الحساس، فلم تلقَ مقترحاته ترحيباً كبيراً من المندوب السامي الذي أرسل إلى وزير المستعمرات في ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ مؤكداً اهتزاز ثقة الناس بالشرطة، وملاحظاً أن مقترحات مافروجورداتو لم تعالج التشكيل الحالي للشرطة، ولا العيوب التي ظهرت أثناء «الاضطرابات» ولا الإجراءات الواجب اتخاذها للاستفادة من دروس أحداث أغسطس ١٩٢٩. واقترح تشانسلور على باسفيلد إرسال خبير في الشرطة -مستقل عن حكومة فلسطين- لدراسة وضع الشرطة في فلسطين وإعطاء التوصيات المناسبة بشأنها(١٢). وكان اقتراح إرسال خبير في الشرطة هو أيضاً إحدى التوصيات الأساسية للجنة الفرعية التابعة للجنة الدفاع الأمبراطوري في بريطانيا، والتي حول مجلس الوزراء إليها موضوع الحامية والشرطة لدراسته(١٣). كما كان هذا الاقتراح إحدى توصيات لجنة شو(١٤) التي نُفّذت قبل أن يتم نشر تقريرها وطبعه.

---

(١٠) Scheme on Palestine Police, A.S. Mavrogoradato to Cheif Secretary, 14 Nov. 1929, Confidential, C.O. 733/176/5.

(١١) See: Despatch, Chancellor to Passfield, 31 Dec. 1929, Confidential A, C.O. 733/180/1.

(١٢) Ibid.

(١٣) Letter, Shuckburgh to Chancellor, 30 Jan. 1930, Secret, C.O. 733/180/1.

(١٤) **Shaw Report**, p.168.

دوبيجين

وافقت وزارة المستعمرات على إيفاد خبير شرطة إلى فلسطين. وقد وقع الاختيار على «دوبيجين» H.L.Dowbiggin المفتش العام للشرطة في سيلان[١٥]. وقد غادر سيلان في ١٦ يناير ١٩٣٠ على أن يصل إلى فلسطين في أواخر الشهر نفسه[١٦].

وخلال أكثر من شهرين قام دوبيجين بدراسة وضع الشرطة في فلسطين وبذل جهداً كبيراً في إعداد تقريره، الذي لم يغفل فيه عن الكثير من التفصيلات الدقيقة، وشرح توصيفات الوظائف، ونوعية المسؤولين المطلوبين لكل منها ومواصفاتهم، وسلم الرواتب والحوافز والملابس، ولم يتردد في التوجيه بتغيير بعض مسؤولي الشرطة وتعيين مسؤولين جدد.

وقد تلخصت أهم توصيات دوبيجين في زيادة قسم الشرطة البريطانية إلى «٦٥٠» فرداً، على أن يكون من بينهم مائة فارس، وتحسين مدرسة الشرطة ووضع قاعدة لمنح علاوات سخية لتعلم اللغات، وإقامة ثكنات للرجال العازبين ومساكن للمتزوجين، وإنشاء قسم تحقيقات جنائية (مخابرات) جديد، وتأسيس قوة احتياطية خاصة دائمة من الشرطة، وفصل مصلحة السجون في نهاية الأمر عن الشرطة. كما أوصى دوبيجين بتحسين كفاءة حماية المستعمرات اليهودية بزيادة صناديق السلاح المختومة فيها، وإفراز ضابط و «١٢٩» رجلاً من الرتب المختلفة لحماية المستعمرات عند حدوث طوارئ، وبحيث تكون هذه القوة زيادة على عدد قوة الشرطة[١٧].

وأوصى دوبيجين كذلك بتوفير وسائل نقل ميكانيكي لـ «٤١٠» من الشرطة البريطانيين، مشيراً إلى أن مهمة الشرطة البريطانيين ستتركز على القيام بأعمال

---

(١٥) Draft Tel., Passfield to Chancellor, 16 Jan 1930, C.O. 733/180/1.

(١٦) Tel., Shuckburgh to C.L. Newell (Air Ministry), 17 Jan. 1930, C.O. 733/180/1.

(١٧) انظر: **تقرير بيل**، ص٢٥٢-٢٥٣، وأيضاً: **A Survey of Palestine**, Vol. 2. p.583.

الدورية للمستعمرات اليهودية، والقيام بأعمال الشرطة العادية، ودعم الشرطة الفلسطينية في مراكز عملها، بحيث لا تحل محلها. وسيقتصر وجود الشرطة البريطانيين على «٣٢» مركزاً، أما الشرطة الفلسطينية فقد أوصى دوبيجين أن تتشكل من العرب المسلمين والمسيحيين ومن اليهود الذين طالب بزيادة عددهم، وقليل من الجنسيات الأخرى من إغريق وغيرهم. ورفض التوصية بتوظيف الشركس والدروز، وطالب أن تعمل الشرطة الفلسطينية في وحدات مختلطة (عرب ويهود)، وألا تعمل هذه الشرطة -قدر الإمكان- في القرى والمدن والألوية التي تتبعها إلى أن يقوم أحدهم بواجبه بشكل موثوق مدة لا تقل عن عشر سنين في الخدمة. وأوصى بأن يكون هناك «٥٦٧» شرطياً فلسطينياً من الفرسان وأن تقوم الشرطة الفلسطينية بأعمال الدورية من خلال «١١٦» مركزاً ونقطة شرطة[١٨].

وتضمنت توصيات دوبيجين التفصيلية الاهتمام بنوعية مساعد مدير شرطة اللواء Assistant Superintendent Police (A.S.P) بحيث يتم اختياره ممن يتمتع ببعد النظر وروح المبادرة والثقافة والمعرفة التامة باللغة العربية، ويعمل في الشرطة محترفاً، وأن يكون شاباً، وأن يكون عمله خارج الأقسام قدر الإمكان، فيقوم بزيارة المراكز والمحطات والقرى وتفتيشها والتحقيق في الجرائم الخطيرة، وأن يسعى لمنع الجرائم في منطقته[١٩].

وانتقد دوبيجين قيادة الشرطة في فلسطين، فبعد أن قضى أسبوعين في مركزها في القدس أخبر المندوب السامي «تشانسلور» أنه وجد الأمور في وضع غير مُرضٍ، فهناك سوء تنظيم وضعف إشراف مع افتقار لروح المبادرة لدى القيادة، وقد التقى دوبيجين بمافروجورداتو وأخبره بصراحة أنه لا يعدّه مؤهلاً

---

(١٨) Memorandum Dowbiggin to Chancellor, 8 Apr. 1930, Secret, C.O. 733/180/ 1.

(١٩) Despatch, Chancellor to Passfield, 29 Mar. 1930, C.O. 733/180/1, and Memorandum, dowbiggin to Cheif Secretary, 11 Mar. 1930, C.O. 733/180/1.

لمنصبه، لكن مافروجورداتو لم يوافقه على ذلك، غير أن دوبيجين أصر على التوصية بتغيير قائد الشرطة ووضع قائد جديد لما يمكن أن يُعدّ «أصعب مركز شرطة في الامبراطورية في الوقت الحالي» واقترح دوبيجين تعيين سبايسر R.G.B. Spicer -الذي يعمل في كينيا- لتولي هذا المنصب وهو رجل عرفه عن قرب واقتنع بنشاطه وكفاءته[٢٠]. وبالفعل فقد تمت الموافقة على تعيين سبايسر قائداً للشرطة، ونقل مافروجورداتو إلى ترينيداد، وغادر فلسطين في ٨ مايو ١٩٣١، وقام سوندرز بمهام قائد الشرطة بانتظار قدوم سبايسر الذي استلم مهام منصبه ابتداءً من ١٦ يوليو ١٩٣١[٢١].

ويظهر أن سبايسر قد لقي رضا السلطات في القدس ولندن، فقد استمر رسمياً في منصبه حتى نهاية ديسمبر ١٩٣٧. وأشار واكهوب -المندوب السامي لفلسطين ابتداءً من نوفمبر ١٩٣١- إلى تقديره الكبير لأعمال سبايسر ودوره في تحسين أداء الشرطة، وإلى ارتفاع الروح المعنوية لقوة الشرطة، ووصفه بأنه ليس فعالاً جداً فقط، ولكنه أيضاً ذو شعبية وسط الشرطة[٢٢].

لقيت مقترحات دوبيجين -بشكل عام- اهتمام السلطات البريطانية في القدس ولندن وتجاوبها، ووصف الكتاب الأبيض الصادر في أكتوبر ١٩٣٠ (كتاب باسفيلد) تقرير دوبيجين بأنه مفصل وقيّم، وأنه تحت الدراسة الدقيقة. وأضاف أن عدداً من توصياته قد تم تنفيذها بما في ذلك زيادة أعداد الشرطة البريطانية وحماية المستعمرات اليهودية، وأن هناك الكثير من التوصيات لا تزال تحت الدراسة بالتشاور مع المندوب السامي في فلسطين، وسوف تحدث تغييرات أخرى عندما تتخذ قرارات بشأن هذه التوصيات[٢٣].

---

(٢٠) Tel., Chancellor to Shuckburgh, 22 Mar. 1930, C.O. 733/180/1.

(٢١) **The Palestine Police and Prisons, Annual Admnistrative Report, 1931**, p.3. Printed report found in C.O. 814/5. Hereafter refered to as **Police and Prisons Report, 1931**.

(٢٢) Despatch, Wauchope to Cunliffe-Lister, 13 Dec. 1934, C.O. 733/250/7.

(٢٣) **Passfield White Paper**, p.12.

ويبدو أن الحماس لتنفيذ توصيات دوبيجين قد ضعف مع الزمن خصوصاً بعد الابتعاد عن أجواء انتفاضة البراق، ولم تنفذ التوصيات إلا جزئياً، فحتى اندلاع ثورة ١٩٣٦ كان قد تم إعادة تأسيس قسم التحقيقات الجنائية (المخابرات) وتقوية قسم الشرطة البريطانية، واستبدلت صناديق الذخائر المختومة في المستعمرات. ولكن «وقفت مصاعب حقيقية في وجه إجراءات تحسين دفاع الشرطة عن المجتمع اليهودي»، ولم يتم بناء مساكن كافية للشرطة لأسباب مالية، كما لم يتم إنشاء قوة شرطة احتياطية خاصة دائمة. وحتى تقوية قسم الشرطة البريطانية، فقد وقفت مصاعب أمام تنفيذه بالشكل المطلوب، وكذلك الأمر مع إعادة تأسيس قسم المخابرات[٢٤].

وعلى كل حال، فإن التوجه العام لتوصيات دوبيجين كان يتجه نحو حل مشكلة الشرطة محلياً برفع كفاءتها وانضباطها وتوفير الحوافز وحل مشاكلها الإدارية. ولم يحاول الالتفاف على المشكلة باستقدام عناصر خارجية بأعداد كبيرة. ولذلك فقد تم صرف النظر عن فكرة تجنيد سودانيين وآشوريين ومالطيين...، وتم التركيز على الفلسطينيين، وفي نفس الوقت اتخذت السلطات احتياطاتها بزيادة عدد الشرطة البريطانيين، ورفع نسبتهم إلى ثلث قوة الشرطة تقريباً.

لجنة أودونيل

وكانت إحدى أولى المصاعب التي واجهت عملية تطوير الشرطة، وتنفيذ توصيات دوبيجين، قدوم لجنة اقتصادية بريطانية برئاسة صمويل أودونيل S.O'Donnel إلى فلسطين لدراسة الأحوال الاقتصادية فيها. وقد رفعت توصياتها في صيف ١٩٣١، حيث أوصت فيها بعدد من الإجراءات التقشفية وضبط الإنفاق لمواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة. وقد مسّت هذه التوصيات شرطة فلسطين، وتضمنت تخفيضات في أعداد الشرطة في إطار

---

(٢٤) انظر: **تقرير بيل**، ص٢٥٧-٢٥٩، وص ٢٦٤-٢٦٥، وانظر أيضاً:
A Survey of Palestine Vol. 2. p.584.

ارتأت لجنة أودونيل أنه لن يعوق فعاليتها. وتلخصت هذه التخفيضات بتسريح فرقة الموسيقى العسكرية، وإلغاء منصب المسؤول عن شعبة البصمات في قسم المخابرات، وإلغاء منصب قائد قوات قسم الشرطة البريطانية، وتخفيض اثنين من مناصب نائب مدير شرطة لواء (في اللواءين الشمالي والجنوبي)، وتخفيض ستة مناصب مساعد مدير شرطة لواء، وإلغاء وظيفة المفتش الفلسطيني في بئر السبع، وتخفيض شرطة فلسطين بـ «١٥٠» رجلاً من القوة المصدق للشرطة بتشكيلها[٢٥].

ويبدو أن قائد الشرطة الجديد لم يرغب أن يبدأ عهده بهذه التخفيضات، ربما حتى يظهر أمام الضباط والأفراد بمظهر الحريص المدافع عن كيان الشرطة وعناصرها، أو لأنه كان يستشعر أنه بحاجة لتوفير كافة عناصر النجاح لمهمته الصعبة التي بدأ يخوضها. ولذلك قدم اعتراضاته على التخفيضات المقترحة، فأشار إلى أهمية فرقة موسيقى الشرطة في إيجاد مناخ ودّي مع العامة، وفي رفع الروح المعنوية للشرطة، وفي قيمتها الكبيرة بوصفها قوة احتياط، واعترض على إلغاء منصب الضابط المسؤول عن شعبة البصمات لحاجة هذا القسم الملحة للتوسع، والأعمال الكثيرة التي تنتظره لرفع مستواه إلى مستوى مماثل للشُّعب في المستعمرات الأخرى، مع الإشارة إلى أن العاملين في هذه الشعبة هم في مستوى بدائي جداً. كما اعترض سبايسر على تخفيض ستة مناصب مساعد مدير شرطة لواء، فهم معنيون بالجانب السياسي، ولا ينشغلون بأمور أخرى إلا في الجرائم ذات الخطورة الكبيرة، وعدَّ أن إلغاء هذه المناصب سيترتب عليه إضعاف فاعلية عمل الشرطة[٢٦]. غير أن حكومة فلسطين مالت بشكل عام إلى الموافقة على التخفيضات المقترحة من لجنة أودونيل ولم تعترض إلا على إلغاء منصب الضابط المسؤول عن شعبة البصمات، كما وافقت على تخفيض

---

(٢٥) O'Donnel Report, Chapter 8 (Police), 1931, C.O. 733/208/13.

(٢٦) Comments, Spicer to Chief Secretary, 8 Sep. 1931, C.O. 733/208/13.

خمسة مناصب (وليس ستة) مساعد مدير شرطة لواء(٢٧).

وكانت النية أن يسري مفعول توصيات أودونيل ابتداءً من السنة المالية الجديدة، أي الأول من إبريل ١٩٣٢. وقد حاول سبايسر مرة أخرى قبل ذلك بأسبوع أن يخفف على الأقل من التخفيضات المقترحة فطالب بأن يقتصر التخفيض في الشرطة على عدم ملء الشواغر الموجودة -وهي تسعون- بدل أن يكون التخفيض «١٥٠» شرطياً، مشيراً إلى أنه تم تسريح «١٢» شرطياً من فرقة الموسيقى... . وقال سبايسر إنه في حالة الإصرار على التخفيض الكامل فإنه يعترض على ذلك بحزم، وإنه بعد ستة أشهر من العمل في شرطة فلسطين فإنه مقتنع أن هناك «خطأً عظيماً يرتكب». وأضاف إن الشرطة بهذا العدد لا تكفي لحفظ الأمن في الأوقات العادية، فضلاً عن ظروف الطوارئ، فالمدن الرئيسة تنمو بسرعة، والمستعمرات تنتشر وحركة المرور تزداد، وأعباء الشرطة تزداد في كل اتجاه. وأكد أن الحقائق لا تجعل من العدل الاستجابة لأية تخفيضات(٢٨).

ولكن المندوب السامي «واكهوب» الذي أرسل رسالة إلى وزير المستعمرات كنليف ليستر Cunliffe Lister في ٢ إبريل ١٩٣٢ حول الموضوع -وأرفق معها مذكرة قائد الشرطة السابقة- قال إنه رغم أنه يوافق على أن يكون التخفيض تسعين شرطياً فقط، إلا إنه لا يعدّ أن هذا الفرق في التخفيض سيكون له أثر جاد، وأنه على كل حال مستعد -في ضوء الحاجة الماسة للاقتصاد- للقبول بتحمل المسؤولية عن نتائج التخفيض(٢٩).

---

(٢٧) See: Comparison by C.O. Officer on Recommendations of O'Donnel Commission and Conclusions of O.A.G., C.O. 733/208/13, and, Despatch, O.A.G to J.H. Thomas (the S. of S. Colonies), 24 Oct. 1931, Confidential A, C.O. 733/208/13.

(٢٨) Momorandum, Spicer to Chief Secretary, 23 Mar. 1932, Very Urgent, C.O. 733/212/7.

(٢٩) Despatch, Wauchope to Cunliffe-Lister, 2 Apr. 1932, Confidential, C.O. 733/212/7.

وربما عكست موافقة المندوب السامي على التخفيض -بخلاف رأي قائد شرطته- نوعاً من محاولة الموازنة بين مختلف الاعتبارات، والظهور بمظهر المتفهم المتجاوب أمام السلطات في لندن، خصوصاً أنه هو الآخر كان قد عيّن حديثاً في منصبه مندوباً سامياً.

وقد اعتمد وزير المستعمرات التخفيضات المقترحة، على أن يعاد النظر في أمرها عند إعداد تقديرات الشرطة للسنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٤(٣٠). وبالفعل فقد نفذت التخفيضات -التي وافقت عليها حكومة فلسطين- ابتداءً من الأول من إبريل ١٩٣٢(٣١).

ومن جهة أخرى، فقد وافقت حكومة فلسطين على عدد من توصيات أودونيل الأخرى المتعلقة بتحسين الأداء ورفع كفاءة الشرطة، مثل أن يجتاز ضابط الشرطة اختبارات في القانون وخصوصاً القانون الجنائي، وأن يعطى مخاتير القرى مزيداً من الاحترام والاعتبار من قبل الشرطة، وأن يتم عمل تقرير سنوي للشرطة، وأن يتم توثيق الصلة بين الشرطة وإدارة اللواء والإدارات الحكومية الأخرى(٣٢).

---

(٣٠) Draft Tel., Cunliffe-Lister to Wauchope, 13 May 1932, Confidential, C.O. 733/212/7.

(٣١) **The Palestine Police and Prisons, Annual Administrative Report, 1932.** (Jerusalem: Azriel Press, 1933), p.3. Printed Report Found in C.O. 814/7. Hereafter refered to as **Police and Prisons Report, 1932.**

(٣٢) See: Comparison by C.O. Officer on Recommendations of O'Donnel Commission and Conclusions of O.A.G., C.O. 733/208/13.

يبدو أن الحكومة في فلسطين لم تكن مهتمة بإعداد الشرطة لتقارير سنوية وقد ذكر نائب قائد الشرطة سوندرز أنه صدرت في السابق تعليمات مكتوبة للشرطة أن عمل تقارير سنوية للشرطة أمر غير مرغوب، ولن يلقى التقدير والاعتبار حتى لو تم إعداده ورفعه!!

انظر: Comments, Spicer to Chief Secretary, 8 Sep. 1933, C.O. 733/208/13.

تركيبة الشرطة وأعدادها

لم تتأثر شرطة فلسطين كثيراً من جهة نقص الأعداد إثر تنفيذ توصيات أودونيل، إذ تم في العام نفسه دمج الشرطة البلدية في كيان شرطة فلسطين، مما عوض النقص الحاصل في العدد. وبشكل عام فقد حافظ قسم الشرطة البريطانية على معدل أعداده في حدود «٦٥٠» رجلاً خلال الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٣، وشهد بعض الزيادة الطفيفة خلال سنتي ١٩٣٤-١٩٣٥ ليصل إلى حوالي سبعمائة رجل مع نهاية سنة ١٩٣٥. هذا مع الإشارة إلى وجود أكثر من أربعين ضابطاً بريطانياً آخر موزعين على القيادة العامة للشرطة، وأقسامها، ومسؤولين عن قيادة الشرطة الفلسطينيين وتوجيههم، أما الشرطة الفلسطينيون فقد زاد عددهم بشكل تدريجي ثابت من «١٤٠١» رجلاً سنة ١٩٣٠ إلى «١٨٣٧» رجلاً سنة ١٩٣٥. ويوضح الجدول التالي أعداد الشرطة الفلسطينيين

السنة	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥
الشرطة الفلسطينيون:						
مسلمون	٩٣٤	٩٥٩	١٠٣٤	١١٠٧	١١٦٧	١١٨٧
مسيحيون	٢٤١	٢٤٣	٢٦٠	٢٧٠	٢٧٩	٢٧٨
يهود	٢٢٢	٢٦٨	٣٢٥	٣٠٩	٢٨٢	٣٦٥
مذاهب أخرى	٤	٤	٥	٥	٦	٧
مجموع الشرطة الفلسطينيين	١٤٠١	١٤٧٤	١٦٢٤	١٦٩١	١٧٣٤	١٨٣٧
الشرطة البريطانيون	٦٨٢	٦٩٥	٦٨٢	٦٩٠	٧٢١	٧٤٦
المجموع العام	٢٠٨٣	٢١٦٩	٢٣٠٦	٢٣٨١	٢٤٥٥	٢٥٨٣

وفق أديانهم بالمقارنة مع أعداد الشرطة البريطانيين خلال ١٩٣٠-١٩٣٥[٣٣].

وبشكل عام، فإن نسبة المسلمين بين الشرطة الفلسطينيين كانت -في البداية- أقل من نسبتهم إلى عدد السكان، غير أنها أصبحت مماثلة لها بعد ذلك. أما نسبة المسيحيين فقد كانت بشكل عام حوالي ضعف نسبتهم إلى عدد السكان. وكانت نسبة اليهود في بداية الفترة مقاربة لنسبتهم إلى عدد السكان، غير أنها صارت أقل بعد ذلك. وبمقارنة نسبة العرب (مسلمين ومسيحيين) إلى اليهود في شرطة فلسطين نجد أنها كانت مماثلة في البداية إلى عدد السكان غير أنها مالت قليلاً لمصلحة العرب بعد ذلك[٣٤]. ولعل السبب يرجع إلى أن عمل الشرطة كان لا يزال غير مُغر بالنسبة لليهود، كما أن عدداً كبيراً من اليهود،

---

(٣٣) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من:
Police and Prisons Report, 1931, p.5; **Police and Prisons Report, 1932**, p.4; **The Palestine Police Force, Annual Administrative Report, 1933**, p.4, Printed report found in C.O. 814/8. Hereafter refered to as **Police Report, 1933; The Palestine Police Force, Annual Administrative Report, 1934**, p.5, Printed report found in C.O. 814/9. Hereafter refered as **Police Report, 1934; The Palestine Police Force, Annual Administrative Report, 1935**, (Jerusalem: The Government Printing Press, Undated), p.5. Printed report found in C.O. 814/10. Hereafter refered to as **Police Report, 1935.**

(٣٤) نسبة الشرطة المسلمين في هذه المرحلة (١٩٣٠-١٩٣٥) تراوحت بين ٦٣٪ (سنة ١٩٣٣) و ٦٧,٣٪ (سنة ١٩٣٤) بينما انخفضت نسبة أعداد المسلمين إلى سكان فلسطين بشكل تدريجي -بسبب الهجرة اليهودية- من ٧٣,٩٪ سنة ١٩٣٠ إلى ٦٤٪ سنة ١٩٣٥، أما نسبة المسيحيين في الشرطة الفلسطينية فقد تراوحت من ١٧,٢٪ سنة ١٩٣٠ إلى ١٥,١٪ سنة ١٩٣٥ بينما كانت نسبتهم إلى عدد سكان فلسطين ٨,٥٪ سنة ١٩٣٠ و ٨٪ سنة ١٩٣٥، وكانت نسبة الشرطة اليهود وسط الشرطة الفلسطينية تتراوح من ١٥,٨٪ سنة ١٩٣٠ إلى ١٩,٩٪ سنة ١٩٣٥، بينما ارتفعت نسبتهم العددية إلى عدد السكان من ١٦,٦٪ سنة ١٩٣٠ إلى ٢٧,١٪ سنة ١٩٣٥. انظر حول إحصائيات السكان في فلسطين: **A Survey of Palestine**, Vol.1, p.141.

كان يتعامل مع الشرطة كمرحلة انتقالية وليس كحرفة، ولذلك كانت تكثر بين اليهود حالات الاستقالة بعد فترة بسيطة من حصولهم على التدريب. وهو ما يطرح علامة الاستفهام مرة أخرى إن كانت هناك جهات يهودية توجه اليهود للاستفادة من التدريب والإمكانات بحيث يستقيلون بعد أن ينتهوا من ذلك. وقد لاحظت السلطات البريطانية بشيء من الانزعاج هذا الأمر. وأرسل واكهوب إلى وزير المستعمرات كنليف في ١٧ مايو ١٩٣٤ اقتراحاً بتعديل في نظام الشرطة بحيث تصبح مدة إخطار الشرطي للحكومة -للانتهاء من خدمته- ستة أشهر بدلاً من ثلاثة أشهر[٣٥]. وقد تبنى هذا الاقتراح المفتش العام للشرطة[٣٦] سبايسر الذي أشار إلى أن هناك حالات تقدم استقالاتها بعد شهر من انتهاء التدريب وتوزيعها على فرق الشرطة. وطالب برفع المدة «حتى لا تكون قوة الشرطة ملجأً مؤقتاً للبعض، أو للحصول على تدريب شبه عسكري ومعرفة عمل الشرطة»، ومن أجل إيقاف ما يُعدّ ضعفاً خطيراً في بناء الشرطة[٣٧].

---

(٣٥) Despatch, Wauchope to Cunliffe-Lister, 17 May 1934, C.O. 733/264/14.

(٣٦) تم تغيير مسمى «قائد الشرطة والسجون» إلى «المفتش العام للشرطة والسجون» Inspector General of Police and Prisons بعد أن رفع المندوب السامي طلباً بذلك إلى وزير المستعمرات في١٧سبتمبر١٩٣٢، وقد أرسل وزير المستعمرات باعتماد التسمية الجديدة في ٢٠ أكتوبر ١٩٣٢، انظر:
Despatch, Wauchope to Cunliffe-Lister, 17 Sep. 1932, Confidential A, C.O. 733/227/6, and Draft Despatch Cunliffe-Lister to O.A.G., 20 Oct. 1932, Confidential , C.O. 733/227/6.

(٣٧) Memorandum, Spicer to Chief Secretary, 3 Mar. 1934, Confidential, C.O. 733/264/14.

ويوضح الجدول التالي(٣٨)، حالات الاستقالة من الشرطة الفلسطينية بالمقارنة بين العرب واليهود:

السنة	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥
عرب	١٤	٢٢	٢٩	١٩	٢٢	٨٣*
يهود	١٧	١٠	٢٧	٤٥	٦٤	

ويتبين من خلال الجدول السابق أن معدل اليهود المستقيلين إلى مجموع عددهم في الشرطة قد تراوح من ٤٪ (سنة ١٩٣١) إلى ٢٢,٧٪ (سنة ١٩٣٤). ورغم أن تقرير بيل، يعطي مؤشراً عاماً حول هذا الموضوع، إلا أنه يبرز المشكلة بصورة أكثر تفاقماً، فيذكر أنه قد استقال أو عزل «٢٥٥» فرداً من مجموع «٤٣٩» شرطياً يهودياً انتظموا في الشرطة خلال المدة بين ١٩٣٢-١٩٣٦(٣٩)، أي أن نسبة الاستقالة تساوي ٥٨,١٪ من مجموع المجندين وهي نسبة عالية جداً يصعب تبريرها بالرجوع للجوانب الاقتصادية فقط...، وعلى ذلك فإن الباحث يميل إلى الاعتقاد بوجود جهات يهودية كانت تدفع عناصرها إلى استغلال الشرطة للحصول على التدريب واكتساب الخبرة. أما معدل العرب المستقيلين إلى مجموع عددهم في الشرطة فقد تراوح بين ١,٣٪ (سنة ١٩٣٠) إلى ٢,٤٪ (سنة ١٩٣٢) مما يشير إلى أن العرب كانوا يعملون في الشرطة كحرفة وليس كمرحلة انتقالية.

وكما تسببت حالات الاستقالة اليهودية في إرباك كيان الشرطة وإضعافه، فقد تسبب الشرطة البريطانيون في إرباك من نوع اخر، إذ إن الكثير منهم رفضوا تجديد عقودهم، وخرجوا دون أن يخدموا في الشرطة مدة كافية.

(٣٨) See: Ibid, and **Police Report, 1933**, p.8, and **Police Report, 1934**, p.7. and **Police Report, 1935**, p.9.

* اكتفى تقرير الشرطة لسنة ١٩٣٥ بذكر مجموع من استقال من العرب واليهود دون تصنيفهم.

(٣٩) **تقرير بيل**، ص٢٦٠.

وبرزت المشكلة خصوصاً في السنتين الأوليين فمن بين «٣٩٤» بريطانياً تركوا الخدمة خلال ١٩٣٠-١٩٣١، كان هناك «٣٤٥» رجلاً خرجوا بسبب انتهاء عقودهم، أي ما نسبته ٨٧,٦٪، ويعطي الجدول التالي[٤٠]، صورة عن أعداد الشرطة الذين تركوا الخدمة لانتهاء عقودهم مقارنة بمجموع من تركها لكل الأسباب (استقالة، إعفاء، طرد، موت، انتهاء عقد).

السنة		١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥
فلسطينيون	■ لانتهاء العقد	–	١٤	٩	١٤	٢	١٠
تركوا الخدمة	■ لكل الأسباب	١٠٦	١٦٤	١٤٨	١٣٥	١٥٠	١٧٨
بريطانيون	■ لانتهاء العقد	١٧٢	١٧٣	٥٥	٥٩	٣٥	٣٤
تركوا الخدمة	■ لكل الأسباب	٢٠٥	١٨٩	٩٥	٩٩	٨٨	٩٢

وقد عكست هذه الاستقالات جانباً من أزمة عاشها قسم الشرطة البريطانية، وهي ليست متعلقة فقط بجوانب إدارية وفنية، وإنما بطبيعة العمل الأمني وتعقيداته في فلسطين. وذلك بما تتضمنه من فرض سياسة تلقى معارضة واسعة من معظم السكان، ومن أوضاع لا تخلو من احتمالات التفجر والثورة، ومن عداء مستحكم بين العرب واليهود.

فقد أثيرت مسألة عدم رغبة الشرطة البريطانية في تمديد عقودهم في فلسطين، وطُرحت حالة عدم الرضا بوصفها سبباً أساسياً لذلك. ونشرت جريدة فلسطين في ١٨ أكتوبر ١٩٣٠ مقالاً لأحد أفراد الشرطة البريطانية انتقد فيه السلطات بشدة وقال إن كثيراً من الشرطة البريطانيين الذين تم تجنيدهم في بريطانيا أخبروا أنهم سيخدمون كشرطة في فلسطين، وعندما وصلوا للقدس

(٤٠) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من:

Police and Prisons Report, 1931, pp.6-7.; **Police Report, 1933**, pp.6-7; **Police Report, 1934**, pp.7-8; and **Police Report, 1935**, p.19.

اكتشفوا أنهم دخلوا في فوج (عسكري) من قوات جلالته، أي أنهم عوملوا كجيش وليس كشرطة. وتساءل الشرطي -كاتب المقال- «أليس هذا نوعاً من الخداع من جانب السلطات؟» واتهم السلطات بأنها لا تهتم بالمستوى العقلي للأفراد عند الترقيات. . . ، مشيراً إلى أن كثيراً من الرجال الذين جندوا في الربيع الماضي، قد تعلموا في المدارس ولديهم معرفة بلغات أخرى، وينتمون إلى عائلات محترمة «فهل يمكن أن يتجاهل هؤلاء بينما يهيمن أشخاص ثقافتهم صفر على الوضع؟» . . . واستنتج أن ذلك يؤدي إلى أن يقل اهتمام من لديه ثقافة جيدة بالاستمرار في قوة الشرطة هذه[٤١].

وقد ردت السلطات الرسمية على مقال الشرطي بمقال نشر في نفس الصحيفة في ٨ نوفمبر ١٩٣٠. وأكدت أن كل شخص يرغب في دخول قسم الشرطة البريطانية في فلسطين يتم مقابلته شخصياً في لندن من قبل الجهة المتخصصة بالتجنيد في بريطانيا، ويساعدها عادة مسؤول من شرطة فلسطين. وعندما يراد تجنيد عدد كبير يذهب قائد الشرطة أو من ينوب عنه إلى لندن لهذا الغرض. وقالت إن الفحص الطبي حازم ويتم التحقق من شخصية الشرطي وسلوكه، وإن نسبة من فصلوا من الشرطة لسوء سلوكهم قليلة[٤٢]. ويظهر أن السلطات لم ترد على الشرطي في مسألتي «الصرامة العسكرية» والثقافة، وقد حول الوزير السؤال إلى المندوب السامي في فلسطين طالباً تعليل إنهاء الكثيرين لعقودهم بعد سنة واحدة من الخدمة[٤٣]. وقد رد المندوب السامي ببرقية في ١٧ نوفمبر ١٩٣٠، قائلاً إن الشرطة البريطانيين الذين تركوا الخدمة بناء على رغبتهم كان قد تم تجنيدهم إثر أحداث انتفاضة ١٩٢٩ على عقد لمدة سنة، وإن كثيراً منهم كان يرغب في تحقيق فائدة محدودة في الخارج دون أن يجعل من الخدمة في الشرطة مهنته الدائمة[٤٤].

ويبدو أن السبب الذي ذكره المندوب السامي لم يكن السبب الوحيد، إذ توالت الاستقالات في السنة التالية وما بعدها. وأثير الموضوع مرة أخرى أواخر

---

(٤١) See: C.O. 733/180/2.

(٤٢) Ibid.

(٤٣) Tel., Passfield to Chancellor, 13 Nov. 1930, C.O. 733/180/2.

(٤٤) Tel., Chancellor to Passfield, 17 Nov. 1920, C.O. 733/180/2.

سنة ١٩٣٤، إذ اشتكى ثلاثة من الشرطة السابقين مما أسموه مزايا تعطى للسكان المحليين في مقابل البريطانيين. وقالوا إن الشرطة معرضون لحملات يومية من الصحف العربية واليهودية، وإن العامة في فلسطين هم بالتأكيد معادون للشرطة، وإن أفراد الشرطة البريطانيين قد فقدوا الأمل في الحصول على ترقيات أسرع(٤٥). كما اشتكى شرطيان آخران من التحية التي تعطى للمفتش الفلسطيني بلفظة «سيدي» Sir وخدمة الشرطي البريطاني تحت الأوامر المباشرة لمفتشي الشرطة الفلسطينية(٤٦). وقد أرسل وزير المستعمرات هذه الشكاوي إلى المندوب السامي للتحقق من الأمر(٤٧). وقام المفتش العام للشرطة بإعداد الردود، التي أرسلها المندوب السامي إلى وزير المستعمرات في ١٣ ديسمبر ١٩٣٤(٤٨). وقد ذكر المفتش العام سبايسر -في رده المعد في ٥ ديسمبر ١٩٣٤- أنه يؤكد بكل ثقة أن الحالة العامة أفضل من أي وقت مضى في تاريخ الشرطة، وأنها تقارن باستحسان مع المستعمرات الأخرى، وأن حالات انتهاء الخدمات أخذت تقل، وأن قسم الشرطة البريطانية هو الآن أكثر فعالية، وأن الشرطة البريطانيين لهم كادر ووضع منفصل في الرواتب والنقل والإجازات والبدلات والترقيات، وفي أمور التشكيلات والزي والزواج، وهم لا يعاقبون إلا من قبل ضابط بريطاني، ونفى أن تستخدم لفظة Sir إلا لضباط الشرطة الكبار. كما نفى أن يكون الشرطة البريطانيون يخدمون تحت مسؤولية فلسطينيين، حيث إنهم في كل مركز يكونون تحت الإشراف المباشر لعريف أو رقيب بريطاني، وإذا قاد مركز الشرطة ضابط فلسطيني فإنه بدوره يكون تحت إشراف ضابط بريطاني آخر.

---

(٤٥) Memorandum Prepared by Three Ex-Police Officers, Submitted by Henry Croft to Cunliffe-Lister, 13 Nov. 1934, C.O. 733/250/7.

(٤٦) Memorandum prepared by two British Policemen, Submitted by Lord Lloyd to Cunliffe-Lister, 22 Oct. 1934, C.O. 733/250/7.

(٤٧) Despatch, Cunliffe-Lister to Wauchope, 20 Nov. 1934, C.O. 733/250/7.

(٤٨) Despatch, Wauchope to Cunliffe-Lister, 13 Dec. 1934, C.O. 733/250/7.

ومهما يكن من أمر، فإن الجو العام في فلسطين، وما يحمله من مخاطر التأزم والانفجار في أي لحظة، كان أمراً ضاغطاً على الشرطة، ولم يكن من السهل أن يأتي الشرطي من بريطانيا ليقوم بعمله في فلسطين إلا إذا توفرت مغريات كافية، أو لم تتوفر لديه بدائل أفضل في بلده.

وبشكل عام، كان معدل سنوات الخبرة في شرطة فلسطين لدى البريطانيين أقل منها بكثير لدى الفلسطينيين، وكان أصحاب مدد الخدمة الطويلة من البريطانيين قليلون بالنسبة إلى رفاقهم الفلسطينيين. وهذا مما ينعكس سلباً على مدى كفاءة الشرطة البريطانية وخبرتها في التعامل مع الظروف المحلية الخاصة وقيادة الشرطة الفلسطينيين في أحوال متشابكة وحساسة، وقد تحسنت الخبرة البريطانية مع مرور الزمن، ويظهر الجدول التالي(٤٩) سنوات الخبرة لدى الفلسطينيين مقارنة بالبريطانيين في شرطة فلسطين.

وقد سيطر البريطانيون على مناصب الشرطة العليا في فلسطين، فكان قائد الشرطة (المفتش العام) ونائباه، ومدراء شرطة الألوية ونوابهم، وكثير من مساعدي

السنة	١٩٣١		١٩٣٢		١٩٣٣		١٩٣٤		١٩٣٥	
الجنسية	فلسطيني	بريطاني	فلسطيني	بريطاني	فلسطيني	بريطاني	فلسطيني	بريطاني	فلسطيني	بريطاني
١٠سنوات فأكثر	٣٠٢	–	٢٩٨	٨	٣٣٨	٨	٣٨٤	٨	٤٢٩	٢٩
٨-١٠ سنوات	١٤١	٨	١٥٧	–	١٦٠	–	١٦٣	٥٥	١٤٩	٣٣
٥-٨ سنوات	٢٩٢	٧٢	٢٧٨	٦٩	٢٣٩	٧٣	١٨٨	٨٢	٢٠٧	٢٠١
٢-٥ سنوات	٣٢٨	١١٧	٢٩٢	٢٨٥	٣٧٠	٣٧٨	٥٢١	٣٣٢	٤١٣	٢٢٦
سنة – سنتان	١٦١	٢٦٢	٢١٣	١٩٠	٢٨٥	٨٠	١٧٥	٨٧	١٧٧	٩٦
أقل من سنة	٢٥٠	١٩٦	٣٠٥	٨٥	٢١٠	١٠٢	٢٠٩	١٠٧	٢٦٨	١٠٨

(٤٩) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من: **Police and Prisons Report, 1931,** pp.5-6; **Police and Prisons Report, 1932,** p.5; **Police Report, 1933,** p.6: **Police Report, 1934,** p.7; and **Police Report, 1935,** p.8.

شرطة الألوية من البريطانيين. وكانت نسبتهم جيدة في مناصب رقباء وعرفاء الشرطة، غير أن نسبتهم كانت أقل وسط المفتشين والأفراد. ويعطي الجدول التالي(٥٠) صورة عن توزيع المناصب في شرطة فلسطين خلال الفترة ١٩٣١-١٩٣٤:

السنة	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤
قائد الشرطة (المفتش العام)	١	١	١	١
نائب قائد الشرطة	٢	٢	٢	٢
مدراء شرطة الألوية	٣	٣	٤	٤
نواب مدراء شرطة الألوية	٨	٦	٦	٦
مساعدو مدراء شرطة الألوية	٣٣	٣٠	٣٢	٣٣
مفتشون بريطانيون	١٧	١٧	١٨	١٨
مفتشون فلسطينيون	٦٨	٦٨	٧٥	٨٠
رؤساء شرطة بريطانيون	٥	٥	٧	٧
رقباء بريطانيون	٣٤	٣٥	٣٥	٣٦
رقباء فلسطينيون	٦٦	٦٨	٧٤	٧٦
عرفاء بريطانيون	٥٢	٥٣	٥٣	٥٤
عرفاء فلسطينيون	٩٦	١١٣	١١٦	١٢١
أفراد بريطانيون	٥٥٤	٥٤٤	٥٤٦	٥٧٤
أفراد فلسطينيون	١٢٣٠	١٣٦١	١٤١٢	١٤٤٣

وتعكس هيمنة البريطانيين على المناصب العليا في الشرطة شعوراً بعدم الاطمئنان والثقة تجاه الفلسطينيين، وتمثل -في الوقت ذاته- ضعفاً في الالتزام بصك الانتداب نفسه في السعي نحو ترقية مؤسسات الحكم الذاتي وتدريب

---

(٥٠) أعد هذا الجدول بالاستفادة من: **Police and Prisons Report, 1931**, p.4.; **Police and Prisons Report, 1932**, p.4.; **Police Report, 1933**, p.4.; and **Police Report, 1934**, p.4.

الفلسطينيين على حكم أنفسهم. وعلى كل حال فربما كانت هذه المؤسسة الحساسة من أواخر ما تفكر حكومة فلسطين بتسليمه لأبناء فلسطين.

ومن جهة ثانية، فإن نسبة المسلمين - الذين هم أغلبية الشعب - كانت نسبة متدنية وسط ضباط الشرطة الكبار مما يشير إلى شعور بعدم الاطمئنان تجاههم، وكانت نسبة المسيحيين أكبر من نسبة المسلمين مما يعكس جانباً من سياسة بريطانية حاولت اتباعها في فلسطين تسعى فيها إلى إظهار نفسها حاميةً للمسيحيين، فضلاً عن سياسة التفريق بين طوائف الشعب الفلسطيني، أو محاولة الاستفادة من الأقليات. أما نسبة المسلمين وسط مفتشي الشرطة فكانت أقل من نسبتهم العددية إلى سكان فلسطين، ولكنها كانت أفضل من نسبتهم في الضباط الكبار، وذلك ربما يرجع إلى الدور التنفيذي الميداني الذي يقوم به المفتش. أما نسبة المسيحيين، فكانت أعلى من نسبتهم العددية الى سكان فلسطين وسط مفتشي الشرطة. أما اليهود فكانت نسبتهم وسط الضباط الكبار والمفتشين أفضل من نسبتهم في الرتب الأخرى. وبشكل عام فقد كانت نسبة المسلمين تميل إلى الانخفاض في حالة الصعود إلى الرتب العليا، بينما كانت نسبة المسيحيين واليهود تميل إلى الارتفاع في هذه الحالة، والجدول التالي(٥١)، يعطي صورة حول توزيع الشرطة الفلسطينيين في المناصب العليا:

السنة	١٩٣٢		١٩٣٣		١٩٣٤		١٩٣٥	
	ضباط كبار	مفتشون	ضباط كبار	مفتشون	ضباط كبار	مفتشون	ضباط كبار	مفتشون
مسلمون	٤	٣٥	٦	٣٩	٤	٤٢	٣	٤٢
مسيحيون	٦	١٥	٤	١٥	٦	١٦	٨	١٦
يهود	٤	١٧	٤	٢٠	٤	٢١	٤	١٩
آخرون	-	١	-	١	-	١	-	٢

(٥١) أعد هذا الجدول بالاستفادة من: **Police and Prisons Report, 1932**, p.4.; **Police Report, 1933** p.4.; **Police Report, 1934**, p.5.; and **Police Report, 1935**, p.5.

أما أعداد قوة شرطة السجون -التي كانت عادة ما تُفصل إحصائياً عن إحصائيات الشرطة العادية -فيوضح الجدول التالي[٥٢] صورة عنها خلال الفترة ١٩٣١-١٩٣٥:

السنة	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥
فلسطينيون:					
مسلمون	١٨٣	٢٠٦	٢٠٩	٢٢٢	٢٢٥
مسيحيون	٤٤	٥٢	٥٢	٥١	٦١
يهود	١٩	٢٢	٢٤	١٦	١٤
مجموع الفلسطينيين	٢٤٦	٢٨٠	٢٨٥	٢٨٩	٣٠٠
بريطانيون	٨	٨	٨	٨	٩
المجموع العام	٢٥٤	٢٨٨	٢٩٣	٢٩٧	٣٠٩

وبمقارنة الجدول بأعدد السكان، نجد أن الأعداد السابقة تعكس نسباً عالية للمسيحيين، ونسباً أفضل للمسلمين ونسباً أقل لليهود. وربما يرجع ذلك إلى

---

(٥٢) أعد هذا الجدول بالاستفادة من:

Police and Prisons Report, 1931, p.27.; **Police and Prisons Report, 1932**, p.48.; **The Palestine Prisons Annual Administrative Report, 1933**, p.3, Printed report found in C.O. 814/8. Hereafter Refered to as **Prisons Report, 1933**; **The Palestine Prisons Annual Administrative Report, 1934**, p.3, Printed report found in C.O. 814/9. Hereafter Refered to as **Prisons Report, 1934**; **The Palestine Prisons Anuual Administrative Report, 1935** (Jerusalam: The Government Printing Press, Undated), p.5. Printed report found in C.O. 814/10, Hereafter Refered to as **Prisons Report, 1935**.

الدور التنفيذي لشرطة السجون، والتي لا تنشغل عادة بمواجهة «الاضطرابات» والانتفاضات الشعبية، ولا يؤثر دورها كثيراً على تنفيذ الواجبات.

ومن جهة أخرى استمرت السلطات البريطانية في توفير الشرطة الإضافية للأشخاص والمؤسسات التي تطلب ذلك، كما تابعت توفير الخفراء للقرى والمستعمرات. ويبين الجدول التالي[٥٣]، صورة عن ذلك خلال الفترة ١٩٣١-١٩٣٥:

السنة	١٩٣١	١٩٣٣	١٩٣٥
شرطة إضافية	٤٣	٣٤	١١٨
خفراء	٨١	٩٧	٧٣

النفقات

استحوذت نفقات الشرطة والسجون على نصيب كبير من الميزانية العامة لحكومة فلسطين، بالمقارنة مع دوائر أخرى هامة كالتعليم والصحة. فقد كانت نفقات الشرطة والسجون تتراوح عادة بين حوالي ٢٤٠٪ إلى ٣٢٠٪ مما ينفق على التعليم، وبين ٢٧٠٪ إلى ٤٤٥٪ مما ينفق على الصحة، مع ملاحظة أن نسبة الإنفاق على الصحة والتعليم كانت تزداد بالمقارنة مع نسبة الإنفاق على الشرطة خلال الفترة ١٩٣٠-١٩٣٥. وبشكل عام فإن نسبة الإنفاق الكبيرة على الشرطة تعكس اهتمام الإدارة البريطانية بالأمن بوصفه أحد أبرز مهامها، وأولى أولوياتها في فلسطين، وهي استمرار طبيعي لسياستها التي درجت عليها منذ بداية احتلالها لفلسطين في إنفاق مبالغ كبيرة على الأمن، وهذا ما يوضحه الجدول التالي[٥٤]، (بالجنيه الفلسطيني):

(٥٣) أعد هذا الجدول بالاستفادة من:

Police and Prisons Report 1931, p.15; **Police Report, 1933**, p.18; and **Police Report, 1935**, p.23.

(٥٤) أعد هذا الجدول بالاستفادة من: تقرير بيل، ص٢٤٤، وص٢٤٨، وص ٤١٣، وأيضاً: **A Survey of Palestine**, Vol. 2., p.641.

السنة	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢-١٩٣٣	١٩٣٣-١٩٣٤	١٩٣٤-١٩٣٥	١٩٣٥-١٩٣٦
الشرطة والسجون	٤٧٥ ٨٥١	٤٦٩ ٥١٦	٤٧٥ ٠٤٢	٤٨٦ ٦٠٥	٥٠٦ ٧١٢	٥٢٧ ٤٦٧
التعليم (المعارف)	١٤٣ ٥٥٥	١٤٦ ٩٨٨	١٥٩ ٥٢٠	١٧٩ ٦٣٠	٢٠١ ٤٩٨	٢٢١ ٠٨٧
الصحة	١٠٥ ٤٨١	١٠٥ ٩١٨	١١١ ٠٥٢	١٣٥ ٨٣٨	١٦٦ ٣١١	١٩٤ ٦٣٢
المجموع الكلي لمصروفات الحكومة	٢٥٣٦٥٠٥	٢٣٧٤٨٦٧	٢٥١٦٣٩٤	٢٧٠٤٨٥٦	٣٢٣٠٠١٠	٤٢٣٦٢٠٢

جهود التطوير ورفع الكفاءة

كان من الواضح -في النصف الأول من الثلاثينيات- أن السلطات البريطانية اختارت الاستمرار في «المراهنة» على إمكانية تطوير الشرطة ورفع كفاءتها وانضباطها وكسب ولائها من خلال الاهتمام بالعناصر الفلسطينية المحلية ودون اللجوء لإحضار أفرادٍ من جنسيات أخرى. وقد قامت السلطات ببذل جهود عديدة في هذا الإطار، كما أجرت عدداً من الترتيبات لجعل العمل في شرطة فلسطين أكثر إغراءً لجذب العناصر والنوعيات المرغوبة. وقد استفادت من توصيات دوبيجين في ترقية مؤسسة الشرطة، وقد شملت هذه الجهود عدداً من المجالات التي انعكست بشكل إيجابي على الأعمال اليومية المعتادة للشرطة، كما بدت الشرطة أكثر تماسكاً في مواجهة بعض الأحداث ذات الطبيعة السياسية. وهذا تفصيل بأهم المجالات:

مدرسة تدريب الشرطة

كان تحسين مدرسة تدريب الشرطة إحدى أبرز توصيات دوبيجين، وقد ظهر في هذه المرحلة اهتمام بتطوير أداء المدرسة ورفع مستواها. وكان أحد أهم الإجراءات السعي للحصول على نوعية جيدة من الشرطة الجدد، يتم تدريبهم

في المدرسة. ففي ٢٠ ديسمبر ١٩٣٢ صدر تحت قانون الشرطة لسنة ١٩٢٦ نظام حول تجنيد الشرطة الجدد ونشر في الجريدة الرسمية في ٥ يناير ١٩٣٣، وقد اشترط على كل من يجند في الشرطة أن يكون قادراً على القراءة والكتابة لإحدى اللغات الرسمية الثلاث (العربية والإنجليزية والعبرية)، وأن يقدم شهادة بحسن سلوكه، وألا يكون مديناً، وأن يكون أقاربه ومعارفه أشخاصاً «صالحين»، وأن يكون عمره بين «٢٠-٢٥» عاماً، وأن يكون لائقاً صحياً، وغير متزوج، وجنسيته فلسطينية، أو لديه إقامة دائمة في فلسطين. وقد استثنى النظام الجديد بئر السبع من شَرطَيْ القراءة والكتابة والزواج. كما اشترط النظام على المجند ألا يقل طوله عن «٦٨» بوصة (١٧٢,٧سم) مع الإشارة إلى أن هذا القانون لا ينطبق على قسم الشرطة البريطانية، التي يتم تجنيدها في بريطانيا(٥٥).

وقد اتسق وضع شرط القراءة والكتابة مع اهتمام السلطات البريطانية بأن يكون في مقدور كل شرطة فلسطين تحقيق هذا الشرط -بمن فيهم من تم تجنيدهم منذ سنوات سابقة- فمنذ إبريل ١٩٣٠ أعلنت الشرطة أنها ستخرج من خدمتها كل شرطي لا يحسن القراءة والكتابة، وحددت ثلاثة أشهر ليُتم أي شرطي يرغب في البقاء تعلم القراءة والكتابة(٥٦).

وكان المجند في الشرطة يحصل على مرتب قدره خمسة جنيهات (وهو مرتب جيد في تلك الفترة) وسكن وعلاج وزي مجاني، بالإضافة إلى علاوة قدرها جنيه واحد إذا حصل على شهادة من مدير التعليم (المعارف) بحصوله على مستوى جيد من الثقافة والمعرفة باللغات... . هذا فضلاً عن إعلان الشرطة أنها «توفر فرصاً استثنائية للشباب الفلسطيني الذكي المتعلم»(٥٧).

وأصبحت مدرسة التدريب تقبل كل شهر دفعة جديدة من المجندين، بعد أن كانت تقبل دفعة كل ثلاثة أشهر، وقد نظمت المدرسة المتدربين في أربع

---

(٥٥) **Official Gazette**, No. 337, 5 Jan. 1933.

(٥٦) **الشورى**، العدد ٢٧١، ٢٢ إبريل ١٩٣٠.

(٥٧) **Police Report, 1933**, p.8.

مجموعات، كل واحدة لها سكنها الخاص، وكل سكن يختار له رئيساً ونائباً من بين المجندين في المراحل النهائية. وهناك بطولة شهرية بين المجموعات تحسب فيها النقاط في مسابقات التدريب والرماية والألعاب والقانون والانضباط، بحيث يسهم هذا الأمر في إثارة جو التنافس والحماس بين المتدربين(٥٨).

وتضمنت برامج تدريب المدرسة للمجندين عدداً من المناهج والمهارات كالقانون الجنائي، والإفادة وواجبات الشرطة العامة، وقوانين الحكومة، وأوامر الشرطة، والتدريب، والرماية على الأسلحة الصغيرة، والإسعافات الأولية، ومقاومة الشغب، وتعلم اللغة الإنجليزية مع إمكانية تعلم العربية والعبرية. ويمارس المتدربون الملاكمة وكرة القدم. . .، مع تدريبات عملية على إجراء التحقيقات، واستخدام آلات التصوير، وعمل البصمات، ويرسل المتدربون في المراحل المتقدمة إلى المتحف، ومركز الشرطة العام، ومقبرة الحرب، والمطبعة لتوسيع أفق مجندي المناطق الريفية(٥٩).

وأخذت مدرسة التدريب تقدم دورات تدريبية للشرطة من غير المجندين الجدد، كعمل دورات في الفروسية والبيطرة، بالإضافة إلى الدورات التنشيطية(٦٠).

وقد أشار تقرير بيل إلى أن مدرسة التدريب تقوم بعملها خير قيام، وأن أفراد الشرطة الذين تلقوا التدريب يتفوقون على أسلافهم من حيث وفرة الثقافة والتدريب(٦١).

ويبدو أن فرص انتقاء نوعيات جيدة قد تحسنت خلال هذه المرحلة، فيشير تقرير الشرطة لسنة ١٩٣٣ أن قوة الشرطة قد استمرت في جذب نوعية جيدة للتجنيد، وأن أكثر من يشجع دخوله هم الأذكياء. وأضاف بأنه في حالات

---

(٥٨) **Police and Prisons Report, 1931**, p.7.

(٥٩) **Ibid.**

(٦٠) **Ibid.**

(٦١) **تقرير بيل**، ص٢٥٩.

كثيرة فإن أشخاصاً من الموضوعين على قائمة الانتظار من الذين يُدعون إلى المقابلة، يسيرون مسافات طويلة على حسابهم على أمل أن يتم قبولهم[٦٢]. . . . ودلل على ازدياد هيبة الشرطة وشعبيتها في منطقة بئر السبع بأن تسعة من أبناء شيوخ القبائل و «١٤» من القرابة اللصيقة لهم يخدمون في قوة شرطة اللواء[٦٣]. وأكد تقرير الشرطة لسنة ١٩٣٥ نفس الأمر مشيراً إلى شعبية عمل الشرطة في بئر السبع، وخصوصاً في «الجمالة»، وأنه يتم يومياً رفض طلبات تقدم للتجنيد[٦٤].

وتشير تقارير الشرطة السنوية إلى تحسن نسبي في انضباط الشرطة وإلى بعض الانخفاض في أعداد من يطرد من الشرطة لسوء سلوكه، والجدول التالي[٦٥]. يبين أولئك الشرطة الذين طردوا لسوء سلوكهم:

السنة	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥
فلسطينيون	٤٢	٤٨	٣٥	٢٨	٢٤	٣٧
بريطانيون	١٩	١٠	١٥	١٣	٧	٨
المجموع	٦١	٥٨	٥٠	٤١	٣١	٤٥

حوافز ومكافآت

وقد تابعت السلطات البريطانية إعطاء مكافآت للشرطة أصحاب الكفاءة والمهارة [٦٦]. كما تابعت تقديم مكافآت حسن السلوك [٦٧]. كما تم اعتماد

(٦٢) **Police Report, 1933**, p.10.

(٦٣) **Ibid**, p.40.

(٦٤) **Police Report, 1935**, p.77.

(٦٥) أعد هذا الجدول بالاستفادة من:

Police and Prisons Report, 1931, p.6.: **Police and Prisons Report, 1932**, p.11: **Police Report, 1933**, p.6; **Police Report, 1934**, p.7. ; and **Police Report, 1935**, p.9.

(٦٦) **Official Gazette**, No. 289, 16 Aug. 1931.

(٦٧) **Official Gazette**, No. 295, 16 Nov. 1931.

تسليم ثلاث بطانيات لكل شرطي فلسطيني بدلاً من اثنتين، وكان الشرطي الفلسطيني يأخذ في بداية الأمر بطانية واحدة، ثم تقرر رفعها الى اثنتين سنة ١٩٢٨، إلى أن رفعت إلى ثلاث مع نهاية مارس ١٩٣٢، مع ملاحظة أن الشرطة البريطانيين كانوا يأخذون ثلاث بطانيات في كل الأوقات(٦٨). وتم من جهة أخرى إدخال تغييرات على ملابس الشرطة استهدفت تحسينها خصوصاً لدى الشرطة الفلسطينيين، وبحيث تلبس جميع قوات شرطة زياً أزرق في فترة الشتاء، على أن يتميز الشرطة البريطانيون في زي الرأس بوضع قلنسوة أو قبعة Forage Cap بينما يلبس الشرطة الفلسطينيون طربوشاً «قبلق» (٦٩).

وفي سنة ١٩٣٢ وافقت السلطات البريطانية على إنشاء صندوق لضباط الشرطة في فلسطين، وذلك بناء على اقتراح قائد الشرطة سبايسر. وهو صندوق اجتماعي خيري يقدم هدايا للزواج، وإنهاء الخدمات، والمسابقات . . . (٧٠). وتابعت السلطات إعطاء مبالغ لأهل المتوفى من أفراد الشرطة إذا كانوا يعانون من الفقر والعوز، ولم تكن المساعدات تزيد عن مبلغ يساوي راتب ستة أشهر للشرطي المتوفى (٧١).

وفي إطار تشجيع ضباط الشرطة البريطانيين على المشاركة في الدورات التأهيلية والتدريبية التي تعقد للشرطة في بريطانيا، فقد طالب قائد الشرطة سبايسر بتبني توصية دوبيجين، بأنه في حالة حضور ضباط من الشرطة هذه الدورات- بناء على توصية قائد الشرطة في فلسطين- فإن ذلك يُعدّ جزءاً من

---

(٦٨) Despatch, Wauchope to Cunliffe-Lister, 27 Feb. 1932, C.O. 733/219/9, and Draft Despatch, Cunliffe-Lister to Wauchope, 29 Mar. 1932, C.O. 733/219/9.

(٦٩) Despatch, Wauchope to Cunliffe-Lister, 25 Jun. 1932, C.O. 733/219/9.

(٧٠) Despatch (No. 1138), Wauchope to Cunliffe-Lister, 24 Dec. 1931, C.O. 733/212/13, and Draft Despatch, Cunliffe-Lister to Wauchope, 24 Feb. 1932, C.O. 733/212/13.

(٧١) See: Pensions and Gratuities (Police), C.O. 733/215/9.

عملهم وليس إجازتهم، أي لا يخصم شيء من إجازاتهم في بريطانيا بسبب حضورهم الدورات. وكانت معظم هذه الدورات تستمر لمدة شهر، ولها فائدة كبيرة، حيث يطلع المشاركون على آخر التطورات في فروع عملهم (٧٢). . . .
وقد وافق وزير المستعمرات على هذا الاقتراح في فبراير ١٩٣٢، بحيث لا تحتسب فترة المشاركة في الدورة من أيام الإجازة إذا كانت إجازة المشارك ثلاثة أشهر أو أقل (٧٣).

تعليم اللغات الرسمية

كان تشجيع تعلم اللغات الرسمية المتداولة في فلسطين إحدى العلامات الهامة في محاولة تطوير أداء الشرطة خلال هذه المرحلة، وكان وضع مكافأة سخية لتعليم اللغة إحدى توصيات دوبيجين. ويبدو أن هذه التوصية هدفت إلى تحقيق قدر كبير من التفاهم والتمازج بين أفراد الشرطة أنفسهم، وتحقيق أكبر قدر من كفاءة الأداء- خصوصاً لدى الشرطة البريطانيين- في التعامل مع سكان فلسطين. وكان لورد باسفيلد وزير المستعمرات قد اعتمد صرف «علاوة لغة» في ٢٧ سبتمبر ١٩٣٠، لكن يبدو أنها لم تتخذ طريقها للتنفيذ بسرعة ولكن المندوب السامي واكهوب تابع الأمر، فأرسل إلى وزير المستعمرات كنليف ليستر في ٢٤ ديسمبر ١٩٣١ يقترح إعطاء الشرطي نصف جنيه إذا اجتاز المستوى الأول وجنيهاً واحداً إذا اجتاز المستوى الثاني للغة التي يدرسها (٧٤). وقد اعتمدت وزارة المستعمرات اقتراح واكهوب في إبريل ١٩٣٢ (٧٥).

---

(٧٢) Despatch (No. 1127), Wauchope to Cunliffe-Lister, 24 Dec. 1931, C.O. 733/213/9.

(٧٣) Draft Despatch, Cunliffe-Lister to Wauchope, 10 Feb. 1932, C.O. 733/213/1.

(٧٤) Despatch (No. 1128), Wauchope to Cunliffe-Lister, 24 Dec. 1932, C.O. 733/213/5.

(٧٥) Draft Despatch, Cunliffe-Lister to Wauchope, 20 Apr. 1932, C.O. 733/213/5.

وأصبح تعلم إحدى اللغتين العربية أو العبرية إلزامياً للشرطة البريطانيين في فلسطين، وأرسل السكرتير العام لحكومة فلسطين إلى وكلاء التاج الملكي للمستعمرات في ١٦ مارس ١٩٣٢ (الذين كانوا يتولون أمر تجنيد الشرطة في بريطانيا) يطلب أن يتم إخبار المجندين بذلك. وأرفق مع رسالته التعليمات المتعلقة بالأمر، وتتضمن عدم ترقية الضابط أو الشرطي أو إعطائه أية علاوات إلا إذا اجتاز الاختبار التأهيلي في مبادئ العربية أو العبرية. وذكر أن عمل الاختبار يتم في الاسبوع الأول من كل شهر خلال سنة ١٩٣٢ في مقر قيادة الشرطة بالقدس. ويطلب من الشرطي الممتحن ترجمة تقرير متعلق بالجريمة، وتوجيه مركز شرطة فلسطين بلغة بسيطة لأي من واجبات الشرطة، كما يطلب منه أيضاً التعرف من أحد السجناء على سبب دخوله السجن. أما المستوى الثاني والأعلى فيطلب فيه من الممتحن أن يفهم ويترجم بشكل صحيح شكوى أو إفادة من شخص أو شاهد، فيما يتعلق بجريمة أو حادثة أو أي أمر متعلق بالشرطة، وبما يمكن الشرطي من اتخاذ الإجراء الصحيح، وتقديم تقرير لمركز الشرطة حول الموضوع. ويطلب من الممتحن أن يكون قادراً على إصدار التعليمات لشرطي غير بريطاني، وأن يفهم تقرير شرطي فلسطيني حول عمله ومهمته. وأن يكون قادراً على التحقق من بطاقة إطلاق سراح المساجين، أو معرفة تفصيلات جريمة أحد المجرمين، ومكان إقامته المستقبلية ووسائل عيشه وخططه المستقبلية (٧٦).

ومن جهة أخرى، صدر نظام لضباط الصف والشرطة الفلسطينيين في ٧ مايو ١٩٣٢ بشأن علاوة اللغة بحيث يكون هنالك مستويان أدنى وأعلى. وتدفع علاوة لغة مقدارها نصف جنيه عن كل لغة شهرياً. وعندما يجتاز المستوى الأعلى تصبح العلاوة جنيهاً واحداً عن كل لغة شهرياً، بشرط ألا تكون اللغة المتعلمة هي لغة الشرطي الأم. وتنقطع علاوة المستوى الأدنى إذا رقي الشرطي لرتبة رقيب، ولكن إذا كان يأخذ علاوتين عن لغتين، فإنه إذا

(٧٦) Despatch, Chief Secretary to Crown Agents for the Colonies, 16 Mar. 1932, C.O. 733/212/7.

رقي لرتبة رقيب يعطى ربع جنيه شهرياً حتى يصبح مؤهلاً لدخول المستوى الأعلى (٧٧).

وقد حصل إقبال كبير من الشرطة على تعلم اللغة في سبيل الحصول على علاوة، أو التأهل للترقية وأقبل البريطانيون على تعلم اللغة العربية أكثر من العبرية. كما أقبل الفلسطينيون على تعلم اللغة الإنجليزية بشكل أكبر تليها العربية فالعبرية.

ويشير الجدول التالي (٧٨) إلى تطور تعلم الشرطة البريطانيين للغتين العربية والعبرية خلال الفترة ١٩٣٢-١٩٣٥:-

اللغة	العربية				العبرية			
السنة	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥
التأهيلي	١٢٨	١٧٧	١٤٨	١٠٠	٧	١٥	١٥	٣٤
الاعتيادي	١٣	١٢	٢٠	٣٦	-	٣	٣	٧

أما الجدول التالي (٧٩) فيشير إلى تطور تعلم الشرطة الفلسطينيين لإحدى اللغات الثلاث خلال الفترة ١٩٣٢-١٩٣٥:-

اللغة	الإنجليزية				العربية				العبرية			
السنة	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥
المستوى الأدنى	٢٣٤	١٨٠	١٨٨	١٦٥	١٩٩	٧٢	٤٤	٢١	١٧	٢٤	٤٣	٣٤
المستوى الأعلى	٦٨	١٢	٤٣	٣٧	٣	٣	١	١	-	-	-	-

---

(٧٧) **Official Gazette**, No. 370, 16 May 1932.

(٧٨) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من: **Police Report, 1933**, p.5; **Police Report, 1943**, p.5 and **Police Report, 1935**, p.5.

(٧٩) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من: **Police Report, 1933**, p.5; **Police Report, 1935**, p.6; and **Police Report, 1934**, p.5.

ويبدو أن السلطات البريطانية أخذت تشعر في مطلع سنة ١٩٣٤ أنها قد حققت المطلوب في تشجيع تعليم اللغة، ولذلك تم تخفيض علاوة اللغة للمستوى الأدنى للشرطة الفلسطينيين من نصف جنيه ابتداءً من الأول من إبريل ١٩٣٤. ولاحظ المندوب السامي والمفتش العام (قائد الشرطة) أن العرب واليهود غير مهتمين بتعليم لغة بعضهم، وأن اللغة الانجليزية هي الأكثر شعبية، ولذلك ارتأيا أن يتم التفريق بين مستويات اجتياز اللغة الانجليزية والعربية والعبرية من جهة العلاوات المقدمة، وهما متفقان أن هذا الاقتراح لن يزيد دراسة العربية أو العبرية، ولكنه سيقلل الاهتمام بتعلم الإنجليزية إذا ما وضعت علاوات أقل لها [٨٠] ولعل في هذا اعترافاً من السلطات البريطانية بوجود حساسيات وعدم تمازج بين العرب واليهود حتى في مؤسسة الشرطة نفسها. كما إن مجالات عمل أي منهما لم تكن تقتضي عادة العمل في مناطق تغلب عليها قومية مخالفة.

وفي سنة ١٩٣٥ كان حوالي ٧١٪ (٥٠٢ من أصل ٧٠٩) من أفراد الشرطة البريطانيين قد اجتازوا أحد الاختبارات في العربية و ١٤٪ (أي ٩٦) منهم قد اجتازوا أحد الاختبارات في العبرية، أما الشرطة الفلسطينيون فقد اجتاز ٣٤٪ منهم (أي ٦٢٨) أحد المستويين الأدنى أو الأعلى في اللغة الإنجليزية، و٨,٧٪ (أي ١٦٠) قد اجتازوا أحد المستويين في العربية، و٤,٢٪ (أي ٧٧) قد اجتازوا أحد المستويين في العبرية[٨١]، وكان أحد أبرز خلاصات تقرير الشرطة لسنة ١٩٣٢ تحسن فعالية كل رتب الشرطة خصوصاً في تعلم لغة غير اللغة الأم[٨٢].

السكن

كانت قضية إسكان الشرطة إحدى القضايا المهمة والتي واجهت السلطات البريطانية، والتي لم تستطع معالجتها خلال سنوات العشرينيات، وكانت أهمية

(٨٠) Despatch, Wauchope to Cunliffe-Lister, 10 Feb. 1934, C.O. 733/254/2.

(٨١) See: **Police Report, 1935**, p.6.

(٨٢) **Police Report, 1934**, p.66.

إيجاد السكن المناسب تنبع من كون كثير من الشرطة لا يعملون في مناطق سكنهم، فضلاً عن حرص السلطات على عزل أفراد الشرطة وعائلاتهم عن مجتمعاتهم الأصلية حتى لا يتعرضوا للضغط ولا «للتخويف والإرهاب»[٨٣]، بسبب اشتغالهم بأعمال قد تحمل في طبيعتها عداءً أو اختلافاً مع أماني الشعب وطموحاته، وبحيث تستحوذ السلطات على مسائل التأثير والتوجيه.

وقد أشار تقرير الشرطة لسنة ١٩٣٢ إلى أنه على الرغم من حصول تقدم جاد في إيجاد سكن مناسب للأفراد الفلسطينيين «فإن الوضع حتى الآن غير مرضٍ»، وأنه قد أجريت ترتيبات خلال السنة لتزويد «٦١٨» فرداً بالسكن، وإن هناك ٣٨٪ من قوة الشرطة الفلسطينية قد تم إسكانهم، واعتبر التقرير هذا الوضع عائقاً في طريق بناء قوة فعالة يمكن الاعتماد عليها[٨٤].

وظلت مسألة إسكان الشرطة المتزوجين تشكل أكثر الحاجات إلحاحاً لدى الشرطة حسب ما أشار تقريرا الشرطة لسنتي ١٩٣٤-١٩٣٥[٨٥]، والتي تعتبر «القضية العادلة الحقيقية التي تسبب عدم الرضا في قوة الشرطة»[٨٦] وقد أشار تقرير بيل إلى الحاجة الماسة إلى إنشاء ثكنات ومساكن للمتزوجين، خصوصاً في مدينتي يافا وتل أبيب، ولفت النظر إلى أن اقتراح دوبيجين بإنشاء المساكن للعازبين والمتزوجين قد افترض أن الشرطة العرب واليهود سيعيشون ويأكلون ويعملون معاً، لكن التقرير اعترف أن صعوبة امتزاج الشرطة العربية باليهودية «أمر مسلم به»[٨٧].

وهكذا فقد انتهت سنة ١٩٣٥ دون حدوث تقدم جاد في مسألة السكن، وعلى الرغم من اعتراف السلطات البريطانية بأهمية الأمر إلا أنها أشارت إلى

---

(٨٣) انظر: **تقرير بيل**، ص٢٦٤.

(٨٤) **Police and Prisons Report, 1932,** p.9.

(٨٥) **Police Report, 1934,** p.66, and **Police Report, 1935,** p.93.

(٨٦) **Police Report, 1935,** p.93.

(٨٧) **تقرير بيل**، ص٢٦٤-٢٦٥.

أن ارتفاع تكاليف البناء والإسكان كان يحول دون تنفيذ المشروع(٨٨).

زواج الشرطة البريطانيين

خلال سنة ١٩٣٤ أثيرت مسألة زواج الشرطة البريطانيين في أثناء خدم
-خصوصاً من فلسطينيات- كأحد المشاكل التي تواجه السلطات، باعتبارها
على حياد الشرطي البريطاني في أثناء أداء واجبه، وقد طالب المفتش العا
يعطى صلاحية قانونية تخوله حق منع الشرطي البريطاني من الزواج في
الخدمة، بسبب الظروف غير العادية في فلسطين. . .، وقد ذكر المفتش ال
مثلاً لشرطي بريطاني تزوج من يهودية مما أدى إلى التأثير سلباً على حيا
وخفض قيمته العملية كشرطي بريطاني، وقد حصل اختلاف حول الموضوع
ناحية إمكانية وضع الأمر في شكل قانوني أو في العقد، وحول مدى تم
العدل في إعطاء المفتش العام هذا الحق، وكيف سيكون محقاً في وضع فا
بين الزواج المقبول وغير المقبول ووفق أي معلومات سيتصرف. . . . وقد و
مؤيدو اقتراح إعطاء المفتش هذا الحق نموذجاً مشابهاً في قوة دفاع السود
حيث يتعهد الضباط -منذ سنوات كثيرة سابقة- بعدم الزواج خلال ة
وجودهم في القوة، وإلا فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى إنهاء خدماتهم، و
كل حال، فقد اتُّفق في النهاية على حل توفيقي، يعطى فيه المفتش العام
منع الزواج للشرطي البريطاني بحيث إن كل حالة يرفضها يجب أن تحصل
مصادقة المندوب السامي(٨٩)، وقد اعتمد وزير المستعمرات كنليف ليستر
الحل في ٢٠ يوليو ١٩٣٤(٩٠)، والذي أخذ شكله القانوني فيما بعد(٩١).

---

(٨٨) **نفس المرجع**، ص٢٦٥، وانظر أيضـاً: **Survey of Palestine**, Vol.2,
34.

(٨٩) spatch, O. A. G. to Parkinson (Senior Officer at C.O.), 15 Mar.
4, C.O. 733/250/5.

(٩٠) spatch, Cunliffe-Lister to Wauchope, 20 Jul. 1934,
nfidential, C.O. 733/264/14.

(٩١) See: File C.O. 733/283/11.

مراكز ومخافر الشرطة

وفي إطار السعي لفرض هيمنة الشرطة ونفوذها على أنحاء فلسطين، فقد قامت السلطات بزيادة مخافر ومراكز الشرطة في المدن والقرى، وأشار تقرير الشرطة لسنة ١٩٣٣ إلى أن زيادة المراكز أثبتت نجاحها بشكل عام في تقليل الجرائم(٩٢)، غير أنه -كما يبدو من الإحصائيات- فإن زيادة المراكز لم تكن متماثلة مع نسبة الزيادة السكانية التي قفزت بشكل كبير، خصوصاً بسبب الهجرة اليهودية إلى فلسطين(٩٣)، والجدول التالي(٩٤) يشير إلى تطور أعداد المراكز والمخافر خلال الفترة ١٩٣٢-١٩٣٥:

السنة	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥
مراكز Stations	٥٧	٥٣	٥٩	٦٠
مخافر Posts	٤٧	٥٦	٥٣	٥٦

وسائل النقل

عانت الشرطة البريطانية من قلة وسائل النقل الميكانيكي أثناء انتفاضة البراق سنة ١٩٢٩، إذ لم يكن متوفراً سوى «١٨» عربة وتسع دراجات بخارية(٩٥)، وبعد انتهاء هذه الانتفاضة كان هناك اتفاق عام على ضرورة تحسين وسائل النقل بحيث يمكن التحرك بسهولة وسرعة لمواجهة أيّة «اضطرابات»، ومع نهاية

(٩٢) **Police Report, 1933**, p.16.

(٩٣) زاد عدد سكان فلسطين من «٩٦٠» ألفاً في منتصف سنة ١٩٢٩، إلى مليون و«٧٤» ألفاً في نهاية ١٩٣٢، إلى مليون و «٣٠٨» آلاف في نهاية ١٩٣٥، انظر:
A Survey of Palestine, Vol, 1. p.141.

(٩٤) أعد هذا الجدول بالاستفادة من:
Police Report, 1933, p.16; **Police Report, 1934,** p.9; and **Police Report, 1935**, p.9.

(٩٥) Scheme on Palestine Police, Mavrogordato to Chief Secretary, 14 Nov. 1929, Confidential, C.O. 733/176/5.

سنة ١٩٢٩ كانت قد اتخذت إجراءات لشراء «١٩» عربة تندر Tender جديدة[٩٦]، ورغم أن تحسناً ملحوظاً قد حصل في بداية المرحلة، إلا أن زيادة أعداد وسائل النقل قد اتخذت منحى بطيئاً بعد ذلك، كما لم يطرأ تحسن ملحوظ على وسائل النقل الحيواني التي انخفضت قليلاً بالنسبة للخيل، وزادت بشكل محدود بالنسبة للجمال، ويظهر الجدول التالي[٩٧]، تطور أعداد وسائل النقل الميكانيكي والحيواني في فلسطين خلال الفترة ١٩٣١-١٩٣٥:

السنة		١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥
نقل ميكانيكي	سيارات وعربات	٥١	٥٢	٥٥	٥٧	٦٢
	دراجات بخارية	٢٣	٢٥	٢٢	٢٣	٢٦
نقل حيواني*	خيول	٧٢٥	٦٨٨	٦٧٠	٦٨٢	٦٧٣
	جمال	٤٧	٧٢	٧٠	٧١	٧٣
	بغال	٤	٢	-	-	-

(٩٦) Ibid., See also: Despatch, Chancellor to Passfield, 20 Nov. 1929, C.O. 733/176/5; Despatch, Passfield to Chancellor, 31 Dec. 1929, C.O. 733/176/5, and Comment by O. Williams (Assistant S. of S. Colonies), C.O. 733/176/5.

(٩٧) أعد هذا الجدول بالاستفادة من:

Police and Prisons Report, 1931, p.9; **Police and Prisons Report, 1932**, pp.10-11; **Police Report, 1933**, p.12; **Police Report, 1934**, p.16, and p. 18; and **Police Report, 1935**, pp.18-19.

* لم تكن شرطة فلسطين تملك من وسائل النقل الحيواني طوال هذه المرحلة سوى حوالي مائة حصان بالإضافة إلى البغال، وباقي ما يظهر في الجدول هو ملكية خاصة.

قسم المخابرات

كان قسم المخابرات هو أكثر الأقسام التي وجه لها نقد شديد إثر أحداث أغسطس ١٩٢٩، واعتبرت الجزء الاضعف في كيان الشرطة، وقد أوصى دوبيجين بإعادة تأسيس قسم التحقيقات الجنائية (المخابرات) ورفع وزيادة كفاءته ونشاطه، واقترح دوبيجين تعيين كويجلي E.P. Quigley مديراً لقسم التحقيقات الجنائية ونائباً لقائد الشرطة، وامتدح دوبيجين أداء كويجلي باعتباره ذا خبرة طويلة في شرطة فلسطين حيث عين فيها منذ ١٥ نوفمبر ١٩١٩، وكان مسؤولاً عن عمل المخابرات لفترة محدودة قبل ١٩٢٢، وعمل عملاً جيداً في اللواء الجنوبي، واستطاع الحصول على معلومات مسبقة وتمكن من القبض على «عصابة» أرسلت للعمل الثوري هناك بعد انتفاضة ١٩٢٩، واقترح دوبيجين تعيين مساعد لمدير المخابرات وستة مفتشين وخمسة رقباء و «٢٧» شرطياً(٩٨)، وقد تمت الموافقة على تعيين كويجلي والتصديق على كافة الزيادات المقترحة والتي تكلف «٥٧٨٦» جنيهاً سنوياً وذلك في ١١ أغسطس ١٩٣٠(٩٩)، كما تمت الموافقة على تعيين باركر A.T. Parker في ٢٥ أكتوبر ١٩٣٠، برتبة نائب مدير شرطة لواء (تخصص مخابرات) كمساعد لمدير المخابرات، وقد مدحه القائم بأعمال الحكومة باعتباره ممن أظهروا أهلية مميزة في عمل التحقيقات الجنائية والمخابرات، وأنه من الشبان الواعدين بين ضباط الشرطة، فضلاً عن إجادته للغة العربية(١٠٠).

---

(٩٨) Extracts from Dowbiggin Report Regarding Palestine Police, 1930, C.O. 733/180/1.

(٩٩) See: Despatch, Chancellor to Passfield, 28 Jun, 1930, Confidential "A", C.O. 733/180/1. and Draft Tel., Passafield to O.A.G, 11 Aug. 1930, Confidential, C.O. 733/180/1.

(١٠٠) See: Despatch, O.A.G. to Passfield, 24 Sep. 1930 Confidential, C.O. 733/180/2, and Tel., Passfield to Chancellor, 25 Oct. 1930, Confidential, C.O. 733/180/2.

ورغم حصول بعض التحسن في أداء المخابرات، إلا أن قائد الشرطة سبايسر كان يرى أنه لا يمكن الحصول على نظام مخابرات جيد دون رجل متمرس يديره، أما المندوب السامي واكهوب فكان يرى في إبريل ١٩٣٢ أن خدمة المخابرات في حالة يرثى لها، وأنها تحتاج إلى سنة لبنائها وتنظيمها، لأن هذا النوع من البناء يجب أن ينمو ببطء، وقال واكهوب إن تقارير المخابرات «فقيرة»، وإن تقارير مخابرات الطيران ليست موثوقة جداً، وليس هناك تعاون بين جهازي المخابرات، وإن كوكس وجلوب (في شرق الأردن) يبغضون ويمقتون نظام قوات الطيران. . . . وأضاف واكهوب «هذا ليس نُواحاً ولكني أرى. . . أن خدمة المخابرات سيئة بكل ما في الكلمة من معنى»[١٠١].

ويبدو أن تسليط الضوء على المخابرات -في تلك الفترة- قد تزامن مع مغادرة كويجلي إلى لندن في ٢٩ مارس ١٩٣٢ في إجازة مرضية لمدة ستة شهور حيث تقاعد على أساس مَرَضي[١٠٢]. وسعت السلطات البريطانية للحصول على بديل مناسب ليحل محل كويجلي، ويظهر أنها قد وجدت ضالتها في شخص رايس H.P. Rice الذي كان يعمل في كينيا، والذي تولى مهام منصبه كمدير لقسم التحقيقات الجنائية ونائباً للقائد العام اعتباراً من ٣ أغسطس ١٩٣٢[١٠٣]، ويبدو أن رايس قد بذل جهداً كبيراً في تطوير القسم، وتلقى ثناء تقرير الشرطة لسنة ١٩٣٢[١٠٤]، كما أن وزير المستعمرات في حواره مع اثنين من قياديي وزارته في الأول من مايو ١٩٣٣، قال إن الحكومة -في فلسطين- في وضع أفضل بكثير لمواجهة أي خطر محتمل، بالإشارة إلى تحسن قوة الشرطة والتي أصبحت - على حد تعبيره- «كياناً ممتازاً»، وإلى

(١٠١) Extract from a Letter, Wauchope to Samuel Wilson (Senior Officer at C.O.), 16 Apr. 1932, C.O. 733/212/7.

(١٠٢) **Police and Prisons Report**, 1932, p.3.

(١٠٣) **Ibid**,

(١٠٤) **Ibid.**, p.21.

تحسن نظام المخابرات تحت إشراف رايس(١٠٥)، وقدم تقرير الشرطة لسنة ١٩٣٣ تقديره العميق «للخدمات القيمة» التي قام بها رايس، مضيفاً أنه قام بإعادة تنظيم كاملة لقسم المخابرات وأنه أظهر طاقة لا تهدأ وقدرة استثنائية على إعادة التنظيم في قسمه(١٠٦)، وفي سنة ١٩٣٤ مُنح رايس ميدالية الأمبراطورية البريطانية (القسم المدني) O.B.E، لدوره في تنظيم المخابرات وأداء عملها بشكل دقيق، ووصوله إلى نتائج ناجحة في عدة قضايا صعبة(١٠٧).

وقد تم إعادة تنظيم فروع قسم المخابرات أكثر من مرة(١٠٨)، ويبدو أنها استقرت سنة ١٩٣٣ على أربعة فروع كان أولها فرع الإدارة والقيادة، ويتولى الاتصال بأقسام الحكومة والطيران، ومصادر المخابرات والاتصال بالشرطة في البلدان المختلفة، أما الفرع الثاني فكان الفرع الجنائي، ويتابع الجوانب المتعلقة بالبصمات والصور والأبحاث العملية وإحصاءات الجريمة والتهريب، والفرع الثالث اسمه الفرع الخاص، ويتولى مسائل المخابرات السياسية والهجرة والأنشطة الشيوعية ورقابة المطبوعات، أما الفرع الرابع فكان الفرع العام ويتولى أمور التحقيقات والتحريات من كل الأنواع، ومتابعة المجرمين والشخصيات الهامة، ومنع الجريمة، وحماية الناس والسياح في المناسبات والمواسم(١٠٩).

وقد تم زيادة قسم التحقيقات الجنائية أكثر من مرة بعدد من المفتشين والأفراد ليتمكن من أداء نشاطه بكفاءة وفعالية(١١٠)، ونشط هذا القسم في عمل سجل

---

(١٠٥) Note of Discusion, S. of S. Colonies, Sir S. Wilson and Parkinson, 1 May 1933, Secret, C.O. 733/239/4.

(١٠٦) **Police Report, 1933**, p.31.

(١٠٧) **Police Report, 1934**, pp.10-11.

(١٠٨) See: **Police and Prisons Report, 1931**, p.15, and **Police and Prisons Report, 1932**, pp.20-21.

(١٠٩) **Police Report, 1933**, p.27.

(١١٠) تم زيادة قسم المخابرات بستة مفتشين فلسطينيين سنة ١٩٣٣ وباثنين من المفتشين وأربعة أفراد سنة ١٩٣٤، بسبب اتساع عمل التحقيقات وازدياد مخافر ومراكز الشرطة، انظر: **Police Report, 1933**, p.4. and **Police Report, 1934**, p.4

الجرائم والبصمات وترتيبها لاستخدامها وقت الحاجة، وتطورت ملفات هذا السجل حسبما يشير الجدول التالي(١١١):

السنة	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥
عدد الملفات الجديدة	٢ ٣٠٠	٣ ٠١٦	٣ ٣٩٣	٤ ٥٤٩	٦ ٥٣٠
المجموع التراكمي الكلي	١٨ ٣٦٧	٢١ ٣٨٣	٢٤ ٧٧٦	٢٩ ٣٢٥	٣٥ ٨٥٥

كما رتب القسم عمليات تبادل «المجرمين» مع شرق الأردن وسوريا ومصر، ويوضح الجدول التالي(١١٢) عمليات التبادل خلال ١٩٣١-١٩٣٤:

	سلمته سلطات فلسطين إلى				استلمته سلطات فلسطين من			
السنة	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤
شرق الأردن	١٧	٣٠	٥	١٩	١٣	٩	٧	٥
سوريا	٨	٢	٤	١٠	١١	٨	١٧	٧
مصر	٢	-	-	-	-	-	-	-

وقامت المخابرات بإعداد تقارير دورية، خصوصاً حول الأوضاع السياسية

---

(١١١) أعد هذا الجدول بالاستفادة من:

Police and Prisons Report, 1931, p.15; **Police Report, 1933**, p.28; **Police Report, 1934**, p.32; and **Police Report 1935**, p.38.

(١١٢) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من:

Police and Prisons Report, 1931, p.15; **Police and Prisons Report, 1932**, p.20; **Police Report, 1933**, p.28; and **Police Report, 1934**, p.33.

في البلد، بالإضافة إلى إعداد التقارير في المناسبات المختلفة(١١٣)، ورغم ما بذل في تطوير أداء المخابرات، إلا أن عملها كان يتعرض لامتحان قاس عند التعامل مع الانتفاضات التي تحمل طبيعة سياسية، واعتبر **تقرير بيل** أن جمع القسم للأخبار ولا سيما المتعلقة بالمسائل السياسة كان «غير مرضٍ بالمرة»، وأن المخابرات لم تلعب الدور الذي كان ينتظر منها أن تلعبه كعامل في حفظ السلام العام(١١٤).

دمج الشرطة البلدية

رغم أن مسألة دمج الشرطة البلدية في شرطة فلسطين قد أثيرت منذ سنة ١٩٢٦ إلا أنه لم تتخذ خطوات جادة في هذا الموضوع إلا سنة ١٩٣٢، وقد كان هناك موافقة من وزارة المستعمرات على تنفيذ عملية الدمج، ولكن مع التوجيه بألا تتحمل حكومة فلسطين تكاليف إضافية بسبب احتمال تخلف السلطات البلدية عن دفع النفقات المطلوبة منها، وبعد أن حول الأمر إلى تشانسلور لأخذ رأيه فيه، وقعت انتفاضة البراق سنة ١٩٢٩، فأُجِّل الأمر لحين قدوم دوبيجين الذي أيد مشروع الدمج، وتم وضع طرق وأساليب تنفيذه، غير أن الرأي كان لا يزال يعتبر أن عملية الدمج يمكن أن تتم فقط إذا لم ينتج عنها أي تكاليف إضافية تتحملها الحكومة(١١٥).

كانت الشرطة البلدية في نهاية سنة ١٩٣١ تتكون من «٣٤٤» رجلاً، بينهم

---

(١١٣) قام الفرع الخاص في المخابرات بإصدار «٢٦٠» تقريراً في مناسبات مختلفة، بالإضافة إلى «١٩» تقريراً دورياً خلال سنة ١٩٣٤، انظر:

Police Report, 1934, p.34.

وانظر مجموعة التقارير الدورية للمخابرات المحفوظة في ملفات وزارة الخارجية البريطانية:

F.O. 371/16929, F.O. 371/17878, F.O. 371/18957, and F.O. 371/20018.

(١١٤) **تقرير بيل**، ص٢٥٨-٢٥٩.

(١١٥) Memorandum Regarding tha Amalgamation of the Municipal Police Force with the State of Police, 1932, C.O. 733/227/4.

مفتشان اثنان، وسبعة رقباء وعشرون عريفاً بالإضافة إلى «٣١٥» شرطياً[١١٦]، ويشير الجدول التالي[١١٧]، إلى حجم تواجد الشرطة البلدية في أهم مدن فلسطين سنة ١٩٣٥ :

المدينة	القدس	بيت لحم	رام الله	الخليل	يافا	الرملة	اللد	غزة	المجدل
العدد	٦٣	٤	٥	٥	٤٦	٥	٤	٩	٣

المدينة	حيفا	عكا	الناصرة	طبرية	نابلس	جنين	طولكرم	بئر السبع
العدد	٢٧	٤	٤	٧	٩	٢	٢	٢

وقد اهتم سبايسر منذ تعيينه قائداً للشرطة (أغسطس ١٩٣١) بدمج الشرطة البلدية كما أن المندوب السامي واكهوب (الذي استلم مهام منصبه في نوفمبر ١٩٣١) قد اعتمد الإجراءات التنفيذية للدمج بحيث تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من إبريل ١٩٣٢[١١٨]، وبحيث يتم استيعاب «٢٦٤» شرطياً بلدياً في شرطة فلسطين[١١٩].

ولكن السلطات البريطانية واجهت مشكلتين، الأولى متعلقة باعتراض البلديات على اقتطاع مبالغ من ميزانياتها للإنفاق على الشرطة، والثانية شعور العرب بأن السلطات تحابي اليهود في تعاملها مع البلديات.

فقد لقيت إجراءات الدمج هذه بعض المعارضة خصوصاً من البلديات العربية التي هدد بعضها بعدم الدفع للشرطة إذا حلت الشرطة البلدية[١٢٠]، واجتمع

---

(١١٦) **Police and Prisons Report, 1931,** p.4.

(١١٧) Despatch, Wauchope to Cunliffe-Lister, 20 Apr. 1932, C.O. 733/227/4.

(١١٨) Ibid.

(١١٩) **Police and Prisons Report, 1932,** p.4.

(١٢٠) Despatch, Wauchope to Cunliffe-Lister, 20 Apr. 1932, C.O. 733/227/4.

المندوب السامي في ٣٠ مارس ١٩٣٢ مع رؤساء البلديات والمجالس المحلية في فلسطين الذين تركز احتجاجهم على مسألة دفع المبالغ للشرطة في مناطقهم. . . . وقال راغب النشاشيبي رئيس بلدية القدس «. . . إننا لا نستطيع أن نفهم كيف أن الحكومة بينما تقوم بإعطائنا دعماً مادياً تقوم -في الوقت نفسه- بفرض ضرائب على البلديات لصالح الأمن العام، إن الحكومة تجمع من السكان ضرائب كافية لهذا الغرض ولا يجب أن نكون معنيين بتقديم مبالغ للأمن العام». . . . وقال فهمي الحسيني رئيس بلدية غزة إن الحكومة تضع عوائق ومصاعب في طريق البلديات، وأنها اغتصبت نصف دخلها، وبجانب ذلك فالحكومة تجعل البلديات مسؤولة عن دفع مبالغ كبيرة للخدمات الصحية، ورواتب الشرطة. . . بينما لم يكن في العهد التركي مطلوباً من البلديات الدفع. وأضاف فهمي الحسيني أنه بعد الاحتلال البريطاني كانت شرطة البلدية تعمل لصالح البلديات فقط، ولكن أفرادها حسب التنظيم الجديد لا يعملون في خدمات الشرطة ولكن في حفظ الأمن العام. . . «الحكومة تجبي الضرائب وعليها أن تدفع الرواتب»(١٢١).

واحتج رؤساء البلديات العرب على المزايا التي أعطيت لبلدية تل أبيب اليهودية(١٢٢)، فقبل عملية دمج الشرطة البلدية، كانت بلدية تل أبيب (حيث لا يمكن لغير اليهود أن يعملوا فيها بأمان كشرطة) تمنح علاوة محلية لأفراد الشرطة، ونتج عن ذلك أن أولئك الشرطة صاروا أكثر ولاءً لتل أبيب ومجلسها البلدي منهم لقائد الشرطة والحكومة. . . . وعند دمج الشرطة البلدية منحت بلدية تل أبيب حق الاحتفاظ بقوة شرطة محلية لا يُنقل أفرادها، ويحصل هؤلاء على علاوة خدمة تعطى لطول مدة خدمتهم، سواء كان

---

(١٢١) Minutes of Meeting Regarding Municipal Police between the High Commissioner and the Mayers, 30 Mar. 1932, C.O. 733/227/4.

(١٢٢) Ibid.

سلوكهم حسناً أم سيئاً مما يؤدي للإخلال بروح النظام في الشرطة[١٢٣]، ووافق المندوب السامي أن تستخدم الشرطة في تل أبيب اللغة العبرية، ورغم أن دمج شرطة البلديات قد تم في الأول من إبريل ١٩٣٢ إلا أن ذلك لم يتم في تل أبيب إلا في الأول من يوليو ١٩٣٢[١٢٤].

وفي نهاية سنة ١٩٣٣ -ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية على ما يبدو- اتجهت الحكومة إلى تحمل تكاليف الشرطة البلدية بشكل كامل، وبحيث لا يقع على البلديات أي عبء، وقال المندوب السامي في رسالته إلى وزير المستعمرات بهذا الشأن في ١٦ ديسمبر ١٩٣٣ إنه من الصعب حصر واجبات الشرطة البلدية بالأمور المتعلقة بمنطقة البلدية فقط، وعدم التدخل في الأمور التي تخص الحكومة. . . . وقال إذا كان أعضاء الشرطة البلدية موظفين في الحكومة، فإن ذلك سبب مقنع لأن تكون رواتبهم في ميزانية الحكومة. وأشار إلى أن الحكومة تساعد البلديات لتحمل التكاليف المختلفة، ولذلك اقترح تحويل كافة التكاليف المتعلقة بالشرطة للحكومة مع تخفيض مساعدات الحكومة للبلديات وذلك اعتباراً من الأول من إبريل ١٩٣٤[١٢٥]، وقد وافقت وزارة المستعمرات على اقتراح المندوب السامي وتم اعتماده[١٢٦].

إنشاء الشرطة البحرية

بعد أن تزايدت الهجرة اليهودية غير المشروعة إلى فلسطين خصوصاً خلال سنتي ١٩٣٣-١٩٣٤، وإثر ازدياد الضغط الشعبي الفلسطيني على الحكومة لضبط الهجرة اليهودية، وبعد تكوين فرق كشافة فلسطينية عربية لمنع الهجرة

---

(١٢٣) **تقرير بيل**، ص٢٦٤.

(١٢٤) Memorandum Regarding the Amalgamation of the Municipal Police.., 1932, C.O. 733/227/4.

(١٢٥) Despatch, Wauchope to Cunliffe-Lister, 16 Dec. 1933, C.O. 733/268/3.

(١٢٦) Draft Tel., C.O. to Wauchope, 16 May 1934, C.O. 733/268/3.

اليهودية[١٢٧] . . . ، قامت السلطات البريطانية بمحاولة احتواء الأمر، واتخذت بعض الإجراءات لإيقاف الهجرة غير المشروعة، وخصوصاً من المنافذ البحرية، وقد اقترح وزير المستعمرات كنليف ليستر في ٦ سبتمبر ١٩٣٤ توحيد القوى المضادة للهجرة اللاشرعية تحت سلطة واحدة هي سلطة المفتش العام للشرطة.

وقد وافق المندوب السامي واكهوب على ذلك فأمر المفتش العام بإعداد اقتراحات حول تشكيل قسم للبحرية والميناء في حيفا للقيام بمهام منع الهجرة اللاشرعية، وإقرار النظام، والانضباط في الميناء، ومنع التهريب وخصوصاً الأسلحة والحشيش. . . . وقد قدم المفتش العام مقترحاته، مقدراً التكلفة للسنة المالية ١٩٣٥-١٩٣٦ بـ«٢٧٦٠١» جنيهاً، وقد رأى المندوب السامي أن هذه التكاليف عالية ولذلك أمر بتشكيل لجنة لدراسة الأمر، وقد رفعت اللجنة تقريرها في ٢٤ يناير ١٩٣٥، وتضمنت توصياتها تشكيل شرطة ميناء وبحرية اعتباراً من الأول من إبريل ١٩٣٥ وتشمل وظائفها أعمال المرور وحراسة السكة الحديدية وبوابات الميناء وأرصفته والمخازن والشاطيء ورصيف الوقود، والأعمال الحدودية ودوريات خفر السواحل، والتأكد من رُخص وتسجيل قوارب صيد السمك، ورخص عمال الميناء[١٢٨].

وقد رأى المندوب السامي أن النظام الذي اقترحته اللجنة يوفر أفضل فاعلية ممكنة، ولكنه اعتبر هذا النظام طموحاً جداً، ومال إلى السير في تلك الفترة بخطىً أبطأ. . . . ولذلك طلب من المفتش العام أن يعد نموذجاً معدلاً يركز على إقامة دوريات الشواطئ، فقام المفتش العام بتقديم اقتراحات جديدة حول الموضوع تقدر تكلفته السنوية بـ«٤٧٤٠» جنيهاً. . . . وتم ترتيب نظام بحيث

---

(١٢٧) انظر: كامل خلة، مرجع سابق، ص٥٥٠-٥٥٢، وانظر أيضاً:
Periodical Appreciation Summary, by Criminal Investigation Department (C.I.D.), 6 Aug. 1934, and 28 Aug. 1934, Secret, F.O. 371/17878.

(١٢٨) Despatch, Wauchope to Cunliffe-Lister, 23 May 1935, Secret, C.O. 733/281/6.

يستوعب عمل الشرطة البحرية الواجبات العادية التي يقوم بها حرس الهجرة، ولكن مع ترك مهمة المحافظة على النظام والانضباط في الميناء لحرس الجمارك. . . . وقد رفع المندوب السامي اقتراحاً بذلك إلى وزير المستعمرات في ٢٣ مايو ١٩٣٥[١٢٩]، وأرسلت وزارة المستعمرات باعتماده في ٢١ يونيو ١٩٣٥[١٣٠].

ويشير تقرير الشرطة لسنة ١٩٣٥ إلى إنشاء قسم الشرطة البحرية وأنه وضع تحت إشراف مدير المخابرات وأنه تكون من تسعة بريطانيين وثلاثين فلسطينياً[١٣١].

وبشكل عام، فقد تركز عمل هذا القسم في منطقة محدودة حول حيفا ولم تكن لديه القدرات الكافية من ناحية العدد والإمكانات لمراقبة الساحل الفلسطيني الذي يمتد لأكثر من «٢٥٠» كيلو متراً على ساحل البحر المتوسط، واستمر طوفان الهجرة اليهودية التي تسميها السلطات البريطانية «شرعية» ووصل قمته في سنة ١٩٣٥ نفسها حيث تعدى عددهم «٦٢» ألف مهاجر[١٣٢]!!!

وعلى ذلك، فربما كان من المناسب النظر بعين الشك إلى مدى جدية المندوب والسلطات في مواجهة الهجرة اليهودية اللاشرعية، وإلى حقيقة أسباب اعتراضه على أن تقوم البحرية بدور واسع وفعال، وحصر أنشطتها في إطار محدود، خصوصاً وأن حكومة فلسطين كانت لديها فوائض مالية كبيرة في تلك الفترة. ولذلك فإن هذا الإجراء كان أقرب إلى محاولة احتواء الغضب العربي ضد الهجرة اللاشرعية، دون أن يتضمن جهوداً قوية في هذا المضمار.

---

(١٢٩) Ibid.

(١٣٠) Tel., C.O. to H. C., 21 Jun 1935, Confidential, C.O. 733/281/6. and Despatch, Wauchope to Malcolm MacDonald (S. of S. Colonies), Secret, 24 Jul. 1935, C.O. 733/281/6.

(١٣١) **Police Report, 1935,** p.4.

(١٣٢) See: **A Survey of Palestine**, Vol.1, p.185.

الترتيبات الأمنية وتحديد الصلاحيات

أكد نظام الدفاع عن فلسطين لسنة ١٩٣١ أن قائد الشرطة مسؤول بشكل مباشر أمام المندوب السامي(١٣٣)، واعتبر نظام الدفاع أن الوسيلة الأساسية الموضوعة تحت تصرف الحكومة لإقرار النظام والقانون هي الشرطة إلا إذا تجاوز الأمر طاقتها. . . . وجعل الدفاع عن المستعمرات اليهودية من مسؤولية الشرطة، وصناديق السلاح المختومة الموضوعة في المستعمرات المنعزلة تكون تحت إشراف الشرطة. . . ، كما توفر الشرطة الحماية للشخصيات الحكومية والشخصيات الصديقة(١٣٤).

وأما عن الطرق التي على السلطات المدنية تبنيها في التعامل مع «الاضطرابات»، فتركز التعليمات على الحديث عن دور الشرطة، فتؤكد أن على مسؤول الشرطة في منطقة «الاضطرابات» المحتملة أن يحصل على المعلومات حول أي تجمع أو إثارة، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لمنع التجمعات الكبيرة وتفريقها، ومنع تحولها إلى انتفاضة أو «اضطراب» واعتبرت أن منع «الاضطراب» هو أهم من قمعه. . . . وتحدثت عن الخطابات العامة والمقالات المطبوعة ونشر الإشاعات المحرضة ضد السلطة، ومواجهتها بحجز أو اعتقال من يفعل ذلك تحت قوانين الجريمة، وأجازت للشرطة حق اعتقال أي شخص من المحتشدين -بشكل غير قانوني- إذا رفض الانصراف واعتقال أي شخص يحمل أي نوع من السلاح كسكين أو عصا أو حديد. . . ترى الشرطة أنه قد يستخدم في «الاضطراب» ونوهت إلى حق إغلاق محلات المشروبات والقهاوي خلال وقت معين يحدده المسؤول حال توقع تجمع غير قانوني، وأشارت إلى إزالة المواد الضارة من الشارع كالحديد. . . بالتعاون مع الشخصيات المؤثرة في منطقة الحدث(١٣٥).

---

(١٣٣) **General Defence Scheme, 1931**, p.9.

(١٣٤) **Ibid**, pp.20-24.

(١٣٥) **Instructions Relating to the Maintenance of Public Security**, Part 1, pp.3-12.

وتحدثت التعليمات عن استخدام الشرطة للقوة، وحددتها بحالتين الأولى حماية الممتلكات والأشخاص والثاني تفريق التجمعات غير القانونية التي تتكون من ثلاثة أفراد أو أكثر. وفي حالة التجمعات فإن حاكم اللواء أو ضابط الشرطة المسؤول من رتبة مفتش فما فوق... يمكن أن يأمر التجمع بالتفرق، فإذا خشي من حدوث «اضطراب» فعليه أن يثبت وجوده بالنفخ بالبوق أو الصفارة، أو أي وسيلة مشابهة ثم يأمر الجمع بالتفرق، فإن لم يتم ذلك، فباستطاعة الضابط المسؤول أو من يساعده أن يقوم بأي إجراء ضروري لتفريق التجمع أو الاعتقال، فإذا قاوم أي شخص الشرطة، فيمكنها استخدام أي قوة ضرورية كافية للتغلب على مقاومته، ولن تكون مسؤولة بصفة جنائية أو مدنية لاستخدامها القوة التي تسبب الأذى أو الموت لأي شخص(١٣٦).

أما بالنسبة لاستخدام الأسلحة النارية فقد أجيز للشرطة حق إطلاق النار على «المشاغبين» من أجل حماية الأشخاص المعرضين للخطر بطريقة يمكن أن تحدث القتل أو الجروح الخطيرة، أو في حالة رفض المتجمعين التفرق، ومقاومتهم للشرطة بعنف بحيث لا يمكن كسر مقاومتهم دون ذلك، ويجب أن تصدر الشرطة تحذيراً قبل إطلاق النار، والتي لا يجوز إطلاقها إلا بأمر من الضابط المسؤول(١٣٧).

كما تم ترتيب العلاقة بين الشرطة وإدارة اللواء، حيث اعتبر حاكم اللواء هو المسؤول الأول في منطقته، ولديه صلاحية إصدار التعليمات لمسؤول الشرطة في منطقته لأي أمر متعلق بحفظ الأمن والنظام، وعلى مسؤول الشرطة أن يكون على صلة مقربة بحاكم اللواء، بحيث يسمع مشورته ويجعله في صورة المعلومات التي تمكنه من إدارة اللواء، ويحيطه بكل تطورات حالات الجرائم الخطيرة، والعقوبات التي تتناول المخاتير وموظفي الخدمة العمومية، ويجب الحصول على موافقة حاكم اللواء، على إنشاء أو تغيير أو إلغاء أي مركز

---

(١٣٦) **Ibid**, pp.13-14.

(١٣٧) **Ibid**, pp. 15-17.

شرطة، ويمكن لحاكم اللواء أن يفتش مراكز الشرطة في منطقته دون أن يتدخل في الأمور البحتة الخاصة بالشرطة. . . . ولدى مسؤول الشرطة صلاحية التعامل المباشر مع المخاتير فيما يتعلق بأي جريمة، وعلى المختار الإذعان لتعليماته والتعاون معه، ولكن ليس من حق مسؤول الشرطة إصدار وتوزيع تعليمات عامة للمخاتير إلا من خلال حاكم اللواء، ولمسؤول الشرطة معاقبة أو مكافأة المختار على أن يبلغ حاكم اللواء بذلك(١٣٨).

ولا شك أن محاولة السلطات البريطانية في فلسطين وضع الضوابط وتحديد صلاحيات ووسائل العمل للشرطة يسهم في إيضاح الرؤية أمام ضباط الشرطة ويساعد على التصرف بشكل أفضل مع الأوضاع الأمنية المحتملة، غير أن إشكال التوافق بين النظرية والتطبيق، وبين ما هو مسطر على الورق وبين الممارسة كان أحد الأمور التي تعرضت فيها الشرطة للنقد الشديد من قبل شعب فلسطين، ثم إن «حق» الشرطة في مواجهة ما كان يعتبر «شغباً» و «اضطرابات» لم يكن في نظر أبناء فلسطين سوى تصرف «ظالم» تمليه سياسة قهر الشعب الفلسطيني، ومنع حقه في الحرية والاستقلال، وتسليم أرضه وثروته لليهود.

الشرطة ومظاهرات اكتوبر ١٩٣٣

كانت المظاهرات العربية الفلسطينية التي اندلعت في أكتوبر ١٩٣٣ اختبار الولاء البارز الذي تعرض له الشرطة الفلسطينيون خلال الفترة ١٩٣٠-١٩٣٥. ففي المظاهرات الوطنية التي شهدتها القدس في ١٣ أكتوبر ويافا في ٢٧ أكتوبر وفي المظاهرات والصدامات الأخرى التي حدثت في عدد من مدن فلسطين بعد ذلك، استطاع الشرطة الفلسطينيون الحفاظ على تماسكهم وولائهم للسلطة، وكسبوا عداء وسخط الشعب الفلسطيني بسبب ما اعتبر قسوة وهمجية في قمع المظاهرات، مما أدى إلى وقوع أعداد كبيرة من القتلى والجرحى(١٣٩).

وفي الوقت نفسه كسب الشرطة الفلسطينيون ثناء السلطات الرسمية على

---

(١٣٨) Ibid, pp.20-21.

(١٣٩) انظر مثلاً: وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص٣٤١-٣٤٦.

تماسكهم وانضباطهم، واعتبر المندوب السامي أحداث اكتوبر معياراً لتقييم عمليات إعادة تنظيم وتأهيل الشرطة منذ أحداث أغسطس ١٩٢٩، وقال إنه من وجهة النظر الأمنية، فإن التغيرات التي حدثت قد أثبتت فعاليتها، وأن ترتيبات وإجراءات الإدارة المدنية والشرطة والقوات العسكرية قد حققت الهدف المنشود، وتم التنفيذ بسهولة ويسر(١٤٠).

وأشاد تقرير لجنة التحقيق في أحداث أكتوبر ١٩٣٣ (تقرير موريسون) بالانضباط والشجاعة والتعقل من كل الرتب «الذي كان جديراً جداً بالثناء»، وأنه ليس هناك حادثة واحدة تشير إلى أن الشرطة لم يلتزموا بالتعليمات. . . . وأكدت اللجنة على «الثقة العظيمة» بالمفتش العام والضباط المسؤولين عن التدريب. . .، ومدحت أداء فرداي Farday الضابط المسؤول عن عملية ضبط الأمن في يافا(١٤١).

واعتبر تقرير الشرطة لسنة ١٩٣٣ أن «السلوك الذي يستحق التقدير من كل رتب الشرطة في أحداث أكتوبر» هو أحد علامتين بارزتين خلال تلك السنة(١٤٢).

وقد منح حسان محمد الخطيب (مساعد مدير شرطة اللواء بنابلس) ميدالية الشرطة الملكية The King's Police Medal لدوره في قمع «الاضطرابات» في نابلس، كما منح الميدالية نفسها الشرطي عبد الله شبلي زاهر، الذي واجه

---

(١٤٠) Despatch, Wauchope to Cunliffe-Lister, 24 Nov. 1933, Confidential "A" , C.O. 733/239/5 Part 3.

(١٤١) **Report of the Commission Appointed by His Excellency the High Commissioner for Palestine by Notification No. 1561 Published in the Palestine Gazette dated 16 Nov. 1933.** This report was published in the **Official Gazette**, Extraodinary, 7 Feb. 1934. Herafter refered to as **Murison Report.**

(١٤٢) **Police Report. 1933**, p.49.
كانت العلامة البارزة الثانية التي أشار إليها التقرير هي ظاهرة انخفاض الجريمة.

بعنف مع زميله البريطاني في القدس حشداً خلال الأحداث «ودافع عن زميله عندما هوجم ولم يتردد في إطلاق النار فأنقذ صديقه ومنع انتشار الاضطراب» كما أعطيت الميدالية نفسها للمفتش البريطاني سيجرست A. Sigrist ومنح الضابط سليم حنا ميدالية الامبراطورية (القسم المدني) O.B.E لدوره في أحداث أكتوبر بإظهار كل ولاء ومساعدة»، ولأن أعماله في كل وقت تميزت «بالإخلاص للواجب وبالفعالية»(١٤٣).

وعلى كل حال فإن إرجاع سبب محافظة الشرطة الفلسطينيين على تماسكهم وانضباطهم خلال هذه الأحداث إلى مجرد عملية إعادة التنظيم التي خضعت لها الشرطة بعد انتفاضة البراق في سنة ١٩٢٩ لا يبدو سبباً كافياً، فقد غاب التحريض الديني عن هذه الأحداث، كما أنها لم توجه ضد اليهود مباشرة، وإنما كانت احتجاجاً على السياسة البريطانية نفسها، فضلاً عن أن المظاهرات عندما خرجت كانت ذات طبيعة سلمية حولتها تداخلات الوضع وأسلوب الحكومة في قمعها إلى أحداث عنف وصدامات(١٤٤).

---

(١٤٣) **Police Report, 1934**, pp.10-11.

(١٤٤) انظر مثلاً: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٣٨٠-٣٨١، وانظر أيضاً:
Despatch, Wauchope to Cunliffe-Lister, 23 Oct. 1933, Confidential, C.O. 733/239/5 Part 2.

الفصل الثالث

دور القوات العسكرية والشرطة

في تنفيذ السياسة البريطانية

١٩٣٠-١٩٣٥

نظره عامة

تعتبر الفترة ١٩٣٠-١٩٣٥ مرحلة «مخاض» بالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية أدت في نهايتها إلى اشتعال الثورة الكبرى في فلسطين في إبريل ١٩٣٦. ولعل وصف المؤرخ الفلسطيني عبد الوهاب الكيالي لهذه المرحلة بأنه مرحلة «ما قبل العاصفة» يتسم بالكثير من الدقة[١]، فقد تميزت هذه الفترة بازدياد النشاط السياسي والتفاعل الوطني مع الأحداث، وتوجيه العداء بشكل مباشر، وعلى نحو أوسع ضد السلطات البريطانية باعتبارها «أصل الداء وأساس كل بلاء»[٢]، وذلك بعد أن كان التركيز منصباً على الصراع ضد الحركة الصهيونية واليهود.

وقد تشكلت في هذه الفترة الأحزاب العربية الفلسطينية، وكان «حزب الاستقلال»[٣]، أولها ظهوراً، وقد أسهم بشكل كبير في نشر فكرة توجيه

---

(١) عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص٢١٩.

(٢) انظر: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٣٩٦.

(٣) تأسس حزب الاستقلال في أغسطس ١٩٣٢، وكان أبرز شخصياته المؤسسة عوني عبد الهادي ورشيد الحاج إبراهيم ومحمد عزة دروزة وأكرم زعيتر وصبحي الخضراء: انظر حول إنشاء الحزب ونشاطه: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٣٦٠-٣٦٤؛ وعبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص٢٣٤-٢٣٦؛ وبيان الحوت، مرجع سابق، ص٢٦٨-٢٧٨.

العداء ضد بريطانيا، ونشطت جمعيات الشبان المسلمين والحركات الكشفية(٤)، ونشأت وتطورت تنظيمات سرية عسكرية (كجماعة القسام ومنظمة الجهاد المقدس)، وظهرت مجموعات ثورية (كالكف الأخضر) دخلت في صدامات مع السلطة.

وهكذا، فقد مثلت هذه الفترة مرحلة اندفاع وتحول نحو البديل الجهادي، بعد أن فقد شعب فلسطين أمله في الحصول على حقوقه عبر الوسائل السلمية والقانونية. . .، وعلق الحاج أمين الحسيني على تلك المرحلة قائلاً: «كنا ما نزال حتى سنة ١٩٣٢ على شيء من الأمل ولكنه زال مع الزمن. . . إن السياسة البريطانية كانت تعمل إلى أن تؤول بفلسطين إلى شهادة [استشهاد] جديدة. كل عذابنا. . . كل آلامنا كانت تعد بعناية. لم يكن أمامنا غير الشهادة، كانت الصهيونية وبريطانيا العظمى عازمتين على انتزاعنا من أرضنا وما كان ليشك أحد من الفلسطينيين بذلك»(٥)، وقد اعترف المندوب السامي واكهوب في أكتوبر ١٩٣٣ بأن «الشعور العربي أصبح بلا شك معادياً للبريطانيين وللحكومة. . . وأن العرب يرون أنه بدون الحكومة البريطانية فليس هناك ما يخشونه من اليهود»(٦). وأشارت مذكرة لمدير قسم المخابرات في شرطة فلسطين إلى أن «الشعور المتزايد بالسخط ضد الانتداب البريطاني والإدارة أصبح سائداً وسط كل الطبقات. . .، وأن العرب الذين أملوا بأن

---

(٤) تحدثت عشرات التقارير الأسبوعية التي كان يعدها قسم التحقيقات الجنائية (المخابرات) وترفع إلى السكرتير العام لحكومة فلسطين في تلك الفترة حول تطورات الأوضاع السياسية، ونشاط الأحزاب والجمعيات في فلسطين، وموقفها من الاحتلال، انظر هذه التقارير Periodical Appreciation Summaries في ملفات:
F.O. 371/16926; F.O. 371/17878; F.O. 371/18957; and F.O. 371/20018.

(٥) زهير المارديني، مرجع سابق، ص٧٧.

(٦) Despatch, Wauchope to Cunliffe-Lister, 23 Oct. 1933, Confidential, C.O. 733/239/ 5 Part 1.

بريطانيا سوف تحقق لهم العدل قد أصيبوا باليأس»(٧).

وقد أسهم في تكريس وانتشار القناعات المعادية لبريطانيا فشل مهمة الوفد العربي الفلسطيني إلى لندن في ربيع ١٩٣٠(٨)، وعدم تنفيذ توصيات جون هوب سمبسون J.H. Simpson بشأن بيع الأراضي والهجرة اليهودية(٩)، ونكوص الحكومة البريطانية عن تنفيذ توجهاتها التي أعلنتها في «الكتاب

---

(٧) Appreciation of Arab Feeling as Affecting Palestine, Memorandum by H.R. Rice Submitted to the Chief Secretary, 8 Sep. 1933, Secret, C.O 733/257/11.

(٨) وصل الوفد العربي الفلسطيني إلى لندن في ٣٠ مارس ١٩٣٠، ومكث شهراً ونصف، وكان برئاسة موسى كاظم الحسيني وعضوية الحاج أمين الحسيني وراغب النشاشيبي وعوني عبد الهادي وجمال الحسيني وألفرد روك. وقد قابل مسؤولي الحكومة البريطانية، وطالب بإيقاف الهجرة اليهودية، ومنع بيع الأراضي لليهود، وإنشاء حكومة ديمقراطية وطنية، لكن الحكومة البريطانية اعتبرت ذلك متعارضاً مع التزاماتها في صك الانتداب، وانتهت مهمة الوفد بالفشل، انظر: محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، جـ١، ص٧٠-٧١، وانظر أيضاً:

A Survey of Palestine, Vol.1, p.26.

(٩) جون هوب سمبسون خبير كبير في الإسكان والأراضي كلفته الحكومة البريطانية بدراسة مسائل الهجرة والأراضي في فلسطين، وقد وصل إليها في ٢٠ مايو ١٩٣٠ وغادرها بعد شهرين وعشرة أيام، وقدم تقريره إلى الحكومة البريطانية في ٢٠ أغسطس، وقامت الحكومة بنشره في أكتوبر ١٩٣٠، وتلخصت استنتاجاته في أنه لا يوجد في الوقت الحاضر أية أراض إضافية يمكن إعطاؤها للمهاجرين اليهود الجدد، وأن ٢٩,٤٪ من العائلات القروية العربية في فلسطين بلا أرض، وأن البطالة بين العرب من المظاهر الاقتصادية الخطيرة، وأنه إذا أسفرت الهجرة اليهودية عن حرمان العرب من الأشغال اللازمة فعلى الحكومة البريطانية بمقتضى صك الانتداب أن تخفض أو توقف الهجرة اليهودية، انظر:

Palestine: Report on Immigration, Land Settlement and Development,by Sir John Hope Simpson, 1930, Cmd. 3686 (London: H.M.S.O., 1930), pp.141-153.

الأبيض» الذي أصدرته في أكتوبر ١٩٣٠[١٠]، وإصدارها «الكتاب الأسود» في فبراير ١٩٣١[١١]، بل إن السلطات البريطانية في فلسطين فتحت أبواب الهجرة اليهودية على مصراعيها، فتضاعف عدد اليهود بعد أن دخل فلسطين خلال ١٩٣٠-١٩٣٥ أكثر من «١٥٢» ألف مهاجر[١٢]، وكثرت بيوع الأراضي واشترى اليهود حوالي «٢٢٩» ألف دونم في تلك الفترة[١٣]، وشرد آلاف الفلاحين من أراضيهم التي باعها في كثير من الأحيان إقطاعيون من خارج فلسطين[١٤].

وفي مثل هذه الظروف فإن الأوضاع في فلسطين أصبحت مهيئة لانفجارات

---

(١٠) تبنى «الكتاب الأبيض» (الذي اشتهر باسم كتاب باسفيلد الأبيض) توصيات سمبسون ووعد بتنفيذها، وأكّد على التزام بريطانيا المزدوج تجاه العرب واليهود، وعلى مبدأ الهجرة اليهودية وفق الطاقة الاستيعابية للبلاد، وقد سبقت الإشارة إليه، انظر:
Passfield White Paper

(١١) بسبب الضغوط الواسعة التي مارستها الحركة الصهيونية ومؤيدوها تراجعت الحكومة البريطانية عن التزاماتها المعلنة نحو العرب في «كتاب باسفيلد الأبيض» وأرسل رئيس الوزراء البريطاني رامزي ماكدونالد J.R. MacDonald رسالة إلى حاييم وايزمن رئيس المنظمة الصهيونية العالمية بهذا الخصوص (سماها شعب فلسطين الكتاب الأسود) في ١٣ فبراير ١٩٣١، وقرأها ماكدونالد في اليوم نفسه في مجلس العموم البريطاني، انظر:
P.D., Commons, Vol. 248, Cols. 751-757.
وقد اعتبر العرب «الكتاب الأسود» برهاناً على ما يتمتع به اليهود من نفوذ حاسم، واستخلصوا بالتالي «عقم السياسة المبنية على الأمل في أن تلتزم بريطانيا بأي حد من العدل»، انظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص٢٢٧.

(١٢) كان عدد اليهود في فلسطين في منتصف سنة ١٩٢٩ حوالي «١٥٦» ألفاً، انظر:
A Survey of Palestine, Vol.1, p.141 and p. 185.

(١٣) **Ibid**, Vol.1, p.244.

(١٤) انظر مثلاً: صالح مسعود أبو يصير، **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن**، ط٣ (بيروت: دار الفتح، ١٩٧٠) ص٤٥٢-٤٨٥، وكامل خلة، مرجع سابق، ص٧٤٥-٧٧٠.

ثورية محتملة، وقد أدركت السلطات البريطانية ذلك وكتب واكهوب إلى وزير المستعمرات في ١٨ ديسمبر ١٩٣٣ «إن مصاعبنا مرشحة لتكون أعظم بكثير مما كانت عليه في الماضي»(١٥)، ورغم ذلك فإن السلطات البريطانية أصرت على الاستمرار في سياستها «الصهيونية» وفي تجاهل المطالب العربية، وواجهت احتمالات الثورة بمزيد من الإجراءات الأمنية والعسكرية وشددت قبضتها على الأوضاع، كما مضت قدماً في محاولة إضعاف الحركة الوطنية وتفكيكها...، وقد أسهم ذلك في تأجيل تفجر الأوضاع لكنه لم يؤد إلى منعها.

وفي هذه الفترة ظلت القيادة الفلسطينية التقليدية تفتقر إلى روح المبادرة الجهادية، وتمسكت بأساليب التحرك السياسي والاحتجاج المدني، وإن كانت قد تزايدت حدة نشاطها وصراحتها في معارضة السلطات البريطانية، ولعلها بقيت خلال هذه الفترة «صماماً» يضبط الانفجارات الشعبية وينفّس عنها، غير أن الجو الثوري الشامل الذي أحدثه مقتل الشيخ عز الدين القسّام ورفاقه في نوفمبر ١٩٣٥، ما لبث أن دفعها «لركوب الموجة» التي كانت ستزيلها لو لم تتقدم للمشاركة وإمساك الزمام(١٦).

وقد تحملت الشرطة العبء الأكبر في ضبط الأوضاع الأمنية، بينما كان دور القوات العسكرية محدوداً، إذ إن هذه الفترة رغم ما تميزت به من شد وحساسية لم تحدث فيها انتفاضات أو ثورات تستدعي تدخلاً عسكرياً واسعاً.

---

(١٥) The Situation in Palestine, Memorandum by S. of S. Colonies to the Cabinet, 2 Jan. 1934, Enclosing a Letter from H.C to S. of S. Colonies, 18 Dec. 1933, Private and Personal, C.O. 733/257/11.

(١٦) انظر مثلاً: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص٢٢١، وص٢٢٦-٢٢٨، وص ٢٤٠-٢٥٤، وص ٢٦٤-٢٦٥.

من المهم الإشارة إلى أن الحاج أمين لم يكن يتولى القيادة السياسية المباشرة المكشوفة للعمل الفلسطيني أو لأي من أحزابه، وأنه كانت له جهود سرية سابقة للإعداد للثورة. ولكنه أيضاً لو لم ينزل إلى ميدان العمل المباشر عند اندلاع الثورة لاهتزت مكانته كثيراً. انظر: ص٤٣٢، وص٣٠٦ من هذا البحث.

ولذلك كان الطابع الغالب على مشاركة القوات العسكرية دعم الشرطة في أداء مهمتها، أو اتخاذ تدابير وقائية لاحتمالات التدخل.

وفي إطار سعي السلطات البريطانية إلى إنجاح سياستها الأمنية وتشديد قبضتها، فقد استمرت في صرف نفقات كبيرة على مجمل الجوانب المتعلقة بحفظ الأمن والنظام (بما فيها الشرطة والسجون والحامية والمحاكم والقضاء). وأنفقت عليه خلال هذه الفترة أكثر من خمسة ملايين وخمسمائة ألف جنيه أي ما نسبته ٣١,٢٪ من مجموع نفقاتها، وهي نسبة مرتفعة تعكس استمرار السياسة البريطانية في إنفاق مبالغ كبيرة على الأمن، وتظهر أن الهاجس الأمني ظل حاضراً في حساباتها، وكان دافع الضرائب العربي الفلسطيني يشعر بظلم كبير وهو يرى هذه المبالغ تصرف على قمعه وسحق طموحاته الوطنية، والجدول التالي[١٧]، يوضح هذه النفقات خلال الفترة ١٩٣٠-١٩٣٥ (الأرقام مبينة بالألف جنيه فلسطيني):-

السنة المالية	١٩٣٠-١٩٣١	١٩٣١-١٩٣٢	١٩٣٢-١٩٣٣	١٩٣٣-١٩٣٤	١٩٣٤-١٩٣٥	١٩٣٥-١٩٣٦	المجموع
مجموع الإيرادات	٢٤٦٢	٢٣٢٧	٣٠١٦	٣٩٨٥	٥٤٥٣	٥٧٧٠	٢٣٠١٣
مجموع النفقات	٢٥٨٦	٢٣٥٠	٢٥١٦	٢٧٠٥	٣٢٣٠	٤٢٣٦	١٧٦٢٣
نفقات حفظ الأمن والنظام	٩٢٨	٨٣٨	٨٥٩	٨٩٣	٩٨٢	١٠٠٢	٥٥٠٢
نسبة الإنفاق على الأمن والنظام إلى مجموع النفقات	٣٥,٩٪	٣٥,٧٪	٣٤,١٪	٣٣٪	٣٠,٤٪	٢٣,٧٪	٣١,٢٪

ومن الملاحظ أن هناك زيادة تدريجية في مجموع المبالغ المنفقة على الأمن والنظام، وأن الانخفاض الضئيل في نسبة الإنفاق على الأمن، يعود إلى زيادة إيرادات الحكومة مما مكنها من الإنفاق بشكل أكبر على جوانب أخرى بعد

(١٧) A Survey of Palestine, Vol. 2, pp.607-608.

ضمان نصيب الأمن، ثم إن هذه الفترة -على الرغم مما شابها من توتر سياسي- لم تحدث فيها انتفاضات أو ثورات تشكل تحدياً خطيراً للسلطات وتستدعي إنفاقاً كبيراً، وبالتالي ظل الإنفاق على الأمن والنظام محصوراً في إطار الأوضاع والاحتياطات المعتادة.

الجهود والإجراءات الأمنية

مواجهة الجريمة

تواجه الدارس لإحصائيات الجريمة في فلسطين مشكلة تغيُّر تصنيفاتها بين فترة وأخرى، بحيث يصبح أمر المقارنة والاستنتاج صعباً، فمثلاً تعتبر سرقة الحيوانات والسرقة باقتحام المساكن من الجرائم الخطيرة، حسب تصنيف الكتب الزرقاء، بينما لا يُدخلها تقرير بيل في إحصائيته عن الجرائم الخطيرة(١٨)، كما يظهر أن هنالك ميلاً لدى الشرطة في تقاريرها للتأكيد على فعاليتها في ضبط الأمن، ونجاحها في تقليل نسب الجريمة. . . . فرغم أن تقرير الشرطة لسنة ١٩٣٣ يعطي أرقاماً مطابقة عن حوادث القتل خلال ١٩٣٠-١٩٣٣ لتلك الموجودة في الكتب الزرقاء وتقرير بيل، فإن تقرير الشرطة لسنة ١٩٣٤ يذكر أن جرائم القتل لسنة ١٩٣٣ هو «٦٤» وهو أقل مما ذكرته التقارير السابقة بـ«٤٤» جريمة، ويذكر أن جرائم القتل سنة ١٩٣٤ كانت «٧٦» وهو أقل مما ذكره الكتاب الأزرق وتقرير بيل بـ«٣٣» جريمة(١٩)، ويسير تقرير الشرطة لسنة ١٩٣٥ على نفس الطريقة، فيذكر أن جرائم القتل لتلك السنة كان «٧٨»

---

(١٨) انظر مثلاً: **تقرير بيل،** ص٢٥٥، وانظر أيضاً:
Palestine: Blue Book, 1936 (Jerusalem: Government Printer, 1937), p.385.

(١٩) انظر: **تقرير بيل**، ص٢٥٥، وانظر أيضاً:
Palestine: Blue Book, 1930 (Alexendria: Whitehead Morris, 1931), p.355; **Palestine: Blue Book, 1936**, p.389; **Police Report, 1933**, p.18; and **Police Report, 1934**, p.22.

جـريمة[٢٠]، وهو أقل بـ«٣٧» مما ذكـره الكتـاب الأزرق وتقـرير بيل!![٢١]، وبينما تشير تقارير الشـرطة عن الجرائم في فلسطين إلى انخفـاض مستمر خلال الفـترة ١٩٣٠-١٩٣٥، فإنه مما يثير عـلامة الاستفـهام تـلك المذكرة التي رفعهـا القـائم بأعـمـال الحكـومـة هـول Hall إلى وزراة المسـتعـمـرات في ٢٢ نـوفـمـبـر ١٩٣٥، وطالب بزيادة الشرطة الفلسطينية بـ«٣٨٩» شـرطياً، وقد أشار هـول في هذه المذكـرة إلى ازدياد الجـرائم كـأحـد الأسـبـاب لـذلك، ودلل علـى ذلك بإحصـائية مقارنة للستة أشهـر الأولى من سنة ١٩٣٤، ومثيلتها من سنة ١٩٣٥ في أهم المدن الرئيسة (القـدس، حيفـا، يافا، تل أبيب) حيث زاد عـدد الجرائم فيها من «١٧٨٣» إلى «٢٨٥٣»[٢٢].

وعلى كل حال، فإن الانطباع العام يشير إلى انخفـاض الجريمة في فلسطين، فتقرير الشرطة لسنة ١٩٣٣ يعتبر انخفاض الجريمة أحد علامتين بارزتين في تلك السنة، ويشـيـر إلى تحسن الأمن العـام وانخـفـاض حـوادث قطع الطرق لفـعـاليـة الدوريات والخـوف من النجاح المتـزايد في الكشف عن الفـاعلين[٢٣]، ويؤكـد المفتش العام للشرطة سنة ١٩٣٤ ازدياد فعالية الشرطة في مقاومة الجريمة [٢٤]. كـمـا يقـدم تـقـرير الشـرطة لسنة ١٩٣٥ إحـصـائية تشـيـر إلى ازدياد نسـبـة قـدرة الشرطة على إثبـات التهـمة على من يقبض عليـه من المشبوهين، بحيث ارتفعت من ٤٩,١٪ سنة ١٩٣١ إلى ٩٠٪ سنة ١٩٣٥[٢٥].

---

(٢٠) **Police Report, 1935**, p.28.

(٢١) **تقرير بيل**، ص٢٥٥، وانظر أيضاً: **Palestine: Blue Book, 1936**, p.389.

(٢٢) Memorandum, Hall to C.O., 22 Nov. 1935, Secret, C.O. 733/269/9.

(٢٣) **Police Report, 1933**, pp. 18-19, and p.49.

(٢٤) Despatch, Wauchope to Cunliffe-Lister, 13 Dec. 1934, Enclosing a Memorandum by Inspector General, 5 Dec. 1934, C.O. 733/250/7.

(٢٥) **Police Report, 1935**, p.32.

ويعطي الجدول التالي(٢٦) صورة عن الجرائم المرتكبة في فلسطين خلال الفترة ١٩٣٠-١٩٣٥:

السنة	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥
جرائم القتل	١٢٥	١١٩	١١٩	١٠٨	١٠٩	١١٥
قطع طرق	٣٦	٩٨	٥٧	٣٤	٣٢	٣٢
جرائم مع سبق الإصرار	٤٢٨٤	٤٨١٥	٤١٣٣	٢٨٨١	٢١٧٢	١٧٥٣
جرائم دون سبق الإصرار	٢٧٨٣٢	٢٨٠٠٨	١٧٩٥٠	٩٧٢١	٨٤٥٤	١٠٥٢٥
المجموع الكلي للجرائم	٣٢١١٦	٣٢٨٢٣	٢٢٠٨٣	١٢٦٠٢	١٠٦٢٦	١٢٢٧٨

السجون

عانت السجون في بداية هذه الفترة (١٩٣٠-١٩٣٥) من الاكتظاظ، ولم يكن السجن المركزي ملائماً لحجز السجناء، وكانت الإجراءات الصحية في سجن القدس المركزي سيئة، كما عانت السجون الأخرى من بعض جوانب النقص كالكهرباء والماء والسكن(٢٧)، غير أنه على ما يبدو فإن تحسينات قد أجريت على السجون في الجوانب الصحية والبناء، لكن مشكلة الاكتظاظ ظلت موجودة(٢٨)، ولا يظهر من خلال المبالغ المنفقة على السجون زيادات ملحوظة خلال الفترة ١٩٣٠-١٩٣٥، مما يدلل أنه لم تصرف مبالغ كبيرة إضافية في

---

(٢٦) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من: تقرير بيل، ص٢٥٥، وأيضاً:
Palestine: Blue Book, 1930, p.355; **Police Report, 1933**, p.18; **Police Report, 1934**, p.22; and **Police Report, 1935**, p.28.

(٢٧) See: **Police Report, 1931**, p.30.

(٢٨) See: **Palestine: Blue Book, 1934**, (Jerusalem: Printing & Stationary Office, 1935), p.357, and **Police Report, 1935**, pp.16-17.

مجالات التحسين عليها، كما يشير لذلك الجدول التالي(٢٩):

السنة	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥
المبالغ المنفقة جـ.ف	٥٩١٨١	٥٩٠٠٥	٦٢٧٧٦	٦١٦٤٧	٥٩٧١٢	٦١٩٩٢

ويعطي الجدول(٣٠) في الصفحة التالية صورة حول السجناء في فلسطين خلال الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٥.

وأول ما يلفت النظر في هذا الجدول هو علامة الشك والاستفهام الكبيرة حول حقيقة إحصائيات تقارير الشرطة للجرائم، إذ إن الجدول السابق المستقى من الكتب الرسمية الزرقاء يشير إلى أن عدد أولئك الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن خلال الفترة ١٩٣٣-١٩٣٥ هو أكثر من مجموع الجرائم التي سجلتها الشرطة خلال نفس الفترة، وهو ما يظهر -على ما يبدو- أن الانخفاض المشار إليه سابقاً في الجريمة يعود إلى تغيير في التصنيف أكثر مما يعود إلى كفاءة الشرطة، ومما يشجع على هذا التفسير أن أعداد الذين دخلوا السجون

(٢٩) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من:

Palestine: Blue Book, 1930, p.348; **Palestine: Blue Book, 1931**, (Jerusalem: Printing and Stationarry Office, 1932), p.352; **Palestine: Blue Book, 1932** (Jerusalem: Printing and Stationary Office, 1933), p.387; **Palestine: Blue Book, 1933** (Jerusalem: Printing and Stationary Office, 1934), p.307; **Palestine: Blue Book, 1934**, p.350; and **Palestine: Blue Book, 1935**. (Jerusalem: Government Printer, 1936), p.335.

(٣٠) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من:

Palestine: Blue Book, 1930, p.352; **Palestine: Blue Book, 1931**, p.356; **Palestine: Blue Book, 1932**, p.392; **Palestine: Blue Book, 1933**, p.312; **Police Report, 1933**, p.6.; **Palestine: Blue Book, 1934**, p.357; **Palestine: Blue Book, 1935**, p.388; and **Palestine: Blue Book, 1936**, p.388.

السنة		١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥
عدد الذين دخلوا السجون		٣٢ ٧٢٥	٣٣ ٩٠٦	٣٤ ٦٨٢	٣٣ ٤٣٢	٣٢ ٠٩٩	٢٩ ٨٤٥
عدد الذين حولوا للسجون المركزية		٥ ٩٨٢	٥ ٤٦٣	٥ ٣٤٥	٥ ٤٧٠	٦ ٥٢٠	٥ ٦٧٧
المحولون لمدرسة تأهيل الأحداث		٧٦	١٤٨	١٤٨	١٢٥	١٧٦	٢٠٠
المعدل اليومي للسجناء		٢ ٤٧٩	٢ ٥٢٨	٢ ٤٦٢	٢ ٦٥٩	٢ ٢١٠	٢ ٣٢٦
عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام	٥سنوات فأكثر	٢٧٦	١١١	١٠٦	٧١	٩٩	٨٦
	١-٥ سنوات	٦٩٤	٣٣٤	٤٦١	٤٤٨	٤١٤	٣٤٤
	٣-١٢ شهراً	١ ٠٢٩	٩٩٣	٩٢٢	٩٥٨	١ ١٦٥	١ ٢٩٩
	أقل من ٣ شهور	١١ ١٠٧	١٢ ٠٤٢	١٧ ٦٧٢	١٦ ٢٤٩	١٣ ٢٠٢	١٠ ٨٠٧
عدد وفيات السجون		١٤	١٣	٨	٩	١٥	٢٤

أو حُوِّلوا للسجون المركزية، فضلاً عن المعدل اليومي للسجناء، كلها تشير إلى نوع من الثبات والتقارب خلال الفترة ١٩٣٠-١٩٣٥.

ومن جهة أخرى، فقد استمرت السلطات في تنفيذ العقوبات في السجون بما فيها الجلد والحجز الانفرادي ووضع السلاسل في الأقدام[٣١]، ولم تكن توجد قوانين تعترف بالسجين السياسي، وتفرق بينه وبين غيره من المساجين، وقد أثار إضراب قام به مجموعة من الشيوعيين في ٢١ أكتوبر ١٩٢٩ لأكثر من أسبوع مسألة المطالبة بمعاملتهم كسجناء سياسيين وعدم إلزامهم بملابس السجن،

(٣١) See: **Palestine: Blue Book, 1930**, p.348; **Palestine: Blue Book, 1932**, p.387; and **Palestine: Blue Book, 1935**, p.335.

وقد احتجت «عصبة الاستقلال الوطني ومعاداة الإمبريالية» في بريطانيا على ما ذُكر من تعذيب هؤلاء، وعدم معاملتهم كسجناء سياسيين(٣٢)، غير أن تشانسلور نفى أن يكون هناك تعذيب للسجناء، وأكد على عدم وجود تشريع معتمد لإعطاء معاملة خاصة لهؤلاء، لكن قانون السجون أعطى الصلاحية لقائد الشرطة بعمل أنظمة للطعام واللباس تراعي التفريق بين مستويات المساجين، وتعطي معاملة خاصة للسجناء الذي لهم عادات خاصة في حياتهم(٣٣)، واتفق تشانسلور مع قائد الشرطة في إبريل ١٩٣٠ أن الوقت لم يحن بعد لتخفيض قائمة المخالفات التي تعاقب بالجلد، لأن ذلك سوف يعرض الانضباط في السجن للخطر(٣٤).

وفي أوائل مايو ١٩٣٠ حصل إضراب آخر عن الطعام قام به شيوعيون -أغلبهم من اليهود- في سجن القدس من ٤-١٥ مايو وسجني عكا ويافا من

---

(٣٢) Memorandum, League Against Imperialism and for National Independence (British Section) to Josiah Wedgwood, 21 Jun. 1930, C.O. 733/186/1.

جوسيا ويدجود عضو يهودي صهيوني في مجلس العموم البريطاني، وكانت له مواقف كثيرة متشددة في معاداة العرب ومناصرة اليهود والحركة الصهيونية في فلسطين في العشرينيات والثلاثينيات. وقد طرح أكثر من مرة مسألة تعذيب السجناء السياسيين وخصوصاً اليهود، انظر مثلاً:

P.D., Commons, Vol. 231, Cols. 1018-1019, 2021-2023, and Vol. 311. Cols. 300-301.

وصفه أكرم زعيتر بانه «الأم وأنذل انكليزي احترف شتيمة العرب وتخصص بالتهجم عليهم...، وهو صهيوني أكثر من الصهيونيين. آه لو أن العرب يثأرون لكرامتهم من هذا النائب الوغد». انظر: **يوميات أكرم زعيتر**، ص٢٨١.

(٣٣) Despatch, Chancellor to Passfield, 18 Jan. 1930, Confidential "B", C. O. 733/186/1.

(٣٤) Chancellor to Passfield, 11 Apr. 1930, Confidential, C.O. 733/186/1.

٧-١٥ مايو، وطالبوا بمعاملتهم كسجناء سياسيين[٣٥]، وأثارت الصحف الفلسطينية - في تلك الفترة مسألة المعاملة المميزة التي تلقاها الشيوعيون اليهود بالنسبة للشيوعيين العرب وأشارت إلى أن سبب الإضراب في سجن القدس هو أن السلطة أرسلت «الرفيق علي» -وهو شيوعي عربي- إلى الأشغال الشاقة بالقوة [٣٦].

وأصدرت السلطات نظاماً في ٢٦ أغسطس ١٩٣٠ تحت قانون السجون يجيز توفير معاملة خاصة لسجناء معينين، بحيث ينطبق ذلك على من له مكانة اجتماعية، أو ثقافة أو عادات خاصة في الحياة، وعلى من تُوجه المحكمة -عند إصدار الحكم- بمعاملته معامله خاصة. . . ويحدد ضابط السجن أولئك الذين ستوفر لهم معاملة خاصة. . .، وسيوضعون في قسم خاص في السجن المركزي، ويمكن لهؤلاء أن يتلقوا طعامهم من خارج السجن. . .، ويلبسون ملابسهم الخاصة، ويزودون بسرير واحد لكل منهم، وثلاث بطانيات من مخزن السجن[٣٧]، وفي تعديل آخر لهذا النظام في ٢ يونيو ١٩٣١ أعطي

---

(٣٥) Tel., H. C. to C.O., 19 May 1930, C.O. 733/186/1.

(٣٦) See: Extracts from "**Palestine**" and "**Al-Hayat**" Newspapers, 14 May 1931, C.O. 733/186/1.

تعود نشأة الحزب الشيوعي في فلسطين سنة ١٩١٩، عندما أسسه مجموعة من اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين، وقد ظل الطابع العام للحزب يهودياً لسنوات عديدة، ولم يدخل أي عضو عربي فيه إلا سنة ١٩٢٤، حيث بدأت أعداد العرب تتزايد بشكل بطيء، وفي أوائل الثلاثينيات تلقى الحزب تعليمات من موسكو بضرورة إشراك العرب في إدارته. ومنذ سنة ١٩٣٤ أصبح السكرتير العام للحزب عربياً يُدعى رضوان الحلو، ولم يكن من السهل على هذا الحزب التوفيق بين نظرات أعضائه اليهود والعرب، أو طرح برنامج يحظى بشعبية لدى جماهير الطرفين، كما حاربته السلطات البريطانية، ولذلك كان تأثيره محدوداً، وقد أيد الحزب انتفاضة البراق في سنة ١٩٢٩ ومظاهرات أكتوبر ١٩٣٣ لكنه لم يشترك فيهما. واشترك بإمكاناته المحدودة في ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩، لكن ذلك أدى إلى تفجير الصراع العربي - اليهودي في صفوفه، ونقم جمهور اليهود عليه، وبانتهاء الثورة سنة ١٩٣٩ كاد يكون قيادة بدون أتباع. انظر: بيان الحوت، مرجع سابق، ص٤٨٠-٤٨٦.

(٣٧) **Official Gazette**, No. 267, 16 Sep. 1930.

الحق لضابط السجن لتوفير المعاملة الخاصة للسجناء الذين صدرت بحقهم أحكام، والسجناء الذين ينتظرون المحاكمة(٣٨). ثم أجري تعديل آخر في ١٢ يناير ١٩٣٥ أعطى الحق لمسؤول السجن بتوفير المعاملة الخاصة للسجناء حتى يظهروا لأول مرة أمام المحكمة، وسحب بالتالي مزية المعاملة الخاصة للسجناء الذين صدرت بحقهم أحكام(٣٩).

ويبدو أن مثل هذه المعاملة الخاصة كانت توفر للسجناء الذين يمكن اعتبارهم سياسيين كالشيوعيين، ولذلك هددوا عند صدور تعديل يناير ١٩٣٥ بالإضراب إذا عوملوا كالمجرمين، وعندما بدأ العمل بهذا التعديل في ١٧ يوليو ١٩٣٥ أجبر اثنان من السجناء على لبس ملابس السجن، كما أجبرت أربع سيدات على ذلك أيضاً في ٢٧ يوليو، وحصل بسبب ذلك إضراب عن الطعام في السجون استمر حوالى «١٨» يوماً اشترك فيه «٦٣» شخصاً، وكثير منهم -على ما يبدو- من الشيوعيين اليهود، حيث احتجت جهات يهودية على ما ذكر من سوء معاملتهم(٤٠)، وعلى كل حال، فلم تستجب السلطة لوضع أي تشريع بمعاملة خاصة للسجناء السياسيين.

وفي الجانب العربي أثيرت في يناير ١٩٣٠ قضية اعتقال الشيخ عبد القادر المظفر بتهمة التحريض على الثورة (في انتفاضة البراق) رغم ما ذكر من أنه كان يهدئ الناس(٤١)، وظهرت أخبار حول ضرب الشيخ المظفر ضرباً مبرحاً، ونقله مكبلاً بالحديد، وإخراجه بالقوة من المستشفى في سجن يافا ونقله -رغم

---

(٣٨) **Official Gazette**, No. 285, 16 Jan. 1931.

(٣٩) Government of Palestine, **Proclamations, Regulations, Rules, Orders and Notices, Annual Volume for 1935** (Jerusalem: Great Covent Press, 1936), pp.93-94.

(٤٠) Letter, Hall to J.L. Magnes (Jweish Dr.), 17 May 1936, C.O. 733/302/3.

(٤١) الشورى، العدد ٢٥٦، ١ يناير ١٩٣٠.

أنه مريض- إلى سجن عكا. . . ، وقد أثار ذلك استياءً عربياً كبيراً[٤٢]. كما اشتكى السجناء العرب من سوء المعاملة التي يلقاها المتهمون بانتفاضة البراق في سجن عكا، بينما يتمتع سجناء يهود أمثال الأورفلي -المتهم بأكثر من جريمة قتل- بما يريدون من حرية «فالصحف والمجلات تأتي كل يوم والأكل الممتاز والشراب الفاخر والنوم على سرير في غرفة خاصة، واحترام الضباط والجنود لهم وزيارات الأهل والمعارف في أوقات منتظمة»[٤٣]. وحملت الصحف العربية على معاملة السجناء في قضية البراق معاملة اللصوص وقطاع الطرق، مع أن «جرائمهم» سياسية. . . ، وذكرت مثلاً رفض إدارة السجن السماح للسيد نايف غنيم بملابس داخلية من القطن، بحجة أن القانون لا يسمح بذلك رغم أنه أصيب بمرض جلدي. . . . وفي نفس الوقت فإن فنتالي روبنشتين -الذي قتل ثلاثة عرب وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات فقط- «لا يزال يلبس الملابس الفرنجية وتقدم له إدارة السجن حذاءً صيفياً وينام على فراش وثير ويأكل طعاماً ممتازاً مع الشاي واللبن ويطالع الصحف ولا يعمل أشغال شاقة»[٤٤].

ويظهر أنه كانت هناك شكوى بين المسلمين من بعض محاولات التنصير داخل السجون، فعندما خرج شافع سعد الدين بعد أن سجن لمدة عام -بسبب انتفاضة البراق- ذكر أنه في كل يوم من أيام الجمع كانت تأتي إلى السجن بحيفا امرأة انجليزية بروتستانتية، ومعها بيانو وبعض الكتب المقدسة، وبصحبتها رجل وامرأة أخرى، وتصلي المرأة بأربعمائة مسجون من المسلمين، ولم يكن بينهم إلا ثلاثة أو أربعة من المسيحيين، وبعد إقامة الصلاة يلقي الرجل بعض الصلوات «وحكايات ضد الشريعة المحمدية». . . . «كل هذا يجري ولا يقدر سجين أن يتكلم كلمة واحدة وإذا تكلم فإن غضب الله يقع عليه من المفتش

---

(٤٢) **الشورى**، العدد ٢٥٧، ٨ يناير ١٩٣٠.

(٤٣) **الشورى**، العدد ٣٣١، ٨ يوليو ١٩٣١.

(٤٤) **الشورى**، العدد ٣٣٢، ١٥ يوليو ١٩٣١.

الإنجليزي، هذه صلاة المساجين نهار الجمعة وقت الظهر»[٤٥].

أما مدرسة إعادة تأهيل الأحداث «الإصلاحية» فقد صدر نظام ٣٠ إبريل ١٩٣٢ يرتب عملها، ويرتب مسائل الطعام واللباس والنظافة والتعليم، وقد أشار النظام إلى أنهم سيتلقون تعليماً ابتدائياً حسبما يقرره مدير التعليم، ويتلقون رعاية دينية حسب ديانتهم، ويوزع الأحداث على مجموعات من ثلاثين فرداً، كل واحدة منها مقسومة إلى مجموعتين فرعيتين، ويستخدم نظام الدرجات في تقييم الأحداث ويعطون مكافآت رمزية (مليم واحد لكل درجة)، ويرتب النظام مسائل العقوبة والانضباط بإنقاص الدرجات أو تخفيض كمية الطعام أو الضرب. . . ، كما يرتب أمور الزيارات وإطلاق السراح[٤٦].

ويبدو أنه كانت هناك مشاكل في أسلوب تنفيذ عملية الإصلاح للمجرمين الأحداث، فقد ذكرت جريدة الشورى أنه يوجد في مدرسة الأحداث في طولكرم ثلاثة معلمين واحد يهودي واثنان مسيحيان. . . «والغريب أن المعلم اليهودي يدرس التاريخ العربي والإسلامي ولا يعرف من العربية شيئاً، والأغرب أن معلم الديانة الإسلامية مسيحي»[٤٧]، وتكشف مثل هذه الأخبار مدى القصور الذي يحدث على أرض الواقع، وهو ما كانت التقارير البريطانية تحرص عادة على تجنّب الحديث فيه.

نزع الأسلحة وتسليح المستعمرات

واصلت السلطات البريطانية حملتها لنزع الأسلحة، وقامت الشرطة بالتعاون مع قوات حدود شرق الأردن بمراقبة الحدود لمنع تهريبها. غير أن طول الحدود وتنوع طبيعتها -وخصوصاً المناطق ذات الطبيعة الجبلية في شمال فلسطين- كان يجعل عملية المراقبة أمراً صعباً.

وقد أثارت انتفاضة البراق جواً من التحدي المحموم بين العرب واليهود،

---

(٤٥) **الشورى**، العدد ٣٠٦، ٣١ ديسمبر ١٩٣٠.

(٤٦) **Official Gazette**, No. 307, 16 May 1932.

(٤٧) **الشورى**، العدد ٢٩٤، ٨ أكتوبر ١٩٣٠، التوكيد للباحث.

سعى فيه كل طرف للحصول على الأسلحة لمواجهة أية صدامات محتملة، وأشارت تقارير قوات حدود شرق الأردن في ١٠ أكتوبر ١٩٢٩ إلى تهريب خمسين بندقية وكميات من الذخيرة إلى صفد، وأن موظفين في الحكومة السورية ساعدوا على تأمين نقل الشحنة. وأن «١٨» جملاً محملاً بالأسلحة والذخائر وغيرها قد وصلت من جهة أريحا، وأن اثنين من موظفي الجمارك في جسر اللنبي ساعدا على نقلها، وأن الأسلحة والذخائر نقلت إلى مناطق الخليل وبئر السبع[٤٨]، وحذر تشانسلور في برقية لوزير المستعمرات في ٢٣ أكتوبر ١٩٢٩ من أنه إذا حدثت ثورة فستكون أكبر بكثير من سابقتها، لأن العرب حصلوا على كميات كبيرة من السلاح من شرق الأردن والحجاز[٤٩]، ومن الواضح أن مساعدة العرب في البلدان المجاورة لأشقائهم في فلسطين، أمر متوقع في ضوء ما فجرته انتفاضة البراق من مشاعر دينية وقومية.

وحاول اليهود من جهتهم تهريب السلاح إلى فلسطين، واستطاعوا خلال هذه الفترة امتلاك كميات كبيرة من الأسلحة غير المشروعة، ولفت اكتشاف حادثتي تهريب كبيرتين للسلاح الأنظار إلى مدى الاستعدادات التي يقوم بها اليهود في فلسطين، مما أثار مخاوف العرب بشكل كبير، ففي ١٥ مارس ١٩٣٠ اكتشف في جمرك ميناء حيفا شحنة من «١٤٩» بندقية ومسدس وحوالي «٥٨» ألف رصاصة جاءت باسم تاجر يهودي اسمه «موشين» بواسطة بنك صهيوني، وقد أطلق سراح اليهودي الذي وردت له الشحنة في نفس اليوم بالكفالة، وطمست معالم الجريمة، ولم يعرف أحد بعد ذلك مصير تلك القضية[٥٠]. وفي ١٦ أكتوبر ١٩٣٥ اكتشفت شحنة سلاح ضخمة في ميناء

---

(٤٨) Situation in Palestine, Memorandum by Passfield to the Cabinet, 28 Nov. 1929,Secret, Cab. 24/207.

(٤٩) Ibid.

(٥٠) انظر: **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية**، ص١٦٤-١٦٦: **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص٣٩٥: **تقرير بيل**، ص٢٦٦، وانظر أيضاً:
P.D., Commons, Vol.327, Col. 2639.

يافا، كانت قادمة من بلجيكا ومخبأة في صناديق إسمنت باسم اسحق كاتان من تل أبيب، وقد جاء شخص يهودي يحمل بطاقة بهذا الرسم ووقع على استلامها، وعند نقل الشحنة من الميناء ظهرت من أحد البراميل المتشققة بعض الأسلحة، فقامت سلطات الجمارك والشرطة بالتحقيق في الأمر، واكتشفت أن هناك «٣٥٩» برميلاً من أصل «٥٣٧» تحتوي ذخيرة وسلاحاً، وأن هذه الشحنة تتكون من «٣٤٤» قطعة سلاح وخمسمائة حربة وأربعمائة ألف خرطوشة[٥١]، وحسب تقرير الشرطة فإن اسحق كاتان ليس اسماً حقيقياً، وأنه غادر فلسطين فور اكتشاف الأمر[٥٢].

ويظهر أن اكتشاف محاولة التهريب الأولى على يد موظف عربي، والمحاولة الثانية بالصدفة، وعدم قيام السلطات بالقبض على الفاعلين ومعاقبتهم، ووصول الشحنات إلى الموانئ بطريق رسمي، كل ذلك يثير الشك في وجود تواطؤ من بعض الموظفين الإنجليز واليهود. . . . وقد دفع ذلك العرب إلى اتهام السلطات بالتهاون، أو حتى بتشجيع تهريب الأسلحة لليهود[٥٣]. وقد أحدث اكتشاف شحنة الأسلحة سنة ١٩٣٥ حالة من الغليان في الأوساط العربية، دفع العرب إلى القيام بإضراب شامل في كل أنحاء فلسطين يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٣٥[٥٤].

ويظهر الجدول التالي[٥٥]، إحصائية بقطع السلاح المصادرة في فلسطين (من

---

(٥١) انظر: كامل خلة، **مرجع سابق**، ص٥٧٩، **وتقرير بيل**، ص٢٦٦، وانظر أيضاً: **Police Report, 1935**, p.39.

(٥٢) **Police Report, 1935**, p.39.

(٥٣) انظر: **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية**، ص١٦٤، ص١٦٤-١٦٦؛ **ويوميات أكرم زعيتر**، ص٧؛ **والشورى**، العدد ٢٦٦، ١٩ مارس ١٩٣٠.

(٥٤) انظر: **يوميات أكرم زعيتر**، ص٧، وانظر أيضاً:
Periodical Appreciation Summary, No. 16/35, C.I.D., 30 Oct. 1935, F.O. 371/ 18957.

(٥٥) **تقرير بيل**، ص٢٧٠.

بنادق ومسدسات وغدارات) خلال الفترة ١٩٣٠-١٩٣٥ :

السنة	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥
مجموع قطع السلاح المصادرة	٨٢٦	٥١٩	٦٤٧	٥٤٢	٦٩٧	٧٨١

وخلال هذه المرحلة استمرت السلطات في سياسة تزويد المستعمرات اليهودية بأسلحة موضوعة في صناديق مختومة، لاستخدامها عند الحاجة، وكانت قد شكلت لجنة إثر انتفاضة البراق ضمت قائد الحامية العميد دوبي، وقائد الشرطة مافروجورداتو لدراسة مسألة حماية المستعمرات اليهودية، وكان رأيها أن صناديق الأسلحة الموجودة في المستعمرات يجب أن تسحب، على أن تكون الحكومة حرة في إصدار رخص السلاح لسكان المستعمرات لامتلاك البنادق، وهذه التوصية ترفع بعض الحرج عن الحكومة، إذ تصبح غير ملزمة بتسليح المستعمرات من الأموال العامة التي يسهم دافع الضرائب العربي بالقدر الأكبر منها، ولكنها في نفس الوقت ربما تفتح باباً خطيراً، إذ بعد أن كانت الأسلحة موضوعة في صناديق مختومة تحت إشراف الشرطة، فإن الأسلحة المرخصة ربما تستخدم بطريقة متعسفة، وبشكل أكثر حريّةً بحجة الدفاع عن النفس، وقد تم تطبيق هذه التوصية جزئياً، وعندما جاء دوبيجين كانت صناديق السلاح لا تزال موجودة، ولكنه أوصى بزيادتها[(٥٦)].

وبناء على توصيات دوبيجين، أرسل تشانسلور برقية إلى وزير المستعمرات في ٢٣ مارس ١٩٣٠ حول حماية المستعمرات اليهودية، مؤكداً أنه من المستحيل الاستغناء عن صناديق السلاح، وطرح نظاماً لحماية المستعمرات تضمّن استخدام «٤٣٣» شرطياً أكثرهم بريطانيون، بالإضافة إلى استخدام «١٠٤» شرطة بريطانيين لحماية اليهود من الأحياء والمدن. كما تضمن توزيع

(٥٦) See: Abcarius, **op. cit**, pp.97-98.

«١٢٠» مستعمرة يهودية على «٣٧» مجموعة، بحيث يكون لـ «٢٨» مجموعة منها مراكز شرطة دائمة في المستعمرات الأنسب في كل مجموعة، أما البقية فتتم حمايتها من أقرب مركز شرطة لها(٥٧).

وقد بدأت السلطات البريطانية منذ إبريل ١٩٣١ بإعادة تسليح المستوطنات اليهودية، بإعادة تجهيز مخازن السلاح المختومة، وعينت بعض المدربين لتدريب شبان اليهود عليها، واعترفت السلطات في بلاغها الرسمي في ٢٧ يونيو بذلك، مشيرة إلى تسليح عدد من المستعمرات اليهودية المنعزلة ببنادق «جريير» موضوعة في صناديق السلاح، لاستخدامها بقصد الدفاع في الأحوال الاضطرارية(٥٨).

وقد أدت عملية التسليح هذه إلى موجة غضب فلسطينية فرفع رئيس اللجنة التنفيذية «موسى كاظم» في ٢٩ يونيو كتاباً إلى المندوب السامي أشار فيه إلى «التأثير السيء جداً لما قامت به الحكومة، وشعور العرب أن الحكومة تعد اليهود للقتال» واستغرب اعتذار الحكومة بأن هذا الأمر من قبيل الاحتياط للدفاع عن النفس، لأنها تنفق ما يقرب من ربع ميزانيتها على الأمن، في الوقت الذي تعترف فيه بعدم قدرتها على حماية السكان، واحتج على الحكومة التي تمادت في «تسليح الغرباء الذين رمت هذه البلاد بهم وتعليمهم طرق قتل أهلها»(٥٩).

وانعقد في الأول من أغسطس ١٩٣١ مؤتمر في نابلس حول تسليح المستعمرات حضرته وفود من أنحاء فلسطين، وقد اقترح فيه الشيخ صبري عابدين أن يؤلف من الضباط والجنود الذين تدربوا في الجيش العثماني قاعدة للتدريب، ورغم أن المؤتمر لم يتبنَّ اقتراحه إلا أنه سجن بسببه فيما بعد، أما الشيخ عبد القادر المظفر فقد حمل على فكرة طلب التسلح من الحكومة، واعتبر ذلك مهزلة وقال «إن إدارة الأمن العام تعيش بجواسيسها من أموالنا

(٥٧) Tel., H.C. to S. of S. Colonies, 23 Mar. 1930, C.O. 733/180/1.

(٥٨) كامل خلة، مرجع سابق، ص٥٠٠-٥٠١.

(٥٩) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٣٥٦-٣٥٧.

وضرائبنا فإذا كانت هذه الدائرة عاجزة عن حماية اليهود بغير تسليحهم، وإذا لم تسحب الحكومة سلاحها فعلى الأمة العربية أن تمتنع من دفع الضرائب». وقد قرر المؤتمر تشكيل لجنة يعهد إليها اتخاذ الإجراءات اللازمة إذا أصرت الحكومة على تسليح اليهود، وقرر المؤتمر أيضاً الاحتجاج لدى عصبة الأمم على تسليح اليهود، وطلب من كل مدينة القيام بمظاهرات احتجاجية، كما قرر رفع كتاب للمندوب السامي يطلب العدول عن هذه السياسة، واسترداد السلاح الموزع، وأن تُعامل القرى والعشائر العربية النائية بالمثل فيوزع عليها السلاح[٦٠].

وإثر صدور البيان عن مؤتمر نابلس، أصدرت السلطات بلاغاً طالبت فيه بالتوقف فوراً عن «الهياج» ومنعت الصحف والخطباء من التعرض لموضوع التسليح، واحتجت خمس صحف عربية وأضربت أسبوعاً[٦١]، وفي ١٧ أغسطس قررت اللجنة التنفيذية إعلان الإضراب يوم ٢٣ أغسطس احتجاجاً على تسليح اليهود[٦٢]، وفي ذلك اليوم أضربت فلسطين إضراباً شاملاً، وقام أعضاء اللجنة التنفيذية بمسيرة إلى دار الحكومة في القدس لتقديم احتجاجهم، لكن قوات الشرطة بقيادة وينرايت وشوقي سعد اعترضتهم، وهددت بتفريقهم بالقوة، وسمحت لعشرة أعضاء فقط بالسير إلى دار الحكومة، وعندما حاولت تفريق الباقين قال جمال الحسيني لوينرايت «تستطيع أن تقتلنا وتستطيع أن تسوقنا إلى غياهب السجون ولكنا لن نرجع للوراء»، أما الشيخ عبد القادر المظفر فقد كشف قميصه عن صدره حتى بدا لحمه وقال لشوقي سعد «اضربوا هذه الصدور برصاصكم فإننا لا نخشي الإرهاب ولا نبالي الموت»[٦٣]، وفي مساء اليوم نفسه، ألقت الشرطة القبض على ثلاثة من أعضاء مؤتمر نابلس هم صبري عابدين وصدقي ملحس وجمال القاسم، فقامت مظاهرات في نابلس

---

(٦٠) نفس المرجع، ص٣٥٨-٣٦٠، وبيان الحوت، مرجع سابق، ص٢٥٤.

(٦١) بيان الحوت، مرجع سابق، ص٢٥٥.

(٦٢) وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص٢٣٧-٢٣٨.

(٦٣) نفس المرجع، ص٢٣٩-٢٤٣، وكامل خلة، مرجع سابق، ص٥٠٣.

ليلة اعتقالهم وصباح اليوم التالي، واصطدم المتظاهرون بالشرطة التي استخدمت الرصاص في تفريقهم[٦٤]، وذكر تقريرها أن ثلاثة أشخاص أصيبوا بجراح وأن مساعد مدير الشرطة في نابلس كايلس Kyles أصيب إصابة بالغة، وأضاف أنه تمت مكافاة عريف بريطاني اسمه تارلنج Tarling بترقيته إلى رتبة رقيب، والشرطي الفلسطيني صادق حسان عنبتاوي بترقيته إلى رتبة عريف وذلك لشجاعتهما في التعامل مع هذا «الاضطراب»[٦٥].

وقد احتجت اللجنة التنفيذية على المعاملة السيئة التي تلقاها ممثلو البلاد من الشرطة يوم ٢٣ أغسطس وعلى «فظائع نابلس» وأكدت للمندوب السامي في مذكرة رفعتها يوم ٢٧ أغسطس أن «هذه الخطة الإرهابية» التي أخذ يسير عليها قائد الشرطة الجديد سبايسر «لن تؤثر على أحد في وطنيته وفي إصراره على مقاومة الظلم. . . وأنه لو ملأ السجون من الأبرياء وأوصل إهاناته لكل كبير في هذه البلاد فلن يؤثر إلا في إنعاش النفوس وتنشيط روح العمل وتثبيت الأمة في مقاومتها هذا الظلم والجبروت»[٦٦].

مواجهة الهجرة غير الشرعية

نشطت الهجرة غير الشرعية -وخصوصاً اليهودية- إلى فلسطين في النصف الأول من الثلاثينيات، وأشار تقرير لقيادة الطيران في فلسطين في شهر أغسطس ١٩٣٤ إلى أن اليهود يسعون بكل الطرق إلى زيادة عددهم، وأن المهاجرين اللاشرعيين وصل عددهم في السنوات الثلاث الأخيرة إلى خمسين ألفاً، وقال إن القوارب أو السفن تأتي محملة باليهود إلى أماكن معينة ليلاً على ساحل فلسطين وتتولى المستعمرات القريبة من السهل الساحلي استقبالهم وتوزيعهم[٦٧].

---

(٦٤) كامل خلة، مرجع سابق، ص٥٠٣.

(٦٥) **Police Report, 1931**, p.10.

(٦٦) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٣٦٠، التوكيد للباحث.

(٦٧) Resume of Operations and Operational Work: for Aug. 1934, by Air H.Q, 21 Sep. 1934, Secret, AIR5/1247.

كانت قيادة الطيران في فلسطين وشرق الأردن تعد تقارير شهرية سرية حول الأوضاع العامة في فلسطين تحت العنوان المشار إليه في هذا الهامش.

وفي صيف ١٩٣٤ تصاعدت الحملة العربية المضادة للهجرة اليهودية، وشعر العرب أن الحكومة تغمض أعينها عن الهجرة اليهودية غير القانونية، ولذلك شرعوا في تشكيل فرق من المتطوعين للقيام بأعمال الدورية على الساحل الفلسطيني لمنع الهجرة اليهودية، وقامت الكشافة الفلسطينية بدورها في هذا المجال، مما تسبب في حنق اليهود عليهم، وعندما كانت فرقة أبي عبيدة تخيم على الشاطىء قرب مستعمرة نتانيا هاجمتهم مجموعة كبيرة من فرقة ترمبلدور اليهودية مساء ١٥ أغسطس فأوثقوا القائمين بالحراسة، وضربوا القائمين بشدة وأصيب أحد الكشافة العرب بجروح خطيرة، مما سبب حالة من السخط والغضب في الوسط العربي[(٦٨)].

وسعياً من السلطة في تهدئة التوتر وسحباً لمبرر تشكيل فرق المتطوعين العربية، فقد أعلنت عن قيامها بإجراءات لمواجهة الهجرة غير الشرعية، ورفضت مساعدة الفرق العربية، وقامت الشرطة بالتعاون مع سلاح الطيران بأعمال الدورية على طول الشاطئ بين المجدل ورأس الناقورة، وإلى عمق خمسة أميال في البحر، وتم تحقيق بعض النتائج خلال الثلاثة أسابيع الأولى من شهر أغسطس حيث تم القبض على «٢٦٥» مهاجراً غير شرعي، كما تم عمل بعض الإجراءات بالتنسيق بين الجيش والشرطة وقوات حدود شرق الأردن على الحدود البرية لفلسطين[(٦٩)].

والملفت للنظر أنه بالرغم من أن الهجرة العربية اللاشرعية إلى فلسطين كانت أقل بكثير من الهجرة اليهودية اللاشرعية، إلا أن أعداد معظم المبعدين من فلسطين لهذا السبب كانوا من العرب، ففي سنة ١٩٣٤ أبعد «٧٧٢» يهودياً

---

(٦٨) Ibid, and **Police Report, 1931**, p.33.

وانظر: مذكرات إحسان النمر (نابلس: مطبعة الفرج، دون تاريخ)، ص٨٢، ووثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص٣٥٣-٣٥٤.

(٦٩) Resume of Operations: for Aug. 1934, Air H.Q., 21 Sep. 1934, AIR5/1247.

بينما أبعد «١٦٣٥» من غيرهم، وفي سنة ١٩٣٥ لم يبعد سوى «٢٩٣» يهودياً بينما أبعد «٢١٥٢» من غيرهم(٧٠).

مواجهة الحركات المسلحة والانتفاضات

شهدت مرحلة النصف الأول من الثلاثينيات نمو وظهور بعض المجموعات الثورية ذات الطبيعة العسكرية، وأخذت فكرة الجهاد والعمل المسلح تلقى قبولاً وانتشاراً وسط قطاعات الشعب الفلسطيني باعتبار أن طريق الحصول على الحقوق هو إرغام بريطانيا على الرضوخ تحت ضغط المقاومة المسلحة، وإجبار الحركة الصهيونية على التخلي عن إصرارها بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وقد أثارت عدة شخصيات فلسطينية بارزة وبشكل علني اقتراح تدريب الشباب عسكرياً وتخزين السلاح وتأسيس الوحدات العكسرية، وكان ممن دعا إلى ذلك صبري عابدين وصدقي ملحس وسليم سلامة وصبحي الخضراء وعوني عبد الهادي(٧١).

وقد شكل هذا التوجه الثوري نوعاً من التحدي للسلطات البريطانية، استوجب منها السعي الحثيث لتقوية الشرطة والمخابرات، والاحتفاظ بقوة عسكرية كافية لتحقيق تأثير معنوي كبير باعتبارها «العصا الغليظة» الجاهزة لقمع أي «عصيان» وسنداً قوياً للسلطات البريطانية يشجعها على الاستمرار في سياستها «الصهيونية» بشيء من الاطمئنان.

---

(٧٠) The Royal Institute of International Affairs (London), **Great Britain and Palestine 1915-1936** (London: Oxford University Press, 1937), p. 63.

(٧١) See: Yeshoua Porath, **The Palestinian Arab National Movement: From Riots to Rebellion 1929-1939** (Great Britain: Frank Cass, 1977), pp. 130-131.

وانظر أيضاً: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٣٥٩.

جماعة «الكف الأخضر»

كانت «الكف الأخضر» هي أولى المجموعات الثورية ظهوراً بعد انتفاضة البراق، وقد تركز مجال نشاطها في شمال فلسطين وخصوصاً في قضاءي صفد وعكا، وقد تشكلت من «٢٧» رجلاً من الثوار المجاهدين الذين شاركوا في انتفاضة البراق في منطقة صفد، والذين هربوا من السلطات الأمنية التي كانت تسعى للقبض عليهم، ولجأوا إلى التلال المجاورة للحدود السورية، وفي الأسبوع الأول من أكتوبر ١٩٢٩ نظموا مجموعتهم الثورية بالقرب من صفد مستفيدين من طبيعة المنطقة الجبلية الوعرة هناك، وبدأوا بالقيام بهجمات ضد اليهود وضد الشرطة مستخدمين أساليب الكر والفر، ولم تكن الشرطة والقوات العسكرية في صفد قوية بما يكفي لمواجهتهم، فقد كانت الشرطة مشغولة بحراسة الأعداد الكبيرة من المساجين، وبالتحقيق مع المشاركين في انتفاضة البراق وبإعطاء الإفادات. . .، وكانت القوات العسكرية مشغولة تماماً بحماية الأحياء اليهودية(٧٢).

وفي بداية نوفمبر تم تعزيز الكف الأخضر بعدد من الدروز السوريين المتمرسين الذين شاركوا في ثورة الدروز في سوريا سنة ١٩٢٥، والذين لديهم خبرة جيدة في مناوشة الشرطة والجيش والإغارة على مواقعهم. . .، وانضم للكف الأخضر أيضاً عدد من القرويين، وأشارت بعض التقديرات إلى أن عدد هذه المجموعة الثورية قد وصل إلى ثمانين رجلاً، وقد لقيت تعاطفاً واسعاً من السكان مما زاد في مصاعب السلطات العسكرية والأمنية(٧٣).

وكان أولى عمليات الكف الأخضر الهجوم على الحي اليهودي في صفد في ٨ أكتوبر ١٩٢٩ حيث قام الجيش والشرطة بالدفاع عنه، كما هاجمت الحي اليهودي مرة أخرى في ١٣ نوفمبر. . .، وتكررت حوادث إطلاق النار في صفد، ولم تستطع السلطات البريطانية في فلسطين البدء بجهود فعالة لمقاومة

---

(٧٢) Report on "Safad Gang"

(٧٣) Ibid.

الكف الأخضر إلا في أواسط نوفمبر عندما عُزِّزت الشرطة في صفد بمفرزة من الشرطة البريطانية، وأمكن توفير شرطة إضافية فلسطينية، وبالتالي أمكن عمل دوريات في المنطقة، مما دفع رجال الكف الأخضر إلى الخروج من منطقة صفد والظهور في قضاء عكا(٧٤).

ويبدو أن هذا الإجراء لم يكن كافياً إذ استمرت الكف الأخضر في نشاطها، ففي ٣ ديسمبر قامت بعمل كمين على طريق روشبينا المطلة في وادي وقاص لمجموعة من الشرطة، كما أطلق رجالها النار على سيارة قريبة وأصابوا يهودياً -يعمل في مستعمرة ييسود همالا Yessed Hamala يدعى بيركوفيتش -Berko-vitch- بجراح خطيرة، وأطلقوا النار على ثلاثة من موظفي الجمارك الذين كانوا يمرون في الوادي، وأصابوا أحد الخيول بجراح. وفي ١٩ ديسمبر قبض رجال الكف الأخضر على أربعة من شرطة قرية سحماتا، وسجنوهم في منزل المختار، وفي مساء ٢٩ ديسمبر قاموا بعمل كمين لدورة من الشرطة الخيالة مكونة من سبعة أفراد كانت تسير من ميرون إلى فرادية في قضاء صفد، وقد استطاعوا القبض على أربعة من رجال الدورية ونزع أسلحتهم(٧٥).

وفي أواخر ديسمبر اجتمع المندوب السامي تشانسلور مع قائد الطيران والقائد العام للحامية داودنج وتداول معه عدداً من المقترحات لمواجهة الكف الأخضر. . . وتقرر بعد ذلك إرسال تعزيزات عسكرية جديدة إلى صفد، حيث وصلت في مطلع يناير ١٩٣٠. وفي ٦ يناير وصلت تعزيزات أخرى من قوات حدود شرق الأردن تحت قيادة الرائد بولر R. S. Buller. وفي ٨ يناير تم تنظيم حملة على المنطقة الجبلية في قضاء صفد، واتخذ الجيش والشرطة مواقع سيطرة في المنطقة، وقام فرسان الشرطة البريطانية والفلسطينية وقوات حدود شرق الأردن بمسح المنطقة، وتسيير دوريات راجلة إلى المناطق التي لا تستطيع العربات أو الخيول دخولها، كما قامت بتفتيش عدة قرى(٧٦)، وتحدثت جريدة

---

(٧٤) Ibid.

(٧٥) Ibid.

(٧٦) Ibid, and Summary of Items of Interest, Air H.Q, Palestine Command, Jan. 1930, AIR5/1245.

الشورى عن امتلاء قرى قضاءي صفد وعكا بالشرطة[٧٧]، وإذا ما صحّ الربط بين الكف الأخضر وبين «عصابة» ذكر أنها مرت من قرية المنصورة التابعة لقضاء طبريا في تلك الفترة، فإنه يُفهم أن إجراءات قاسية كانت تتخذ بحق السكان في سبيل القضاء على الكف الأخضر، إذ تذكر الشورى أن مجموعة من قوة الحدود بقيادة الضابط رشيد عبد الفتاح جاءت إلى قرية المنصورة في ٣ فبراير للبحث عن تلك «العصابة»، وقد جمعت القوة رجال القرية وسألهم الضابط عن «العصابة» فأنكروا علمهم «فطلب الضابط ناراً وأخذ يضع الجمر المتقد على أفخاذ الناس لحملهم على الإقرار، ووضع بعض الجمر على «مخرج» البعض، هذا عدا الشتائم والإهانات، ووضع النار على لحى الشيوخ على حد قول الشورى، [٧٨].

وعلى كل حال، فقد استمرت عمليات المسح بشكل منسق ومبرمج طوال شهري يناير وفبراير ١٩٣٠، واشتركت أربع طائرات من السرب السادس في العمليات أيام ٨ و٩ و ٢٧ يناير، ولم تكن مهابط الطائرات القريبة من المنطقة مناسبة بسبب ظروف الطقس السيء، مما اضطر الطائرات للانطلاق من قاعدة الرملة والعودة إليها، وفي منطقة عكا تمركز فصيل من القوات العسكرية التابعة لفوج ساوث ستافوردشاير S. Stafford R. في قرية الرامة، كما تمركزت قوة من الشرطة البريطانية في قرية ترشيحا بهدف السيطرة على حركة الكف الأخضر في قضاء عكا، واستطاعت مخابرات الشرطة الحصول على معلومات حول حركة وتكوين هذه المجموعة الثورية من عملاء سريين، ولكن كان من الصعب الاستفادة بفعالية من المعلومات، حيث كانت عادة ما تصل متأخرة جداً، وكانت في بعض الأحيان غير موثوقة، وتم تبادل المعلومات الاستخبارية حول الثوار مع السلطات الحدودية الفرنسية، وقامت القوات العسكرية الفرنسية بالمساعدة في القضاء على الكف الأخضر، إذ قدّم النقيب روكسل Rouxel

---

(٧٧) **الشورى**، العدد ٢٥٨، ١٥ يناير ١٩٣٠.

(٧٨) **الشورى**، العدد ٢٦٤، ٢٦ فبراير ١٩٣٠.

-القائد الفرنسي لمنطقة الجديدة- «خدمة قيمة» بتسيير دوريات كبيرة من القوات الفرنسية على الحدود السورية(٧٩).

ورغم أن عمليات القوات العسكرية والشرطة ضد الكف الأخضر قد عوقتها ظروف المناخ السيئة، من الأمطار الشديدة والضباب الكثيف في المناطق المرتفعة، واستحالة استخدام عدد من الطرق، إلا أنه بعد أسابيع من الحملات المتواصلة تم إنهاك هذه المجموعة واعتقل «١٦» رجلاً من أصل الـ «٢٧» الذين شكلوها في البداية، وهرب زعيم الكف الأخضر أحمد طافش إلى شرق الأردن ولكنه اعتقل هناك في ٢٧ يناير ١٩٣٠...، وتسلمته الشرطة في فلسطين في ١٣ مارس من سلطات شرق الأردن، ومع أن رجال الكف الأخضر حاولوا إعادة تنظيم أنفسهم في أواخر فبراير ١٩٣٠ إلا أنه -على ما يبدو- لم تستطع هذه المجموعة الثورية الاستمرار بعد ما تعرضت له من حملات مكثفة، كما بدا أن قدرة السكان المحليين على التعاون معها قد ضعفت، بسبب ضغوط وتهديدات السلطات الأمنية، فضلاً عن أن الزعامات الفلسطينية لم تتبنّ أسلوبها في العمل أو تدعمها أو تتعاون معها(٨٠).

وعلى كل حال، فقد فتحت حرب العصابات التي شنتها الكف الأخضر في شمال فلسطين أعين السلطة على أهمية تحسين المواصلات وفتح الطرق، خصوصاً بين عكا وصفد «لتمكن الجيش من الحركة بسرعة»، ولذلك اقترح تشانسلور في ختام تقريره عن الكف الأخضر -الذي رفعه إلى باسفيلد في ٢٢ فبراير ١٩٣٠- أن يتم «من أجل الأمن العام» البدء فوراً ببناء طريق صالح لكل الفصول بين عكا وصفد، وتحسين الطرق التي تسير إلى الشمال من جبل الجرمق وبموازاة الحدود السورية(٨١).

---

(٧٩) Report on "Safad Gang", and Summary of Items of Interest, Air H.Q., Palestine Command, Jan. 1930, AIR5/1245.

(٨٠) Report on "Safad Gang", Summary of Items of Interest, Air H.Q., Palestine Command, Feb. 1930, AIR5/1245; and Tel., R.A.F. to Air Ministry, 14 Mar. 1930, Secret, C.O. 733/190/5.

(٨١) Report on "Safad Gong".

ومن جهة أخرى، فقد نقل بوراث من تقرير لموشي شرتوك في ٢٠ نوفمبر ١٩٣٢ (محفوظ في الأرشيف الصهيوني) أن جمعية ثورية أخرى تحمل اسم «الكف الأخضر» أيضاً قد تشكلت للقيام بأعمال فدائية، وكان لها عدة فروع، ولكن مركزها كان في مدينة الخليل، وقد تمتعت بدعم أبناء الخليل المقيمين في مصر، وأنه بعد محاولات متكررة لتنظيمها فإن الجمعية قد حلت(٨٢).

انتفاضة أكتوبر ١٩٣٣

شهدت سنة ١٩٣٣ تفاقماً كبيراً في الهجرة اليهودية إلى فلسطين. . .، ومع تزايد الشعور العربي بالخطر طالبت اللجنة التنفيذية العربية بوقف الهجرة، وهددت بتبني سياسة اللاتعاون مع السلطات بما في ذلك عدم دفع الضرائب ولا تنفيذ القوانين ولا المشاركة في خطط الحكومة المحلية ولجانها. وعندما لم تستجب السلطات، قررت اللجنة التنفيذية السير بخطة اللاتعاون بالتدريج(٨٣)، ومنذ نهاية أغسطس ١٩٣٣ ركزت الصحف العربية حملتها على الهجرة اليهودية، وقام رئيس اللجنة التنفيذية موسى كاظم في ٤ سبتمبر بإلقاء كلمة في «موسم النبي روبين» طالب فيها بإيقاف الهجرة فوراً، ثم تطور الأمر ونشط حزب الاستقلال وجمعية الشبان المسلمين والجمعية الاسلامية المسيحية في عقد الاجتماعات العامة(٨٤)، وأقامت اللجنة التنفيذية مظاهرة عامة في ١٣ سبتمبر في القدس دون إذن الحكومة، فاصطدمت بها الشرطة وفرقتها(٨٥).

وفي ٨ أكتوبر دعت اللجنة التنفيذية إلى الإضراب العام في فلسطين يوم ١٣ أكتوبر، وإقامة مظاهرة كبرى في القدس دون إذن من السلطة، بحيث يتقدمها رئيس اللجنة التنفيذية وجميع أعضائها، وهددت اللجنة التنفيذية من يتخلف

---

(٨٢) Porath, **The Palestinian Arab National Movement**, p. 13 and p.335.

(٨٣) محمد عزة دروزة، **فلسطين وجهاد الفلسطينيين**، ص٣٠.

(٨٤) Despatch, Wauchope to Cunliffe-Lister, 23 Oct. 1933, Confidential, C. O. 733/239/5 Part 1.

(٨٥) عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ٢٣٩.

من أعضائها بالنظر في أمره، وأعطت لنفسها حق فصله، وعزمت بعد إقامة هذه المظاهرة على أن يجتمع أعضاء اللجنة التنفيذية ليقرروا زمان ومكان المظاهرة التالية، بحيث تتوالى المظاهرات في مدن وقرى فلسطين، وتضرب البلاد في كل حين تقام فيه المظاهرات، وأكدت اللجنة التنفيذية أن «عرب فلسطين قد يئسوا يأساً تاماً من الحكومة فهم لا يخاطبونها في شيء، ولا يطلبون منها شيئاً» كما قررت العدول عن سياسة الاحتجاجات والخطب غير المجدية[٨٦].

ويظهر أن هذا التطور في موقف القيادة التقليدية الفلسطينية، والذي يحمل روحاً أكثر تحدياً للسلطات، قد عبر عن حقيقة المأزق الذي وصلت له القيادة نتيجة الضغط الشعبي المتزايد لتبني وسائل أكثر فعالية، ونتيجة إصرار السلطات البريطانية على الاستمرار في سياستها، وعدم الاستجابة لأي من المطالب الوطنية.

وعلى كل حال، لم تفلح محاولات القائم بأعمال الحكومة في ٩ أكتوبر بإقناع موسى كاظم وجمال الحسيني بأخذ الإذن للمظاهرة[٨٧]، فأصرت السلطات البريطانية على منع قيام المظاهرة، ما لم تسمح هي بها، وأصدر مدير شرطة القدس منشوراً يؤكد إصرار الحكومة على القيام بواجبها ضد كل من يخل بالأمن، وطالب الجمهور بمساعدة الشرطة وإطاعة أوامرها، وحذر كل من يشارك في التجمع أو يبقى بالقرب منه في حالة وقوع شغب من الخطر الشديد الذي سيعرض نفسه له حتى لو كان متفرجاً[٨٨]، وفي مساء ١٢ أكتوبر دعا حكام الألوية في فلسطين أصحاب الصحف، وسلموهم إنذاراً مكتوباً بمنع نشر المواد التي يمكن أن تؤدي إلى تعكير الأمن العام، وبأنه ستتخذ الإجراءات ضد أي جريدة تنشر ما يعتبر دافعاً لقسم من السكان لتنظيم أو الاشتراك بأي موكب

---

(٨٦) وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص٣٣٨-٣٣٩.

(٨٧) Despatch, Wauchope to Cunliffe-Lister, 23 Oct. 1933, Confidential, C.O. 733/239/5 Part1.

(٨٨) **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص٣٧٨.

أو مظاهرة غير قانونية[٨٩].

وفي يوم ١٣ أكتوبر أضربت فلسطين وخرجت بعد صلاة الجمعة مظاهرة من المسجد الأقصى يتقدمها موسى كاظم وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية والعلماء والرجال البارزين وشارك في المظاهرة حوالي سبعة آلاف متظاهر كما شاركت فيها حوالي سبعين امرأة[٩٠]، وأخذت الجماهير تهتف «الله أكبر» وعندما وصلت إلى البوابة الجديدة واجهتها قوة من الشرطة بقيادة وينرايت قائد شرطة القدس، وبحضور كامبل Campell حاكم لواء القدس، وقام خمسون شرطياً بمحاولة تفريق الحشد الذي حاول الوصول إلى بوابة دمشق ومكاتب الحكومة، وحسب التقارير البريطانية قامت الشرطة بفصل النساء أولاً، وأخذت موسى كاظم من بين الجمهور بحجة عدم إيذائه لاعتبارات تقدمه في السن، ثم فرقت الرجال بالعصي، وقام عابدين حشيمي مع مجموعة أخرى من الشرطة بتفريق التجمعات الأخرى الصغيرة في المدينة[٩١].

أما القوات العسكرية فقد اتخذت الإجراء بيتا Beta وهو حالة الاستعداد الابتدائي، وقام فصيلان من الجيش بالتمركز قرب بوابة يافا في القدس، وتمركز فصيل آخر عند مكاتب الحكومة، كما وفر بعض الحرس لمنزل القائم بأعمال

---

(٨٩) نفس المرجع.

(٩٠) **Murison Report**.

تشكلت لجنة للتحقيق في أحداث أكتوبر ١٩٣٣ برئاسة وليم موريسون W. Murison الذي كان قاضي القضاة في إحدى المستعمرات البريطانية (ملقا) وعضوية النائب العام في فلسطين ترستد H. Trusted. ولأن مهمة اللجنة انحصرت في التحقيق في الأسباب المباشرة وليس الخلفيات البعيدة، ولأن العرب فقدوا ثقتهم باللجان فقد قاطعها العرب، وقد اشتهرت اللجنة باسم لجنة موريسون، انظر: عادل غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٧-١٩٣٦، ص٢٦٢. وانظر أيضاً:

Tel., H. C. to S. of S. Colonies, 14 Nov. 1933, Immediate, C. O. 733/239/5 Part1.

(٩١) **Murison Report**, and Tel., O.A.G. to Cunliffe-Lister, Immidiate, 13 Oct. 1933, C.O. 733/239/5 Part1.

الحكومة. . .، وقام عدد من السيارات المدرعة بالتمركز عند المستعمرات اليهودية المجاورة للقدس، لكن الشرطة استطاعت تفريق الحشود دونما تدخل عسكري(٩٢)، ووقع «١١» جريحاً من الطرفين بينهم خمسة من الشرطة(٩٣).

وبعد مظاهرة القدس قررت اللجنة التنفيذية القيام بمظاهرة أخرى في يافا يوم ٢٧ أكتوبر، على أن يعم الإضراب فلسطين في ذلك اليوم(٩٤)، وحاولت السلطات البريطانية إثناء اللجنة التنفيذية عن عزمها، وقابل المندوب السامي وفد اللجنة يوم ٢٥ أكتوبر، ورفض المندوب قيام مظاهرات ذات طبيعة سياسية مؤكداً أن مهمته الأولى إقرار الأمن والنظام. . .، وقد رد عليه موسى كاظم قائلاً «إن هناك شيئاً أعظم من إقرار القانون والنظام وهو إعطاء الحقوق وتحقيق مصالح الناس»، مشيراً إلى أن العرب قد فقدوا الأمل تماماً. أما جمال الحسيني قال إن المندوب السامي قد مزق تقارير اللجان ورماها في مهب الريح، واعتبر أن المظاهرة في مصلحة البلد لأنها تنفيس عن مشاعر الناس، فإذا لم تقع فإن انفجاراً من المحتمل أن يقع في النهاية، ونقل مغنم طلب كثير من الناس أن يخبر المندوب أنه «ليس لدينا ما نخسره، لقد فقدنا الثقة بالحكومة، لقد فقدنا أرضنا فقدنا كل شيء، ولن نبالي بما سيحدث لنا»(٩٥)، ولعل مما يلفت النظر في هذه المقابلة أن نبرة حديث أعضاء اللجنة التنفيذية كانت تحمل تحذيراً مما سيفعله الناس وليس مما سيفعلونه هم، وكانت أقرب إلى إعذار أنفسهم أمامه منها إلى إظهار تحديهم للسلطة، بل حاولت تزيين المظاهرة في نظر السلطة باعتبارها عملاً تنفيسياً، وليس جهداً تنعكس آثاره الإيجابية على جماهير الشعب الفلسطيني.

---

(٩٢) Resume of Operations: For Oct. 1933, Air H.Q., 23 Nov. 1933, AIR5/ 1246.

(٩٣) **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص٣٧٨.

(٩٤) **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص٣٣٩-٣٤٠.

(٩٥) Note of an Interview Granted by H. C. to Members of the Arab Executive, 25 Oct. 1933, C.O. 733/239/5 Part2.

وفي يوم ٢٧ أكتوبر أضربت فلسطين، وخرج حوالي سبعة آلاف متظاهر بعد صلاة الجمعة في يافا بمظاهرة يتقدمها موسى كاظم الحسيني ورجالات فلسطين، وحسب تقرير لجنة موريسون فإن سلوك المتظاهرين كان معادياً جداً، وكان بينهم مسلحون بأسياخ الحديد والأحجار والسلاسل والهراوات، وكانت الشرطة تحت قيادة فرداي Faraday وقد وزعت نفسها على مجموعات في المناطق المهمة من يافا(٩٦)، أما القوات العسكرية فقد وضعت تحت الإجراء «بيتا» مرة أخرى، وقام الجيش بوضع سرية من الكتيبة الأولى (رويال التسار رايفلز Royal Ultsar Rifles)، ووحدة من السيارات المدرعة في اصطبلات البلدية، وأمر تشكيل من سربي الطائرات ٦ و ١٤ بعمل استعراض للقوة فوق يافا والمدن الكبرى الأخرى، غير أن القوات العسكرية لم تشارك في قمع المظاهرة(٩٧)، وتذكر لجنة موريسون أن مفتش الشرطة فايز الإدريسي أمر التجمع بالتفرق ولكن الطلب لم ينفذ، وقامت الشرطة بمحاولة تفريق المظاهرين، الذين اصطدموا بالشرطة وقذفوها بالحجارة والقناني وقطع الزجاج والحديد من أسطح المنازل ومن الشوارع، وعندما أصبحت الحالة خطرة أطلقت النيران على الجمهور وأصبحت يافا ساحة للمواجهة، وتحول الوضع إلى «مذبحة» قتل فيها حسب المصادر الرسمية «١٤» عربياً بالرصاص، فضلاً عن عشرات أصيبوا بجروح، كما قتل أحد الشرطة واسمه عبد اللطيف الأسطى(٩٨)، واعترف المندوب السامي أن الشعور كان مريراً جداً، وأن الصراع بين الشرطة والمتظاهرين كان عنيفاً(٩٩)، ومدحت السلطات أداء

---

(٩٦) **Murison Report.**

(٩٧) Resume of Opertions: for Oct. 1933, AIR H.Q., 23 Nov. 1933, AIR5/1246.

(٩٨) **Murison Report.**

(٩٩) Tel., H.C. to S. of S. Colonies, 27 Oct. 1933, C.O. 733/239/5 Part1.

الشرطة، وأنهم كانوا غاية في النظام والصبر[١٠٠]، غير أن بيان اللجنة التنفيذية ذكر أن الشرطة فاجأت المظاهرة بالضرب المبرح بالهراوي على أقفيتهم ورؤوسهم، فذعر الأهلون وتفرقوا لكن الشرطة لم تكتفِ بذلك، بل تعقبت المتظاهرين بقسوة بين الشوارع والأزقة، فدافع البعض عن نفسه بعصي بسيطة، فأجابتهم الشرطة بإطلاق الرصاص مما تسبب -حسب البيان- بقتل أكثر من ثلاثين عربياً وجرح مائتين[١٠١]، وقامت السلطات بعد المظاهرة باعتقال «١٢» من القادة العرب بينهم ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية هم عوني عبد الهادي وجمال الحسيني ومحمد عزة دروزة[١٠٢]، وأصيب موسى كاظم أثناء المظاهرة بكدمات، أغمي عليه على أثرها[١٠٣]، وذكر أنه توفي في مارس ١٩٣٤ متأثراً بهذه الإصابة[١٠٤].

أحدثت «مجزرة» يافا ردة فعل غاضبة في أنحاء فلسطين، فقامت مظاهرات عنيفة في مدنها، واستمر الإضراب العام أسبوعاً، ولم يتوقف إلا في ٣ نوفمبر[١٠٥]، ففي حيفا اصطدم في مساء ٢٧ أكتوبر حوالي ألفي متظاهر بالشرطة، وهاجموا في صباح اليوم التالي معسكر الشرطة. وهوجم لوري يهودي وأصيب السائق والركاب بجروح خطيرة كما قذفت سيارة يهودية بالحجارة وأصيب من فيها، ووقعت الكثير من الإصابات بين الشرطة والمتظاهرين، وفي نابلس اشتبكت الشرطة بعد عصر يوم ٢٧ أكتوبر بالمتظاهرين الذين هاجموا بنك باركليز ومركز البريد بالحجارة[١٠٦]، وقد ذكر د. فريج

---

(١٠٠) انظر بيان الحكومة الرسمي الصادر في ٢٧ أكتوبر في **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص٣٧٩-٣٨٠.

(١٠١) **نفس المرجع**، ص٣٨٠-٣٨١.

(١٠٢) Tel., H. C. to S. of S. Colonies, 28 Oct. 1933, Immediate, C.O. 733/239/5 Part 1.

(١٠٣) محمد عزة دروزة، **فلسطين وجهاد الفلسطينيين**، ص٣١-٣٢.

(١٠٤) زهير المارديني، **مرجع سابق**، ص٧٩.

(١٠٥) محمد عزة دروزة، **فلسطين وجهاد الفلسطينيين**، ص٣٣.

(١٠٦) **Murison Report.**

-في مقابلة لعدد من الزعماء العرب مع المندوب السامي يوم ٢٨ أكتوبر- أن هناك إفادات مؤكدة أن الجمهور في نابلس أطلقت عليه الرصاصات من الخلف، وأن هناك الآن عداءً حقيقياً بين الشرطة والسكان[١٠٧]، وقد اعترف تقرير موريسون أن الشخص الذي قتل في نابلس قد أصابته الرصاصة في ظهره[١٠٨]، وهو ما يشكك في مصداقية انضباط وصبر الشرطة التي تحدثت عنها التقارير البريطانية.

وفي القدس تجددت الاشتباكات بين الشرطة والجمهور يومي ٢٨ و ٢٩ أكتوبر، ووقعت الكثير من الإصابات[١٠٩]، وقامت مظاهرات سلمية يوم ٢٩ أكتوبر في بئر السبع واللد، وقام بعض الوجهاء بتقديم المساعدة للسلطات في تهدئة الوضع، ففي الرملة يوم ٣٠ أكتوبر نجحت جهود رئيس البلدية مصطفى الخيري وبعض أصدقائه في تفريق الناس بسلام من المسجد، وفي غزة تفرق الحشد يوم ٣٠ أكتوبر بعد «المساعدة القيمة» التي قدمها رشدي الشوا وجميل الشوا[١١٠].

وقامت السلطات البريطانية من جهتها ببعض الترتيبات الأمنية، إذ أعلنت حظر التجول في يافا من السادسة مساء وحتى الخامسة صباحاً اعتباراً من ٢٧ أكتوبر، ولم ترفعه إلا في ٦ نوفمبر[١١١]، وأعلنت قانون الدفاع في صباح ٣٠ أكتوبر ونشر في عدد غير عادي من الجريدة الرسمية، متضمناً عدداً من

---

(١٠٧) Minutes of a Meeting H. C. with Palestinian Leaders Delegation, 28 Oct. 1933, C.O. 733/239/5 Part2

(١٠٨) **Murison Report.**

(١٠٩) **Ibid.,** and Tel., H. C. to S. of S. Colonies, 29 Oct. 1933, Immediate, C.O. 733/239/5 Part1.

(١١٠) Report by South District Commissioner, Enclosure, No. 2 to a Despatch from Wauchope to Cunliffe-Lister, 24 Nov. 1933, Confidential "A", C.O. 733/239/5 Part2.

(١١١) Ibid، وانظر أيضاً: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٣٨٠.

إجـراءات الطوارئ كـالرقـابة على الصـحف وحظر التـجـول في حـيـفـا والقـدس[١١٢]، ولكن مـا لبـثت السلطة في سـبـيل تهـدئة الوضـع أن أطلقت سراح المعتقلين ورفعت الرقابة عن الصحف[١١٣].

وحسب الإحصائيات الرسمية فقد قتل «٢٦» عربياً وجرح «١٨٧» آخرين، بينما قتل شرطي واحد وجرح «٥٦» آخرين[١١٤]، ورغم أن هذه الأرقام أقل مما ذكرته المصادر العربية[١١٥]. فإنها دليل على حدة وعنف المواجهات[١١٦]، ومدى ما اعتـمل في نفوس العرب من بغض وكره للسياسة البريطانية، فقد حدثت هذه المظاهرات ووجه العداء فيها بشكل مباشر وللمرة الأولى ضد بريطانيا نفسها وليس ضد اليهود، ونتج عنها حالة وحقد وغضب كبيرين تجاه السلطات البريطانية وتجاه الشرطة بالذات، وكان لنساء فلسطين مشاركتهن وموقفهن القوي، وقد قابل وفد منهن المندوب السامي يوم ٣٠ أكتوبر وتحدثن معه بأسلوب عنيف وأخبرنه أنهن لا يخشين من مواجهة رصاص الشرطة، وقالت إحداهن «إن هدفنا ليس رجاءك لتحرير مَنْ سُجن، هذه مسألة ثانوية،

---

(١١٢) **Official Gazette**, No.399, Extraodinary, 30 Oct. 1933.

(١١٣) Tel., H. C. to S. of S. Colonies, 6 Nov. 1933, Immediate, C.O. 733/239/5 Part 2.

(١١٤) **Murison Report**.

وليس صحيحاً ما ذكره سايكس من أنه لم تحدث إصابات بين اليهود إذ جرح عشرة منهم في حيفا، غير أن إصابتهم لم تحدث عن سابق إعداد وتخطيط، انظر:

Sykes, **op. cit**, p.15; **Murison Report**; and Extracts from a Report by Deputy Inspector General of Police on the Disturbances of Oct. 1933, AIR5/1246.

(١١٥) حسب بيانات اللجنة التنفيذية العربية فإن خسائر العرب في يافا والقدس فقط كانت أكثر من «٣٥» قتيلاً و«٢٥٥» جريحاً: انظر: وثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص٣٤١-٣٤٤.

(١١٦) قال تقرير الشرطة لسنة ١٩٣٣ إن الإصابات بين الشرطة كانت ستكون أكثر بكثير لو لم يحموا أنفسهم بدروع حديدية واقية، انظر: **Police Report, 1933**, p.25.

وإذا كان هؤلاء الذين سجنوا اعتبروا مذنبين فإن كل واحد في فلسطين يعتبر مذنباً، نحن مستعدات لدخول السجن معهم والمعاناة»(١١٧).

ومن جهة أخرى، فقد اتهمت عدة شخصيات عربية بإثارة «الاضطرابات» في أكتوبر ١٩٣٣، وصدرت بحقهم الأحكام في ١٩ مارس ١٩٣٤(١١٨)، وحكم على كل من عوني عبد الهادي ومحمد عزة دروزة وجمال الحسيني والشيخ عبد القادر المظفر ويعقوب الغصين وسعيد الخليل وسليم عبد الرحمن وفريد فخر الدين وأدمون روك وصليبا عريضة بالسجن عشرة أشهر، وحكم على كل من محمد علي الغصين ونمر المصري ورفيق مناع وخاشو بيطار أرمنيان وعبد الغني تتار بالسجن خمسة أشهر، وقد تم رفع استئناف لكل حالة، فخرج الجميع بكفالات مقدارها مائتي جنيه لكل منهم(١١٩)، وذكر القاضي بودلي R. B. Bodilly في حيثيات الحكم أنه مقتنع تماماً أن المتظاهرين هاجموا الشرطة وليس العكس، واعتبر أن أحكامه لينة بشكل استثنائي بالمقارنة مع الخسائر الكبيرة في الأرواح(١٢٠). وفي ٦ يوليو ١٩٣٤ أرسل المندوب السامي برقية إلى وزير المستعمرات يذكر أنه قد أخلى سبيل هؤلاء المتهمين مقابل تعهد بقيمة مائة جنيه على حسن السلوك لمدة ثلاث سنوات. . .، مع عدم منعهم من العمل السياسي القانوني، وبقي الشيخ المظفر في السجن، لأنه رفض التعهد فحكم عليه بالسجن ستة أشهر، ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة بعد إخلاء سبيله(١٢١)، وقد أكبر شعب فلسطين للشيخ المظفر موقفه الذي أصر

---

(١١٧) Minutes of a Meeting, H. C. with Arab Ladies Delegation, 30 Oct. 1933, C.O. 733/239/5 Part 2.

(١١٨) بيان الحوت، مرجع سابق، ص٢٩١.

(١١٩) Despatch, Wauchope to Cunliffe-Lister, 5 Apr. 1934, C.O. 733/258/1. See also: **P.D., Commons**, Vol.291, Col. 1301.

(١٢٠) Criminal Case 70/33, Unlawful Assembly at Jaffa. 27 Oct. 1933, C.O. 733/258/1.

(١٢١) Tel., H.C. to S. of S. Colonies, 6 Jul. 1934, Important, C.O.733/258/1.

عليه، رغم إصابته بالكلى وإنذار الأطباء له بالموت، وكتب الشيخ المظفر بعد خروجه من السجن إلى أكرم زعيتر «... ومع هذه الشدائد لم أذعن ولم أتململ قيد شعره... ووالله إن السجن وما فيه لأشرف وأحسن وأخف على النفس مما أشاهد في البلاد، فالناس صرعى الألقاب والمهاترات... إنني لا أيأس وسأظل جندياً ولو لوحدي حتى ألقى الله...»[(١٢٢)].

«أبو جلدة»

اشتهر أحمد حمد محمود باسم «أبو جلدة» وهو من قرية طمون قرب نابلس، وكان قد حصل نزاع بينه وبين بعض أقاربه حول أرض فقتل ثلاثة منهم في ١٦ يناير ١٩٣٣. وقد ألقت الشرطة القبض عليه وحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة لكنه استطاع الهرب، واشتهر بخروجه على السلطة والتف حوله عدد من الفلاحين المطرودين من أرضهم، أشهرهم صالح أحمد المصطفى المشهور بـ «العرميط» وهو من بيتا جنوب نابلس، ومحمود أبو دولة[(١٢٣)]، وقد اتهمته السلطات بالقيام بأعمال اللصوصية وارتكاب خمسة حوادث قتل حتى نهاية سبتمبر ١٩٣٣، وذكرت أن «عصابة» أبو جلدة قامت في ٢٠-٢١ فبراير و ٦ مارس و ١٢ إبريل ١٩٣٣ بأعمال قطع طرق وقع ضحيتها فلاحون قرب قرية بيت دجن وطوباس وأنها في ٢٢ مايو قامت بعمل كمين قتلت فيه الشرطي حسين العسلي، وقامت في ٢٠ أغسطس بسرقة أغنام قرب قرية طمون، وفي ٣٠ أغسطس سرقت مالاً من قرويين من قرية عنزة، وأنها في ٧ سبتمبر شاركت في قطع طريق القدس - أريحا، وفي ١١ سبتمبر قامت بقطع الطريق قرب الجفتلك وسرقت مالاً من فلاحين من قرية بيت فوريك، وفي ٣٠ سبتمبر قتلت أحد الشرطة الخاصة واسمه حسان الجاغوب عندما وقع اشتباك معها قرب خربة يوسف[(١٢٤)].

---

(١٢٢) **يوميات أكرم زعيتر**، ص١، وانظر أيضاً: بيان الحوت، مرجع سابق، ص٢٩٢.

(١٢٣) كامل خلة، مرجع سابق، ص٥٤٥-٥٤٦.

(١٢٤) **Police Report, 1933, p.24.**

ويبدو أن أبا جلدة كان قد قام في البداية بأعمال اللصوصية، لكنه ما لبث أن أصبح بطلاً وطنياً وذهبت أخباره مثلاً، وغدا ذا صيت عريض بعد أن وجه نشاطه إلى معاداة ومقاومة السلطات البريطانية[١٢٥]، وفسر أميل الغوري تحول أبي جلدة بأنه بعد أن نجح في عدة اشتباكات مع السلطات، أجرى تنظيم سري يتزعمه عبد القادر الحسيني -وكان أميل الغوري عضواً فيه- اتصالاً بأبي جلدة، عرض عليه المساعدة مقابل التوقف عن السلب والنهب والتوجه كلياً لإزعاج ومحاربة الإنجليز، وأن أبا جلدة وافق على ذلك[١٢٦].

ومهما يكن، فإن أبا جلدة نشط في صيف ١٩٣٣، ونشرت له جريدة الجامعة الإسلامية نداءً حاراً بالدعوة إلى مقاومة حكومة الانتداب، ورفع أبو جلدة شعار إلقاء الإنجليز في البحر، وساهم فعلاً في بعض الاكتتابات التي فتحت لمقاصد وطنية وخاصة مشروع صندوق الأمة، وقد حاولت السلطات كثيراً القبض عليه دون جدوى، وفي ٤ أغسطس قامت الطائرات بالبحث عنه في مناطق نابلس وطولكرم، وفي ٢٥ سبتمبر حدث تطور أضعف هذه المجموعة الثورية، إذ سلم محمود أبو دولة نفسه للسلطات التي استخدمته في الكشف عن باقي أفراد المجموعة، لكن أبا جلدة ما لبث أن شارك في أحداث أكتوبر ١٩٣٣ في نابلس، وذكر أنه قاد هجوماً على مركز الشرطة وقتل اثنين. ثم انتقل أبو جلدة إلى منطقة الحولة -شمال شرق فلسطين- لمحاربة عملية تهريب اليهود براً إلى فلسطين والتي نشطت في تلك الفترة، واستمر يمارس عمله الوطني حتى صيف ١٩٣٤، عندما استطاعت الشرطة القبض عليه[١٢٧]، في مخبأ شرقي نابلس، وقد حكمت عليه محكمة جنايات نابلس وعلى رفيقه العرميط بالإعدام[١٢٨]، وعثر بعد ذلك على رجل يدعى محمود أبو جبرون

---

(١٢٥) كامل خلة، مرجع سابق، ص٥٤٦.

(١٢٦) أميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، ص١٨٢-١٨٣.

(١٢٧) كامل خلة، مرجع سابق، ص٥٤٦-٥٤٧.

(١٢٨) نفس المرجع، ص٥٤٧، وأيضاً: **Police Report, 1934**, p.48.

-وهو الذي أرشد إلى مقر أبي جلدة- مذبوحاً، ويظهر أن أنصار أبي جلدة قد ذبحوه(١٢٩).

ويبدو أن نشاط أبي جلدة قد شكل أملاً لدى شعب فلسطين بإمكان تطورها، ونوعاً من الشعور بالراحة لوجود عناصر تهدد وتزعج السلطات، وقد اعترف تقرير لقسم المخابرات بأن التعاطف الذي ظهر على مستوى واسع مع أبي جلدة، والشعور بالإحباط عندما تمت مطاردة عناصرها والقبض عليهم، يعكس حقيقة موقف العرب تجاه الحكومة(١٣٠).

جماعة القسام «الجهادية»

ترجع نشأة جماعة القسام إلى سنة ١٩٢٥ عندما ابتدأ الشيخ عز الدين القسام في إنشاء تنظيم جهادي سري، يستمد فهمه ومنهجه من الإسلام، ويعتبر الجهاد طريقاً وحيداً لإنقاذ فلسطين(١٣١)، وقد اعتبر أميل الغوري هذا التنظيم «أخطر منظمة سرية وأعظم حركة فدائية عرفها تاريخ الحركة الوطنية

---

(١٢٩) كامل خلة، مرجع سابق، ص٥٤٧.

(١٣٠) Peviodical Appreciation Summary, No. 7/34, C. I. D., 26 Apr. 1934, F.O. 371/17878.

(١٣١) صبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى في فلسطين: ١٩٣٦-١٩٣٩ (القاهرة: وزارة الثقافة (مؤسسة التاليف والنشر) -دار الكتاب العربي ١٩٦٧)، ص٣٣، وورودلف بيترز، الإسلام والاستعمار: عقيدة الجهاد في التاريخ الحديث (مصر: دار شهدي للنشر بالتعاون مع المعهد الهولندي للآثار المصرية والبحوث العربية، ١٩٨٥)، ص١٩٦.

الشيخ عز الدين عبد القادر مصطفى القسام، من مواليد قرية جبلة قضاء اللاذقية في سوريا ١٨٨٢، تتلمذ على يد الشيخ محمد عبده في الأزهر، وعاد ليكون أحد دعاة الإسلام النشطين في قريته في سوريا، كان من قادة الثورة السورية ضد الفرنسيين خلال الفترة ١٩١٨-١٩٢٠. وقد هرب إلى فلسطين بعد توقف الثورة واستقر في حيفا، وعرف بسعة العلم والذكاء والتقوى والشجاعة واستيعاب الواقع، وبشخصيته الاجتماعية الشعبية المحببة، حول نشأة وتجربة وشخصية القسام بشكل مفصل، انظر: محسن محمد صالح، التيار الإسلامي في فلسطين: وأثره في حركة الجهاد ١٩١٧-١٩٤٨، ط٢ (الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٨٩)، ص٢٣١-٢٤٧.

الفلسطينية بل تاريخ الجهاد العربي الحديث»[١٣٢]، وقد أطلق على هذا التنظيم اسم «المنظمة الجهادية»[١٣٣]، ولكن غلب عليه بعد استشهاد القسام اسم جماعة القسام أو (القساميون)[١٣٤]، وكان شعار التنظيم «هذا جهاد نصر أو استشهاد»[١٣٥].

وكانت جماعة القسام لا تقبل أي عضو إلا بعد انتقاء وتمحيص، ولا تدخل في عضويتها إلا من من كان «مؤمناً مستعداً أن يموت في سبيل بلاده» ومن أهل الدين والعقيدة الصحيحة[١٣٦]، وقد استفاد القسام من وظيفته كإمام وخطيب لمسجد الاستقلال في حيفا منذ سنة ١٩٢٥، وكمأذون شرعي منذ سنة ١٩٣٠ في الاتصال بالناس وانتقاء العناصر المناسبة لجماعته، كما استفاد من رئاسته لفرع جمعية الشبان المسلمين في حيفا كغطاء مقبول لحركته ونشاطه وزياراته للقرى، وإنشاء فروع لهذه الجمعية في اللواء الشمالي، والتي أصبحت غطاءً مناسباً لإخوانه المجاهدين المحليين[١٣٧]، وتشكلت القيادة الأولى للتنظيم القسامي سنة ١٩٢٨ وضمت بالإضافة إلى رئيسها القسام كلاً من العبد قاسم ومحمود زعرورة ومحمد الصالح الحمد وخليل محمد عيسى، وكان مركزها حيفا، وكانت القيادة جماعية ومسؤولة عن اتخاذ كافة القرارات الهامة[١٣٨].

---

(١٣٢) أميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، ص٢٤٨، التوكيد للباحث.

(١٣٣) عوني العبيدي، ثورة الشهيد عز الدين القسام وأثرها في الكفاح الفلسطيني (الزرقاء، الأردن: مكتبة المنار، دون تاريخ)، ص٩.

(١٣٤) بيان الحوت، مرجع سابق، ص٣١٧-٣١٨.

(١٣٥) سميح حمودة، الوعي والثورة: دراسة في حياة وجهاد الشيخ عز الدين القسام ١٨٨٢-١٩٣٥، ط٢ (عَمان، الأردن: دار الشروق، ١٩٨٦)، ص٤٢.

(١٣٦) انظر: صبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى، ص٣١؛ ويوميات أكرم زعيتر، ص٣٠؛ ومحمد نمر الخطيب، من أثر النكبة، (دمشق: المطبعة العمومية: ١٩٥١)، ص٨٧.

(١٣٧) انظر: علي حسين خلف، تجربة الشيخ عز الدين القسام (عمان، الأردن: دار ابن رشد، ١٩٨٤)، ص٤٤-٤٧، وص ٥٨-٦٠، وسميح حمودة، مرجع سابق، ص٤٨-٥٠.

(١٣٨) بيان الحوت، مرجع سابق، ص٣٢٤، وكامل خلة، مرجع سابق، ص٥٨٤.

وبلغ عدد أفراد الجماعة سنة ١٩٣٥ حوالي مائتي منتظم أكثرهم يشرف على حلقات توجيهية من الأنصار، الذين يصل عددهم إلى ثمانمائة(١٣٩).

وقد أنشأ تنظيم القسام خمس وحدات متخصصة تضمنت وحدة لشراء السلاح، ووحدة للتدريب، ووحدة للتجسس على اليهود والإنجليز وكان أفرادها بشكل عام ممن يشتغل في دوائرالحكومة وخصوصاً الشرطة، ورابعة للدعاية للثورة، وخامسة للاتصالات السياسية(١٤٠)، أما ماليتها فقد اعتمدت على اشتراكات الأعضاء وتبرعات الموثوقين(١٤١)، وكان من منهج التنظيم أن يتدرب جميع أفراده على حمل السلاح بحيث يكونون مستعدين لخوض معارك الجهاد عند إعلانها، وكان على كل عضو أن يدبر أمر تجهيز نفسه بالسلاح(١٤٢)، ولم يكن حال أغلب الأعضاء ميسورة، إذ كانوا يكدون من أجل لقمة العيش ومع هذا «فقد منعوا أنفسهم الخبز من أجل ابتياع السلاح» ومن أجل أن يعتمدوا على أنفسهم في العمل والإعدد(١٤٣).

ويبدو أن انتقال جماعة القسام إلى مرحلة التسليح والتدريب كان في أواخر سنة ١٩٢٨(١٤٤)، وجاءت ثورة البراق في أغسطس ١٩٢٩ لتعزز الاتجاه العسكري لدى الجماعة فأخذ القسام يسهم في علمية التدريب بنفسه والتي

---

(١٣٩) صبحي ياسين، حرب العصابات في فلسطين (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر - دار الكتاب العربي، دون تاريخ)، ص٧٩، وصبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى، ص٣٣-٣٤.

(١٤٠) صبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى، ص٣٣-٣٤.

(١٤١) إبراهيم الشيخ خليل، «رسالة من مجاهد قديم: ذكريات مع القسام»، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٧، مارس ١٩٧٢، ص٢٦٧-٢٦٨، وبيان الحوت، مرجع سابق، ص٣٢٣.

(١٤٢) انظر: صبحي ياسين، حرب العصابات في فلسطين، ص٦٨، ومحمد عزة دروزة، فلسطين وجهاد الفلسطينيين، ص٢٩.

(١٤٣) عبد الستار قاسم، الشيخ المجاهد عز الدين القسام (بيروت: دار الأمة للنشر، ١٩٨٤)، ص٩٩. التوكيد للباحث.

(١٤٤) كامل خلة، مرجع سابق، ص٥٨٤.

شملت رحلات ليلية وحركات استطلاعية وتمارين على إصابة الهدف[145]، وعندما أرادت الجماعة أن تعلن عن نفسها في نوفمبر ١٩٣٥ كانت تملك حسبما ذكر صبحي ياسين -وهو أحد أعضائها- ألف قطعة سلاح وقاعدة تسليح في منطقة اللاذقية[146].

ورغم أن جماعة القسام لم تعلن عن نفسها إلا في وقت متأخر، فإنها قامت بعدد من العمليات العسكرية خصوصاً في الفترة ١٩٣٠-١٩٣٢، وقد بدت وكأنها عمليات فردية، ويبدو أن هذه العمليات كانت من باب كسر حاجز الخوف لدى أفراد الجماعة، وجس النبض وردود الفعل لدى العرب والإنجليز واليهود، وربما كانت تعبيراً عن الحماس والتفاعل مع القضايا الوطنية ومحاولة تصعيدها بما يتناسب وخطة الإعداد والتعبئة.

وتشير الدلائل إلى أن بعضاً من أفراد الجماعة قد شارك في انتفاضة البراق[147]، ويتحدث تقرير للمخابرات البريطانية في فلسطين تم إعداده سنة ١٩٣٨ عن مجموعة من العمليات العسكرية التي يعتقد أن جماعة القسام قد قامت بتنفيذها، ومنها تسع عمليات في الفترة من يناير ١٩٣٠ وحتى ديسمبر ١٩٣٢، حيث يظهر أن الجماعة قد توقفت مؤقتاً عن العمليات بعد انكشاف بعض عناصرها، وكانت أولى العمليات التي أشار إليها التقرير في ١٥ يناير ١٩٣٠ حيث ألقيت قنبلة على منزل يهودي اسمه عنتابي A. Entaby قرب وادي روشميا في حيفا لكن أحداً لم يصب، أما الثانية فكانت عند مستعمرة كفر حاسديم قرب حيفا في ٨ أغسطس ١٩٣٠ حيث أطلقت النار على يهودي اسمه جليكسون A. Glikson فأصيب في رجله، أما الثالثة فكانت ضد

---

(١٤٥) علي خلف، تجربة الشيخ عز الدين القسام، ص٥٣-٥٤، ومحمد نمر الخطيب، مرجع سابق، ص٨٨، وانظر أيضاً: S. Abdullah Schleifer, "The Life and Thought of Izz-IDdin Al-Qassam", **The Islamic Quarterly**, Vol.23, No. 2, 1979, p.75.

(١٤٦) صبحي ياسين، حرب العصابات في فلسطين، ص٧٠.

(١٤٧) انظر: محسن صالح، مرجع سابق، ص٢٩٩-٣٠١.

مستعمرة الياجور في ٥ إبريل ١٩٣١ ثم قامت بعملية أخرى في هادار هاكرمل في ١٣ نوفمبر ١٩٣١ ولم تحدث إصابات، وهوجمت مستعمرة الياجور في ٢ يناير ١٩٣٢ وألقيت قنبلة لم تنفجر وأحرق جزء من منزل ثم ألقيت قنبلة على بيت يهودي في مستعمرة أهزوت هربرت صمويل في ٤ يناير ١٩٣٢ لكن الرجل الذي كان يعمل حارساً للمستعمرة ويقيم في البيت لم يصب، وألقيت قنبلة على شرفة منزل يهودي ألماني في مستعمرة نيوهارتوف جيرمان كولوني قرب حيفا في ٤ يناير ١٩٣٢ وأحدثت أضراراً كبيرة في البيت، وقتل يهودي يوم ٥ مارس ١٩٣٢ في مستعمرة كفر حاسديم، وهوجمت مستعمرة نهلال في ٢٢ ديسمبر ١٩٣٢[١٤٨]، ويذكر سميح حمودة عمليات أخرى تنسب إلى جماعة القسام كإصابة يهودي في مستعمرة نهلال بجراح يوم ٧ إبريل ١٩٣٤، وقتل يهودي في مستعمرة بلفوريا يوم ١٦ يناير ١٩٣٢، وإصابة اثنين من اليهود بجراح في ٣٠ إبريل ١٩٣٢[١٤٩].

لقد كان لدى المخابرات في فلسطين شعور بوجود تحركات ثورية منظمة خصوصاً في شمال فلسطين، وكانت تشتبه بأنشطة جميعات الشبان المسلمين والكشافة كستار لأنشطة عسكرية منظمة، ولكن الطبيعة السرية المتشددة التي تبنتها جماعة القسام، جعلت من الصعب على السلطات اختراقها، وعجزت عن القبض على منفذي معظم العمليات السابقة[١٥٠].

ويعكس التحليل السري المطول الذي أعده باركر (أحد كبار مسؤولي المخابرات في شرطة فلسطين) حول حادثة الياجور في ٥ إبريل ١٩٣١ الشعور بوجود جهة سياسية منظمة خلف الحادث. وقد لفت نظر باركر الكفاءة العالية

---

(١٤٨) Terrorist Crimes... Believed to have been Committed by Sheikh Izz e Din Kassam Gang -to- Date 28 Feb. 1938, Appendix F to a Report by C.I.D., submitted by H. C. to S. of S. Colonies, 4 May 1938, C.O. 733/370/9. Hereafter refered to as Terrorist Crimes.

(١٤٩) سميح حمودة، مرجع سابق، ص٥٦-٥٧.

(١٥٠) See: Terrorist Crimes.

للمـهـاجـمين، إذ أن العـمليـة تمت ليـلاً وأطلق المهـاجـمـون ثمـاني أو تسع رصاصات، واستطاعوا أن يقتلوا بها ثلاثة ويجرحوا أربعة من اليهود، ولم يقم المهاجمون بنهب الأشخاص، الذين كان واضحاً أنهم قتلوا لأنهم يهود، وقد اشتبه باركر بأن يكون لشيوخ دالية الكرمل وعسفيا أو قادة جمعية الشبان المسلمين في حيفا أو كليهما معلومات عن الحادث، كما اشتبه بأعضاء في الكف الأخضر. واعترف أن التحقيقات تسير دون الوصول إلى دليل محدد. ورأى باركر أن هذه المنظمة -إن كانت موجودة- فهي «قوية جداً بالنسبة إلينا بحيث يصعب إختراقها والحصول على الدليل المادي الذي يقدم للمحاكمة» وذكر أن لديه شكوكاً معقولة بأن هناك عصابة قتل سياسية عربية، وشبهات متعلقة بالمنظمين والأعضاء، وقال باركر إنه من أجل متابعة هذه المسألة حتى النهاية بشكل أكيد، فإنه يقدم اقتراحاً لم يناقشه مع أحد، ولم يُطلع عليه أحداً غير القائم بأعمال حكومة فلسطين الذي رفع إليه هذا التقرير(١٥١)، حتى أنه كتب الاقتراح بخط يده، حتى لا يقرأه موظف المخابرات الذي طبع التقرير.

وفي اقتراحه المكتوب بخط يده، طلب باركر من الحكومة الموافقة على التفاوض مع شخص ذكر أن اسمه رمزي عمر، ووصفه بأنه الزعيم التنفيذي لجمعية الشبان المسلمين في حيفا، بهدف الحصول على معلومات مقابل دفع مبالغ كبيرة، وقدم تصنيفاً بالمعلومات المطلوبة والمبالغ المحددة لكل منها، وتضمنت معلومات عن «عصابات القتل السياسية» التي نظمتها جمعية الشبان المسلمين في حيفا بحيث تقود إلى مصادرة أسلحة المنظمة والأدلة الوثائقية على وجودها (خمسمائة جنيه) ومعلومات متعلقة بالمنظمة في كل البلد (خمسمائة جنيه)، ومعلومات عن حادثة الياجور، تؤدي لاعتقال القتلة والحكم عليهم (ألفي جنيه). وتفصيلات حادث جليسكون وعلاقته بجمعية الشبان المسلمين (مائة جنيه). ومعلومات عن أنشطة التنظيمات العربية حول أحد الحوادث (مائة

(١٥١) Memordandum on the Ahava Yajour Murder Case, A. Parker to O.A.G., 9 May 1931, Secret, C.O. 733/204/2.

جنيه)، ورأى باركر أنه مهما كان المبلغ الذي سيعطى للعميل فإنه يستحق، لأنه سيوفر أرواح كثيرين باستئصال «العصابات» وأوصى أن تزيد الحكومة المبالغ إن كان ذلك ضروريا[١٥٢].

وقد أيد القائم بأعمال الحكومة في فلسطين نظرية باركر في وجود جهة سياسية خلف الموضوع، وخوله التأكد من إمكانية الحصول على المعلومات دون تعهد نهائي من الحكومة بالنسبة للمبلغ، وطلب اعتماد وزير المستعمرات للتكاليف المقترحة[١٥٣].

لقد كان واضحاً أن الحكومة بدأت تتلمس بعض الخيوط التي يمكن في النهاية أن تؤدي للوصول إلى جماعة القسام، وقد حجزت الشرطة بالفعل الشيخ خليل عيسى (أبو إبراهيم الكبير) أحد قادة الجماعة للاشتباه بصلته بحادثة الياجور لكن اليهود لم يستطيعوا التعرف عليه[١٥٤]، وقد استخدمت الشرطة الشدة والضرب مع الأشخاص الموقوفين بهذه الحادثة، مما دفع وفداً من الجمعية الإسلامية بحيفا إلى مقابلة حاكم اللواء الشمالي وقدم له احتجاجه الشديد على ذلك[١٥٥]، وبشكل عام فإن كل جهود السلطة لم تؤدِ إلى نتيجة.

وكانت العملية التي أحدثت دوياً كبيراً وأدت إلى الكشف عن بعض أفراد جماعة القسام هي عملية نهلال التي وقعت مساء يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٣٢، إذ قام مصطفى علي الأحمد بإلقاء قنبلة داخل منزل المستوطن اليهودي جوزيف يعقوب الذي يقيم في مستعمرة نهلال -قرب الناصرة- مما أدى إلى مقتله ومقتل ابنه ديفيد[١٥٦]، وقد سيّر أفراد الجماعة بعد العملية قطيعاً من الغنم

---

(١٥٢) Ibid.

(١٥٣) Covering Note, O.A.G. to Passfield, 30 May 1931, Secret "A", C.O. 733/204/2.

(١٥٤) See: Terrorist Crimes.

(١٥٥) **الشورى**، العدد ٣٢٢، ٦ مايو ١٩٣١.

(١٥٦) صبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى، ص٣٧-٣٨، وأيضاً:
Police Report, 1932, p.21.

على الطريق المؤدية إلى المستعمرة، فضاع الأثر[١٥٧]، وقد جن جنون السلطة إثر العملية التي لم تترك دليلاً على أشخاص مرتكبيها، وأعلنت مكافأة قدرها خمسمائة جنيه لأي شخص يقدم إخبارية تؤدي للقبض على الفاعلين[١٥٨].

وقد قامت الشرطة بجهود مكثفة لاكتشاف مدبري العملية، فأعادت تجميع قطع القنبلة التي ألقيت، ووجدت أنها من نوعية غير معتادة، وتظهر أن خلفها يد خبيرة، وقامت بالاتصال بالشرطة في مصر وسوريا، فوجدت أن هذه القنبلة متطورة جداً عن أي شيء استخدم في هذين البلدين، وتبين أن القنبلة صنعت محلياً، وقد أمسكت الشرطة طرف الخيط عندما ظهر أن أحد القطع تحمل علامة تجارية محددة، وبعد تحقيق مكثف، عُرف أنها صناعة يابانية، وأن ثلاثين قطعة منها صدرت إلى فلسطين قبل حادث القتل، وبعد بحث متأن وصلت الشرطة إلى «٢٦» قطعة منها، وعرفت أن الموزع قد باع اثنتين منها إلى عربي اسمه أحمد الغلاييني، وقد أنكر الغلاييني الشراء، ولكن بعد تفتيش محله، وهو محل لإصلاح الدراجات والمصابيح، وجد عدد من الوصلات اللولبية وقطع حديدية مشابهة لتلك التي استخدمت في القنبلة، وأن عدداً من السدادات مثل تلك التي سدت بها القنبلة قد اشتراها الغلاييني، ولذلك تم القبض على الغلاييني وشريكه خليل إبراهيم محمد عيسى، وذكر تقرير الشرطة لسنة ١٩٣٣ أن التحقيقات دلت أن خليل عيسى عضو في جماعة تعرف باسم «الشيوخ الملتحون» وأن هذا الهجوم كان واحداً في سلسلة هجمات قامت بها الجماعة في اللواء الشمالي خلال السنتين الماضيتين، وقام حليم بسطة مساعد مدير شرطة اللواء لشؤون التحقيقات الجنائية بمتابعة القضية، وكنتيجة لتحقيقاته تم عمل تفتيش لقرية صفورية، حيث اكتشفت قنبلة من نفس التركيب والتكوين في حوزة مصطفى علي الأحمد[١٥٩]، وكان ذلك بعد ستة أشهر من العملية وبعد التعذيب القاسي اعترف مصطفى الأحمد بأنه وعدد آخر ممن ينتمون لجمعية سرية بمن فيهم أحمد الغلاييني قد نفذوا العملية[١٦٠].

---

(١٥٧) كامل خلة، مرجع سابق، ص٥٨٨.

(١٥٨) بيان الحوت، مرجع سابق، ص٣٢٤-٣٢٥.

(١٥٩) **Police Report, 1933**, pp.25-26.

(١٦٠) **Ibid,** وأيضاً: صبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى، ص٣٧-٣٨.

أدت التحقيقات المكثفة إلى توسيع دائرة المشتبه فيهم، وقد ألقي القبض على الشيخ القسام نفسه ومحمود زعرورة وحسين محمد حمدي وذيب ديوان وأحمد الحسن وعبد الطه. لكن التهم أسقطت عن القسام وعدد من رفاقه لعدم كفاية الأدلة[١٦١]، وذكر سميح حمودة أن عبدالطه كشف أسرار الجماعة وأسماء عدد من أفرادها[١٦٢]، وقد تم تقديم خمسة أشخاص للمحاكمة فحكم على أحمد الغلاييني ومصطفى الأحمد بالإعدام وأطلق سراح الباقي، ويبدو أن مع رفع القضية إلى محكمة الاستئناف ثبت الحكم على مصطفى الأحمد وخفف عن الغلاييني إلى «١٥» عاماً الذي ما لبث أن خرج من السجن سنة ١٩٤٤[١٦٣].

وقد أدت هذه العملية إلى إيقاف جماعة القسام نشاطها إلى أن يتم تجاوز المرحلة واستمر الحال كذلك حتى نوفمبر ١٩٣٥.

وفي نوفمبر ١٩٣٥ أعلنت جماعة القسام «الجهادية» الجهاد، وقد توافق ذلك مع الازدياد الهائل في الهجرة والاستيطان، وتهريب السلاح لليهود واشتداد المراقبة على القسام وإخوانه، وتلخصت خطة القسام في الخروج إلى القرى وحضّ الناس على شراء السلاح والاستعداد للثورة، وحشد العناصر المؤيدة للجماعة[١٦٤]... وقد اختفى القسام وعدد من إخوانه في أواخر أكتوبر بعد أن باع بيته الوحيد في حيفا وباع أصحابه حلي زوجاتهم وبعض أثاث بيوتهم ليوفروا الرصاص والبنادق[١٦٥].

وفي ٧ نوفمبر مرت بالقرب من مقر القسام ورفاقه في كهف قرب مستعمرة

---

(١٦١) سميح حمودة، مرجع سابق، ص٥٨-٥٩.

(١٦٢) نفس المرجع، ص٥٩.

(١٦٣) صبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى، ص٣٨، وكامل خلة، مرجع سابق، ص٥٨٩، وأيضاً:

Police Report, 1933, p.26.

(١٦٤) صبحي ياسين، حرب العصابات في فلسطين، ص٧٠، وكامل خلة، مرجع سابق، ص٥٩٢.

(١٦٥) عوني العبيدي، مرجع سابق، ص٤٢، وعمر أبو النصر، مرجع سابق، ص٢٧١.

عين حارود دورية شرطة تطارد بعض اللصوص الذين سرقوا الحمضيات من مستعمرة يهودية... فظن محمود سالم المخزومي أن الشرطة اكتشفت وجودهم وكانت الدورية مكونة من شرطي عربي ورقيب يهودي يدعى روزنفيلد، وعندما اقترب اليهودي طلب منه المخزومي التسليم فرفض فقتله بالرصاص، ولم يُصب الشرطي العربي بأذى تحرجاً من إراقة دمه، إلا أن هذا الشرطي ذهب فأخبر أقرب مركز للشرطة(١٦٦). وقد كشفت هذه الحادثة جماعة القسام، وأفقدتها عنصر المباغتة الذي كانت تخطط للاستفادة منه في عملها، وظهر فيما بعد -حسب تقرير الشرطة لسنة ١٩٣٥- أن الحادثة كانت بالفعل سابقة لأوانها بالنسبة للجماعة وتبين من الأوراق التي صودرت فيما بعد أن نيتهم كانت تتجه إلى الهجوم على مستعمرة بيت ألفا في الوقت المناسب(١٦٧)، وعلى كل حال، فقد سارعت الشرطة في بث جواسيسها في كل مكان، وخصصت ألف جنيه لمن يدلي بمعلومات تؤدي للقبض على القسام(١٦٨)، وفي ١٧ نوفمبر حدث اشتباك بين جماعة القسام والشرطة أدى إلى مقتل الشيخ محمد الحلحولي ومقتل اثنين من الشرطة(١٦٩).

وبعد فجر يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٣٥ طوقت قوات كبيرة من الشرطة تقدر بأربعمائة رجل -معظمهم من الإنجليز- القسام وعشرة من إخوانه في أحراش يعبد عند قرية الشيخ زيد، وقد بدأت المعركة في الخامسة والنصف صباحاً واستمرت أربع ساعات ونصف(١٧٠)، وعندما لاحظ الشيخ القسام أن الإنجليز

---

(١٦٦) عبد الستار قاسم، مرجع سابق، ص٨٠، وأيضاً: **Police Report, 1935,** p.39.

انفرد تقرير الشرطة لسنة ١٩٣٥ بذكر أن هذا الحادث وقع في ٧ نوفمبر، ولعله أوثق المراجع في ذلك لتخصصه وقربه الزمني.

(١٦٧) **Police Report, 1935,** p.39.

(١٦٨) عبد الستار قاسم، مرجع سابق، ص٥٦.

(١٦٩) نفس المرجع، ص٥٦-٥٨، وأيضاً: **Police Report, 1935,** p.40.

(١٧٠) كامل خلة، مرجع سابق، ص٥٩٣-٥٩٤، وعبد الستار قاسم، مرجع سابق، ص٦٤-٦٥، وأيضاً: **Police Report, 1935,** p.40.

وضعوا الشرطة العربية في المقدمة أوصى رجاله «لا تقتلوا أبناءنا»(١٧١)، وصاح برجاله على مسمع من الشرطة العربية «إياكم ومقابلة رصاص الجنود [الشرطة] العرب مثله فإنهم مساكين ولا يدرون ماذا نصنع ولا ما يصنعون، ولكن عليكم بالإنجليز»(١٧٢)، وحسب المصادر العربية فقد خسر الإنجليز «١٥» رجلاً(١٧٣)، لكن التقارير البريطانية أشارت إلى مقتل شرطي واحد يدعى موت Mott وجرح العريف ريدر Reader في يده(١٧٤)، أما جماعة القسام فقد قتل في هذه المعركة الشيخ عز الدين القسام ويوسف الزيباوي ومحمد حنفي المصري، وقبض على نمر السعدي وأسعد المفلح الذين أصيبا بجراح، كما قبض على عربي بدوي ومحمد يوسف وأحمد جابر وحسن الباير(١٧٥).

وخلال هذه المعركة تعطلت الاتصالات بين الشرطة وقيادتها فطلب نائب المفتش العام (مدير قسم المخابرات) معونة الطيران، فأرسلت طائرة من السرب السادس للتعاون مع الشرطة، لكن الاشتباك كان قد انتهى عند وصولها، وعادت الطائرة إلى الرملة(١٧٦).

وقد أحدث مقتل القسام ورفاقه هزة كبرى في فلسطين، وخرج في جنازتهم حوالي ثلاثون ألفاً جاؤوا إلى حيفا من مختلف أنحاء فلسطين، وقد بلغ الحماس في الجنازة مداه وترددت صيحات الانتقام، فهاجم المشاركون دائرة

---

(١٧١) زهير المارديني، مرجع سابق، ص٨٣.

(١٧٢) عن ثورة سنة ١٩٣٦: وصف وأخبار ووقائع ووثائق، إعداد مكتب الاستعلامات الفلسطيني بمصر (القاهرة: اللجنة الفلسطينية العربية، ديسمبر ١٩٣٦)، ص٤١.

(١٧٣) صبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى، ص٤٠.

(١٧٤) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٣٩٧، وأيضاً: **Police Report, 1935,** p.40.

(١٧٥) عبد الستار قاسم، مرجع سابق، ص٦٦-٦٧.

وقد قتل الفتى أحمد سعيد الحسان (١٥ سنة) قبيل بدء المعركة وكان قد التحق لتوه بالقسام ورفاقه، انظر: نفس المرجع.

(١٧٦) Resume of Operations: for Nov. 1935, AIR H.Q., 17 Dec. 1935, AIR5/1247.

الشرطة بالحجارة والطوب وكسروا زجاج نوافذها، وحطموا باب الدائرة وثلاث سيارات للشرطة. وعندما حضرت قوة من الشرطة البريطانية المدججين بالسلاح ثارت الجموع، ودخلت معهم في صدام ووقع قائدهم على الأرض وجرح اثنان وانسحب البريطانيون بسرعة(١٧٧)، ولولا أن السلطة سحبت «عساكرها» من وجهة الجنازة لوقعت الثورة الكبرى في فلسطين قبل موعدها بخمسة أشهر على حد تعبير صبحي ياسين(١٧٨).

وقد أحدث مقتل القسام تغيراً أساسياً في مسار الحركة الوطنية الفلسطينية، فقد كرس بديل الجهاد بعد سنوات طويلة من الحركة السياسية غير المجدية، وألهبت حركته و«تضحيته» الحماس و«صارت مثلاً رائعاً للجرأة والجهاد العلني ضد الإنجليز»(١٧٩)، «وقامت البلاد وقعدت واهتزت أيما اهتزاز وزلزلت أيما زلزال ومن ذلك الحين اشتدت كراهية العرب لحكومة الانتداب وأخذت تظهر هذه الكراهية بأشكال عنيفة»(١٨٠). وأطلق شعب فلسطين على القسام اسم «أبو الوطنية»(١٨١)، وقد شعر الزعماء السياسيون العرب في فلسطين بحدة المأزق الذي وضعوا فيه، فقد أوضح المندوب السامي في رسالة له إلى وزير المستعمرات في ٧ ديسمبر ١٩٣٥ ما أحدثه مقتل القسام ورفاقه من أثر كبير، وقال المندوب إن زعماء الأحزاب العربية الخمسة قد اجتمعوا به يوم ٢٥ نوفمبر وأخبروه أنهم ما لم يتلقوا على مذكرتهم رداً يمكن اعتباره بشكل عام مرضياً لمطالبهم فإنهم «سيفقدون كل تأثير على أتباعهم، وستسود الآراء المتطرفة واللامسئولة، وسيتدهور الوضع السياسي بسرعة»(١٨٢).

هكذا، فإن القسام كان محقاً عندما قال قبل ابتداء المعركة إنه وإخوانه عبارة عن عود ثقاب سيشعل الثورة في البلاد، فمقتل القسام لم يكن نهاية حركته بل

---

(١٧٧) يوميات أكرم زعيتر، ص٣٢.

(١٧٨) صبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى، ص٣٩-٤١.

(١٧٩) محمد عزة دروزة، العدوان الإسرائيلي، جـ٢، ص٥٢.

(١٨٠) محمد نمر الخطيب، مرجع سابق، ص٨٨.

(١٨١) كامل خلة، مرجع سابق، ص٥٩٤.

(١٨٢) Despatch, H. C. to S. of S. Colonies, 7 Dec. 1935, Secret, C.O. 733/297/1.

بداية الثورة[١٨٣].

ومن الجدير بالذكر، أن تنظيم جماعة القسام لم يكن هو التنظيم الثوري الوحيد في النصف الأول من الثلاثينيات، فقد تشكلت تنظيمات سرية أخرى لنفس الغرض، وإن لم يظهر أثر واضح لنشاطها في تلك الفترة، ولكنها أسهمت في تكوين أرضية مناسبة للثورة الكبرى سنة ١٩٣٦، فقد تشكلت -حسبما يذكر أميل الغوري- «منظمة المقاومة والجهاد» سنة ١٩٣٤ برئاسة عبد القادر الحسيني، وكان مركزها القدس، ووصل أعضاؤها إلى أربعمائة عضو موزعين على «١٧» فرعاً، وأضاف الغوري أن الحاج أمين الحسيني التقى في صيف ١٩٣٥ عبد القادر وزملاءه المسؤولين ودعاهم لتوحيد جهودهم مع جهوده السرية التي كان يعدها، وأنه نتيجة ذلك تشكلت «منظمة الجهاد المقدس» برعاية المفتي وتحت إشرافه[١٨٤]، وربما لا يظهر أن هناك مراجع أخرى تعضد ما يذكره الغوري إلا أن بوارث يميل إلى اعتماد معلومات الغوري ويشير إلى أن المخابرات اليهودية تحدثت عن إعدادات سرية للعرب في منطقة القدس أواخر صيف ١٩٣٤، دون أن تشير إلى اسم المنظمة أو قادتها[١٨٥]، وعلى كل حال، فقد كان عبد القادر الحسيني من أبرز قادة الثورة الكبرى في منطقة القدس مما يؤيد احتمالات وجود إعدادات مسبقة في هذا الإطار.

كما يبدو أن بعض الأنشطة السرية قد انتشرت سنة ١٩٣٥، في الكثير من أماكن البلد تحت قيادة عناصر من حزب الاستقلال وقادة الكشافة ومؤتمر الشباب وجمعيات الشبان المسلمين، وقد تابعت المخابرات البريطانية واليهودية هذه الأنشطة وأشارت إلى أسماء عجاج نويهض (استقلالي) وتحسين كمال (ضابط شرطة سابق) في منطقة القدس، وإبراهيم الشنطي (استقلالي) وحمدي الحسيني (استقلالي) وميشيل متري (زعيم جمعية العمال العرب) في منطقة

---

(١٨٣) عبد الستار قاسم، مرجع سابق، ص١٠٦.

(١٨٤) أميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، ص١٥٦-١٥٩، وص٢٣٢-٢٣٥، وأميل الغوري، اظهار حقائق وتفنيد أباطيل: ردود على مقاولات قاسم الريماوي (دون مكان، دون ناشر، ١٩٧٤)، ص٢١.

(١٨٥) Porath, The Palestinian Arab National Movement, pp. 131-132, and p. 336.

يافا، أما في منطقة طولكرم وقلقيلية فكان هاشم السبع (استقلالي وقائد كشافة) وفريد أبو العيون (قائد كشافة) وإبراهيم الهلال وسليم عبد الرحمن وهما من مؤتمر الشباب، وفي منطقة نابلس كان أكرم زعيتر ومحمد عزة دروزة (استقلاليان) وفي حيفا كان عاطف نورالله (قائد كشافة)[١٨٦].

وكان ضمن التشكيلات السرية هذه جمعية «فلسطين الفتاة»، وجمعية «الكف الأسود» التي أخذت تجمع المال لشراء السلاح، وجمعية «شباب الثأر» التي أرسلت نداءات للعرب لقتال البريطانيين واليهود والخونة العرب، وأرسلت رسائل تهديد للمندوب السامي وموظفي الحكومة الكبار، وكانت على صلة وثيقة بفرقتي أبي عبيدة وأمية الكشفية واللتين شاركتا في شراء الأسلحة والتدريب عليها[١٨٧]، كما تشكلت «الجمعية السرية العربية لمقاومة السمسرة» بقصد اغتيال السماسرة الذين يرتبون بيع الأراضي لليهود، وذلك إذا فشلت عملية النصح أو التهديد معهم[١٨٨]، وقال تقرير الشرطة لسنة ١٩٣٥ إنه بعد مقتل القسام تحدثت تقارير كثيرة عن تكوين «عصابات» لمتابعة نموذج القسام[١٨٩].

إن تشكيل مجموعات ثورية متعددة عكس التحول الشعبي الواسع للعمل المسلح لمقاومة الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني، ولكن هذا التعدد يشير في الوقت نفسه إلى افتقار هذه المجموعات للوحدة والتنسيق ربما بسبب عدم تبني القيادة السياسية التقليدية لخط المقاومة المسلحة، وبالتالي عدم سعيها لتوحيد وتفعيل هذه الجهود في بوتقة واحدة، ولذلك بدت بعض هذه المجموعات اجتهادات محدودة الانتشار والتأثير، غير أن هذا لا ينفي أنها أسهمت بشكل عام في إيجاد المناخ الملائم للثورة.

وعلى كل حال، ففي مثل هذه الأجواء المشحونة دخلت فلسطين سنة ١٩٣٦، وكان على السلطات الأمنية والعسكرية أن تواجه تحديات أعنف وأوسع شمولاً.

---

(١٨٦) Ibid, p.132, and 336.

(١٨٧) Ibid, p.132.

(١٨٨) كامل خلة، مرجع سابق، ص٥٦٦.

(١٨٩) Police Report, 1935, p.40.

الباب الثالث

القوات العسكرية والشرطة في فلسطين

١٩٣٦ - ١٩٣٩

الفصل الأول

القوات العسكرية ١٩٣٦-١٩٣٩

تمثل الفترة ١٩٣٦-١٩٣٩ مرحلة "الثورة الفلسطينية الكبرى"، إذ شهدت فلسطين خلالها أقوى ثورة للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال البريطاني وضد المشروع اليهودي الصهيوني في فلسطين. ولذلك كان دور القوات العسكرية بارزاً طيلة هذه الفترة، فقد تميزت بوجود عسكري مكثف، وبممارسة القوات العسكرية لسلطات وصلاحيات أوسع على حساب الإدارة المدنية التي خبا ظلها خصوصاً خلال سنتي ١٩٣٨-١٩٣٩. ولقد مرت الثورة الفلسطينية بمرحلتين تخللتهما فترة توقف مشوب بالتوتر، وفي ضوء هذا التقسيم سنحاول دراسة القوات العسكرية في تلك الفترة.

المرحلة الأولى من الثورة ١٩٣٦

لم تُلْقِ جماعة القسام السلاح بعد مقتل قائدها، فقد أعادت تنظيم نفسها وترتيب صفوفها، وأصبح قائد الجماعة الجديد هو الشيخ فرحان السعدي، وأخذت الجماعة تتهيأ لانطلاقة ثورية جديدة.(١) وفي الوقت نفسه، كانت فلسطين تعيش جواً ثورياً ربما تكفي أي شرارة لإشعاله، ونشطت مجموعات من الشباب الفلسطيني أمثال أكرم زعيتر وحمدي الحسيني في التحريض ضد السلطات البريطانية. وشكل الشعور العربي الفلسطيني بالمرارة والغضب- نتيجة تعاظم الهجرة اليهودية وبيع الأراضي لليهود وتهريب السلاح، وإصرار بريطانيا على الاستمرار في سياستها «الصهيونية»- مجالاً خصباً لانتشار فكرة المقاومة المسلحة وتكوين المجموعات الثورية(٢).

وفي هذا الجو المنذر بالخطر شعرت بريطانيا بضرورة اتخاذ إجراء ما لمحاولة

---

(١) صبحي ياسين، حرب العصابات في فلسطين، ص٧١.

(٢) See: Periodical Appreciation Summary, No. 18/35, C.I.D. 14 Dec. 1935, F.O. 371/20018 and **Police Report, 1935**, p. 40

نزع فتيل التوتر فعرضت في ٢١ ديسمبر ١٩٣٥ تشكيل مجلس تشريعي في فلسطين، ورغم أن هذا المشروع لايلبي الحد الأدنى للمطالب العربية فقد مالت الأحزاب الفلسطينية إلى السير في المشروع على أمل إدخال بعض التعديلات عليه، غير أنه قوبل بمعارضة يهودية واسعة. ومالبث هذا المشروع أن أحدث أثراً عكسياً على ما كانت بريطانيا ترجوه، إذ رفض مجلس اللوردات في ٢٦ فبراير ١٩٣٦ ومجلس العموم في ٢٤ مارس ١٩٣٦ المشروع نتيجة الضغوط الصهيونية[٣]، مما أسهم في زيادة التوتر ونزع ما تبقي من ثقة بأي عدل بريطاني محتمل. وكرس الشعور بأن بريطانيا «أداة بيد الصهيونية وعدو العرب الحقيقي»[٤].

ومن جهة أخرى فإن الظروف العربية والدولية أسهمت- إلى حد ما- في تشجيع الشعب الفلسطيني على المضي قدماً في استخدام وسائل أكثر عنفاً. فقد تفاعل الفلسطينيون مع الأحداث الوطنية في مصر، والتي اضطرت بريطانيا تحت الضغط الشعبي إلى إعادة العمل بدستور ١٩٢٣ في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥، وإلى فتح باب المفاوضات مع المصريين في ٢ مارس ١٩٣٦، والتي انتهت بعقد المعاهدة الأنجلو- مصرية في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦[٥]. وفي سوريا حدثت انتفاضة بدأت بمظاهرة جرت في دمشق في ١٩ يناير ١٩٣٦، ثم تجددت بصورة

---

(٣) تقرير بيل، ص ١٢٠-١٢١، وكامل خلة، مرجع سابق، ص ٣٤٥-٣٥٣.
تضمن مشروع المجلس التشريعي تشكيل مجلس من ٢٨ عضواً، بحيث يكون هناك خمسة موظفين و "١١" معينا و "١٢" منتخباً، ومن بين الـ "٢٣" غير الموظفين هناك "١١" مسلماً وسبعة يهود وثلاثة مسيحيين وعضوين يمثلان المصالح التجارية، أما رئيس المجلس فمحايد لا علاقة له بفلسطين، ولم يكن من حق هذا المجلس البحث في صحة الانتداب البريطاني، وكل القوانين التي يصدرها يجب أن يوافق عليها المندوب السامي، كما أن من حق المندوب السامي إصدار القوانين في ظروف خاصة، بالإضافة إلى أن تحديد جداول العمال المهاجرين إلى فلسطين ظلَّ منوطاً بالمندوب أيضاً. انظر نفس المرجعين المذكورين في هذا الهامش.

(٤) عزت طنوس، مرجع سابق، ص١٤٤.

(٥) أنظر حول تفصيلات وظروف المعاهدة: **Hassan A.Ibrahim, op. cit.**

أكثر عنفاً مما أدى إلى وقوع صدامات دامية مع الفرنسيين، وأعلن في دمشق إضراب عام بدأ في ٢٠ يناير واستمر خمسين يوماً. وفي أول مارس أعلنت السلطات الفرنسية عزمها على الدخول في مفاوضات مع السوريين، وقد انتهت هذه المفاوضات- فيما بعد-بعقد معاهدة التحالف الفرنسية- السورية في ٩ سبتمبر ١٩٣٦[٦].

ثم إن العوامل الدولية لم تكن غائبة عن أعين الفلسطينيين، فقد شهدت تلك الفترة تصاعد النشاط النازي الألماني، والفاشي الإيطالي، والتوسعي الياباني. وزادت احتمالات المواجهة بين القوى الاستعمارية خصوصاً بعد الحملة الإيطالية على الحبشة، التي انتهت بسقوط أديس أبابا في ٦مايو ١٩٣٦ بيد الطليان.

ولعل هذا مما زاد الأمل لدى شعب فلسطين بإمكانية كسر النفوذ البريطاني شرقي البحر المتوسط بظهور قوىً منافسة يمكن استثمار خلافاتها لتحقيق المصالح العربية[٧].

وقد تفجرت الشرارة الأولى للثورة الكبرى في فلسطين يوم ١٥ابريل ١٩٣٦، عندما قامت مجموعة قسامية بقيادة الشيخ فرحان السعدي بقتل اثنين من اليهود وجرح ثالث على طريق نابلس- طولكرم. وقد رد اليهود باغتيال اثنين من العرب في اليوم التالي، ثم حدثت صدامات واسعة بين العرب واليهود في منطقة يافا يوم ١٩ ابريل أدت إلى مقتل تسعة يهود وجرح «٤٥» آخرين، وقتل من العرب اثنان وجرح «٢٨»[٨]. وساد البلاد جو شديد من

(٦) كامل خلة، مرجع سابق، ص ٥٩٧، وانظر:
Periodical Appreciation Summary, No.2/36, C.I.D. 18 Feb. 1936, F.O.371/20018

(٧) انظر: تقرير بيل، ص ١٢٤-١٢٥. وعبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص ٢٦٠؛ وكامل خلة، مرجع سابق، ص ٥٩٦، وص ٧٢٠، وانظر أيضاً: Hassan A. Ibrahim op. cit, pp. 36-39.

(٨) انظر يوميات اكرم زعيتر، ص٥٣-٥٦، وبيان الحوت، مرجع سابق، ص ٣٣١-٣٣٢، وانظر أيضاً:
Peirse Despatch, p. 13.

التوتر، أعلنت الحكومة على أثره منع التجول في يافا وتل أبيب كما أعلنت حالة الطوارئ في كل فلسطين[9].

وفي ٢٠ إبريل شكلت في نابلس لجنة قومية غير حزبية، كان وقودها الدافع مجموعة من الشبان المثقفين في مقدمتهم أكرم زعيتر. وقد دعت اللجنة إلى الإضراب العام في فلسطين على أن يستمر إلى أن تعلن الحكومة البريطانية استجابتها للمطالب الوطنية[10]. وقد لقي الإضراب استجابة واسعة وتشكلت لجان قومية في انحاء فلسطين لتأمين الإضراب وإنجاحه، وتجاوبت الأحزاب العربية الفلسطينية مع الإضراب وأيدته. ثم ما لبثت- تحت الضغط الشعبي- أن وحدت القيادة الفلسطينية بتشكيل «اللجنة العربية العليا» في ٢٥ إبريل والتي وافق الحاج أمين الحسيني على رئاستها، وهكذا نزل الحاج أمين لأول مرة منذ «١٦» عاماً إلى ميدان المعارضة المكشوفة للسلطات البريطانية. وقد قررت اللجنة العليا الاستمرار في الإضراب وأكدت على مطالب الشعب الفلسطيني المعروفة في إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومنع انتقال الأراضي العربية إلي اليهود، وإنشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي[11].

وهكذا، دخلت فلسطين في إضراب شامل استمر ستة أشهر وأصيبت فيه مظاهر العمل والنشاط التجاري والصناعي والتعليمي والزراعي والمواصلات في جميع المدن والقرى بالشلل[12]. وقد زاد من حدة الإضراب تبني الفلسطينيين سياسة « العصيان المدني » بتنفيذ الامتناع عن دفع الضرائب اعتباراً من ١٥مايو[13]. وأخذ الوضع في فلسطين يأخذ شكل الثورة الشاملة مع مرور

---

(٩) تقرير بيل، ص ١٢٦، ووثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٤١٢.

(١٠) يوميات أكرم زعيتر، ص ٦٠-٦٣.

(١١) نفس المرجع، ص٦٤-٧٧، ووثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص ٣٧٨-٣٧٩، وانظر:

Periodical Appreciation Summary, No. 9/36, C.I.D. 6 May1936 , F.O.371/20018.

(١٢)محمد عزة دروزة، فلسطين وجهاد الفلسطينيين، ص ٣٩-٤٠.

(١٣) يوميات أكرم زعيتر، ص ٩٩-١٠٠، وانظر Peirse Despatch, p. 20.

الوقت فأخذت العمليات الثورية المسلحة- التي بدأت محدودة متفرقة- في الانتشار والتوسع حتى عمت معظم أرجاء فلسطين، وبلغ معدلها خمسين عملية يومياً[(١٤)]، وزاد عدد الثوار حتى بلغوا حوالي خمسة آلاف[(١٥)] معظمهم من الفلاحين الذين يعودون إلى قراهم بعد القيام بمساعدة الثوار الذين تفرغوا تماماً. وبعد جهود سرية قام بها الحاج أمين ورفاقه حدث تطور نوعي في الثورة، وذلك بقدوم تعزيزات من الثوار العرب من العراق وسوريا وشرق الأردن بلغت حوالي "٢٥٠" رجلاً. وكان على رأسها القائد العسكري المعروف فوزي القاوقجي الذي وصل ٢٢ أغسطس وتولى بنفسه القيادة العامة للثورة، ونظم الشؤون الإدارية والمخابرات وأقام محكمة للثورة وأسس غرفة للعمليات العسكرية[(١٦)]. وقد اعترفت القيادة العسكرية البريطانية في تلك الفترة بتحسن تكتيكات الثوار، مشيرة إلى أنهم أظهروا علامات على فعالية القيادة والتنظيم[(١٧)].

ولم تنفع الوسائل السياسية والعسكرية البريطانية في إيقاف الإضراب والثورة، بما في ذلك إعلان بريطانيا في ١٨ مايو إرسال لجنة ملكية «لجنة بيل»

---

(١٤) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، ج١ ، ص ١٢٨- ١٢٩.

(١٥) Marlowe, op. cit., p. 156

(١٦) انظر: فلسطين في مذكرات القاوقجي ١٩٣٦-١٩٤٨ (الجزء الثاني) إعداد خيرية قاسمية (بيروت: مركز الأبحاث ودار القدس، ١٩٧٥)، ص ٢٠-٢٢، وخيرية قاسمية «سوريا والقضية الفلسطينية في الفترة ما بين الحربين ١٩١٨-١٩٣٩» في دراسات فلسطينية: مجموعة أبحاث وضعت تكريماً للدكتور قسطنطين زريق، تحرير هشام نشابه (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨)، ص ٢١٢-٢١٣، ومحمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، جـ١، ص ١٣٥.

فوزي القاوقجي لبناني الأصل من طرابلس، كان ضابطاً في الجيش العثماني، وبعد الحرب خدم في جيش الحكومة الشريفية في سوريا، وشارك بشجاعة في معركة ميسلون ١٩٢٠، ثم شارك بدور بارز في الثورة السورية خلال الفترة ١٩٢٥-١٩٢٧. ثم أقام في السعودية بضع سنوات حيث شارك في بناء قواتها العسكرية، ثم عمل سنة ١٩٣٢ في بغداد مدرساً في الكلية العسكرية. قاد جيش الإنقاذ في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨. انظر: فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي، جـ٢، ص ١-٣.

(١٧) Peirse Despatch, p. 94.

للتحقيق في أسباب «الاضطرابات» ورفع التواصي لإزالة أي «ظلامات مشروعة» ومنع تكرارها[١٨]. ولم تتوقف المرحلة الأولى من الثورة الفلسطينية الكبرى والإضراب إلا في ١٢ اكتوبر ١٩٣٦ إثر نداء وجهه زعماء السعودية والعراق وشرق الأردن واليمن لأهل فلسطين بـ «الإخلاد إلى السكينة حقناً للدماء، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل، وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم»[١٩].

القوات العسكرية

رغم أن نُذر انفجار ثورة شاملة في فلسطين كانت تلوح في الأفق منذ عدة أشهر، إلا أنه لم تتم أية تعزيزات عسكرية لمواجهة هذا الاحتمال. ولعل السلطات البريطانية في فلسطين قدرت أن أي «اضطراب» يمكن أن يحدث لن يتجاوز كثيراً ما حدث في انتفاضة البراق سنة ١٩٢٩، وكان هناك شعور سائد أن الحامية الموجودة- المكونة من كتيبتي مشاة وعدد من الطائرات والسيارات المدرعة- كافية تماماً للتعامل مع الوضع[٢٠]. وعند اندلاع الثورة كانت وزارة الطيران لاتزال تتولى الإشراف العسكري على فلسطين، وكان قائد الطيران في فلسطين وشرق الأردن «بيرسي» لايزال يتولى القيادة العامة للقوات البريطانية هناك (بما في ذلك القوات البرية). وقد بلغ مجموع القوات البريطانية في فلسطين عند اندلاع الثورة أكثر من «٢٥٠٠» رجل موزعين على الوحدات التي يبينها الجدول التالي[٢١]:-

(١٨) **تقرير بيل**، ص٧-٨.

(١٩) **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص٤٥٨.

(٢٠) See: League of Nations, Permanent Mandates Commission (P.M.C) **Minutes of the Thirty Second (Extraordinary) Session Held at Jeneva from 30 Jul.- 18 Aug. 1937** (Geneva, 1937), p. 49.

(٢١) **Military Lessons of the Arab Rebellion in Palestine,1936**, by General Staff, H.Q. of the British Forces in Palestine and Trans-Jordan, Feb.1939, p.5, AIR5/1244. Hereafter refered to as **Military Lessons**, and Peirse Despatch,pp.7-8.

المركز	الوحدات العسكرية	
القدس	■ القيادة العامة لقوات الطيران في فلسطين وشرق الأردن	القيادة
القدس	■ قيادة القوات في فلسطين	الجيش
حيفا	■ الكتيبة الأولى من فوج لويل (ناقصاً فصيل) Loyal	
نابلس	■ فصيل من فوج لويال	
القدس	■ الكتيبة الثانية من كوينز أون كاميرون هايلندرز (ناقصاً سرية) Queen's Own Cameron Highlanders	
صرفند	■ سرية من كوينز أون كاميرون هاينلدرز	
القدس وحيفا	■ السرية ١٤ من سلاح خدمات الجيش	
الرملة	■ قاعدة قوات الطيران	الطيران
الإسماعيلية	■ قيادة ووحدتا طائرات من السرب السادس	
الرملة	■ وحدة طائرات من السرب السادس	
الرملة	■ سرية سيارات مدرعة (ناقصاً شعبة)	

وبالإضافة إلى الوحدات السابقة التي تشكل الحامية الثابتة في فلسطين، فقد كان هناك بطارية مدفعية ثقيلة، وشعبة تابعة لسلاح المهندسين جاءتا أثناء حالة الطوارئ مع إيطاليا، وظلتا في فلسطين حتى نشوب الثورة. وكانت قوات الجيش البري تحت قيادة العقيد إيفتس J.F. Evetts (٢٢).

وخلال الثورة لم تكن هناك صعوبة كبيرة في إرسال تعزيزات عسكرية بريطانية إلى فلسطين، إذ تزامن اتساع الثورة واشتدادها مع تراجع حدة التوتر

(٢٢) Peirse Despatch, p.7

بين بريطانيا وإيطاليا بشأن الحبشة، كما تزامن مع ميل الوضع إلى الهدوء والاستقرار في مصر. وقد سمح هذا لبريطانيا بإنهاء احتياطاتها العسكرية في البحر المتوسط، وسهل إمكانية توفير وحدات عسكرية «فائضة» عن حاجة مصر، وإرسالها إلى فلسطين بدلاً من عودتها إلى بريطانيا(٢٣).

غير أن المشكلة التي واجهت السلطات في فلسطين، تلخصت في أن الثورة الفلسطينية لم تتخذ شكلاً واضحاً ثابتاً، ولم تسر على نسق واحد، كما لم تتركز في مكان معين. فقد بدأت بعمليات بسيطة متناثرة ظنت السلطات معها أن الحامية الموجودة كافية للتعامل معها، لكنها مالبثت أن اتسعت وتنوعت أهدافها وأساليبها، فانتشرت تدريجياً في مناطق نابلس ثم شمال فلسطين ثم جنوبها. ثم تنوعت عملياتها من هجوم على المستعمرات وإحراق مزروعاتها، وقطع خطوط المواصلات، ومهاجمة دوريات الشرطة والجيش ومراكز الشرطة وإلقاء القنابل، فضلاً عن الصدامات العسكرية والمعارك. . . ، وبالتالي لم يكن من السهل تحديد حجم محدد للتعزيزات العسكرية وفق الظروف المستجدة(٢٤).

كما ووجهت السلطات بوضع صعب تمثل في انتقال الثورة إلى الريف والجبال وفي شكل «حرب عصابات». وقد أفقد هذا الوضع قدرة السلطات العسكرية عل التركيز على جهة محددة، كما جعلها مضطرة إلى الانشغال بحماية المواقع الحيوية والمعسكرات، والمستعمرات فتناثرت قواتها على مساحات واسعة من الأراضي، مما ألجأها إلى وضع دفاعي غير مرغوب، وفي كل يوم تنتشر فيه الثورة كانت السلطات مضطرة إلى طلب تعزيزات إضافية. ولذلك فإن المطلع على الجدول الزمني لقدوم التعزيزات يلحظ أنه لا تكاد تمر ثلاثة أو أربعة أيام إلا وتأتي تعزيزات إضافية(٢٥).

---

(٢٣) See: Hassan. A. Ibrahim, **op. cit.,** p.39.

(٢٤) See: P.M.C, **Minutes of the Thirty Second (Extraordinary) Session,** 1937, p.49.

(٢٥) انظر الجدول الزمني لقدوم التعزيزات في: **Military Lessons,**p.p.170-171.

ففي ٧ مايو ١٩٣٦ قررت السلطات في فلسطين طلب تعزيزات من كتيبة مشاة وسرية دبابات خفيفة من مصر، وشعبتين من السيارات المدرعة من العراق، وقد بدأت هذه التعزيزات بالوصول في ١٠ مايو[٢٦]. غير أن ظهور بعض الخلل في صفوف الشرطة العرب، وزيادة طلبات الحراسة والحماية للقوافل والنقاط الحساسة، كشف الحاجة إلى مزيد من التعزيزات، التي أخذت تتوالى حتى بلغت في ١٩ يونيو ست كتائب مشاة، وسرية نقل ميكانيكية، وسريتي ميدان من سلاح المهندسين، وسرية دبابات خفيفة، وشعبتين من السيارات المدرعة، وبعض خدمات الإسناد[٢٧]. ومع ذلك، فإن المندوب السامي مالبث أن طلب في ٢٢ يونيو بشكل عاجل فوجاً ميكانيكياً ووحدة طيران لمواجهة تكتيكات الثوار الجديدة، وبسبب ازدياد قوة وجرأة «العصابات المسلحة» وخصوصاً في مناطق نابلس وطولكرم[٢٨]، ثم عاد بعد ذلك بأربعة أيام فطلب تعزيزات من قوات الهوسارز الحادية عشرة 11th Hussars [٢٩].

وقد سبب الوضع في فلسطين، وطريقة طلب التعزيزات إزعاجاً لرئيس الأركان العامة للجيش البريطاني، الذي أشار إلى عدم إمكانية تجريد مصر من كتائب أخرى في ذلك الوقت. ونبه إلى أن الوقت قد حان ليُطلب من المندوب السامي إعداد تقييم للوضع، وإعطاء تقديرات محددة للتعزيزات المطلوبة للقضاء على الثورة، مبيناً أن الطريقة الحالية في إرسال التعزيزات قطعة قطعة غير مرضية إلى أبعد مدى[٣٠].

---

(٢٦) Peirse Despatch, p.22

(٢٧) Ibid, pp.31-35, and p.50, and **P.D. Commons,** Vol.313, Cols.1315-1317

(٢٨) Tel. H.C. to S. of S. Colonies, 22. Jun. 1936. Most Secret, Most Immediate, W.O. 32/4176.

(٢٩) Tel .H.C. to S. of S. Colonies, 26. Jun. 1936. Most Secret, Most Immediate, W.O. 32/4176.

(٣٠) C.I. G.S.to S. of S. War,30 Jun. 1936, W.O. 32/4176.

ومع نهاية شهر يونيو كانت الحامية في فلسطين قد بلغت أربعة أضعاف حجمها الطبيعي، ورتبت الكتائب في لواءين يعمل أحدهما في الشمال والآخر في الجنوب، كما انضمت معظم قوات حدود شرق الأردن للعمل في وادي الأردن شمال شرق فلسطين فضلاً عن تعزيزات البحرية البريطانية التي كان لها سفينة حربية في ميناء حيفا(٣١). ورغم ذلك فإن هذه التعزيزات لم تستطع سوى منع اتساع «العنف» في المدن الرئيسة، وتوفير الحماية للنقاط الهامة ولقوافل السيارات والقطارات(٣٢).

وخلال يوليو وأغسطس ١٩٣٦ وصلت تعزيزات جديدة من مالطا ومصر، حتى بلغت الحامية ستة أضعاف حجمها عند بداية الإضراب، ومع هذا فإن الثورة الفلسطينية شهدت مزيداً من الانتشار، وظهرت مجموعات مسلحة كثيرة أخرى في مناطق مختلفة، وتعاظمت الثورة في أغسطس حتى وصلت إلى قمتها في الأسبوع الأخير منه والأسبوع الأول من سبتمبر(٣٣).

ويظهر أن هذا التضخم في القوات العسكرية مع استمرار «تدهور» الأوضاع الأمنية واشتداد ساعد الثورة قد أثار قلقاً كبيراً لدى السلطات البريطانية في لندن والقدس، مما جعل التفكير لديها يسير في اتجاه أكثر حسماً. وشعر واكهوب أن الاستمرار في طريقة «نصف الحرب» قد يطول دون توقف، ولذلك اقترح إما إيقاف الهجرة اليهودية بعد أسبوع من توقف الإضراب والثورة إلى أن تتخذ الحكومة قرارها بشأن توصيات اللجنة الملكية التي يفترض أن تأتي إلى فلسطين، وإما السير حسب توصية الجيش بالقيام بحرب كاملة، وشن حملة قوية ضد الثوار، بما في ذلك قصف المدن والقرى وإعلان الأحكام العرفية على بعض أو كل فلسطين(٣٤). وعندما نوقش الأمر في مجلس

(٣١) H.J. Simson, **British Rule and Rebellion** (Salisbury, U.S.A., 1977), p. 207.

(٣٢) **P.D. Commons**, Vol. 313. Cols,1317.

(٣٣) Peirse Despatch, p. 84, and p. 104.

(٣٤) Poarth, **The Palestinian Arab National Movement**, p. 198.

الوزراء البريطاني في ٢سبتمبر تغلب الرأي المتشدد، وتبنى المجلس توصية وزير الحرب بإرسال فرقة عسكرية إلى فلسطين (أكثر من عشرة آلاف جندي)، وإعلان الأحكام العرفية في الوقت المناسب دون قصف المدنيين. . . ، والسعي لسحق المقاومة العربية وإعادة «النظام والقانون». ورفض المجلس اتخاذ قرار بشأن إيقاف مؤقت للهجرة اليهودية إلى فلسطين، وقرر أن يقوم وزراء الحرب والطيران والمستعمرات بعمل الترتيبات اللازمة لمسألة التعزيزات[٣٥].

وفي ٣ سبتمبر قام الوزراء المعنيون بإعداد الترتيبات اللازمة، وقرروا إيكال مهمة سحق الثورة الفلسطينية إلى قائد عسكري كبير في الجيش البريطاني هو الفريق ديل[٣٦] J.G.Dill، والذي ذكر أنه من أقدر عسكريي بريطانيا[٣٧]. كماتقرر دعوة الاحتياط "A" لأول مرة منذ تسع سنوات، والمكون من ألفي رجل لتقوية الفرقة العسكرية المغادرة إلى فلسطين، وفوق ذلك فقد ألغت بريطانيا المناورات العسكرية السنوية المعتادة في الدرشوت Aldershot [٣٨]. وصدر أمر التعيين والتعليمات من مجلس الجيش إلى ديل في ٧ سبتمبر ١٩٣٦ حيث تم التأكيد على قرارات مجلس الوزراء، وأنه قد تم تعيينه قائداً عاماً للقوات في فلسطين وشرق الأردن (G.O.C.) وأنه سوف يتصرف وفق أوامر وزارة الحرب التي تصدر إليه مباشرة. كما أبلغ ديل أن «بيرسي» قائد قوات

---

(٣٥) Ibid, and Cabinet 56 (36), 2 Sep. 1936, Copy in W.O. 32/4176.

(٣٦) Abdul Wahab Ahmed Abdel Rahman, "British Policy towards the Arab Revolt in Palestine, 1936-1939" , (Ph. D. dissertation. University of London, 1971), p. 174.

(٣٧) **يوميات أكرم زعيتر** ، ص١٨١.

(٣٨) **نفس المرجع** ، ص١٦٧، وص ٢٨٠، وانظر:

Duff Copper (S. of S. War) to N. Chamberlain (The Prime Minister), 3 Sep. 1936, W. O. 32/4176; Prime Minister Office to S. of S. War, 4 Sep. 1936, W. O. 32/4176; and Simson, **op, cit.**, p. 253.

الطيران والقائد العام «السابق» في فلسطين سيبقى- بعد انتقال القيادة منه إلى ديل- مؤقتاً في فلسطين ومرتبطاً بقيادة ديل كمستشار(٣٩).

وصدرت إلى ديل تعليمات إضافية في ٧ سبتمبر أيضاً من مدير العمليات العسكرية والاستخبارات .D.M.O.&I في الجيش البريطاني. وقد أخبره أن ضابط الطيران هاريس D. Harris يتولى قيادة شرق الأردن وأنه سيكون تحت أوامر ديل، كما أن ضابط الطيران هيل R.M.Hill يتولى القيادة في فلسطين من خلال بيرسي، ويمكن أن يصبح هيل في هيئة أركان ديل عندما يغادر بيرسي البلد. وطلب منه النظر في تنظيم هيئة أركانه وعلاقتها بالطيران، إن كانت ستستمر بالشكل المشترك بين الجيش والطيران، أم القيام بتشكيل قيادة طيران تابعة ولكن منفصلة. كما طلب منه وضع الترتيبات المناسبة للإعاشة والسكن ورفع توصياته بشأنها إلى وزارة الحرب(٤٠).

وأصدرت الحكومة البريطانية في ٧ سبتمبر بياناً حول سياستها في فلسطين، ذكرت أنه قد سبق أن اتخذت إجراءات كثيرة لإيقاف «العصيان» وأن الحامية قد تم تعزيزها كثيراً، وادعت أنه على الرغم من «الحرص العظيم» من السلطة والحكومة البريطانية على إعادة السلام بأقل قدر ممكن من المعاناة وخسارة الأرواح فقد استمر القتال. واعتبر البيان أن مايحدث يشكل تحدياً مباشراً لسلطة الحكومة في فلسطين، وأنه بالنظر إلى حجم التعزيزات والمسؤوليات الإضافية فقد تقرر إيكال مهمة القيادة العسكرية العليا إلى ديل الذي كان يتولى منصب المدير العام لقسم العمليات والمخابرات في وزارة الحرب، ولم ينس البيان أن يحاول التخفيف من وقع الإصرار البريطاني- على سحق الثورة وعدم الاستجابة لأي مطلب من مطالب العرب- في نفوس المسلمين، فزعم أن الهدف الدائم للسياسة البريطانية كان حفظ وتأمين علاقة الصداقة والثقة مع

---

(٣٩) Command of the Army Council to J. Dill, 7 Sep. 1936, W.O. 32/4174.

(٤٠) D.M. O. & I to Dill, 7 Sep. 1936. Secret , W.O. 32/4174.

المسلمين(٤١).

وعلى كل حال، فقد وصل ديل إلى فلسطين يوم الأحد ١٣ سبتمبر ١٩٣٦ على متن السفينة دوجلاس "H.M.S. Doglas"، ثم سافر بالطائرة من ميناء حيفا إلى القدس (٤٢). وشملت التعزيزات المقررة تسع كتائب مشاة، وكتيبتي فرسان، وقيادة للفرقتين الأولى والخامسة، وقيادة للواءين الثاني مشاة والثالث مشاة، ووحدات من السلاح الهندسي والطبي والخدمات والتموين والنقل... . وبدأ وصول هذه التعزيزات في ٢٣ سبتمبر واكتمل بحلول ١٢ اكتوبر ١٩٣٦، وبلغ مجموع القوات في فلسطين حوالي ثلاثين ألف رجل، أو مايساوي «١٢» ضعف الحامية في فلسطين عند بدء الإضراب(٤٣). وقد أعيد تنظيم قوات الجيش في فلسطين إلى فرقتين عسكريتين ضمت كل واحدة منهما ثلاثة ألوية، وتولي قيادة الفرقة الأولى اللواء أرميتاج C.C.Armitage، أما الفرقة الخامسة فتولى قيادتها اللواء هوارد G.W.Howard. وقد تمركزت قيادة الفرقة الأولى في القدس وتبعها الألوية الأول والثاني والثالث، وكان مجال عملها الجزء الجنوبي من فلسطين. أما الفرقة الخامسة فقد كان مركز قيادتها في حيفا وتبعها الألوية الثالث عشر والخامس عشر والسادس عشر، وكان مجال عملها الجزء الشمالي من فلسطين(٤٤). وبالإضافة لما سبق فقد كان هناك أربعة

---

(٤١) Statement of Policy, 7 Sep. 1936, Copy in W.O. 32/4176.

(٤٢) Peirse Despatch, p. 106.

(٤٣) **Military Lessons**, p.171.

اختلفت المراجع بشأن عدد دقيق للقوات البريطانية في فلسطين، ربما بسبب عدم إضافة أعداد قوات الطيران إلى مجموع القوات العسكرية من الجيش البري، أو عدم إضافة وحدات الإسناد العسكرية، والعدد المثبت في النص هو ما يميل إليه الباحث بعد الجمع التقديري لمجمل التشكيلات العسكرية، ويؤيد هذا الاختيار ما نقله أكرم زعيتر عن بعض الصحف البريطانية في: يوميات أكرم زعيتر، ص٢١٦.

(٤٤) Resume of Operations: for Sep. 1936, Air. H.Q. 13 Nov. 1936, AIR5/1247, See also: **Monthly Army List: for Jan. 1937** (London: H.M.S. O., 1937), pp. 145-149.

أسراب من الطائرات موزعة على قواعد الطائرات في الرملة وسمخ وجسر المجامع وغزة هذا فضلاً عن عدد من مفارز سفن الأسطول البريطاني(٤٥).

ويبدو أن التعزيزات قد أخذت في حسبانها احتمال وقوع إصابات كثيرة في القوات البريطانية، ولذلك تم تزويدها بوحدات طبية كبيرة. فقد كانت الوحدة العسكرية الطبية الوحيدة في فلسطين هي مستشفى سلاح الطيران الملكي العام الذي يتسع لـ«٢٣٠» سريراً، وبوصول التعزيزات أمكن إقامة المستشفى العسكري في القدس بسعة مائتي سرير، والمستشفى العسكري في حيفا بسعة «٢٤٠» سريراً، كما أقيم مركز طبي في الناصرة لاستقبال الحالات الخفيفة(٤٦)، وفضلاً عن ذلك، فقد كانت القاعدة الطبية للقوات البريطانية هي المستشفى العمومي الثالث في الاسكندرية، حيث كانت ترسل اليها العديد من الحالات والإصابات، كما تمت الاستفادة من المستشفى البحري الملكي المتنقل السفينة «مين» Maine حيث وضعت كقاعدة طبية في حيفا، ثم تقرر الاستفادة منها في نقل المصابين والمرضى إلى الاسكندرية بدلاً من نقلهم عن طريق السكة الحديدية(٤٧).

لقد كان وصول هذاالعدد الضخم من التعزيزات اعترافاً بريطانياً ضمنياً بقوة الثورة الفلسطينية وانتشارها، لكنه كان يمثل من جهة أخرى إصراراً عنيداً على عدم الرضوخ للثورة أو الاستجابة لأي من مطالبها حتى ولو كان مجرد إيقاف مؤقت للهجرة اليهودية. . . ويبدو أن هذا الإصرار يشي بمدى قوة النفوذ اليهودي في بريطانيا، وارتباط المشروع الاستعماري البريطاني في فلسطين بالمشروع الاستيطاني اليهودي، وما يملكه من دوائر ضغط ونفوذ، كما يؤكد أهمية البعدين الحضاري والاستراتيجي للاحتلال البريطاني. ولعل هذا كان أحد الفوارق الجوهرية بين الاستعمار البريطاني لفلسطين وبين الاستعمار البريطاني في

---

(٤٥) Resume of Operations: for Sep. 1936, Air H.Q. 13 Nov. 1936, AIR5/ 1247.

(٤٦) **Military Lessons**, p. 181.

(٤٧) **Ibid**

البلدان الأخرى، وقد استوجب هذا من حركة التحرر الوطني والجهاد في فلسطين دماء وجهداً مضاعفاً، على الرغم من صغر حجم البلد وقلة عدده وإمكاناته مقارنة بالبلدان العربية الأخرى.

ومن ناحية ثانية، فإن ديل أوصى- بعد اطلاعه على الوضع- في ١٨ سبتمبر بضرورة تطبيق الأحكام العرفية في فلسطين كلّها بعد أن تتم التحضيرات المدنية والعسكرية اللازمة واعتبر أن أقرب فرصة لذلك هو يوم ٤ اكتوبر[٤٨]. ووعد واكهوب- الذي لم يكن راغباً في الأشهر السابقة بتطبيق الأحكام العرفية- بالتعاون مع ديل بهذا الشأن. واقترح واكهوب أن تشمل الأحكام العرفية كل البلد، وأن يتولى ديل عند ذلك جميع السلطات العسكرية والمدنية، بحيث تكون لديه الحرية الكافية ويكون مسؤولاً أمام قيادته في لندن فقط.

ولعل سبب تغير رأي واكهوب شعوره أن الدرجة التي وصلت إليها الثورة في هذه المرحلة لايمكن قمعها إلا عن طريق الأحكام العرفية. وربما خشي أن يؤدي ازدواج السلطات وصعوبة تحديد الصلاحيات بينهما إلى درجة من الاختلاف، قد تتسبب في تأخير القضاء على الثورة، كما كان واكهوب يرغب أن تكون السلطات المدنية بعيدة عن الانتقاد بسبب استخدام سياسة عسكرية قوية وحازمة[٤٩]. والحقيقة أن قانون الأحكام العرفية لم يطبق مطلقاً خلال سنة ١٩٣٦، إذ برزت في تلك الفترة مسألة «الأحكام العرفية القانونية Statutary Martial Law، وقد أدى ذلك للدخول في حوارات حول السلطات التي يجب أن تخول إلى ديل، والعلاقة بين السلطتين المدنية والعسكرية. ولم تقرر هذه المسائل إلا في ١٠ اكتوبر حين أعطي المندوب السامي صلاحية تخويل السلطات المتفق عليها إلى ديل في ١٤ اكتوبر إذا لم يتوقف الإضراب[٥٠].

وهكذا، فما كادت التعزيزات العسكرية تكتمل، وما كاد الاتفاق على

---

(٤٨) Report, Dill to Under S. of. S. War, 30 Oct. 1936, p. 5, W.O. 32/4178. Hereafter refered to as Dill Report.

(٤٩) See: Abdul Wahab A. Abdel Rahman, op. cit, p. 174.

(٥٠) Dill Report, p. 6.

تخويل السلطات إلى ديل يتم، حتى كانت جهود الوساطة العربية قد أدت إلى إيقاف الإضراب والثورة في ١٢ اكتوبر ١٩٣٦ لتنتهي بذلك المرحلة الأولى من الثورة الكبرى في فلسطين. ولعل ذلك كان لسوء حظ ديل- وربما لحسن حظه أيضاً- الذي جاء لتنفيذ مهمة لم يؤدها عملياً إذ توقفت الثورة قبل أن يستخدم «عصاه الغليظة»، وقبل أن أن توضع مهارته وقواته العسكرية على محك التجربة ليكشف نجاحها أو فشلها.

خلافات السلطات العسكرية مع السلطات المدنية

أثارت طريقة مواجهة السلطات المدنية في فلسطين للثورة درجة من النقد الشديد لها، خصوصاً في الأوساط العسكرية، واتهم المندوب السامي «واكهوب» بالضعف. بل إن سمسون H.J.Simson أحد ضباط هيئة أركان الفريق ديل قال إن واكهوب استعمل الجيش والشرطة ليس لاستخدام بنادقهم كبنادق ولكن كعصي، وليس للعمل ولكن للتهديد... وبأنه نفذ سياسة «نمر الورق»(٥١)، وقال إن السلطة المدنية اعتبرت الشرطة والجيش "ككلب أحدهم في معركة كلاب، ليس أفضل- وربما ليس أسوأ- من الكلب الآخر- مجرد كلب"(٥٢)!!

وقد تركز جوهر الخلاف بين السلطات المدنية والسلطات العسكرية حول درجة الحسم والقوة التي يجب أن تتخذ في قمع الثورة. وتلخصت نقاط الاختلاف ونقد السلطات العسكرية للسلطات المدنية في أنها لم تعلن الأحكام العرفية، وأنها اتبعت سياسة دفاعية، وأنها لم تتخذ إجراءات صارمة ضد اللجنة العربية العليا وخصوصاً الحاج أمين الحسيني. وهذا النقد لايبدو مستغرباً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن السلطات العسكرية تميل بطبيعتها إلى الحسم، وأنها لا ترضى أن تتهم بالفشل والقصور في الوقت الذي كانت تنمو فيه الثورة الفلسطينية وتتسع. غير أن المندوب السامي كان هو الآخر عسكرياً محترفاً

---

(٥١) Simson, **op. cit.**, p. 206.

(٥٢) **Ibid**. p. 80

متقاعداً وصل الى رتبة «فريق»، وكان في الوقت نفسه- باعتباره مندوباً سامياً- القائد الأعلى للقوات البريطانية .C.-in-C، ومن حقه توجيه السياسات العامة في الجوانب الأمنية والعسكرية دونما تولي العمل التنفيذي التفصيلي. وبمثل هذا الوضع والخبرة لم يكن من السهل على واكهوب الا يتدخل في الأسلوب الأنسب لمواجهة الثورة، فضلاً عن أن عمله كمندوب سام لفلسطين منذ حوالي ست سنوات أكسبه خبرة سياسية وإطلاعاً دقيقاً على تفاصيل حياة الناس والمشاعر الشعبية، مما جعله يراعي هذه الموازنات في مواجهته للثورة.

أما بالنسبة للأحكام العرفية فقد نوقشت فكرة إعلانها لأول مرة في ٢٣ مايو ١٩٣٦، عندما فقدت الإدارة المدنية فعلياً كل مظاهر السيطرة في منطقة نابلس، وحث بيرسي على إعلان الأحكام العرفية إذا استمر الوضع «بالتدهور» لكن المندوب السامي عارض هذا الإجراء، وبعد استشارته للمجلس التنفيذي قرر الا يعلنها إلا إذا وقعت تطورات خطيرة[٥٣]، ثم أخذ يتكرر طرح هذه الفكرة، وفي ٢٠ اغسطس طرح بيرسي بشكل قوي مسألة الأحكام العرفية بعد أن طالت الثورة واتسعت، ولم يظهر في الأفق أمل بأي حل سياسي. وقال بيرسي إن تطبيق هذه الأحكام سيمكن من إعداد خطة عسكرية تنفذ دونما اعتراض، وإن القوات العسكرية والمدنية تصبح تحت سيطرة القائد العسكري لتحقيق الاستفادة القصوى منها. وأضاف أنه ستتم إقامة محاكم عسكرية تتعامل بسرعة مع «المدنيين» لأن النظام القانوني الحالي فشل في منع الجريمة، وأن انتقال مسؤولية الإجراءات العقابية من إدارة اللواء المدنية إلى القائد العسكري أمر مهم بالنظر إلى أن إدارة اللواء ستعود إلى الإدارة المدنية بعد انتهاء «الاضطرابات»، وبالتالي لن تتحمل هذه الإدارة مسؤولية الإجراءات العقابية- التي حدثت- أمام المواطنين [٥٤].

---

(٥٣) Military Lessons, p. 34, and Abdel Wahab A. Abdel Rahman, op. cit.,p. 135.

(٥٤) Peirse Despatch, Appendix 7.

لقد كانت السلطات العسكرية ترى أن أثر الأحكام العرفية سيكون عظيماً جداً إذا طبق بالكامل، وأن هذه الأحكام كانت ستعمل الكثير لإنجاح العمليات العسكرية، وأنها عندما لم تطبق عانت العمليات العسكرية من ضوابط إعاقتها، ومن نقص كبير في السرية، ومن نقص في المعلومات، كما حرمت من الاستخدام الأنسب للأسلحة وطرق الحرب التي تدربت عليها(٥٥). بل إن ديل كان يرى أن أفضل تعزيز للقوات العسكرية هو الأحكام العرفية، وليس زيادة بطيئة في عدد العاملين بالكامل في أمور دفاعية(٥٦).

إن إعلان الأحكام العرفية كان يعني باختصار رفع العمل بالقوانين المدنية، وتسليم القوات العسكرية السلطة من الإدارة المدنية ونهاية الحكم المدني، وقد كانت السلطات المدنية في فلسطين- ووزارة المستعمرات أيضاً- كارهة لاتخاذ إجراء من هذا القبيل(٥٧)، فقد كان هذا يعني بالنسبة للمندوب السامي نزع صلاحياته وإيكال الأمور للقائد العسكري. كما كانت وزارة المستعمرات كارهة الاعتراف بوجود حرب حقيقية وثورة في فلسطين، لأن ذلك قد يؤدي لنزع بعض صلاحياتها هي الأخرى لصالح وزارة الحرب، كما أن إعلان الأحكام العرفية يشكل اعترافاً بخطورة الوضع، والإقرار باتخاذ إجراءات عقابية قاسية، ثم إن إعلان هذه الأحكام يعني ضمناً فشل سياسة الانتداب البريطاني في فلسطين طوال السنوات السابقة، وبالتالي تعرض هذه السياسة للانتقاد الشديد من قبل القوى الاستعمارية المنافسة.

لقد كان البديل المرغوب لدى السلطات المدنية في فلسطين ووزارة المستعمرات هو اللجوء إلى قانون الدفاع لفلسطين سنة ١٩٣١، الذي هو في حقيقته أحكام عرفية مصاغة في إطار قانوني، ومن خلاله يمكن تنفيذ ما يسمى

---

(٥٥) **Military Lessons,** p. 34. and p. 167.

(٥٦) Dill Report. p. 6.

(٥٧) See: Tel. S. of S. Colonies to H. C., Jun. 1936. Most Secret, Most Immediate. W.O . 32/4176, and **P.D. Commons,** Vol. 321, Col. 2053.

«الأحكام العرفية القانونية» Statuary Martial Law. وفي هذا القانون صلاحيات واسعة تغطي عملياً أي حاجة للأحكام العرفية، ومن خلال هذا القانون يستطيع المندوب السامي أن يصدر كافة التشريعات التي يراها مناسبة لاقرار «النظام والقانون» وضبط الأمن ومواجهة أي اضطرابات، كما أن المندوب يستطيع تخويل بعض أو كل صلاحياته المتعلقة بالأمن والنظام للجهات العسكرية لتقوم بعملها بحرية تامة. ومزية هذا القانون بالنسبة للسلطات المدنية أنه لايحدث الأثر النفسي المتوقع من إعلان الأحكام العرفية، كما يجعل السلطات المدنية في وضع المتحكم الذي يتنازل عن صلاحياته جزءاً جزءاً حسبما تقتضي الظروف من وجهة نظره، وفضلاً عن ذلك فإنه يعطي غطاءً قانونياً للإجراءات القمعية الصارمة(٥٨). لكن قانون الدفاع لسنة ١٩٣١ أجاز الاعتراض لدى المحاكم على أحقية السلطة التنفيذية في تنفيذ «الأحكام العرفية»، ولذلك فقد تم تعديل هذا القانون أثناء الثورة وصدر قانون جديد في ٢٦ سبتمبر ١٩٣٦ (The Palestine (Defence) Order in Council,1936)، وفيه أعطيت صلاحيات جديدة للأحكام العرفية القانونية، ومنع بموجبه حق الاستئناف أو الاعتراض على الأحكام والأوامر الصادرة عن المحاكم العسكرية لدى أي محكمة(٥٩).

والحقيقة أن السلطات المدنية في فلسطين أعلنت قانون الدفاع لسنة ١٩٣١ وعدداً من إجراءات الطوارئ المندرجة تحته منذ ١٩ ابريل ١٩٣٦، أي منذ بداية الثورة، واستخدمت كثيراً من صلاحياته مع امتداد الثورة واتساعها. غير أن الفريق ديل كان لا يرى تخويله صلاحيات قمع الثورة وفق قانون الدفاع (أو الأحكام العرفية القانونية) أمراً كافياً، إذ رأى أن المندوب سيحتفظ بصلاحيات

(٥٨) أنظر بتفصيل حول قانون الدفاع لسنة ١٩٣١ والأحكام العرفية في الفصل الأول من الباب الثاني من هذا الكتاب.

(٥٩) **P.M. C., Minutes of the Thirty Second (Extraordinary) Session**, 1937, pp. 66-67.

مدنية مهمة. لكن السلطات البريطانية طمأنت ديل أنه سيأخذ كل ما يحتاجه من صلاحيات لها علاقة بعمله لإقرار «الأمن» وإعادة «النظام والقانون» في حالة تجدد الثورة مستقبلا[٦٠].

الانتقاد الثاني الذي وجهته السلطات العسكرية للإدارة المدنية كان هو أن الإدارة تبنت سياسة دفاعية وركزت مهمتها على حفظ الأرواح والممتلكات، ولم تقم باستخدام كل صلاحياتها، ولا باستثمار تام للقوات العسكرية الموجودة، وأنها لم تتبن سياسة هجومية قوية ضد الثوار، ولم تتخذ إجراءات قاسية وصارمة في محاولتها قمع الثورة، مما أدى لقدوم تعزيزات كبيرة غير ضرورية استهلكت في المهام الدفاعية دون إعطاء نتائج ملموسة[٦١]. ويظهر للباحث أن السلطات المدنية اضطرت إلى هذا الاسلوب دون أن يكون ذلك بالضرورة رغبتها، فانتشار الثورة في كل مكان، وأسلوب «حرب العصابات» الذي تبناه الثوار، واحتمال تعرض كافة المنشآت الحكومية والنقاط الحيوية وخطوط المواصلات والمستعمرات للهجوم، كل ذلك يستهلك بطبيعته قوات عسكرية كثيرة لاتستطيع القيام بالمبادرة الهجومية بنجاح دون حماية المرافق الحيوية وغيرها. وهناك مايشير إلى أن المندوب السامي طلب تعزيزات حتى يستطيع مواصلة الضغط على جماعات الثوار دون انقطاع[٦٢]، وأن القوات العسكرية سعت إلى جر المجاهدين للدخول في معارك معها[٦٣].

الجانب الثالث الذي تعرض للنقد في أداء الإدارة المدنية هو ماسمي بسياسة الاسترضاء للعرب، فقد أشار العسكريون وبعض الباحثين أن الإدارة المدنية سعت لاسترضاء العرب، وأنها عاملت الثورة باعتدال شديد وكرهت تطبيق

---

(٦٠) Despatch, Ormesby- Gore to O.A.G., 15 Mar. 1937, Secret, W.O. 32/4178.

(٦١) See: Dill Report, p. 6. and **Military Lessons**, p. 37.

(٦٢) Tel, H.C. S. of. S. Colonies, 22 Jun. 1936. Most Secret, Most Immediate, W.O. 32/4176.

(٦٣) Peirse Despatch, Appendex 3.

اجراءات حازمة وقوية لسحق الثورة، وأنها لم تتخذ إجراءات حازمة ضد اللجنة العربية العليا وخاصة الحاج أمين الحسيني(٦٤). والحقيقة أن الإدارة المدنية تبنت العديد من الإجراءات القمعية القاسية، لكنها- على مايبدو- لم تستمر في الشوط إلى نهايته، فقد كانت تخشى أن يؤدي ذلك إلى زيادة المعارضة وتصعيد الروح الوطنية، وهو ما ترى أنه حدث بالفعل. كما أن عبارة «إجراءات حازمة وقوية» استخدمت لتبرير العمليات الانتقامية القاسية من القرى والمناطق التي تؤوي الثوار أو تجرى فيها عمليات ضد السلطة، بحيث يعاقب الكثير من الأبرياء أثناء سعي السلطات لتعقب الثوار، وهو ما يحدث حالة كبيرة من الشعور بالمرارة والسخط، وربما يشكل رافداً جديداً لانضمام الناس إلى الثورة، فضلاً عن أن ذلك قد يصعب أي حل سياسي مستقبلي(٦٥).

أما بالنسبة للحاج أمين الحسيني واللجنة العربية العليا، فقد كان واكهوب يرى أنهم أيدوا الإضراب دون أن يؤيدوا العنف والثورة المسلحة، وليس هناك رسمياً ما يبرر القبض عليهم أو إبعادهم. ورفض واكهوب رأي ديل أن اللجنة العليا هي وراء الثورة والإضراب، وأن حجم الحامية مرتبط بالتصرف تجاه هذه اللجنة، وأن هذه اللجنة هي أول من يجب أن يحاسب. وتمسك واكهوب برأيه أن الشعور المتصاعد وسط العرب كان واسعاً جداً وعميقاً جداً بحيث كان الإضراب «حركة وطنية حقيقية»، وأن إزالة القليل من الزعماء في القمة لن يوقف هذه الحركة، وأن القادة إذا أزيحوا فإن آخرين أكثر تطرفاً سيتقدمون ويأخذون مكانهم. واعتبر واكهوب أن ديل بالغ في إعطاء الوزن للجنة العليا

(٦٤) See: Dill Report. p. 4. and p. 6; **Military Lessons**, p. 169; C.I. G.S. to S.of S. War. 30 Jun 1936. W.O. 32/4176; Abdel Wahab A. Abdel Rahman, op. cit. p. 120; Norman Bentwich, **Fulfilment in the Promised Land : 1917-1937** (London: The Soncino Press, 1938) p. 210, and Marlowe, **op. cit**., p. 159.

(٦٥) See: Comment on Dill Report, by Wauchope, Nov. 1936, W.O. 32/4178.

لأن أعضاءها في الحقيقة- حسب رأي واكهوب- "غير موثوق بهم جيداً وليسوا مؤثرين جداً"(٦٦).

مرحلة التوقف المؤقت للثورة ١٩٣٦-١٩٣٧

دخلت فلسطين بعد توقف الإضراب والثورة في شبه هدنة مؤقتة استمرت عاماً تقريباً، وفي هذه المرحلة سعى الثوار العرب في فلسطين إلى المحافظة على درجة من التوتر يسهل معها انتقال البلاد إلى الوضع الثوري السابق في حالة عدم تحقيق المطالب العربية(٦٧). وقد شعر أهل فلسطين إثر انتهاء الإضراب بكسب معنوي كبير، إذ استطاعوا الصمود في إضراب شامل استمر ستة أشهر، ولم تستطع الآلة العسكرية البريطانية تركيعهم، كما أنهم لم يخرجوا من الثورة مهزومين. وتفرّق الثوار بعد انتهاء هذه المرحلة بإرادتهم، كما حافظت اللجنة العربية العليا على الكثير من هيبتها ومكانتها، كما كسب أهل فلسطين مزيداً من التعاطف العربي والإسلامي معهم(٦٨).

وكان الكسب الفلسطيني الأكثر إزعاجاً للسلطات العسكرية والأمنية هو تلك الخبرة الجيدة التي كسبها الثوار في العمل المسلح وتكتيكات «حرب العصابات». . ، وبروز مجموعة من الشخصيات الثورية التي كسبت احتراماً وشعبية كبيرة بين رفاقهم ووسط الجماهير بحيث يمكن أن تصبح عناصر قيادية محتملة لأية ثورة قادمة. ولذلك فقد توقع المندوب السامي أن أي ثورة جديدة

---

(٦٦) Ibid; Note by Ormesby- Gore, 11 May 1937, Prem . 1 / 352; and P. M. C. **Minutes of the Thirty Second (Extraordinary) Session** 1937, p. 50.

(٦٧) See: An Appreciation of the Situation in the Middle East from Intelligance Aspect, 1937, Secret, W.O. 106/1594. B.

(٦٨) انظر: عادل حسن غنيم، **الحركة الوطنية الفلسطينية: من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية** (مصر: مكتبة الخانجي، ١٩٨٠)، ص ٣٥١-٣٥٣، وانظر أيضاً:
Appreciations on the Middle East, by Military Intelligence (W.O.) Jun. 1937, W.O. 106/1594 B.

ستكون أكثر تنظيماً، وستكون مساعدة العرب لها أكثر فاعلية، وبالتالي فإن على القوات العسكرية أن تواجه أعداداً أكبر بكثير من الثوار المسلحين(٦٩).

وكان أحد مظاهر محافظة الثوار على درجة من التوتر وقوع موجة من الاغتيال السياسي ضد اليهود والشرطة العرب، وأولئك العرب المتهمون بممالأة السلطة ومعارضة الثورة، وقد اشتدت هذه الموجة خصوصاً في الثلاثة أشهر الأولى من سنة ١٩٣٧، كما استمرت المقاطعة المتبادلة بين العرب واليهود(٧٠).

وبالنسبة للسلطات البريطانية في فلسطين، فقد كان هذا الوضع «الهدنة المؤقتة» مناسبة لترتيب أمورها بما يتلاءم مع الأحوال المقبلة. ولذلك تعرضت مجمل التجربة العسكرية في فلسطين للنقد والتحليل، وجرى إعادة تنظيم الحامية، وترتيب العلاقة بين المندوب السامي والقائد العام للقوات في حالة نشوب ثورة مستقبلية وإعلان الأحكام العرفية القانونية. كما انتهزت السلطات العسكرية هذه الفترة، فأخذت تقيم المخافر والاستحكامات في المناطق المهمة(٧١)، وقامت بعدد من المناورات العسكرية خصوصاً في المناطق الجبلية التي يحتمل أن تكون مواقع انتشار وتمركز للثوار مستقبلاً مثل المناطق الشمالية وجبال نابلس والخليل(٧٢).

وعندما توقفت الثورة لم يعد هناك ما يبرر وجود قوات عسكرية كبيرة، خاصة وأنه قد كان هناك مشاكل حقيقية في السكن، إذ لم يكن ممكناً توفير

---

(٦٩) Despatch, Wauchope to Ormesby- Gore, 26 Jan 1937, Secret "A", W.O. 32/4178.

(٧٠) أنظر: كامل خلة، مرجع سابق، ص ٦٦٨، وانظر أيضاً:
Resume of Operations: for Jan. 1937, Air A.Q., 18 Feb 1937; AIR5/1247; Resume of Operations: for Mar. 1937, Air H. Q. 28 Apr. 1937. AIR 5/1247; and Resume of Operations: for Apr. 1937, Air H. Q., 24 . May 1937, AIR 5/1247.

(٧١) كامل خلة، **مرجع سابق**، ص ٦٦٧.

(٧٢) انظر مثلاً: **الشباب**، العدد ٥٥-١٥ "٣٥٠"، ٢ يونيو ١٩٣٧، والعدد ٥٨-١٨ "٣٥٣"، ٢٣ يونيو ١٩٣٧، العدد ٦٥-٢٥ "٣٦٠"، ١١ أغسطس ١٩٣٧.

السكن لأكثر من خمس كتائب فقط[٧٣]، أي حوالي خمس القوات الموجودة. ولذا امتلأت الكثير من المدارس والفنادق والمؤسسات الحكومية وحتى عدد من منازل المواطنين- الذين أجبروا على مغادرتها- فضلاً عن أعداد كبيرة من الخيام بالجنود[٧٤]. وكان اقتراب فصل الشتاء وموسم الأمطار يزيد الأمر صعوبة، ولذلك أوصى المندوب السامي القائد العام للقوات في ١٥اكتوبر بإرسال لواء على الأقل فوراً إلى بريطانيا[٧٥]، ثم عاد فأخبره بعد ذلك بأيام بإمكانية سحب لواءين فوراً، وأنهم كلما أرسلوا بشكل أبكر إلى بريطانيا كلما كان ذلك أفضل[٧٦]. وقد بدأت التعزيزات التي قدمت من مصر بالعودة في نهاية أكتوبر ١٩٣٦، وفي ٤ نوفمبر غادرت أول دفعة من التعزيزات التي جاءت من بريطانيا على متن السفينة لورنتك Laurantic، وغادرت تعزيزات الطيران في ٩ نوفمبر، وأخذ الجنود يبحرون بأسرع ما يمكن إلى بريطانيا حيث نجح أغلبهم في العودة إلى منازلهم لحضور «أعياد الميلاد». غير أن اللواء الثاني مشاة وعدداً من الجنود التابعين لقيادة القوات قد تقرر استبقاؤهم في فلسطين سنة أخرى[٧٧].

وكان واضحاً في أذهان السلطات المدنية والعسكرية أن الثورة لن تنشب مرة أخرى حتى تعلن اللجنة الملكية تقريرها وتوصياتها، وتتخذ الحكومة البريطانية قراراتها بشأنها. وكانت هذه اللجنة التي اشتهرت باسم لجنة بيل- وهو اسم رئيسها- قد وصلت إلى فلسطين في ٢١ نوفمبر ١٩٣٦[٧٨]، وبدأت في مهمة

---

(٧٣) Dill Report, p. 8

(٧٤) أنظر: **فلسطين في مذكرات القاوقجي**، جـ٢، ص ٤٢، وانظر أيضاً:
Wauchope to Ormesby- Gore, 13 Nov. 1936, Prem. 1/ 352.

(٧٥) Tel. H.C. to S. of S. Colonies, 15 Oct. 1936. Secret, W.O. 32/4176.

(٧٦) Tel. H.C. to S. of S. Colonies, 20 Oct. 1936. Secret, W.O. 32/4176.

(٧٧) **Military Lessons**, p. 27.

(٧٨) **تقرير بيل**، ص ١٣٤.

كان من الواضح أنها تستغرق عدة أشهر. ولذلك فقد كان هناك اتفاق بين واكهوب وديل على أن حامية من سبع كتائب كافية لحفظ الأمن والتعامل مع الظروف الحالية(٧٩). وفي مطلع يناير ١٩٣٧ كان في فلسطين ثمان كتائب وبطارية مدفعية وعدة وحدات من أسلحة المهندسين والخدمات والتموين والإشارة والسلاح والطبي(٨٠)، فضلاً عن عدد من الطائرات والسيارات المدرعة.

وفي شهر مارس أصبح عدد الكتائب سبعاً بعد سحب الكتيبة الأولى من فوج لويال، وقد ظل حجم الحامية هذا تقريباً حتى شهر سبتمبر ١٩٣٧ عندما اندلعت المرحلة الثانية من الثورة. وقد كانت الكتائب موزعة على لواءين هما اللواء الثاني مشاة بقيادة العميد كار L.Carr، واللواء السادس عشر مشاة بقيادة العميد إيفتس(٨١).

ومن جهة أخرى، فقد شهدت هذه المرحلة عملية مراجعة وإعادة ترتيب العلاقة بين المندوب السامي والقائد العام للقوات العسكرية، ويظهر أن ديل كان شخصاً عسكرياً صلباً يطلب الصلاحيات التي يحتاجها بقوة ووضوح، ولم تكن رتبته العسكرية تقل عن رتبة المندوب السامي السابقة حيث وصل كلاهما إلى رتبة فريق. وكان من الواضح أن خلافاً قد ظهر منذ البداية بين الاثنين حول طريقة التعامل مع الأوضاع في فلسطين، ولذلك عقدت جلسة في ٢٦ نوفمبر ١٩٣٦ بينهما لمناقشة الآراء. وكانت أبرز نقاط الخلاف بينهما أن ديل

---

(٧٩) Summary of Views of H.C. and G.O.C. on Points Discussed at aMeeting on 26 Nov. 1936, W.O. 32/4178.

(٨٠) **Monthly Army List: for Jan. 1937** (London: H.M.S.O. 1937) pp. 144-149.

(٨١) **Monthly Army List: for Jul. 1937** (London: H.M.S.O. 1937) pp. 145, **Monthly Army List: for Sep. 1937**. (London: H.M.S.O. 1937) pp. 144 -145, and P.D., **Commons**, Vol. 320, Col. 1167.

اعتبر أنه من حق القائد العام للقوات تقرير متى وكيف تستخدم القوات العسكرية في دعم السلطة المدنية، أما واكهوب فكان يرى أن من حق المندوب تقرير متى تستخدم هذه القوات، ولكن دون التدخل في كيفية استخدامها. وحدث خلاف بينهما بشأن قيام القوات العسكرية بعمل استعراضات للقوة في الشارع بهدف منع «العصيان»، فرأى ديل أن من حقه أن يكون القرار النهائي بهذا الشأن بيده، أما واكهوب فكان يرى أيضاً أن من حقه تحديد متى تقام هذه الاستعراضات دون التدخل في كيفيتها. ورأى ديل أنه في حالة تجدد «الاضطرابات» فإن سياسة حازمة يجب أن تتبع، وقد وافقه واكهوب على ذلك غير أنه فرق بين الوضع قبل صدور قرارات الحكومة البريطانية بناء على توصيات اللجنة الملكية وبين الوضع بعده، وأكد أنه إذا صدرت القرارات وحدثت ثورة ضدها فيجب أن تسحق حتى لو تركت شعوراً بالسخط والمرارة. أما عملية تحديد مراكز مرابطة القوات العسكرية، فإن كل واحد منهما كان يرى أن القرار النهائي يجب أن يكون بيده مع اعتراف كل منهما بضرورة التشاور بينهما في ذلك(٨٢).

وفي الوقت نفسه، اتفق واكهوب وديل على أن صلاحية المندوب السامي كقائد أعلى لا تتضمن القيادة المباشرة للقوات، وعلى أن المندوب السامي يقرر المرحلة التي يجب اللجوء فيها إلى الأحكام العرفية، وعلى أن طلب التعزيزات مسؤولية المندوب السامي، وعلى أن أمر رفع تطبيق الأحكام العرفية يقرره القائد العام للقوات(٨٣).

وقد رفعت مسائل الخلاف والاتفاق بين المندوب السامي والقائد العام إلى المراجع العليا في بريطانيا. وعقد اجتماع في وزارة المستعمرات في ١٦ فبراير١٩٣٧ بحضور المندوب السامي لفلسطين، وقد مثل مجلس الجيش في الاجتماع رئيس الاركان العامة للقوات البريطانية، ومدير العمليات العسكرية، وحضر نائب رئيس أركان الطيران ممثلاً لمجلس الطيران، كما حضر ممثل عن

---

(٨٢) Summary of views of H.C. and G. O. C. on Points Discussed at a Meeting on 26 Nov. 1936. W.O. 32/4178.

(٨٣) Ibid

وزارة الخارجية. وقد أرسل وزير المستعمرات نسخة من القرارات التي توصل اليها الاجتماع الى القائم بأعمال الحكومة في فلسطين في ١٥ مارس ١٩٣٧. وقد أكدت القرارات على حق المندوب السامي في تقرير متى تستخدم القوات العسكرية في دعم السلطة المدنية بينما يقرر القائد العام للقوات كيفية استخدامها، وأن المندوب يقرر أيضاً متى تقوم القوات بعمليات استعراض القوة، أما بالنسبة لتمركز القوات العسكرية في أماكن محددة فيجب أن يرفع الأمر عند الاختلاف إلى الحكومة البريطانية(٨٤).

وعلى كل حال ، فإن أجواء الشد والترقب قد أخذت تتزايد في فلسطين مع اقتراب صدور تقرير اللجنة الملكية "تقرير بيل"، وفي ٢٢ يونيو ١٩٣٧ رفعت اللجنة تقريرها للحكومة البريطانية(٨٥)، وقامت الحكومة بنشره في ٧يوليو(٨٦). وقد أوصت اللجنة في خلاصة تقريرها بتقسيم فلسطين إلى دولتين أحدهما عربية والثانية يهودية، على أن تبقى الأماكن المقدسة مع ممر إلى يافا تحت الانتداب البريطاني(٨٧). وقد تبنت الحكومة البريطانية هذا الحل بالفعل. وقد أثار ذلك موجة لا مثيل لها من السخط والغضب وسط الشعب الفلسطيني(٨٨)، وكان ذلك حافزاً محركاً للمرحلة الثانية من الثورة، وقد زاد الوضع توتراً بمحاولة الحكومة القبض على الحاج أمين الحسيني في ١٧ يوليو وقيامها بحملة اعتقالات في صفوف الوطنيين، "وتدهور" الوضع بشكل كبير مع نهاية أغسطس بوقوع حوادث قتل متبادل بين العرب واليهود، وتصاعدت حدة الأحداث في الشهر التالي ودخلت فلسطين المرحلة الثانية من الثورة(٨٩).

---

(٨٤) Despatch, Ormesby- Gore to O.A.G., 15 Mar. 1937, Secret, W.O. 32/4178.

(٨٥) **تقرير بيل**، ص ٥١٩

(٨٦) كامل خلة، **مرجع سابق**، ص ٦٧٤

(٨٧) انظر حول تفصيلات توصيات اللجنة ومشروع التقسيم: **تقرير بيل**، ص ٤٧٤-٥١٧.

(٨٨) كامل خلة، مرجع سابق، ص ٦٨٦.

(٨٩) **نفس المرجع**، ص ٦٩٢-٦٩٣. وانظر :
Resume of Operations: for Jul. 1937, Air H.Q., 25 Aug 1937, AIR5/1247, and Resume of Operations: for Aug. 1937, Air H.Q., 21 Sep. 1937, AIR5/1247.

وقد كانت السلطات البريطانية في فلسطين تدرك خطورة الوضع قبيل نشر تقرير اللجنة الملكية، وكانت المخابرات العسكرية البريطانية في وزارة الحرب تدرك ذلك أيضاً واعتبرت أن «هناك شيئاً واحداً أكيداً هو أننا سنحتاج حامية أكبر في فلسطين لبعض الوقت، وأن هذا البلد سيكون شوكة في لحمنا من وجهة النظر العسكرية حتى تصبح الحالة مستقرة هناك(٩٠).

ويظهر أن وزارة الحرب كانت في شهر يونيو ١٩٣٧ بصدد سحب الفريق ديل وإرسال قائد عسكري جديد للقوات في فلسطين، وقد دفع ذلك أورمسبى غور وزير المستعمرات لتنبيه وزير الحرب هوربليشا L. Hore-Belisha إلى احتمال مواجهة حالة طوارئ في فلسطين نتيجة نشر تقرير اللجنة الملكية وبالتالي فإن تغيير القائد العام في هذه الفترة غير مناسب(٩١)، وقد تفهم هوربليشا الأمر وجرى الاتفاق على ألا يغادر ديل فلسطين حتى تظهر نتائج اللجنة الملكية، وأن تعد الترتيبات بحيث يقضى ديل وخلفه معاً فترة في فلسطين بغرض تبادل ونقل الخبرة والتسليم المأمون للحامية(٩٢).

وفي ٢٦ أغسطس ١٩٣٧ وصل القائد العام الجديد للقوات البريطانية في فلسطين وشرق الأردن اللواء ويفل A.P.Wavell إلى محطة قطارات اللد، غير أنه لم يتولَّ القيادة رسمياً إلا في ١٢ سبتمبر عندما غادر ديل فلسطين إلى بريطانيا(٩٣).

---

(٩٠) Apperciations on the Middle East by Military Intelligence (W.O), Jun. 1937, W.O 106/1594 B.

(٩١) Ormesby- Gore to L. Hore- Belisha, 24 Jun. 1937, C.O. 733/333/2

(٩٢) Hore- Belisha to Ormesby- Gore, 6 Jul. 1937, C.O. 733/333/2

(٩٣) Resume of Operations: for Aug. 1937, Air H.Q., 21 Sep.1937, AIR5/1247, and Report on the Operations Carried out by the British Forces in Palestine and Trans- Jordan in Aid of the Civil Power for 12 Sep. 1937 to 31 Mar. 1938, R.P. Wavell to Under S. of S. War, 7 Apr. 1938, Secret, p. 1, W.O. 32/9401. Hereafter refered to as Wavell Report.

المرحلة الثانية من الثورة ١٩٣٧-١٩٣٩

كان حادث اغتيال أندروز Andrews حاكم لواء الجليل- على يد جماعة القسام يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٣٧- المؤشر البارز على بدء المرحلة الثانية من الثورة الفلسطينية. وقد اعتبر مقتل أندروز صدمة كبيرة للسلطات البريطانية إذ كان أول اغتيال لشخصية مدنية كبيرة، واعتبر إعلاناً صريحاً للثورة ضد الحكم البريطاني(٩٤). ويبدو أن حكومة فلسطين كانت مستعدة تماماً للقيام بإجراءات ثورية قمعية قاسية، وكان من الواضح وجود روح من التوافق بين السلطات المدنية والعسكرية لاعتماد أسلوب الشدة والقوة لسحق أي «اضطرابات» من جذورها.. ولذلك لم تتردد هذه المرة من حل اللجنة العربية العليا وإبعاد بعض أفرادها، وإقالة المفتي من رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى ، وحل اللجان القومية والقيام بحملة اعتقالات واسعة... (٩٥).

وكان متوقعاً بالنسبة لمؤيدي سياسة «القبضة الحديدية» الذين انتقدوا بمرارة «عجز» السلطات المدنية في ثورة ١٩٣٦ ، أن يؤدي أسلوب السلطة الجديد إلى سحق الثورة في مهدها. ولكن الذي حدث كان عكس ذلك تماماً، فقد تفجرت ثورة كبرى استمرت أربعة أضعاف تلك الفترة التي عاشتها المرحلة الأولى من الثورة.... ، ولم تتوقف هذه الثورة إلا بعيد اندلاع الحرب العالمية الثانية في أواخر سنة ١٩٣٩.

---

(٩٤) Poarth, The Palestinian Arab National Movement, p. 235

كان أندروز من أخلص الموظفين الكبار لسياسة الوطن القومي اليهودي، كما تميز بشدته على العرب، وقد عيّن حاكماً للواء الجليل الذي استحدث- بما يتوافق مع خطة التقسيم- في ١٧ يوليو ١٩٣٧ حيث كان مخططاً لهذا اللواء أن يكون ضمن الدولة اليهودية المقترحة، ولذلك ربما كان اغتياله رمزاً «لاغتيال» مشروع التقسيم.

انظر: **الثورة العربية الكبرى في فلسطين ١٩٣٦- ١٩٣٩ : الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت، ١٩٨٩) ص ١٠٥ ، و**الشباب**، العدد ٧٢-٣٢ «٣٦٧»، ٢٩ سبتمبر ١٩٣٧.

(٩٥) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية**، جـ١ ص ١٨٧-١٨٨.

ففي يوم فرار الحاج أمين الحسيني إلى لبنان في ١٤ أكتوبر استؤنفت العمليات الجهادية بشكل واسع(٩٦)، ورغم محاولات الجيش سحق هذه الثورة بكل الوسائل إلا أنها استطاعت الاستمرار والانتشار، وعاشت فلسطين جواً من الثورة الوطنية العارمة التي حظيت بدعم شعبي هائل. وفي صيف ١٩٣٨ وصلت الثورة إلى قمة نفوذها، وخضعت لهيمنتها مناطق واسعة خصوصاً شمال ووسط فلسطين، وتحطمت الإدارة المدنية في معظم مناطق فلسطين. واقتحم الثوار العديد من المدن الهامة، وكانوا يسيرون وهم مسلحون تماماً في شوارع نابلس دون خوف، وأظهر الثوار قدرة جيدة على التنظيم وفعالية في «حرب العصابات»، وشكلوا محاكم للفصل في القضايا، وعاقبوا بحسم السماسرة والجواسيس والعملاء(٩٧)، وأصبح قادة الثوار بمثابة الحكام الإداريين في مناطقهم. . . وعندما كان يحل القائد في قرية كانت تزدحم بأهل القرى المجاورة ووفود المدن القريبة «وتقام فيها الولائم والحفلات وتنشد الأهازيج وترسل الزغاريد كأن الناس في عرس أو عيد غير مبالين ولا متحسبين كأنه لم يكن للحكومة وجود»(٩٨). وزادت أعداد الثوار حتى بلغت حوالي عشرة آلاف، غير أن عدد المتفرغين منهم تماماً للثورة لم يكن يزيد عن ثلاثة آلاف، وهناك ألف يعملون في المدن، والباقي من الفلاحين الذين يقومون بنجدة إخوانهم في المعارك عندما تستدعي الحاجة(٩٩). وبلغ من شدة الثورة أن وزير

---

(٩٦) Wavell Report, p. 1, and Resume of Operations: for Oct. 1937, Air H.Q., 23 Nov. 1937, AIR 5/1247.

(٩٧) أنظر: محمد عزة دروزة، القضية الفلسطشينية، جـ ١، ص ١٩٣- ٢٠٧، وانظر أيضاً:-

Tel, H.C. to S. of S. Colonies, 25 May 1938, Secret, Most Immediate, C.O. 733/367/1, Military Intelligence Summary, No. 19/38, 23 Sep. 1933, C.O. 733/81/9, and Despatch, H.C. to S. of S. Colonies, 24. Oct. 1939, Secret, C.O. 935/21.

(٩٨) محمد عزة دروزة، فلسطين وجهاد الفلسطينيين، ص٥٣-٥٤.

(٩٩) صبحي ياسين، حرب العصابات في فلسطين، ص٧٥-٧٧، وقد قدر مارلو عددهم بـ «١٥» ألفاً انظر: Marlowe, op. cit., p.194.

المستعمرات اعتبر فلسطين «أصعب بلد في العالم»[١٠٠]، ووصف مهمة المندوب السامي والقائد العام للقوات البريطانية بأنها «أشق مهمة واجهت السلطات البريطانية في أية بلاد أخرى بعد الحرب العظمى»[١٠١].

وشكلت في سوريا ولبنان «لجنة الجهاد المركزية» تحت إشراف وتوجيه الحاج أمين، وتولي إدارتها الفعلية في دمشق محمد عزة دروزة، وقد اهتمت اللجنة بتوجيه الثورة وإمدادها وإسعاف منكوبيها[١٠٢]. أما قيادة الثورة في فلسطين فقد تولاها الفلسطينيون أنفسهم، وأبدى العديد من قادتهم مهارة كبيرة. غير أن قادة الثورة لم يتوحدوا جميعاً تحت قائد واحد، بسبب وجود شيء من التكافؤ جعل من الصعب قيادة أحدهم للجميع. لكن جماعة القسام استطاعت أن تُوحِّد تحت قيادة أبي إبراهيم الكبير- وبمساعدة عدد من إخوانه أعضاء الجماعة كيوسف أبو درة ومحمد الصالح وأبو إبراهيم الصغير وسليمان عبد القادر- مناطق شمال فلسطين وقسماً من مناطق نابلس وقسماً من منطقة القدس الشمالية، وهي من أكثر المناطق التي تركزت فيها الثورة. وبرز من القادة أيضاً عبد الرحيم الحاج محمد في منطقة طولكرم الشرقية، وكان يعرف في بعض مراحل الثورة بالقائد العام، كما برز عارف عبد الرزاق في منطقة طولكرم الغربية، وتولى حسن سلامة قيادة منطقة اللد، وتولى عيسى البطاط قيادة منطقة الخليل، كما تولى عبد القادر الحسيني قيادة منطقة القدس[١٠٣].

وقد شكلت المرحلة الثانية من الثورة تحدياً حقيقياً للسلطة البريطانية في فلسطين، ووجد ويفل نفسه منذ بداية مهمته كقائد عام للقوات مشغولاً تماماً بمواجهة ثورة متنامية تتخذ شكل حرب العصابات المرهقة، غير أنه لحسن حظه لم يجد صعوبة في التفاهم مع السلطات المدنية في اتخاذ خط متشدد لسحق الثورة.

---

(١٠٠) زهير المارديني، مرجع سابق، ص٢٨٤. التوكيد للباحث.

(١٠١) يوميات أكرم زعيتر، ص٤٢٧. التوكيد للباحث.

(١٠٢) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، جـ١، ص٢٠٩.

(١٠٣) نفس المرجع، ص٢١١-٢١٢.

وعند بداية الثورة حصل ويفل على إذن باستبقاء اضطراري للكتيبة الأولى من فوج رويال سسكس Royal Sussex التي كانت في طريقها لمغادرة فلسطين حيث ظلت حتى ١٤ اكتوبر، كما وصلت الكتيبة الثانية من بلاك ووتش Black Watch [١٠٤].

وقد اثيرت مسألة إعلان الأحكام العرفية وتخويل ويفل الصلاحيات الكافية لقمع الثورة منذ البداية، وحولت الحكومة البريطانية أمر البت في إعلانها إلى مؤتمر داخلي، وطلبت من بترشل Buttershill القائم بأعمال الحكومة في فلسطين (كان واكهوب في إجازة) تقديم رأيه بعد التشاور مع ويفل[١٠٥]، وقد اتفق القائم بأعمال الحكومة مع ويفل على عدم تأييد إعلان الأحكام العرفية[١٠٦] أما المؤتمر الداخلي الذي ناقش المسألة فقد حضره ممثلون عن وزارات المستعمرات والبحرية والحرب والطيران، وتوصل إلى أن الإعلان ليس ضرورياً وأنه لن يكون له تأثير عملي في ذلك الوقت، وفضل الانتظار لرؤية نتائج الإجراءات الشديدة التي اتخذت. واعتبر أن تخويل الصلاحيات للقائد العام للقوات يمكن أن يكون له أثر معنوي، ولكن ظهر للمؤتمر أن الأهم من ذلك هو إعادة الثقة بالحكومة المدنية، وهذا لا يتحقق بنزع صلاحياتها ولكن بإجراءات فعالة من الإدارة نفسها[١٠٧].

وفي مجلس العموم أعلن وزير المستعمرات يوم ٢٦ اكتوبر ١٩٣٧ أن الأحكام العرفية هي حكم عسكري لا يمكن إعلانه إلا إذا تحطمت الإدارة المدنية تماماً، وأنه تحت قانون الدفاع لفلسطين هناك صلاحيات واسعة جداً للتعامل مع الوضع وإصدار قوانين للطوارئ. وقال إن القائم بأعمال الحكومة والقائد العام للقوات يتعاونون في توافق تام في قمع أعمال «العنف»، وأن هناك استفادة

---

(١٠٤) Wavell Report, p.2.

(١٠٥) Tel., S. of S. Colonies to O.A. G., 29 Sep. 1939, Private and Personal, Immediate, C.O. 733/341/17.

(١٠٦) Tel., O.A.G. to S. of S. Colonies, 30 Sep. 1939, Private and Personal, Immediat, C.O. 733/341/17.

(١٠٧) An Interm Conference, Oct. 1937, C.O. 733/341/7.

كاملة من القوات البريطانية المتوفرة(١٠٨).

ومن جهة أخرى، فقد احتاطت السلطات العسكرية لنفسها بشأن توظيف العمال العرب في المعسكرات فأمر ويفل ألا يشتغل أي عامل عربي في المعسكرات إلا بعد أن يقدم شهادة «بحسن السلوك» من الشرطة(١٠٩).

كما قام الجيش بعمليات استعراض للقوة وتدريب جنوده على التعامل مع ظروف الحرب في فلسطين، فأقام مناورات عسكرية ضخمة في منطقة نابلس على مدى ٣٠ كيلومتراً (١١٠).

ولأن القوات العسكرية استخدمت أسلوب تفتيش القوى واهتمت بمنع الثوار من الاستفادة منها، ولأنها عانت من أسلوب حرب العصابات، وصعوبة التضاريس، ومشاكل دخول فصل الشتاء، وموسم المطر، فقد سبب ذلك انتشاراً واسعاً لهذه القوات وأوقعها في صعوبات كبيرة(١١١). إذ إن ذلك رغم ما استصحبه من مبادرات هجومية وإجراءات «تعسفية» لم يوقف الثورة، ولم يعوّض الحاجة إلى مزيد من التعزيزات العسكرية كما توقع الذين طالبوا باستخدام هذه الاساليب.

وخلال الأشهر الأولى التي تلت اندلاع المرحلة الثانية من الثورة لم تحصل زيادة في عدد القوات العسكرية، فرغم استمرار الثورة إلا أنها لم تكن قد اتسعت أو شكلت خطراً كبيراً. ويظهر أن الأمل كان لايزال يراود الحكومة البريطانية في إمكانية سحق الثورة بالقوات المتوفرة، بل إن تخفيضاً حصل- على مايبدو- في عدد الكتائب التي كانت سبعاً في بداية الأحداث فأصبحت ستاً فقط خلال الاشهر الأولى، لكن دونما تخفيض في الوحدات المساندة الأخرى كالمهندسين والخدمات والأطباء والتموين والإشارة، فضلاً عن وجود

(١٠٨) **P.D., Commons, Vol. 328, Cols. 3-4.**

(١٠٩) **الشباب**، العدد ٧٧ - ٣٧ «٢٧٢»، ٣ نوفمبر ١٩٣٧.

(١١٠) **الشباب**، العدد ٧٨ - ٣٨ «٢٧٣»، ١٠ نوفمبر ١٩٣٧.

(١١١) Wavell Report, pp. 11-13.

سربين من الطائرات وسرية سيارات مدرعة، وقد حل اللواء الرابع عشر بقيادة هاريسون H.C. Harrison مكان اللواء الثاني، وفي شهر يناير ١٩٣٨ كانت هناك ثلاث كتائب تتبع اللواء الرابع عشر هي الكتيبة الأولى من فوج بوردر Border والكتيبة الثانية من بلاك ووتش، والكتيبة الثانية من فوج نورث ستافوردشاير North Stafordshire، أما اللواء السادس عشر فكانت تتبعه ثلاث كتائب هي الكتيبة الثانية من رويال ألستر رايفلز Royal Ulster Rifles، والكتيبة الأولى من فوج إسكس Essex، والكتيبة الثانية من فوج هامبشير Hampshire [(١١٢)]. ومع قدوم شهر مارس ١٩٣٨ كانت هذه الكتائب تعاني من تشتتها في أماكن مختلفة وفي مناطق مضطربة جداً[(١١٣)].

هارولد مكمايكل مندوباً سامياً وقائداً أعلى للقوات

وفي مارس ١٩٣٨ حصل تغيير في منصب المندوب السامي لفلسطين والقائد الأعلى للقوات البريطانية فيها، فقد غادر واكهوب فلسطين بعد أن أنهى خدماته في الأول من مارس، وتولى مكانه السير هارولد مكمايكل H. Mac-Micheal اعتباراً من ٣ مارس[(١١٤)].

ويظهر أن واكهوب كان قد غاب عن ساحة إدارة حكومة فلسطين من الناحية العملية قبيل بدء المرحلة الثانية من الثورة، إذ إنه ذهب في سبتمبر ١٩٣٧ إلى بريطانيا في إجازة، وكان يعاني من مرض استدعى تلقيه الرعاية الصحية، وقد اعتذر هناك عن استكمال فترة ولايته الثانية حيث شعر أن صحته لاتمكنه ذلك[(١١٥)].

وقد قبلت الحكومة استقالته وانتهز أورمسبي غور وزير المستعمرات فرصة الحديث عن هذا الأمر في مجلس العموم في ٢٨ اكتوبر فعبر عن «تقدير

---

(١١٢) **Monthly Army List: for Jan. 1938** (London: H.M.S.O., 1938), pp.144-145.

(١١٣) **P.D., Commons**, Vol. 332, Col. 1747.

(١١٤) Despatch, Mac Micheal to S. of S. Colonies, 22 Mar. 1938, C.O. 935/21.

(١١٥) **P.D., Commons**, Vol. 328, Col. 266.

الحكومة العميق لخدمات واكهوب الطويلة والمتيمزة للدولة»، مشيراً إلى أنه واثق أن مجلس العموم سوف يتعاطف بعمق مع واكهوب لتقاعده المبكر عن عمل أدّاه «بتفان وحماس في ظروف صعبة للغاية»(١١٦)، غير أن أهل فلسطين تنفسوا الصعداء على مايدو لرحيل واكهوب، وعلق أكرم زعيتر قائلاً إنه قد رحل «ملعوناً غير مأسوف عليه، وأسجل هنا أن الفلسطينيين لم يعرفوا من مندوبي فلسطين من يعادل هذا الشيطان مكراً واحتيالاً ورياءً. . . .» (١١٧). وعلق على مجيء مكما يكل فذكر أنه مهما يكن من أمره فإنه «لن يكون أسوأ من سلفه الذي تجاوز في الإساءة للكيان العربي في فلسطين كل مدى! وكلما ادلهمت البلاد بالثورات وكلما غرقت بالدماء واستطال عذابها، فإن شخصاً لعيناً واحداً يعتبر طليعة المسؤولين عن ذلك، إنه واكهوب». (١١٨)

أما هارولد مكما يكل فكان قد خدم في السودان حوالي ثلاثين عاماً وارتقى في سلم الوظائف حتى وصل لمنصب السكرتير الإداري، وبالنسبة للبريطانيين فإن مكما يكل قد كسب سمعة جيدة بكفاءته وقدرته الإدارية ومعرفته باللغة العربية والثقافة المحلية للسكان، وكان في السنتين السابقتين لتعيينه مندوباً سامياً لفلسطين يشغل منصب حاكم تنجانيقا وقائداً أعلى للقوات البريطانية فيها(١١٩).

---

(١١٦) **Ibid.**

(١١٧) يوميات أكرم زعيتر، ص٣٦١.

(١١٨) نفس المرجع، ص٣٣٨.

(١١٩) See: Marlowe, **op. cit**, p. 191, and Bentwich, **Mandate Memories**, p.161.

اشتهر هارولد مكما يكل في السودان بطبيعته المتشددة، ولعل ذلك احد أسباب اختياره لفلسطين، وقد استمر مندوباً سامياً في فلسطين حتى سنة ١٩٤٤، وله من تأليفه عن السودان كتاب: H.MacMicheal , **The Anglo - Egyptian Sudan** (London: Faber and Faber, 1934).

وفيه يتحدث عن تاريخ السودان، وأوضاعه السياسية والاقتصادية والتعليمية والإدارية، وخصوصاً خلال فترة عمل مكما يكل في السودان، وهناك كتاب آخر هو:

H. MacMicheal, A **History of the Arabs in Sudan** (London: Frank Cass, 1977).

وفيه يتعرض للقبائل العربية في السودان، وللمخطوطات المحلية.

والملفت للنظر في تعيين مكما يكل أنه التعيين الأول لمندوب سام مدني منذ ١٢ عاماً، وأنه جاء بعد ثلاثة مندوبين احتلوا مناصب عالية سابقة في الجيش. ثم إن هذا التعيين قد حدث أثناء الثورة الكبرى. ولعل الحكومة البريطانية فضلت تعيين إداري محترف بدلاً من قائد عسكري متقاعد، لأنه ربما كان من الأسهل على الرجل المدني تخويل صلاحياته أو بعضها في ظل ظروف طارئة لرجل عسكري، وهي ما يمكن أن يكون أمراً أكثر صعوبة على رجل عسكري يخول صلاحياته لعسكري مثله خصوصاً إذا كان المندوب يحمل رتبة عسكرية عالية سابقاً(١٢٠). ثم إن تعيين رجل مدني ربما يجعله أقل تدخلاً في تفصيلات عمل قائد القوات البريطانية عنده، مما يقلل بالتالي من احتمالات الاختلاف والتعارض.

وقد أكد مكمايكل في الكلمة التي ألقاها بمناسبة تعيينه في ٣ مارس أن أول مهمة يحملها على عاتقه هي المحافظة على سلطة الحكومة والتوطيد الحازم للقانون والنظام، كما شدد على دعمه الكامل للجهات التنفيذية المدنية والعسكرية(١٢١)، مما يؤكد إصرار السلطة البريطانية على الاستمرار في سياستها المتشددة.

ترتيبات وتعزيزات عسكرية

وبعد شهر من تعيين مكمايكل حصل تغيير أيضاً في منصب القائد العام للقوات البريطانية، إذ يبدو أن سبعة أشهر من قيادة ويفل للقوات في فلسطين وشرق الأردن لم تثبت نجاحاً في قمع الثورة، ولذلك فقد تم تعيين الفريق هيننج R.H.Haining لقيادة هذه القوات اعتباراً من ٩ ابريل ١٩٣٨(١٢٢)، وقد

---

(١٢٠) Porath, **The Palestinian Arab National Movement**, p.239.

(١٢١) Text of His Excellency, The H.C.'S Broadcast Message, Jerusalem, 3 Mar. 1938, C.O.s' 935/21.

(١٢٢) Report on the Operations Carried out by British Forces in Palestine and Trans- Jordan from 1 Apr- 18 May 1938, Haining to Under S. of S. War, 8 Jul. 1938, Secret, W.O. 32/9496. Hereafter refered to as Haining Report, Apr- May 1938.

علقت جريدة الشباب على هذا التعيين بسخرية باعتبار التبديل عنواناً للفشل والخيبة والهزيمة، وقالت إنه إثر تعيين ويفل «فإذا بالهزائم تكثر في زمنه فعزلوه وولوا مكانه.. هيننج.... فنحن نقول للإنجليز الذي بهدلوا أنفسهم في فلسطين وخسروا سمعتهم أن يبدلوا دماغ وزارة المستعمرات بدلاً من تبديل قوادهم»!!!(١٢٣).

واصل هيننج جهود ويفل في محاولة القضاء على الثورة، وخلال شهري ابريل ومايو ١٩٣٨ عانى قسم كبير من الحامية من إجهاد شديد وخيبة أمل متكررة نتيجة عدد من الحملات العسكرية الشاقة ضد الثوار والتي لم تؤد إلى نتائج جيدة(١٢٤).

وعندما قام المندوب السامي بمراجعة الوضع ودراسته مع هيننج وخبير الشرطة تشارلز تيجارت C. Tegart في مايو ١٩٣٨ وصلوا إلى نتيجة مؤداها أن الترتيبات والخطط السابقة لم تكن كافية لمواجهة الوضع، خصوصاً وأن الوضع زاد «تدهوراً» بعد أن أصبح نصف فلسطين الشمالي تقريباً تحت هيمنة الثوار. وشعروا أن من أسباب «تدهور» الوضع أن الأعداد الموجودة من الجيش والطيران والشرطة محدودة في مقابل المتطلبات الواسعة الملقاة على عاتقها..، هذا فضلاً عن احتمال تزايد الوضع «سوءاً» في الأشهر الأربعة التالية، لأن الفلاحين سيكون لديهم القليل من العمل غير الحصاد (١٢٥).

وقد تزامنت هذه الفترة مع تعيين مالكوم مكدونالد وزيراً جديداً للمستعمرات في ١٦ مايو ١٩٣٨(١٢٦)، وقد سبب له الوضع في فلسطين «أعظم القلق»(١٢٧)، ولذلك شدد في برقية للمندوب السامي في ٩ يونيو على ضرورة تركيز الطاقات البريطانية لتحقيق قمع مبكر للثورة، وعرض إرسال

---

(١٢٣) الشباب، العدد ٩٧-٥٧ «٣٩٢»، ٢٠ ابريل ١٩٣٨.

(١٢٤) Haining Report, Apr- May 1938. p. 11.

(١٢٥) Tel. H.C. to S. of S. Colonies, 25 May 1936, Most Immediate, Secret, C.O. 733/367/1.

(١٢٦) يوميات أكرم زعيتر، ص ٣٩١.

(١٢٧) Tel: S. of S. Colonies to H.C., 9 Jun. 1938, Private and Personal, C.O. 733/367/1

تعزيزات عسكرية إضافية إذا كان ذلك يعجل في تحقيق الهدف المطلوب(١٢٨).
وبالفعل فقد طلب مكمايكل وهيننج تعزيزات إضافية فجاء من مصر فوج من السيارات المدرعة من الهوسارز الحادية عشر، والكتيبة الأولى من أيريش جاردز Irish Guards والكتيبة الأولى من فوج إسكس، وجاءت السفينة الحربية أميرالد Emerald، ثم حلت مكانها في اليوم التالي السفينة الحربية ريبالس Repulse حيث كان لوجود السفن الحربية في ميناء حيفا أثر إيجابي في تعزيز السلطة البريطانية هناك(١٢٩).

وطلب المندوب السامي في ٢٩ يونيو اعتماد مبلغ «١٦٠» ألف جنيه لعمل الطرق العسكرية في الجليل والسامرة، إضافة إلى «١٧» ألف جنيه تم اعتمادها مسبقاً لربط المناطق ومراكز الشرطة التي قد يضطر للانسحاب منها، لاستحالة إيصال التعزيزات اليها في حالة الأمطار(١٣٠).

ورغم هذه التعزيزات فقد استمرت الثورة في الانتشار والتصاعد خلال شهري أغسطس وسبمتبر ١٩٣٨، واعترف هيننج بوجود "روح ثورية عميقة وسط جميع السكان العرب مدفوعة بنداء الحرب المقدسة"(١٣١).

كما اتجهت الثورة إلى الاشتداد بقوة كبيرة جنوباً في مناطق يافا- تل أبيب والقدس- رام الله- الخليل مما استدعى ضرورة طلب تعزيزات كبيرة مساوية

---

(١٢٨) Ibid

(١٢٩) Report on the Operations Carried out by the British Forces in Palestine and Trans- Jordan, in Aid of the Civil Power, During the period from 20 May- 31 Jul. 1938, Haining to S. of S. War, 24 Aug. 1938, Secret, W.O. 32/9497. Hereafter refered to as Haining Report, May- Jul. 1983.

(١٣٠) Tel H.C. to S. of S. Colonies, 29 Jun. 1938, Important, Secret, C.O. 733/367/1

(١٣١) Despatch on the Operations Carried out by the British Forces in Palestine and Trans- Jordan, in Aid of the Civil Power, During the Period from 1 Aug. -31 Oct. 1938, Haining to S. of S. War, 30 Nov. 1938, Secret, p.2, W.O. 32/9498, Italic added. Hereafter refered to as Haining Despatch, Aug. - Oct. 1938.

لفرقة عسكرية بحيث تصل في شهر اكتوبر(١٣٢). ولم يكن باستطاعة الكتائب الثمانية وفوج السيارات المدرعة- التي كانت موجودة خلال شهر أغسطس في فلسطين- سوى السعي لإقرار شيء من «القانون والنظام» في الجليل والسامرة والمحافظة على الأمن في القدس، ولم يكن أمام السلطات المدنية والعسكرية سوى الانتظار والأمل ألا تحدث تطورات أخطر قبل وصول التعزيزات(١٣٣).

وفي ٧ سبتمبر أرسل وزير المستعمرات إلى المندوب السامي بأن الترتيبات تجري لإرسال تعزيزات إلى فلسطين مكونة من لواء مكون من ثلاث كتائب بريطانية قادمة من الهند، وفوجي فرسان وكتيبة أسلحة رشاشة، وبطارية هاوتزرز Howitzers وقيادتي فرقة ولواء، مع وحدات الإسناد من بريطانيا، هذا بالإضافة إلى لواء احتياط الشرق الأوسط الذي وضع تحت التصرف في فلسطين(١٣٤). وكان متوقعاً لهذه التعزيزات أن تصل بين ٦-٢٣ أكتوبر ١٩٣٨، ولكن جرت محاولات لتسريع وصول التعزيزات، فوصل لواء احتياط الشرق الأوسط في الفترة من ١٣-٢٦ سبتمبر، وقد أرسلت قواته جميعها عند وصولها للمنطقة الجنوبية. غير أن أثر هذه التعزيزات قد ضاع بعد تلقي أوامر من بريطانيا بإعادة كتائب الأيرش جاردز والإسكس والهوسار إلى مصر والتي سبق أن جاءت منها في شهر يوليو السابق. وكان سبب ذلك تعقيدات الوضع في أوروبا واحتمال نشوب الحرب نتيجة النزعة التوسعية النازية، والتي برزت في تلك الفترة فيما عرف بالمشكلة التشيكوسلوفاكية.

وقد زاد هذا من حراجة وضع القوات البريطانية في فلسطين، خصوصاً وأن التعزيزات الأخرى الموعودة في برقية وزير المستعمرات في ٧ سبتمبر أصبح مجيئها معتمداً على الوضع الأوروبي، كما سحبت أيضاً السفينة الحربية مالايا Malaya من ميناء حيفا، وعندما جاء فوج ساوث ستافورد شاير من إنجلترا في

---

(١٣٢) Ibid, p.2, and Tel H.C. to S. of S. Colonies, 25 Aug. 1938, Important, Secret, C.O. 733/367/1

(١٣٣) Haining Despatch, Aug.-Oct. 1938, p.2.

(١٣٤) Tel. S. of S. Colonies to H.C., 7 Sep. 1938, Immediate, Secret, C.O. 733/367/1.

تلك الفترة ليحل محل فوج مانشستر كان ذلك مدعاة للضيق لأن الفوج القادم كان يعاني نقصاً كبيراً في الرجال يبلغ مائتي رجل(١٣٥).

وفي هذا الوضع كانت الشرطة العربية في حالة لا تمكن السلطات من الاعتماد عليها أو الاستفادة منها جيداً ولذلك فقد وضعت تحت سلطة القوات العسكرية، وتولى هيننج الإشراف عليها اعتباراً من ١٢ سبتمبر ١٩٣٨(١٣٦). وقد انتقلت حالة الضيق والقلق إلى صفوف ضباط الفيلق العربي في شرق الأردن بسبب أحداث فلسطين، إذ تزايدت الخشية من دخول «الاضطرابات» إليها وبالتالي سيقعون في ورطة اتخاذ إجراءات ضد مواطنيهم أو الاستقالة حتى لا يفعلوا ذلك. ولهذا طالب المعتمد البريطاني في شرق الأردن كوكسCox وقائد الفيلق العربي بيك Peake بإرسال تعزيزات إلى فلسطين تشمل فرقة عسكرية للقضاء على الثورة، وأشار كوكس إلى أن الحالة «تسوء» في شرق الأردن ولا يمكن إنقاذها إلا بالسيطرة على فلسطين (١٣٧).

وهكذا، وصلت الثورة إلى قمتها في شهر سبتمبر، حتى إن هارولد مكمايكل أرسل إلى وزير المستعمرات في ٢٣ سبتمبر أن الحالة تستدعي إعلان الأحكام العرفية في بعض المناطق(١٣٨). وقد دعم الاتجاه لاتخاذ إجراءات حاسمة وصول المسؤول العسكري البريطاني الفريق إدموند أيرونسايد E. Iron-side إلى فلسطين في الأول من أكتوبر لمراجعة الوضع العسكري فيها. وقد صدم أيرونسايد بسبب صعوبة الوضع، فالحكومة المدنية في رأيه «قد تحطمت تماماً» وهي تعمل في عدد محدود من المدن المهمة، والمندوب السامي ومسؤولو الألوية لا يستطيعون التحرك دون حراسة قوية، والجنود مشغولون تماماً في توفير مفارز من مختلف الأحجام لحماية النقاط المهمة في المدن وأعمال الحراسة

---

(١٣٥) Haining Despatch Aug.- Oct, 1938, pp. 3-5

(١٣٦) Ibid, p. 3

(١٣٧) Tel., H.C.to S. of S. Colonies, 29 Aug. 1938, Secret, C.O. 733/367/1.

(١٣٨) Tel: H.C.to S. of S. Colonies, 23 Sep. 1938, C.O. 733/367/1.

التي لا يمكن الحركة بدونها، والحاجة كبيرة جداً للدفاع الثابت بحيث لا يمكن اتخاذ إجراءات هجومية هامة، والجنود مرهقون ولايمكن توقع أي جهد آخر منهم.. ولذلك طالب أيرونسايد بوضع البلاد تحت الحكم العسكري.....، وبضرورة وجود فرقتين عسكريتين للسيطرة على البلد[١٣٩].

ومن جهة أخرى، فقد لاحت لبريطانيا فرصة ذهبية للقضاء على الثورة في فلسطين عندما تراجع احتمال وقوع حرب عالمية، وخفت حدة التوتر في أوروبا نتيجة انعقاد «مؤتمر ميونيخ» في ٢٩ سبتمبر ١٩٣٨ والذي حضره الزعيم الألماني هتلر، والزعيم الإيطالي موسوليني، ورئيس وزراء بريطانيا تشمبرلن، ورئيس وزراء فرنسا دلادييه، واتفق فيه على احتلال ألمانيا لمنطقة السوديت في تشيكوسلوفاكيا. ودخلت الدول الأوروبية الكبرى في هدنة سياسية مكّنت بريطانيا من التركيز على فلسطين لسحق ثورتها بأي ثمن وبأسرع ما يمكن، بعد أن ألقت هذه الثورة عبئاً ثقيلاً على الجيش البريطاني الذي كان مطلوباً في ذلك الوقت للعمل في مناطق مغايرة تماما[١٤٠].

وفي ٥ أكتوبر غادر المندوب السامي فلسطين متوجهاً إلى بريطانيا بدعوة من وزير المستعمرات لإجراء مباحثات بشأن الوضع في فلسطين، حيث وصل إلى هناك مساء اليوم التالي[١٤١]. وقد جرت مباحثات شاركت فيها وزارة الحرب، ويظهر أن وزير الحرب هوربليشا- وهو يهودي صهيوني- دعم بقوة إرسال تعزيزات كبيرة إلى فلسطين[١٤٢]، وبالفعل فقد تقرر إرسال خمس كتائب مشاة وفوج الهوسارز الحادي عشر وبطارية من مدفعية الخيل الملكية والوحدات

---

(١٣٩) Tel., G.O. C. to W.O. Enclosing Personal Tel. From Ironside to C.I.G.S., 4 Oct. 1938, C.O. 733/372/8.

(١٤٠) انظر: كامل خلة، مرجع سابق، ص ١٦٦-١٦٧- وص ٧٢٤-٧٢٥، والثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص ١٦٦.

(١٤١) **P.D. Commons**, Vol. 339, Col. 319.

(١٤٢) انظر: يوميات أكرم زعيتر، ص ٥٦٢، وانظر أيضاً:-

Tel., S. of S. Colonies to O.A.G., 8 Oct. 1938, Important, Secret, C.O. 733/372/8, and Robert John and Sami Hadawi, **The Palestine Diary** (Beirut: Palestine Research Center, 1970), Vol. 1, p.284.

العسكرية الملحقة. وقد تتابع إرسال هذه القوات خلال شهر أكتوبر بحيث أصبحت القوات البريطانية المقاتلة مكونة من «١٨» كتيبة مشاة وفوجي فرسان وفوج سيارات مدرعة، وبطارية من مدفعية الخيل الملكية، بالإضافة إلى وحدات الإسناد المكونة من ست وحدات من سلاح الخدمات، وثلاث وحدات من سلاح المهندسين، ووحدة من كل من السلاح الطبي والإشارة والتموين والبيطرة والشرطة العسكرية. هذا فضلاً عن القوات التابعة لسلاح الطيران المكونة من ثلاثة أسراب طائرات وسريتي سيارات مدرعة(١٤٣).

وقد أعيد تنظيم وتوزيع قوات الجيش على فرقتين عسكريتين هما:

■ الفرقة السابعة بقيادة اللواء أوكنر R.N.O'connor، وقيادته في القدس، وتولى العمل في الجزء الجنوبي من فلسطين ويتبعه:

- اللواء الثامن عشر بقيادة العميد تيدبري O.H.Tidbury، وقيادته في القدس، ومناطق تمركزه القدس ورام الله وبيت لحم.

- اللواء التاسع عشر بقيادة العميد ويذرول H.E. Wetherall، وقيادته في صرفند ومناطق تمركزه صرفند وتل أبيب وغزة.

■ الفرقة الثامنة بقيادة اللواء مونتجمري، وقيادته في حيفا، وتولى العمل في الجزء الشمالي من فلسطين ويتبعه:-

- اللواء الرابع عشر بقيادة العميد هاريسون، وقيادته في نابلس، ومناطق تمركزه نابلس وطولكرم وجنين.

- اللواء السادس عشر بقيادة العميد ايفتس، وقيادته في حيفا، ومناطق تمركزه حيفا وصفد والناصرة وطبريا(١٤٤).

---

(١٤٣) Haining Despatch, Aug. - Oct. 1938, p. 6; **Monthly Army List: for Jan. 1939** (London: H.M.S.O. 1939) pp. 145-146; and **Survey of Palestine**, Vol.2, p. 585.

(١٤٤) **Monthly Army List: for Jan 1939**, pp. 144-146, Resume of Operations: for Oct. 1938, Air H.Q., 19 Nov. 1938 AIR 5/1248, and Resume of Operations for Dec. 1938, Air H.Q., 16 Jan. 1939 AIR5/1248.

وقد أذيع رسمياً في ٢٦ أكتوبر ١٩٣٨ أنه يوجد في فلسطين "١٨٥٠٠" ضابط وجندي(١٤٥)، ويبدو أن هذا العدد لا يشمل قوات الطيران ولا خدمات الإسناد التي يمكن أن تقدر ببضعة آلاف(١٤٦).

ومن جهة أخرى فقد نوقشت مسألة إعطاء هيننج الصلاحيات الكافية ليحقق الاستغلال الأمثل للقوات العسكرية، وحتى يتم التعامل بسرعة وحزم مع الثورة. وقد وجه وزير المستعمرات المندوب السامي لعمل الترتيبات المتعلقة بذلك التنسيق مع هيننج على أن يظل الوضع القانوني للمندوب السامي كرئيس للحكومة المدنية دون تغيير(١٤٧)، أو بعبارة أخرى عمل كافة الترتيبات الأمنية وفق الأحكام العرفية القانونية التي تصدر من خلال قانون الدفاع لفلسطين المعدل لسنة ١٩٣٧. وقد قام المندوب السامي بمناقشة الموضوع في المجلس التنفيذي للحكومة يوم ١٧ أكتوبر وتم الاتفاق على قرار **بتخويل القائد العام للقوات البريطانية في فلسطين «هيننج» إدارة كافة قوانين وإجراءات الطوارىء التي يحتاجها**، ومنحه صلاحيات تعيين قادة عسكريين- بموافقة المندوب- للألوية، وبحيث يتولى هؤلاء القادة مسؤولية الأمن والدفاع والنقل الميكانيكي، ويأخذون من الإدارة المدنية للألوية كل الصلاحيات المخولة لحكامها تحت قانون الدفاع، وبحيث يصبح حكام الألوية مستشارين سياسيين للقادة العسكريين فيها(١٤٨). وبشكل عام فقد أطلق العنان للجيش لسحق الثورة بحرية، ودونما قوانين أو ضوابط يمكن أن تؤدي إلى إعاقة عملهم.

---

(١٤٥) **الشباب**، العدد ١٢١-٨١ «٤١٣»، ٢ نوفمبر ١٩٣٨.

(١٤٦) هناك «١٨» كتيبة وثلاثة أفواج وبطارية، معدل عدد التشكيل في كل منها حوالي «٨٥٠» رجلاً أي ما مجموعه «١٨٧٠٠» تقريباً أما قوات الطيران ووحدات الإسناد فيصل عددها- حسب تشكيلاتها- إلى حوالي أربعة آلاف.

(١٤٧) Tel., S. of S. Colonies to O.A.G., 14 Oct. 1938, Immediate, Secret, C.O. 733/372/8

(١٤٨) Tel, H.C. to S. of S. Colonies, 18 Oct., 1938, Immediate, Secret, C.O. 733/372/8, and H.C. to G.O. C., 17 Oct. 1938, Most Secret, W.O. 32/9618.

وافق هيننج على تولي المسؤولية فوراً، ونُشر في الجريدة الرسمية في ١٨ أكتوبر تحت قانون الدفاع لسنة ١٩٣٧ إجراء يخول هيننج تعيين حكام عسكريين للألوية. وفي اليوم نفسه عين اللواء أوكنر قائداً عسكريا لمنطقة القدس(١٤٩)، وفي اليوم التالي عين العميد هاريسون قائداً عسكرياً للواء السامرة (منطقة نابلس)، والعميد إيفتس قائداً عسكرياً للوائي الجليل وحيفا، والعميد ويذرول قائداً عكسرياً للواء الجنوبي، والمقدم جون كريستال J. Ghrystall قائداً عسكرياً لمنطقة وادي الأردن(١٥٠). **وهكذا تولى الجيش المسؤولية الفعلية لسحق الثورة مع الاحتفاظ للإدارة المدنية بظلها الرسمي الذي لا يتعدى القيام بالمشورة والأعمال** المدنية البحتة،وقد تزامن ذلك مع اكتمال وصول التعزيزات لتبدأ القوات العكسرية بحملة شعواء ضد الثوار.

ومن جهة أخرى فقد قامت الحكومة البريطانية بالسير في خط سياسي مواز لخط قمع الثورة، وقد استهدفت من خلاله محاولة إيجاد حل للقضية الفلسطينية، لأنها كانت تدرك تماماً أن إخماد الثورة لا يعني إخماد الحقد والغضب والشعور بالظلم المستقر في صدور الفلسطينيين، وأنه لا يستبعد أن تتكرر الثورة طالما ظل هذا الشعور موجوداً، وسعت من خلال هذا التحرك إلى تثبيط حدة المعارضة والثورة ضد بريطانيا وتشجيع العناصر التي تعتبرها «معتدلة»، والتي ترغب في التعاون مع بريطانيا لإيجاد حل سياسي سلمي، ومحاولة شق الإجماع الفلسطيني على الثورة. وكل هذا يمكن أن يسهم في تخفيف الضغط عن العمل العسكري البريطاني في فلسطين ليعجل بتحقيق أهدافها بشكل أسرع، فضلاً عما يعطيه من أثر نفسي إيجابي لهذه القوات بأن لعملها المضني الشاق نهاية ممكنة.

وكان للاعتبارات الاستراتيجية في السعي البريطاني لإيقاف الثورة في فلسطين

---

(١٤٩) Government of Palestine: **Ordinances, Regulations, Rules and Notices, Annual Volume for 1938** (Jerusalem: Government Printing Press, 1939), Vol. 1, pp. 1361-1363.

(١٥٠) **Ibid**, p. 1377.

أهميتها أيضاً، ففلسطين في تلك الفترة حسب آراء المستشارين العسكريين للحكومة البريطانية تعطي موطئ قدم لبريطانيا شرق البحر المتوسط، ولها أهمية عظيمة كدولة حاجزة بين مصالح بريطانيا الاستراتيجية في قناة السويس والأعداء المحتملين شمالاً. وخلال عشرين عاماً ستكون الاتفاقية الأنجلو-مصرية عرضة للمراجعة، وبالتالي رأى المستشارون العسكريون أن هناك احتمالاً ألا تحافظ بريطانيا على وجود قوات في مصر، وفي هذه الحالة سيكون من الأهمية بمكان أن تكون قادرة على المحافظة على الجنود في فلسطين كاحتياط استعماري (إمبريالي) للشرق الأدنى والأوسط. ويعكس هذا الرأي جانباً مهماً في التفكير العسكري البريطاني الذي كان يرى أن الوجود البريطاني في فلسطين سيستمر إلى أمد بعيد غير منظور. وبسبب تبدل الأحوال في البحر المتوسط ونفوذ إيطاليا بجوار البحر الأحمر فقد زادت أهمية فلسطين كصلة وصل في خطوط الاتصالات من وإلى الشرق، كما أن الطريق عبر فلسطين، والعراق ربما يثبت أهميته لتعزيز مصر في حالة أن النقل من خلال البحر المتوسط والبحر الأحمر أصبح يحتمل مخاطر كبيرة. وأخيراً فإن حماية خط النفط «البايب لاين» القادم من العراق إلى حيفا يعتمد على المحافظة على الأمن في فلسطين(١٥١). ولاشك أن الاعتبارات السابقة تصبح أمراً حيوياً في حالة وقوع حرب عالمية، ولذلك كان من الأهمية بمكان وجود فلسطين «هادئة» على الأقل إن لم تكن «مؤيدة» في حالة نشوب الحرب.

وفضلاً عن الاعتبارات الاستراتيجية في فلسطين فإن الاعتبارات الاستراتيجية في العالم العربي والإسلامي كانت تضغط أيضاً لصالح إيقاف الثورة، فقد كانت حاجة بريطانيا للتأييد العربي والإسلامي في حالة نشوب حرب عالمية كبيرة وخصوصاً مصر التي يحتمل أن تكون أحد مسارح الحرب، فضلاً عن الأهمية الخاصة للعراق. . . ، وكل ذلك كان يتطلب نوعاً من السعي لإرضاء العرب ووضع حد للثورة(١٥٢).

---

(١٥١) S. of S. Colonies to H.C., 24 Feb. 1939, Secret, C.O. 733/371/6.

(١٥٢) انظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص ٢٩٥.

وعلى ذلك، فبعد نشر تقرير اللجنة الفنية التي عينت للبحث في الإمكانية العملية لتقسيم فلسطين «لجنة وودهيد» في ٩ نوفمبر ١٩٣٨ والذي أشار إلى الصعوبة البالغة في تنفيذ التقسيم(١٥٣)، أعلنت الحكومة البريطانية- في اليوم نفسه- عزمها على التخلي عن فكرة تقسيم فلسطين باعتباره مشروعاً غير عملي، وعبرت عن رغبتها في التوصل إلى حل المشكلة عن طريق مؤتمر يحضره ممثلو العرب في فلسطين وممثلو اليهود، ويدعى إليه ممثلون عن الدول العربية المستقلة. وقد رحب الفلسطينيون بتخلي بريطانيا عن مشروع التقسيم، واعتبروا أن الثورة أجبرتها على ذلك. وبالفعل فقد تم عقد مؤتمر «المائدة المستديرة» في لندن (٧ فبراير- ١٧مارس١٩٣٩) الذي انتهى بالفشل، ثم أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض بشأن سياستها في فلسطين في ٧ مايو ١٩٣٩ والذي استقبله الفلسطينيون بالرفض رغم بعض ما فيه من جوانب إيجابية(١٥٤).

وبينما كانت التحركات السياسية جارية استمرت القوات العسكرية البريطانية في حملتها الشاملة لسحق الثورة، ومع مرور الوقت بدا واضحاً أن القوات

---

(١٥٣) أصدرت الحكومة البريطانية في ٤ يناير ١٩٣٨ كتاباً أبيض بتعيين لجنة فنية للبحث في موضوع التقسيم، وقد تولى رئاستها جون وودهيد J. Woodhead. ووصلت إلى القدس في ٢٧ ابريل ١٩٣٨، وقاطعها شعب فلسطين مقاطعة تامة، وغادرت فلسطين في ٣ اغسطس، انظر: كامل خلة، مرجع سابق، ص ٧١٤-٧٢٤، ويوميات أكرم زعيتر، ص ٣٤٥، وص ٣٨٢-٣٨٣، انظر الكتاب الأبيض بتعيين هذه اللجنة: **Palestine: Policy in Palestine, Despatch Dated 23rd December 1937, From the Secretary of State for the Colonies to the High Commissioner for Palestine,** Cmd. 5634 (London: H.M.S.O. 1938) وانظر خلاصة تقرير هذه اللجنة: **Palestine Partition Commission-Report**, Oct. 1938 Cmd. 5854 (London: H.M.S.O. 1938), pp. 232-246.

(١٥٤) عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص ٣٠٠-٣٠٢، وكامل خلة، مرجع سابق، ص ٧٣٣-٧٤٣.

البريطانية أخذت زمام المبادرة، وبدأت تفرض سلطتها وهيمنتها. وقد شجع ذلك الحكومة البريطانية على الطلب من المندوب السامي في فلسطين في أواخر فبراير١٩٣٩ مراجعة الوضع الأمني في البلد، والاهتمام العاجل بالترتيبات المستقبلية لضمان الأمن فيها بما في ذلك التخفيضات المحتملة في الحامية(١٥٥). ولأن هاجس الحرب في أوروبا كان لا يزال يشغل الحكومة البريطانية، فقد كان مطلوباً سحب «١١» كتيبة من فلسطين في حالة وجود خطر كبير لنشوب الحرب. ولكن مجلس الجيش كان يأمل أن تخفض الحامية إلى أقل قدر ممكن بحيث لا يظل أكثر من ست كتائب(١٥٦).

أما قيادة القوات العسكرية في فلسطين، فقد كانت متخوفة من حدوث أية تخفيضات كبيرة في الحامية، إذ كانت ترى أن المكاسب التي حققت في فلسطين كانت راجعة بالدرجة الأولى إلى الضغط العسكري المتواصل، وإلى التواجد المكثف للجيش، بحيث أن أي تخفيض كبير يمكن أن يؤدي إلى «تدهور» الوضع وعودته كما كان(١٥٧). وكانت القيادة العسكرية في فلسطين ترى أن الجو العربي لا يزال يغلي بالسخط، ولم يكن في وسع الإدارة المدنية العودة للإمساك بزمام الأمور بعد أن تحطمت بالكامل في معظم أجزاء فلسطين. ثم إن تخفيض الحامية كان مرتبطاً بشكل كبير بإعادة الاعتبار والقوة للشرطة الفلسطينية بعد أن أصابها الكثير من الضعف والخلل. كما كانت هناك حاجة لتحسين طرق المواصلات وإنشاء شوارع حيوية للأمن مناسبة لكل أحوال الطقس(١٥٨).

---

(١٥٥) S. of S. Colonies to H.C., 24 Feb. 1939, Secret, C.O. 733/371/6.

(١٥٦) Ibid.

(١٥٧) Despatch on the Operations Carried out by the British Forces in Palestine and Trans- Jordan, in Aid of the Civil Power, During the Period from 1 Apr- 30 Jul. 1939, Haining to S. of S. War, 30 Jul. 1939, Secret, p.1, W.O. 32/9500. Hereafter refered to as Haining Despatch, Apr- Jul. 1939.

(١٥٨) Ibid, and Memorandum on the General situation in 8 th Division Area in Palestine, Motgomery to C.I.G.S., 8 Feb. 1939, Secret, W.O. 216/111.

وبشكل عام، فعلى الرغم من حصول حركة من التنقلات في كتائب الجيش خلال الأشهر التالية وسحب عدد منها، وحلول غيرها مكانها(١٥٩)، فإن حركة التخفيض لم تكن كبيرة، وكان لا يزال في فلسطين في أوائل يوليو١٩٣٩«١٢» كتيبة وفوجاً (١٦٠).

ويبين الجدول التالي(١٦١) عدد قوات الجيش البريطاني في فلسطين، وهو مستخلص من معلومات مفصلة تم إعدادها في ٩ يوليو ١٩٣٩ :-

الوحدات العسكرية	عدد الضباط	عدد الرتب الأخرى
سبع كتائب مشاة	١٦٨	٥٣٩٠
كتيبة مؤللة (آليات)	٢٥	٧٩٦
فوج فرسان	٢٦	٦٩٤
فوج ميدان لسلاح المدفعية	٣١	٦١٠
فوج وسيط لسلاح المدفعية	٢٧	٦٩٢
فوج مضاد للطائرات لسلاح المدفعية	٤١	١٠٣٤
فوج خفيف مضاد للطائرات لسلاح المدفعية	١٨	٦٢٠
سرية ميدان لسلاح المهندسين	٥	٢٦١
خمس سرايا لسلاح الخدمات	٢٠	١٠٠٠
وحدات عسكرية أخرى مساندة	٢١١	٤١٩٠
المجموع	٥٧٢	١٥٢٨٧

(١٥٩) See: Resume of Operations: for Apr. 1939, Air H.Q., 10 May 1939 AIR 5/1248; Resume of Operations: for May 1939, Air H.Q., 10 Jun. 1939, AIR 5/1248; and Resume of Operations: for Jun. 1939, Air H.Q., 11 Jul. 1939 , AIR 5/1248.

(١٦٠) Brief Note on Palestine, Montgomery to C.I.G.S., 21 Jul. 1939, W.O. 216/46.

(١٦١) Composition of the Garrison in Palestine Including Middle East Reserve Division, 9 Jul. 1939, W.O. 201/166.

وفي صيف ١٩٣٩ انحسرت الثورة في فلسطين بشكل كبير، وقد شكل ذلك فرصة حقيقية لتخفيض الحامية، واستخدام وحداتها في مواقع أكثر أهمية، خصوصاً في ضوء تصاعد الأزمة بين بريطانيا وألمانيا وازدياد احتمالات الحرب. وقد استغل مونتجمري فرصة وجوده في لندن في إجازة مرضية فكتب إلى رئيس الأركان العامة للقوات البريطانية في ٢١ يوليو١٩٣٩ قائلاً إن الثورة في فلسطين قد سحقت، وإن الجيش يمسك بشكل قوي بزمام الأمور بحيث لم يعد محتملاً أن تعود الثورة إلى نفس المستوى السابق. ولذلك، فقد رأى مونتجمري أن في فلسطين جنوداً أكثر مما هو مطلوب، وأنه ليس هناك حاجة لوجود قيادتين لفرقتين عسكريتين، واعتبر أن وجود فرقة واحدة من تسع كتائب وفوج فرسان كاف تماماً، مع إمكانية نقل لواء مشاة (ثلاث أو أربع كتائب) إلى مصر إذا دعت الحاجة[١٦٢]. وقد وعد رئيس الأركان بمناقشة ما طرحه مونتجمري مع مدير التدريب العسكري[١٦٣]...، وبالفعل فقد سحبت بعض الكتائب من فلسطين خلال شهري يوليو وأغسطس، وقد أدى ذلك إلى وقوع ضغط شديد على باقي الوحدات العسكرية نتيجة اتساع مسؤولياتها ومناطق عملها[١٦٤]، وكان ضمن الوحدات التي تقرر سحبها خلال شهر يوليو لواء احتياط الشرق الأوسط[١٦٥].

وفي ٣ أغسطس ١٩٣٩ تولى الفريق باركر M.G.H.Barker القيادة العامة للقوات البريطانية في فلسطين وشرق الأردن خلفاً للفريق هيننج الذي أنهى

---

(١٦٢) Brief Note on Palestine, Mongomery to C.I.G.S., 21 Jul. 1939, W.O. 216/46.

(١٦٣) Secretary of C.I.G.S. to Montgomery, 24 Jul. 1939 , W.O. 216/46

(١٦٤) Resume of Operations: for Aug. 1939, Air H.Q., 9 Sep. 1939, AIR 5/1248

(١٦٥) Tel, W.O. to G.O.C.- in C. Egypt and G.O.C. Palestine and Trans- Jordan, 11 Jul. 1939, Secret, C.O. 733/404/2.

«خدماته» في فلسطين بعد أن نجح في القضاء تقريباً على الثورة فيها[١٦٦]. كما حدث تغيّر آخر في قيادة الطيران في ١٦ أغسطس إذا تولى دي البياك J.H.D'Albiac القيادة خلفاً لهاريس A.T.Harris [١٦٧].

وحسب رأي باركر فإنه تسلم القيادة وقد أصبحت نهاية الثورة واضحة في المدى المنظور، وقد سار في ترتيب الأوضاع لما بعد الثورة، فاستمر في تخفيض تدريجي للكثير من المراكز العسكرية المبعثرة في جميع المناطق، وتشجيع الشرطة للقيام بدور أكبر في المناطق الريفية، وهذا التخفيض يسّر إمكانية توفير مزيد من القوات لأداء عمليات فعالة ضد الثوار الذين لم تبق منهم سوى مجموعات محدودة بعد مقتل أو أسر أو انسحاب معظم قادتهم من الميدان[١٦٨].

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٩، عادت السلطات فشددت قبضتها بشكل أكبر على فلسطين لكن جذوة الثورة لم تنطفئ إلا أواخر سنة ١٩٣٩[١٦٩]. ومع ذلك، فقد حذر باركر من أن عودة «الاضطرابات» الداخلية أمر متوقع، وأن العمل العسكري سيكون ضرورياً في المستقبل، وأن أي تخفيض لمزيد من القوات في الأيام التالية سوف يترافق مع إحياء «القلاقل» الداخلية[١٧٠].

---

(١٦٦) Despatch on the Operations Carried out by the British Forces in Palestine and Trans- Jordan, Period 3 Aug. - 31 Dec. 1939, M. Parker to S. of S. War, 16 Feb. 1940, p. 1, W.O. 32/9501. Hereafter Refered to as Parker Despatch.

(١٦٧) Resume of Operations: for Aug. 1939, Air H. Q., 9 Sep. 1939, AIR5/1248.

(١٦٨) Parker Despatch, p. 3.

(١٦٩) يوميات أكرم زعيتر، ص ٦٠٨-٦١٠، وانظر الإجراءات القانونية والصلاحيات التي اتخذت في ظروف بداية الحرب العالمية الثانية:-

Government of Palestine, Proclamation, Regulations, Rules, Orders and Notices, Annual Volume for 1939 (Jerusalem: Government printing Press, 1940), Vol. 2, pp. 649-708.

(١٧٠) Parker Despatch, p.3

ولاء وانضباط القوات العسكرية

من الجوانب التي تستحق الإشارة - في سياق الحديث عن القوات العسكرية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى - سؤال يبرز حول مدى انضباط وحماسة الجنود البريطانيين في أداء المهام الشاقة المضنية التي أوكلت إليهم، ومدى شعورهم بعدالة الحرب التي يخوضونها ضد الثورة الفلسطينية.

إن تقارير القيادات العسكرية البريطانية كانت تؤكد دائماً على حسن أداء وانضباط وكفاءة ضباط وجنود القوات البريطانية ومحافظتهم على روحهم القتالية وروحهم المعنوية العالية(١٧١). بل إن مونتجمري- قائد الفرقة الثامنة في شمال فلسطين- وصف الجندي البريطاني بأنه «رائع»... وأن كل الرجال يكونون «مفعمين بالحيوية» بعد المعركة... ولذلك طالب بمنح الجنود ميدالية تقديرية لعملهم في فلسطين (١٧٢). ولقي اقتراحه تجاوباً من وزارة الحرب، لكن نائب رئيس الأركان البريطاني أخبر مونتجمري أن هذا الأمر يلقي الكثير من المعارضة من وزارة المستعمرات، لأنها لا تحب أن تعترف أن هناك حرباً في فلسطين بحيث يتم إعطاء ميدالية لمن يخوضها من الجنود البريطانيين(١٧٣).

وربما يقوى الظن بحسن أداء وانضباط الجندي البريطاني ما عرف عن الجيش البريطاني بشكل عام من كفاءة وانضباط، غير أن هناك مؤشرات تدل على أن الأمر لم يكن بالدقة التي تصورها التقارير السابقة.

فقد عانت القوات البريطانية من «حرب عصابات» عنيفة، جعلت الجنود في حالة من الشد والتوتر لأنهم يحاربون في كثير من الأحيان «عدواً غير

---

(١٧١) See: Peirse Despatch, p. 106; Wavell Report, pp. 13-15; Haining Report, Apr.- May 1938, p. 11; Haining Report, May- Jul. 1938, pp.9- 11; and Haining Despatch Aug.- Oct. 1939, pp. 9-11.

(١٧٢) Letter Montgomery to Deputy C.I.G.S., 4 Dec. 1938, Private and Personal, W.O. 216/111

(١٧٣) Letter, Deputy C.I.G.S to Montgomery, 19 Dec. 1938, W.O. 216/111.

محسوس» لايعطيهم وقتاً للراحة أو الاسترخاء، ويمكن أن يهاجمهم في أي وقت[١٧٤]. كما أن طبيعة التكتيكات التي اتبعتها القيادة العسكرية البريطانية باستخدام أسلوب الضغط العسكري الدائم على الثوار وتفتيش القرى. . . ، كانت حسبما اعترف هيننج شاقة جداً ومملة لكل الرتب، وكثيراً ما كانت تحقق قليلاً من النتائج الملموسة[١٧٥]. واعترف مونتجمري نفسه أن جنوده «يقضون وقتاً صعباً جداً» وأن «العمل شاق جداً ومرهق»[١٧٦].

وفضلاً عما يتعلق بالإرهاق الجسدي والتوتر العصبي فإن هناك عناصر بريطانية- وإن كانت محدودة- كانت تدرك أنها تواجه ثورة تحرر وطني، وأن دماءها تسفك ليس بالضرورة لخدمة بريطانيا، وإنما أيضاً لخدمة اليهود والأهداف الصهيونية. . . وهذه العناصر لا يستحيل أن تقع بينها درجة من الانفلات، خصوصاً إذا وجدت في أوضاع قاسية. ومن جهة ثانية، كانت أصداء قضية فلسطين تتردد في بريطانيا خلال الثورة الكبرى، فبالإضافة إلى وجود مكتب دعاية عربي لقضية فلسطين، فقد كان هناك مجموعة ضغط برلمانية تشكلت من عدد من المهتمين بقضية فلسطين باسم «اللجنة البرلمانية لمناصرة العرب» برئاسة اللورد ونترتون وسكرتارية أنتوني كريسلي، ومن أعضائها البارزين كليفتون براون وأرنست بينيت وكنيث بكتورن ودوغلاس ريد، وهم من كبار أعضاء مجلس العموم، وقد وصل أعضاء هذه اللجنة إلى ستين[١٧٧].

---

(١٧٤) Peirse Despatch. p. 106.

(١٧٥) Despatch on the Operations Carried out by the British Forces in Palestine and Trans- Jordan, in Aid of the Civil Power, During the Period from 1 Nov. 1938-31Mar. 1939, Haining to S. of S. War, 24 Apr. 1939, Secret W.O. 32/9499, Hereafter refered to as Haining Despatch, Nov. 1938- Mar. 1939.

(١٧٦) Letter, Montgomery to Deputy C.I.G.S., 4 Dec. 1938, Private and Personal, W.O. 216/111.

(١٧٧) انظر عزت طنوس، مرجع سابق، ص ١٤٩.

وقد حاول الثوار الفلسطينيون نشر الدعاية للقضية الفلسطينية بين الجنود البريطانيين في فلسطين، ففي بيان نشره الثوار- بتوقيع أحد قادتهم (عارف عبد الرزاق)، ومصاغ بلغة انجليزية جيدة- إلى الجنود البريطانيين قال «إنكم هنا فقط حتى تخسروا أرواحكم أو تفقدوا الآخرين أرواحهم من أجل حفنة من اليهود الذين لا يستحقون دفاعكم». وأكد البيان على حب العرب للسلام ودفاعهم عن حقوقهم وعدم تعطشهم للدماء، وأنهم سيستمرون في الطريق حتى النهاية ضد السياسة اليهودية ومن يدافع عنها(١٧٨).

وقد سجلت مصادر فلسطينية التحاق بضعة أفراد من الجنود الإنجليز بالثوار، «تخلصاً من تأنيب الضمير على مقاتلتهم العرب من أجل اليهود "... بل لقد سجلت عدة حوادث انتحار لضباط وأفراد من الجيش في ظروف غريبة عرف فيما بعد أنها من هذا الباب(١٧٩). وكان الأديب اللبناني أمين الريحاني قد زار فلسطين أثناء ثورة ١٩٣٦، وذكر من خلال مشاهداته أن الجيش الإنجليزي جاء إلى فلسطين وهو متشرب بالروح الصهيونية... ولكن بعد أسبوعين أو ثلاثة من وصولهم، وبعدما يتعرفون بشكل أفضل على الأوضاع يصبحون أكثر ميلاً للعرب. وقال إن أحد ضباط الإنجليز قال له لقد صرنا نعتقد أن العرب على حق وأنهم يستحقون العدل، ثم أطلعه الضابط على أغنية يرددها الجنود الإنجليز، فأخذها الريحاني وترجمها شعراً:-

ياعـــربـي لاتـــرمـنـي	بل ارم من خلف الشـجـر
فـــهـــو يهـــودي غـدر	وأنا إنجليـزي خـفـر(١٨٠)

ونقلت جريدة الشباب خبراً من القدس لأحد المراسلين أن مفرزتين بريطانيتين تمردتا على القتال في فلسطين «بحجة أن البريطانيين لا يجوز أن يقاتلوا عن

---

(١٧٨) Covering Note, H.C. to H. Downie (Senior Officer at C.O.) 14 Sep. 1938, Enclosing an Appeal from the Rebels C.O. 733/372/4.

(١٧٩) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، جـ١، ص ٢٠٨.

(١٨٠) يوميات أكرم زعيتر، ص ٢٣٠.

باطل اليهود» فتقرر إرسالهم إلى الهند فوراً[١٨١]. وفي ١١ اغسطس ١٩٣٨ هرب ثلاثة جنود بريطانيين من معسكر السميرية بالقرب من عكا، وبعد أن نزعوا ملابس الجندية طلبوا من أحد القرويين أن يساعدهم في تخطي الحدود السورية، لكنه أوصلهم إلى أبي خضر- أحد قادة الثوار- فأخبروه باستنكارهم لسياسة دولتهم. وقام الثوار بإيصالهم إلى الحدود السورية، ولكن الفرنسيين قبضوا على اثنين منهم، أما الثالث فقد قبض عليه شرطي إضافي في صفد وزجّ به في السجن. ونقل عن الثالث عندما سئل أثناء التحقيق «كيف تهرب من جيش جلالته وأنت جندي مفروض فيك الولاء والطاعة؟» أنه قال «ماشعرت وأنا في فلسطين أنني في جيش جلالته! وإنما كنت في جيش صهيوني يسخر لقتل لعرب» وقد كتمت السلطات البريطانية الحادث ولكن أكرم زعيتر يذكر أنهم- في مكتب الدعاية العربي بدمشق- حصلوا على أسماء وسنوات ميلادهم ومكان الولادة والفرق التي التحقوا بها، مما جعلهم باسم المكتب يعلنون نبأ فرارهم[١٨٢].

ومن الحوادث التي اشتهرت في تلك الفترة نبأ هرب ثلاثة جنود في ليل ٢-٣ ديسمبر ١٩٣٨ بسيارة عسكرية، واجتيازهم الحدود اللبنانية وعدداً من الحواجز على الطريق، حتى قبض عليهم في الشمال عند حاجز البحصاص، وسيقوا الى نظارة الدرك في مدينة طرابلس. وذكر أحد المراسلين أن الجنود هربوا إثر معركة جرت مع الثوار الذين ألحقوا بالإنجليز خسائر كبيرة، فرأى هؤلاء أن ينجوا بأنفسهم على هذا النحو. ونقل عن أحد الجنود قوله إنه لا يستطيع محاربة «الجان» في فلسطين، كما نقل عن آخر أن ضميره يوبخه كلما دخل معركة مع العرب. . .، وعرف أن اسم أحدهم هاملكش والثاني كولدم، ولم يعرف المراسل اسم الثالث[١٨٣].

---

(١٨١) الشباب، العدد ١٠١- ٦١ «٣٩٦»، ٤ مايو ١٩٣٨

(١٨٢) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٣٩٤، يوميات أكرم زعيتر، ص ٤٣٣-٤٣٤

(١٨٣) الشباب، العدد ١٢٨- ٨٨ «٤٢٣»، ٢١ ديسمبر ١٩٣٨، ومحمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، جـ١، ص٢٠٨

وفي آواخر يونيو ١٩٣٩ قبض رجال الدرك اللبناني في العديسة على الحدود اللبنانية الفلسطينية على جندي إنجليزي هارب من ثكنة المالكية في فلسطين يدعى برنك روسك(١٨٤).

ولم تقتصر المسائل المتعلقة بوجود الانفلات في الانضباط على شكل الهرب أو الفرار، ولكن هناك مايشير إلى بيع الجنود البريطانيين للسلاح والذخيرة للعرب خفية، وكان ذلك يأخذ أحياناً شكل السرقة من أماكن الذخيرة ولكن بعد تواطؤ الوطنيين العرب مع الجنود مقابل المال(١٨٥).

وأحياناً كان يتمكن الثوار من أسر جنود بريطانيين، ومن الطريف الإشارة إلى ما ذكر عن أحد الجنود الأسرى الذي عامله الثوار معاملة حسنة، وبعد أن استوثقوا منه أعطوه عملاً وأناطوا به إدارة معتقل الجواسيس. وذكر أنه كثيراً ما كان يراسل أهله في انجلترا، وبعض إفراد فرقته في فلسطين، ويتمنى لهم مصيراً كمصيره في ضيافة «الثائرين الملائكة» كما يلقبهم (١٨٦).

ومهما يكن من أمر، فإن ظاهرة تسرب الخلل والهرب إلى صفوف الجنود البريطانيين لم تكن كبيرة، إلا أن إنكارها لايبدو دقيقاً.

المخابرات العسكرية

عانت القوات العسكرية خلال الثورة الكبرى من مشكلة الشح الشديد في المعلومات التي منعتها في أحيان كثيرة من التعامل السريع والفعال مع فصائل الثوار(١٨٧). فقد كانت الثورة في فلسطين ثورة وطنية لها قاعدتها الشعبية الواسعة التي يصعب تجنيد عملاء من بينها لمساعدة الإنجليز، كما كان رجال الثورة يتعاملون بعنف مع العملاء والجواسيس ويقومون بتصفيتهم. ولم تكن

---

(١٨٤) العلم المصري، العدد ١١٤- ٤٤٨، ١٢ يوليو ١٩٣٩.

(١٨٥) انظر : يوميات أكرم زعيتر، ص ١٩٧، والشباب، العدد ١٠٨- ٦٨ «٤٠٣»، ٢٢ يونيو ١٩٣٨.

(١٨٦) يوميات أكرم زعيتر، ص ٥٠٩، والشباب، العدد ١٢٣-٨٣ «٤١٨»، ١٦ نوفمبر ١٩٣٨.

(١٨٧) Military Lessons, p. 106.

القوات العسكرية تثق تماماً بمخابرات الشرطة التي ترى أنه أصابها الخلل والوهن. وكان هناك قدر كبير من التنافس بين المخابرات العسكرية ومخابرات الشرطة في جمع المعلومات لم يؤدِ بالضرورة إلى نتائج إيجابية(١٨٨).

ولذلك، فقد سعت القوات العسكرية إلى تفعيل مخابراتها في مواجهة الثورة، وكان هناك شكلين لعمل المخابرات العسكرية، الأول كان مكوناً من ضباط الخدمة التابعين لقوات الطيران، والثاني كان تابعاً لمخابرات الجيش. وكان ضباط الخدمة الخاصة يتمركزون داخل فلسطين في القدس وحيفا، غير أنه عند اندلاع الثورة تم فتح مراكز لهم في يافا ونابلس والناصرة ووادي الأردن، وكان واجبهم الحصول على معلومات ذات طبيعة عسكرية وسياسية وطبوغرافية... . وكان هؤلاء الضباط يتحدثون عادة اللغة العربية ولهم معرفة خاصة بالوضع الحالي، وكان الضابط يتولى مهمة تجنيد العملاء، ويصل بالتالي إلى مصادر معلومات لايصل إليها ضابط مخابرات الجيش الذي كان يجمع ويتفحص المعلومات التي يحصل عليها مقاتلو الجيش خلال عملياتهم. وكان لدى ضباط الخدمة الخاصة سيارات لاسلكي ترسل تقاريرهم مباشرة إلى قيادتهم المعنية(١٨٩).

ولم يكن أسلوب الاعتماد على العملاء والمخبرين هو الأسلوب الوحيد، إذ استخدمت القوات العسكرية الطيران لعمليات الاستطلاع والاستكشاف عن مواقع الثوار وكشف عوائق الطرق والممرات والدمار في الجسور والسكك الحديدية...(١٩٠). وتعاونت المخابرات اليهودية وخصوصاً أفراد الدائرة

(١٨٨) انظر: الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص ٤٢٩-٤٣٠.

Military Lessons, p. 46, and H.C., to Shuckburgh, 14 Oct. 1939, C.O. 733/415/11.

(١٨٩) Peirse Despatch, p.52, and p. 70, and **Military Lessons**, p. 45.

(١٩٠) **Military Lessons**, p.46.

العربية في الوكالة اليهودية برئاسة رؤوفين زسلاني، ومخابرات منظمة «الهاغاناه» العسكرية اليهودية. وفي سنة ١٩٣٨ توثقت الصلة بين الجيش البريطاني والمخابرات اليهودية، فقد كان الجيش الذي يسعى للقضاء على الثورة بكل وسيلة ممكنه يخشى من اختراق العرب الموالين للثورة أجهزة ودوائر الحكومة المدنية ومخابراتها، ولعله كان يضيق بضوابطها أو أساليب عملها، ولذلك حاول الاستفادة من المخابرات اليهودية، بل كان يسلم الوثائق العربية التي تقع في يده لرجال «الهاغانا» لدراستها وليس لدوائر الحكومة[١٩١]. أما التعامل مع السكان والمواطنين اليهود فيبدو أنه لم يكن مفيداً جداً للمخابرات العسكرية، إذ كان هؤلاء مستعدين لإعطاء معلومات كثيرة، القليل منها ذو قيمة، وكانوا يذكرون عادة «حكايات فظيعة» هدفهم الرئيس من ورائها بقاء الجنود بقربهم[١٩٢].

وبشكل عام فقد تحسن أداء هذه المخابرات بمرور الوقت، وخصوصاً بعد وقوع الثورة في حالة من الضعف والانحسار سنة ١٩٣٩.

النفقات

كان على حكومة فلسطين أن تتحمل التكاليف الإضافية الناشئة عن إرسال التعزيزات العسكرية إلى فلسطين[١٩٣]، وقد تحملت القسط الأكبر من ذلك خلال السنتين الأوليين إبريل١٩٣٦- إبريل ١٩٣٨. ولكن مع اتساع وانتشار الثورة واستهلاكها لمعظم احتياطات ووفورات السنوات السابقة، فقد اضطرت بريطانيا لتقديم الدعم المالي لاستكمال التكاليف المتعلقة بقمع الثورة، والتي صرف أغلبها على الجيش والتعزيزات ومتطلباتها حسبما يوضح الجدول التالي[١٩٤]، (بالألف جنيه فلسطيني):

---

(١٩١) الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص ٤٢٩-٤٣٠.

(١٩٢) **Military Lessons**, p.46.

(١٩٣) See: **P.D. Commons**, Vol. 313, Col. 631.

(١٩٤) **A Survey of Palestine**, Vol. 2., p. 608.

السنة	١٩٣٦-١٩٣٧	١٩٣٧-١٩٣٨	١٩٣٨-١٩٣٩	١٩٣٩-١٩٤٠
نفقات حكومة فلسطين	١٢٩٧	٧٩٠	٣٤٠	٤٧٦
دعم الحكومة البريطانية	١٤٠	١٤١	١٦٩٠	٢١٣١
مجموع النفقات	١٤٣٧	٩٣١	٢٠٣٠	٢٦٠٧

ويلاحظ أن السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ كانت أقلها انفاقاً على القوات العسكرية من حيث المجموع لأن الستة أشهر الأولى منها (إبريل-سبتمبر) كانت أشهر «هدنة مؤقتة»، ولأنه في الستة أشهر التالية كانت المرحلة الثانية من الثورة لا تزال في بدايتها ولم تأخذ بعد شكلها الواسع الشامل. أما سنة ١٩٣٩-١٩٤٠ فقد كانت أعلاها إنفاقاً بسبب الاستمرار في الإنفاق على الثورة، ثم بسبب النفقات المترتبة على دخول بريطانيا الحرب العالمية الثانية وترتيب الاحتياطات الخاصة بذلك في فلسطين.

الفصل الثاني

شرطة فلسطين ١٩٣٦-١٩٣٩

كانت السلطات البريطانية - في بداية سنة ١٩٣٦- لا تزال تملك مؤشرات جيدة على تحسن أداء وولاء وانضباط الشرطة الفلسطينية، وذلك بعد عدة سنوات من العمل المتواصل على رفع مستواها، خاصة وأنها اجتازت بنجاح أحداث أكتوبر ١٩٣٣، لكن الثورة الفلسطينية خلال سنوات ١٩٣٦-١٩٣٩ كانت أقسى الاختبارات التي تعرضت لها الشرطة، وعلى الرغم من حرص السلطات على انتقاء نوعيات يسهل قيادها وكسب ولائها وفق اعتبارات طائفية أو عائلية أو طبقية أو مصلحية. . .، وعلى الرغم من تقديمها للحوافر والمكافآت وممارسة أشكال قوية من الضبط والربط. . .، فإن التحدي ظل كبيراً، وظلت مشاعر التوتر والقلق تساور الشرطة العرب واليهود، وظلت مشاعر الشك والريبة تساور البريطانيين خصوصاً تجاه الشرطة العرب.

لقد كانت مهمة شاقة بالفعل الحصول على نوعيات من الشرطة ترضى بأن تكون «العصا» التي تقمع بها أماني وطموحات شعبها، وبقدر ما كان الحصول على شرطة عرب سهلاً لمعالجة واجبات الشرطة المعتادة، في أداء الأعمال المكتبية ومكافحة الجريمة العادية والفساد وتسيير المرور، فقد كان صعباً أن يقوم هؤلاء بأدوار متعلقة بقمع الانتفاضات والثورات. لقد كانت مشكلة الشرطة الفلسطينية تتلخص في صعوبة القيام بدورها المرسوم عندما يتطلب الأمر القيام بواجبات شبه عسكرية. ولذلك عانى الشرطة العرب من الضعف والتفسخ خلال هذه المرحلة خصوصاً سنة ١٩٣٨، ولهذا فقد كفّت السلطات البريطانية في نهاية الثلاثينيات عن إصرارها في المحافظة على النسب المعتادة للشرطة العرب وركزت اعتمادها في مواجهة الثورة على الشرطة البريطانيين واليهود، بينما أخذت بالتخلي تدريجياً عن العناصر العربية[1].

---

(١) الفقرتان السابقتان هما خلاصة استقراء الباحث للمرحلة، وهو ما ستبينه الصفحات التالية بشكل أكثر تفصيلاً.

الشرطة والمرحلة الأولى من الثورة ١٩٣٦

لم تمنع الأجواء المتوترة -التي شهدتها نهاية ١٩٣٥- الشرطة من الاستمرار في أداء دورها بالشكل المعتاد، وكانت معركة أحراش يعبد -التي قتل فيها الشيخ القسام- وما تلاها تمثل مؤشراً إيجابياً يُحسب لصالح ولاء وانضباط الشرطة العربية. ولذلك فعندما طالبت السلطات البريطانية في فلسطين في أواخر نوفمبر ١٩٣٥ بزيادة في الشرطة مقدارها «٣٨٩» رجلاً بينهم «١٢٨» بريطانياً لم تكن هناك حساسية خاصة تجاه الشرطة العرب أو نية لتخفيض معدلاتهم، ولكن تركزت الأسباب على تزايد الهجرة اليهودية، وارتفاع حالات الجرائم في المدن -وخصوصاً تل أبيب- وتضاعفت مشكلات المرور، فضلاً عن عدم استقرار الأوضاع السياسية. وهذه الزيادة اقترحت للتنفيذ خلال السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧، وبتكلفة مقدارها «٥٩» ألف جنيه فلسطيني(٢).

وقد وافقت الحكومة البريطانية على هذه الاقتراحات(٣)، ويظهر أن بعض التأخير قد حصل في التنفيذ، ولذلك سارع المندوب السامي بإرسال برقية إلى وزير المستعمرات في ١٨ إبريل ١٩٣٦ -مع بدء اندلاع الثورة- طالب فيها بتنفيذ الاقتراحات المعتمدة دونما تأخير(٤).

ويبدو أن نشوب الثورة في فلسطين قد سرَّع في تنفيذ اقتراحات الزيادة، كما تم تنفيذ اقتراح بتعيين مجموعة من الرتب والترقيات في الشرطة بناء على الزيادة الحاصلة، وكان من بينها ترقية فيتزجيرالد M. Fitzgerald من مساعد مدير شرطة لواء إلى مدير شرطة لواء لأنه -حسب رأي السلطات- قام بواجبه بطريقة «جيدة جداً» ولدوره في معركة أحراش يعبد، ولمعرفته المتميزة باللغة

---

(٢) Despatch, O.A.G. to S. of S. Colonies, 22 Nov. 1937, Secret, C.O. 733/269/9.

(٣) S. of S. Colonies to H. C., 31 Jan. 1936, Secret, C.O. 733/286/10.

(٤) Tel., H.C. to S. of S. Colonies, 18 Apr. 1936, C.O. 733/286/10.

العربية(٥)، وقد وافقت وزارة المستعمرات على ذلك(٦)، ويظهر أن جو الثورة سنة ١٩٣٦ قد أثر على حجم الزيادة في كل فئة من فئات الشرطة العرب واليهود والبريطانيين، فقد زاد العرب بمقدار «٥١» رجلاً، وزاد اليهود بـ «١١٠» رجال، بينما زاد البريطانيون بـ «١٦٥» رجلاً، وذلك بالمقارنة مع سنة ١٩٣٥(٧).

وفي الأيام الأولى للإضراب العام لم تظهر مشاكل حقيقية في أداء الشرطة العرب، غير أن ازدياد العمليات الثورية، وتصاعد الروح الوطنية، والإجماع العربي على المطالبة بالحقوق الوطنية. . . ، قد أخذ يزيد من الضغط الواقع على الشرطة، خصوصاً وأن دورها العسكري أخذ في الاتساع، وكانت إحدى المشاكل الكبيرة التي واجهت عناصر الشرطة التي لا تزال تحتفظ بولائها للسلطة هي مشكلة السكن، إذ كانت غالبية أفراد الشرطة العرب وعائلاتهم تسكن في الوسط العربي في القرى والمدن، ولم تكن لهم مساكن خاصة منفصلة، وبالتالي فقد تعرضوا لضغوط شديدة، لأنهم كانوا معرضين للتهديد والانتقام والقتل في أي لحظة، فضلاً عن أنهم لم يكونوا معزولين عن التأثر بالأجواء السياسية والأنشطة الوطنية، وقد أسهم ذلك في إضعاف نشاط وفاعلية الشرطة العرب وقلل من درجة ولائهم وانضباطهم(٨).

وفي النصف الثاني من شهر مايو، ومع تصاعد الثورة وزيادة حدة الإجراءات القمعية البريطانية ضد العرب، بدأت تظهر علامات السخط وسط

---

(٥) H.C. to S. of S. Colonies, 2 May 1936, Secret, C.O. 733/286/10.

(٦) S. of S. Colonies to H. C., Jun. 1936, Secret, C.O. 733/286/10.

(٧) **The Palestine Police Force, Annual Administrative Report, 1936**, p.3. Printed report found in C.O. 814/11. Hereafter refered to as **Police Report, 1936.**

(٨) See: P.M.C., **Minutes of the Thirty Second (Estraordinary) Session, 1937**, p.61, and Simson, **op. cit.**, p. 175, and p.213.

الشرطة العرب، وأخذوا يتلكؤون في تنفيذ الأوامر، واستقال عدد من أفراد الشرطة الإضافية[٩]، وتحدث أكرم زعيتر في يوميات ٢٠ مايو ١٩٣٦ بإيجاب عن الشرطة العرب، فعندما ذهب إلى القدس في ذلك اليوم لاحظ أنهم على طول الطريق من نابلس إلى القدس كانوا يبدون من عواطفهم الوطنية «ما يدهش ويدعو إلى الاعتزاز، وفي العودة والإياب كنا نسمع دعاءه [الشرطي العربي] لنا بالتوفيق ويسألنا إذا كنا نريد أي خدمة يؤديها، وكان يحذرنا من مواقع الدوريات الإنجليزية والمخافر في بعض الأماكن، ومنهم من كان يعلن عزمه على ترك البوليس والالتحاق بالحركة»[١٠].

وقد زاد من حدة الوضع تذمر الشرطة العرب من معاملة الشرطة البريطانيين لهم وإلحاحهم على إشراكهم في عمليات القمع والمطاردة ضد العرب[١١]، وعندما داهم الشرطة البريطانيون بيتاً في قرية قاقون (قضاء طولكرم) كان معهم أحد أفراد الشرطة العرب واسمه محمود خليل عامر، وقد وجدَ هذا الشرطي صاحبَ البيت يصلي، فتراجع منتظراً انتهاء الصلاة، فأطلق شرطي بريطاني النار على الشرطي العربي فقتله، مما أدى إلى إضراب الشرطة العرب في منطقة طولكرم إحتجاجاً على معاملة الشرطة البريطانيين لهم[١٢]، وأخذ بعضهم في تقديم استقالته، لكن السلطات البريطانية طلبت منهم إما العودة إلى العمل وإما دفع غرامة مقدارها خمسون جنيهاً (وهو ما يساوي راتب خمسة أو ستة شهور)، وقد دفع ذلك عدداً منهم إلى الهرب إلى شرق الأردن[١٣]، وأقام

---

(٩) انظر: محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، جـ١، ص١٢٦، ويوميات أكرم زعيتر، ص٧٩، وص١٠٣.

(١٠) يوميات أكرم زعيتر، ص١٠٣.

(١١) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، جـ١، ص١٢٧، وكامل خلة، مرجع سابق، ص٦٢٥.

(١٢) يوميات أكرم زعيتر، ص١٢٧-١٢٨، وكامل خلة، مرجع سابق، ص٦٢٦.

(١٣) كامل خلة، مرجع سابق، ص٦٢٥-٦٢٦.

الشـرطة العـرب مـؤتمراً لهم في يافـا في ٢٧ مـايو ١٩٣٦، أيدوا فيـه إضراب الشرطة في طولكرم وطالبوا بفصلهم عن الشرطة البريطانيين، بسبب ما ذكر من سوء سلوكهم، ثم عقد الشرطة العرب مؤتمراً آخر لهم في القدس في ٣١ مايو برئاسة محمد علي العناني وحضره نحو «١٥٠» مندوباً. وكان من أهم قراراته المطالبـة بمساواة الشرطة العـرب بالشـرطة البريطانيين في كل شيء، وسـحب الشرطة العرب من المناطق اليهودية وبالعكس، والتحقيق في جميع الاتهامات التي وجـهـهـا العـرب والشـرطة العـرب إلى الشـرطة البـريطانيين أثناء «الاضطرابات»، وأن ينظر إلى هذه الطلبـات بصـورة جـدية، وهدد الشـرطة العرب بالإضراب عن العمل -إن لم تنفذ المطالب- اعتباراً من الساعة الخامسة من صباح ٤ يونيو ١٩٣٦[١٤].

ويظهر أن وضع الشرطة العرب أصبح ينذر بالخطر، ففي صباح يوم الأول من يونيو اتصل المفتش العام للشرطة «سبايسر» بقائد الطيران والقائد العام للقوات البريطانية «بيرسي»، وأخبره أن أحداثاً خطيرة تجري في سكن الشرطة في القدس ونابلس تتضمن رفض الشرطةالعرب العمل، وأن هؤلاء الشرطة لم يعد يعتمد على ولائهم، وزاد من حساسية الأمر أن وقوع إضراب وسط الشرطة، ربما يعني أن نسبة كبيرة منهم قد تنضم للثوار مع أو بدون سلاحها، ولذلك قرر بيرسي أن يطلب تعزيزات عسكرية من ثلاث كتائب، واعتبر أن إعلان الأحكام العـرفيـة أمر لازم لمواجهـة احتـمـال تعطُّل أو تمرد الشـرطة العرب[١٥].

وقد أمكن تفادي إضراب وتمرد الشرطة، ولكن اعتباراً من تلك الفترة أصبح ولاء الشرطة العرب مشكوكاً فيه، ولم تعد لهم أيُّ قيمة في قمع الثورة، هذا على الرغم من وجود بعض الاستثناءات، فضلاً عن أن الشرطة العرب استمروا في أداء مهماتهم العادية التي يمارسونها في وقت الهدوء والسلام[١٦].

(١٤) نفس المرجع، ص٦٢٦.

(١٥) Peirse Despatch, p.46.

(١٦) **Military Lessons**, p.13.

من جهة أخرى واجهت السلطات البريطانية مشكلة كبيرة في أداء مخابراتها تمثلت في «جفاف مصادر المعلومات العربية» وتعذر الحصول على معلومات موثوقة من العرب، ورغم أن موظفي المخابرات العرب في الشرطة استمروا في أداء عملهم، إلا أن المخبرين الذين يتعاملون معهم لم يزودوهم بالمعلومات، وهذا منع الإعداد المسبق للهجمات العسكرية على الثوار، وصعّب إمكانية القبض على العناصر المطلوبة، وأصبحت الاشتباكات والصدامات تحدث عندما يختار الثوار المكان والزمان الذي يناسبهم(١٧)، ولعل تزويد السلطة بالمعلومات قد انقطع لدوافع وطنية، وربما خشي المخبرون من انكشاف أمرهم وانتقام الثوار، ولذلك وجدت القوات البريطانية نفسها في هذه الظروف في «ظلام حالك»...(١٨). وعندما تتوفر المعلومات فإنها كانت أحياناً «ليست متأخرة فقط بالنسبة لإمكانية استخدامها، ولكنها أيضاً ربما تكون مضللة»(١٩)، وبشكل عام كان الحس الوطني متأججاً وكان على السلطة أن تحصل على اليسير من المعلومات من أشخاص خارجين عن نسيج المجتمع.

ولم تقتصر المشكلة على نقص المعلومات، ولكن أسرار الإدارة المدنية والشرطة والجيش أصبحت عرضة للانكشاف أمام مخابرات الثوار، الذين كان لهم الكثير من الأنصار في الدوائر الحكومية، فقد كان هناك تسرب ملحوظ في المعلومات في دوائر الشرطة، ونقل شرطة عرب معلومات للثوار حول عمليات الشرطة والجيش الوشيكة. وفي بعض مراكز الشرطة الريفية المزودة باللاسلكي والمجهزة لجمع المعلومات المتعلقة بالثوار لم تأت معلومات بالمرة، ولكن كان من الضروري سحب أجهزة اللاسلكي من بعض المواقع، وفي بعض الأحيان كان يتم إرسال شرطة بريطانيين إلى مراكز الشرطة لمنع الشرطة العرب من استخدام الهاتف، وهكذا فإن السلطات البريطانية عاملت الشرطة العرب بمزيد

---

(١٧) See: **Ibid**,p.106, and p.117, and P.M.C., **Minutes of the Thirty Second (Extraordinary) Session, 1937**, p.60. Italic added.

(١٨) يوميات أكرم زعيتر، ص١٨٦.

(١٩) **Military Lessons**, p.46.

من الحذر، أما الجيش «فلم يشعر أبداً أنه يستطيع الاعتماد على دعم حقيقي من الشرطة العرب»[٢٠].

ولم تكن مظاهر «الخلل» قاصرة على الشرطة العرب، فقد كان ولاء الشرطة اليهود لبني دينهم كبيراً، وكان في شرطة تل أبيب منذ العشرينيات خلية من رجال الشرطة اليهود الأعضاء في المنظمة العسكرية اليهودية شبه السرية المعروفة بـ «الهاغاناه» وخلال ثورة ١٩٣٦ كان هؤلاء ينقلون بسرعة للهاغاناه كل معلومة لها صلة بالتفتيش عن الأسلحة، أو بخطط الاعتقالات أو التحقيقات التي ستجريها الشرطة مما كان له علاقة باليهود[٢١]. وقامت مجموعة من الشرطة اليهود منذ بداية الثورة بدور حيوي في نقل أسلحة الهاغاناه في سيارات الشرطة، وكان أحد أفرادها أفرايم كرسنر هو منسق هذا النشاط، ومدير جهاز المخابرات في قيادة الهاغاناه في تل أبيب. وقد نجح كرسنر- بمساعدة زملائه في الشرطة ومخبرين آخرين- في إقامة جهاز مخابرات «نشط وفعال» حسبما تذكر الرواية الإسرائيلية الرسمية للثورة الكبرى في فلسطين[٢٢]، وحسب هذه الرواية فقد «أقام رجال شرطة كثيرون صلات وثيقة مع رجال الهاغاناه في المستعمرات، وحذروهم سلفاً من خطوات معادية لشرطة وضباط بريطانيين وعرب، وساعدوهم في إخفاء وطمس أعمال كان من الممكن أن تتسبب بعثرات ومحاكمات»[٢٣].

وعلى ذلك، فقد وقع العبء على الشرطة البريطانيين المضموني الولاء للسلطة، والذين كان عليهم أن يملؤوا الفجوة ويسدوا الخلل، وكان معظم هؤلاء الشرطة من الجنود السابقين في القوات البريطانية، ولم يكن من المفاجئ أن يُفضّل هؤلاء دوراً عسكرياً أكبر عند اندلاع الثورة، لكن تدريبهم التكتيكي

---

(٢٠) See: **Ibid**, p. 29, and p.117, and Porath, **The Palestinian Arab National Movement**, pp.185-189, and p.198.

(٢١) الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص٤٣٠.

(٢٢) نفس المرجع.

(٢٣) نفس المرجع، ص٢٩٤.

كان ضئيلاً، ولم يكونوا أثناء عملهم في الشرطة منظمين جيداً لأعمال الجيش، ومع ذلك فقد كانوا يقومون بأعمال الجنود أحياناً(٢٤).

وقد نال أداء الشرطة البريطانيين -خلال الثورة- رضا اليهود الذين لم يكن من السهل إرضاؤهم، وسمعت شهادات كثيرة بأن «رجال الشرطة البريطانيين يعملون بصورة ممتازة تفوق كل مديح...»(٢٥)، وفي حالات كثيرة كان الضباط والشرطة البريطانيون يغضون النظر عن السلاح غير المرخص الذي بحوزة اليهود كما لو أن هناك اتفاقاً ضمنياً بين الطرفين(٢٦)، وقد أثار إعجاب اليهود مطالبةُ المفتش العام للشرطة المندوب السامي باعتماد سياسة القبضة الحديدة منذ بداية الثورة، ودللوا على تفاني سبايسر تجاههم أنه أثناء ثورة ١٩٣٦ صادف ومرافقيه وهم في طريقهم إلى حيفا شاحنة يهودية معطلة قرب قرية عرابة، حيث كانت الثورة مشتعلة في جبال نابلس، فأوقف سبايسر سيارته وبقي ومرافقيه في المكان ساعتين تقريباً إلى أن أصلح السائق العطل في شاحنته(٢٧).

وما كان اليهود ليرضوا عن الشرطة البريطانيين لو لم يكونوا متحيزين إليهم، فقد تم مثلاً تجنيد حوالي ثلاثة آلاف شرطي إضافي يهودي يمتلكون أسلحة مرخصة خلال سنة ١٩٣٦ ومعظمهم من منظمة الهاغاناه، وهذا أضفى الطابع الشرعي ضمناً على الهاغاناه، التي غضت السلطات البريطانية الطرف عنها، وفتحت عملياً صفحة من التعاون الكلي أو شبه الكلي وفقاً للظروف السياسية استمر عشرة أعوام، حتى إن أحد المسؤولين اليهود أشار إلى قيام «جبهة بريطانية يهودية» في خضم أحداث الثورة في فلسطين(٢٨).

ومما يلفت النظر أن السلطات البريطانية -رغم الخلل الذي سبقت الإشارة إليه- كانت تمدح في تصريحاتها العلنية أداء وانضباط وكفاءة الشرطة بشكل

---

(٢٤) **Military Lessons**, pp.116-117.

(٢٥) الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص٦٠.

(٢٦) نفس المرجع، ص٦١-٦٢.

(٢٧) نفس المرجع، ص٦٢.

(٢٨) نفس المرجع.

عام، ففي ٢١ مايو ١٩٣٦ ذكر المندوب السامي أن سلوك الشرطة يستدعي الإعجاب[٢٩]، وبعد ذلك بحوالي شهر عبر أورمسبي غور في مجلس العموم عن تقديره الخاص لشرطة فلسطين من بريطانيين ويهود وعرب «لإخلاصهم وولائهم» في مواجهة ظروف صعبة جداً[٣٠]. ولم يشر تقرير الشرطة لسنة ١٩٣٦ لأية اضطرابات في صفوف الشرطة الفلسطينية، ومدح دور المخابرات خلال الأحداث وتحملها واجبات إضافية[٣١]، وقال سبايسر في خلاصة هذا التقرير إن لديه كل سبب للفخر بقوة الشرطة «التي صمدت بشكل لا مثيل له في وجه ضغوط نفسية ومخاطر ومهام شاقة» خلال سنة ١٩٣٦. وأضاف أنه يقول دونما خوف من أن يكذبه أحد، ودونما غرور أو تحيز، أن شرطة فلسطين واجهت في هذه السنة ظروفاً لا مثيل لها في تاريخ شرطة المستعمرات، وأنه «في الحقيقة محظوظ»، لأنه «تشرف» بقيادة أمثال هؤلاء الضباط وضباط الصف والمفتشين والرجال[٣٢].

وربما جاءت مثل هذه التصريحات والتقارير بهذا الشكل حرصاً من السلطات البريطانية على الروح المعنوية للشرطة، وانعكاساً لرفضها الاعتراف الصريح بما يحدث في أجهزة الأمن من خلل، ولكن ربما جعل هذا التصرف مصداقية ودقة هذه التصريحات والتقارير موضع تساؤل، وبالتالي استلزم التعامل معها بعض الحذر.

الشرطة ومرحلة التوقف المؤقت للثورة ١٩٣٦-١٩٣٧

وبعد انتهاء المرحلة الأولى من الثورة في أكتوبر ١٩٣٦ تكرس توجه السلطات البريطانية في فلسطين إلى الاعتماد بشكل أكبر على الشرطة البريطانيين، ولذلك اقترح المندوب السامي في الأول من ديسمبر على وزير

---

(٢٩) Minutes of Meeting, Executive Council, 21 May 1936, C.O. 733/311/4.

(٣٠) **P.D., Commons**, Vol. 313, Col. 1319.

(٣١) **Police Report, 1936**, p.33.

(٣٢) **Ibid**, p.76.

المستعمرات تجنيد «١٦١» شرطياً بريطانياً فوق العدد المعتاد، واعتبر ذلك أمراً جوهرياً لعلاج «العيوب الخطيرة التي ظهرت خلال الاضطرابات»، ولتشكيل وحدات متحركة في مراكز معينة لمواجهة أية أحداث محتملة[٣٣].

وقد اعتمدت وزارة المستعمرات الاقتراح، لكنها طلبت رأي المندوب السامي في الاستفادة من الشرطة البريطانيين في مصر[٣٤]، وقد بحث المندوب السامي هذا الأمر مع المعنيين، وأبلغ وزير المستعمرات في ٥ ديسمبر أن المعلومات تشير إلى أن عدداً قليلاً منهم يمكن أن يكون مناسباً لفلسطين، إذ تركز اهتمام سبايسر على تجنيد أفراد غير متزوجين، وأعمارهم أقل من ٢٥ سنة، وأن يكونوا مثقفين، ودعم المندوب السامي سبايسر في سعيه للحصول على مستويات عالية من الشرطة البريطانيين، وطالب المندوب ألا يتأخر التجنيد على أساس احتمال قدوم شرطة بريطانيين من مصر[٣٥]، ويبدو أن عملية التجنيد هذه قد تمت، فضلاً عن الاستجابة لمتطلبات زيادة أخرى حدثت بعد ذلك، مما جعل الزيادة في الشرطة البريطانيين خلال سنة ١٩٣٧ تبلغ «٢٦٠» رجلاً[٣٦].

وقد حاولت السلطات بعد انتهاء المرحلة الأولى من الثورة أن تعود الشرطة لتركز على ممارسة أعمالها الأساسية. غير أن سعي الثوار للمحافظة على درجة من التوتر يسهل معها العودة إلى الثورة الشاملة قد شكل تحدياً كبيراً للشرطة، فقد حدثت في الأشهر الأولى من سنة ١٩٣٧ موجة من الاغتيالات السياسية

---

(٣٣) Tel., H.C. to S. of S. Colonies, 1 Dec. 1936, Immediate, Confidential, C.O. 733/286/10.

(٣٤) Draft Tel., S. of S. Colonies to H.C., 3 Dec. 1936, C.O. 733/286/10.

(٣٥) Tel., H. C. to S. of S. Colonies, 5 Dec. 1936, Confidential, C.O. 733/286/10.

(٣٦) **The Palestine Police Force, Annual Administrative Report, 1937** (Jerusalem: Government Printing Press, 1938), p.2, Printed report found in C.O. 814/12. Hereafter frefered to as **Police Report, 1937**.

وُجّه عدد منها إلى رجال الشرطة العرب، وخصوصاً أولئك الذين كان لهم يد في مطاردة جماعة القسام، أو أولئك الذين اتهموا بممارسة الشدة ضد المعتقلين العرب(٣٧).

لقد شكل أسلوب الاغتيالات -على ما يبدو- حرجاً كبيراً للشرطة لأن مخابراتها كانت مطالبة بالدرجة الأولى بالكشف عنها، ولكن ما يزيد الوضع حرجاً أن نفس رجال المخابرات الشرطة قد تعرضوا لعدد من أحداث الاغتيال الناجحة التي فشلت المخابرات في الكشف عن فاعليها، وكان أسلوب الاغتيال يسبب حالة كبيرة من الشد والتوتر دونما حاجة لوجود مجموعات للثوار في الجبال، ولم تكن لتنفع مع هذا الأسلوب التعزيزات العسكرية الكبيرة أو تدخل الجيش، ولذلك ربما كان أسلوباً أكثر ملاءمة في المحافظة على درجة من التوتر.

وكان حادث اغتيال ضابط شرطة المخابرات حليم بسطه مساعد مدير شرطة اللواء الشمالي ضربة قوية لعمل الشرطة والمخابرات، ففي ١٥ إبريل ١٩٣٧ اغتيل هذا الضابط في حيفا على يد ثلاثة عرب مسلحين يظهر أنهم أعضاء في جماعة القسام، وكان هذا الضابط -وهو مصري قبطي- معروفاً بشدة ولائه للإنجليز وبدهائه، وبسعيه الحثيث لمقاومة الحركة الوطنية وقام بجهود كبيرة في ملاحقة جماعة القسام، ويبدو أنه كان مكروهاً بشكل كبير لدرجة أن السلطات البريطانية قررت إرسال جثمانه إلى مصر بالقطار مزوداً بالحراسة اللازمة وذلك **«لاستحالة دفنه في فلسطين»**(٣٨).

---

(٣٧) كامل خلة، مرجع سابق، ص٦٦٨، وانظر: Resume of Operations: for Jan. 1937, Air H.Q., 18 Feb. 1937, AIR5/1247.

(٣٨) يوميات أكرم زعيتر، ص٢٨٧-٢٨٨. التوكيد للباحث، وانظر:
Police Report, 1937, p.5, and Porath, **The Palestinian Arab Notional Movement**, p.234.
تقول بيان الحوت أنه يُروى أن حليم بسطة قد كافأه اليهود على خدماته بإهدائه بيارة برتقال تدر عليه ألف جنيه سنوياً، وكان رصيده في البنك ثلاثين ألف جنيه وهو مبلغ ضخم جداً آنذاك، بالنسبة لموظف شرطة. انظر: بيان الحوت، مرجع سابق، ص٤٠٦.

وقد كان لمقتل حليم بسطة صداه في مجلس العموم البريطاني، إذ تحدث أورمسبي غور وزير المستعمرات في ٢٠ إبريل عن وفاته «بعظيم الأسف» وقال إن مكافأة أعلنت للقبض على «مرتكبي» الحادث، وأضاف أنه لم تحدث اعتقالات، وأن شخصية الفاعلين غير معروفة(٣٩)، وفي اليوم التالي اعترف أورمسبي غور بالضغط الهائل الواقع على الشرطة العرب ولكنه رفض الموافقة على أنهم في حالة «تحطم كامل» واعتبر أن مقتل حليم بسطة يشير إلى حقيقة «يقظة وولاء الشرطة العرب في محاولة التعامل مع حملة القتل». واعترف أن فلسطين بلد صعب جداً، ولكنه أصر على أن الشرطة -رغم شدة الضغط عليها- هي على أفضل ما يكون عليه الولاء والشجاعة والنشاط(٤٠).

وكان المندوب السامي قد اعترف بحصول تدهور عام في الوضع في الأشهر الأولى من سنة ١٩٣٧، وأرجع ذلك إلى فشل الشرطة في القبض على الفاعلين «وهو فشل قاد حتماً إلى حالة من القلق في البلد كلها، وهو بحد ذاته تشجيع مباشر لكل عصاة القانون». وقال إن الشرطة تعرضت خلال الأشهر العشرة الماضية إلى فترة من التوتر العظيم المستمر والعمل الشاق، وإن الشعور الوطني القوي الموجود وسط السكان كان له أثر حتمي مباشر وغير مباشر على فعالية وإخلاص الشرطة العرب، وأضاف أنه ربما كان أوضح مثال على ذلك هو «تدهور قيمة خدمات مخابراتنا»(٤١)، وفي مثل هذا الجو استمرت معاناة السلطة في عدم الحصول على المعلومات، وكل من كان يمكن أن يقدم أية معلومات كان خائفاً مما سيحدث له، وقد انعكس هذا بشكل سلبي على تقديم المساعدة للشرطة(٤٢).

---

(٣٩) **P.D., Commons**, Vol, 322, Col. 1580.

(٤٠) **Ibid**, Col. 1738.

(٤١) Maintenance of Order in Palestine, Memorandum by S. of S. Colonies to the Cabinet, 2 Apr. 1937, Enclosing a Despatch from H.C. to S. of S. Colonies, 27 Mar. 1937, Secret, C.O. 733/333/2.

(٤٢) Resume of Operations: for Jan. 1937, Air H.Q., 18 Feb. 1937, AIR5/1247.

ووصلت محاولات الاغتيال إلى قمتها عندما وقع هجوم في ١٣ يونيو ١٩٣٧ على المفتش العام للشرطة نفسه، فقد أطلق ثلاثة من العرب يرتدون ملابس القرويين ثماني رصاصات على سبايسر عندما كانت سيارته تجتاز بوابة المسكوبية في القدس لكنه نجا منها بأعجوبة، بينما أصيب سائق سيارته ملنر Milner في ذراعه(٤٣)، وكان هذا الحادث «مما هز الحكومة وأوجد في البلاد رجة عظيمة»(٤٤)، ويظهر أن هذه المحاولة كانت أكثر المحاولات جدية لاغتيال سبايسر، لكنها لم تكن الوحيدة، إذ اعترف سبايسر أن النار أطلقت على بيته «٣٩» مرة خلال سبعة أشهر، وأنه عندما كان يذهب إلى مكتبه في الصباح كان يشعر هو والموظفون أنهم لن يعودوا إلى بيوتهم إلا بأعجوبة(٤٥).

الشرطة والمرحلة الثانية من الثورة ١٩٣٧-١٩٣٩

وعندما بدأت المرحلة الثانية من الثورة في أواخر سبتمبر ١٩٣٧، عاد الضغط ليكون شديداً جداً على الشرطة، وأخذت الجوانب شبه العسكرية تطغى على واجباتها، واستمرت على ذلك حتى أواخر سنة ١٩٣٩.

وما كادت هذه المرحلة تبدأ حتى كان سبايسر قد قدم استقالته من منصبه كمفتش عام للشرطة، وأعلن أنه اضطر إلى ذلك «على أسس صحية» وقبلت استقالته على أن يسري مفعولها اعتباراً من نهاية سنة ١٩٣٧(٤٦)، ويبدو أن الأسباب الصحية لم تكن بالضرورة هي كل أسباب استقالته، إذ يظهر أنه كان على خلاف مع حكومة فلسطين حول أسلوب مواجهة الثورة لأنه كان يرغب في اتباع أسلوب أكثر تشدداً(٤٧)، ولعل الجهود المضنية التي بذلها في تطوير

---

(٤٣) الشباب، العدد ٥٧- ١٧ «٣٥٢» يونيو ١٩٣٧، وأيضاً:
P.D., Commons, Vol. 325, Col. 352.

(٤٤) يوميات أكرم زعيتر، ص٢٩٣.

(٤٥) نفس المرجع، ص٣٩٥.

(٤٦) P.D., Commons, Vol. 327, Col. 26.

(٤٧) الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص١٥٩.

الشرطة ورفع درجة كفاءتها وانضباطها، وما تبعها من مظاهر خلل وضعف في الشرطة الفلسطينية خلال الثورة، قد أصابته بشيء من الإحباط وخيبة الأمل، ثم إن محاولات اغتياله وإطلاق النار على منزله قد أفقدته هو نفسه الشعور بالأمن فضلاً عن أن يقوم هو بتوفير الأمن للآخرين.

وقد حاول تقرير الشرطة لسنة ١٩٣٧ مواساة سبايسر، فأشار في خلاصته -بشيء من القفز عن حقيقة الواقع- إلى خسارة الشرطة لسبايسر وإلى أن «مستوى الانضباط والروح المعنوية التي تميزت بها القوة بالذات خلال العامين الماضيين الصعبين يدل على مدى نجاح قيادة سبايسر»[٤٨]، وعلى كل حال فإن سبايسر الذي كان يعتبر من أقدر وأكفأ رجال الشرطة البريطانيين في المستعمرات، والذي بدا لبعض الوقت أنه استطاع حل «عقدة» الولاء والانضباط لدى الشرطة الفلسطينيين، قد غادر فلسطين وهو يرى البنيان الذي سهر على تشييده يهتز تحت وقع الثورة.

عينت السلطات البريطانية سوندرز مفتشاً عاماً جديداً لشرطة فلسطين، وقد كان هو نفسه نائباً للمفتش العام في فلسطين قبل ذلك بسنتين، لكنه عين مفتشاً عاماً للشرطة في نيجيريا أوائل سنة ١٩٣٦[٤٩]، وقد أعلن أنه سيعود إلى فلسطين في أواخر أكتوبر ١٩٣٧[٥٠].

وقد ترافق تعيين سوندرز مع قرار الحكومة البريطانية إرسال خبير الشرطة السير تشارلز تيجارت إلى فلسطين، لتقديم النصح إلى حكومتها فيما يتعلق بإعادة تنظيم الشرطة «ومكافحة الإرهاب» حيث كان له سجل معروف في هذه الجوانب أثناء عمله في شرطة الهند، وخصوصاً عندما قام بمواجهة أوضاع مماثلة -لتلك التي في فلسطين- في منطقة البنغال، وعندما أعلن وزير المستعمرات خبر إرسال تيجارت في مجلس العموم في ٢١ أكتوبر ١٩٣٧ عبر عن ثقته أن

Police Report, 1937, p.37. (٤٨)

Police Report, 1936, p.1 and **P.D., Commons**, Vol. 327, Col.26. (٤٩)

(٥٠) الشباب، العدد ٧٦-٣٦ «٣٧١»، ٢٧ أكتوبر ١٩٣٧.

مساعدة تيجارت سيكون لها «قيمة كبرى» بالنسبة إلى إدارة فلسطين(٥١).

ولم تكن مهمة سوندرز ولا تيجارت سهلة، فقد كانت هناك معاناة كبيرة من عدم كفاءة المخابرات، ومن فشل الشرطة في تعقب أي مطلوب لعمليات اغتيال خلال الأشهر السابقة ونجاح جماعة القسام في اغتيال أندروز- حاكم لواء الجليل- وفشل الشرطة في كشف الفاعلين، حتى إن القائم بأعمال الحكومة اعتبر أن إدارته لا تستطيع تحمل ضربة أخرى على غرار اغتيال أندروز(٥٢).

وعندما قام الثوار بإحراق مطار اللد مساء ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ وإلحاق أضرارفادحة به، لم تجد السلطات وسيلة للرد سوى الانتقام من سكان المنطقة المجاورة للمطار فعاقبتهم وهدمت الكثير من منازلهم(٥٣)، وقد أثيرت اتهامات بعدم الأمانة للشرطة العرب في حادث مطار اللد، حتى إن وزير المستعمرات طلب من المندوب السامي إيضاحاً بذلك(٥٤)، وقد رد المندوب السامي في ٤ نوفمبر ١٩٣٧ ببرقية نفى فيها هذا الادعاء الذي جاء -حسب رأيه- في غير وقته، لأن هناك «إشارات إلى تحسن الروح المعنوية للشرطة، وموظفي الحكومة العرب». وقال المندوب إنه يجب الاستمرار في «**الثقة بإخلاص وأمانة هؤلاء ما لم تصبح الحالة ميئوساً منها بحيث نعامل كل السكان العرب كأعداء**»، وأضاف أن الشرطة العرب يعملون تحت ظروف عظيمة الصعوبة والخطر وأن عدداً من الشرطة المخلصين قد دفعوا أرواحهم ثمناً لذلك(٥٥)، وقد تحدث غور في

---

(٥١) **P.D., Commons**, Vol. 327, Col. 26.

(٥٢) Despatch, O. A. G. to S. of S. Colonies, 9 Oct. 1937, C.O. 935/21.

(٥٣) انظر: الشباب، العدد ٧٥-٣٥ «٣٧٠»، ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧، وانظر أيضاً:
P.D., Commons, Vol. 327, Col. 25, and Vol, 328, Col. 899.

(٥٤) Draft Tel., S. of S. Colonies to H. C. [3] Nov. 1937, C.O. 733/333/9.

(٥٥) Tel., H. C. to S. of S. Colonies, 4 Nov. 1937, Important, C.O. 733/333/9. Italic added.

مجلس العموم عن نفس الموضوع وأعلن أنه قد تم تشكيل لجنة لتحقيق في الأمر، وأنه مقتنع أن حادث مطار اللد لا يعود لنقص في ولاء الشرطة العرب(٥٦).

ومهما يكن، فإن الشعور بضرورة تقوية أداء مخابرات الشرطة كان قوياً، وقد استبعد القائم بأعمال الحكومة «بترشل» إمكانية القضاء على جماعة القسام دون تقوية المخابرات، واقترح تعييناً فورياً لضابط في قسم المخابرات يتمتع «بخبرة مصرية» وفضل أن يكون ذا خبرة في التعامل مع «الإرهاب» ليتولى المسؤولية الكاملة عن ملاحقة جماعة القسام وتعقب الثوار بشكل عام، واقترح بترشل تعيين رجل إنجليزي في حيفا تحت غطاء مناسب لجمع المعلومات، ويمكن أن يمارس عملاً في حيفا، ويفضل أن يتطلب عمله الذهاب إلى دمشق بين حين وآخر، ويجب ألا يكون معروفاً بالمرة إلا للمندوب السامي والضابط المسؤول عن العمل المضاد «للإرهاب»(٥٧)، وقد بذل بترشل محاولات لتطوير مصادر المعلومات لكنه اعترف أنه ليس متفائلاً جداً بالنسبة لهذه النقطة، كما اعترف بأن لديه القليل من الثقة ببعض موظفي المخابرات، كما لا يقدر عالياً بعض ضباطها(٥٨).

وقد أبدت وزارة المستعمرات اهتماماً بملاحظات بترشل، لكنها أشارت إلى اهتمامها بسماع آراء سوندرز وتيجارت أيضاً(٥٩).

وعندما وصل تيجارت إلى فلسطين في نوفمبر ١٩٣٧، أبدى اهتماماً خاصاً بتنظيم قسم المخابرات وتوسيع أنشطته، وقدم توصية عاجلة بتعيين ضابط كبير في المخابرات فوراً، يتولى أمر جمع المعلومات وتنسيقها، والتحقيق في الجرائم الخطيرة، وتدريب موظفي المخابرات وفق خطوط أكثر شمولاً وإدراكاً، واقترح

---

(٥٦) **P.D., Commons,** Vol. 328, Col. 1623.

(٥٧) Battershill to John [Shuckburgh], 12 Oct. 1937, C.O. 733/356/1 Part2.

(٥٨) Ibid.

(٥٩) Shuckburgh to Battershill, 21 Oct. 1937, C.O. 733/356/1 Part 2.

أن يكون هذا الضابط بريطانياً من شرطة الهند في منطقة البنجاب أو الحدود الشمالية الغربية للهند حيث كانت أوضاعها في تلك الفترة تشابه أوضاع فلسطين(٦٠)، وقد وافقت وزارة المستعمرات والخزانة البريطانية على ذلك(٦١).

أما باقي توصيات تيجارت التالية المتعلقة بالمخابرات، فقد اقترح زيادة أعدادها، ونقل المقر الرئيس لها إلى مكان أكثر ملاءمة، وتوفير الحماية للرجال الذين يتطلب عملهم مخاطرة، وتمركز عناصر من المخابرات البريطانيين في المواقع الحدودية، وانتقاء ضابط بريطاني للإشراف على مخابرات حيفا(٦٢)، وقد قامت السلطات في فلسطين بمتابعة تنفيذ هذه التوصيات(٦٣).

من جهة أخرى، فإن المندوب السامي وتيجارت وسوندرز اتفقوا على ضرورة تعيين بديل لفيتزجيرالد -الرجل الثاني في المخابرات- لأنه في رأيهم لم يُثبت أنه مناسب لعمله، واعتبروا ملء المكان بشخص مناسب في غاية الأهمية والاستعجال، وبناء على تزكية تيجارت وسوندرز فقد رشح المندوب السامي في فبراير ١٩٣٨ جايلز A.F Giles مساعد قائد شرطة قناة السويس ليتولى هذا المنصب(٦٤)، وقد وافق جايلز على هذا العرض، واستعد للذهاب إلى فلسطين في ٢٨ مارس ١٩٣٨ ليبدأ بممارسة وظيفته(٦٥).

---

(٦٠) Tel., H. C. to S. of S. Colonies, 21 Dec. 1937, Immediate, Confidential, C.O. 733/356/1 Part 1.

(٦١) See: C.O. to Treasury, 22 Dec. 1937, C.O. 733/356/1 Part 1, and Treasury to C. O., 24 Dec. 1937, C.O. 733/356/1 Part1.

(٦٢) Summary of the Recommendations Contained in Sir Charles Tegart Report on the Organization of the Palestine Police, 24 Jan. 1938, C.O. 733/383/1.

(٦٣) Despatch, H. C. to S. of S. Colonies, 7 Feb. 1938, Secret, C.O. 733/383/1.

(٦٤) Tel., H. C. to S. of S. Colonies, 13 Feb. 1938, Confidential, C.O. 733/383/8.

(٦٥) British Embassy, Cairo, to H. C., 8 Mar. 1938, C.O. 733/383/8.

وفي الوقت نفسه فقد تم اعتماد مبلغ «١١٠٢٠» جنيهاً في ميزانية ١٩٣٨-١٩٣٩ لزيادة الإنفاق على قسم المخابرات(٦٦)، وتم إنشاء فروع للمخابرات في كل الألوية، بحيث وضعت تحت الإشراف المباشر لمدير المخابرات، وكانت على اتصال وثيق بحكام الألوية، لكن هذه الفروع عُوقت بشكل كبير عن أداء عملها خصوصاً في المناطق الريفية مع تصاعد حدة الثورة وانعدام الأمن في البلد(٦٧).

وكان قسم المخابرات مقسماً إلى عدة شعب هي: شعبة الإدارة، وشعبة الكتابة والتسجيل والاتصال، وشعبة سجلات الجرائم، والشعبة السياسية، وشعبة الهجرة والإبعاد، وشعبة كلاب الشرطة، وشعبة التحقيقات العامة، وشعبة الميناء والبحرية(٦٨)، ويظهر أن هذا التقسيم لم يختلف طوال سنوات الثورة، ولكن سنة ١٩٣٨ شهدت توسعاً كبيراً في أعداد قسم المخابرات، فبعد أن كان العدد خلال سنتي ١٩٣٦-١٩٣٧ هو «٦٥» رجلاً أصبح العدد سنة ١٩٣٨ «٤٧٣» بينهم «٢٨٧» بريطانياً، أما ملفات مكتب الجرائم والبصمات فقد زادت من «٣٥٨٥٥» ملفاً في نهاية سنة ١٩٣٥ إلى «٥٢١٤٧» ملفاً في نهاية سنة ١٩٣٨(٦٩).

وفي يناير ١٩٣٨ كان تيجارت قد رفع تقريره وتوصياته بشأن إعادة تنظيم الشرطة، وكان أبرز اقتراحاته التي اشتهرت إنشاء سور من الأسلاك الشائكة

---

(٦٦) See: Tel., H.C. to S. of S. Colonies, 7 Mar. 1938, C.O. 733/383/8, and Treasury to C.O., 17 Mar. 1938, C.O. 733/383/8.

(٦٧) **The Palestine Police Force, Annual Administrative Report, 1938,** (Jerusalem: Government Printing Press, 1939), p.25, Printed Report found in C.O. 814/13. Hereafter refered to as **Police Report, 1938.**

(٦٨) **Police Report, 1936**, p.26.

(٦٩) See: **Ibid; Police Report, 1937**, p.19; and **Police Report, 1938**, p.25.

على طول الطريق الحدودي مع سوريا ولبنان وشمال شرق فلسطين، وهو ما عرف فيما بعد بـ«سور تيجارت». وقد جاء هذا الاقتراح في إطار علاج مشاكل تهريب السلاح وغيرها، وترافق مع اقتراح بإنشاء مراكز شرطة حدودية متقاربة ومحصنة وتحوي أعداداً كافية من الرجال(٧٠)، وبالفعل فقد أنشىء «١١» مركزاً حدودياً في الشمال، والشمال الشرقي، منها خمسة أعيد بناؤها -وفق مواصفات خاصة- بالإسمنت المسلح(٧١).

واقترح تيجارت تشكيل قوة جديدة من فرسان الشرطة الريفية المحمولة (على الخيل أو الشاحنات) وذلك للتعامل مع «العصابات» الصغيرة، بحيث يتم اختيار الشرطة لهذه القوة بالذات على أساس غلظتهم وخشونتهم، ويكون ضباطها الكبار وبعض ضباط الصف بريطانيين أما الباقي فلسطينيين، ولن يكون مطلوباً من هذه القوة التحقيق في الجرائم، ولكنها ستكون في حركة دائمة ومهيئة للهجوم على أي «عصابات» مسلحة(٧٢)، وقد تم تشكيل هذه الشرطة بالفعل، لكنها ما لبثت أن حُلَّت بعد إنشائها بقليل في صيف ١٩٣٨(٧٣)، بعد اشتداد الثورة، وانعدام الثقة على ما يبدو في العناصر العربية المشاركة فيها، وتنفيذ بريطانيا لسياسة نزع أسلحة الشرطة العرب.

أما توصيات تيجارت الأخرى فقد تلخصت في: تطوير أسلوب تشغيل الشرطة البريطانيين وتكليفهم بمهام أنسب، وإعادة تنظيم أعمال مراكز الشرطة

---

(٧٠) Summary of the Recommendations Contained in Charles Tegart Report...., C.O. 733/383/1.

(٧١) **Police Report, 1938,** p.Forward.

(٧٢) Summary of the Recommendations Contained in Tegart Report..., C.O. 733/383/1.

أشارت الشباب إلى توصية تيجارت باختيار شرطة عرب «شديدي المراس» للعمل في المناطق القروية والجبلية، وقالت إن التوصية تضمنت اختيار أولئك الرجال من العائلات ذات النفوذ والعصبية في البلاد حتى يمتنع الثوار عن اغتيالهم لئلا يعمد أهلوهم إلى الانتقام. انظر: الشباب، العدد ١٠٥-٦٥ «٤٠٠»، ١٥ يونيو ١٩٣٨.

(٧٣) See: **Police Report, 1938**, p. Forward.

وتحديد مهماتها، وتحسين العلاقة بين الشرطة والإدارة المدنية والجيش، ودفع التعويضات لعائلات الشرطة الذين قتلوا أثناء تأدية أعمالهم بسرعة، وتحسين إسكان الشرطة الفلسطينيين، وتحسين معرفة الشرطة البريطانيين باللغة العربية. . .، واستبدال زي الشرطة الأزرق بزي أنسب لأعمالهم، وتنفيذ أساليب عمل الأطواق والتفتيش المفاجئ، واستخدام النساء في التفتيش، وإعطاء ضباط الشرطة الكبار وقتاً أكبر للعمل الميداني ووقتاً أقل لمكاتبهم، وعمل نظام لتشجيع العرب على تسليم الأسلحة غير القانونية، ومكافأة القرويين لأي مساعدة يقدمونها بسرعة وسخاء، ودفع مكافأة الكفاءة والمهارة للشرطة وفق نظام مبني على الدرجات وليس على امتحانات دورية، وإلغاء مراكز الشرطة الضعيفة، وزيادة عدد كلاب الشرطة[٧٤].

وقد وافقت السلطات في فلسطين بشكل عام على هذه الاقتراحات، وباشرت فوراً بتنفيذ العديد منها، وعمل الترتيبات اللازمة لتنفيذ ما يحتاج منها إلى دراسة وإعداد[٧٥].

وقد تزامنت محاولات إعادة التنظيم هذه مع دخول الشرطة سنة ١٩٣٨، وهي أصعب السنوات التي مرت عليها في تاريخ الاحتلال البريطاني لفلسطين، فقد أخذت الثورة في التصاعد ووصلت إلى قمتها في صيف ١٩٣٨، وتأثر بها الشرطة العرب فسرت روح الثورة إلى عدد من الأفراد فالتحق بعضهم بالثوار[٧٦]، وشهد قسم الشرطة العرب حالة من التدهور السريع والانحلال والتفسخ بحيث فقد فاعليته، ولم يعد موثوقاً بالنسبة للسلطات البريطانية[٧٧]،

---

(٧٤) Sammary of the Recommendations Contained in Tegart Report..., C.O. 733/383/1.

(٧٥) Despatch, H. C. to S. of S. Colonies, 7 Feb. 1938, Secret, C.O. 733/383/1.

(٧٦) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، جـ١، ص٢٠٨.

(٧٧) See: Haining Despatch, Aug. - Oct. 1938, p.3; Extract from a Letter from Haining [to W.O.], 15 Aug. 1938, C.O. 733/367/1; and Tel., H. C. to S. of S.Colonies, 13 Jun. 1938, Private and Personal, C.O.733/367/1.

ورغم أن معظم أفراد الشرطة العرب لم يقدموا استقالاتهم أو يرفعوا السلاح ضد الحكومة، إلا أنهم أحياناً تعاونوا مع الثوار ولم يقاوموهم، وسهلوا لهم الاستيلاء على الأسلحة والذخائر، ولذلك أصبحت مراكز الشرطة العرب هدفاً سهلاً لهجمات الثوار بهدف الحصول على الأسلحة(٧٨).

واشتد الضغط على الشرطة العرب عندما أصدر الثوار بياناً إليهم في أغسطس ١٩٣٨ طالبوهم فيه بتقديم استقالاتهم اعتباراً من الأول من سبتمبر، وهددوا من يعترض على التنفيذ بإطلاق النار عليه دون محاكمة، ودعوهم إلى أن يكونوا بجانب أصحاب الحق و«حملة لواء الحرية والاستقلال»(٧٩).

وفي مثل هذا الجو كانت السلطة تدرك تماماً خطورة هذا الوضع، ولذلك طالب القائد العام للقوات البريطانية هيننج في ١٥ أغسطس ١٩٣٨ باتخاذ إجراءات حاسمة لإعادة تنظيم الشرطة، وقال إن سوندرز مشغول جداً بالتحقيق في المشاكل في قوة الشرطة والتعامل مع آثارها، وليس لديه إلا بعض الوقت أو ليس لديه وقت بالمرة للقيام بإعادة تنظيم كاملة، وقال هيننج إنه «في الحقيقة لا شيء يتم عمله على الرغم مما يقال أن الكثير سيتم عمله، كل الشرطة العرب موضع شك وكذلك مفتشوهم، الشرطة البريطانيون يحصلون على القليل من التوجيه ولا يعلمون -في رأيي- لماذا هم هنا»(٨٠).

وتحدث هيننج عن عدم جدوى مجيء تعزيزات من الشرطة البريطانيين، إذا كانوا سيقذفون في دوامة الشرطة في شكلها الموجود، وأنه إذا تم ذلك «فإننا لن نعرف حتى إن كانت حصلت زيادة، وسوف نظل نبحث عن الشرطة دون أن نجدهم»، أما فرسان الشرطة الريفية التي كانت قد تكونت حديثاً من حوالي

---

(٧٨) انظر: محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، جـ١، ص٢٠٨، ويوميات أكرم زعيتر، ص٤٤٩، وانظر أيضاً:

Haining Despatch, Aug. - Oct. 1938, p.3.

(٧٩) انظر نفس البيان مترجماً إلى الإنجليزية في ملف: C.O. 733/372/4.

(٨٠) Extract from a Letter from Haining [to W.O.],15 Aug. 1938, C.O. 733/367/1.

ثمانمائة رجل فهم حسب رأي هيننج «مبعثرون ولا ينجزون إلا القليل» فالمشكلة إذن ليست متعلقة فقط بالشرطة العرب، وإنما بالجهاز الإداري والقيادي للشرطة وقدرته على تسيير ومتابعة مهماته، ولذلك اقترح هيننج أن توضع الشرطة تحت القيادة العسكرية لتوحيد الإشراف العملياتي للطرفين، وأن يعود تيجارت إلى فلسطين ليصبح عضواً في هيئة أركان القائد العسكري، ويكون ضابط ارتباط متبادل بين الجيش والشرطة، وبحيث يصبح من الناحية العملية المفتش العام للشرطة، واعتبر هيننج أن وجود تيجارت سيكون «مفيداً بشكل رائع» خاصة وأنه قوي جداً، وأنه سوف يقلب النظام الحالي للشرطة رأساً على عقب(٨١).

وفي ١٩ أغسطس ١٩٣٨ عقد المجلس التنفيذي لحكومة فلسطين اجتماعاً في القدس لدراسة مشكلة الشرطة العرب، بحضور المندوب السامي والقائد العام للقوات البريطانية والمفتش العام للشرطة، وقد اطّلع المجلس على مذكرة للمفتش العام أشارت إلى حالة التوتر التي يعيشها الشرطة العرب، وذكرت أدلة خاصة باثنين من مفتشي الشرطة العرب الذين خدما الحكومة بإخلاص، ولكن عُرف مؤخراً أن لهما اتصالات بقيادة الثوار، وقد اتفق المجلس أنه في الظروف الحالية، فليس من الممكن الاستمرار في وضع الثقة بالشرطة العرب، ولذلك تم اتخاذ قرارات بإيقاف تجنيد أي عرب جدد في قوة الشرطة، بما في ذلك «٣٣١» شرطياً إضافياً كان مقترحاً تجنيدهم كشرطة إضافية، وبنزع أسلحة الشرطة العرب عبر نقل كل من يمكن نقله إلى أعمال لا تتطلب استخدام أسلحة، وتخفيض أعداد الشرطة العرب بالتدريج، وملء بعض الشواغر بعناصر يهودية من نوعية قتالية جيدة(٨٢).

وفي هذه الأثناء طرحت إمكانية تجنيد قبارصة مسلمين أو مسيحيين، وذكر ضابط الطيران هاريس Harris والعقيد كريستال Chrystal أن هناك إمكانية لتجنيد مائتين منهم برواتب مشابهة لتلك التي في قوات حدود شرق الأردن،

---

(٨١) Ibid

(٨٢) Minutes of the exceutive Council, Held at Government House, Jerusalem, 19 Aug. 1938, Secret, C.O. 733/367/1.

ومدحا نوعية هؤلاء الرجال وحرصهم على الخدمة، وأشارا إلى إمكانية استخدامهم في القسم الجنوبي من الضفة الغربية لوادي الأردن، ليحلوا مكان الشرطة العرب «الذين هم غير موثوقين بالمرة ويجب أن يسحبوا»(٨٣)، غير أن هذا الاقتراح لم ينفذ، ربما لمجيء تعزيزات ضخمة من الجيش والشرطة البريطانيين بعد ذلك بمدة بسيطة.

وفي ١٢ سبتمبر ١٩٣٨ اتخذت إجراءات حاسمة لإعادة تنظيم الشرطة فوضعت تحت قيادة هيننج، وتم تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي، وأخليت العديد من مراكز الشرطة الضعيفة، وشددت إجراءات تأمين وحفظ السلاح في المراكز، ووضعت خطط لإعادة تنظيم الشرطة البريطانيين فقسموا -باستثناء فرقة الحدود- إلى أربع فرق بحيث تتمركز في حيفا ونابلس ويافا والقدس، مع وجود احتياط لكل فرقة يزود مراكز الشرطة في منطقتها بالمساعدة(٨٤)، وعاد تيجارت إلى فلسطين وعُيّن في هيئة أركان الفريق هيننج(٨٥)، وتولى قسم الأشغال العامة وقسم السكة الحديدية في حيفا إعداد ثمانين سيارة مصفحة بناء على طلب وتصميم قسم الشرطة، وهذه السيارات كانت من طراز جديد، ومعدة لاستخدام الشرطة، وكل واحدة منها مجهزة بمدفعي رشاش وأنوار كاشفة وجهاز لاسلكي(٨٦).

ومن الناحية العملية، كان إغلاق الكثير من مراكز الشرطة بالإضافة إلى عدد كبير من دوائر الحكومة والبريد في الكثير من المناطق -لعدم القدرة على حمايتها- اعترافاً ضمنياً من الحكومة والجهات الأمنية والعسكرية بمدى النفوذ والقوة التي وصلت إليها الثورة، كما كان سحب الأسلحة من الشرطة العرب دليلاً واضحاً للشرطة أنفسهم على مدى ضعف ثقة السلطات البريطانية بهم،

---

(٨٣) Tel., H.C. to S. of S. Colonies, 9 Sep. 1939, Immediate, Secret, C.O. 733/367/1.

(٨٤) Haining Despatch, Aug. - Oct. 1938, p.4.

(٨٥) **P.D., Commons,** Vol. 339, Col. 319.

(٨٦) الشباب، العدد ١١٨-٧٨ «٤١٣»، ٥ أكتوبر ١٩٣٨.

ولعل هذا أضاف سبباً جديداً لإضعاف الروح المعنوية للشرطة العرب، ولذلك فإن الجهات العسكرية توقعت أن ينقضي وقت طويل قبل أن يتم إعادة تنظيم الشرطة ورفع معنوياتها، حتى ولو جاءت تعزيزات كبيرة من بريطانيا(٨٧).

وقد صحب إجراءات إعادة تنظيم الشرطة زيادة سريعة في الشرطة البريطانيين بلغت منذ ١٢ سبتمبر - ٣١ ديسمبر ١٩٣٨ «٨٧٤» شرطياً(٨٨)، كما انعكست الإجراءات على مراكز الشرطة التي تم الاحتفاظ بها إذ زادت فيها نسبة اليهود حتى في المناطق ذات الأغلبية العربية، فدائرة الشرطة في صفد استلمها الشرطة اليهود الذين تولوا أيضاً «حراسة» الشوارع والأسواق العربية، أما نابلس -المنطقة العربية البحتة- فكان فيها ثلاثون شرطياً يهودياً(٨٩).

وهكذا فإن جانباً كبيراً من إعادة تنظيم الشرطة لم يكن عملاً تطويرياً أو تأهيلياً بقدر ما كان تغييباً للشرطة العرب، ومحاولة للقفز عن واقع فشلت السلطات في علاجه، فلجأت إلى الاعتماد على العناصر اليهودية والبريطانية.

ولم يتحسن وضع الشرطة كثيراً في الأشهر الأولى لتولي قيادة الجيش الإشراف عليها، وختمت سنة ١٩٣٨ باغتيال أحد كبار ضباط الشرطة في فلسطين في ٣١ ديسمبر ١٩٣٨، وهو ساندرسون G.D. Sanderson الذي كان يعمل ضابط أركان المفتش العام للشرطة، وقد قتل في كمين تعرضت له السيارة التي تقله مع خبير الشرطة تيجارت على طريق نابلس - القدس، وقد نجا تيجارت من الحادث(٩٠)، وقد كان ساندرسون نائباً للمفتش العام للشرطة في الهند في آخر ثلاث سنوات من عمله هناك والتي انتهت في فبراير ١٩٣٨، ثم

---

(٨٧) See: Tel., G.O.C. to W.O., Enclosing Personal Tel. from Ironside to C.I.G.S., 4 Oct. 1938, C.O. 733/372/8.

(٨٨) Palestine Police Froce, Appendix "A" to a Despatch, Haining to H.C., 17 Jan. 1939, C.O. 733/371/6.

(٨٩) يوميات أكرم زعيتر، ص٥٠٩.

(٩٠) نفس المرجع ، ص٥٤٨، والشباب . العدد ١٣٠-٩٠ « ٤٢٥ » ، ٤ يناير ١٩٣٩ وانظر: . **Police Report, 1938**, p.Forward, and p.4

وافق على العمل في فلسطين برتبة مدير شرطة لواء، ووصل إلى القدس في ٧ نوفمبر ١٩٣٨[٩١]. وتذكر جريدة الشباب أنه -في عمله الذي لم يستمر سوى بضعة أسابيع- كان من أعنف ضباط الشرطة الكبار وأقساهم، وكان شديد الوطأة على المسلمين[٩٢].

وعلى الرغم مما عانته أوضاع الشرطة من ضعف وتدهور وتفسخ خلال سنة ١٩٣٨، فإن تقرير الشرطة لتلك السنة أشاد بشكل عام بـ «الانضباط والروح المعنوية للشرطة»، وأشار إلى «الدرجة العالية من الانضباط في الشرطة الفلسطينية»[٩٣].

ومن جهة أخرى، فإن عدد الشرطة البريطانيين وصل إلى ثلاثة آلاف في أوائل سنة ١٩٣٩، وعلى الرغم من أن كل هؤلاء الشرطة تقريباً كانوا جنوداً سابقين في الجيش فإن قيادة القوات العسكرية لم تكن تنظر -على ما يبدو- بعين الرضا لطريقة تشغيلهم.

ولم يكن من صلاحية القيادة العسكرية -رغم إشرافها على الشرطة- التدخل في تفصيلات عملها وتغيير مسؤوليها، ولم تكن ترى المشكلة متعلقة بأفراد الشرطة البريطانيين الذين اعتبرهم مونتجمري خامات «رائعة يمكن أن تشكل قوة شرطة جيدة تماما»، ولكنها كانت ترى المشكلة متعلقة بضباط الشرطة الكبار الذين هم «عديمو الجدوى بالمرة» ومطلوب «كنسهم» على حد تعبير مونتجمري[٩٤]، وقال مونتجمري إن وضع الشرطة البريطانيين ينزلق إلى أسفل ببطء، لأن العناية بهم سيئة وسكنهم سيء وهم يشربون الخمر بشكل ثقيل جداً، ولذلك طالب بعزل سوندرز المفتش العام للشرطة وإحلال تيجارت مكانه. وذكر أن هيننج يوافقه على هذه الآراء، بل إنه اقترح على مونتجمري

---

(٩١) **Police Report, 1938**, p.Forward

(٩٢) الشباب، العدد ١٣٠ - ٩٠ «٤٢٥»، ٤ يناير ١٩٣٩.

(٩٣) **Police Report, 1938,** p.9, and p.38.

(٩٤) Letter, Montgomery to Deputy C.I.G.S., 6 Jan. 1939, W.O. 216/111.

أن يطرحها بنفسه لتعزيز آراء هيننج المتكررة حول عدم فاعلية ضباط الشرطة الكبار(٩٥).

وكانت القوات العسكرية ترى أن مهمتها لا تكتمل حتى تكون الشرطة قادرة على تحمل المسؤولية، وفي فبراير ١٩٣٩ قدرت الفترة التي تحتاجها الشرطة لذلك بستة أشهر(٩٦)، وفي نهاية يوليو ربط هيننج التخفيض المحتمل في الجيش بإعادة تأهيل الشرطة وتوليها مسؤولية الأمن في القرى، إذ إنه حتى تلك الفترة كانت الشرطة بحاجة إلى مرافقة دوريات عسكرية لها لأداء عملها(٩٧)، وعندما تولى باركر قيادة القوات العسكرية بعد هيننج في أغسطس ١٩٣٩ تابع سياسة النقل التدريجي للسيطرة إلى الشرطة، مع التقليص التدريجي للجهد العسكري(٩٨).

وترافق اندلاع الحرب العالمية الثانية مع خمود جذوة الثورة الفلسطينية الكبرى، وبدأت فلسطين تعيش هذه المرحلة أواخر سنة ١٩٣٩، بينما كانت الشرطة في فلسطين لا تزال «تضمد جراحها»، وتحاول استعادة دورها في إطار بهت فيه اللون العربي وغلب عليه الطابع البريطاني - اليهودي.

أما الشرطة البريطانيون الذين تطلع الكثير منهم للعودة إلى بلادهم بعد القضاء على الثورة، فلعل العديد قد أصيب بالإحباط نتيجة نشوب الحرب العالمية، إذ تقرر منعهم من الاستقالة من شرطة فلسطين، ومن كان سيخرج لانتهاء عقدة تم استبقاؤه، وحتى أولئك الذين تعللوا بالرغبة بدخول الجيش كسبب للاستقالة من الشرطة لم تقبل استقالتهم، ولأن هذه الحالة ترافقت مع طول فراقهم لعائلاتهم ونقص وسائل الراحة وتزايد صعوبة الاتصال ببريطانيا،

---

(٩٥) Ibid

(٩٦) Memorandum on the General Situation in 8th Division, Montgomery to C.I.G.S., 8 Feb. 1939, Secret, W.O. 216/111.

(٩٧) Haining Despatch, Apr. - Jul. 1939, p.2.

(٩٨) Parker Despatch, p.3.

فقد سبب ذلك حالة عظيمة من عدم الرضا بين الشرطة البريطانيين، ووقع عدد من الحالات لأفراد منهم رفضوا العمل، حتى يتسبب ذلك في دخولهم السجن لفترة قصيرة وطردهم من العمل، وبالتالي إرجاعهم إلى بريطانيا[٩٩].

تركيبة وأعداد الشرطة

تأثرت تركيبة وأعداد الشرطة خلال الفترة ١٩٣٦-١٩٣٩ بشكل واضح بالثورة التي حدثت في تلك الفترة، فقد تضاعفت أعداد البريطانيين واليهود، بينما لم تشهد أعداد العرب تغيراً كبيراً رغم اتجاه منحنى أعدادهم إلى الانخفاض بعد سنة ١٩٣٧، وهذا انعكاس طبيعي لكون الثورة عربية، ولازدياد ضعف الثقة بولاء وأداء الشرطة العرب، ويعطي الجدول التالي[١٠٠]، مؤشراً واضحاً حول أعداد الشرطة خلال الفترة ١٩٣٦-١٩٣٩ :-

السنة	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩
الشرطة الفلسطينيون:				
مسلمون	١٢٣٢	١٣٠١	١٢٣١	١١٩٨
مسيحيون	٢٨٤	٣٣٧	٣١٠	٢٨٧
يهود	٤٧٥	٧٥٨	٧٤٠	٦٨٢
آخرون	٨	١١	١٣	١١
مجموع الشرطة الفلسطينيين	١٩٩٩	٢٤٠٧	٢٢٩٤	٢١٧٨
مجموع الشرطة البريطانيين	٩١٥	١١٧١	٣٠٩٢	٢٩٤١
المجموع العام	٢٩١٤	٣٥٧٨	٥٣٨٦	٥١١٩

---

(٩٩) The Palestine Police, Memorandum found in W.O. 106/5720.

(١٠٠) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من:-

الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص٢٩٥، وأيضاً: **Police Report, 1936**, p.3.; **Police Report, 1937**, p.2.; and **Police Report, 1938**, p.2.

ويلاحظ أن أعدد الشرطة منذ بداية الفترة وحتى نهايتها قد تضاعفت تقريباً، وأن معظم الزيادة كانت في الشرطة البريطانيين المضموني الولاء لمواجهة الثورة، وأن النسبة المئوية للشرطة العرب خلال هذه الفترة قد انخفضت إلى النصف تقريباً (من ٥٦٪ في نهاية ١٩٣٥ إلى ٢٨٪ في نهاية ١٩٣٩) كما تعطي إحصائيات سنة ١٩٣٩ مؤشراً للانخفاض بشكل عام لدى فئات الشرطة جميعها، ربما يعود إلى ضعف وانحسار الثورة في تلك السنة.

أما بالنسبة لكبار ضباط الشرطة والمفتشين فقد استمرت هيمنة البريطانيين عليها، كما زادت أعداد اليهود بشكل ضئيل، بينما انخفضت أعداد العرب بشكل ضئيل أيضاً، وكانت نسبة المسلمين العرب متدنية جداً وسط الضباط الكبار، بينما كانت نسبة المسيحيين العرب مرتفعة في هذا الوسط، وهذا مؤشر على استمرار النهج البريطاني الذي اتبعته في السنوات السابقة، ويشير الجدول التالي[١٠١]، إلى أعداد الضباط الكبار والمفتشين في الشرطة خلال الفترة ١٩٣٦-١٩٣٨:-

السنة	١٩٣٦		١٩٣٧		١٩٣٨	
	ضباط كبار	مفتشون	ضباط كبار	مفتشون	ضباط كبار	مفتشون
الفلسطينيون:						
مسلمون	٣	٤٢	٤	٤٣	٤	٤١
مسيحيون	٧	١٩	٧	١٨	٧	١٧
يهود	٤	٢٦	٥	٢٩	٤	٢٩
آخرون	-	٣	-	٢	-	٢
مجموع الفلسطينيين	١٤	٩٠	١٦	٩٢	١٥	٨٩
البريطانيون	٣٦	٢١	٢٩	٢٤	٦٥	٥٩
المجموع العام	٥٠	١١١	٥٥	١١٦	٨٠	١٤٨

(١٠١) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من:- **Police Report, 1936**, p.3.; **Police Report, 1937**, p.2.; and **Police Report, 1938**, p.2.

وزادت سنوات الخبرة لدى الكثير من الشرطة البريطانيين خلال الفترة ١٩٣٦-١٩٣٩ عنها في السنوات السابقة، بسبب استمرارهم في العمل في الشرطة، كما زادت في الوقت نفسه أعداد البريطانيين ذوي الخبرة القصيرة بسبب تجنيد أعداد كبيرة منهم خلال فترة الثورة، أما الشرطة الفلسطينيون فقد كان هناك زيادة طبيعية في سنوات الخبرة لديهم، مع انخفاض ملحوظ في أعداد أولئك الذين لديهم خبرة تقل عن السنة خلال ١٩٣٨ ويوضح الجدول التالي(١٠٢)، سنوات الخبرة خلال الفترة ١٩٣٦-١٩٣٩ :-

السنة	١٩٣٦		١٩٣٧		١٩٣٨	
	فلسطيني	بريطاني	فلسطيني	بريطاني	فلسطيني	بريطاني
١٠سنوات فأكثر	٤٥٠	٥٩	٤٦٧	٥٥	٤٧٨	٤٨
٨-١٠ سنوات	١١٤	١١	٩٥	٥٣	١٣٣	١٠٦
٥-٨ سنوات	٢٦٣	٢٤١	٣٩٢	٢١٠	٣٩١	١١٥
٢-٥ سنوات	٥١٧	١٧٨	٤٩٧	٢٠٢	٥٦٨	٣٤٣
١-٢ سنة	٢٥٤	١٠٧	٣٢١	٢٣٢	٤٢٧	٣٠٩
أقل من سنة	٢٩٧	٢٥٣	٥٢٧	٣٥٢	١٩٣	١١٣٢

وحسب إحصائيات الشرطة، فإن الاستقالة والطرد من الخدمة هي من أبرز أسباب ترك الشرطة للعمل، ويشير الجدول في الصفحة التالية(١٠٣)، إلى أعداد الذين تركوا الخدمة -بما فيهم أولئك الذين قتلوا في اشتباكات مع الثوار أو ماتوا بشكل عادي - وذلك خلال الفترة ١٩٣٦- ١٩٣٨ :-

---

(١٠٢) تم إعداد هذا الجدول بالإستفادة من:-
Police Report, 1936, p.5.; **Police Report, 1937**, pp.3-4.; and **Police Report, 1938**, p.3.

(١٠٣) See: **Police Report, 1938**, p.3.

السنة	١٩٣٦		١٩٣٧		١٩٣٨	
	فلسطيني	بريطاني	فلسطيني	بريطاني	فلسطيني	بريطاني
قتلوا أثناء العمل	٧	٧	٨	٤	٤١	٨
ماتوا	٦	٣	٣	٤	٩	١٢
طردوا لسوء سلوك	٣٥	١٢	٥١	١١	٧١	٢٥
تقاعدوا	٣	–	٦	١	٥	–
خرجوا لأسباب صحية	٢٤	٢	١٦	٣	١٢	٢
خرجوا لعدم الكفاءة	١٠	٢	١٢	–	١١	–
استقالوا	٣٤	٤٤	٤٨	٧٥	٦٨	٩٠
هربوا من الخدمة	–	–	١	–	٥	٢
أسباب أخرى	٤	٢٠	٨	٢٣	٥	٦٩
المجموع	١٣١	١١٤	١٧٠	١٣٦	٢٣٠	٢٢٤

ويلاحظ أن هناك ارتفاعاً متزايداً في الخروج من الخدمة خلال تلك الفترة بحيث زاد بنسبة ٣,٨٥٪ بالمقارنة مع سنة ١٩٣٦، وأن الاستقالة والطرد لسوء السلوك شهدتا ازدياداً ملحوظاً، وربما يعود ذلك لجو الضغط والتوتر الذي أحدثته الثورة، مما دفع الشرطة للاستقالة أو عدم الانضباط والاستجابة لتنفيذ الأوامر.

أما شرطة السجون الذين كانت تذكر أعدادهم بشكل منفصل، فقد كانت أعدادهم خلال الفترة ١٩٣٦ - ١٩٣٨ كما يلي في الصفحة التالية (١٠٤):-

(١٠٤) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من: **The Palestine Prisons, Annual Administrative Report, 1936** (Jerusalm: The Government Printing Press, [1937]) , p.3, Printed report found in C.O. 814/11. Hereafter refered to as **Prisons Report, 1936; The Palestine Prisons, Annual Administrative Report, 1937** (Jerusalem: The Government Printing Press, 1938), pp.3-4. Printed report found in C.O. 814/12. Hereafter refered to as **Prisons Report, 1937**; and **The Palestine Prisions, Annual Administrative Report, 1938** (Jerusalem: The Government Printing Press, 1939), Printed report found in C.O. 814/13. Hereafter refered to as **Prinsons Report, 1938**.

السنة	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨
الفلسطينيون:			
مسلمون	٢٤٨	٢٦٦	٢٢٠
مسيحيون	٥٩	٥٦	٦٦
يهود	١٨	١٩	٧٠
مجموع الفلسطينيين	٣٢٥	٣٤١	٣٥٦
البريطانيون	٨	٢٣	٢٣
المجموع العام	٣٣٣	٣٦٤	٣٧٩

ويلاحظ أن سنة ١٩٣٨ شهدت انخفاضاً ملحوظاً في عدد المسلمين، مع زيادة نسبية كبيرة في أعداد اليهود، كما أن تقرير السجون لسنة ١٩٣٩ -الذي لم يوفر إحصائيات دقيقة للأعداد- يشير إلى خروج «٩٢» شرطياً من خدمة السجون بينهم «٣٥» لسوء سلوكهم و «٣١» آخرين قدموا استقالتهم، وأن ملء الشواغر تم بتجنيد مؤقت ليهود مكانهم(١٠٥)، مما يشير إلى سياسة واضحة في إحلال اليهود في عمل السجون مكان العرب.

جهود التطوير ورفع الكفاءة

تابعت السلطات البريطانية تقديم مكافآت لأفراد الشرطة على الكفاءة والمهارة، وعلى حسن السلوك، كما منحت مكافآت لأفراد الشرطة الذين قاموا بجهد بارز في تسليم المتهمين للسلطات المختصة، وفي الأول من نوفمبر ١٩٣٦ بدأ تنفيذ نظام خاص لمكافأة الأفراد الذين ينجحون في ضبط الأسلحة والذخائر(١٠٦)، ويشير الجدول في الصفحة التالية (١٠٧)، إلى عدد المكافآت والمبالغ المقدمة نظير تسليم أشخاص، أو ضبط الأسلحة والذخائر خلال الفترة ١٩٣٦-١٩٣٨ (بالجنيه الفلسطيني):

---

(١٠٥) The Palestine Prision Service, Adminstrative Report, 1939, p.1, and p.3, C.O. 814/14. Hereafter refered to as Prisons Report, 1939.

(١٠٦) **Police Report, 1936**, p. 18.

(١٠٧) **Police Report, 1938**, p. 18.

السنة	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨
عدد المكافآت	٣١٠٦	٩٠٤٨	٢٠٧٧
مجموع المبالغ المصروفة	٧٩٦	٤٢٨٦	١٣٠٧

وربما كانت الزيادة المميزة للمكافآت والمبالغ خلال سنة ١٩٣٧ راجعة إلى كونها على الغالب سنة هدنة، تفرغت فيها الشرطة بشكل أفضل لأنشطتها الأمنية والتركيز على اختصاصاتها الأساسية.

كما استمرت السلطات البريطانية في تقديم الحوافز لتعلم أفراد الشرطة لإحدى اللغات الرسمية الثلاث بحيث لا تكون لغتهم الأم، وقد اشتدت الحاجة إلى تعلُّم الشرطة البريطانيين لإحدى اللغتين العربية أو العبرية إثر ازدياد فرص الاحتكاك بالعامة نتيجة للثورة، وبسبب الزيادة الهائلة في الشرطة البريطانيين، وقدوم أكثر من ألفي شرطي بريطاني لا يعلم أغلبهم شيئاً عن العربية والعبرية، وقد لاحظ تيجارت ضعف مستوى اللغة لدى الشرطة البريطانيين، وأن كثيراً منهم غير قادر بالمرة على التحدث بطلاقة والحصول على معلومات من القرويين العرب، مما جعله يعتبر علاج المسألة وتوفير الوسائل الملائمة للتعلم أمراً جوهرياً(١٠٨).

ويشير الجدول التالي(١٠٩) إلى أعداد البريطانيين الذين تعلموا اللغتين العربية والعبرية خلال الفترة ١٩٣٦-١٩٣٨:-

اللغة	العربية			العبرية		
السنة	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨
المستوى التأهيلي	١٠٠	٢٤٣	١٢١	٥٠	٨٧	٥٦
المستوى الاعتيادي	٣٥	٨١	٨٠	٣٢	١٩	١٢

---

(١٠٨) See: Summary of Recommendations Contained in Tegart Report..., C.O. 733/383/1.

(١٠٩) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من:
Police Report, 1937, p. 2, and **Police Report, 1938**, p.6

ويبدو أن توصية تيجارت بشأن اللغة لم تنفذ جيداً خلال سنة ١٩٣٨، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة تلك السنة من حيث قوة واشتداد الثورة، واستنفاذ طاقة الشرطة في تنفيذ واجباتهم وقمع الثورة، مما أدى إلى صعوبة تنفيذ التوصية من الناحية العملية.

أما الشرطة الفلسطينيون فقد استمروا في تعلم اللغات، وبدا واضحاً أن تعلم اللغة الإنجليزية كان يلقى إقبالاً أكبر تليها اللغة العربية كما يشير الجدول التالي(١١٠):-

اللغة	الإنجليزية			العربية			العبرية		
السنة	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨
المستوى الأدنى	٧١	٣١١	١٩٦	٦	١٥٤	١٠٤	٢٢	١١٦	٦١
المستوى الأعلى	٣٦	٨٢	-	١	٣	-	-	-	-

ويتضح من الجدولين السابقين أن سنة ١٩٣٧ كانت الأفضل في تعلم اللغة لقوة الشرطة بشكل عام، لأنها كانت على الغالب سنة هدنة.

السكن

وكان إسكان الشرطة أحد الجوانب الأساسية الهامة لضمان ولاء الشرطة بإبعادهم عن ضغط مجتمعاتهم المحلية، فضلاً عن أن الإسكان في حد ذاته يشكل حافزاً للانضمام للشرطة، وعلى الرغم من أن مشكلة سكن الشرطة مشكلة قديمة مزمنة إلا أن حساسيتها قد زادت خلال سنوات الثورة ومع أن بعض الجهود قد بذلت لحل المشكلة خلال سنة ١٩٣٧ إلا أن الوضع ظل غير مرض(١١١)، وزاد الحال سوءاً أن الثوار استطاعوا تدمير «٢٦» بناية للشرطة بينها «١٢» دمرت جزئياً خلال سنة ١٩٣٨(١١٢)، ولذلك فإن تفاقم المشكلة

---

(١١٠) تم إعداد هذا الجدول بالاستفادة من: **Police Report, 1937**, p.2, and **Police Report, 1938**, p.6.

(١١١) See: **Police Report, 1937**, p.10.

(١١٢) **Police Repot, 1938**, p.16

في نهاية ١٩٣٨ دفع السلطات إلى تشكيل لجنة لعلاج الأمر برئاسة تيجارت خصوصاً في ضوء قدوم تعزيزات كبيرة من الشرطة البريطانية، وكان أحد مؤشرات التدهور في عملية إسكان الشرطة الفلسطينيين أن «٥٠٩» أفراد كانوا يسكنون في مبانٍ حكومية خلال ١٩٣٦، بينما لم يتعد العدد «٣١٩» فرداً سنة ١٩٣٨[١١٣].

المراكز والمخافر

أما بالنسبة إلى مراكز ومخافر الشرطة فإن السلطات اضطرت إلى إعادة دراسة توزيع ومناسبة كل منها وإمكانية إلغاء أو إنشاء مراكز ومخافر في ضوء المعطيات التي نتجت عن الثورة في فلسطين في تلك الفترة، ولذلك فقد تم إلغاء الكثير من مراكز الشرطة الضعيفة وإنشاء مراكز جديدة في مناطق أخرى وخصوصاً على الحدود خلال سنة ١٩٣٨، ويشير الجدول التالي[١١٤]، إلى أعداد مراكز ومخافر الشرطة خلال الفترة ١٩٣٦-١٩٣٨ :-

السنة	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨
مراكز	٥٦	٥٩	٥١
مخافر	٦٠	٦٢	٣٨

النقل

وقد احتاجت الشرطة إلى وسائل النقل الميكانيكي بشكل كبير لتوفير قدرة أكبر على الحركة والمناورة والملاحقة في سبيل مواجهة الثورة، ولذلك فإن عدد السيارات والدراجات البخارية قد زاد من «٢٠٥» سنة ١٩٣٧ إلى «٣٩٠» في أوائل سنة ١٩٣٩[١١٥]، أما النقل الحيواني فقد شهد انحساراً محدوداً في أعداد الخيول في ضوء ازدياد الاعتماد على النقل الميكانيكي، فانخفضت أعداد

(١١٣) **Ibid.**

(١١٤) **Ibid.**

(١١٥) **Police Report, 1937**, p.9, and **Police Report, 1938**, p.10.

الخيول من «٦٥٠» سنة ١٩٣٦ إلى «٥٨٢» سنة ١٩٣٨. أما الجمال فقد زادت من «٧٥» سنة ١٩٣٦ إلى «٩٢» سنة «١٩٣٨»(١١٦)، وربما يرجع ذلك إلى ازدياد تشغيل شرطة البادية في الأعمال الحدودية، خصوصاً في جنوب فلسطين على الحدود مع شرق الأردن(١١٧).

النفقات

شهدت نفقات الشرطة والسجون خلال الفترة ١٩٣٦-١٩٣٩ قفزات كبيرة لمواجهة المتطلبات الأمنية المتعلقة بقمع الثورة، وقد بلغت النفقات حوالي ثلاثة إلى سبعة أضعاف ما ينفق على التعليم خلال تلك الفترة. ووصلت نفقات الشرطة والسجون للسنة المالية ١٩٣٩-١٩٤٠ إلى ٣٢،٦٪ من مجموع المصروفات، ويشير الجدول التالي(١١٨)، إلى نفقات الشرطة والسجون خلال السنوات المالية ١٩٣٦-١٩٤٠ مقارنة بنفقات التعليم مع بيان مجموع النفقات العامة (بالألف جنيه فلسطيني):-

السنة	١٩٣٦-١٩٣٧	١٩٣٧-١٩٣٨	١٩٣٨-١٩٣٩	١٩٣٩-١٩٤٠
الشرطة والسجون	٧٧٥	٩٩٣	١٦٨٢	١٩٥٥
التعليم (المعارف)	٢٤٣	٣٠١	٢٨٦	٢٨٥
مجموع النفقات العامة	٦٠٧٤	٧٢٩٨	٥٦٩٣	٦٠٠٤

الشرطة الإضافية والتعاون البريطاني - اليهودي

لا شك أن وصول أعداد الشرطة الإضافية والخفراء اليهود إلى «٢٢» ألفاً(١١٩)، في إحدى مراحل الثورة يعطي مدلولات هامة حول مدى التطور الذي وصل إليه التحالف البريطاني -اليهودي في سبيل قمع الثورة العربية في فلسطين، وهذا العدد الضخم من اليهود يزيد عن أربعة أضعاف الشرطة العادية

(١١٦) **Police Report, 1936**, p.18, and **Police Report, 1938**, p.18.

(١١٧) انظر: الشباب، العدد ٦٧ - ٢٧ «٣٥٢»، ٢٥ أغسطس ١٩٣٧.

(١١٨) **A Survey of Palestine,** Vol. 2, p.608, and p. 641.

(١١٩) الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص٣١٤.

في فلسطين، بل ويزيد عن «١٤» ضعف العرب في شرطة فلسطين، ويساوي تقريباً - أو يزيد في بعض الأحيان- حجم الجيش البريطاني في فلسطين، ويزيد الأمر خطورة أن هؤلاء الشرطة اليهود كانوا - في أغلبيتهم الساحقة- أعضاء في «قوة الدفاع اليهودية» المعروفة بالهاغاناه[١٢٠]، والتي شكلت فيما بعد العمود الفقري لجيش الكيان الإسرائيلي الذي أُعلن سنة ١٩٤٨.

لقد كانت هناك مصلحة مشتركة أكيدة بين الطرفين البريطاني واليهودي في قمع الثورة، غير أن السلطات البريطانية لم تكن ترغب -على ما يبدو- بأن تصبغ الشرطة العادية النظامية بصبغة يهودية صارخة خشية من العواقب السياسية المحتملة، كما لم تكن ترغب في تحمل كافة التكاليف الناتجة عن تجنيد هؤلاء اليهود، وفي الوقت نفسه كانت تأمل بانتهاء مبكر للثورة، ولذلك سعت إلى عدم إحداث تغيير كبير في نسب الشرطة الفلسطينيين، بينما قامت باتخاذ إجراءات استثنائية بتعبئة اليهود من خلال الشرطة الإضافية، ثم إن اليهود أنفسهم كانوا يميلون إلى نوع من الاستقلالية في الدفاع عن المستعمرات، والحفاظ على تنظيماتهم العسكرية، والاكتفاء فقط باستخدام الشرطة كغطاء لأعمالهم، دون الدخول في عضوية الشرطة العادية وما يترتب عليها من انضباط والتزامات، ولذلك تم التوسع في تجنيد اليهود كشرطة إضافية.

وكان للتعاون البريطاني اليهودي في مجال الشرطة أهمية حاسمة في المحافظة على المجتمع اليهودي في فلسطين، وفي تطور القوات العسكرية اليهودية «الهاغاناه» لأنه أفسح لليهود المجال أمام إنشاء «قوة دفاعية شرعية وعلنية»[١٢١]، حتى إن أحد قادة الهاغاناه قال: «من المستحيل تصور أننا كنا قادرين على اجتياز الأحداث بسلام لولا قوة الخفارة واستغلال الإمكانات الشرعية التي وفرتها لنا»[١٢٢]، وفي المقابل فإن قوة الخفارة والشرطة الإضافية

---

(١٢٠) See: H.C. to S. of S. Colonies, 17 [Oct.] 1938, Secret, W.O. 32/4176.

(١٢١) الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص٢٩٤.

(١٢٢) نفس المرجع.

لم تكن لتنشأ كجسم حي ومتطور لولا منظمة الهاغاناه، التي استخدمتها ستاراً لأنشطتها ونفخت فيها الروح(١٢٣).

وباعتبار النتيجة فإن الهاغاناه تحولت من مجرد مليشيا محلية إلى قوة عسكرية منظمة، وفي نهاية سنة ١٩٣٧ وصل عدد أعضاء الهاغاناه إلى حوالي «٣٥» ألفاً بينهم «٥٥٠٠» من الإناث(١٢٤)، وزاد في أواسط سنة ١٩٣٨ ليبلغ حوالي خمسين ألف عضو، أي أن جزءاً من هذه المنظمة فقط كان يشترك في الشرطة الإضافية والخفراء، وكانت السلطات البريطانية على اطلاع بأمر هذه المنظمة وأسماء قادتها ومراكز عملها لكنها كانت من الناحية العملية تغض الطرف عنها بل وتنسق معها بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الوكالة اليهودية -وهي الهيئة الرسمية الممثلة لليهود في فلسطين- التي كانت وراء هذه المنظمة(١٢٥).

وعلى كل حال، فعند بداية الثورة سنة ١٩٣٦، اقترحت الوكالة اليهودية -بمبادرة الهاغاناه- على حكومة فلسطين تجنيد عدد كبير من الشرطة اليهود، فوافقت السلطات وبدأت بمنح رخص السلاح في إطار الشرطة الإضافية والخفارة، وفي نهاية يونيو وافقت السلطات على تعيين «١٢٤٠» شرطياً إضافياً وخفيراً يهودياً، وفي الأول من سبتمبر وصل عددهم إلى «٢٨٦٣»، وعندئذ وافقت الحكومة أن يتسلموا زياً موحداً وبنادق عسكرية، وسمح لهم بتخطي حدود المستعمرات والحراسة في الحقول(١٢٦)، ومع نهاية المرحلة الأولى من الثورة في أكتوبر ١٩٣٦ كان العدد قد بلغ ثلاثة آلاف يهودي استخدمت غالبيتهم العظمى في حراسة المستعمرات، كما استخدم عدد آخر في حراسة

---

(١٢٣) نفس المرجع، ص٣٣٠.

(١٢٤) نفس المرجع، ص١٢٥.

(١٢٥) See: H.C. to S. of. S. Colonies, 17 [Oct.] 1938, Secret, W.O. 32/4176.

(١٢٦) الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص٢٩٦-٣٠٠.

السكك الحديدية التي تمر في المناطق اليهودية، أما تكاليف هؤلاء الشرطة فكانت تدفع مناصفة بين حكومة فلسطين والوكالة اليهودية(١٢٧).

وفي أواخر سنة ١٩٣٦ اقترحت حكومة فلسطين على الوكالة اليهودية حل الهاغاناه السرية، وتسليم السلاح غير المرخص، مقابل تجنيد ثلاثة آلاف شرطي إضافي وألفين من الشرطة في إطار الاحتياط، فرفضت الوكالة اليهودية، وسلمت الحكومة بالوضع القائم(١٢٨).

وبدخول فلسطين مرحلة «الهدنة المؤقتة» قامت الحكومة بتقليص قوة الشرطة الإضافية والخفراء اليهودية، ولكن اعتبر الذين يسرحون من الخدمة في عداد الاحتياط، وفي بداية سنة ١٩٣٧ أصبح هناك أربعة أصناف من الشرطة الإضافية والخفراء، الأول مكون من «٧٤٠» شخصاً ممن استمروا في الخدمة ويتلقون رواتبهم من الحكومة، والثاني من «٧٤٠» شخصاً وينبغي لهم الالتحاق خلال ساعتين من استدعاء الشرطة لهم، والثالث من «١٤٨٠» شخصاً وينبغي لهم الالتحاق خلال «٢٤» ساعة من صدور نداء الاستدعاء، أما الصنف الرابع فمكون من «١٥٠٠» شخص من الشرطة الاحتياطيين الذين يسمح لهم بحمل السلاح عند الضرورة لكن لم توضع أية بنادق تحت تصرفهم(١٢٩).

وقد اهتمت قيادة الجيش في تلك المرحلة بالشرطة الإضافية والخفراء اليهود، وأبدت استعداداً لرعايتها حتى تتولى على عاتقها عبء حماية المستعمرات اليهودية، وكان قائد القوات العسكرية ديل يرى إمكانية تجنيد أعداد أكبر بكثير من اليهود لمساعدة القوات البريطانية(١٣٠)، واعتقد إنجليز كثيرون خلال سنة الهدنة أن تأسيس دولة يهودية بات وشيكاً، وكان من بينهم المفتش العام للشرطة سبايسر، وكانوا يرون أن قوة الشرطة الإضافية والخفارة اليهودية بداية

---

(١٢٧) **Military Lessons**, p.118.

(١٢٨) الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص٣٠٠-٣٠٣.

(١٢٩) نفس المرجع، ص٣٠٤.

(١٣٠) Despatch, Wauchope to Ormesby-Gore, 26 Jan. 1937, Secret "A", W.O. 32/4178.

لإنشاء جيش يهودي، وفي صيف ١٩٣٧ بدأت السلطات البريطانية تسمية الشرطة اليهودية التي تحمي المستعمرات الزراعية باسم «قوة الدفاع عن المستعمرات اليهودية»، معترفة بذلك بقيامها كلوآء دائم وثابت في فلسطين ثم أطلق عليها بعد فترة اسم «شرطة المستعمرات اليهودية» واستمرت تحمل هذا الاسم حتى نهاية الانتداب البريطاني(١٣١).

وعندما نوقشت في وزارة المستعمرات في فبراير ١٩٣٧ مسألة الاستفادة الأمنية والعسكرية من اليهود، كان هناك اتفاق مع المندوب السامي -الذي كان حاضراً- أن اليهود يجب أن يعملوا للأغراض الدفاعية فقط، وفي مناطق يغلب عليها اليهود، إذا لم تستدع الأوضاع تحويل الصلاحيات الى القائد العسكري للقيام بقمع الثورة، ولكن تم الاتفاق على إمكانية عمل ترتيبات لتدريب اليهود -في ذلك الوقت- بأعداد محدودة للاستفادة من خدماتهم للأعمال الدفاعية عند الحاجة، على أن أي تدريب يجب أن يتم «بأكبر قدر من الحذر» لتجنب الانطباع في فلسطين أن الحكومة البريطانية تعد لمواجهة العرب بعد إعلان نتائج وتوصيات اللجنة الملكية «لجنة بيل»(١٣٢).

وبالفعل، فقد جندت السلطات البريطانية شرطة إضافية يهودية لحماية السكك الحديدية في ربيع ١٩٣٧ بلغت أعدادهم «٧٣٢» شخصاً، وقامت الهاغاناه، نفسها بالإشراف على دورات تدريبهم(١٣٣)، ورغم حرص السلطة فقد تسربت أخبار تشكيل هذه القوة إلى الصحافة الفلسطينية(١٣٤).

ومع اشتداد الثورة الفلسطينية سنة ١٩٣٨ اشتدت الحاجة البريطانية للاستفادة من خدمات اليهود، وفي شهر يونيو ١٩٣٨ كان قد أُستدعي للخدمة من حرس القطارات اليهود «٤٣٤» شخصاً كلفوا بأعمال الحراسة بين اللد وحيفا، وكان

---

(١٣١) الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص٣٠٥.

(١٣٢) Despatch, Ormesby-Gore to O.A.G., 15 Mar. 1937, Secret, W.O. 32/4178.

(١٣٣) الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص٣٢٦.

(١٣٤) الشباب، العدد ٤٦-٦ «٣٤١»، ٣١ مارس ١٩٣٧.

قائد هذا الحرس هو الضابط البريطاني دانتون قائد شرطة المستعمرات اليهودية في القدس، وأخذت الحكومة تخفف «من ضوابط استخدام اليهود، فسمحت للهاغاناه تحت غطاء الشرطة الإضافية والخفارة بحراسة العمال التابعين لشركة سوليل بونيه اليهودية الذين تولوا إنشاء سور تيجارت في صيف ١٩٣٨، وتكونت هذه القوة من ثلاثمائة شرطي تلقى مائتان منهم رواتب من الحكومة، وعمل الباقي كشرطة خاصة تتلقى رواتبها من شركة سوليل بونيه[١٣٥]، كما وافقت الحكومة على إنشاء قوة من «الوحدات الليلية الخاصة» من اليهود والبريطانيين، ومكونة من حوالي مائة رجل لحراسة خط أنابيب النفط التابع لشركة النفط العراقية والموصل إلى ميناء حيفا، وكانت أعمال هذه الوحدات تتضمن نوعاً من المبادرات الهجومية ومطاردة الثوار[١٣٦].

وعندما قامت السلطات البريطانية بإعادة تنظيم الشرطة في سبتمبر ١٩٣٨ -في جو من انهيار الثقة بالشرطة العرب- فتحت المجال لزيادات كبيرة من الشرطة الإضافية اليهودية، وبناء على دراسة قام بها ضابط الجيش برونسكيل G.S.Brunskill وضابط الشرطة هارينجتون Haringtionأوصيا بتحويل قوة الخفارة (الشرطة الإضافية) إلى وحدة شرطة مبلورة ومنظمة تنظيماً عسكرياً، وكتب برنسكيل في تقريره أن «شرطة المستعمرات اليهودية عملياً ليست سوى قوة عسكرية مموهة بأنها فرع للشرطة، وهذا الأمر ضروري لاعتبارات سياسية». وقد وافقت الحكومة في فلسطين بعد تردد في بداية ١٩٣٩ على توصية برونسكيل وهارينجتون وبدأ تنفيذها في شهر يناير من السنة نفسها[١٣٧].

وبموجب التوصية نظمت شرطة المستعمرات اليهودية في عشر كتائب

(١٣٥) الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص٣٢٢-٣٢٧.

(١٣٦) Despatch, H.C. to S. of S. Colonies, 2 Jul. 1938, Secret, W.O. 32/4176.

وانظر: الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص٣٣٣-٣٣٩.

(١٣٧) الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص٣١٠، وأيضاً: **Police Report, 1938**, p.15.

منسجمة إلى حد ما مع تقسيمات الهاغاناه للمناطق «وأعطيت أسماء عبرية مناسبة» ومنح أفرادها بزات عسكرية، وأعطيت بنادق جديدة وخمسين مدفع رشاش خفيف، وزيد عدد أفرادها بحيث شمل عملياً معظم أفراد الهاغاناه، في المناطق الريفية وفي القدس، وعين لكل كتيبة قائد بريطاني، ويعاونه مفتش كتيبة من قبل الوكالة اليهودية، وبلغ مجموع أفراد هذه الشرطة في أوائل ١٩٣٩ «١٤٤١١» شخصاً بينهم «١٢٨٩» برواتب حكومية و«١٣١٢٢» شرطة خاصون، وبالإضافة إلى هؤلاء كان هناك «١٨٠٠» شرطي خاص آخر من أعضاء الهاغاناه، أسهموا في حراسة اليهود في تل أبيب وحيفا خارج إطار شرطة المستعمرات اليهودية(١٣٨)، وفضلاً عن ذلك كان هناك «٢٩٠» يهودياً ألحقوا بالجيش للعمل كشرطة إضافية لأعمال الحراسة، كما كان هناك «١٦٢٨» شرطياً إضافياً آخر -معظمهم من اليهود- عملوا في حماية المرافق المختلفة(١٣٩).

وفي مارس ١٩٣٩ أُلّفت بناء على أوامر قائد القوات البريطانية «لجنة الدفاع عن المستعمرات اليهودية» حيث تولت الاهتمام بكل ما يتعلق بالدفاع عن هذه المستعمرات وتنظيم شرطتها، وتكونت اللجنة من ممثل عن الجيش وهو الضابط برونسكيل، وممثل عن الشرطة هو أو - رورك، وممثل عن الوكالة اليهودية هو يهوشواع غوردون(١٤٠).

وقد اتسعت الشرطة الإضافية اليهودية بأشكالها ومهامها المختلفة لتشمل في يوليو ١٩٣٩ حوالي «٢٢» ألف شخص، من بينهم معظم الشبان اليهود القادرين على حمل السلاح في المناطق الريفية(١٤١).

وعلى ذلك فقد وفَّرت الشرطة الإضافية غطاءً شرعياً لتطوير القوات العسكرية اليهودية وحماية المجتمع اليهودي، وإنشاء نواة «جيش إسرائيل»، وهكذا فإن

---

(١٣٨) الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص٣١٠-٣١٣.

(١٣٩) See: **Police Report, 1939**, p.15.

(١٤٠) الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص٣١٣.

(١٤١) نفس المرجع، ص٣١٤.

عمل الشرطة في فلسطين لم يوجه لحماية الأمن أو مجرد قمع الثورة، وإنما استغل بشكل كبير لتشييد أحد أهم أعمدة دولة الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين، وقد جعل هذا التحالف البريطاني -اليهودي مهمة حركة التحرر الفلسطينية عملاً أكثر صعوبة وتعقيداً، إذ لم تقتصر المسألة على مواجهة الاستعمار البريطاني وإرغامه على الجلاء، وإنما امتدت إلى ضرورة كسر شوكة المشروع الصهيوني في فلسطين وإفشال مخططاته.

وفي إطار الحديث عن الشرطة الإضافية لا بد من الإشارة إلى الشرطة الإضافية العربية، فخلال سنة ١٩٣٦ لم تكن حساسية السلطات البريطانية كبيرة تجاه العرب لاستخدامهم كشرطة إضافية، فجندت السلطات ألفاً منهم للعمل في حراسة السكك الحديدية ومراقبة الحدود، كما عملوا كأفراد في مراكز الشرطة التي يتم إنشاؤها عقاباً للقرى العربية على مساندتها للثورة، فضلاً عن قيامهم بحراسة الأماكن الخاصة والعامة كخفراء[١٤٢]، غير أن أعداد الشرطة الإضافية العربية أخذت بالتناقص بشكل متزامن مع اشتداد وقوة الثورة في فلسطين، ففي صيف ١٩٣٨ لم يكن هناك سوى «٢٢١» شرطياً إضافياً وخفيراً عربياً، ولكن مع نهاية السنة نفسها كان قد تم تخفيض أعدادهم حتى وصلت إلى «١٩٩» شخصاً[١٤٣].

وحسبما نقلته جريدة الشباب فإن السلطات البريطانية كانت تحرص على اختيار الشرطة الإضافية العرب، من «الأشقياء واللصوص ومن أمضوا حياتهم بالسجون. . وتنتقي هؤلاء الأشرار من مختلف المدن والقرى وتلزم الأهلين بدفع رواتبهم وتجعلهم كجواسيس من جهة وكبوليس يتقدم للموت من جهة ثانية»[١٤٤]. وكانوا في كثير من الأحيان موضع شكوى الأهالي، لكنهم كانوا يتمتعون بدعم السلطة، وقد وصفت الشباب -بشكل ساخر- حالة هذه الشرطة

---

(١٤٢) **Military Lessons**, p.118.

(١٤٣) H.C. to S. of S. Colonies, 17 Oct. 1938, Secret, W.O. 32/4176.

(١٤٤) الشباب، العدد ٩١- ٥١ «٣٨٦»، ٩ فبراير ١٩٣٨.

في القدس فقالت إن ضابط الشرطة رجز Riggs هو «ملك القدس وحاكمها ووزراؤه هم أفراد الشرطة الإضافية الذين يعينهم كلهم من أرباب السوابق» وضربت مثلاً باثنين من هؤلاء الشرطة الذين أساءا إلى الناس وهما بحالة سكر شديد، فرآهما شرطي بريطاني فقبض عليهما ووضعهما في السجن، فلما علم «رجز» بذلك أخرجهما وأمر بخصم راتب سبعة أيام من الشرطي البريطاني الذي سجنهما(١٤٥).

ويظهر أن العديد من الشرطة الإضافية العربية قد تأثروا بالحركة الوطنية وجو الثورة فقدموا استقالاتهم، وفي بعض الأحيان كانت السلطات البريطانية ترفض هذه الاستقالات، وأحياناً تزج بمن يقدمها في السجن(١٤٦)، بل إن السلطة حظرت في يونيو ١٩٣٨ على الصحف أن تنشر أي خبر عن استقالة عدد وافر من هؤلاء في منطقة طولكرم احتجاجاً على «تحيُّز السلطة لليهود» إثر تفجير اليهود لقنبلة في جمع حاشد للعرب في حيفا أدت إلى مقتل «٥٨» شخصاً بينهم أربع نساء وجرح «٨٤» آخرين(١٤٨).

وفي أحيان أخرى كان الثوار يقومون «بتأديب» الشرطة الإضافية العربية، كما حدث للشرطة الإضافية في قرية سحماتا في ٢٩ يناير ١٩٣٨، إذ قبضوا على تسعة منهم، ونزعوا ملابسهم وأسلحتهم واقتادوهم إلى واد يبعد ثلاثة كيلو مترات، ثم حاكموهم فقتلوا العريف المسؤول عنهم ويدعى «قاسم دعيبس» وأطلقوا سراح الآخرين(١٤٩).

وعلى كل حال، فإن مجرد مقارنة بسيطة بين الشرطة الإضافية العربية

---

(١٤٥) الشباب، العدد ٤٠-١ «٣٣٥»، ١٩ يناير ١٩٣٧.

(١٤٦) انظر: يوميات أكرم زعيتر، ص٧٩، وص١٠٣، وص٣٩١.

(١٤٧) نفس المرجع، ص٤٠٥

(١٤٨) نفس المرجع، ص٤١٧، وص ٤٢١.

(١٤٩) نفس المرجع، ص٣٥٢، والشباب، العدد ٩١ - ٥١ «٣٨٦»، ٩ فبراير ١٩٣٨، وأيضاً:

Tel., H.C. to S. of S. Colonies, 5 Feb. 1938, C.O. 733/369/1.

واليهودية تبرز المدى الذي أوغلت فيه السلطات البريطانية في دعم المشروع الصهيوني في فلسطين.

الثورة في مواجهة المخابرات

في شهر أغسطس ١٩٣٨ قتل الثوار في نابلس جاسوساً من المجدل، فأبى أحد أن يحمله، فاستدعت الشرطة المرضين في المستشفى لحمله فأبوا، فأمرت الشرطة السرية (المخبرين) بحمله فرفضوا، فاضطرت إلى جلب بعض المساجين الذين قاموا مكرهين -تحت بنادق الجنود البريطانيين- بحمل القتيل إلى المقبرة، ووضعت جثته في مغارة (فسقية) يدفن فيها الغرباء والمقطوعين، وفي الصباح وجدت جثة القتيل ملقاة على الطريق، وعليه ورقة مكتوب عليها «**نحن الأموات الشرفاء نرفض أن يدفن بيننا جاسوس وبطون الكلاب أولى به من مجاورتنا. لقد طردناه عبرة لمن يعتبر. . .**» وذكر أن جثته تركت للكلاب لتأكلها(١٥٠).

ربما تعطي هذه الحادثة انطباعاً حول مدى السخط الشعبي الشامل تجاه العملاء والجواسيس الذين يعملون لصالح المخابرات البريطانية، ولا شك أنه لا توجد بلد إلا ويكون فيها أناس يشذون عن النسيج الاجتماعي لقومهم فيقومون بخدمة مصالح أعدائهم لأسباب متعددة، وقد ترجع أسباب مشاركة هؤلاء في الجاسوسية والعمالة إلى دوافع مادية كالمال، أو بسبب الجهل وضعف الولاء الديني والقومي، أو بسبب الفساد الأخلاقي، أو لكون الشخص من أصحاب السوابق الذين تعفو عنهم السلطة مقابل خدمة أغراضها، غير أن الأمر قد يزداد خطورة واتساعاً إذا اختلفت الاجتهادات حول الوسائل الأمثل لتحقيق الأهداف الوطنية، أو عند تعارض المصالح العائلية والشخصية أحياناً مع المصالح الوطنية العامة، أو عند مقتل أشخاص بتهمة العمالة، فيسعى أهلهم للانتقام من الثوار عن عصبية عائلية أو اتهاماً للثوار بقتل الأبرياء.

إذن فمسألة الجاسوسية والعمالة لا ترتبط بالضرورة بالوظيفة التي يتلقى عليها الشخص نصيباً من المال، وإنما قد تدخل فيها اعتبارات اختلاف

---

(١٥٠) يوميات أكرم زعيتر، ص٤٣٦، والشباب، العدد ١١٥-٧٥ «٤١٠»، ٢١ سبتمبر ١٩٣٨. التوكيد للباحث.

الاجتهادات والعصبيات العائلية والحزازات، وفي هذه الحالات فإن الخدمات تقدم للمخابرات «مجاناً» وقد حدث مثل ذلك خصوصاً في الأيام الأخيرة للثورة، حتى إن الرواية الإسرائيلية الرسمية للثورة ذكرت أن المال كان مجرد عامل ثانوي في مساعدة العملاء للمخابرات، فقد كان معظم أولئك الذين يساعدون اليهود بالمعلومات ملاحقين من أبناء قومهم بسبب علاقتهم التجارية باليهود أو بيع الأراضي لهم وما شابه ذلك، وقد كان «العامل الأساسي والأهم» بالنسبة لهم هو «العامل الشخصي، وهو الرغبة في تدمير أعدائهم والإضرار بهم»(١٥١).

لقد عاشت السلطات البريطانية فترات طويلة من الثورة وهي تعاني من الشح الشديد في المعلومات، وعدم توفر مخبرين وجواسيس يقدمون لها معلومات موثوقة، وكانت حياة موظفي المخابرات ومن يرتبط بهم من العملاء معرضة دائماً لأخطار شديدة(١٥٢)، فقد كان تعامل رجال الثورة حاسماً وحازماً مع هؤلاء وقام الثوار خلال سنوات الثورة بقتل واغتيال الكثير من ضباط وأفراد وعملاء المخابرات، وقد أحصى سميح شبيب «١١٢» حادثة تصفية قام بها الثوار لأشخاص مشبوهين ومتهمين بالعمالة والتجسس للسلطات البريطانية وأحياناً لليهود وبالسمسرة وبيع الأراضي لليهود، وذلك خلال الفترة من ١ مارس ١٩٣٧ - ٣٠ أغسطس ١٩٣٩، وقد أشار شبيب إلى أن هذه الإحصائية ليست جامعة مانعة، وإنما تتضمن حالات عديدة وبارزة من التصفيات(١٥٣)، وبالفعل فبين يدي الباحث أكثر من عشر عمليات اغتيال أخرى لم تذكر في القائمة التي أعدها شبيب لنفس الفترة(١٥٤).

---

(١٥١) الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص٤٢٩.

(١٥٢) Military Lessons, p.46.

(١٥٣) انظر: سميح شبيب، مرجع سابق، ص١٨٩-١٩٧.

(١٥٤) انظر مثلاً: مقتل محمد الشنطي في ١٩ يوليو ١٩٣٧ لاتهامه بالسمسرة وترؤس محافل ماسونية في الشباب، العدد ٦٣-٢٣ «٣٥٨»، ٢٨ يوليو ١٩٣٧؛ ومقتل محمد حسين سلامة ويوسف حمدان وعبد الرحمن طه في الشباب، العدد ١١٨-٧٨ «٤١٣»، ٥ أكتوبر ١٩٣٨ . . . ، وانظر مقتل محمد أحمد عبد الله في ٢٢ نوفمبر ١٩٣٨، في يوميات أكرم زعيتر، ص٥٢٠، ومقتل العبد الطربي في ١٦ يناير ١٩٣٩، في يوميات أكرم زعيتر، ص٥٥٧.

وبسبب الأجواء الوطنية للثورة، والإجماع الشعبي عليها، واستمرار قوتها ونفوذها حتى أوائل ١٩٣٩، فإن السلطة عجزت عن حماية موظفي المخابرات والعملاء في كثير من الأحيان «وكان لذلك أثر سيء على الهيبة البريطانية في البلد»[١٥٥]، وكثيراً ما كان الثوار يقومون باختطاف المشتبه به ومحاكمته ثم إعدامه[١٥٦]، وفي كثير من الأحيان لم يكن المتهم بالعمالة يجد من يترحم عليه، وحسبما ذكر مخبر عربي في تلك الفترة فإن «الإرهاب الداخلي» -على حد تعبيره- قد «أحاط بالشعب كله فلا يوجد من يتذمر أو يحتج. . . الشارع والبيت والمسجد والمقبرة جميعها في قبضة الإرهاب»[١٥٧].

وكانت أحلك الأيام التي واجهت السلطات البريطانية ومخابراتها هي صيف ١٩٣٨ إذ قُضي على الجواسيس في معظم المناطق ولم تجد السلطات ما تفرق به بين الثوار في المدن عن غيرهم سوى اعتبار كل لابس للكوفية والعقال ثائراً، (وكان هذا غطاء الرأس المعتاد للفلاحين) فتقوم السلطات بملاحقته، ولذلك أصدر الثوار أمراً في أغسطس ١٩٣٩ لأهل المدن في فلسطين بنزع الطربوش (غطاء الرأس في المدن)، ولبس الكوفية والعقال، وذلك إعلاناً للتضامن التام مع الثورة ورمزاً لكون الجميع ثواراً، وما أن صدر الأمر حتى سارع أهل فلسطين إلى الاستجابة فزال الفارق الظاهري بين الثوار وغيرهم، وزال الطربوش نهائياً مما أدهش السلطات التي فوجئت أن شعباً بكامله ينزع لباس رأسه، الذي هو من تقاليده الموروثة[١٥٨]، بل إن موظفي الحكومة العرب الكبار كتبوا إلى السلطات أنهم لا يستطيعون الخروج من بيوتهم مالم يلبسوا العقال والكوفية، فأذنت لهم بذلك[١٥٩].

---

(١٥٥) Miniltary Intelligence Summary, No. 9/38, 6 May 1938, C.O. 732/81/9.

(١٥٦) انظر: الشباب، العدد ١١٦-٧٦ «٤١١»، ٧ سبتمبر ١٩٣٨.

(١٥٧) الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص١٦٥.

(١٥٨) يوميات أكرم زعيتر، ص٤٤٠، والشباب، العدد ١١٧-٧٧ «٤١٢»، ٢١ سبتمبر ١٩٣٨.

(١٥٩) **يوميات أكرم زعيتر**، ص٤٤٢.

وكان من أبرز نماذج الاغتيال لرجال المخابرات والعملاء اغتيال ضابط المخابرات أحمد نايف في أوائل أغسطس ١٩٣٦ وكان هذا الضابط قد ساعد في كشف جماعة القسام وتعقب رجالها، ونكّل بالوطنيين، وعندما قتل «امتنع المسلمون عن السير في جنازته وأغلقوا أبواب المساجد وراحوا يحرسونها مقسمين ألا يسمحوا بالصلاة عليه، كما أبوا أن يدفنوه في المقبرة فأرجأت السلطة دفنه حتى الليل ثم عينت حارساً له لئلا ينبشه النابشون!!»[١٦٠].

وقد تكررت حالات أولئك الشرطة والمخبرين العرب الذين يرفض الناس الصلاة عليهم أو دفنهم في مقابر المسلمين، مثل حادث اغتيال سليم عبد الهادي من صفورية في ٧ أكتوبر ١٩٣٦، إذ رفض الأهلون الصلاة عليه، وأقفل الباب في وجه حاملي جثته[١٦١]، ومثل اغتيال ضابط الشرطة العربي سعدو عرب في ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ الذي رفض الأهالي الصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين، فدفنته السلطة بالقوة[١٦٢]، واغتيال عبد الفتاح بلعاوي المشهور بالجاسوسية في أكتوبر ١٩٣٨، إذ امتنع الناس عن حمله وامتنع مغسل الموتى عن غسله، فحمله بعض الصبية في «طنبر الزبالة» من مركز الشرطة إلى المقبرة، حيث لم يُصلِّ عليه أحد[١٦٣].

وفي بعض الأحيان، نفذ قادة الثوار حكم الإعدام ببعض أقاربهم المتهمين بالجاسوسية والسمسرة، فقد قام فوزي جرار، وهو من قادة الثوار في منطقة جنين، بالقبض على خاله يوسف أبو دلعب ومحاكمته وإعدامه في ١٥ سبتمبر ١٩٣٨ وكان قد أنذره قبل ذلك ثلاث مرات بترك الجاسوسية والسمسرة[١٦٤].

وفي أحيان أخرى، كان الثوار يُمثّلون بالمتهمين بالعمالة والجاسوسية بعد قتلهم، فقد حدث لأحمد يونس من قرية كفر عارة، فقد قطعوا لسانه بعد

---

(١٦٠) نفس المرجع، ص١٤٨.

(١٦١) نفس المرجع، ص٢٠٢.

(١٦٢) الشباب، العدد ٨٤-٤٤ «٣٧٩»، ٥ يناير ١٩٣٨.

(١٦٣) الشباب، العدد ١١٩-٧٩ «٤١٤»، ١٩ أكتوبر ١٩٣٨.

(١٦٤) الشباب، العدد ١١٧-٧٧ «٤١٢»، ٥ أكتوبر ١٩٣٨.

قتله، ووضع اللسان على ورقة مكتوب عليها «هذا جزاء الخيانة والتجسس»(١٦٥)، وعندما قتلوا جمال ساق الله -من غزة- المتهم بالتجسس، ذبحوه وفصلوا رأسه عن جسده ثم أحرقوه(١٦٦)، وليس من السهل تبرير هذه التصرفات التي لا يظهر أنها كانت منتشرة، ولكن يمكن تخيل شدة المعاناة التي كان يتسبب بها العملاء للثوار، وما يترتب على وشاياتهم من إجهاض للثورة، وانتقام السلطة من أهالي الثوار وتشريدهم ونسف بيوتهم، مما يدفع البعض للانتقام بغضب من العملاء.

وهناك حالات لعملاء يبدو أنهم استطاعوا اختراق جماعات الثوار أو تحولوا إلى عملاء أثناء عملهم معهم، فقد كان العميل سيد الزريقة عضواً في مجموعة يوسف أبو درة، وعندما كشف أمره حكم عليه بالإعدام لكن الذين كلفوا بشنقه وقعوا في كمين للشرطةوهم في طريقهم إلى مكان التنفيذ، فأنقذته السلطة من قبضتهم، ونقلته إلى جنين، وهناك أصبح أحد رؤساء مخبري السلطات في المنطقة، وبعد أن شُنق أحد حراس أبو درة الشخصيين -بناء على شهادة الزريقة- أطلقت النار على الزريقة في أحد شوارع يافا فقتل(١٦٧).

أما علي فهمي صوفان فقد كان سكرتيراً للقائد عارف عبد الرازق، ثم انضم الى مخابرات الشرطة، وظل يعمل معها، فحكمت عليه محكمة الثوار بالإعدام لارتكابه الخيانة العظمى وأباحت دمه، وتم اغتياله في القدس في ١٥ أغسطس ١٩٣٩(١٦٨).

وفي أواخر سنة ١٩٣٨ وأوائل سنة ١٩٣٩ عندما اشتدت الحملة العسكرية البريطانية ضد الثوار، وأخذت شوكة الثورة تنكسر، وظهرت «فصائل السلام» العربية المناوئة للثورة، أخذ العملاء بالتكاثر والانتشار، وأضروا كثيراً بالثوار، وقامت السلطات من جهتها بتوفير نوع من الحماية لجواسيسها، إذ أخذت

---

(١٦٥) الشباب، العدد ٨٣ - ٤٣ «٣٧٨»، ٢٢ ديسمبر ١٩٣٧.

(١٦٦) الشباب، العدد ١٠٠-٦٠ «٣٩»، ٢٠ إبريل ١٩٣٨.

(١٦٧) الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص١٦٩.

(١٦٨) العلم المصري، العدد ١١٨-٤٥٢، ٣٠ أغسطس ١٩٣٩.

تخفيهم داخل سياراتها المدرعة ثم تعرض عليهم الأشخاص «المشبوهين بالتعامل مع الثوار» فيشيرون إليهم، دون أن يعرف أحد هوية الجواسيس خشية من تعرضهم للانتقام[١٦٩]، كما أن السلطة أخذت تقدم تعويضاً قدرة «٢٥٠» جنيهاً لذوي كل جاسوس يحكم عليه الثوار بالموت[١٧٠].

وخلال سنة ١٩٣٩ لم تعد السلطات الأمنية والعسكرية تعاني كثيراً من جمع المعلومات والقبض على الثوار، خصوصاً بعد ظهور عناصر عديدة مناوئة للثورة بدوافع حزبية وعائلية ومصلحية وانتقامية، وقد أسهمت هذه العناصر - في أواخر أيام الثورة - كثيراً في مساعدة السلطات، دون أن تكون بالضرورة مأجورة أو منتمية من ناحية الوظيفة إلى جهاز المخابرات[١٧١].

وربما وقعت بعض الأخطاء من الثوار بقتل أشخاص أبرياء، نتيجة عدم التثبت من المعلومات والتسرع في الحكم، مما أثار عداء وسخط عائلاتهم، لكن هناك مؤشرات على أن السلطة نفسها كانت تبعث عملاءها ليظهروا بمظهر الثوار، ويقوموا بأعمال من الابتزاز واللصوصية، أو إثارة الفتن الطائفية والصراعات العائلية، بما يسيء إلى وطنية ومصداقية الثورة[١٧٢].

وقد حرص الثوار من جهتهم على ضبط ومواجهة أية مسلكيات خاطئة تسيء للثورة، وشكلوا محاكم تتولى عمليات التحقيق والتدقيق، كما أن جماعة القسام لم تكن تقوم بتصفية أي جاسوس أو عميل قبل استصدار فتوى شرعية بجواز قتله[١٧٣].

---

(١٦٩) انظر: يوميات أكرم زعيتر، ص٥٩٢.

(١٧٠) نفس المرجع، ص٥٦٩.

(١٧١) أشارت العديد من تقارير حكام الألوية السرية النصف شهرية -خلال الفترة من يناير إلى يوليو ١٩٣٩- إلى هذا الجانب، وهي محفوظة في ملف:
C.O. 733/398/10.

(١٧٢) انظر مثلاً: زهير المارديني، مرجع سابق، ص١١٣-١١٤، ووثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص٦١٤-٦١٥.

(١٧٣) بيان الحوت، مرجع سابق، ص٤٠٥.

وبشكل عام، فقد نجح الثوار إلى حد بعيد في إضعاف جهاز المخابرات البريطاني وحجب المعلومات عنه خصوصاً في الفترة ١٩٣٦-١٩٣٨. . . ، وكان هذا النجاح متسقاً إلى حد كبير مع حالة الإجماع الوطني على الثورة، ومع مدى قوة الثورة وانتشارها.

الجندرمة

في صيف ١٩٣٨ طرحت مسألة إعادة تشكيل قوة جندرمة في فلسطين، على غرار تلك القوة التي كانت موجودة فيها خلال الفترة ١٩٢٢-١٩٢٦. فقد كان هناك شعور بضعف فعالية جهاز الشرطة، وبعدم قدرته على استيعاب مجموعة كبيرة جديدة من الشرطة لمواجهة الثورة، وبأنه وصل إلى أقصى حد من التوسع حسب رأي سوندرز وهيننج، ولذلك كان رأيهما أن أي زيادة كبيرة يجب أن تأخذ شكل جهاز كامل منظم كالجندرمة(١٧٤).

وكان قد بدأ في تلك الفترة إنشاءُ قوات من فرسان الشرطة الريفية بناء على اقتراح تيجارت، وكانت ستتولى أعمالاً مشابهة لأعمال الجندرمة، غير أنها كانت تتبع الشرطة، وبلغ مجموع أفرادها في بداية أغسطس ١٩٣٨ «٩٠٧» أشخاص بينهم «١٤٧» بريطانياً والباقي معظمهم من العرب، وعندما طرح هيننج اقتراح إنشاء الجندرمة في أواخر يوليو ١٩٣٨، كان رأي المندوب السامي أنه عند تشكيل قوة جديدة في فلسطين يجب الأخذ بعين الاعتبار مستقبل الوضع في فلسطين، ونظرة الحكومة البريطانية للأهمية الاستراتيجية لفلسطين، فإذا كان هناك داع لوجود قوات كبيرة بسبب الأهمية الاستراتيجية لفلسطين فليس هناك ضرورة لوجود قوات شرطة كبيرة، وإذا كانت النية تخفيض القوات العسكرية، فمن المرغوب أن تكون هناك قوات مشابهة لقوات شرق الأردن أو قوات شبه عسكرية أو جندرمة، ولأن مستقبل الوضع والمسألة الاستراتيجية لم تكونا قد حسمتا بعد، فإن المندوب السامي لم يوص بشيء

---

(١٧٤) Tel., H.C. to S. of S. Colonies, 5 Sep. 1938, Secret, C.O. 733/367/1.

محدد، واعتبر أن التصرف يظل في إطار مقترحات تيجارت[١٧٥].

وعندما تمت إعادة تنظيم الشرطة في أغسطس وسبتمبر ١٩٣٨، قامت السلطات بحل وإلغاء قوة فرسان الشرطة الريفية لغلبة العنصر العربي عليه[١٧٦]، ولذلك ظلت فكرة تشكيل الجندرمة مطروحة، وظلت القيادة العسكرية البريطانية في فلسطين متحمسة لإنشائها، وفي يناير ١٩٣٩ قدمت هذه القيادة مذكرة مفصلة حول إنشاء الجندرمة، بحيث تقوم بالمحافظة على الأمن الداخلي ومنع الجريمة وقمع العصيان، بينما تترك للشرطة العادية مهامها التي تمارسها في كل البلدان، وسيكون الفرق الجوهري بين الجندرمة وبين فرسان الشرطة الريفية أن تدريب الجندرمة سيتم على يد القوات العسكرية، كما أن القادة العسكريين المحليين هم الذين سيتولون قيادتهم واستخدامهم في العمليات، وبذلك فإنهم يكونون قوة شبه عسكرية، وفي الوقت نفسه، سيكون قائد الجندرمة وضباطها من الجيش مع بعض الإلمام بأعمال الشرطة[١٧٧].

ولضمان ولاء الجندرمة فقد كان هناك ميل لعدم اشراك العرب أو اليهود فيها، واقترح أن يتم تشكيل الجندرمة من «٢٦٢٣» رجلاً، بحيث يكون «١٤٩٧» منهم بريطانيون، وبحيث يكون كافة ضباطها الـ «٢٨» وضباط الصف الـ«٩٣» بريطانيين أيضاً، أما الباقي من غير البريطانيين فسيكون عددهم «١١٢٦» رجلاً. كما اقترح أن تكون معظم هذه القوة من الفرسان وذلك بتوفير «١٩٩٥» حصاناً، بالإضافة إلى بعض وسائل النقل الميكانيكي[١٧٨].

وتضمنت المذكرة اقتراحاً بتشكيل سبعين فصيلاً من الجندرمة، ويتكون كل فصيل من «٢٥» رجلاً ويتولى أعمال الدوية في قريتين أو ثلاث قرى، كما اقترحت تشكيل قوة ضاربة من خمسة أرتال ميكانيكية تعسكر في بعض النقاط

---

(١٧٥) Despatch, H. C. to S. of S. Colonies, 4 Aug. 1938, Secret, C.O. 733/371/6.

(١٧٦) See: **Police Report, 1938**, p. Forward.

(١٧٧) See: Memorandum Regarding a Gendarmerie, pp.5-7.

(١٧٨) Ibid, Appendix B.

المركزية، ويتكون كل رتل من مائة رجل(١٧٩)، أما المنطقة المقترحة لتدريب الجندرمة، فقد فضلت القيادة العسكرية إما منطقة الكرمل (حيفا) لأن هناك -حسب رأيها- علاقة صداقة مع الدروز في دالية الكرمل وعسفيا، وإما منطقة الخليل لوجود علاقة صداقة -حسب رأيها- مع قرى دورا ويطا، فضلاً عن الأسباب المتعقلة بحيوية ومناسبة الموقع استراتيجياً وأمنياً، كما طرحت منطقة رام الله كبديل يأتي في الدرجة الثالثة بعد الاقتراحين السابقين(١٨٠).

أما بالنسبة لبقية العناصر غير البريطانية التي ستشارك في الجندرمة فقد طرحت عدة بدائل تضمنت الشركس والسيخ والسودانيين، وقد اعتبرت المذكرة أنه إذا توفرت أعداد كافية من الشركس «فسيكونون مناسبين جدا»، فهم يميلون إلى الانضباط، ويتميزون بالشجاعة، وليس لديهم ولاء لأي من الأطراف في فلسطين على حد قول المذكرة. . . لكن المذكرة أشارت إلى أن هناك سلبية في الشركس هي أنهم لا يحبون العمل طويلاً في وظيفة واحدة. أما بالنسبة للسيخ «الهنود» فقد اعتبرت المذكرة أنه «لن يكون أحد غيرهم أكثر ولاء وانصافاً والتزاماً بالانضباط»، وأنهم قدموا خدمات ممتازة في الشرق الأقصى. . .، وأن نسبة جيدة منهم تتحدث الإنجليزية. . .، وأن لديهم المزايا العسكرية والتدريب، فضلاً عن أن أجرتهم رخيصة(١٨١).

وناقشت المذكرة مشاركة السودانيين في الجندرمة، فقالت إن البجة فقط يمكن اعتبارهم مناسبين، ووصفتهم بأنهم محافظون جداً، ومتشككون تجاه عروض الصداقة من قبل غيرهم، ويتحدثون برطانة عربية تمنعهم من الاتصال الوثيق بالسكان المحليين، وأنهم ذوو طبيعة منضبطة بشكل جيد، وأنهم «شجعان جداً دون قسوة». وفي المقابل فإن فصل البرد في فلسطين قد يسبب للبجة المرض، ومن المحتمل جداً أنهم -باعتبارهم محافظين ومحبين لبلدهم- سيرفضون الذهاب إلى فلسطين «مهما كانت الشروط مغرية». وأضافت

---

(١٧٩) Ibid, p.13.

(١٨٠) Ibid, Appendix C.

(١٨١) Ibid, p.9.

المذكرة أن البجة لا يستطيعون العيش في فلسطين دون نسائهم، ومن المحتمل أن النساء لن يكن سعيدات ، وسيتسببن بحالة من عدم الرضا وسط الرجال، وأخيراً فإنه - حسب رأي المذكرة - ربما كان من الأفضل عدم خلط « هؤلاء الناس البسطاء الموالين » مع جنسية أخرى، لأن ذلك على الأغلب «سيفسدهم» وسيجعلهم مثيرين للمشاكل عند عودتهم إلى السودان (١٨٢) ، ولذلك فقد رفضت وزارة الحرب في النهاية إمكانية تجنيد البجة، خصوصاً وأنه قد اعتبر أن عملهم في فلسطين قد يؤدي إلى حدوث مضاعفات في السودان(١٨٣)، ربما تكون متعلقة بتفاعل المشاعر الشعبية المؤيدة لفلسطين في السودان.

ويظهر أن موضوع تشكيل الجندرمة لم يتم حسمه بانتظار وضوح السياسة البريطانية المستقبلية تجاه فلسطين، ومع صدور الكتاب الأبيض حول نظرة بريطانيا لمستقبل فلسطين في مايو ١٩٣٩ كانت الثورة في فلسطين قد ضعفت كثيراً، وبالتالي فيظهر أن أمر تشكيل هذه القوات لم يعد ملحاً، ولذلك فقد اندلعت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٩ ، وانتهت الثورة في أواخر ذلك العام، دون أن تصل السلطات البريطانية إلى قرار نهائي بشأن تشكيل الجندرمة. (١٨٤)

قوات حدود شرق الأردن

ومن جهة أخرى فقد استمرت السلطات البريطانية في الاستفادة بشكل كبير من قوات حدود شرق الأردن شبه العسكرية خلال الفترة ١٩٣٦-١٩٣٩ ، وكان ينبغي لهذه القوات أن يتركز عملها الأساسي في شرق الأردن، لكن الحجم الأكبر منها عمل في فلسطين طيلة أيام الثورة، فخلال سنة ١٩٣٦ كان حوالي ٦٠٪ من أفرادها يعملون داخل فلسطين، وخصوصاً في المناطق الشمالية

---

(١٨٢) Ibid, pp.9-10.

(١٨٣) See: W.O. to C.O., 14 Feb. 1939, C.O. 733/371/6.

(١٨٤) See: The Palestine Police, Memorandum found in W.O. 106/5720.

والشمالية الشرقية(١٨٥)، وفي سنة ١٩٣٧ جرى زيادة مفارزها في شمال فلسطين لتقوم بأعمال الدورية وتثبيت السيطرة ونزع الأسلحة، وتم وضع مفارز قوات الحدود الموجودة في فلسطين تحت قيادة اللواء السادس عشر فيما يتعلق بشؤون العمليات وقمع الثورة(١٨٦)، أما في سنة ١٩٣٨ فإن كل هذه القوات قد عملت في فلسطين، وعملت بدرجة أقل خلال هذه السنة في شرق الأردن، وبسبب اشتداد الثورة في فلسطين، فقد تم تعبئة وتعزيز احتياط قوات حدود شرق الأردن، حيث استخدم في أعمال الحراسة في فلسطين(١٨٧).

وعند بدء الثورة في إبريل ١٩٣٦ كان عدد قوات حدود شرق الأردن «٨٧٤» رجلاً(١٨٨)، غير أن هذا العدد قد زاد ليصل في نهاية ١٩٣٨ إلى «١٠١١» رجلاً (بالإضافة إلى «١٦٦» من الاحتياط) حسبما يشير الجدول التالي(١٨٩):

	بريطانيون	مسلمون عرب	مسيحيون عرب	شركس	يهود	سودانيون ومصريون	دروز	المجموع
ضباط	٢٥	١٢	٩	٨	٣	-	١	٥٨
رتب أخرى	٧	٣٨٤	٢٣٥	٢٤٤	٢٢	٤١	٢٠	٩٥٣
المجموع	٣٢	٣٩٦	٢٤٤	٢٥٢	٢٥	٤١	٢١	١٠١١

(١٨٥) **Military Lessons**, p.29.

(١٨٦) See: Resume of Operations: for Mar. 1937, Air H. Q., 28 Apr. 1937, AIR 5/1247, and Resume of Operations: for Nov. 1937, Air H.Q., 16 Dec. 1937, AIR 5/1247.

(١٨٧) **Report by His Britanic Majesty's Government in the United Kingkom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Trans-Jordan for the Year 1938** (London: H.M.S.O., 1939), pp. 121-122. Hereafter refered to as **Report by British Government on Palestine..., 1938.**

(١٨٨) **Military Lessons**, p.5.

(١٨٩) **Report by British Government on Palestine.., 1938**, p.121.

ومن الواضح أن السلطات البريطانية حرصت على وجود تنوع عرقي وطائفي في هذه القوات ، مع كثرة الضباط البريطانيين فيها لضمان أكبر قدر ممكن من الولاء، كما لم تكن هناك أعداد كبيرة من اليهود فيها، لأن الأصل في عملها منطقة شرق الأردن التي أخرجت من نطاق وعد بلفور، بالإضافة إلى أن اليهود ومعظمهم من أصول أوروبية لم يكونوا يتحملون شروط عمل هذه القوات شبه العسكرية، ولم يكن مناخ المناطق التي تتركز فيها هذه القوات - خصوصاً وادي الأردن - يناسبهم لشدة حرارته وانتشار الأمراض فيه وبالذات الملاريا [(١٩٠)].

وقد تحملت حكومة فلسطين جزءاً كبيراً من ميزانية قوات حدود شرق الأردن طوال سنوات الثورة، ويشير الجدول التالي[(١٩١)]، إلى نفقاتها على هذا الجانب خلال السنوات المالية ١٩٣٦-١٩٤٠ (بالألف جنيه فلسطيني):

السنة المالية	١٩٣٦-١٩٣٧	١٩٣٧-١٩٣٨	١٩٣٨-١٩٣٩	١٩٣٩-١٩٤٠
المبلغ	١٨٩	١٨٨	٢٤١	٢٦٣

* * *

وهكذا، فإن الشرطة الفلسطينية قد بدأت -منذ مطلع الاحتلال البريطاني- بداية يشوبها الضعف والإرباك، ووصلت إلى نهاية سنة ١٩٣٩، وهي تعاني من الضعف والإرباك، وخلال هذه الفترة -بين الحربين العالمية الأولى والثانية- تكررت محاولات إعادة تنظيمها وتطويرها ورفع مستوى انضباطها، ومع ذلك، فقد كان على السلطات البريطانية الاعتراف في نهاية المطاف أن مثل هذه الشرطة لا يمكن الوثوق بها في حالة الانتفاضات والثورات في مواجهة بني قومها ودينها، وأن أفضل ما تصلح له هو أعمال الشرطة العادية التي تُؤدى في أوقات السلم.

---

(١٩٠) أصيب «٢٤٦» شخصاً من قوات حدود شرق الأردن بالملاريا خلال سنة ١٩٣٨، انظر **Ibid.**

(١٩١) **A Survey of Palestine**, Vol. 2, p.608.

الفصل الثالث

دور القوات العسكرية والشرطة في تنفيذ السياسة البريطانية

١٩٣٦-١٩٣٩

نظرة عامة

كانت الثورة التي عمت فلسطين خلال الفترة ١٩٣٦-١٩٣٩ هي المحور الذي تركزت عليه أنشطة وجهود القوات العسكرية والشرطة، فقد شكلت هذه الثورة تحدياً حقيقياً للسلطات البريطانية في فلسطين، خصوصاً عندما أخذت تهيمن على معظم الريف الفلسطيني وعدد من المدن في صيف ١٩٣٨، كان على الحكومة البريطانية أن تحشد الكثير من الإمكانات والخبرات، وأن تستعين بعدد من أفضل قادتها العسكريين، وأن تستخدم كافة وسائل الضغط الممكنة وذلك قبل أن تتمكن من قمع الثورة في نهاية ١٩٣٩.

وربما كان واضحاً -من خلال المنظور المادي- صعوبة إن لم يكن استحالة أن يحقق الثوار انتصاراً عسكرياً حاسماً على القوات البريطانية، فقد كان هناك اختلال هائل في ميزان القوى بين الطرفين، والذي كان يميل من الناحية العددية بنسبة ١:١٧ لصالح القوات البريطانية والشرطة، فالثوار المتفرغون لم يزد عددهم يوماً عن ثلاثة آلاف ثائر(١)، بينما وصلت أعداد القوات البريطانية والشرطة إلى حوالي خمسين ألفاً. وكان هناك فرق شاسع في الإمكانات المتوفرة - يميل بشكل حاسم للبريطانيين - من نواحي السلاح والذخيرة ووسائل المواصلات والاتصالات والتموين والمعسكرات، وبينما استفادت بريطانيا من خبراتها الواسعة والمتخصصة، واستخدمت قادة وخبراء كبار في قمع الثورة أمثال ديل وويفل وهيننج ومونتجمري وتيجارت، فإن معظم رجال الثورة -في المقابل- لم يتخرجوا من المدارس العسكرية، أو يمارسوا فن القتال قبل اندلاع الثورة، كما لم تقم أي جهة عربية أو دولية على تدريبهم وإعدادهم أثناءها.

---

(١) انظر: صبحي ياسين، حرب العصابات في فلسطين، ص٧٥-٧٧.

وإذا ألقينا نظرة سريعة على مسألة الإمكانات المادية، نجد أن القوات البريطانية استفادت بشكل كبير من سلاح الطيران، إذ وصل إلى أربعة أسراب (حوالي ٤٨ طائرة) وتوفرت لديها الأسلحة الرشاشة والبنادق والمدافع والسيارات المدرعة، بالإضافة إلى مئات من سيارات نقل الجنود والشرطة، فضلاً عن وسائل الاتصال السلكي واللاسلكي، وسلاح المهندسين والسلاح الطبي، وسلاح الخدمات والتموين والذخيرة، أما الثوار فإن معظم ما سبق لم يكن متوفراً لديهم، وكان أكثر أسلحتهم بنادق قديمة تعود إلى الحرب العالمية الأولى مما بقي في فلسطين من مخلفاتها، وكان الثوار يواجهون مصاعب جمة في شراء السلاح والذخيرة، وتهريبها إلى فلسطين، وكان الكثير من أسلحتهم يصيبها العطب السريع وتفتقر إلى الدقة في التصويب على الهدف، ولقد حدث أن استولى البريطانيون على بندقية للثوار من صنع برتغالي تعود إلى القرن الثامن عشر[٢]، كما عانى الثوار من أن الذخيرة الرديئة -التي كانت تحتوي على نسبة كبيرة من الرمل والخشب- قد سببت انسحابهم من عدد من الاشتباكات التي كان يمكن أن تتحول لمصلحتهم[٣]، وفي بعض الأحيان كان الثوار يقضون الأيام دون طعام، ويعانون من نقص الكسوة والمتطلبات الضرورية للحياة، وربما يعبر عما سبق رسالة كتبها أحد قادة الثوار الفرعيين -بلغة عربية ركيكة- في ١٧ فبراير ١٩٣٩ يطلب المساعدة من أحد الشخصيات الوطنية، ومما ذكره «وأخبرك أن عمل إخواتي المجاهدين الذين تحت يدي همتهم عالية وهم عريانين يمشون حفي ومن غير كسوة ومؤونة ومن شدة البرد كل مرضى. . . ولا تمر علينا ليلة من دون عمل وأنا أخبرك والله لا يوجد معاي (معي) مصروف على إخوانك المجاهدين سوى جنيه فلسطيني فأرجوك ثم أرجوك بأن تبعث لنا مصروف وألبسة. . . وذخيرة. . . . »[٤].

(٢) انظر: المقدم يوسف رجب الرضيعي، ثورة ١٩٣٦ في فلسطين: دراسة عسكرية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ص٥٣-٥٤.

(٣) Intelligence Summary, No. 73/38, C.I.D., 18 Oct. 1938, C.O. 733/359/10.

(٤) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٦٢١.

وفي مقابل هذا الخلل الكبير في ميزان القوى، فإن أجواء الثورة الوطنية، وحب التضحية و«الجهاد»، والشعور بعدالة القضية التي يقاتل من أجلها شعب فلسطين، وشدة السخط على السياسة البريطانية والهجرة والاستيطان اليهودي، والخوف من المصير المرعب الذي يمكن أن يؤول إليه الفلسطينيون وأرضهم ومقدساتهم، كل ذلك أعطى دفعاً معنوياً كبيراً في الإصرار على الثورة والتحمل والاستمرار، ولعله عوّض بعض الخلل في ميزان القوى.

أما في الصراع الميداني والعمليات المسلحة، فقد لجأ الثوار إلى أسلوب «حرب العصابات» وعادة ما يلجأ إلى هذا الأسلوب الطرف الأضعف مادياً للتغلب على خصم قوي، عندما يجد أن المجابهة النظامية ليست في مصلحته، وأن انتصاره على الخصم يتطلب اللجوء إلى الحيلة والخداع، والمرونة الحركية، ومناعة الأرض، ومعرفة مسرح العمليات جيداً وتعاون السكان. واستراتيجية حرب العصابات دفاعية لكن تكتيكها هجومي، إذ يسعى الثوار إلى تعويض التفوق الاستراتيجي للخصم عبر محاولة تأمين التفوق التكتيكي، كالقيام بالغارات والكمائن، والهجمات على المواقع المنعزلة، وحرب الألغام، وقصف المواقع الحساسة بوحدات متحركة، وعمليات الاغتيال... . لكن الثوار لا يستطيعون الإفادة من هذا الأسلوب إلا إذا ضمنوا حرية وسرعة الحركة، وأتقنوا العمل ليلاً، وتجنبوا الاشتباك في الظروف غير المواتية، وأحسنوا الانتشار والتجمع السريع، وأجادوا أساليب الخداع والمباغتة، ومهروا في الانسحاب والذوبان بين السكان(٥).

وقد استطاع الثوار استيعاب وإتقان أهم أساليب «حرب العصابات»، واستفادوا بشكل كبير من تعاون وتعاطف ودعم الشعب لهم، وبعد بدء الثورة بفترة وجيزة انتقل مركز ثقلها إلى الريف والمناطق الجبلية(٦)، فاستفاد الثوار من مناعة وصعوبة تضاريسها، وفي العادة كان الثوار يفرضون ظروف ومكان وزمان الاشتباكات، ولا يقدمون على الاصطدام بالقوات البريطانية إلا في

---

(٥) يوسف الرضيعي، مرجع سابق، ص٦٠-٦١.

(٦) Perise Despatch, p.30.

ظروف مواتية[٧]، وخلال فترة طويلة من الثورة، كان للثوار مخابرات تتميز بكثير من الكفاءة، تنقل لهم أخبار الجيش والشرطة وتحركاتهما، وتكشف العناصر المتجسسة، وقد صعب ذلك من إمكانية استدراج الجيش للثوار، بل إن جماعات الثوار كانت تهاجم القوات البريطانية أحياناً من الخلف[٨].

وحتى تستطيع السلطات الأمنية والعسكرية مواجهة الثورة والقضاء عليها، فقد استعانت بخبير «حرب العصابات» تيجارت، وأخذت تطور أساليبها وطرق عملها بما يُعينها على التكيف مع ظروف هذه الحرب. ففي المرحلة الأولى من الثورة سنة ١٩٣٦، اتبعت السلطات استراتيجية تميل إلى الدفاع، وركزت على حماية الأشخاص والممتلكات وعمل الدوريات، لكنها قامت في الوقت نفسه بعمليات تفتيش للقرى وحاولت استدراج الثوار لخوض معارك معها[٩]. واستفادت بشكل كبير من الطيران في عمليات الاستطلاع والهجوم، وزودت الدوريات والقوافل ووحدات الجيش بأجهزة لاسلكي تمكنها من إرسال نداء استغاثة -عرف باسم XX call- في حالة الخطر، بحيث يقوم الطيران بتقديم الدعم الفوري لها، وخلال سنة ١٩٣٦ أرسل «٤٧» نداء من هذا النوع وتم إجابتها، ونتج عنه حسب المصادر البريطانية «١٨٠» إصابة في الثوار على يد الطيران[١٠]، كما تم ترتيب تنسيق أفضل بين القوات العسكرية والسلطات المدنية والشرطة، بحيث يقوم قادة المناطق العسكريون بإعداد خطط عسكرية يتولون تنفيذها بعد الاتفاق عليها مع هذه الجهات[١١].

---

(٧) See: Ibid, p.52; Haining Report, May-Jul. 1938, p.2; and Haining Despatch, Nov. 1938-Mar. 1939, p.7.

(٨) انظر: الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص١٦٠، وفلسطين في مذكرات القاوقجي، جـ٢، ص٢٩-٣٠.

(٩) See: Dill Report, pp. 4-6; Peirse Despatch, Appendix 3; and **Military Lessons**, p.37 and p.167.

(١٠) Notes on Tactical Lessons of Palestine Rebellion, 1936, by Air Staff, R.A.F. Palestine and Trans-Jordan, 1 May 1937, Secret, AIR5/1244.

(١١) Peirse Despatch, pp. 33-34.

وقبيل انتهاء المرحلة الأولى من الثورة، جاء الفريق ديل الذي تركزت استراتيجية عمله على حشد وتركيز القوات(١٢)، وعندما تولى ويفل زمام القيادة العسكرية -والتي ترافقت مع بدء المرحلة الثانية من الثورة ١٩٣٧-١٩٣٩- طور استراتيجية مواجهة الثورة إلى استراتيجية عسكرية هجومية متحركة، هدفت إلى استعادة زمام المبادرة من الثوار، وملاحقتهم ومطاردتهم دون تمكينهم من الاستراحة، ولا من عمليات التعبئة والتجنيد(١٣)، ولذلك تبنى الجيش سياسة احتلال عدد أكبر من القرى التي يلجأ إليها الثوار، كما تم تشكيل «١١» رتلاً متحركاً، يتكون كل واحد منها من مائة رجل للقيام بأعمال الدورية، ومطاردة الثوار في المناطق الوعرة، وزودت هذه الأرتال بطعام وماء يكفي لمدة يومين، وكان لدى كل رتل حمار للنقل وجهاز لاسلكي، وعندما قطع المطر المنهمر في شتاء ١٩٣٧-١٩٣٨ غالب الممرات المحتملة للنقل الميكانيكي، قامت القوات العسكرية بإلقاء المؤن من الطائرات بالمظلات لهذه الأرتال(١٤).

ولما تولى هيننج القيادة في إبريل ١٩٣٨، تابع سياسة سلفه ويفل، وقام بحملات شاملة لاحتلال وتفتيش القرى ومصادرة الأسلحة، وحاول فرض السيطرة ليلاً بإنشاء الوحدات الخاصة، وتم بناء سور من الأسلاك الشائكة على الحدود مع سوريا ولبنان لمنع التنقل وتهريب السلاح، واستقدمت تعزيزات عسكرية ضخمة قامت بحملة واسعة، أدت في أوائل سنة ١٩٣٩ إلى أن يمسك الجيش في النهاية بزمام المبادرة، ويضعف من قدرة الثوار على العمل أو الحركة... لتأخذ بعد ذلك جذوة الثورة في الضعف والانطفاء(١٥).

---

(١٢) يوسف الرضيعي. مرجع سابق، ص٨٣.

(١٣) Wavell Report, p.13.

(١٤) Ibid, pp. 6-9.

(١٥) See: Haining Report, May-Jul. 1938; Haining Despatch, Aug. - Oct. 1938; Haining Despatch, Nov. 1938 - Mar. 1939, and Military Intelligence Summary. No. 24/38, 2 Dec. 1938, C.O. 732/81/10.

وحاولت السلطات البريطانية أن تعطي لممارساتها وجهودها لقمع الثورة صبغة شرعية، فوضعت لنفسها قوانين ذات صلاحيات واسعة تحمل في طياتها عقوبات قاسية، واستخدمت قانون الدفاع لفلسطين لسنة ١٩٣١ (الأحكام العرفية القانونية) والذي أعلنته -منذ بداية الثورة- في ١٩ إبريل ١٩٣٦[١٦]، وأجريت على هذا القانون تعديلاتٌ في سبتمبر ١٩٣٦[١٧]، ومارس ١٩٣٧[١٨]، وأعطي للسلطات صلاحيات كبيرة استغلتها ووضعتها موضع التنفيذ من خلال الكثير من إجراءات وقوانين الطوارئ.

ووفرت هذه القوانين، والقوانين العادية كقوانين منع الجريمة والعقوبات المشتركة، إمكانية هدم ونسف المنازل ومصادرة الممتلكات والأموال دون تعويض، وفرض العقوبات الجماعية والغرامات، والاعتقال لمدد طويلة دون محاكمة، وحظر التجول، والإبعاد، ووضع اليد على وسائل الاتصالات والسلع ومصادر الكهرباء والماء... والرقابة الصارمة على المطبوعات، ويتم تنفيذ كل ما سبق دون ضرورة استصدار أحكام قضائية. وأباحت قوانين الطوارىء إنشاء محاكم عسكرية، وإصدار أحكام تصل إلى الإعدام لمجرد حيازة سلاح أو رصاص[١٩].

وكان ضمن قوانين الطوارئ التي صدرت «قانون الخناجر والمدي» الذي يحظر استعمالها أو حملها أو صناعتها أو بيعها والحبس ثلاث سنوات وغرامة مائة جنيه إذا تعلقت المخالفة بخنجر، وسنة واحدة إذا تعلقت بمدية، كما صدر

---

(١٦) Government of Palestine, **Ordinances, Regulations, Rules, Orders and Notices, Annual Volume for 1936** (Jerusalem: Government Printing Press, 1937), Vol. 3, pp. 259-268.

(١٧) See: Copy of The Palestine (Defence) Order in-Council, 1937, in W.O. 32/9618.

(١٨) Government of Palestine, **Ordinances, Regulations, Rules, Orders and Notices, Annual Volume for 1937** (Jerusalem: Government Printing Press, 1938), Vol. 2, pp.267-273.

(١٩) **Ibid.**

قانون بمنع حمل عصا أو قضيب حديد أو حجر أو أي آلة جارحة مهما كان نوعها، وأجاز اعتقال كل من ينشد نشيداً أو يستعمل كلمات أو شارات من شأنها حسب رأي مأمور الشرطة أن تخل بالأمن(٢٠)، وصدرت قوانين تعطي السلطة حق مصادرة أي مركبة، ووضع أي شخص تحت رقابة الشرطة، والقبض على أي شخص دون مذكرة اعتقال، ودخول المنازل وتفتيشها دون مذكرة، والمعاقبة بالإعدام أو مدى الحياة لمن يطلق النار على القوات العسكرية والشرطة، والمعاقبة بالسجن مدى الحياة لمن يقوم بتدمير الممتلكات(٢١)، وحتى مسدسات اللعب، صدر نظام بمنع بيعها أو عرضها للبيع أو حملها(٢٢).

ويظهر أن عدداً من هذه القوانين التي ألبست لباساً شرعياً، كانت منافية من الناحية الأخلاقية -على الأقل- لروح لعدل والإنصاف، فمثلاً كانت تنسف عشرات المنازل في قرية معينة، لمجرد أن الآثار تدل على أن الثوار بعد عملية معينة دخلوا أو مروا بتلك القرية، كما كانت تفرض لنفس السبب غرامات ضخمة على جميع سكان القرية أو منطقة ما.

وبشكل عام، فإن السياسة البريطانية أصرت على القضاء على الثورة وعدم الرضوخ أو الاستجابة لأي من مطالبها الجوهرية، واستخدمت كل ما في جعبتها من وسائل الضغط العسكري والأمني لسحق الثورة، غير أنها في النهاية تراجعت عن الموافقة على فكرة تقسيم فلسطين(٢٣)، وتعهدت في كتابها الأبيض الصادر في ١٧ مايو ١٩٣٩ بإنشاء حكومة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات، ولكن بشكل يرضي اليهود ويضمن مصالحهم الأساسية، كما تعهدت بتحديد الهجرة وقصرها على «٧٥» ألف مهاجر في السنوات الخمس التالية بحيث تتم أي هجرة بعد ذلك بموافقة العرب، كما أعطي المندوب السامي

---

(٢٠) يوميات أكرم زعيتر، ص١٠١.

(٢١) **P.D., Commons**, Vol. 313, Col. 313, and Cols. 1315-1316.

(٢٢) يوميات أكرم زعيتر، ص٥٧٨.

(٢٣) See: **Palestine: Statement by His Majesty's Government in the United Kingdom**, Nov. 1938, Cmd. 5893 (London: H.M.S.O., 1938).

صلاحيات تخوله منع وتنظيم انتقال الأراضي، وأعلنت بريطانيا أن العمل بهذه السياسة سيبدأ فور نشر الكتاب الأبيض نفسه، وسواء رضي العرب أو اليهود بذلك أم لا[(٢٤)]، وتمكنت بريطانيا من القضاء على الثورة، ودخلت فلسطين في أجواء الحرب الثانية ولكن دون أن يوافق أي من الطرفين على هذه السياسة[(٢٥)].

وقد تحملت الخزانة الفلسطينية والخزانة البريطانية تكاليف باهظة في سبيل قمع الثورة، وبلغ مجموع الخسائر الناتجة عن المرحلة الأولى من الثورة سنة ١٩٣٦، والتي يتحملها دافع الضرائب الفلسطيني مباشرة حوالي ٣,٥ مليون جنيه، فضلاً عن خسائر التجارة السياحية وتوقف رؤوس الأموال التي تقدر بالملايين[(٢٦)]، وعند بداية السنة المالية ١٩٣٨-١٩٣٩م، لم يكن الفائض المتوفر لدى حكومة فلسطين قبيل الثورة -والمقدر بسبعة ملايين جنيه- قد استُهلك فقط، ولكن الحكومة البريطانية أخذت تتحمل تكاليف القوات العسكرية والشرطة الإضافية، بعد أن أصبحت حكومة فلسطين عاجزة عن الإيفاء بهذه الالتزامات[(٢٧)]، ويشير الجدول التالي[(٢٨)]، إلى مجموع نفقات حكومة فلسطين، على الجوانب المتعلقة بحفظ الأمن والنظام في فلسطين مقارنة بالمجموع الكلي لإيراداتها ونفقاتها (بالألف جنيه فلسطيني):

السنة المالية	٣٦-١٩٣٧	٣٧-١٩٣٨	٣٨-١٩٣٩	٣٩-١٩٤٠	المجموع
مجموع الإيرادات	٤٦٤١	٤٨٩٧	٥٩٣٧	٦٧٦٨	٢٢٢٤٣
مجموع النفقات	٦٠٧٤	٧٢٩٨	٥٦٩٣	٦٠٠٤	٢٥٠٦٩
مجموع نفقات حفظ الأمن والنظام	٢٣٩٩	٢١٢١	٢٤١٦	٢٨٣٦	٩٧٧٢
نسبة الإنفاق على الأمن والنظام إلى مجموع النفقات	٣٩,٥٪	٢٩,١٪	٤٢,٣٪	٤٧,٢٪	٣٩٪

(٢٤) See: **Palestine: Statement of Policy**, May 1939, Cmd. 6019 (London: H.M.S.O., 1939).

(٢٥) انظر: كامل خلة، مرجع سابق، ص٧٤٠-٧٤٣.

(٢٦) تقرير بيل، ص١٣٩، وانظر: **P.D., Commons**, Vol. 320, Col. 1705.

(٢٧) See: Interm Conference, 5 Sep. 1938, C.O. 733/367/1.

(٢٨) **A Survey of Palestine**, Vol. 2, p.608.

وقد تحملت الحكومة البريطانية في لندن حوالي ٧٣٪ من نفقات السنتين الأخيرتين على حفظ الأمن والنظام(٢٩)، وربما شكل ذلك أحد أسباب سعيها للوصول إلى حل سياسي، أما نسب النفقات العالية فهي تعكس بشكل طبيعي حالة الثورة في فلسطين، كما تعكس حالة الانخفاض النسبي في النفقات سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ فترة المرحلة الانتقالية التي سبقت اندلاع المرحلة الثانية من الثورة، أما النسبة العالية للنفقات سنة ١٩٣٩-١٩٤٠ فلعلها تعكس اجتماع مسألتي الاستمرار في قمع الثورة واندلاع الحرب الثانية وما رافقها من إجراءات واحتياطات أمنية.

وفي الصفحات التالية سنحاول تسليط الضوء على الجهود والإجراءات التي تمكنت السلطات العسكرية والأمنية من خلالها من قمع الثورة في فلسطين، وسنحاول ذكرها وفق ترتيب نحسبه منطقياً مناسباً، غير أن هذا الترتيب لا يعني تدرجاً زمنياً، لأن مثل هذه الوسائل والأساليب قد تداخلت إلى حد كبير فيما بينها، فقد كان يتم تنفيذ عدد منها بشكل يكمل بعضه بعضاً عند القيام بعملية معينة، فحدوث معركة في مكان ما، قد يؤدي إلى أن تقوم القوات العسكرية والشرطة بحملة تفتيشية واسعة -في القرى المجاورة- عن الثوار والأسلحة ويترافق معها فرض غرامات وهدم منازل، والقبض على أشخاص ومحاكمتهم وسجنهم.

الجهود والإجراءات الأمنية والعسكرية

العمليات والاشتباكات والمعارك

بدأت الجهود العسكرية الأولى للثوار بعمليات بسيطة متناثرة، ثم ما لبثت أن ازدادت واتسعت لتشمل معظم أرجاء فلسطين، كما اشتدت قوتها وضراوتها بعد أن نظم الثوار صفوفهم بشكل أفضل في شهري أغسطس وسبتمبر ١٩٣٦(٣٠)، وعندما اندلعت المرحلة الثانية من الثورة في سبتمبر ١٩٣٧ كان

---

(٢٩) Ibid.

(٣٠) See: Peirse Despatch, p.94.

الثوار قد أصبحوا أكثر حنكة وخبرة وجرأة في مواجهة البريطانيين، ووصلت عملياتهم العسكرية إلى قمتها في شهري سبتمبر وأكتوبر ١٩٣٨[٣١]، وتنوعت هذه العمليات لتشمل الهجمات على الجيش والشرطة، والأجهزة والممتلكات الحكومية، ووسائل المواصلات، والمستعمرات والأملاك اليهودية، وعمليات الاغتيال، وتأديب الجواسيس والعملاء، وحسب الإحصائيات البريطانية فإن مجموع العمليات التي قام بها الثوار خلال الفترة ١٩٣٦-١٩٣٩ كانت كما يلي[٣٢]:

السنة	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩
مجموع العمليات	٤٠٧٦	٥٩٨	٤٩٦٩	٩٥٢

وقد سعت القوات البريطانية دائماً إلى الدخول في معارك مفتوحة مع الثوار، لكن الثوار كانوا يحرصون على أن يخوضوا الصدامات العسكرية وفق ما يناسبهم من ظروف، وقد أحصى صبحي ياسين خلال الثورة «٢٥١» صداماً ومعركة، واعتبر «٢٥» منها معارك وصدامات كبيرة[٣٣]، وكانت المعارك الكبيرة تمتد على مساحات واسعة من الأرض تصل جبهتها أحياناً إلى عشرين كيلومتراً طولاً وعشرة كيلومترات عرضاً، ويشارك فيها الآلاف من كل الطرفين[٣٤]، وكانت أبرز معارك المرحلة الأولى من الثورة هي معارك نور الشمس، وبلعا، وبيت أمرين، أما أبرز المعارك في المرحلة الثانية فكانت معارك

(٣١) بلغ مجموع العمليات التي قام بها الثوار من ١ - ٢٨ سبتمبر «٨٧٣» عملية، ومن ٢٩ سبتمبر - ٢ نوفمبر «١٠٠٤» عمليات. وهذه الإحصائية استخلصت من:-
Military Intelligence Summaries, No. 18/38, 9 Sep. 1938; No. 19/38, 25 Sep. 1938; No. 20/38, 7 Oct. 1938, and No. 23/38, 18 Nov. 1938, C.O. 732/81/10.

(٣٢) انظر: يوسف الرضيعي، مرجع سابق، ص٦١-٦٢، وص٦٩، وص ٧٣، وص٧٨.

(٣٣) صبحي ياسين، **نظرية العمل لاسترداد فلسطين**، ص٨٥-٨٦.

(٣٤) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية**، جـ١، ص١٩٧.

عـرابة، واليـامـون، وأم الـدرج، وجـرن حـلاوة، و بيت فـوريك، وبني نعيم. . .[٣٥].

وفي معركة نور الشمس في ٢١ يونيو ١٩٣٦ برزت أولى مظاهر التطور في خوض المعارك العسكرية لدى الثوار، وقام الثوار بقيادة عبد الرحيم الحاج بهجوم على قافلة سيارات يهودية تواكبها حراسة عسكرية بريطانية، وخلال المعارك شاركت لأول مرة تعزيزات من الطيران البريطاني، وقد استمرت المعركة سبع ساعات، وأشارت المصادر العربية إلى مقتل ثلاثة من الثوار ومقتل خمسين جندياً بريطانياً وتدمير ثلاث سيارات وإسقاط طائرة، أما البريطانيون فأعلنوا مقتل «٢١-٢٥» ثائراً دون أن يشيروا إلى أية خسائر بينهم[٣٦].

وفي معركة بلعا في ٣ سبتمبر ١٩٣٦ قام الثوار بقيادة فوزي القاوقجي بإعداد كمين مفاجئ للقوات البريطانية، وبدا واضحاً أن أداء الثوار شهد مزيداً من الدقة والتخطيط والفاعلية، فقد حقق الكمين نجاحاً كبيراً، وجاءت تعزيزات بريطانية كبيرة من الطيران والمشاة والمدرعات، وامتدت جبهة المعركة «١٢» كيلومتراً[٣٧]، وقد اعترف البريطانيون بمقتل اثنين وجرح ستة من أفرادهم وتدمير طائرة وإصابة ثلاث طائرات أخرى بأضرار، وأعلنوا أنهم أوقعوا «١٤» إصابة في الثوار[٣٨]، أما الثوار فقد اعتبروا هذه المعركة حسب تعبير القاوقجي «فوزاً باهراً لا يقدر قيمته، ولا مدى تأثيره ونتائجه إلا الأجيال القادمة»، وقال القاوقجي إن خسائر البريطانيين كانت «١٥٠» قتيلاً وثلاث طائرات، أما الثوار فخسروا تسعة قتلى وستة جرحى[٣٩].

---

(٣٥) انظر حول المعارك وتفصيلاتها خلال الثورة: صبحي ياسين، حرب العصابات في فلسطين.

(٣٦) نفس المرجع، ص٨٤، ويوسف الرضيعي، مرجع سابق، ص٦٣-٦٦.

(٣٧) صبحي ياسين، حرب العصابات في فلسطين، ص٨٨، ويوسف الرضيعي، مرجع سابق، ص٦٤-٦٦.

(٣٨) Peirse Despatch, p.100.

(٣٩) فلسطين في مذكرات القاوقجي، جـ٢، ص٢٤-٢٧.

وفي معركة اليامون في ٤ مارس ١٩٣٨ وقع رتل من القوات البريطانية في كمين، وتعرض لإطلاق نار كثيف من منطقة مرتفعة، وجاءت تعزيزات بريطانية من الطيران والجيش واستمرت المعركة من العاشرة صباحاً وحتى الثامنة مساء، وأعلن البريطانيون أنهم قتلوا حوالي ستين وأسروا «١٦» وذكروا أن خسائرهم كانت مقتل رجل واحد وجرح ثلاثة، واعترفوا بإصابة خمس طائرات بأضرار(٤٠)، أما الثوار فقد أعلنوا عن مقتل مائة بريطاني وجرح عدد مماثل وإسقاط طائرة بريطانية، واعترفوا بمقتل أربعين منهم -بينهم القائد القسامي الشيخ عطية محمد عوض- وجرح ثلاثين آخرين(٤١).

وقد علقت جريدة الشباب، على هذه المعركة، وقالت إن أرقام السلطة كاذبة، وأنه رغم أن السلطة تمنع تسرب الأنباء، فإن إشاعات قوية أن خسارة الجيش فادحة وأن أكثر من عشرين سيارة من سيارات الإسعاف شوهدت تحمل الجرحى والقتلى للمستشفيات في نابلس والقدس(٤٢)، ويظهر للباحث أن أرقام السلطة تثير بعض علامات الاستفهام، فهي تعترف بوقوع قواتها في كمين مفاجئ وبتحصن الثوار في مكان مرتفع، وبدا من بيانها أن إصابة الطائرات أسهل من إصابة أفرادها الذين تعرضوا بشكل مفاجئ لنار كثيفة في منطقة مكشوفة!!

ويبدو أن الوصول إلى نتيجة دقيقة بالخسائر في أي معركة هي إحدى المشاكل التي تواجه الباحثين عادة، ليس فقط في تاريخ فلسطين، وإنما في التاريخ العسكري بشكل عام، وقد ترجع أسباب المشكلة إلى صعوبة أن يحدد طرف ما خسائر الطرف الآخر، وسعي كل طرف إلى التكتم الشديد على خسائره حتى لا يؤثر ذلك على الروح المعنوية لقواته، وحرص كل طرف على تخذيل وإضعاف الروح المعنوية للخصم بإبراز وتضخيم خسائره.

---

(٤٠) Wavell Report, p.9.

(٤١) صبحي ياسين، حرب العصابات في فلسطين، ص٩٥-٩٦.

(٤٢) الشباب، العدد ٩٦-٥٦ «٣٩١»، ١٦ مارس ١٩٣٨.

وربما مالت تقديرات الثوار عن خسائر البريطانيين إلى المبالغة، ولكن هناك مؤشرات عديدة أن تقديرات البريطانيين لم تخل من ذلك أيضاً، وكانت السلطات البريطانية تصدر عادة بيانات رسمية بالوقائع التي تحدث كل يوم، وأمرت الصحف المحلية بنشر بياناتها، ومنعتها من نشر أخبار مخالفة، ولذلك لجأت بعض الصحف إلى التحدث عما يشير إلى كثرة الخسائر البريطانية في مكان ما بذكر أخبار حول تحرك سيارات الإسعاف فيها وأعدادها، فقامت السلطة بمنع أي شيء سوى البيان الرسمي، وبسبب المخالفة لذلك عطلت معظم صحف فلسطين العربية، الدفاع وفلسطين والجامعة الإسلامية والكرمل والصراط المستقيم وصوت الشعب ومرآة الشرق والنفير، ولم يبق من هذه الصحف سوى صحيفة الأخبار التي لم تجد ما تكتبه على صدر صفحاتها يوم ٢ سبتمبر ١٩٣٨ سوى مقالات عن الإجهاض البقري وأمراض الخيل والتفاح الأمريكي!![٤٣]، وبسبب التضييق الإعلامي على أنشطة الثوار خصوصاً في اللواء الشمالي -حيث تميزت بالقوة والكثافة- فقد أخذ ثوار هذا اللواء يصدرون نشرة دورية باسمهم حول أنشطتهم وعملياتهم[٤٤].

وقد هاجم الثوار البيانات الرسمية البريطانية، واتهموها بالسخف والسماجة ونشر الأخبار الكاذبة، والتي مؤداها أن العرب يموتون بالعشرات بينما لا يصاب الجندي الإنجليزي إلا بجرح يسير... . ونبه الثوار الصحف العربية إلى أن نشر بيان السلطة الرسمي هو مساعدة غير مباشرة للدعاية الإنجليزية، و«تسجيل رسمي لإهانات فظيعة تلحق بشرف الأمة»، واعتبروا أن أصحاب الصحف الذين ينشرون البيان الرسمي يكونون كمن «يصفع نفسه مخبولاً ولا يدري»[٤٥]، وقد ذكر محمد عزة دروزة -الذي كان يدير اللجنة المركزية

---

(٤٣) يوميات أكرم زعيتر، ص٤٢٦، وص ٤٤٢-٤٤٣، ومحمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، جـ١، ص٢١٩.

(٤٤) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٤٨٧.

(٤٥) الشباب، العدد ١٢٣ - ٨٣ «٤١٨»، ١٦ نوفمبر ١٩٣٨.

للجهاد في دمشق- أن السلطات البريطانية كانت «تتكتم في إصاباتها تكتماً شديداً». . . وأنها كانت لا تذكر إلا ما لا مجال لنكرانه. . . وأحياناً تذكر قتل جندي أو ضابط ثم. . . «ينجلي الميدان عن دماء غزيرة في أماكن الجيش ثم تأتي الرسل تحمل أخبار المعركة بوصف عظيم ونصر مبين للثوار»[٤٦].

وعلى كل حال، فإن مدى النفوذ والنشاط الذي بلغه الثوار -خلال سنة ١٩٣٨ بالذات- لم تكن تتسق معه أرقام الخسائر البريطانية الرسمية، فقد بسط الثوار هيمنتهم على معظم الريف والمناطق الجبلية، وتمكنوا من احتلال مدن أريحا وبيت لحم وجنين ورام الله وبئر السبع والقدس القديمة، والرملة وعكا والخليل. . .، وكان هذا الاحتلال يدوم لساعات وأحياناً يمتد لبضعة أسابيع[٤٧]، وكان الثوار يسيرون في شوارع نابلس متقلدين سلاحهم، ويدخلون يافا وتل أبيب فيقومون بالعمليات المختلفة ثم يخرجون[٤٨]، ولولا وضع السلطات العسكرية والأمنية الصعب لما احتاجت في أواخر ١٩٣٨ إلى قدوم تعزيزات من حوالي عشرة آلاف مقاتل بريطاني[٤٩]، ولما جندت في الشرطة الإضافية حوالي «٢٢» الف يهودي[٥٠]، والحقيقة أن ما قامت به القوات العسكرية للقضاء على الثورة لم يكن سوى عملية إعادة احتلال لفلسطين بشكل عام، وهي عملية استمرت بشكل كثيف عنيف متتابع منذ أكتوبر ١٩٣٨ وحتى صيف ١٩٣٩.

ويبدو أن المعارك التي كان يخوضها البريطانيون ضد الثوار، كان يتبعها أحياناً أعمال انتقامية يقوم بها الجيش البريطاني ضد السكان العاديين حسبما تشير المصادر العربية، وربما كان أحد أسباب ذلك الخسائر التي تقع في صفوف

---

(٤٦) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية**، جـ١، ص٢١٩.

(٤٧) انظر مثلاً: **الشباب**، العدد ١١٣ - ٧٣ «٤٠٥»، ٧ سبتمبر ١٩٣٨، والعدد ١١٥ - ٧٥ «٤٠٧»، ٢١ سبتمبر ١٩٣٨، والعدد ١٢١ - ٨١ «٤١٣»، ٢ نوفمبر ١٩٣٨.

(٤٨) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية**، جـ١، ص١٩٧.

(٤٩) انظر تحت عنوان: ترتيبات وتعزيزات عسكرية، في الفصل الأول من الباب الثالث.

(٥٠) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص٣١٤.

الجيش، فضلاً عن تعاطف ودعم السكان للثوار، وبعد معركة جرن حلاوة في ٥ أكتوبر ١٩٣٨، قام الطيران -حسبما ذكر زعيتر في يومياته- بعد أن خسر الجيش أربعين قتيلاً وأضعافهم من الجرحى بإلقاء قنابل من الطائرات على رؤوس الناس في قرية أديتا فقتل ثلاث نسوة، وقتل من قرية الصفصاف أربعة، ومن رجال بدو الزنفرية ثلاثة، وأحرق جميع مضارب عرب المواسي وعرب أبو شوشة، وعرب النوير قرب طبرية[٥١]، وبعد معركة أم الزينات في ٢٨ نوفمبر ١٩٣٨ التي ذكرت المصادر العربية أن خسائر البريطانيين زادت عن «١٥٠» قتيلاً وجريحاً، رجع الجيش إلى حيفا، وفي مقهى الحاج محمود بحيفا كان يجلس مجموعة من الأهالي يستمعون إلى الحكواتي يقص سيرة عنترة، ويحمل عصا ويؤشر بها شارات حماسية. . .، وعندما رآهم الجنود ظنوا -حسبما ذكرت الشباب- «أنهم وقعوا على وكر من أوكار الثورة وأنهم أمام فريق من المجاهدين»، فأطلقوا عليهم نيران البنادق والمدافع الرشاشة فقتلوا «١٢» وأصابوا «١٧» بجراح[٥٢].

ومهما يكن من أمر، فإن الكفة أخذت ترجع لصالح البريطانيين في أوائل ١٩٣٩ بسبب الحملة العسكرية الشاملة، وأصاب الثورة الضعفُ والوهن بعد مقتل أكبر قادتها عبد الرحيم الحاج محمد في ٢٦ مارس ١٩٣٩، وبعد استسلام ثاني أكبر القادة عارف عبد الرزاق مع عدد من رفاقه للسلطات الفرنسية في سوريا في ١١ إبريل ١٩٣٩[٥٣]، وإثر القبض على الشيخ يوسف أبو درة في ٢٤ يوليو ١٩٣٩. . .[٥٤]، ثم طويت صفحاتهابعد لجوء العديد من قادة الثورة والزعماء السياسيين إلى العراق في صيف وخريف ١٩٣٩[٥٥].

---

(٥١) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٥٠٩ - ٥١٠.

(٥٢) الشباب، العدد ١٢٨ - ٨٨ «٤٢٠»، ٢١ ديسمبر ١٩٣٨.

(٥٣) يوميات أكرم زعيتر، ص٥٨٧ - ٥٨٩، وانظر:

Haining Despatch, Nov. 1938 - Mar. 1939, p.7.

(٥٤) See: Resume of Operations: for Jul. 1939, Air H.Q., 10 Aug. 1939, AIR 5/1248.

(٥٥) انظر: يوميات أكرم زعيتر، ص٦٠٨ - ٦١٢.

أما حصيلة الخسائر البشرية في الثورة خلال سنوات ١٩٣٦- ١٩٣٩ فيبدو أنه من الصعب تحديدها، خصوصاً وأن السلطات البريطانية -على ما يظهر- لم تنشر تقريراً بمجمل خسائر جميع الأطراف، وإحصائيات كل من العرب والبريطانيين واليهود عن خسائر الأطراف الأخرى لا تتعدى التقديرات، كما تختلط الخسائر في المعارك بالخسائر في صفوف المدنيين. وحتى لجنة بيل عندما تحدثت عن الإصابات في العرب خلال المرحلة الأولى سنة ١٩٣٦ كان الهامش واسعاً جداً بين ما هو مؤكد بالنسبة للسلطات «١٩٥» قتيلاً وبين تقديرات السلطات نفسها للقتلى وهو ألف قتيل(٥٦)، وهكذا فإن أي باحث قد يضطر إلى التعامل مع الكثير من الأرقام المتعارضة في محاولته للوصول إلى صورة أكثر دقة للإحصائيات.

وقد ذكر البيان الرسمي البريطاني حول الخسائر البشرية للمرحلة الأولى من الثورة ١٩٣٦، أن العرب فقدوا «١٩٥» قتيلاً و«٨٠٤» جرحى، وخسر اليهود ثمانين قتيلاً و «٣٠٨» جرحى، أما القوات العسكرية البريطانية والشرطة وقوات حدود شرق الأردن فخسرت «٣٧» قتيلاً و «٢٠٦» جرحى(٥٧)، أما العرب فقدروا إصاباتهم بـ «٧٥٠» قتيلاً و«١٥٠٠» جريح(٥٨)، وذكروا أن بريطانيا لم تكن صادقة في بياناتها الرسمية وقال مكتب الاستعلامات الفلسطيني -في القاهرة- إن القتلى من الجنود الإنجليز الذين دفنتهم إدارة الصحة في نابلس بلغ بعد أقل من شهرين من بدء الثورة «١٦٢» جندياً وأن السيارات نقلت إلى المستشفى العسكري في صرفند «١٧٨» جريحاً(٥٩).

أما في المرحلة الثانية من الثورة فلا يظهر أن هناك إحصائيات رسمية بريطانية كاملة بشأنها، ولكن هناك إحصائية رسمية لسنة ١٩٣٨ تذكر أن خسائر السلطات العسكرية والأمنية كانت «١١٦» قتيلاً و «٢٤٨» جريحاً، وأنه قتل من

---

(٥٦) تقرير بيل، ص١٣٨-١٣٩.

(٥٧) نفس المرجع.

(٥٨) محمد عزة دروزة، فلسطين وجهاد الفلسطينيين، ص٤٤.

(٥٩) عن ثورة فلسطين سنة ١٩٣٦: وصف وأخبار ووقائع ووثائق، ص٤٣.

المدنيين اليهود «٢٦٣» وجرح «٥٤٨»، وقتل من المدنيين العرب «٤٦٧» وجرح «٥٥٥»[٦٠]. لكن البيان لم يذكر عدد الإصابات في الثوار في تلك السنة، والذي قدرته إحدى المصادر اليهودية بـ «١١٣٨» قتيلاً، بالإضافة إلى إعدام خمسين آخرين على أعواد المشانق[٦١].

وذكرت المصادر اليهودية أن مجموع ما وقع بها من إصابات خلال المرحلة الثانية من الثورة بلغ «٤١٥» قتيلاً[٦٢]، وهو رقم مقارب لتقديرات محمد عزة دروزة الذي ذكر أن الإصابات في اليهود -مهما كان هناك تحفظ في التقديرات- لا تقل عن «١٥٠٠»، ربعهم إن لم يكن ثلثهم من القتلى، وقدر دروزة قتلى العرب بثلاثة آلاف وجرحاهم بسبعة آلاف، كما قدر الإصابات في القوات البريطانية والشرطة بـ«١٨٠٠»[٦٣]. ويميل الباحث إلى الأخذ بتقديرات دروزة لأنها أقرب إلى منطق وتطور الأحداث، ثم إن دروزة كان على إطلاع وثيق واتصال لصيق -من خلال عمله- على تقارير الثوار والتقارير البريطانية والنشرات المختلفة.

احتلال وتفتيش القرى

عندما اندلعت الثورة في فلسطين وانتقل مركزها من المدن إلى المناطق الريفية والجبلية، وجدت السلطات أن الطريقة الوحيدة لاستعادة زمام المبادرة من الثوار هو عمل إجراءات ضد القرى التي يأتي منها الثوار أو من يقوم بدعمهم، ولذلك تم تبني نظام احتلال وتفتيش القرى بالتنسيق بين القوات العسكرية والشرطة، وكان هدفها المعلن البحث عن الأسلحة والأشخاص المطلوبين، لكن بيرسي اعترف أن هذه الإجراءات اتخذت طابعاً عقابياً للقرى، وأنها «تمت وفق

---

(٦٠) Despatch, H.C. to S. of S. Colonies, Secret, 16 Jan. 1939, C.O. 935/21.

(٦١) الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص١٥٥.

(٦٢) نفس المرجع، ص١٩٩.

(٦٣) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، جـ١، ص٢٢٠.

خطوط مشابهة للأساليب التركية»[٦٤]، غير أن بيرسي لم يصف هذه الأساليب العقابية، كما لم يصفها القادة العسكريون من بعده، وإن كانت قد عرفت وتواترت أخبارها بين أهل فلسطين.

وعندما يراد تفتيش منطقة أو قرية ما، كان الجيش يقوم بتطويقها، ويتم تحذير الناس من الخروج، ويدخل الجيش والشرطة فيجمعون كل الرجال للتحقق من شخصياتهم والقبض على المطلوبين، وأثناء ذلك يتم تفتيش المنازل عن السلاح والرجال المختبئين[٦٥]، وفي البداية، يظهر أن الشرطة كانت هي التي تتولى عمليات التفتيش بدعم من الجيش، غير أنه مع استمرار الثورة وضعف الشرطة، صار الجيش يتولى الجانب الأكبر من هذه المهمة[٦٦]، كما طورت السلطات العسكرية والأمنية أساليب احتلالها للقرى عندما تبنت أسلوب «النطاق الجوي» Air Cordon، وذلك لضمان أكبر قدر من السرعة والمفاجأة للقرى، حيث يقوم الطيران بكشف المنطقة ومنع الثوار من الهرب، في الوقت الذي تقوم فيه القوات الأرضية باستكمال حصارها للمنطقة، وقد بدأت القوات العسكرية العمل بهذا النظام اعتباراً من ٥ نوفمبر ١٩٣٨[٦٧].

ويظهر أن حملات تفتيش واحتلال القرى قد تراوحت من حيث الشدة والاتساع خلال الثورة، ففي بداية الثورة تم القيام بحملات تفتيش شديدة تسببت في الكثير من الشكاوى حول قسوة الجنود، ولأن السلطات المدنية كانت لا تزال تأمل بتوقف الإضراب وتخشى من تأجيج المزيد من مشاعر العداء

---

(٦٤) Peirse Despatch, p. 32, and p. 48.

(٦٥) Hostile Propaganda in Palestine "It's Origin and Progress in 1938, Memorandum by Haining, 1 Dec. 1938, p.7, W.O. 32/4562. Hereafter refered to as Hostile propaganda in Palesine.

(٦٦) See: Peirse Despatch, p.48 and Haining Despatch, Nov. 1938 - Mar. 1939, pp.1-2.

(٦٧) Resume of Operations: for Nov. 1938, Air H.Q., 20 Dec. 1938, AIR 5/1248.

والكراهية، فقد طلبت من الجيش والشرطة في ٣ يونيو ١٩٣٦ التخفيف من قسوة الأساليب، ولم يُخفِ بيرسي امتعاضه من ذلك إذ قال إنه قد ظهر بوضوح أن «الإجراء الوحيد القادر على كسر شوكة الثوار قد ذهب من أيدينا»[٦٨]، لكن الجيش -بمساعدة الشرطة- ما لبث أن قام بحملة تفتيشية واسعة في ٥-٧ يوليو ١٩٣٦ شملت المناطق الممتدة من نابلس إلى عين سينيا إلى قلقيلية، واعترفت السلطات بمقتل عدد من الأبرياء أثناء عمليات التفتيش، وبوصول الكثير من الشكاوي حول ممارسات الجيش والشرطة، ولذلك عادت مرة أخرى فأمرت بالتخفيف من قسوة التفتيش[٦٩]، غير أن السلطات المدنية -على ما يبدو- لم تكن تستطيع كبح جماح الجيش، خصوصاً عندما يُقتل بعض أفراده، فعندما هاجمت مجموعة من الثوار فصيلاً من الجند، كانوا يستحمون في بركة «سخنة» قرب بيت ألفا، وقتلوا أحد أفرادها، وأخذوا المدفع الرشاش وخمس بنادق في ١٢ أغسطس ١٩٣٨، أجرى الجيش تفتيشاً في فقوعة، ولما وجد المدفع الرشاش هدم بيوتاً كثيرة وقتل «١٢» من سكانها[٧٠].

وعند اندلاع المرحلة الثانية من الثورة تبنت القوات العسكرية عمليات التفتيش بشكل قوي، وخلال أول ستة أشهر قامت باحتلال وتفتيش «٨٠» قرية[٧١]، ولكن هيننج عندما تولى القيادة العسكرية وجد أن عمليات احتلال وتفتيش القرى لمدد قصيرة لا تُعطي النتائج المطلوبة لأن الثوار يعودون للهيمنة، ويعاقبون أولئك الذين قدموا المساعدة للسلطات، ولذلك تم وضع خطة لإطالة مدة الاحتلال لعدد كبير من القرى في المناطق الأشد «اضطراباً» في الجليل ونابلس، بهدف منع الثوار من الاستقرار في قواعد ثابتة، ودعم العناصر الموالية للسلطة، وتوفير الغطاء لبرنامج بناء الطرق، ودعم السلطات المدنية، وفي ٢٠

---

(٦٨) Peirse Despatch, p.45.

(٦٩) Comment on Dill Report, by Wauchope, Nov. 1936, W.O. 32/4178.

(٧٠) الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص٣٢.

(٧١) Wavell Report, p.13.

مايو ١٩٣٨ بدأت عملية احتلال القرى وخلال مايو - يوليو ١٩٣٨ كان هناك «١٨-٢٠» قرية تحت الاحتلال الدائم، ووفرت السلطات العسكرية والأمنية لكل موقع أربعين رجلاً بقيادة ضابط، ومزودين بجهاز لاسلكي ويسكنون في خيام بجانب القرية أو يحتلون بعض منازل المواطنين(٧٢)، وحسب رأي هيننج، فإن ذلك أدى إلى انخفاض ما اعتبره أعمال «إرهاب» ضد العناصر «المعتدلة»، وانخفاض العمليات الثورية في المناطق المحتلة، في الوقت الذي زادت فيه على الطرق والسكك الحديدية(٧٣)، لكن هذه المراكز أصبحت هدفاً لغارات الثوار المتصلة، ولم تجد كثيراً، إذ إن الثورة استمرت وتصاعدت في قوتها وشمولها(٧٤).

وعندما اكتملت التعزيزات العسكرية في أكتوبر ١٩٣٨. أمكن للقوات العسكرية القيام بحملات تفتيش واحتلال واسعة، وبشكل كثير ومتتابع، لا يكاد يسمح للثوار باسترداد أنفاسهم، أو الاستفادة من دعم السكان في القرى، وأخذت القوات توسع دائرة احتلالها للقرى والمناطق المختلفة، وتثبت أقدامها في المواقع التي تقوم بمسحها، وخلال عام واحد (نوفمبر ١٩٣٨- نوفمبر ١٩٣٩) كانت القوات البريطانية قد قامت باحتلال وتفتيش «٢٠٨٨» قرية(٧٥).

ويبدو أن قوة وشدة حملة التفتيش قد أخذت تخف بشكل متسق مع ضعف وتضاؤل الثورة، لكن هذه الحملة لم تتوقف حتى نهاية سنة ١٩٣٩، ومن خلال دراسة قام بها الباحث، لـ «٤٨» تقريراً أسبوعياً(٧٦)، حول أعمال الجيش

(٧٢) Haining Despatch, May - Jul. 1938, pp.1-2.

(٧٣) Ibid, p.2.

(٧٤) انظر: محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، جـ١، ص٢٠٣.

(٧٥) Tel., G.O. C. to W.O., 18 Nov. 1939, Secret, C.O. 733/404/2.

من الجدير بالذكر أن عدد قرى فلسطين هو حوالي ألف قرية، وهذا يعني أن كل قرية في فلسطين تم احتلالها وتفتيشها بمعدل مرتين خلال تلك الفترة.

(٧٦) انظر هذه التقارير في ملف C.O. 733/404/2.

في فلسطين خلال ١٩٣٩ ظهر أن معدل التفتيش الأسبوعي للقرى قد انخفض بشكل واضح في نهاية السنة مقارنة ببدايتها، كما يشير الجدول التالي:-

سنة ١٩٣٩	يناير - مارس	إبريل - يونيو	يوليو - سبتمبر	أكتوبر - ديسمبر
معدل التفتيش الأسبوعي	٦٠	٤٢	٣٠	١٨

ويبرز تساؤل حول حقيقة الكيفية التي كانت تتم بها عمليات الاحتلال والتفتيش، وهل اتخذت أشكالاً تعسفية؟ . . . إن الإجابة على هذا التساؤل تبدو واضحة تماماً في المصادر العربية التي أجمعت على وجود قدر كبير من التعسف والظلم، ولهذا الرأي ما يؤيده حتى في المصادر اليهودية، أما السلطات البريطانية في القدس ولندن، فإنها وإن اعترفت بالطابع العقابي لعملية التفتيش، إلا أنها أصرت على أن ذلك كان يتم وفق القانون وبأقل قدر ممكن من الضرر.

وهناك عشرات الشواهد في المصادر العربية مثبتة بالأسماء والتواريخ والتفاصيل حول الممارسات التعسفية البريطانية[٧٧]، وهي تتخلص في اتهام السلطات العسكرية والأمنية بارتكاب «قسوة هائلة» عند القيام بعمليات التفتيش تتضمن «تحطيم وتدمير وتحريق وضرب وركل وجلد وتعذيب ونهب وإتلاف متاع وهتك أعراض وانتهاك مقدسات وحرمات»[٧٨].

وكان من بين النماذج التي سجلت، ما حدث في قرية الكويكات (القريبة من عكا) من تعذيب للسكان وهدم المنازل وجمع الرجال وضربهم وكسر البيوت وقتل الدواجن والمواشي[٧٩]، وما حدث في قرية كفر مندا (قضاء الناصرة) من نزع ملابس الناس وصب الزيت على أجسامهم ودفنهم في التبن،

(٧٧) مثلاً: لا يكاد يخلو عدد من أعداد الشباب والعلم المصري (أكتوبر ١٩٣٧ - أغسطس ١٩٣٩) من ذكر هذه الممارسات، وهناك الكثير من الشواهد في يوميات أكرم زعيتر، وفي وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية. . . .

(٧٨) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، جـ١، ص٢٠١.

(٧٩) يوميات أكرم زعيتر، ص١٩٣.

ووضعهم على آلات الحراثة بدلاً من البقر والدواب[٨٠] ، وما حدث من نهب في نابلس بعد تفتيشها في أغسطس ١٩٣٨ ، حتى أنّ النساء قمن بمظاهرة للمطالبة بالحلي المنهوبة ، وذُكر أن ضابطاً قتل بعد عملية التفتيش هذه وجيء بجثته إلى المستشفى، حيث وجدت ذراعة مليئة بالأساور الذهبية[٨١]، وما حدث أيضاً في قرية البصة من انتخاب أشخاص وتعذيبهم بالجلد بالسياط والخيزران حتى تتطاير نتف اللحم والجلد[٨٢]، وما حدث في قرية العموقة من حرق للمفروشات وكسر الأثاث وخلط الزيت بالطحين والسكر بالملح وكسر الأواني[٨٣]. ويظهر أن عملية إتلاف الطعام ومواد التموين الأساسية كانت الأكثر تكراراً، وأخبارها متواترة بين أهالي فلسطين الذين عاشوا تلك الفترة.

وتشير المصادر العربية إلى أن القوات البريطانية عندما تجمع رجال القرية كانت تقوم أحياناً بانتقاء شاب أو أكثر ثم تقتله[٨٤]، ومن أمثلة ما ذكره زعيتر في يومياته (١٠ نوفمبر ١٩٣٨) أن الجيش عندما طوق قرية سيلة الظهر اختار ثلاثة من أقوى الشباب، وأطلق عليهم الرصاص أمام الناس، وهم: لطفي اليوسف، ومحمد اليوسف، وراشد إبراهيم القاسم، كما ذكر زعيتر أسماء ستة شباب قتلهم الجيش بنفس الطريقة في قرية حطين[٨٥]، وفي مناسبة أخرى كذّب الثوار في منطقة الجليل ما ذكرته إذاعة فلسطين في بيان لها من أن الجنود أوقعوا «١٢» إصابة «بعصابة مسلحة»، وقالوا إن الحقيقة أن الجنود طوقوا قرية دبورية وقتلوا من أهاليها الآمنين خمسة أشخاص وجرحوا سبعة آخرين، وقد ذكر الثوار أسماء وأعمال جميع القتلى وخمسة من الجرحى، وكان بين القتلى

---

(٨٠) نفس المرجع، ص٣٤٨.

(٨١) نفس المرجع، ص٤٣١.

(٨٢) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٥٠٣-٥٠٤.

(٨٣) نفس المرجع، ص٥٩٧.

(٨٤) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، جـ١ ، ص٢٠٤.

(٨٥) يوميات أكرم زعيتر، ص٥٠٨.

طفل واحد، وبين الجرحى رجل عجوز وامرأتين وطفل وفتاة[٨٦].

وكان من أشد «المآسي» التي هزت العرب في فلسطين ما حدث في قرية عتيل في ٦ ديسمبر ١٩٣٨، فقد ذكرت المصادر العربية أن الجيش عندما اقتحم هذه القرية قام بإحراق ثلاثة أشخاص في أحد البيوت، واختار خمسة رجال وقتلهم بالرصاص ومثّل بجثثهم وفقأ عيونهم وهشم رؤوسهم، وأنه انتهك حرمة المساجد ومزق المصاحف، كما أحرق ثلاثين منزلاً ودكاناً، ولم يبق أي شيء من الفراش أو الخزائن أو الزجاج والآنية لم يحطم أو ينهب[٨٧]، وقد أثار ذلك موجة عارمة من السخط، اضطرت قائد المنطقة الوسطى هاريسيون أن يذيع منشوراً، يتهم البعض بأنه يروج تهماً عارية بحق الجنود أثناء قيامهم بواجباتهم المشروعة بقصد إساءة الثقة بقوات جلالته[٨٨]، وقد تحدى الثوار السلطة بإثبات ما حدث، وهاجموا إنكار القوات لما فعلت، مؤكدين أن ذلك لا ينفي «ما شهده وعرف به الألوف من الناس»[٨٩]، وقد انتقم الثوار بتفجير سيارة عسكرية تحمل «١٢» جندياً فقتلوا جميعاً[٩٠].

وقد تردد صدى هذه الممارسات في بريطانيا، وورد على ألسنة عدد من الشخصيات التي طالبت بالتحقيق في هذه الممارسات وإيقافها، وكتبت بعض الشخصيات البريطانية حول هذا الموضوع، وكان للكتيب الذي كتبه فرانسيس نيوتن وضمنته بعض الحوادث التي قامت بالتحقق منها شخصياً صدى كبيراً، ومما ذكرته عملية تفتيش قرية إجزم (قضاء حيفا) وما حدث فيها من تعسف يوم

---

(٨٦) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٥٤٦.

(٨٧) انظر: نفس المرجع، ص٥٢٧، وص ٥٢٩، وص ٥٤٤، ويوميات أكرم زعيتر، ص٥٤٢، والشباب، العدد ١٢٩- ٨٩ «٤٢٤»، ٢٨ ديسمبر ١٩٣٨، وانظر:
The Arab National Bureau to S. of S. Colonies, 22 Dec. 1938, C.O. 733/371/2.

(٨٨) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٥٢٦.

(٨٩) نفس المرجع.

(٩٠) نفس المرجع، ص٥٣٤.

١٨ فبراير ١٩٣٨، وأرفقت صوراً شمسية لتمزيق مصحف، وتخريب الممتلكات(٩١).

أما السلطات البريطانية -وخاصة العسكرية- فقد كانت تنفي أية ممارسات تعسفية، وتتهم مروجيها بالكذب والمبالغة ومحاولة الإساءة للسمعة البريطانية، وقد أعدت قيادة القوات العسكرية في فلسطين في الأول من ديسمبر ١٩٣٨ مذكرة حول ما أسمته «الدعاية المعادية في فلسطين»، حاولت فيها تفنيد التهم الموجهة للجيش، وقالت إنه تصدر أوامر مشددة عند القيام بعمليات التفتيش لتجنب أي تدمير متعمد للأغراض والطعام ومنع السرقة، كما يتم تحذير السكان من ترك أي شيء مغلقاً في بيوتهم حتى لا يتم كسره كالغرف والخزائن.... وقال إن فرق التفتيش يرافقها عادة مختار القرية، ويوقع شهادة أنه لم يحدث أي تدمير غير ضروري للممتلكات(٩٢)، وقد لقيت هذه المذكرة استهجان المكتب العربي في دمشق، والذي بعث بياناً إلى وزارة الحرب البريطانية في ٢٢ ديسمبر ١٩٣٩... قال فيه إن كل عربي في مدن فلسطين وقراها شاهد بعينه كيف يجري التفتيش وما يعقبه من ممارسات تعسفية، وأضاف البيان «إنه لخير لسمعة بريطانيا بدلاً من إذاعة هذا البيان بالإنجليزية في لندن أن توفدوا إلى فلسطين لجنة تحقيق حيادية تحقق في هذه الفظائع، ونحن مستعدون لأن نمدها بكل ما عندما من أدلة لا تدحض ووقائع ثابتة لا تنكر ولا تدفع»(٩٣)، وقد تكرر اقتراح الفلسطينيين العرب إرسال لجنة تحقيق حيادية،

---

(٩١) Frances E. Newton, **Searchlight on Palestine: Fair-Play or Terrorist Methods**? (London: The Arab Centre, 1938), a copy found in C.O. 733/370/8.

(٩٢) Hostile Propaganda in Palestine, pp. 6-7.

تذكر وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٥٨٤، أن الجيش كان يطلب عادة شهادة من رجال القرية بأنه لم تحدث أضرار، وكان الرجال يقدمونها مرغمين، كما حدث في قرية فرخة (قضاء نابلس) التي خرب الجنود فيها مائتي جرة زيت.

(٩٣) الشباب، العدد ١٣٤- ٩٤ «٤٢٩»، ٨ فبراير ١٩٣٩.

عندما رفع جمال الحسيني مذكرة إلى رئيس لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم في ١٢ يونيو ١٩٣٩ تحدث فيها عن الممارسات التعسفية البريطانية(٩٤). ولا يظهر أن الحكومة البريطانية قد استجابت لهذا الطلب مطلقاً، مما وضع مزيداً من الشكوك حول مصداقية نفيها للممارسات المذكورة.

وهناك القليل من الحوادث التي حاولت السلطات التحقق من صحتها لانكشاف أمرها أو بسبب الضغوط الإعلامية. . . وكان من بينها شكوى مختار بلدة حلحول في أواخر ١٩٣٨ من أن أحد الضباط أمر أن يموت «١٢» شاباً ظمأً وعطشاً، وأنه تم تقييدهم حتى ماتوا، ويذكر عزت طنوس أنه عندما أخبر وزير المستعمرات مالكوم ماكدونالد بذلك لم يصدق، ووعد بالكتابة فوراً للمندوب السامي حول ذلك، وقال طنوس إن ماكدونالد دعاه إلى مكتبه بعد عدة أسابيع وقال له «أنا حزين جداً لأن قصتك صحيحة، والعذر الوحيد أنه ضابط شاب قليل الخبرة»(٩٥).

وفي أحيان أخرى كان يتم متابعة بعض التحقيقات بأقصى قدر من السرية، حتى لا تستفيد الدعاية المعادية لبريطانية من النتائج، كما حدث في قرية مسكا التي قتل فيها ثلاثة مدنيين عرب وجرح ثلاثة آخرون في ٢٧ مايو ١٩٣٨، فقد ظهرت مؤشرات قوية أن الفاعلين هم خمسة من أفراد الشرطة البريطانية، قاموا بذلك انتقاماً لمقتل زميل لهم -يدعى ستيفنس- يوم ٢٦ مايو قرب كفر سابا، ويبدو أن التحقيقات استمرت سراً، غير أن الوثائق المتوفرة لا تشير إلى نتيجة محددة(٩٦).

ومن محاولات التحقق في الممارسات التعسفية التي تستحق الإشارة إليها

---

(٩٤) Letter, Jamal Husseini to the President of P.M.C., League of Nations, 12 Jun. 1939, W.O. 32/4562.

(٩٥) عزت طنوس، مرجع سابق، ص٢٢٢.

(٩٦) MacMicheal to MacDonald, 10 Aug. 1938, Personal and Secret, C.O. 733/371/3, and S. of S. Colonies to H.C., 19 Sep. 1938, Secret and Personal, C.O. 733/371/3.

الفيلم الوثائقي الذي عرضته القناة الثانية في التلفزيون البريطاني B.B.C.2 في الساعة الثامنة من مساء ١٢ إبريل ١٩٩١، وقد سلط هذا الفيلم الضوء على ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ في فلسطين، وأجرى العديد من المقابلات مع شخصيات بريطانية وعربية عايشت تلك الفترة، وزار بعض القرى والأماكن التي ذُكر أن ممارسات تعسفية حدثت فيها، وأجرى مقابلات مع بعض أقارب الضحايا الذين ذكروا تفصيلات ما حدث لهم، كما قابل ضابطاً في الجيش البريطاني عمل في فلسطين في تلك الفترة حاول الدفاع عن ما ذكر من ممارسات، رغم أنه لم ينفِ وقوع بعضها.

الغرامات المشتركة

كانت تفرض في أحيان كثيرة غرامات كبيرة على سكان قرية أو منطقة ما يتحمل الجميع مسؤولية دفعها، وكانت هذه الغرامات تفرض على القرى والمناطق التي تؤيد أو تؤوي الثوار، وعادة ما يكون المبلغ كبيراً لا يستطيع السكان توفيره كاملاً، وكانت السلطات تجمع جزءاً منه فوراً بينما تبقي الجزء الثاني كسيف مسلط على الرقاب، يتم جمعه إذا عادت المنطقة إلى دعم الثوار[٩٧]، وفي بعض الأحيان كانت الغرامات تجمع من طعام أو حيوانات ومواشي المواطنين[٩٨].

وخلال سنة ١٩٣٦ فرضت غرامات على حوالي «٢٥٠» قرية، وبلغت قيمة الغرامات المفروضة «٢١» ألف جنيه لم يجمع منها سوى «٤٦٧٠» جنيهاً[٩٩]، وقد ادعت السلطات أنه كان لهذه الغرامات تأثير مفيد، غير أن شدتها كانت تتسبب في محنة اقتصادية خطيرة للقرويين، كانت تؤدي أحياناً إلى مزيد من الإخلال بالأمن وعداء للسلطات، وهو ما كانت تخشى منه هذه

(٩٧) P.M.C., **Minutes of the Thirty Second (Exraordinary) Session,** 1937, p.103.

(٩٨) Hostile Propaganda in Palestine, p.10.

(٩٩) عادل غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩٣٦ وحتى الحرب العالمية الثانية، ص٧٩.

السلطات[١٠٠] ، كما أن عدم جمع السلطات لمبالغ الغرامات بشكل كامل كان يفهم منه نوعاً من ضعف السلطات في فرض إرادتها، أو اعترافاً من السلطات بتعسفها في فرض غرامات لا يمكن سدادها، ولذلك أوصت لجنة بيل بأن تقتصر على المبلغ الذي يمكن جمعه[١٠١].

المخافر الإضافية

أما المخافر الإضافية في القرى فكانت نوعاً من الغرامات أشد قسوة على السكان، إذ كان السكان ملزمين بدفع تكاليف رواتب ونفقات ومعيشة الشرطة المعينين في مناطقهم، أي أنهم كانوا ينفقون عملياً على إحدى وسائل قمعهم والقضاء على ثورتهم الوطنية.

وقد عُيِّن خلال سنة ١٩٣٦ حوالي ألف شرطي إضافي عربي[١٠٢]، وأنشأت السلطات خلال سنة ١٩٣٧ ستين مخفراً إضافياً على نفقة السكان[١٠٣]، لكن يبدو أن السلطات أخذت تتخلى عن هذا الأسلوب خلال سنتي ١٩٣٨ - ١٩٣٩ عندما أصبح ولاء الشرطة الإضافية مشكوكاً فيه، وعندما أصبحت مخافر الشرطة هذه أهدافاً سهلة للثوار وإحدى وسائل الحصول على الأسلحة والذخيرة[١٠٤].

حظر التجول

وكانت السلطات تلجأ إلى أسلوب فرض حظر التجول لضبط الأمن، ومنع الثوار من حرية التنقل والاستفادة من الذوبان وسط الناس، وكانت تفرضه أيضاً كإجراء عقابي ضد القرى والمدن التي تحدث بها عمليات ثورية أو دعم

---

(١٠٠) **P. M. C., Minutes of the Thirty Second (Exraordinary) Session, 1937,** p.103.

(١٠١) **تقرير بيل**، ص٤٨١.

(١٠٢) **Military Lessons,** p.118.

(١٠٣) عادل غنيم، **الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩٣٦ وحتى الحرب العالمية الثانية**، ص١٩٤.

(١٠٤) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية**، جـ١، ص٢٠٣.

للثوار، بحيث تُضيّق على الناس سبل السعي في طلب الرزق وتوفير الاحتياجات، وتحاول الضغط على معنوياتهم لتحويلهم عن تأييد الثوار، ولا تكاد توجد منطقة أو مدينة أو قرية في فلسطين لم يشملها حظر التجول لأوقات مختلفة، والجريدة الرسمية مليئة -خلال سنوات الثورة- بأوامر حظر التجول على مختلف المناطق(١٠٥).

وحدث أن حظر التجول في بعض المدن استمر شهراً أو أكثر دون انقطاع، وامتد في صفد مثلاً «١٤٠» يوماً، وكان هذا الحظر يستمر ٢٣ ساعة يومياً، حتى أن علماء صفد ووجهاءها رفعوا احتجاجاً إلى السلطات أنه قد «استولى العطش على البيوت لأزمة المياه ومات بعض الأطفال لفقدان الحليب»(١٠٦)، وقد حدث في يافا نفس الأمر تقريباً عندما فرض عليها حظر التجول ٢١ ساعة يوميا(١٠٧).

وقد وسعت السلطات أوامر حظر التجول لتشمل مسافة مائة ذراع (ياردة) من كل جانب من جوانب السكة الحديدية، لتمنع الثوار من الاقتراب منها ومحاولة زرع القنابل والألغام(١٠٨)، كما شملت الأوامر حظر التجول على الطرق في أوقات معينة. . . . وبشكل عام فإن السلطات استخدمت هذا الأسلوب كثيراً لفائدته لها، ولأنه لا يكلفها الكثير من الجهد والعناء، ولكنه

---

(١٠٥) See: Government of Palestine, **Ordinances, Regulations..., 1936**, Vol. 3, pp. 1122-1125, Government of Palestine, **Ordinances, Regulations..., 1937**, Vol. 3, pp. 954-959; Government of Palestine, **Ordinances, Regulations, Rules, Orders, and Notices, Annual Volume for 1938** (Jerualem: Government Printing Press, 1939), Vol. 3, pp. 1264-1265.

(١٠٦) **يوميات أكرم زعيتر**، ص٤١٦، ومحمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية**، جـ١، ص٢٠٢.

(١٠٧) Arab Centre, London, **Punitive Measures in Palestine** (Lonodn: Arab Centre, 1938), p.8.

(١٠٨) Peirse Despatch, p. 39.

كان يسبب أحياناً المزيد من الضيق والسخط تجاهها، خصوصاً إذا تعلق الحظر بوقوع حادث بسيط. . ، أو تسبب في موت بعض الأطفال والمرضى، أو منع المسلمين من أداء واجباتهم الدينية في الأذان والصلاة في المساجد وصلاة الجمعة.

هدم البيوت

تبنت السلطات البريطانية سياسة هدم البيوت والمنازل، كإجراء عقابي، وكإحدى الوسائل للضغط على السكان، وقد أجازت لها قوانين الطوارئ القيام بذلك وكانت القوات العسكرية تتولى بنفسها عملية الهدم والنسف، وكانت عملية الهدم تتم إذا اقتنع حاكم اللواء أن النار قد أطلقت من المنزل، أو رأى أن «السكان ارتكبوا أو ساعدوا على ارتكاب أي من أعمال العنف»(١٠٩)، وشملت عمليات الهدم منازل قادة الثوار والمنازل التي تخبأ فيها الأسلحة والمتفجرات، لكن حالات هدم عديدة تمت كإجراء عقابي جماعي للسكان عندما كانت تقود آثار العمليات الثورية إلى منطقة أو قرية ما، ولا تتمكن السلطة من معرفة الفاعل، وقد احتج هيننج بأن هذا الأسلوب هو الوسيلة الوحيدة للضغط على «الغالبية المسالمة التي لم تقم بمساعدة قوى حفظ القانون»، وحتى تُجبر على ترك دعم الثوار، وقال إن بيوت المشبوهين تهدم أيضاً، كما يتم هدم بيوت وجهاء أو مخاتير كان من الواجب عليهم أن تكون لهم سلطة في القرية أو المنطقة(١١٠)، ومن الواضح أن هيننج يعترف بنسف بيوت «أبرياء» لم يثبت عليهم شيء، ويحاول أن يبرر فشل السلطة في الوصول إلى الثوار، ويعترف ضمناً بنفوذ وشعبية الثورة، ويخلي نفسه وقواته من الالتزام بأصل من الأصول التي تقوم عليها الحكومات والأنظمة وهو العدل وحفظ حقوق الناس و«عدم أخذ البريء بجريرة المذنب».

وخلال سنوات الثورة نسف أو هدم أو تصدع حوالي خمسة آلاف بيت

---

(١٠٩) See: **P. D., Commons**, Vol. 328, Col. 559.

(١١٠) Hostile Propaganda in Palestine, p.9.

ودكان، وكانت تنسف أحياناً أحياءً بكاملها، وفي بعض القرى كانت تنسف نصف بيوتها أو أكثر، كما حدث في قرية شعب، وقرية باقة الغربية، وقرية الفريديس، وقرية الرأس الأحمر(١١١)، وعندما قتل الثوار حاكم مدينة جنين البريطاني «موفيت» قامت القوات العسكرية بهدم أغلب منازل هذه المدينة(١١٢).

وقد أثارت عمليات الهدم -وغيرها من الممارسات- سخط أحد البريطانيين المقيمين في فلسطين، وقال في رسالة بعثها إلى فرانسيس نيوتن في سبتمبر ١٩٣٨، إن هذه الأعمال تتم «لإرهاب الناس وليس لعقاب المذنب» وإن المباني لم تدمر فقط ولكن كثيراً من الناس نهبت أموالهم وجواهرهم، وأضاف أن موظفين في الحكومة من العرب «يتمتعون بالشجاعة والولاء» للسلطات، ويعملون في تصليح خطوط الهاتف التي عطلت، ويتعرضون لمخاطر أن يقتلهم الثوار في أي لحظة، إن هؤلاء بعد أن يعودوا إلى بيوتهم في قراهم بعد يوم من العمل الخطر، يجدون بيوتهم مدمرة على يد الجيش البريطاني، وزوجاتهم وأطفالهم يجلسون دون مأوى على ركام من الحجارة، وقال إنه بسبب ذلك فإن الثوار لا يكسبون مزيداً من التعزيزات والمجندين فقط، ولكن ما هو أهم من ذلك هو «التفوق المعنوي»(١١٣).

أما أشهر عمليات النسف التي قامت بها القوات العسكرية فهي عملية نسف

---

(١١١) انظر: **يوميات أكرم زعيتر**، ص٤١٥، وص ٥٢٢، ومحمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية**، جـ١، ص٢٠١، **والشباب**، العدد ١١٥ - ٧٥ «٤٠٧»، ٢١ سبتمبر ١٩٣٨، وانظر أيضاً:

Resume of Operations: for Jul. 1938, Air H.Q., 10 Aug. 1938, AIR 5/1248.

(١١٢) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية**، جـ١، ص٢٠١.

(١١٣) Extract from a Letter Received from an Englishman in Palestine, 16 Sep. 1938, C.O. 733/371/2. See also; Newton, **Fifty Years**, pp. 284-285.

مدينة يافا القديمة، والغريب أن السلطة احتجت بأن عمليات النسف ستتم لبناء شارعين يخترقان المدينة طولاً وعرضاً لتجميل وتحسين المدينة، وانتهاز فرصة وجود سلاح المهندسين الملكي لعمل ذلك(١١٤)، وقد بدأت عمليات النسف بحجة عمل الشارع الأول في ١٨ يونيو ١٩٣٦، ثم استكملت العمليات لعمل الشارع الثاني في ٢٩ - ٣٠ يونيو ١٩٣٦. وقد نتج عن ذلك هدم وتدمير «٢٢٠» منزلاً و «٨٢٥» كوخاً خشبياً، وتشرد حوالي عشرة آلاف من السكان في القرى والمخازن والمساجد والمدارس والفنادق، أما التعويض الذي وعدت به السلطة لهؤلاء فلم يزد عن «قرشين» لمدة أسبوع عن كل فرد من أفراد الأسرة(١١٥).

وقد كان من الواضح أن هدف السلطة من عمليات الهدم في يافا هدف أمني، وأن العمليات تمت وفق قانون الدفاع وإجراءات الطوارئ، وبناء على توصية السلطات العسكرية والأمنية، وقد أكد وزير المستعمرات أورمسبي غور أن أعمال الهدم اعتبرت ضرورية لمصلحة الأمن العام(١١٦)، أما لماذا يافا القديمة بالذات؟ فلأنها كانت دائماً مركزاً من مراكز الثورة، كما حدث في انتفاضة يافا سنة ١٩٢١، وانتفاضة البراق سنة ١٩٢٩، ومظاهرات أكتوبر ١٩٣٣، كما أن أقوى وأعنف أحداث الثورة الكبرى في بدايتها في إبريل ١٩٣٦ وقعت في يافا، وكان يصعب على السلطات التعامل مع يافا القديمة لاكتظاظ مبانيها، وضيق وتعرج طرقاتها، وسهولة اختباء الثوار بعد تنفيذ العمليات، ولذلك علق أكرم زعيتر على عمليات الهدم أن «المجمع عليه أن هذا العمل يراد به الانتقام من أهالي يافا، وتدمير البيوت في الحي الذي طالما انطلقت منه رصاصات الثوار»(١١٧).

---

(١١٤) **يوميات أكرم زعيتر**، ص١٢٩، وأيضاً: **Military Lessons**, p.156.

(١١٥) انظر: **يوميات أكرم زعيتر**، ص١٣٠، وص ١٣٤، وعزت طنوس، **مرجع سابق**، ص١٥٩، ويوسف الرضيعي، **مرجع سابق**، ص٩٠-٩١. انظر أيضاً: Peirse Despatch, pp. 54-56, and **Military Lessons**, pp. 156-159.

(١١٦) **P.D., Commons**, Vol. 314, Col. 386.

(١١٧) **يوميات أكرم زعيتر**، ص١٢٩.

وعندما رفع بعض العرب شكوى الى القضاء بسبب ما قامت به السلطات من هدم في يافا، لم تجد المحكمة ما تقضي به ضد السلطات، لأن الأمر نفذ استناداً لقانون الدفاع، الذي يجيز الهدم دون حكم قضائي، ولكن المحكمة نددت بأسلوب السلطات في التنفيذ وأشارت إلى عدم شرعية الطريقة التي تصرفت بها، لأن الصلاحية أعطيت لأجل الدفاع وليس للتجميل والتحسين، ولاحظت المحكمة أنه لا يوجد موظف واحد مسؤول وضع توقيعه على إعلانات وبيانات الهدم. . . ، واتهمت الحكومة بالتنصل والإبهام(١١٨)، ويبدو أن الحكومة قد أصابها الضيق من تعليق المحكمة التي كان يرأسها قاضي القضاة فرانس مكدونالد F.M. MacDonald، ولذلك لم يمض وقت طويل حتى أحالته على التقاعد!!(١١٩).

مصادرة الأسلحة ومكافحة تهريبها

قامت السلطات العسكرية والأمنية بجهود كبيرة لمصادرة الأسلحة التي بحوزة العرب، ومنع تهريبها إلى فلسطين، وكان الكثيرون من الفلسطينيين لا يزال يحتفظ بأسلحة قديمة مخبأة منذ الحرب العالمية الأولى، ورغم حملات نزع الأسلحة السابقة إلا أن الثورة اندلعت في فلسطين بينما كان لا يزال يتوفر منها الكثير، وقد عانت السلطات من عدم قدرتها على الحصول على معلومات متعلقة بالأسلحة خلال الفترات التي كان فيها نفوذ الثوار قوياً، وعندما كان الجميع موحداً حول المطالب الوطنية(١٢٠). ولذلك لجأت إلى القيام بحملات التفتيش، كما قامت بتسيير الدوريات الحدودية، وشكلت قوات حدود شرق الأردن طوقاً للحراسة من المطلة (أقصى شمال شرق فلسطين) إلى البحر الميت، لكن موجة التهريب انتقلت إلى جنوب البحر الميت، ومن هناك كانت تنقل الأسلحة إلى يطا (قرب الخليل) حيث أصبحت مركزاً لتوزيع السلاح والذخائر. . . ، ومع مجيء التعزيزات وضعت قوات بريطانية في تلك المنطقة

---

(١١٨) نفس المرجع، ص١٣٥.

(١١٩) نفس المرجع، ص٢١٣- ٢١٤.

(١٢٠) See: **Police Report, 1936,** p.24.

لمنع التهريب(١٢١)، ومع ذلك فإن هذه الإجراءات التي اتخذت في الأشهر الأولى من الثورة سنة ١٩٣٦ لم تحقق النتائج المرجوة.

وكانت أبرز محاولات السلطات لمنع تهريب السلاح إلى فلسطين هو بناء سور من الأسلاك الشائكة على طول الحدود الفلسطينية مع سوريا ولبنان، وهو السور الذي اشتهر باسم «سور تيجارت» ويبدو أن السلطات لجأت إلى هذا الحل بعد أن عجزت -بالوسائل المعتادة- عن وقف تهريب الأسلحة، كما أرادت تحقيق هدف آخر هو وقف حركة تنقل الثوار على الحدود.

اقترح تيجارت إقامة هذا السور في يناير ١٩٣٨، وتوقع أن تكون تكلفته «٨٠» ألف جنيه(١٢٢)، لكن العمل ببناء هذا السور لم يبدأ إلا في مايو ١٩٣٨، وتولت عملية البناء شركة سوليل بونيه اليهودية بإدارة يهوشواع زاطولوفسكي عضو منظمة الهاغاناه؛ وقد كُلِّفت الهاغاناه ضمان سلامة العمال ومعسكرات عملهم وحماية حركة المواصلات المرتبطة بالعمل، وتولى ثلاثمائة من أفراد الهاغاناه عمليات الحراسة، وتلقى مائتان منهم رواتبهم من الحكومة(١٢٣)، وكان هذا العمل أحد الأمثلة البارزة على التعاون البريطاني -اليهودي في قمع الثورة.

وامتدت مسافة بناء السور ثمانين كيلومتراً، بعرض ثلاثة أمتار وارتفاع ثلاثة أمتار أيضاً، ولم يتبع بالضبط الحدود المشتركة مع سوريا ولبنان (انظر الخريطة رقم٤) وظلت هناك بعض المستعمرات اليهودية خارج السور من جهة سوريا ولبنان هي: مستعمرات حانوتا، والمطلة، وكفار جلعادي، وتل حي، ويسودهمالا ومشمارهاي ياردين، وايلوت هاشاهاي، وعين جب، وقد وُضع على امتداد السور عدد من الأبراج والمراكز المحصنة وجهزت بالحراس(١٢٤)،

---

(١٢١) Peirse Despatch, p.5, and p.78.

(١٢٢) Extact from Tegart Report, Frontier Protection: Posts and Roads, Jan . 1938, C.O. 733/383/3.

(١٢٣) الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص٣٢٢-٣٢٤.

(١٢٤) نفس المرجع، وأيضاً: Despatch, MacMicheal to MacDonald, 17 Aug. 1938, C.O. 733/383/3.

وانتهى العمل من بناء السور خلال صيف ١٩٣٨، غير أن تكلفته كانت قد تضاعفت ووصلت إلى «٢٢٥» ألف جنيه[١٢٥].

(١٢٥) Despatch, MacMicheal to MacDonald, 4 Sep. 1938, C.O. 733/383/3.

وقد تعرض سور تيجارت لحملة عنيفة من الثوار أثناء وبعد بنائه، ففي ٢٠-٢١ يونيو ١٩٣٨ دمر الثوار أربعة كيلومترات بشكل تام وثلاثة كيلومترات أخرى جزئياً، وبعد ذلك بأسبوع دمروا ستة كليومترات أخرى[١٢٦]، واعترف المندوب السامي في ٧ يوليو، باشتداد نشاط الثوار لتدمير السور[١٢٧]، وفي اليوم الثالث من انتهاء العمل بالسور دمر الثوار «١٩» كيلومتراً، وتوالت هجماتهم عليه، وكثرت الثغرات. . . وحتى الألغام التي زرعتها القوات العسكرية على جانب السور أصبحت إحدى وسائل تموين الثوار بالذخيرة، إذ أخذ الثوار يبحثون عنها، وينزعون كبسولاتها، ويستفيدون منها، مما جعل السلطات تسارع إلى رفع ما بقي منها[١٢٨]، وبشكل عام، فيبدو أن هذا السور لم يثبت نجاحاً كبيراً، ثم إن تهريب السلاح كان لا يزال مستمراً عن طريق وادي الأردن، ولذلك ركزت السلطة فيما بعد كثيراً على حملات التفتيش عن السلاح في القرى والمناطق المختلفة داخل فلسطين.

وفضلاً عن أساليب الترهيب -من خلال حملات التفتيش- فقد شجعت السلطة عملاءها على جمع الأسلحة، وذُكر أنها أقرت مكافأة قدرها خمسة جنيهات لكل من يشي ببندقية وجنيهان لكل من يشي بمسدس، ونشط هؤلاء قبيل اندلاع المرحلة الثانية من الثورة[١٢٩]، ويبدو أن ذلك قد انعكس على كمية الأسلحة التي استطاعت السلطات مصادرتها فزادت في سنة ١٩٣٧ عنها

---

(١٢٥) Despatch, MacMicheal to MacDonald, 4 Sep. 1938, C.O. 733/383/3.

(١٢٦) Military Intelligence Summary, No. 13/38, 1 Jul. 1938, C.O. 733/81/9.

(١٢٧) Tel., H.C. to S. of S. Colonies, 7 Jul. 1938, Most Immediate, C.O. 733/383/3.

(١٢٨) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية**، جـ١، ص٢١٠.

(١٢٩) **الشباب**، العدد ٥٨- ١٨ «٣٥٥»، ٢٣ يونيو ١٩٣٧.

في السنة السابقة، كما يوضح الجدول التالي(١٣٠):

السنة	١٩٣٦		١٩٣٧	
الأسلحة المصادرة	صالح للاستخدام	غير صالح للاستخدام	صالح للاستخدام	غير صالح للاستخدام
بنادق	٣١٧	١١	١٢٣٩	١٥
مسدسات	٣٠٧	١٢	١٤٦١	٢٩
بنادق صيد	٧٣	٨	١٤٤	٨
قنابل وقنابل يدوية	٤٢٠	٢٣	١٠٥	١٤
ذخيرة بنادق (رصاص)	١٣٩٠٣	-	١٩٢١٦	-
ذخيرة مسدسات (رصاص)	٣٠٨٧	-	٥١٤١	-

وعندما اندلعت المرحلة الثانية من الثورة اعتمدت السلطات خلال العام الأول منها في جمع الأسلحة على ما تغنمه من الثوار، ثم بدرجة أقل على عمليات التفتيش، ومع ضعف الثورة أخذت تزداد نسب جمع السلاح عن طريق التفتيش كما أخذت تبرز نسب الجمع عن طريق العملاء والوشايات في أشهر الثورة الأخيرة، بعد أن كادت تكون منعدمة في العام الأول (أكتوبر ١٩٣٧- سبتمبر ١٩٣٨) ومنخفضة جداً في الأشهر الستة التي تلتها، وقد كان هذا انعكاساً طبيعياً لمدى قوة ونفوذ الثورة التي استطاعت لفترة طويلة أن تقضي على العملاء وتوحد الصف الوطني خلفها، ويبين الجدول في الصفحة التالية(١٣١)، الأسلحة والذخائر التي صادرتها السلطة خلال أكتوبر ١٩٣٧- يوليو١٩٣٩ :-

---

(١٣٠) **Police Report, 1937**, p.18.

(١٣١) Haining Despatch, Apr. - Jul. 1939, p.17.

الفترة	نوعية السلاح	الكمية المصادرة	المعدل الأسبوعي لمصادرة الأسلحة	مصادر جمع السلاح
١ أكتوبر ١٩٣٧- ٣١ أغسطس ١٩٣٨ (٤٩ اسبوعاً)	بنادق مسدسات بنادق صيد	٣٣١ مع ٢٠٠٠ طلقة ٣٣٠ مع ٩٠٠ طلقة ٦٦ مع ٦٦ طلقة	٧ ٧ ١	- في الاشتباكات ٨٥٪ - عن طريق معلومات ٠ ٪ - عمليات تفتيش وغيرها ١٥٪
١ سبتمبر ١٩٣٨ - ١٠ مارس ١٩٣٩ (٢٧ اسبوعاً)	بنادق مسدسات بنادق صيد	٥٣٤ مع ٤٢٧٠ طلقة ١٨٥ مع ١٩١٠ طلقة ٨٨ مع ٩٦٤ طلقة	٢٠ ٧ ٣	- في الاشتباكات ٦٥٪ - عن طريق معلومات ٥٪ - عمليات تفتيش وغيرها ٣٠٪
١١ مارس - ٢٠ مايو ١٩٣٩ (١٠ اسابيع)	بنادق مسدسات بنادق صيد	٤٦٧ مع ٢٣٧٨٩ طلقة ١٠٢ مع ١٢٩١ طلقة ٣٣ مع ١٥٦ طلقة	٤٧ ١٠ ٣	- في الاشتباكات ٢٥٪ - عن طريق معلومات ٣٠٪ - تفتيش وغيرها٢٠٪ - التسليم ٢٥٪
٢١ مايو - ٢٠ يوليو ١٩٣٩ (٩ أسابيع)	بنادق مسدسات بنادق صيد	٧٤٤ مع ١٧٩٤ طلقة ١٦٨ مع ٥٥٧ طلقة ٤٨ مع ٦ طلقات	٨٣ ١٩ ٥	- في الاشتباكات ٦٪ - عن طريق معلومات ٤٠٪ - تفتيش ٢٤٪ - التسليم ٣٠٪

الوحدات الليلية الخاصة

سعى الثوار إلى الاستفادة من ساعات الليل باعتبارها من أفضل الأوقات للقيام بالعمليات في إطار «حرب العصابات» التي يخوضونها، وكانت القوات البريطانية والشرطة تنكمش في العادة في معسكراتها أثناء الليل، بينما يأخذ الثوار زمام المبادرة ويتحركون بحرية وفعالية أكبر، ولذلك سعت القوات البريطانية في ١٩٣٨ إلى فرض سلطتها وهيبتها خلال الليل، وتعويق عمليات الثوار وإفقادهم الاستفادة من مزايا العمل الليلي(١٣٢).

(١٣٢) See: Haining Despatch, May-Jul. 1938, p.6.

وكـان الضـابط البـريطاني أوردي ونجت O. Wingate [(١٣٣)] -الذي ألحق بجهاز المخابرات التابعة لهيئة أركان قائد القوات العسكرية «ديل»- قد درس أسلوب «حرب العصابات» التي يخوضها الفلسطينيون بالتعاون مع مخابرات الشرطة والمخابرات اليهودية، وقدم اقتراحاته في ٥ يونيو ١٩٣٨ التي تتلخص في إنشاء وحدات ليلية خاصة لمطاردة الثوار في شمال فلسطين، وقد تمت الموافقة على ذلك، وتركزت مهام هذه الوحدات على حماية خط أنابيب شركة نفط العراق الموصل إلى حيفا والذي كان يتعرض كثيراً لعمليات النسف والتدمير. وتشكلت هذه الوحدات من أربعين بريطانياً و «٧٥» يهودياً، وكانت إحدى أبرز مظاهر التنسيق البريطاني - اليهودي في قمع الثورة، إذ أشرك اليهود في هذا العمل وكأنهم جزء من الجيش النظامي، وقاموا بأعمال هجومية غير مرتبطة بالدفاع عن مستعمراتهم[(١٣٤)].

---

(١٣٣) يعتبر ونجت (١٩٠٣-١٩٤٣) من أبرز العسكريين البريطانيين المسيحيين المتعصبين للفكرة الصهيونية، وكان إيمانه بها مبنياً على إيمانه وتأثره العميق بالتوارة، وقد درس ونجت العربية، وعمل ضابطاً في «قوة دفاع السودان» لمدة خمسة أعوام (١٩٢٨ - ١٩٣٣) وكانت تربطه صلة قرابة بالسير R.F. Wingate الحاكم العام للسودان خلال الفترة ١٨٩٩-١٩١٦، وعندما جاء إلى فلسطين شعر أنه الرجل المقدر له «أن يقود جيش اليهود كي يحقق للصهيونية الانتصار النهائي». وقد أشاد اليهود كثيراً بونجت وذكروا أن أساليبه طورت التفكير العسكري اليهودي واستفاد منها الجيش الإسرائيلي، وقد حاز على شهرة واسعة في الحرب العالمية الثانية لدوره في حرب العصابات، ورقي بسرعة إلى رتبة لواء، وشارك في الحرب ضد إيطاليا في الحبشة خلال الفترة ١٩٤١-١٩٤٢ في عملية رتبت من السودان، وقد قتل في حادث طائرة سنة ١٩٤٣ في بورما، انظر: **الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص٣٣١-٣٣٢، وص ٣٦٠ - ٣٦٢، وانظر أيضاً:

Weizmann, **Trial and Error**, p.489, and Richard Hill, **A Biographical Dictionary of the Sudan**, Second Edition (London: Frank Cass, 1967), p.380.

(١٣٤) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص٣٣٣-٣٣٩.

ويظهر أن هذه العمليات نجحت في خفض عمليات الثوار ضد خط النفط، لكنها لم تؤدِّ بالضرورة إلى خفض عمليات الثوار في الشمال، والتي زادت انتشاراً واتساعاً في تلك الفترة، وقد سافر ونجت إلى بريطانيا في ١٢ أكتوبر ١٩٣٨، وعاد بعد شهرين، ولكن لم يسمح له بقيادة هذه الوحدات، وأوكلت له مهام إدارية في مركز قيادة الجيش في القدس، وكان لغياب ونجت أثر سلبي ملموس على فعالية هذه الوحدات، التي أخذت توكل إليها مهام هامشية، ثم تم حلها في يوليو ١٩٣٩(١٣٥).

ويبدو أن هيننج لم يكن راضياً تماماً عن طريقة عمل الوحدات الليلية، التي كشفت بشكل ساطع التنسيق البريطاني - اليهودي، كما يظهر أنه لم يُبد ارتياحاً كبيراً لحماسة ونجت الزائدة للمشروع اليهودي والدولة اليهودية، خاصة وأن ونجت كان قد غادر فلسطين في أكتوبر ١٩٣٨ إلى لندن بطلب من وايزمن - رئيس المنظمة الصهيونية العالمية - دون انتظار الحصول على إجازة رسمية(١٣٦)، ومن جهة أخرى، فإنَّ التعزيزات العسكرية الضخمة التي جاءت في تلك الفترة، والحملة العسكرية الشاملة التي قامت بها، لم تجعل من الضروري الاستمرار في الوحدات الليلية، ولذلك جرى تهميش دور ونجت ودور هذه الوحدات.

المخابرات

ربما كان أسلوب الضغط العسكري والمواجهة العنيفة أهم أساليب القضاء على الثورات الشعبية، ولكنه ليس بالضرورة الأسلوب الوحيد، إن استخدام أساليب المخابرات بمهارة وذكاء يمكن أن يعتبر أحد الوسائل المهمة الأقل تكلفة، وربما الأكثر فاعلية في بعض الحالات، وعادة ما تقوم المخابرات بجمع المعلومات الضرورية لأي عمل ناجح، وتحاول بث دعاية السلطة وتوهين الصفوف وبلبلتها، لكن من أخطر أعمالها محاولة الاستفادة من التناقضات

---

(١٣٥) نفس المرجع، ص٣٤٨، وص ٣٥٧-٣٦٠.

(١٣٦) See: John and Hadawi, **op. cit.,** Vol.1, p.284.

الطائفية والعرقية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وتوظيفها لشق الصفوف وتأجيج الصراع الداخلي، وفي هذا المجال تحاول المخابرات الاستفادة من الثمار التي أحدثها الضغط العسكري، ومن تلك العناصر التي تضرررت مصالحها المختلفة نتيجة استمرار الثورة.

ويبدو أنه خلال فترات قوة ونفوذ الثورة عانت المخابرات كثيراً في سبيل الحصول على معلومات وفي تحقيق أي من أهدافها، كما كانت تعاني من قلة العناصر التي يمكن استخدامها، وحسب المصادر العربية فإن السلطات حاولت الاستفادة من المجرمين والفاسدين ممن حكم عليهم بالسجن مدداً طويلة، فتخرجهم بأعذار مختلفة وتنظمهم في عصابات وتدفع لهم المال والرواتب الشهرية وتزودهم بالسلاح، وهؤلاء إما أن ينبثوا كأفراد وسط الثوار بحجة العمل الوطني معهم ليقوموا بعد ذلك بأعمال الجاسوسية والاغتيال، وإما أن يشكلوا مجموعات مسلحة تقوم بأعمال النهب واللصوصية وابتزاز الناس متظاهرة بأنها مجموعات من الثوار، وكانت هذه المجموعات تستخدم أحياناً لإثارة الفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين عن طريق العمل في المناطق التي يكثر فيها المسيحيون كالقدس ورام الله والإساءة إليهم باسم الثورة والجهاد[١٣٧].

ولم يكن من السهل اختراق صفوف الثوار التي كانوا يقومون «بتطهيرها» أولاً بأول، ويعدمون الجواسيس فور ثبوت التهمة عليهم، ولكن ممارسات البعض لعمليات ابتزاز ونهب الناس باسم الثورة قد سببت بلبلة في صفوف الناس، وانزعاجاً في أوساط الثوار، وأصدر قادة الثورة بيانات تتهم المخابرات البريطانية بمحاولة «تشويه حركة الجهاد المقدسة» و «تلويث صحيفة الجهاد الطاهرة النقية التي سطرها المجاهدون الأبطال بأحرف التضحية والبطولة»،

(١٣٧) انظر: **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص٥٢٣، **ووثائق المقاومة الفلسطينية العربية**، ص٦١٤-٦١٥. وزهير المارديني، **مرجع سابق**، ص١١٣-١١٤، **وفلسطين في مذكرات القاوقجي**، جـ٢، ص٣٠.

وذكروا أن الثوار «باعوا أنفسهم لله وخرجوا في طاعته، ومن كان هذا حاله حاشا أن يفسد في الأرض»، وطالبوا الناس بالحذر وعدم تقديم المال والتبرعات إلا لمن منح تصريحاً رسمياً من الثوار(١٣٨).

ولم يكتف الثوار بالبيانات، ولكنهم قاموا بأنفسهم بمحاربة عصابات السلب والنهب، وذكر الحاج أمين الحسيني أن ضابطاً فلسطينياً في المخابرات البريطانية أخبره -بعد أن احتال للوصول إليه في لبنان- حول ما تقوم به هذه المخابرات من تنظيم لعصابات المجرمين، وأن الضابط نفسه كلف بتنظيم عصابة بقيادة المجرم المعروف «أبو نجيم» للعمل في المناطق التي يكثر فيها المسيحيون، فأمر الحاج أمين الثوار بالقضاء على هذه العصابات وتولى عبد القادر الحسيني مهمة «تطهير» مناطق القدس ورام الله، ونجح في ذلك، وأعاد للناس أموالهم وحقوقهم(١٣٩)، كما تم اغتيال «أبو نجيم»(١٤٠)، وقام أحد قادة الثوار وهو الشيخ عبد الفتاح بالقبض على إبراهيم مجدلاوي وجبرا موسى ناصر، وهما من قطاع الطرق المحليين في منطقة بيرزيت، وتم إعدامهم، وتركت ملاحظة عند جثتيهما أنهما أعدما لأنهما من قطاع الطرق الذين أطلقوا على أنفسهم لقب «مجاهدين» وقد لقي تصرف الشيخ عبد الفتاح ترحيباً كبيراً، لأن جبرا موسى كان قد قتل أباه وأخته ثم أمه وأخاه خلال يومين(١٤١).

ومن جهة أخرى حاولت المخابرات وأجهزة السلطة بذر الشقاق بين صفوف الثوار، وأخذت تصف بعض قادة الثورة بالتحرك وفق دوافع وطنية بينما تغمز بالآخرين، وتصف أحد القادة بأنه القائد العام للثورة في فلسطين حتى تثير

---

(١٣٨) **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص٤٧٥، وص ٥٢٣، **ووثائق المقاومة الفلسطينية**، ص٦١٤-٦١٥.

(١٣٩) زهير المارديني، **مرجع سابق**، ص١١٣-١١٤.

(١٤٠) كامل خلة، **مرجع سابق**، ص٧١٣.

(١٤١) Fortnightly Report for the Period Ending 30 Apr. 1939, by District Commissioner, Jerusalem, 5 May 1939, Secret, C.O. 733/398/10.

حفيظة باقي قادة الثوار تجاهه، وتتحدث عن صراع القادة على مناطق النفوذ[١٤٢]، وعلى الرغم من أن الثورة لم تنجح في التوحد تحت قيادة رجل واحد، إلا أن القادة بشكل عام كانوا حريصين على تفويت الفرصة على السلطات البريطانية، ولذلك كانت تتم بينهم عمليات تنسيق، ويصدرون بيانات مشتركة، ويعلنون أن الواحد منهم خادم لأخيه الآخر[١٤٣].

فصائل السلام

وكان أبرز أشكال الانشقاق في الصف العربي الفلسطيني خلال الثورة ما عرف بـ«فصائل السلام» التي عملت ضد الثوار وتعاونت مع السلطة للقضاء على الثورة، ولم تكن هذه الفصائل بالضرورة ثمرة من ثمار عمل المخابرات والسلطة، لكنها حرصت بالتأكيد على استثمارها وتشجيعها وتوسيع دائرة عملها، حتى تنحرف الثورة عن مسارها، ويتحول الوضع إلى صراع داخلي وحرب أهلية بين العرب، غير أن هذه الفصائل لم تظهر إلا في مرحلة متأخرة من الثورة قبيل نهاية سنة ١٩٣٨، وكانت الروح الدافعة وراء هذه الفصائل مجموعة من العناصر التي نقمت على الثورة لتضرر مصالحها السياسية والاقتصادية، أو لمقتل بعض أفراد عائلاتها الذين تعاونوا مع السلطة.

وكان فخري النشاشيبي من الشخصيات البارزة التي أسهمت في إنشاء ودعم «فصائل السلام»، وهو يمثل أحد رموز المعارضة والمنافسة على الزعامة التي قادتها عائلة النشاشيبي ضد عائلة الحسيني منذ أوائل العشرينيات، وكانت

(١٤٢) انظر مثلاً: **يوميات أكرم زعيتر**، ص٥٨٧ - ٥٨٨، و**وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص٥٩٨ - ٥٩٩.
وانظر أيضاً:
Military Intelligence Summary, No. 23/38, 18 Nov. 1938, C.O. 732/81/10. and Despatch, H.C. to S. of S. Colonies, 24 Oct. 1938, C.O. 935/21.

(١٤٣) انظر بعضاً من نماذج البيانات المشتركة في: **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص٥٢٣-٥٢٤، وص ٥٣٨، وص ٥٦٧-٥٦٨.

جماعة المعارضة النشاشيبية قد توحدت في العمل الوطني مع باقي التيارات عندما اندلعت الثورة في إبريل ١٩٣٦، غير أنها ما لبثت أن انسحبت من اللجنة العربية العليا قبيل إعلان تقرير لجنة بيل الذي أوصى بتقسيم فلسطين، وأظهر عدد من أنصارها آراء «معتدلة» تجاه السلطة، ولم يؤيدوا «حملة العنف» وأسلوب القتال ضدها، لكن قوة ونفوذ الثورة كانت تمنعهم من اتخاذ إجراءات فعالة ومكشوفة ضد خصومهم السياسيين -وعلى رأسهم المفتي- الذي غدا في منفاه زعيم فلسطين وموجه الثورة، بيد أن ما لحق بالعديد من أنصار النشاشيبية من أضرار اقتصادية وتهميش سياسي نتيجة استمرار الثورة، ووقوع عدد من حالات الاغتيال بين أوساطهم نتيجة مناهضتهم لها، وقيام بريطانيا بحملتها العسكرية الشاملة ضد الثورة في خريف ١٩٣٨، وإعلان بريطانيا تراجعها عن فكرة التقسيم ودعوتها لمؤتمر المائدة المستديرة في لندن، كل ذلك دفع المعارضة النشاشيبية للثورة إلى البروز برضا وتشجيع بريطاني(١٤٤).

وتشير المصادر اليهودية إلى أن زعماء النشاشيبية اتصلوا بالوكالة اليهودية في فلسطين في ديسمبر ١٩٣٧ يطلبون الدعم المالي لمواجهة الثوار، وأعادوا الاقتراح مرة أخرى بعد ذلك بثلاثة أشهر لكن رد الفعل اليهودي النهائي لم يكن معروفاً(١٤٥)، وأخذت تتطور جهود فخري النشاشيبي -خلال سنة ١٩٣٨- في حشد المعارضة للثورة، وفي ١٢ يوليو ١٩٣٨ عقد فخري النشاشيبي في منزله بالقدس اجتماعاً لوجهاء القرى في منطقة القدس حثهم فيه

---

(١٤٤) انظر مثلاً حول جهود النشاشيبية والصراع الحزبي - العائلي: محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية**، جـ١، ص١٥٧-١٥٨، وص ١٦١-١٦٢، وص١٨٩-١٩٣.
وانظر أيضاً:
Despatch, H. C. to S. of S. Colonies, 27 Feb. 1939, C.O. 935/22, and Record of Interview Accorded by the H. C. to Five Members of the National Defence Party, 24 Jan. 1939, C.O. 733/ 409/18.

(١٤٥) Porath, **The Palestinian Arab National Movement**, pp.250-251.

على محاربة «إرهاب المفتي»، وقام فخري النشاشيبي بإنشاء فصائل لمحاربة الثوار في خريف ١٩٣٨ في منطقة رام الله وأخذ ينشر الدعاية المعادية للثورة في منطقتي القدس والخليل وحاول نزع صفتها الوطنية وتمثيلها للشعب الفلسطيني(١٤٦)، وأرسل في نوفمبر ١٩٣٨ رسالة إلى المندوب السامي هاجم فيها المفتي، وادعى أنه وأنصاره يمثلون غالبية الشعب الفلسطيني ومصالح البلاد ودعا إلى تعاون وتفاهم وثيق مع الحكومة البريطانية لحل القضية الفلسطينية. . . . وقد أحدثت هذه الرسالة استنكاراً واسعاً حتى من النشاشيبيين أنفسهم الذين خشي بعضهم أن يتعرض لانتقام الثوار(١٤٧)، غير أن فخري النشاشيبي استمر في تشكيل ما عرف بـ «فصائل السلام» ولقي بعض الدعم من بعض العائلات البارزة في مناطق الخليل وبيت جبرين والقدس(١٤٨).

وفي ١٨ ديسمبر ١٩٣٨ تمخضت جهود فخري النشاشيبي عن عقد اجتماع في قرية يطا (في منطقة الخليل) بلغ عدد حضوره حوالي ثلاثة آلاف شخص، ووجهت فيه التهم للحاج أمين و«للحسينية» وقادة الثوار. وحضر هذا الاجتماع القائد العسكري للفرقة السابعة اللواء أوكنر، والذي كانت فرقته تتولى مسؤولية العمليات العسكرية في الجزء الجنوبي من فلسطين، وقد تحدث أوكنر في الاجتماع فرحب بالوجهاء وعبر عن سعادة الجيش بالتعاون مع الملتزمين بالقانون. غير أن الغالبية العظمى في فلسطين ظلت تناصر المفتي ومؤيديه حتى نهاية الثورة. ولاحظ المندوب السامي -في إطار حديثه عن هذا الاجتماع- أن فخري النشاشيبي يحاول استغلال تعب قسم من السكان لغاياته الخاصة، وأن مساعيه تسببت في انتقامات وانتقادات مرة، وأن المنشورات التي طبعها مزقت

---

(١٤٦) **Ibid**, p.252.

(١٤٧) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية**، جـ١، ص٢٣٧- ٢٣٨، وانظر:
Despatch H.C. to S. of S. Colonies, 29 Dec. 1938, C.O. 935/21.

(١٤٨) Porath, **The Palestinian Arab National Movement**, pp. 253-254.

في وجوه الموزعين في القدس، وأن محاولته لعمل مظاهرة في يافا قد فشلت، كما أن عصابته الموجودة في التلال تلقت ضربات عنيفة على يد الثوار(١٤٩).

ومن جهة أخرى، فإن فخري عبد الهادي كان له ماض سابق في «الشقاوة» والخروج عن القانون، لكنه شارك في المرحلة الأولى من الثورة وقاد إحدى فصائلها وأبدى شجاعة متميزة، وتاب عن «الشقاوة» وصار يصلي، وأصبح أحد أبرز القادة. وعندما انتهت هذه المرحلة غادر برفقة القاوقجي إلى العراق، ثم سكن الشام، ولما استؤنفت الثورة أبدى رغبته بالعودة إلى فلسطين، لكن القيادة السياسية لم تسمح له بذلك، فنقم عليها. . . وأخذ خصوم الثورة يتصلون به لتأليبه عليها، وكان من بينهم فخري النشاشيبي الذي التقاه في بيروت في مارس ١٩٣٨(١٥٠). وحسبما ذكر بوراث فإن محمد عزة دروزة (مدير اللجنة المركزية للجهاد) عرض على فخري عبد الهادي مبلغ «١٥٠» جنيهاً وراتباً شهرياً مقداره «١٥» جنيهاً ليشارك في العمل مع الثوار لكنه طالب مضاعفة الراتب ولم يتم الوصول إلى نتيجة. ويضيف بوراث أن القنصل البريطاني في دمشق مكيرث G. MacKerth استطاع كسب فخري عبد الهادي لصالحه ووضعه في جدول رواتبه الأعلى والأكثر انتظاماً. وأخذ فخري عبد الهادي بعدها بإصدار بيانات ضد «الإرهاب في فلسطين» وساءت علاقته بالثوار، وبدأ بتشكيل مجموعة في دمشق بتشجيع من القنصل البريطاني بهدف العودة إلى فلسطين لقتال الثوار(١٥١).

عاد فخري عبد الهادي إلى فلسطين في ٢٧ سبتمبر ١٩٣٨ ومعه بعض الدروز الذين جندهم القنصل البريطاني، وهناك في قريته عرابة في منطقة جنين، شكل «فصيل سلام» لمحاربة الثوار، وفي نفس المنطقة قام فريد أرشيد -من قرية الكفير- بتشكيل «فصيل سلام» بالتنسيق مع فخري عبد الهادي بعد

---

(١٤٩) Despatch, H.C. to S. of S. Colonies, 16 Jan. 1939, C.O. 935/21.

(١٥٠) يوميات أكرم زعيتر، ص٥٠٦.

(١٥١) Porath, **The Palestinian Arab National Movement**, pp. 252-253.

أن نقم على الثوار الذين ذُكر أنهم قتلوا اثنين من وجهاء عائلته، ومضى على نفس الطريق بعض وجهاء نابلس الذين شكلوا فصيلاً بالتعاون مع فخري عبد الهادي أيضاً[(١٥٢)]، وظهرت فصائل سلام في بعض القرى الأخرى كالمالحة وعنبتا وأبو غوش وفي مدينة الخليل[(١٥٣)]، وقامت هذه الفصائل بأعمال مضادة للثورة، وساعدت القوات البريطانية بالمعلومات عن مراكز الثوار ومخابئ الأسلحة وتحركات قادة الثورة، كما هاجمت الثوار والقرى التي تدعمهم، وشكلت عامل ازعاج وقلق كبير لرجال الثورة الذين خشوا أن يتحول الأمر إلى صراع داخلي وحرب أهلية بعد أن نجحت «فصائل السلام» في مناطق عملها في تأجيج النزاعات العائلية والحزبية وروح الانتقام للعملاء الذين تم تصفيتهم[(١٥٤)]، غير أنه من خلال استقراء تلك الفترة فإن أثر هذه الفصائل كان ضئيلاً من الناحية العسكرية والعمليات المسلحة، لكن قيمتها كانت كبيرة في نظر السلطة من ناحية ما توفره من معلومات، وما أحدثته من تأثير سلبي على معنويات الثوار والجماهير، وفي تشويه صورة الثورة.

وقدرت القوات العسكرية قيمة هذه الفصائل فتعاونت معها ودعمتها وزودتها بالمال والسلاح[(١٥٥)]، وذُكر أن فخري عبد الهادي حصل على مرتب شهري قدره ستون جنيهاً ونفقات سرية تقدر بثلاثمائة جنيه وأعطي كل مقاتل ينضم إليه راتباً مقداره عشرة جنيهات[(١٥٦)]، وظهر دليل آخر على دعم السلطات البريطانية لهذه الفصائل عندما تمكن الثوار من القبض على «فصيل سلام» يقوده إبراهيم عبد الرازق في قضاء القدس ومكون من عشرة أشخاص وكانوا قد ارتكبوا عدداً من أعمال السلب والنهب في قرية نعلين، وقد اعترف

---

(١٥٢) Ibid, p. 253-255.، وانظر: **يوميات أكرم زعيتر**، ص٥٠٦.

(١٥٣) كامل خلة، **مرجع سابق**، ص٧١٢.

(١٥٤) انظر حول دور هذه الفصائل، ودور بعض العائلات التي عادت الثورة، في تقارير حكام الألوية النصف شهرية خلال النصف الأول من عام ١٩٣٩ الموجودة في ملف: C.O. 733/398/10.

(١٥٥) Porath, **The Palestinian Arab National Movement**, p. 256.

(١٥٦) **الشباب**، العدد ١٢٧ - ٨٧ «٤٢٢»، ١٤ ديسمبر ١٩٣٨.

قائد هذا الفصيل بأن فخري النشاشيبي قد كلفه أن يصنع ما صنع، وأنه جلب لهم البنادق والعتاد من الحكومة التي خصصت لهم مرتبات شهرية، وقد أعدم الثوار إبراهيم عبد الرازق، وجلدوا أفراد عصابته وجردوهم من سلاحهم(١٥٧).

وقد تجلت قيمة خدمات «فصائل السلام» للسلطات البريطانية خلال سنة ١٩٣٩، كما ظهر دعم السلطات لها، فكان فخري النشاشيبي ومساعدوه ينتقلون من مكان لآخر في سيارات مصفحة تابعة للشرطة، وألبس أفراد هذه الفصائل بزات عسكرية، ورافقوا الجنود البريطانيين إلى الجبال لإرشادهم إلى مكان الثوار وتم بمساعدتهم تفتيش المسجد الأقصى ومساجد أخرى، بعد أن كان البريطانيون يترددون كثيراً في دخول هذه الأماكن(١٥٨)، وبالإضافة إلى ذلك فقد ساعدوا السلطات في التعرف على الأشخاص المطلوبين(١٥٩) وذكر تقرير لحاكم لواء حيفا والسامرة في ١٥ مارس ١٩٣٩ في معرض حديثه عن عائلتي أرشيد وأحمد اللتان أسهمتا في تشكيل ودعم «فصائل السلام» أنه مهما كانت دوافعهما في دعم الحكومة «فلا شك أن هذا الدعم كان له قيمة عظيمة في القبض على الثوار وإنهاك قادتهم»(١٦٠)، وقد حدثت إحدى أكبر الضربات للثوار عندما قتل القائد عبد الرحيم الحاج محمد نتيجة معلومات قام مؤيدو عائلة أرشيد بتزويدها للسلطة، وقد مدح حاكم لواء حيفا والسامرة «النظام الراقي لمخابرات» عائلة أرشيد، واعتبر أن دعم السلطات لهذه العائلة «مبرر تماماً»(١٦١).

---

(١٥٧) كامل خلة، مرجع سابق، ص٧١٢-٧١٣.

(١٥٨) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص١٧٠-١٧١.

(١٥٩) Porath, **The Palestinian Arab National Movement**, p. 256.

(١٦٠) Fortnightly Report for the Preiod Ending 15 Mar. 1939, by District Commissioner, Haifa and Samaria, 15 Mar. 1939, C.O. 733/ 398/10.

(١٦١) Fortnightly Report for the Preiod Ending 31 Mar. 1939, by District Commissioner, Haifa and Samaria, 31 Mar. 1939, C.O. 733/ 398/10.

أما الثوار الذين أثارهم تشكيل هذه الفصائل وممارساتها فقد أصدروا بياناً في ديسمبر ١٩٣٨ يندِّدون بأولئك الذين «ينشرون الرعب والذعر بين الناس ويوهمونهم بضعف الثوار وأنصارهم ويتآمرون على أبناء وطنهم»... وقالوا «إننا صبرنا عليهم بالرغم عن ما عرفناه عنهم من لؤم وطيش وذلك منا حقناً للدماء وحتى لا نوصف بالتسرع أما وقد طمعوا في حلمنا وسعة صدرنا وباتوا يكيدون لأمتهم ومجاهديها بالسراء والعلن فسيعلم الظالمون أي منقلب ينقلبون»(١٦٢) وقام الثوار بقيادة يوسف أبو دره بالهجوم على فصيل فخري عبد الهادي -المكون من «٤٧» رجلاً بينهم «٢٨» من غير الفلسطينيين -وقتلوا منهم «١٧» رجلاً وفر الباقون بمن فيهم فخري نفسه(١٦٣)، لكن ضعف الثورة في ربيع ١٩٣٩ ومقتل وانسحاب عدد من قادتها لم يمكنها من القضاء على هذه الفصائل التي استمرت في لعب دورها.

وكانت السلطات البريطانية - على الرغم من سعادتها بهذه الفصائل وتشجيعها لها- متخوفة من احتمال عدم استمرار هذه الفصائل على الولاء، وزعم هيننج أن فخري عبد الهادي وُجد يلعب على الطرفين بعد فترة غير طويلة، ولاحظ هيننج أن أفراداً يظهرون ويعتبرون مفيدين لمدة قصيرة ثم يفقدون حماسهم ومشاعرهم المؤيدة للحكومة(١٦٤). وكانت السلطات البريطانية تشعر أن جماعة النشاشيبي إذا كانوا أعطوا شيئاً، فقد تقدموا بعد ذلك لأخذ كل شيء مستغلين الوضع لمصلحتهم الخاصة أكثر من مصلحة الحكومة، إلى درجة «لم تزد فيها شعبيتهم كقادة وطنيين ولا تحسنت سمعة الحكومة التي عملوا كوكلاء لها، والتي اعتبروها ظهيراً لهم وحدهم». ولأن السلطات لم تكن تهمها جماعة معينة بقدر ما يهمها إيقاف الثورة والتوصل إلى حل للقضية يمكن أن يرضي أو يهدئ على الأقل من مخاوف الأغلبية الساحقة للشعب الفلسطيني، وبالتالي الوصول إلى أي اتفاق يرضي ممثليهم وعلى

(١٦٢) **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص٥٣٤ - ٥٣٥.

(١٦٣) **العلم المصري**، العدد ١١٧ - ٤٥١، ١٦ أغسطس ١٩٣٩.

(١٦٤) Haining Despatch, Nov. 1938 - Mar. 1939, pp. 2-3.

رأسهم الحاج أمين الحسيني، لذلك فإن حملة النشاشيبية ربما سببت بعض الإزعاج للسلطة، لأنها كانت تسمم أجواء السعي للوصول إلى اتفاق حقيقي مع العرب(١٦٥).

والخلاصة أن السلطات البريطانية كانت ترغب في الاستفادة من «فصائل السلام» والمتعاونين معها كمجرد عملاء يزودونها بالمعلومات، وكورقة ضغط -من الممكن أن توضع جانباً فيما بعد- على الثوار وقادتهم السياسيين، فضلاً عن فائدتهم في شق وإضعاف وتشويه الثورة.

المعتقلات والسجون

استخدمت السلطات البريطانية أساليب الاعتقال والاحتجاز لمدد مختلفة للعناصر العربية التي تعتقد أو تظن أنها تقوم بالتخطيط أو التحريض أو التوجيه أو الدعم للثورة، وكان مجرد الشعور بأن شخصاً ما قد يشكل خطراً على الأمن كافياً لاعتقاله، وكان هذا الاعتقال الذي يتم وفق قانون الدفاع وإجراءات الطوارئ يطول لستة أشهر أو سنة، ويكون قابلاً للتجديد، ويكفي أن يملأ حاكم اللواء نموذجاً جاهزاً، فيتم اعتقال الشخص دون تأخير ودون تحديد تهمة معينة، ويمكن أن تمضي أشهر دون أن يقدم للمحاكمة(١٦٦). ويوضع هؤلاء المعتقلون عادة بسبب ميولهم ومواقفهم الوطنية في معتقلات ومراكز احتجاز مخصصة لهم مختلفة عن السجون العادية، أما من يعتقل من الثوار أو الوطنيين، وتوجه له تهم محددة ويصدر فيه حكم قضائي، فإنه يوضع في السجون.

---

(١٦٥) Porath, **The Palestinian Arab National Movement,** pp. 255-256.

من الجدير بالذكر أن فخري النشاشيبي قتل في بغداد سنة ١٩٤١، كما قتل فخري عبد الهادي في قريته عرابة سنة ١٩٤٣، انظر: **Ibid.**, p.258.

(١٦٦) See: The Syro-Palestine Executive Committee, **The Arab Internees in the Palestine Prisons,** Cairo, 21 Nov. 1937, a pamphlet found in C.O. 733/355/16.

والدارس لثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ يجد صعوبة في التفريق بين أعداد المعتقلين لأسباب متعلقة بالثورة، أو بين السجناء المقبوض عليهم لتهم متعلقة بجرائم مختلفة، ولعل ذلك يرجع إلى أن السلطات البريطانية لم تفرد -حسبما يظهر- إحصاءات سنوية خاصة بالمعتقلين لأسباب متعلقة الثورة، غير أن هناك بعض المؤشرات حول عمليات الاعتقال، يمكن أن تفيد في إعطاء صورة تقريبية للوضع.

ولم تكن السلطات مهيئة لاستقبال أعداد كبيرة من المعتقلين نتيجة اندلاع الثورة، فخلال الثلاثة أسابيع الأولى كانت قد اعتقلت أكثر من ستمائة شخص(١٦٧). وفي ٢٣ مايو ١٩٣٦ اتخذت إجراءات فعالة ضد «٦١» شخصية بارزة ترى السلطات أن لها أدواراً هامة -معلنة وسرية- في التحريض على الثورة، ثم أتبعتهم في شهر يونيو بعدد من الزعماء المعروفين من بينهم عوني عبد الهادي عضو اللجنة العربية العليا، ومحمد عزة دروزة الذي كان قد حل لتوه مكان عوني عبد الهادي في عضوية اللجنة، وفي البداية أبعدت هذه الشخصيات إلى مناطق أريحا وبيت جبرين وطوباس وعوجة الحفير وبئر السبع والحمة(١٦٨)، غير أن الزيادة في أعداد المعتقلين دفعت السلطات إلى إنشاء معتقل خاص يجمعهم هو معتقل صرفند، الذي بدأت تشغيله في ١٥ يونيو ١٩٣٦، وأعلنت السلطات البريطانية أنها وفرت لهم في صرفند ظروف اعتقال أفضل من السجون، من ناحية السكن والطعام والماء والإضاءة الكهربائية(١٦٩)، ولعل عدد المعتقلين تحت إجراءات الطوارئ دون محاكمة قد بلغ «١٢٠٠» رجل خلال مرحلة الإضراب (إبريل - أكتوبر ١٩٣٩)(١٧٠)،

---

(١٦٧) **P.D., Commons**, Vol. 312, Col. 394.

(١٦٨) **تقرير بيل**، ص١٢٩، وانظر: Porath, **The Palestinian Arab National Movement**, p.180.

(١٦٩) See: **P.D., Commons**, Vol. 314, Col. 385, and **Prisons Report, 1936**, p.16.

(١٧٠) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية**، جـ١، ص١٣٢.

وقبيل نهاية الإضراب كان في معتقل صرفند يوم ٩ أكتوبر «٤٢٠» رجلا[١٧١]، ثم ما لبثت السلطات أن قامت بإطلاق سراح هؤلاء المعتقلين لتحسين الأجواء بمناسبة قدوم لجنة التحقيق الملكية «بيل»، وتم إخلاء معسكر صرفند في ١٠ نوفمبر ١٩٣٦[١٧٢]، وكان آخر من أطلق سراحه أكرم زعيتر، وكان هو نفسه أول من اعتقل في ٢٣ مايو لدوره البارز في التحريض على الثورة ومواجهة بريطانيا[١٧٣].

أما المعتقلون بتهم محددة متعلقة بالثورة فقد ذكر إحصاء في ٢٠ سبتمبر ١٩٣٦ أنهم بلغوا «٢٦٤٣» عربياً حكم بأحكام مختلفة على «١٦٤٦» وظل رهن التحقيق «٢٨٧»، وبُرّئ الباقون[١٧٤]، وقد أثارت الأحكام الصادرة على العرب احتجاج اليهود واتهموا المحاكم ورجال النيابة العرب بالتساهل، وزعموا أن المدعي العام موسى العلمي والنيابة كانوا يعدون لائحة الاتهام بإهمال متعمد لا يترك للقاضي خياراً سوى البراءة، وأنها في الحالات الخطرة كانت تُصاغ وفق أخف البنود[١٧٥]، كما اتهمت السلطات العسكرية المحاكم بالفشل في ضمان تحقيق «عدالة» سريعة وعقاب «مناسب» للثوار[١٧٦]، وأنه على الرغم من صدور سبعة أحكام بالإعدام إلا أن أياً منها لم ينفذ، غير أن السلطات المدنية كانت ترى أن «عدداً عظيماً من الأحكام القاسية قد أوقعت»، وذكرت أن أي شخص كان يقبض عليه وبحوزته سلاح كان يحكم عليه بالسجن مدى الحياة[١٧٧]. وبالفعل فقد حكم على أشخاص بالسجن ست سنوات لحيازة

---

(١٧١) Periodical Appreciation Summary, No. 18/36, C.I.D., 7 Nov. 1936, F.O. 371/20018.

(١٧٢) **Prisons Report, 1936**, p.16.

(١٧٣) انظر: **يوميات أكرم زعيتر**، ص٢٣٠، وانظر قائمة بأسماء الذين اعتقلوا في صرفند في: **نفس المرجع**، ص٢٣١-٢٣٦.

(١٧٤) **نفس المرجع**، ص١٩٠.

(١٧٥) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص٨٦.

(١٧٦) Perise Despatch, p. 104.

(١٧٧) P.M.C., **Minutes of the Thirty Second (Extraordinary) Session, 1937**, p.53.

مسدس، وخمس سنوات لحيازة «١٢» رصاصة، وسنتان لحمل مدية(١٧٨)، ومن المهم الإشارة إلى أنه في جو الثورة، وعند التحدث عن تهم متعلقة بالعمل الوطني، فلم يكن من اليسير الحصول على شهود عرب لأن الغالبية الساحقة متضامنة معهم، ولذلك كانت السلطات المختصة تجد عناءً كبيراً في إثبات التهم وفق الطرق العادية للتحقيق والمحاكمة(١٧٩).

وقد عادت السلطات البريطانية إلى القيام باعتقالات تحت قانون الدفاع وإجراءات الطوارئ، وزجت بالعشرات في معتقل مزرعة عكا خصوصاً في الأشهر الأولى لسنة ١٩٣٧، عند انتشار حالة من «اضطراب الأمن» والتوتر نتيجة مجموعة من حوادث الاغتيال التي وقعت في تلك الفترة، وقد أضرب «١٩٦» معتقلاً عن الطعام في الفترة ١١-١٥ مايو ١٩٣٧ لاعتقالهم دون محاكمة(١٨٠)، ومع توتر الأوضاع في يوليو نتيجة إعلان تقرير بيل وموافقة الحكومة البريطانية على فكرة التقسيم قامت السلطات بمزيد من الاعتقالات، لكن السلطات -التي صدمت لمقتل أندروز في ٢٦ سبتمبر ١٩٣٧- قامت بحملة اعتقالات واسعة شملت عدداً كبيراً بلغ خلال أربعة أيام «٢٠٥» من الشيوخ والعلماء والقضاة والأطباء والمحامين والوجهاء، والمثقفين وغيرهم من الوطنيين(١٨١)، وأرسلت السلطات قوائم بأسماء حوالى ألف شخص للجهات المعنية للقبض على أي واحد منهم يحاول الخروج من فلسطين(١٨٢)، وأخذت أعداد المعتقلين تتزايد بشكل كبير مع اتساع واشتداد الثورة، ولذلك طلبت

---

(١٧٨) عادل غنيم، **الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية**، ص٦١.

(١٧٩) انظر: **تقرير بيل**، ص٢١٤ - ٢٢٠.

(١٨٠) كامل خلة، **مرجع سابق**، ص٦٧١.

(١٨١) انظر: **الشباب**، العدد ٧٣ - ٣٣ «٣٦٨»، ٦ أكتوبر ١٩٣٧، وانظر أيضاً:
Report on Assasination of Andrews, by Keith-Roach (Northen District Commmissioner), 9 Oct. 1937, C.O. 935/21.

(١٨٢) **يوميات أكرم زعيتر**، ص٣٣٦.

السلطات في فلسطين من الحكومة البريطانية اعتماد مبالغ إضافية للنهوض بأعباء توسعة السجون التي عانت من الاكتظاظ وتردي الخدمات بدرجة خطيرة[(١٨٣)].

وأخذت الحكومة في إقامة معتقلات جديدة حتى بلغت «١٣» معتقلاً، كان أهمها معتقلات مزرعة عكا، وصرفند، وبيت لحم، وطولكرم، وجنين، وعتليت، وعناب (قضاء القدس) وباقة الغربية (قضاء طولكرم)، والمالكية، وكفارتيفور (قضاء الناصرة)[(١٨٤)]، وقد عانى هؤلاء من ظروف اعتقالية سيئة من نواحي السكن والنوم والاكتظاظ والطعام وزيارة الأقارب، وعدم القدرة على أداء العبادات بشكل كامل كصلاة الفجر وصيام رمضان[(١٨٥)]، وربما كان من أصعب ما عانوه شعورهم بالظلم نتيجة اعتقالهم لأشهر طويلة دون محاكمة، ودون تهم محددة، وكان أحد الأمثلة البارزة للاعتقال الشخصية الوطنية المعروفة صبحي الخضرا الذي اعتقل في ١٧ يوليو ١٩٣٧ عندما داهمت قوات الأمن مقر اللجنة العربية العليا، وعندما قدم للمحاكمة بعد ذلك بشهرين سحبت السلطات دعوتها ضده لعدم وجود تهمة محددة فأطلقته المحكمة، لكن السلطات الأمنية تلقفته عند خروجه من الباب، وأبلغته بقرار اعتقاله في مزرعة عكا لمدة سنة[(١٨٦)]، وعندما أطلق سراح صبحي الخضرا مرة أخرى في نوفمبر ١٩٣٨، لم يكد يخرج من باب السجن حتى اعتقلته مجموعة من الجنود، حيث ظل في معسكر «إقرت» خمسة أيام عذب في أثنائها، ثم نقل إلى

---

(١٨٣) See: Despatch, H.C. to S. of S. Colonies, 4 May 1937, C.O. 733/328/10; Tel., O.A.G. to S. of S. Colonies, 3 Nov. 1937, C.O. 733/ 355/16; and Tel., H.C. to S. of S. Colonies, 9 Dec. 1937, Important, C. O. 733/355/16.

(١٨٤) **P.D., Commons**, Vol. 347, Col. 2692.

(١٨٥) See: T.R. Gordon-Canning, **The Holy Land: Arab or Jew** (London: No Publisher, 1938), pp. 28-29.

(١٨٦) **الشباب**، العدد ٧٢ - ٣٢ «٣٦٧»، ٢٩ سبتمبر ١٩٣٧.

معسكر في مستعمرة بيت كاليم وعذب حتى ساءت حالته، ثم نقل إلى دائرة المخابرات في القدس، واستمر اعتقاله(١٨٧).

وقد تكررت إضرابات المعتقلين نتيجة سوء الأوضاع في المعتقلات، واعتقالهم دون محاكمة، فاضرب معتقلو مزرعة عكا عن الطعام في يناير ١٩٣٨ لمدة أسبوعين(١٨٨)، ثم أضربوا مرة أخرى في ١٩ أبريل ١٩٣٨ لمدة ثمانية أيام(١٨٩)، ولم يتوقف هذا الإضراب إلا بعد أن طلبت الحكومة من وجهاء عكا ورئيس بلديتها التوسط لإيقافه(١٩٠)، ويبدو أن الحكومة لم تقم بإجراءات جادة لإطلاق سراح المعتقلين أو تحسين أوضاعهم، بل إنها قامت بتشديد قبضتها على المعتقل فقررت نقل خمسين معتقلاً إلى سجن عكا المركزي باعتبارهم القادةالمحرضين على الإضراب، وعندما جرت عملية نقلهم تعرض عبد الحميد شومان - الاقتصادي الفلسطيني ومؤسس البنك العربي - لضرب شديد من الشرطة، مما أثار موجة من السخط في الوسط العربي اضطرت حكومة فلسطين لعمل تحقيق في المسألة، ووصلت إلى نتيجة مؤداها أن الشرطة استخدمت «قوة أكثر مما يبررها الحال» لنقله عندما رفض أن يغادر قبل أن يجمع ملابسه ونعليه، وقدمت الحكومة اعتذارها عن ذلك لمحامي شومان(١٩١).

وعندما بدأت القوات العسكرية حملتها الشاملة ضد الثورة في أواخر أكتوبر ١٩٣٨، رافقتها حملات اعتقال واسعة، وحسب الإحصائيات العسكرية فإن

---

(١٨٧) **يوميات أكرم زعيتر**، ص٥٢٨.

(١٨٨) **الشباب**، العدد ٩٠ - ٥٠ «٣٨٥»، ٢ فبراير ١٩٣٨.

(١٨٩) Despatch, H.C. to S. of S. Colonies, 16 May 1938, C.O. 733/383/7.

(١٩٠) **الشباب**، العدد ١٠١ - ٦١ «٣٩٦»، ٤ مايو ١٩٣٨.

(١٩١) انظر: **يوميات أكرم زعيتر**، ص٣٨٧ - ٣٨٨، **ووثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص٤٧٨-٤٧٩، وانظر أيضاً: Despatch, H. C. to S. of S. Colonies, 1Aug. 1938, Secret, C.O. 733/383/7.

هذه الحملات في الفترة من نوفمبر ١٩٣٨ -نوفمبر ١٩٣٩ أدت إلى اعتقال «٢٣٤٠٥» أشخاص، ووجهت تهم إلى «٨١٩٨» منهم[١٩٢]، وقد اعتقل خلال أسبوعين فقط من شهر نوفمبر ١٩٣٨ أربعة آلاف شخص[١٩٣]، لكن من الواضح أن هذا المعدل أخذ بالانخفاض مع مرور الزمن وضعف وتضاؤل الثورة، ويمكن الوصول إلى هذا الاستنتاج من خلال استقراء إحصائي قام به الباحث لـ ٤٨ تقريراً حول أعمال الجيش في فلسطين خلال سنة ١٩٣٩، كما يشير الجدول التالي[١٩٤]:

سنة ١٩٣٩	يناير-مارس	إبريل-يونيو	يوليو-سبتمبر	أكتوبر-ديسمبر
معدل المعتقلين الأسبوعي	٧٤٩	٢٥٥	٢٢٥	٨٢

وحسب محمد عزة دروزة فإن عدد المعتقلين خلال المرحلة الثانية من الثورة بلغ حوالي خمسين ألفاً[١٩٥]، وقد أوجدت حملات الاعتقال حالة اكتظاظ شديد جعلت السلطات الأمنية تقوم بإطلاق سراح معتقلين ترى أنهم أقل ضرراً لتضع مكانهم آخرين أشد خطراً[١٩٦]، ولم يكن كل المعتقلين يقضون فترات طويلة غير أن معدل أعدادهم في المعتقلات كانت تصل إلى بضعة آلاف، ففي ٢٦ مايو ١٩٣٩ صرح وزير المستعمرات أن عدد المعتقلين في ذلك الوقت هو «٤٨١٦» شخصاً[١٩٧].

ومن جهة أخرى فقد سعت السلطات الأمنية والعسكرية عند اندلاع المرحلة الثانية من الثورة إلى تجاوز روتين المحاكم المعتادة وما يمكن أن يحدث فيها من

(١٩٢) Tel., G.O.C. to W.O., 18 Nov. 1939, Secret, C.O. 733/404/2.

(١٩٣) Military Intelligence Summary, No. 23/38, 18 Nov. 1938, C.O. 732/81/10.

(١٩٤) انظر هذه التقارير في ملف: C.O. 733/404/2

(١٩٥) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية**، جـ١، ص٢٠١.

(١٩٦) **نفس المرجع**، وأيضاً: Letter, Montgomery to Deputy C.I. G.S., 1 Jan. 1939, W.O. 216/111.

(١٩٧) **P.D., Commons**, Vol. 347, Col. 2892.

تأخير أو من عدم إيقاع العقوبة الرادعة التي ترغبها الجهات الأمنية، ولذلك أوصى ويفل فور مقتل أندروز بإنشاء محاكم عسكرية، لمحاكمة كل المتهمين بحيازة أسلحة غير شرعية وكل «الجرائم» ذات الطابع السياسي(١٩٨)، وفي ١١ نوفمبر ١٩٣٧ أعلنت السلطات البريطانية عن إنشاء المحاكم العسكرية تحت قانون الدفاع وإجراءات الطوارىء بهدف توفير محاكمات سريعة رادعة في مواجهة الثورة، على أن يبدأ العمل بها في ١٨ نوفمبر(١٩٩)، وقد أنشئت محكمة عسكرية في المنطقة الشمالية ومقرها حيفا، وأخرى في المنطقة الجنوبية ومقرها القدس، وجرى استقدام أربعة من موظفي قسم النائب العام في بريطانيا وخمسة من الكتبة للمساعدة في أعمال هذه المحاكم، وتم تعيين ادعاء عسكري دائم، وأصبحت كل عمليات توجيه الاتهام في يد العسكريين، حيث يحققون في القضايا بالتعاون مع الشرطة، ثم يتولون عملياً أمر الادعاء(٢٠٠).

وكانت أول قضية تولتها المحاكم العسكرية هي محاكمة الشيخ فرحان السعدي قائد جماعة القسام، فقد قامت مفرزة من الكتيبة الثانية التابعة لفوج إيست يوركشاير East Yorkshire في ليلة ٢٢ نوفمبر ١٩٣٧ بالقبض عليه بمساعدة الشرطة، ووجدت في بيته بعض الأسلحة والذخيرة، وحوكم الشيخ فرحان يوم ٢٤ نوفمبر أمام محكمة عسكرية قضت بإعدامه بتهمة حيازة أسلحة، وأصرت على تنفيذ الحكم بأسرع ما يمكن، رغم أن ذلك الوقت كان شهر رمضان، وأعدم الشيخ فرحان في سجن عكا وهو صائم يوم ٢٧ نوفمبر(٢٠١) وكان لإعدامه أسوأ الوقع في العالم العربي كله، كما زادت الثورة

---

(١٩٨) Wavell Report, p.2.

(١٩٩) Government of Palestine, **Ordinaces, Regulations..., 1937**, Vol. 3, pp. 1135 - 1143.

(٢٠٠) Wavell Report, p.3.

(٢٠١) انظر: الشباب، العدد ٨٢ - ٤٢ «٣٧٧»، ١٥ ديسمبر ١٩٣٧، وانظر أيضاً: Wavell Report, p. 4; Resume of Operations: for Nov. 1937, Air H.Q., 16 Dec. 1937, AIR 5/1247; and **P. D., Commons**, Vol. 329, Cols. 1205-1206.

الفلسطينية اشتعالاً وكثرت الحوادث والصدامات، وكتب أكرم زعيتر في يومياته «إنني لا أعلم استشهاد بطل هز الأمة وأثار مشاعرها بعد استشهاد القسام كما هزها وأثار مشاعرها استشهاد فرحان السعدي»(٢٠٢).

وقد بدا واضحاً أن السلطات البريطانية ترغب في إظهار قبضتها الحديدية، وسحق المعارضة والثورة، ولذلك عزمت على الاستمرار بهذا الأسلوب، لكن بعد بضعة أشهر من عمل هذه المحاكم، لم يكن هناك سوى مؤشر ضئيل على الأثر الذي ترغب السلطات أن تحققه(٢٠٣).

وفي نظر العرب، فإن المحاكم العسكرية كانت تميز في الأحكام بين العرب واليهود على نفس التهم الموجهة، فمثلاً حكم في ٢١ يناير ١٩٣٨ على يهوديين بالسجن خمس سنوات لحيازة أسلحة، بينما حكم على ثلاثة من العرب في ٢٥ يناير ١٩٣٨ بالإعدام لحيازة أسلحة، ثم قام ويفل بتخفيف الحكم على اليهوديين إلى ستة أشهر وثلاثة أشهر(٢٠٤)، وفي بلاغ رسمي صدر وأذيع في القدس في مارس ١٩٣٩ ذكر أن القائد العام للقوات العسكرية أجاز حكم الإعدام الذي أصدرته محكمة القدس العسكرية يوم ٦ مارس على أحمد محمد سمرين من قرية برقة بتهمة حمل سلاح وذخيرة، وأجاز القائد نفسه حكم تلك المحكمة في ٧ مارس ضد مردخاي شالوم مزراحي من القدس بالسجن مدة شهر واحد بتهمة حمل سلاح وذخيرة، غير أن القائد العام قرر ربط الحكم بكفالة مقدارها عشر جنيهات(٢٠٥)!!

وحسب تقارير القادة العسكريين عن المحاكمات العسكرية خلال الفترة نوفمبر ١٩٣٧- ديسمبر ١٩٣٩ فإنه قد تم محاكمة حوالي ألف شخص حكم

---

(٢٠٢) **يوميات أكرم زعيتر**، ص٣٤٠.

(٢٠٣) See: Resume of Operations: for Feb. 1938, Air H.Q., 17 Mar. 1938, AIR 5/ 1248.

(٢٠٤) The Arab Centre, London, **Punitive Measures in Palestine**, pp. 2-3.

(٢٠٥) **الشباب**، العدد ١٤١ - ١٠١ «٤٣٦»، ٢٢ مارس ١٩٣٩.

على حوالي مائتين منهم بالإعدام، والذي تم تخفيفه عن حوالي ثمانين منهم وبرِّئ حوالي «٢٥٠» وحكم على الباقين بمدد مختلفة(٢٠٦)، ويذكر محمد عزة دروزة أن عدد الذين شنقوا -خلال المرحلة الثانية من الثورة- كان «١٤٦»، بينما تجاوز عدد المحكوم عليهم بمدد أبدية وطويلة الألفين بينهم نساء وفتيان وشيوخ طاعنون في السن(٢٠٧)، وربما أضاف محمد عزة دروزة في إحصائيته أولئك الذين حوكموا في المحاكم العادية أيضاً. وبشكل عام، فإن المحاكم العسكرية كانت إحدى العلامات الصارخة على الظلم في نظر العرب، وفي الوقت الذي كانت فيه إحدى مؤشرات كفاءة العمل وحسن الإنجاز لدى البريطانيين.

أما بالنسبة للسجون العادية في فلسطين فإن أعدادها لم تتغير، رغم زيادة أعداد السجناء المحكومين بمدد طويلة، ورغم حالة الاكتظاظ التي شهدتها نتيجة الثورة في فلسطين، كما ضعفت قدرة الشرطة على ملاحقة الجريمة العادية بسبب انهماكها الشديد في مقاومة الثورة، وبسبب انحسار نفوذها عن كثير من المناطق وتحطم الإدارة المدنية لفترة غير قصيرة خصوصاً في القرى والمناطق الجبلية، ثم إن الناس أخذوا يلجؤون في منازعاتهم إلى المحاكم التي أنشأها الثوار(٢٠٨)، ،لذلك فمن الصعب قبول إحصائيات الحكومة باطمئنان حول الجريمة خلال سنوات الثورة، ومن جهة أخرى فإن نفس تصنيف الجرائم ربما يحوطه بعض الشك من وجهة النظر العربية إذ من المحتمل أن توضع عمليات ثورية باعتبارها جرائم قتل أو سرقة أو قطع طرق وما إلى ذلك، وفي إطار هذا

---

(٢٠٦) استخلصت هذه الأرقام من مجموع الإحصائيات المذكورة في التقارير التالية:
Wavell Reprot, pp.16-17; Haining Report, May - Jul. 1938, p. 12; Haining Despatch, Aug. - Oct. 1938, p. 15; Haining Despatch, Nov. 1938 - Mar. 1939, p.22; Haining Despatch, Apr. - Jul. 1939, p.18, and Parker Despatch, p.11.

(٢٠٧) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية**، جـ١، ص٢٠١.

(٢٠٨) See: Despatch, H. C. to S. of S. Colonies, 24 Oct. 1938, C.O. 935/21.

التحفظ يثبت الباحث الجدول الرسمي التالي(٢٠٩)، حول الجرائم خلال الفترة ١٩٣٦-١٩٣٨ مع ذكر نموذجين لجرائم القتل وقطع الطرق:

السنة	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨
جرائم القتل	٢٥٤	١٩٢	٥٩٣
قطع الطريق	١٢٢	٢٢١	٦٠٠
جرائم مع سبق الإصرار	٣٩٧١	٢٦٥٣	٤٥٧٣
جرائم دون سبق الإصرار	١١٥٠٢	١٤٣٩٩	٩٣١٨
المجموع الكلي للجرائم	١٥٤٧٣	١٧٠٥٢	١٣٨٩١

وربما ينبغي النظر لازدياد نسبة الجرائم سنة ١٩٣٧ من زاوية أن الشرطة قد تفرغت بشكل أفضل لملاحقة الجريمة في سنة «الهدنة» هذه التي تخللت الثورة.

ولا بد من وقفة حول ما ذكر من **تعذيب وممارسات تعسفية**، ضد المعتقلين والمساجين العرب، فقد نشرت الكثير من الأخبار حول هذا الموضوع خلال الثورة، وكان من عادة السلطات البريطانية إنكار أي نوع من الممارسات التعسفية والتعذيب، لكن المصادر العربية أشارت إلى العشرات من نماذجها، كما لم تخل المصادر اليهودية من الإشارة إلى ذلك.

وكان أحد النماذج للممارسات التعسفية ضد المعتقلين ما ذكر من استخدامهم كـ «دروع بشرية» أمام سياراتهم وعربات القطارات حتى تنفجر ألغام الثوار بهم إن وجدت، والاحتماء بأجسادهم عند دخول مناطق ذات خطورة كبيرة على القوات العسكرية والشرطة، وفي كتاب وثائقي مصور لمؤلف يهودي، هناك صورة لاثنين من المعتقلين العرب موضوعين على عربة كاشفة مثبتة أمام قطار يسير على السكة الحديدية بحيث ينفجر أي لغم موضوع بهما

---

(٢٠٩) **Palestine: Blue Book, 1938,** (Jerusalem: Government Printer, 1939), p. 466, See also: **Palestine: Blue Book, 1936** (Jeulsalem: Government Printer, 1937), p. 384, and **Palestine: Blue Book, 1937** (Jerusalem: Government Printer, 1938), p.411.

قبل أن يصاب القطار بأذى، وقد علق هذا المؤلف بأنه من خلال هذه الطريقة ضمنت السلطات البريطانية خدمات السكة الحديدية(٢١٠). ويذكر بوراث أن القطارات وأحياناً السيارات العسكرية كان يوضع بها أقارب قائد الثوار في المنطقة التي تسير فيها، أو يوضع الوجهاء المحليون في عربات الترولي التي تقدم لكشف الطريق أمام القطار(٢١١)، وتذكر الرواية الإسرائيلية الرسمية أن الجيش عندما أعاد احتلال القدس القديمة في أكتوبر ١٩٣٨، أخرج السكان العرب من بيوتهم ووضعهم أمام القوات، حتى يحول ذلك دون إطلاق النار عليها(٢١٢).

وفي المصادر العربية إشارات إلى أن الجنود البريطانيين كانوا يستصحبون معهم في سياراتهم عرباً ليكونوا «متراساً يحتمون به من بأس المجاهدين»(٢١٣). وذكر بيان للمكتب العربي بدمشق أن سلطات معتقل مزرعة عكا كانت تنتقي كل يوم عدداً من المعتقلين الوجهاء لترسلهم مع الجيش في تنقلاته، لكي تنفجر بهم أي ألغام يضعها الثوار، وأضاف البيان أن أول مجموعة أخذت في ١٥ فبراير ١٩٣٩ وكانت مكونة من ثلاثة من المحامين هم عبد الرحمن النحوي وراشد الجيوسي وحسن حسونة بالإضافة إلى حسام الدين الخيري ابن رئيس البلدية(٢١٤). وفي معتقل بيت لحم، اعتادت السلطات هناك أخذ أربعة من المعتقلين يومياً ووضعهم في العربة الكاشفة أمام القطار، وقد حدث أن انفجر لغم تحت هذه العربة في أغسطس ١٩٣٨ مما أدى إلى مقتل عادل جنوزع وإصابة موسى الرملاوي بجراح، وإثر ذلك أضرب المعتقلون عن الركوب وطلبوا من السلطات «إعدامهم رمياً بالرصاص في داخل المعتقل على

---

(٢١٠) Yigal Lossin, **Pillar of Fire: The Rebirth of Israel, a Visual History** (Belgium: Shikmona Publishing Co., 1983), p.242.

(٢١١) Porath, **The Palestinian Arab National Movement**, p.240.

(٢١٢) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص١٦٨.

(٢١٣) **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص٤٤٩، ص٥٠٠.

(٢١٤) **الشباب**، العدد ١٤١ - ١٠١ «٤٤٣٦»، ٢٢ مارس ١٩٣٩.

أن يفتك بهم وهم في العربة»، ولكن الجيش والشرطة أرغما عدداً آخر من المعتقلين في معتقلات أخرى على الركوب في العربات الكاشفة، مصرين على الاستمرار في هذه السياسة[(٢١٥)].

وكان أشهر حوادث الانفجار بمعتقلين عرب ما حدث لعشرين شاباً من قرية الذيب عندما وضعوا في سيارة كبيرة وأمروا بالسير على طريق الناقورة ليلاً (في ١٢ سبتمبر ١٩٣٨)، وبعد أن راحوا جيئة وذهاباً أكثر من مرة انفجر بهم لغم أدى إلى مقتل «١٦» وجرح أربعة، وترى المصادر العربية أن البريطانيين هم الذين وضعوا اللغم، حيث تمت العملية تحت إشراف ضابط مسؤول قتل شقيقه بلغم قبل ذلك بستة أيام في نفس المنطقة[(٢١٦)].

أما حادثة مقتل العربي محمد حداد على يد أربعة من الشرطة البريطانيين صباح ٢٤ أكتوبر ١٩٣٨ -عندما أخذوه من قيادة الشرطة في يافا في الطريق إلى سجن تل أبيب- فقد أثارت على ما يبدو حرجاً كبيراً للسلطات البريطانية، إذ إن أكثر من عشرة شهود عيان -بينهم أشخاص غير عرب- رأوا سيارة الشرطة تقف على الطريق وتطلب من المعتقل أن ينزل وهو مقيد، ثم صوبوا عليه بنادقهم وقتلوه ثم جاء أحدهم فأطلق «رصاصة الرحمة» على رأسه، وقد ادعى هؤلاء أمام السلطات أن المعتقل حاول الهرب، غير أن التحقيقات البريطانية لم تجد بداً من اتهامهم بالقتل[(٢١٧)]، وعندما قدموا للمحاكمة حكم على أحدهم بالسجن ثلاث سنوات وعلى الثاني بالسجن سنة وعلى الاثنين الآخرين بالسجن سنة مع وقف التنفيذ[(٢١٨)]، ثم خفف الحكم بعد ذلك عن

---

(٢١٥) **العلم المصري**، العدد ١١٨-٤٥٢، ٣٠ أغسطس ١٩٣٩.

(٢١٦) **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص٥٠٥ - ٥٠٦، **ويوميات أكرم زعيتر** ص٤٤٩ - ٤٥٠، وانظر أيضاً: **الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص٣٢٥.

(٢١٧) ee: Attorny General to Cheif Secretary, 26 Nov. 1936, Most ecret, C.O. 733/371/4; A. Andrawus (Eyewitness) to IacMichael, 26 Oct. 1938, C.O. 733/371/4.

(٢١٨) **الشباب**، العدد ١٣١ - ٩٣ «٤٢٦»، ١٨ يناير ١٩٣٩.

الأول إلى السجن «١٨» شهراً، بينما أبطل الحكم عن الثلاثة الآخرين(٢١٩).

وإذا أردنا التعرض لما ذكر من تعذيب المعتقلين والسجناء على يد السلطات المختصة فليس من السهل مناقشة الأمر وحصر الأمثلة في أسطر محددة فالاتهامات العربية للسلطات العسكرية والأمنية كانت كثيرة ومتنوعة ومرفقة بالعديد من الأسماء والتواريخ وحتى التقارير الطبية(٢٢٠)، ومن وسائل التعذيب التي ذكر أن السلطات مارستها: الضرب بقبضات الأيدي وبالأحذية، والجلد، ونهش الكلاب للحوم الضحايا بعد تجويعها، وإدخال الماء بدفاعة «طلمبة» عن طريق الأنف إلى المعدة، وتلبيس أقدام المعتقلين أكياس القش وإحراقها، والبول على وجوههم وإدخال العصى في أدبار الضحايا وتحريكها، واللواط، وفرك الخصيتين أو ربطها بخيطان القنب وشدها، وتعليق المعذبين من أرجلهم، وتجربة عملية الشنق إلى درجة الخطر... هذا فضلاً عن سب دين المعتقلين ونبيهم وإهانتهم ووضع الأجراس في أعناقهم وطلب الرقص منهم... وغير ذلك(٢٢١).

الإبعاد

كانت إحدى المسائل التي ناقشتها السلطات المدنية والعسكرية عند اندلاع الثورة إمكانية القيام بالقبض على الحاج أمين وعدد من الزعماء العرب البارزين ونفيهم وإبعادهم إلى إحدى المستعمرات البريطانية، ولم تكن مسألة الإبعاد أمراً جديداً على السياسات الأمنية البريطانية، فقد مارستها من قبل في مصر ضد عدد من الزعماء الوطنيين بعد حركة أحمد عرابي ١٨٨٢ وبعد انتفاضة ١٩١٩... . وقد هدفت بريطانيا -من خلال الإبعاد- إلى عزل القيادات والزعامات الوطنية عن الشعب، وإضعاف الحركة الوطنية، وإحكام السيطرة

---

(٢١٩) Despatch, MacMicheal to MacDonald, 22 Sep. 1939, W.O. 32/4562.

(٢٢٠) انظر مثلاً: **يوميات أكرم زعيتر**، ص٣٦٩ - ٣٧٠، وص ٣٧٢، وص ٤٤٥، وص ٥٨٢، و**وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص٥١١، وص ٥٤٦-٥٤٨.

(٢٢١) انظر: **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص٤٩٣ - ٤٩٥.

على البلد، وتشيجع إمكانية ظهور قيادات سياسية بديلة أكثر «اعتدالاً»، ولكن هذا الأسلوب لم يكن دائماً أسلوباً ناجحاً، ففي حالة استمرار اندفاعة الحركة الوطنية واضطرار السلطات لإعادة المبعدين، فإن هؤلاء كانوا يعودون أكثر شعبية ونفوذاً بسبب ما قدموا من تضحيات، بل ويحصدون عدداً من المكاسب الوطنية كما حدث مع سعد زغلول ورفاقه إثر انتفاضة ١٩١٩.

وقد كان بيرسي متحمساً لعملية الإبعاد، ولكن المندوب السامي بدا متردداً في القيام بها، غير أنه طلب من وزارة المستعمرات في ١٨ مايو ١٩٣٦ إعطاءه صلاحية إبعاد المفتي وباقي أعضاء اللجنة العربية العليا إلى قبرص إذا استدعت الضرورة القصوى ذلك[٢٢٢]، وبعد يومين أعطاه وزير المستعمرات هذه الصلاحية مع الإشارة إلى أن مستعمرة جبل طارق أنسب[٢٢٣]، ولكن المندوب السامي الذي كان يفتقر إلى أدلة محددة حول دعم ومشاركة المفتي وباقي الزعماء للثورة، والذي خشي أن يحل مكانهم رجال أكثر تشدداً، لم يتخذ إجراءً سريعاً ضدهم.

وعندما قررت الحكومة البريطانية اتخاذ إجراءات حاسمة لقمع الثورة في أوائل سبتمبر ١٩٣٦، أثيرت مسألة إبعاد الحاج أمين وأعضاء اللجنة العليا فطلب المندوب السامي تأكيد الاعتماد بالإبعاد إلى جبل طارق[٢٢٤]، ولكن كان هناك بعض الصعوبات في جبل طارق بسبب الأوضاع المضطربة في إسبانيا، ولذلك رتبت وزارة المستعمرات الأمر مع جزر سيشل[٢٢٥]. واتفق على الإبعاد بأمر قائد القوات العسكرية بعد إعلان الأحكام العرفية في

(٢٢٢) Tel., H.C. to S. of S. Colonies, 18 May 1936, Importnat, Private and Personal, C.O. 733/411/4, and Peirse Despatch, p.94.

(٢٢٣) Tel., S. of S. Colonies to H.C., 20 May 1936, Important, Private and Personal, C.O. 733/311/4

(٢٢٤) Tel., H.C. to S. of S. Colonies,6 Sep. 1936, Important, C.O. 733/311/4

(٢٢٥) Tel., S. of S. Colonies to H.C., 9 Sep. 1936, Secret, C.O. 733/311/4

فلسطين(٢٢٦)، بيد أن توقف الإضراب والمرحلة الأولى من الثورة قبل إعلان هذه الأحكام، قد دفع وزارة المستعمرات أن تطلب من المندوب السامي في ١٤ أكتوبر ١٩٣٦ تأجيل تنفيذ الإبعاد بسبب تغير الأوضاع(٢٢٧).

وحاولت قيادة القوات العسكرية استغلال فرصة ذهاب الحاج أمين في فبراير ١٩٣٧ إلى الحج، فاقترحت إصدار قرار بمنعه من العودة إلى فلسطين، لكن القائم بأعمال الحكومة -الذي ثنّى على فائدة إبعاده- رفض الموافقة على هذا الإجراء لما قد يؤدي إليه من مضاعفات وإثارة «الاضطراب» واتهام الحكومة بالخوف والتحايل، ثم إن البلد كانت في حالة سلام، ولم تكن اللجنة الملكية «لجنة بيل» قد أصدرت تقريرها بعد، فضلاً عن أن هذا الأسلوب قد يترك الحاج أمين يعمل بحرية في البلاد العربية(٢٢٨)، وقد وافق المندوب السامي -الذي كان في إجازة- على هذا الرأي، كما أيده وزير المستعمرات الذي كان يرى أن إبعاد الحاج أمين يعتمد على إعطائه مبرراً مقبولاً للبريطانيين بعد صدور تقرير بيل(٢٢٩).

وبالفعل فقد وجدت بريطانيا الفرصة سانحة لإبعاد المفتي إثر صدور تقرير بيل في يوليو ١٩٣٧، فقد ذكر هذا التقرير -الذي أوصى بتقسيم فلسطين- أن المفتي يجب أن يتحمل قسطه الكامل من المسؤولية في أحداث ١٩٣٦ بوصفه رئيس اللجنة العربية العليا(٢٣٠)، كما أن المفتي من جهته نشط في معارضة التقسيم وأرسل رسائل إلى زعماء العالم الإسلامي يطلب الدعم والمؤازرة،

---

(٢٢٦) Draft Tel., S. of S. Colonies to H.C., 1 Oct. 1936, C.O. 733/311/4.

(٢٢٧) Tel., S. of S. Colonies to H.C., 14 Oct. 1936, Secret, Immediate, C.O. 733/311/4.

(٢٢٨) Tel., O.A.G. to S. of S. Colonies, 27 Feb. 1937, Most Secret, Immediate, C.O. 733/326/4.

(٢٢٩) S. of S. Colonies to the Prime Minister, 2 Mar. 1937, Personal, C.O. 733/326/4.

(٢٣٠) **تقرير بيل**، ص٢٣٥-٢٣٦.

ولذلك قامت قوات الأمن البريطانية بمحاصرة مكاتب اللجنة العربية العليا أثناء تواجد المفتي في ١٧ يوليو ١٩٣٧ غير أن المفتي استطاع الهرب ولجأ إلى المسجد الأقصى، الذي لم تجرؤ السلطات على دخوله خشية من العواقب المحتملة[٢٣١].

وعندما دخلت الثورة مرحلتها الثانية، أصدرت الحكومة في فلسطين في الأول من أكتوبر ١٩٣٧ -تحت قانون الدفاع- إجراءات الطوارئ التي تعطي أوامر إبعاد أعضاء اللجنة العربية العليا والنشطاء السياسيين، واعتبار هذه اللجنة واللجان القومية غير شرعية، وإعفاء الحاج أمين من منصبه كرئيس للمجلس الإسلامي الأعلى ولجنة الأوقاف[٢٣٢]، وفي اليوم نفسه، قامت بالقبض على ثلاثة من أعضاء اللجنة العليا هم حسين الخالدي وأحمد حلمي عبد الباقي وفؤاد سابا، كما قبضت على رشيد الحاج إبراهيم الذي يعتبر أحد الشخصيات الوطنية البارزة، ووضع الأربعة على متن السفينة البريطانية سسكس الراسية في ميناء حيفا، أما عضو اللجنة العليا يعقوب الغصين فقد سلم نفسه في اليوم التالي الى شرطة الرملة بعد أن علم أن السلطات تبحث عنه، وقد نقل الجميع إلى السفينة البريطانية اكتف Active الراسية في ميناء يافا، والتي غادرت بعد ذلك إلى جزر سيشل مباشرة[٢٣٣]، أما الحاج أمين فقد خطط البريطانيون في تلك الفترة لاستقدام شرطة هندية مسلمة لاعتقاله داخل المسجد الأقصى، ولكنه تمكن من الهرب مساء ١٤ أكتوبر ١٩٣٧ إلى لبنان[٢٣٤]. وأصدرت السلطات قراراً بمنع دخول محمد عزة دروزة وعوني عبد الهادي وعبد اللطيف صلاح والفرد روك وجمال الحسيني إلى فلسطين، وهم أعضاء اللجنة العل

---

(٢٣١) انظر: زهير المارديني، مرجع سابق، وانظر أيضاً: ara, **op. cit**., pp. 1-162.

(٢٣٢) vernment of Palestine, **Ordinances, Regulations..., 1937,** .1, pp. 911-913.

(٢٣٣) انظر: **الشباب**، العدد ٧٣ - ٣٣ «٣٦٨»، ٦ أكتوبر ١٩٣٧، وانظر أيضاً: atch, O.A.G. to S. of S. Colonies, 14 Oct. 1937, C.O. 935/21.

(٢٣٤) Jbara, **op. cit.**, p.161.

الذين أفلتوا من قبضة السلطة[٢٣٥].

ويظهر أن الزعماء الفلسطينيين الخمسة الذين نفوا إلى جزر سيشل قد عانوا من ظروف حياتية صعبة، وتعرضوا للمراقبة الشديدة، ولم يسمح لهم بالاتصال بالسكان إلا بحضور الحرس[٢٣٦]، غير أن السلطات لم تحقق على ما يبدو أهم ما كانت ترجوه من فكرة الإبعاد، إذ إنها فشلت في القبض على زعيم فلسطين الأول الحاج أمين، وفشلت في الحد من حركته ونشاطه، خصوصاً وأنه نزل لاجئاً سياسياً في لبنان وعلى مسافة لا تزيد عن ساعتين من الحدود الفلسطينية، كما فشلت في القبض على أكثر الأعضاء نشاطاً ونفوذاً في اللجنة مثل جمال الحسيني، ومحمد عزة دروزة وعوني عبد الهادي، وقد مارسوا نشاطاً واسعاً في دعم الثورة وتوجيهها والدعاية لها.

وقد ظل المبعدون الخمسة في سيشل أكثر من سنة قبل أن يتضح مستقبل وضعهم، وقد جاء تراجع الحكومة البريطانية عن فكرة التقسيم، ودعوتها إلى مؤتمر المائدة المستديرة في لندن ليمثل بداية انفراج في السياسة البريطانية تجاه المبعدين، وبعد التشاور مع المندوب السامي قررت الحكومة البريطانية إطلاق سراح المبعدين، وأبلغت وزارة المستعمرات المندوب السامي في ٧ ديسمبر ١٩٣٨ بهذا القرار الذي اتخذ لتسهيل تسمية الفلسطينيين لوفدهم المفاوض إلى لندن، وإعطاء الفرصة لأن يكون المبعدون ممن يتم اختيارهم[٢٣٧]. وفي ١٤ ديسمبر أصدر المندوب السامي قراراً بالإفراج عن المبعدين الخمسة فوراً على ألا

---

(٢٣٥) **الشباب**، العدد ٧٥-٣٥ «٣٧٠»، ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧، **ويوميات أكرم زعيتر**، ص٣٣٦.

(٢٣٦) انظر: **الشباب**، العدد ٨٦ - ٤٦ «٣٨١»، ١٢ يناير ١٩٣٨، والعدد ٩٠ - ٥٠ «٣٨٥»، ٢ فبراير ١٩٣٨ - والعدد ١٠٠ - ٦٠ «٣٩٥»، ٢٠ إبريل ١٩٣٨، والعدد ١٠٥ - ٦٥ «٤٠٠»، ١٥ يونيو ١٩٣٨، وانظر أيضاً:

Tel., Sychles Commissioner to S. of S. Colonies, 28 Nov. 1938, C.O. 733/387/4.

(٢٣٧) Tel., S. of S. Colonies to H.C., 7 Dec. 1938, Most Immediate, C.O. 733/387/4.

يعودوا إلى فلسطين[٢٣٨].

ومن جهة أخرى مارست السلطات البريطانية في القدس ولندن ضغوطاً على السلطات الفرنسية في سوريا ولبنان للتضييق على زعماء ورجال الحركة الوطنية الفلسطينية اللاجئين إلى هناك، ورغم أن السلطات الفرنسية كانت تقدم كل مساعدة عسكرية وأمنية ممكنة في ضبط الحدود ومنع تهريب السلاح، إلا أنها كانت تتساهل إلى حد ما مع هؤلاء الرجال مقابل تساهل بريطانيا تجاه الثوار السوريين الذين لجأوا إلى شرق الأردن وفلسطين[٢٣٩]. غير أن ظروف الأزمة الدولية مع ألمانيا قربت الصلات بين فرنسا وبريطانيا، كما أن قدوم المندوب السامي الفرنسي الجديد في فبراير ١٩٣٩ وتأزم العلاقة بين فرنسا والحكم الوطني في سوريا أدى إلى نقض فرنسا معاهدتها مع السوريين وعودتها إلى حكم الانتداب. وكان لذلك أثره في اشتداد الضغط على النشاط الفلسطيني في سوريا ولبنان، وحدث عدد من عمليات الاعتقال والمداهمة والملاحقة أدت إلى خروج الكثير من الزعماء الوطنيين الفلسطينيين وتوافدهم على العراق، وانتهى ذلك بهروب الحاج أمين الى العراق في أكتوبر ١٩٣٩، ليسدل بعد ذلك الستار على الثورة في فلسطين[٢٤٠].

* * *

وإذا كنا قد استعرضنا في الصفحات السابقة وسائل وأساليب بريطانيا في قمع الثورة في فلسطين، فإننا قد نصل إلى نتيجة مؤداها أن هذه الأساليب لا

---

(٢٣٨) **يوميات أكرم زعيتر**، ص٥٤٣، وكامل خلة، **مرجع سابق**، ص٧٢٩.

(٢٣٩) خيرية قاسمية، **مرجع سابق**، ص٢٣٤، وأيضاً:

Peirse Despatch, pp. 96-97, and Wavell Report, p.15.

(٢٤٠) خيرية قاسمية، **مرجع سابق**، ص٢٣٥، **ويوميات أكرم زعيتر**، ص٦٠٠ - ٦١٠، وانظر أيضاً:

Despatch, H. C. to S. of S. Colonies, 12 May 1938, Secret, AIR 2/ 3312, and Tel., S. of S. Colonies to H. C., 9 Jun. 1938, Secret, AIR 2/3312.

تختلف في جوهرها عن الأساليب التي مارسها الاستعمار في أوقات وأماكن مختلفة، ولا عن تلك التي نقرأ أو نسمع عنها في وقتنا الحاضر، مما قامت وتقوم به أنظمة مختلفة في قمع الانتفاضات والثورات. كما أن نفي اتخاذ أساليب قمعية وتعسفية والإصرار على أن أساليبها في المواجهة لا تتعدى الأساليب الشرعية الحضارية هو قاسم مشترك أيضاً بين الجميع، على الرغم مما يذكر من عشرات التقارير والأدلة التي تؤكد وجود ممارسات مخالفة لحقوق الإنسان... . وسيكون من الصعب التحقق من كثير من النقاط عندما تلجأ الأنظمة لإخفاء أي معالم تدل على ممارستها، مما يجعل الحذر في النظر إلى ما تقول أمراً مطلوباً.

لقد اعتبرت بريطانيا «سمعة الجندي البريطاني» هي أفضل إجابة لأولئك المتخوفين من ارتكابها ممارسات تعسفية في فلسطين(٢٤١)، وحاولت بريطانيا في تلك الفترة أن تظهر كمدافع عن حقوق الأمم الضعيفة، خصوصاً إبان الأزمة الأوروبية في مواجهة النازية الألمانية، ولكن هذا لم يكن كافياً ليقنع أبناء فلسطين على الأقل بإنصاف ما تمارسه بريطانيا على أرضهم من احتلال، ومن رعاية للمشروع الصهيوني، كما لم يكن كافياً ليسكن غضب عشرات الآلاف ممن أصيبوا أو اعتقلوا، أو هدمت بيوتهم، أو نكبوا في أرزاقهم.

ومن الجدير بالذكر أن الكيان الإسرائيلي لا يزال يطبق قوانين الطوارئ -التي سنتها بريطانيا أيام الانتداب- على فلسطين المحتلة ويمارس نفس الوسائل مستفيداً من الخبرة البريطانية في هذا الإطار، وما نسمع به في وقتنا الحاضر من نسف المنازل والاعتقال الإداري وحظر التجول والإبعاد...، هو جانب من ذلك «الإرث» الذي تركته بريطانيا في فلسطين.

---

(٢٤١) Military Lessons, p.32.

الخاتمة

عند محاولتنا استقراء وتقييم القوات العسكرية والشرطة في فلسطين خلال الفترة ١٩١٧-١٩٣٩، فمن المهم عدم النظر إليها على أساس أنها قوات وطنية، أو اعتبارها تخدم أهدافاً وطنية متعلقة بالدفاع عن مصالح شعب فلسطين، وحفظ أمنه واستقراره. ذلك أن فلسطين خضعت في تلك الفترة للاحتلال البريطاني، الذي يخدم بالدرجة الأولى مصالح بريطانيا الاستراتيجية والسياسية، ويتسق مع اعتباراتها الاقتصادية ، ومع خلفيات البريطانيين الحضارية والدينية والثقافية. وقد فرض هذا الاحتلال واستمر بما يخالف ويكبح طموحات وآمال الشعب العربي في فسطين، وبما يضمن تسهيل تنفيذ المشروع الصهيوني بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. ولذلك استخدمت الأجهزة الأمنية والعسكرية كأداة حيوية لضمان السيطرة البريطانية، وتنفيذ سياساتها.

ويظهر أن من أكثر ما يلفت النظر عند دراسة «المشكلة الأمنية» في فلسطين في تلك الفترة هو أن المشروع الاستعماري البريطاني أدخل طرفاً ثالثاً في المعادلة -بالإضافة إلى الطرفين العربي والبريطاني- هو الطرف اليهودي الصهيوني. وقد ضاعف ذلك من شدة الضغط والعبء على أهل فلسطين، وعمق لديهم الشعور بالخطر، والخوف من المصير المجهول، مما أدى إلى وجود مشكلة أمنية شبه دائمة، وحالة من السخط والغليان، فتحت الباب على مصراعيه لاحتمالات الثورات، والصدامات ذات الطبيعة القومية والدينية. وكلما ازداد تقدم وتطور المشروع الصهيوني وازداد المهاجرون اليهود واتسعت مستوطناتهم، كلما زاد ذلك من احتمالات «الاضطراب» وتردي الأوضاع الأمنية. وإذا كانت بريطانيا قد استفادت لفترة ليست بالقصيرة من أن عداء العرب توجه نحو اليهود بالذات، بينما حاولت هي أن تظهر بمظهر الحكم المنصف بين الطرفين، إلا أن عداء العرب أخذ يتجه بشكل متزايد نحو بريطانيا في الثلاثينيات، بعد أن شعروا أنها -على حد تعبيرهم- هي «أصل الداء

وأساس كل بلاء»، وكانت الثورة الكبرى التي وقعت في ١٩٣٦ - ١٩٣٩ أبرز مظاهر هذا العداء.

وإن تبني بريطانيا للمشروع الصهيوني قلل -على ما يبدو- من احتمالات التفاهم السلمي بينها وبين العرب، نتيجة إصرار اليهود على الاستمرار في مشروعهم، واستخدام كل ما لديهم من أساليب الضغط والنفوذ، التي أدت أكثر من مرة لتراجع بريطانيا عن وعودها للعرب. ورغم أننا لا نقلل من أهمية فلسطين الاستراتيجية، وقيمتها الدينية الحضارية بالنسبة لبريطانيا، فلعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن تبنيها للمشروع الصهيوني كان من الأسباب الهامة التي جعلت السياسة البريطانية تتميز بنوع من «العناد»، وعدم الاستجابة لأي من المطالب الوطنية للعرب في فلسطين، وإصرارها الدؤوب على استخدام آلتها الأمنية والعسكرية لقمع أي انتفاضة وثورة دونما هوادة. وربما يسهم ذلك في الإجابة على تساؤل حول استجابة بريطانيا للعديد من المطالب السياسية للبلدان العربية المجاورة التي كانت تستعمرها، وهي بلدان ربما بذل بعضها جهداً أقل نسبياً مما بذله الفلسطينيون خلال ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩م.

إن استقراء الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية في فلسطين تدفعنا إلى استنتاج واضح هو أن «المسيرة الأمنية» و«حفظ القانون والنظام» لم تكن مهمة سهلة، وأن الهاجس الأمني شغل الأوساط السياسية البريطانية في القدس ولندن لفترات غير قصيرة. وقد انعكس هذا الهاجس على تعيين بريطانيا لأشخاص ذوي خلفية عسكرية وأمنية في المراتب السياسية الأولى في فلسطين، كما انعكس على الحجم الكبير نسبياً للحامية حتى سنة ١٩٢٢، ثم على حجمها الكبير المتزايد خلال الثلاثينيات. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك قسم بريطاني في شرطة فلسطين أخذ يزداد تدريجياً حتى بلغ عدد أفراده -وأغلبهم من الجنود السابقين- في أواخر الثلاثينيات أكثر من نصف عدد شرطة فلسطين. وليس مما يجانب الصواب أن نشير إلى أن أثر هذا الهاجس كان واضحاً في النفقات الكبيرة التي كانت تنفق على «الأمن وحفظ النظام والقانون» وهي

نفقات كانت تقارب ثلث ميزانية حكومة فلسطين. وفضلاً عن أنها كانت ترهق دافع الضرائب الفلسطيني، فإنها كانت تتم على حساب مهمات حيوية لأي حكومة كالصحة والتعليم. وليس هذا فقط، إذ إن السلطات البريطانية استندت في أدائها الأمني والعسكري إلى عدد كبير من القوانين والتشريعات التي تعطيها «الحق» في اتخاذ إجراءات أمنية وعقابية صارمة، وتعاقب وفقها جماعات كبيرة أو مناطق وقرى «بجريرة» أفراد لا يكونون معروفين أحياناً.

وبسبب حساسية الوضع والطبيعة المميزة للمشروع الاستعماري البريطاني في فلسطين، يظهر أن بريطانيا فضلت أن تكون جميع القوات العسكرية من البريطانيين، وعندما تستدعي الحاجة استخدام قوات أخرى، كانت تلجأ للاستفادة من جنود المستعمرات الأخرى المضموني الولاء وخصوصاً الهند. ولهذا لم تشكل بريطانيا مطلقاً قوات عسكرية عربية فلسطينية، كما رفضت طلبات اليهود بتشكيل قوات عسكرية بنسب كبيرة منهم. وسعت من خلال ذلك إلى الاستفراد بهذا الجهاز الحساس، ومنع احتمالات ضعفه وتفككه وانقلابه على السلطة، وهذا مكنها من الظهور بمظهر متوازن بين العرب واليهود، وبشكل لا يثير استفزازاً عنيفاً لأي من الطرفين وإن كان لا يرضيهما بالضرورة. غير أن السلطات البريطانية غضت الطرف عن التشكيلات العسكرية السرية اليهودية، التي نمت واتسعت بعيداً -إلى حد ما- عن الأضواء، ثم ما لبثت أن استفادت منها في ضبط الأمن، والقضاء على الثورة في الفترة ١٩٣٦-١٩٣٩.

ومن جهة أخرى، فإن حرص بريطانيا الشديد على ألا تتحمل أية نفقات إضافية ناتجة عن وجود قوات عسكرية تابعة لها في فلسطين، دفعها إلى التفكير بأفضل الطرق من الناحية الاقتصادية لتحديد حجم وطبيعة الحامية، ولذلك تم تحويل الإشراف العسكري على فلسطين من وزارة الحرب إلى وزارة الطيران في إبريل ١٩٢٢ لأن نظامها أقل تكلفة، وأكثر مناسبة لطبيعة إمارة شرق الأردن الصحراوية التي كانت تتبع القيادة العسكرية في فلسطين. وفي الوقت نفسه،

حاولت تعويض تخفيض الحامية بإنشاء قوات شبه عسكرية من الجندرمة العربية والبريطانية. ثم ما لبثت أن أغراها هدوء الأحوال والركود السياسي في بداية النصف الثاني من العشرينيات بالمضي قُدما في التخفيض، فألغيت الجندرمة سنة ١٩٢٦ وخفضت الحامية إلى درجة أنها كادت تختفي من فلسطين. غير أن انتفاضة البراق سنة ١٩٢٩ نبهت السلطات إلى احتمال اندلاع انتفاضات مفاجئة تنتشر بسرعة على نطاق واسع، مما دفعها إلى الاحتفاظ بحامية قوية دائمة، تحملت حكومة فلسطين جميع تكاليفها الإضافية. وعندما اندلعت الثورة الكبرى تضاعف حجم الحامية مرات عديدة، واستعادت وزارة الحرب الإشراف العسكري على فلسطين، على اعتبار أن الجيش هو الأنسب في التعامل مع الثورة وسحقها. ورغم أن هذه الحامية وما ترتب على الثورة من إجراءات أمنية قد «ابتعلت» جميع الفوائض المالية الكبيرة لحكومة فلسطين، فإن الحكومة البريطانية اضطرت في النهاية إلى تحمل جزء من التكاليف حتى يتم القضاء على الثورة.

وإذا كان لنا أن نجيب عن تساؤل حول طبيعة دور القوات العسكرية ومدى نجاحها في تنفيذه، فإن استعراض الفترة التي خضعت للدراسة يظهر لنا أن هذه القوات قد اقتصر دورها خلال الفترة ١٩١٨-١٩٣٥ على كونها -بشكل أساسي- قوة رادعة. وقد بدا ذلك واضحاً من مشاركتها المحدودة، لأيام معدودة وفي أوقات متباعدة في قمع الانتفاضات التي حدثت في سنوات ١٩٢٠ و ١٩٢١ و١٩٢٩. أما خلال ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ فقد كان من الطبيعي أن يكون لها دورها الحيوي البارز، وأن تتحمل عبئاً كبيراً، وأن تظل منهمكة في العمل حتى نهاية الثورة.

وبشكل عام، فقد نجحت القوات العسكرية في أداء الدور المناط بها، وظلت الأداة القوية المتماسكة الموالية التي استخدمتها السلطة بفعالية كلما احتاجت إليها. ورغم أن القوات فشلت في سحق الثورة الكبرى في وقت مبكر، ورغم أن هذه الثورة استطاعت أن تبسط نفوذها لفترة غير قصيرة على الكثير من

مناطق فلسطين، إلا أن القوات العسكرية تمكنت في النهاية من سحق الثورة، وإعادة الهيمنة البريطانية وتثبيت سلطتها.

أما في شرطة فلسطين، فقد كان من الطبيعي ألا تستطيع السلطات الاستغناء عن الفلسطينيين، إذ كان لا بد من وجود عناصر محلية تفهم لغة الناس وعاداتهم وأسلوب التعامل معهم، وتستطيع نقل المعلومات ومتابعة التحقيقات وكشف المخالفات، فضلاً عن أن تكاليفها كانت أقل بكثير من تكاليف عمل البريطانيين. لكن البريطانيين احتفظوا لأنفسهم بالمناصب العليا ومعظم رتب الضباط الكبار، كما احتفظوا بقسم من الشرطة البريطانيين أخذ عددهم في الازدياد مع ازدياد توتر الأوضاع الأمنية. وهذا يعكس حرص السلطات على التحوط والهيمنة على جميع المفاصل في هذا الجهاز الحساس. وحاولت السلطات إيجاد نوع من التوازن في نسب أعداد أفراد الشرطة الفلسطينيين من عرب ويهود، غير أنها مالت للاستفادة من الأقليات خصوصاً في مناصب الضباط والرتب الأعلى، ولم تستطع السلطات الاستمرار في حالة التوازن هذه عند اندلاع ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩، فأخذت تعتمد بشكل متزايد على الشرطة البريطانيين واليهود بينما أخذت نسب أعداد العرب في الانحسار.

ورغم أن السلطات البريطانية بذلت جهوداً كبيرة في تنظيم الشرطة الفلسطينيين وتأهيلهم ورفع درجة ولائهم وانضباطهم...، إلا أن تحسن كفاءتهم وانضباطهم اقتصر على تنفيذ مهام الشرطة العادية في أوقات السلم. أما عند وقوع انتفاضات أو ثورات ذات طابع وطني... فإن الكثير من هؤلاء كانوا يقدمون -في أحيان عديدة- ولاءهم لقومهم ودينهم على ولائهم للسلطات البريطانية، مما جعلهم عناصر خطر محتملة على البريطانيين وسياستهم في فلسطين. وقد تكررت معاناة الشرطة من الخلل والإرباك، ومن التفسخ والتفكك في الظروف الصعبة، وعندما كانت حاجة البريطانيين ماسة إليها... ولذلك بدا أن مسيرة هذه الشرطة -خلال الفترة التي عالجها البحث- محبطة إلى حد ما للبريطانيين. وبشكل عام، فإن حالة العداء ا

بين العرب واليهود بسبب المشروع الصهيوني في فلسطين، وعدم رضا أحد الطرفين أو كليهما عن السياسة البريطانية تجاههما، كان يوجد حالة من الشد والتوتر وعدم الثقة، وخصوصاً عند تأزم الأوضاع الأمنية وتبني السلطات لإجراءات قاسية تجاه السكان. ولم يكن من السهل في مثل هذه الظروف الحفاظ على تماسك وانضباط أفراد من الشرطة يشعرون بخطر على بني دينهم وقومهم، أو على الأقل يخافون من عداء قومهم لهم وانتقامهم منهم.

وإذا أردنا الحديث عن انعكاسات وآثار دور القوات العسكرية والشرطة خلال السنوات التي تلت الفترة التي تناولها البحث، فلا بد من الإشارة إلى أن فلسطين عاشت في الفترة ١٩٣٩-١٩٤٥ أجواء الحرب العالمية الثانية ووضعت تحت إجراءات أمنية صارمة، غير أن بريطانيا لم تبق في فلسطين سوى ثلاث سنوات أخرى بعد الحرب.

أما أهم الانعكاسات التي تجدر الإشارة إليها فهي أن السلطات البريطانية دخلت المرحلة التالية وقد تمكنت من القضاء على الثورة وأمسكت بزمام الأمور في البلاد، بينما خرج الشعب العربي الفلسطيني من الثورة منهك القوى مثقلاً بآلاف القتلى والجرحى والمساجين، معانياً من مقتل الكثير من قادة الثورة، وتشرد زعمائه السياسيين. ولهذا بدا التحدي الأمني العربي الداخلي ضعيفاً باهتاً، خصوصاً خلال سنوات الحرب العالمية الثانية.

أما اليهود فقد استفادوا من تدريب وتسليح الآلاف من أفرادهم خلال الثورة الكبرى وخلال الحرب العالمية الثانية، ولم يعانوا من أي ضربات بريطانية لأجهزتهم الأمنية والعسكرية، بل إنهم استفادوا من الخبرة والمؤازرة البريطانية في تقوية صفوفهم وتهيئة أنفسهم لإقامة الدولة اليهودية. ويبدو أن السلطات البريطانية اضطرت لدفع جزء من ضريبة تشجيعها أو تغاضيها عن المنظمات العسكرية الصهيونية في السنوات السابقة، فقد نشطت بعض هذه المنظمات، وخصوصاً الأرجون بزعامة مناحيم بيجن، وشتيرن التي كان من أبرز قادتها اسحاق شامير، نشطت في الضغط على بريطانيا لإجبارها على التراجع عن كتابها الأبيض لسنة ١٩٣٩، وقامت بعدد من العمليات العسكرية ضد

البريطانيين. . . غير أن أسلوب التعامل الأمني والعسكري البريطاني مع اليهود كان مختلفاً عن ذلك التي تم تبنيه مع العرب، وبدا أنه يتضمن درجة من التسامح و«ضبط النفس».

ولعل صورة فترة الحرب العالمية الثانية والسنوات الثلاث التي تلتها لا تكتمل دون الإشارة إلى أن بريطانيا خرجت من هذه الحرب منهكة القوى عليلة الاقتصاد، في الوقت الذي أخذت الولايات المتحدة الأمريكية زمام قيادة العالم الغربي، وأخذت تحل محل بريطانيا في رعاية المشروع الصهيوني. أما اليهود فقد استثمروا بشكل واسع «المآسي» التي تعرضوا لها على يد ألمانيا النازية خلال الحرب، وقد أسهم ذلك في إيجاد مزيد من التعاطف الدولي معهم في إنشاء كيان وملاذ آمن خاص بهم. وكان مطلوباً من أبناء فلسطين العرب أن يدفعوا فاتورة الحقد العنصري على اليهود في أوروبا على حساب حياتهم وأرضهم ومقدساتهم. فتراجعت بريطانيا بعد انتهاء الحرب عن كتابها الأبيض لسنة ١٩٣٩، وفتح المجال لليهود للهجرة والاستيطان في فلسطين، وتوجت الجهود الاستعمارية بإصدار الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ قرار تقسيم فلسطين، وأعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب التدريجي من فلسطين في موعد أقصاه ١٥ مايو ١٩٤٨.

وإذا كان العرب قد عانوا من الإنهاك الناتج عن الثورة الكبرى، ومن الضغط الأمني المتواصل خلال الحرب العالمية الثانية، فإنهم لم يكادوا يلتقطون أنفاسهم بعد انتهاء الحرب حتى وجدوا أنفسهم في مواجهة مؤامرة دولية أكثر قوة واتساعاً. . .، وفي مواجهة عدو صهيوني أكثر تدريباً واستعداداً، وفي ظل هذه الظروف خاضوا حرب فلسطين ١٩٤٧-١٩٤٨ في مواجهة غير متكافئة، وفي ظل أوضاع عربية وإسلامية يشوبها الضعف وتهيمن عليها القوى الاستعمارية، وكانت أهم نتائج الحرب إعلان دولة الكيان الإسرائيلي، وفقدان شعب فلسطين لـ ٧٨٪ من أرضهم. . . . ولم يفت القوات البريطانية -حسب المصادر العربية- أن تسلم العديد من المناطق والمعسكرات للقوات اليهودية في أثناء عمليات انسحابها من فلسطين. وهكذا، تركت بريطانيا خلفها -في فلسطين- جرحاً عربياً وإسلامياً غائراً من الصعب أن يندمل.

ملحق الوثائق

وثيقة رقم (١)

مقطع من اجتماع مجلس الحرب البريطاني حول إمكانية استغلال هزيمة الأتراك بعد احتلال اللنبي القدس*

سري

مجلس الحرب. ٢٩٦

مقطع من محضر اجتماع مجلس الحرب المنعقد في ١٠ دوانتج ستريت، س.و (جنوب غرب) يوم الأربعاء ١٢ ديسمبر ١٩١٧، الساعة ٣٠, ١١ ظهراً.

٥- ناقش مجلس الحرب مسألة ما إذا كان على الفريق اللنبي البقاء في موقعه الحالي، أو استغلال الهزيمة التي أوقعها بالأتراك.

وقد أشير إلى أن خدماتنا الاستخبارية -فيما يتعلق بالأتراك- كانت مُقصِّرة جداً، وليست المقارنة لصالحها بالنسبة لتدابير مخابراتنا في الجبهة الغربية. وعلى سبيل المثال، فعندما سئل الفريق اللنبي كم رجلاً يحتاج -في رأيه- للاستيلاء والسيطرة على القدس أجاب أن الأتراك يمكن أن يجهزوا في مواجهته ١٨ فرقة بالإضافة إلى فرقتين ألمانيتين كانتا في متناول أيديهم، وقد قدَّر اللنبي أنه بحاجة إلى عشرين فرقة بريطانية (٥٠٠ ألف رجل) للسيطرة على القدس، وما حصل في النهاية هو أن عشرين ألفاً فقط من حملة البنادق الأتراك واجهوا مائة ألف من حملة البنادق من جهتنا. بالإضافة إلى ذلك، فإن النقل التركي قد تحطم تماماً، فلم يكن هناك فحم للسكك الحديدية، ولم يكن هناك خيول ولا بغال لتمكن الأتراك من سحب مدافعهم بعيداً. ولذلك فإذا كان الأتراك في وضع لا يمكنهم من القتال فإنها ستكون جريمة من جهتنا إن لم نستغل تماماً الظروف التي تعاني منها القوات التركية.

وقد ذكر مدير العمليات العسكرية أن الفرقة التي كان يتم نقلها من العراق

---

* مترجم عن الأصل الإنجليزي. انظر ملف: W.O. 106/718.

إلى مصر ربما كانت جاهزة خلال ستة أسابيع أو شهرين. وقال إن المعلومات التي يتم الحصول عليها الآن من الأسرى تشير إلى أن تشكيلات الفرق التركية كانت أقل بكثير مما كنا نظن أصلاً. وفي سوريا لم يكن وجود نظام خدمات سرية أمراً محتملاً بالمقارنة مع ذلك الموجود في الجبهة الغربية، لأنه بسبب طبيعة البلد لم نكن نستطيع الحصول على معلومات قبل أن تصبح تافهة جداً بالنسبة لإمكانية الاستفادة منها.

ووقف مجلس الحرب بقوة مع الرأي أنه سيكون من الأفضل معرفة آراء الفريق اللنبي فيما يتعلق بمسألة استغلال انتصاره الأخير.

وبعد بعض الحوار، طلب مجلس الحرب من وزير الحرب إرسال برقية إلى الفريق اللنبي يشتمل مضمونها على ما يلي:

«بالنظر إلى التغير الذي حدث في الوضع نتيجة انتصارك الأخير على الأتراك، وبالإشارة إلى المعلومات المعدَّلة حول قوة العدو والتحطم في مواصلاته، فإن مجلس الحرب يرغب في معرفة رأيك برقياً -بأسرع ما يمكن- حول كيفية ومدى إمكانية استغلال نجاحك في فلسطين بالقوات التي هي الآن تحت قيادتك، بالإضافة إلى الفرقة الجاهزة للتحرك إلى العراق».

وثيقة رقم (٢)

تقرير رفعه كامب في ١٢ أغسطس ١٩١٩ حول الشرطة والجندرمة العرب المنتمين للجمعيات العربية السرية*

سري

القيادة، إدارة مناطق العدو المحتلة (جنوباً)

الموضوع: شرطة وجندرمة القدس

بالنظر إلى التغيرات الأخيرة في أفراد الشرطة والجندرمة، فليس من الممكن الآن إعطاء قائمة كاملة لأولئك الأفراد النشطاء في **الفدائية**. الأفراد التالية أسماؤهم سواء لا زالوا في الخدمة أو خرجوا منها، كانوا نشطاء في مايو من هذه السنة:

محمود الدباغ (الآن معتقل)

جودت الحلبي (طرد منذ ذلك الوقت)

علي معني (أو ماني)

حسن توتنجي

رأفت الجاعوني

اسحق جزدار

رزق داودي

عزت رشيد داودي

وفي الوقت الحالي، فإن الأكثر نشاطاً من بين السبعة الذين ظلوا في القدس هو جودت الحلبي، وبعض الآخرين هم في الحقيقة شرطة وجندرمة جيدون ما دام الأمر متعلقاً بأداء الواجبات الحقيقية المناطة بهم.

والتالية أسماؤهم ينتمون أو على صلة **بالإخاء والعفاف**:

شرطة: عثمان أبو سعود، **علي الحلبي**، جميل العسلي، **رأفت الجاعوني**، إسحق العسلي، حسين العسلي، إسحق جزدار، **عبد الرؤوف بسطامي**، محي

---

* مترجم عن الأصل الإنجليزي: انظر ملف: F.O. 371/4182.

الدين متيدي، علي معني (ماني) محمد الخالدي، سامي الخطيب، جمال الخطيب، تاجو الخطيب، توفيق وهبه، حقي النشاشيبي، شيخ خليل.

جندرمة: محمد جاعوني، كامل يونس، **معاذ استامبولي**، عزت رشيد داودي، رزق داودي، **حسن توتنجي**، سري عريقات، محمد الأسطى، محمد العسلي، صادق فتياني.

ومن بين هؤلاء، فإن أكثر الأشخاص غير المرغوب فيهم -من الناحية السياسية- هم: عبد الرؤوف بسطامي (انظر C/67 لأيام مختلفة)، جودت الحلبي، رأفت الجاعوني، علي الحلبي، حسن توتنجي، ومعاذ استابولي [استامبولي] وهناك أيضاً كاتب جندرمة يدعى أحمد جيباوي، وهو غير مرغوب بالمرة، حيث اشتغل عميلاً ومراسلاً خاصاً للجمعيات العربية، وعلى جزدار هو أيضاً يشتبه فيه بقوة بالقيام بالتوجيه السري للدعاية المضادة لبريطانيا، ولكن ليس هناك دليل واضح على ذلك. رجاء انظر C/67 ليوم ١٩-٥-١٩ والتواريخ السابقة.

كل الأشخاص المشار إليهم أعلاه ليسوا معادين لبريطانيا بقدر عدائهم للصهيونية، وفي الحقيقة فإن الصهيونية هي أحد الأسباب الرئيسة لإنشاء هذه الجمعيات ولانتماء شرطة وجندرمة إليها.

التوقيع أ. ن كامب
مساعد الضابط السياسي

مكتب المخابرات
القدس
١٢-٨-١٩

وثيقة رقم (٣)

مذكرة أعدتها هيئة الأركان البريطانية العامة ورفعها وزير الحرب الى مجلس الوزراء في ١٣ يوليو ١٩٢١ حول الوضع في فلسطين إثر انتفاضة يافا.*

سري

أوراق مجلس الوزراء ٣١٢٩ (C.P. 3129)

مجلس الوزراء

الوجه العسكري للوضع الحالي في فلسطين

مذكرة مرفوعة من وزير الحرب.

إنني أضع للتداول مذكرة من هيئة الأركان العامة حول الوجه العسكري للوضع الحالي في فلسطين

وزارة الحرب ل. و. إ

١٣ يوليو ١٩٢١

١- في التقرير الذي أعده النقيب برونتون من هيئة الأركان (مخابرات) في فلسطين، والذي قام وزير المستعمرات بتوزيعه سابقاً على المجلس، وتناول الكاتب بشيء من الإطالة الجانب السياسي للاضطرابات التي وقعت في يافا، وقدَّم عرضاً مجملاً للظروف التي قادت باضطراد -خلال السنوات الثلاث الماضية- لوقوع الاضطراب . وفي فقرة ٦ من تقريره أشار إلى أن الحامية البريطانية الموجودة الآن غير كافية لتنفيذ سياستنا الحالية، وأشار وزير المستعمرات في كتاب تغطيته [التقرير برونتون] إلى احتمال وقوع «تعقيدات عسكرية خطيرة» والتي قد نصبح متورطين فيها.

٢- في ٦ يونيو أرسل القائد العام للقوات في مصر إلى وزارة الحرب نسخة من مذكرة (C.R. Egypt/ 7820 G) والتي كان قد أرسلها إلى السير هـ.

---

*مترجم عن الأصل الإنجليزي انظر ملف: F.O. 371/6375

صمويل في ٣٠ مايو موضحاً له فيها أن القوة البريطانية في فلسطين غير كافية للقيام بواجبها الثلاثي، أي: المحافظة على النظام في المدن الكبيرة، وصد الهجمات من شرق الأردن، وحماية المستعمرات اليهودية النائية في حالة قيام المسلمين بانتفاضة عامة في أرجاء فلسطين. وقال القائد العام للقوات إنه على الرغم من الكلمة التي ألقاها السير هـ. صمويل في ٣ يونيو والتي هدف منها إلى تهدئة العرب، فإن الحالة المبينة في مذكرته بقيت تقريباً دون تغير، وإننا يجب أن نكون مستعدين لاندلاع أعمال عنف خلال الأشهر القليلة القادمة.

٣- العوامل التالية تؤثر على الوضع:

أ- تم التخلي عن [إنشاء] قوة دفاع فلسطين، ولا يتوقع للجندرمة التي من المفترض أن تُشكَّل بدلاً منها أن تكتمل قبل أن يمضي وقت طويل إلى حد ما.

ب- يقوم المندوب السامي بمساعدة قائد القوات العسكرية باتخاذ خطوات لتشكيل نوع من «حراس المدينة» في القرى اليهودية والمستعمرات وذلك بتوزيع أسلحة لعناصر منتقاه من الرجال. وعلى أي حال، فإنه من الصعب تحديد إلى أي مدى تستطيع هذه الوحدات الدفاع عن مناطقها.

٤- القوة البريطانية في فلسطين موزعة للضرورة في الوقت الحالي على شكل مفارز، وذلك بهدف مراقبة الحدود الأردنية، وللتعامل مع الاضطرابات في المدن الكبيرة. وفي حالة وقوع أي شيء يحمل طبيعة انتفاضة عامة، فإن هذا الإجراء العسكري غير السليم لا يمكن الالتزام به، وبالتأكيد سيكون القيام بعملية تركز أمراً حيوياً، وهذا سيتضمن التخلي عن كثير من المستعمرات اليهودية، وترك السكان اليهود للدفاع عن أنفسهم -إن أمكن- ضد المسلمين.

ولذلك فإن هيئة الأركان تجد نفسها مضطرة للمصادقة على رأي القائد العام للقوات كما جاء في مذكرته من أننا نواجه ثلاثة بدائل:

أ- تغير في السياسة المتعلقة بالهجرة اليهودية.

ب- زيادة في الحامية البريطانيةك؛ أو

ج- القبول بخطر كبير على السكان اليهود.

٨ يوليو ١٩٢١

وثيقة رقم (٤)

برقية من المندوب السامي حول الحامية في فلسطين إثر انتفاضة البراق، ضمنت في مذكرة وزير المستعمرات المرفوعة إلى مجلس الوزراء في ٢٨ نوفمبر ١٩٢٩.*

برقية المندوب السامي رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٢ أكتوبر

استمر الوضع بشكل غير مرضٍ إلى حد كبير، ولا يزال الشعور العربي ضد اليهود يتسم بالمرارة، وقد تم تنفيذ المقاطعة والمحرضون يعملون بسرية ويتجنبون الاعتقال. وهناك شعور متزايد بالعداء ضد الحكومة في الوسط العربي، والذي تمت إثارته بدعاية ماهرة على يد زعماء عرب، ولقد أخبرت أن هذا الشعور ليس محصوراً -كما كان سابقاً- في الدوائر السياسية ولكنه انتشر الآن إلى الطبقات الدنيا من السكان والقرويين. وبغض النظر عن الاحتجاجات المستمرة ضد الظلم المتضمن في وعد بلفور، فإن العرب قد رفعوا لي عدداً كبيراً من الشكاوى ضد عدم الانصاف مثل الإبقاء على السيد بنتويش في منصب المدعي العام، والمعاملة الخشنة التي يتلقونها عند الامتناع عن دفع الكفالة، والأحكام القاسية التي توقع عليهم بالمقارنة مع الأحكام التي توقع على المتهمين اليهود بنفس الجرائم. وقد استخدمت التعليمات التي صدرت لتنظيم زيارة حائط المبكى لإثارة التعصب الديني بين المسلمين، ولقد ذكر أن هذه الاجراءات تُشكِّل انتهاكاً لحالة الوضع الراهن لمصلحة اليهود، وتعتبر تعدّياً على الأماكن المقدسة للمسلمين. وقد دُعي لعقد اجتماع شامل [للجنة] التنفيذية العربية في ١٢ أكتوبر لمناقشة مسألة الدعوة إلى إضراب عام احتجاجاً على هذه الإجراءات وغيرها من الادعاءات حول المحاباة والظلم. وصرّح الشباب المسلم أن الإضراب سيتم سواء وافقت عليه اللجنة التنفيذية أم لا. وقد أخبرني قاضي

---

* مترجم عن الأصل الإنجليزي. انظر:

Situation in Palestine, Memorandum by S. of S. Colonies to the Cabinet, 28 Nov. 1929, Cab. 24/207.

القضاة أن المحامين العرب قد تبنوا سياسة عامة تقضي بمقاطعة جلسات المحاكم، وعند استجواب الشهود فإن المحامين يضيعون الوقت في الأسئلة التافهة والمكررة، وعندما تقوم المحكمة بضبطهم لإضاعتهم الوقت فإنهم ينسحبون من القضية تاركين السجين دون دفاع. وقد قرر قاضي القضاة -الذي ناقش الأمر معي- أن تستمر المحاكمات حتى لو لم يتم الدفاع عن السجناء، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى شكاوى أنهم قد حرموا من العدالة، وبالتالي سيكون هناك سبب آخر للإثارة.

وسيزداد الاضطراب أكثر عندما يتم إيقاع عقوبات جماعية على القرى التي ثبتت تهمة النهب عليها، ولقد ذكر أن الأحكام ستواجه بمقاومة سلبية، ولذلك فربما يتم جمع الغرامات بالقوة، وهناك أيضاً احتمال وقوع اضطراب في ٢ نوفمبر في ذكرى وعد بلفور. وفي الخلاصة، فإنني أود أن أشير إلى أنه إذا حدثت انتفاضة أخرى فإنها ستكون أكثر هولاً من سابقتها، حيث إن العرب حصلوا على كمية كبيرة من الأسلحة من شرق الأردن والحجاز، كما سيأتي دعم شبه مؤكد من العرب عبر الحدود. وبأخذ جميع هذه الظروف في الاعتبار فإنني ومستشاريّ المدنيين نرى أنه ليس من الحكمة تخفيض القوات العسكرية الحالية في فلسطين إلى أقل من ثلاث كتائب. لقد ناقشت الوضع مع نائب مارشال الجو الذي اقترح لتحقيق رغبات وزارة الحرب أن يتم إرجاع الجرين هواردز Green Howards إلى مصر وأن يتم إحضار كتيبة من مالطا بأسرع ما يمكن للحلول مكانهم، ومع أنني لا أرجح حتى بعد الاضطرابات الحالية أنه من الممكن تخفيض القوات البريطانية إلى أقل من كتيبتين، فإن هذا الإجراء يجب ألا يتضمن نفقات كبيرة، لأنه طالما تسمح الحالة بالتخفيض إلى كتيبتين فإن ساوث ويلزبوردررز South Wales Borderers يمكن أن تعود إلى مصر.

وثيقة رقم (٥)

خطة الدفاع المتفق عليها بين الشرطة والجيش وقوة الطيران الملكي في فلسطين، ١٩٣١*

١- الوسيلة الرئيسة الموضوعة تحت تصرف الحكومة لإقرار القانون والنظام هي قوة الشرطة، ومع ذلك، فإذا خرجت الاضطرابات عن نطاق سيطرة الشرطة فإنه سيصبح من الضروري اللجوء إلى مساعدة القوات العسكرية لإرجاع الأوضاع إلى طبيعتها.

٢- كانت تسبق الاضطرابات الفعلية في الماضي فترة من التوتر، ومن المتوقع أن تستمر الحالة هكذا، لذلك فإن الخطة تتصور انتقالاً من حالة السلام أو الوضع «العادي» إلى الاضطرابات المكشوفة (مرحلة العمل) مروراً بمرحلة اتخاذ الاحتياطات. وهناك مع ذلك، إمكانية الانتقال مباشرة من الأحوال العادية إلى مرحلة العمل، ويجب أن يتخذ دائماً التدبير الاحتياطي لهذا الاحتمال.

٣- ستكون الشرطة منظمة في الظروف العادية على أساس أنها كافية لإقرار القانون والنظام في المدن الرئيسة والمناطق الحضرية، ولتقديم الحماية أيضاً من مواقع أساسية للمستعمرات والمستوطنات اليهودية النائية.

٤- إذا وقعت حالة طوارئ أو توتر ينذر بتفجير الوضع فإنه سيتم توزيع الشرطة على شكل مفارز صغيرة لتقديم دعم محكم للمستعمرات والمستوطنات التي يتوقع مهاجمتها. وفي هذه المرحلة فإن القوات العسكرية ستتخذ أوضاعاً تمكنها من تقديم دعم سريع وفعال للشرطة في حماية المستعمرات والمستوطنات وتأمين النقاط الحيوية.

٥- عند اندلاع الاضطرابات ستتخذ الشرطة الإجراء الأولي في إقرار النظام، وسوف يتم استدعاء القوات العسكرية فقط عندما يخرج الوضع عن نطاق سيطرة الشرطة.

وليس على القائد العسكري المحلي في الوضع المعتاد أن يأمر الجنود بمساعدة

---

* مترجم عن الأصل. انظر: General Defence Scheme, 1931, p.20

السلطة المدنية دونما طلب واضح من سلطة مسؤولة سواء كانت مدنية أو من الشرطة، وإذا تم ذلك، فإنه سوف يسترشد بالتقارير التي يتلقاها من السلطة المدنية أو بأي معلومة مباشرة يمكنه أن يتلقاها بنفسه، وسوف يستجيب لطلب المساعدة فقط إذا كان مقتنعاً أن الإمكانات المتوفرة للسلطة المدنية غير كافية.

٦- لا يتم وضع تدابير احتياطية لتعزيزات داخلية لمناطق الشرطة ما عدا إمكانية تعزيز مفارز الشرطة البريطانية في البلدات الأصغر بمجموعات قليلة.

٧- من أجل أن تتلقى المنطقة المهددة بالخطر المساعدة بأقل قدر من التأخير فإن النقل الآلي سيكون جاهزاً بنسبة مائة بالمائة في كل وحدات المشاة في بداية مرحلة اتخاذ الاحتياطات.

٨- في حالة وقوع اضطراب خطير، فإن المندوب السامي سيتصل بالسلطات الفرنسية في سوريا لضمان تعاونها في منع غارات العرب من المنطقة السورية.

٩- لمواجهة احتمالات وقوع اضطرابات مدنية أو عدوان خارجي على مدى واسع بحيث أن الحامية الدائمة في فلسطين وشرق الأردن لا تستطيع مواجهتهما، فإن مجلس الجيش أصدر في الأول من يناير ١٩٣٠ -على شكل برقية- الأوامر التالية للقائد العام للقوات العسكرية في مصر، وللحاكم والقائد الأعلى للقوات في مالطا والتي لا تزال سارية المفعول:

«في حالة وقوع اضطرابات مستقبلية تستدعي طلب تعزيزات إضافية لفلسطين فإنها ستزود عادة من حامية مالطا، وقد أعطي المندوب السامي في فلسطين صلاحية أن يبرق مباشرة إلى القائد العام للقوات في مصر إذا ما حصلت حالة طوارئ مفاجئة، وفي هذه الحالة فإن المساعدة التي تُقدَّم من القائد العام للقوات في مصر يجب أن تتم بالتوافق مع المسؤوليات الملقاة عليه في مصر، وأي إجراء يتخذ يجب أن تخبر به وزارة الحرب فوراً».

وثيقة رقم (٦)
مرسوم الدفاع عن فلسطين لسنة ١٩٣٧*

مذكرة حول مرسوم الدفاع عن فلسطين لسنة ١٩٣٧

وصلت الآن بالبريد الجوي النسخة الرسمية لمرسوم الدفاع عن فلسطين لسنة ١٩٣٧، وظهر أن هناك بعض اختلافات طفيفة بين هذا النص والنص الذي وصل عن طريق البرق ونشر في العدد ٦٧٤ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٠ آذار سنة ١٩٣٧، وقد رُؤي من الأنسب إلغاء عدد الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٠ آذار وإعادة نشر المرسوم بكامله من جديد، بدلاً من الاقتصار على نشر تصحيح للاختلافات الموجودة بين النصين.

يلغى الملحق رقم ٢ للعدد الممتاز من الوقائع الفلسطينية رقم ٦٧٤ المؤرخ في ٢٠ آذار سنة ١٩٣٧

فيما يلي نص مرسوم الدفاع عن فلسطين لسنة ١٩٣٧:

صدر عن البلاط الملكي في قصر بكنجهام

في اليوم الثامن عشر من شهر آذار سنة ١٩٣٧

الحضور

صاحب الجلالة الملك

اللورد الرئيس — **الميجر ترايون**

اللورد ستوارت مركيز اوف زتلند — **اللورد إملري**

السير هاري إيف

بما أن فلسطين هي بلاد قبل صاحب الجلالة الملك الانتداب عليها بالنيابة عن عصبة الأمم.

---

* الملحق رقم ٢ للعدد ٦٧٥ الممتاز من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٣٧

وبما أن لجلالته السلطة والصلاحية في فلسطين بمقتضى معاهدات وامتيازات وعادات وغيرها من الوسائل المشروعة.

وبما أن مرسومي الدفاع عن فلسطين لسنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٦ قد تضمنا أحكاماً لتأمين السلامة العامة والدفاع عن فلسطين.

وبما أن المناسب وضع أحكام أخرى من أجل تلك الغاية،

لذلك فإن جلالته، استناداً إلى الصلاحيات المخولة له بمقتضى قانون الاختصاص في البلاد الأجنبية لسنة ١٨٩٠ وعملاً بتلك الصلاحيات وبأية صلاحية أخرى مخولة لجلالته، وبمشورة مجلسه الخاص يرسم ما يلي:-

الفصل الأول
أحكام عامة

اسم المرسوم: المادة ١ يطلق على هذا المرسوم اسم مرسوم الدفاع عن فلسطين لسنة ١٩٣٧

تفسير اصطلاحات: المادة ٢ :- (١) يكون للألفاظ والتعابير التالية المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك:-

إن لفظة «فلسطين» لا تشمل القسم المعروف بشرق الأردن من المنطقة الواقعة تحت الانتداب،

وعبارة «المندوب السامي» تشمل كل شخص يقوم بإدارة حكومة فلسطين في الوقت المبحوث عنه،

ولفظة «تشريع» تشمل كل مرسوم صادر من لدن جلالته في المجلس الخاص، ما عدا هذا المرسوم، وكل قانون أو تشريع عثماني أو مرسوم أو نظام أو أصول محاكمات أو تشريع آخر معمول به في فسطين في الوقت المبحوث عنه،

وعبارة «مرسوم سنة ١٩٣١» تنصرف إلى المرسوم الملكي للدفاع عن فلسطين لسنة ١٩٣١.

وعبارة «مرسوم سنة ١٩٣٦» تنصرف إلى مرسوم الأحكام العرفية

(الدفاع عن فلسطين) لسنة ١٩٣٦.

(٢) يسرى القانون التفسيري (الإنكليزي) على تفسير هذا المرسوم بالصورة التي يسري فيها على تفسير القوانين الصادرة من البرلمان.

(٣) دفعاً للشكوك يعلن أن كل إشارة إلى فلسطين وردت في هذا المرسوم أو في مرسوم سنة ١٩٣١ أو في مرسوم سنة ١٩٣٦، تعتبر شاملة للمياه الساحلية المتاخمة لفلسطين.

المادة ٣ : (١) لا يعمل بأحكام الفصل الثاني من هذا المرسوم إلا بمنشور يصدره المندوب السامي ويقرر فيه وضعها موضع التنفيذ، وعند صدور مثل هذا المنشور توضع تلك الأحكام موضع التنفيذ اعتباراً من التاريخ المحدد في المنشور، وتظل نافذة المفعول إلى أن يصدر المندوب السامي منشوراً آخر يقرر فيه إيقاف العمل بها وعندئذ يبطل العمل بها إلا فيما يتعلق بالأمور التي تم وقوعها أو أغفل القيام بها قبل ذلك التاريخ.

(٢) يوضع هذا المرسوم موضع التنفيذ في الحال، إلا في المواضع التي نص فيها هذا المرسوم على غير ذلك.

المادة ٤ : لجلالته من حين إلى آخر أن يلغى هذا المرسوم أو أن يضيف إليه أو يعدله أو يغيره بأية صورة أخرى.

المادة ٥ : يشمل هذا المرسوم «فلسطين» بكاملها

الفصل الثاني
أنظمة الدفاع

المادة ٦ : (١) للمندوب السامي، بمحض إرادته المطلقة أن يصدر من الأنظمة ما يراه ضرورياً أو مناسباً لتأمين السلامة العامة والدفاع عن فلسطين والمحافظة على النظام العام وقمع العصيان أو الثورة أو الفتنة وصيانة المؤن والخدمات الضرورية لمعيشة الأهلين (ويشار إلى هذه الأنظمة فيما يلي بأنظمة الدفاع)

(٢) يجوز لأنظمة الدفاع، دون إجحاف بالسلطات المطلقة المخولة في الفقرة السابقة:

(أ) أن تتضمن أحكاماً لاعتقال الأشخاص وإبعادهم من فلسطين ومنعهم من الدخول إليها.

(ب) أن تجيز:-

١- وضع اليد أو تولى الإشراف على أي مال أو مشروع بالنيابة عن جلالته.

٢- استملاك أي مال بالنيابة عن جلالته.

٣- القيام بأية أشغال على أية أرض من الأراضي (بما في ذلك هدم الأموال وإتلافها وإزالتها)

(ج) أن تجيز الدخول إلى أي عقار وتفتيشه.

(د) أن تعدل أي تشريع أو أن توقف العمل بأي تشريع وأن تقر سريان أي تشريع مع إجراء تعديل فيه أو بدون ذلك.

(هـ) أن تقضي باستيفاء الرسم الذي جرى تعيينه في الأنظمة أو بمقتضاها، لقاء منح أو إصدار أية رخصة أو تصريح أو شهادة أو مستند آخر من أجل الغايات المقصودة في الأنظمة.

(و) أن تقضي بدفع تعويض ومكافأة للأشخاص الذين يتضررون من الأنظمة.

(ز) أن تتضمن أحكاما:-

١- للقبض على الأشخاص الذين يرتكبون جرائم خلافاً للأنظمة.

٢- لمحاكمة اولئك الأشخاص أمام المحاكم النظامية (بما فيها المحاكم ذات الصلاحية الجزئية)

٣- لمحاكمة الأشخاص الذين يرتكبون جرائم خلافاً لأنظمة الدفاع أمام المحاكم العسكرية التي قد تشكل

بموجب أنظمة الدفاع سواء أوقعت تلك الجرائم قبل تشكيل تلك المحاكم أم بعده، ولمحاكمة الأشخاص الذين يرتكبون جرائم خلافاً لأي تشريع من التشاريع بعد التاريخ المشار إليه، أمام المحاكم المذكورة.

٤- لفرض أية عقوبة من العقوبات المقررة بأنظمة الدفاع بشأن الجرائم التي ترتكب خلافاً لتلك الأنظمة، وأية عقوبة من العقوبات المعينة في أي تشريع معمول به في ذلك الحين بشأن الجرائم الأخرى، من قبل أية محكمة من المحاكم النظامية أو أية محكمة من المحاكم العسكرية المشكلة على الوجه المذكور فيما تقدم.

٥- لفرض غرامات على جماعات من الناس أو على هيئات ولمصادرة الأموال وإتلافها كتدابير تأديبية، سواء أكان في الإمكان معرفة المجرمين الحقيقيين أم لم يكن.

٦- لتعيين أصول المحاكمات والمرافعات أمام المحاكم العسكرية المشكلة على الوجه المذكور أعلاه .

٧- لاستئناف الأحكام أو القرارات التي تصدرها المحاكم العسكرية المشار إليها أو لمنع استئنافها.

٨- ولعدم جواز التعرض للأحكام والقرارات التي تصدرها المحاكم العسكرية أو الإجراءات التي تتخذ أمامها من قبل أو أمام أية محكمة من المحاكم سواء أكان ذلك عن طريق إجراء قضائي أو بصورة أخرى ولعدم جواز تحدي تلك الأحكام والقرارات والإجراءات أمام أية محكمة من المحاكم أو من قبلها على أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك عن طريق الاستئناف المنصوص عليه في أنظمة الدفاع.

(٣) يجوز أن تنص أنظمة الدفاع على تفويض من قد يسمى فيها من السلطات أو الأشخاص أو أصناف الأشخاص بصلاحية إصدار أوامر وأنظمة لأية غاية من الغايات التي يجيز هذا المرسوم إصدار مثل تلك الأنظمة أو الأوامر بشأنها ويجوز أن تتضمن تلك الأنظمة كل ما قد يراه المندوب السامي ضرورياً أو مناسباً لغاياتها من الأحكام التبعية أو الإضافية.

(٤) يعمل بكل نظام من أنظمة الدفاع وبكل أمر أو مرسوم أو نظام صدر بمقتضاه بالرغم من وجود ما قد يتنافى معه في أي تشريع من التشاريع، وكل حكم من أحكام أي تشريع قد يتنافى وأحكام أي نظام من أنظمة الدفاع أو أي أمر أو مرسوم أو نظام صادر بمقتضاه يبطل مفعوله بمقدار ما فيه من ذلك التناقض خلال مدة العمل بذلك النظام أو الأمر أو المرسوم، سواء أكان ذلك الحكم قد عُدّل أو غُيّر أو أوقف العمل به بمقتضى هذه المادة أو لم يكن.

المادة ٧: للمندوب السامي اذا استصوب ذلك، أن يفوض إلى قائد القوات العام في فلسطين بمنشور يصدره الوظائف المنوطة به في المادة السادسة من المرسوم معلقاً هذا التفويض على ما قد يعين من القيود والشروط في ذلك المنشور، وكل منشور كهذا يجوز تغييره أو نسخه بمنشور آخر يصدره المندوب السامي غير أن هذا التغيير أو النسخ لا يؤثر في سريان أي نظام من أنظمة الدفاع الصادرة بمقتضى ذلك المنشور.

الفصل الثالث
أحكام وقتية وإضافية

المادة ٨ : إن السلطات المخولة للمندوب السامي بهذا المرسوم أو بمقتضاه وكذلك السلطات المخولة له بمقتضى مرسومي سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٦، أو بمقتضاهما تعتبر أنها كانت دوماً ولا تزال مضافة إلى

السلطات المخولة له في مرسوم دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ أو بمقتضى ذلك المرسوم، وفي كل مرسوم من المراسيم التي تعدل المرسوم المذكور أو غير ذلك، وليست منقصة من تلك السلطات.

المادة ٩ :ليس في مرسوم سنة ١٩٣٦ ما يعتبر أنه قد أثر في أي نظام من الأنظمة الصادرة بمقتضى مرسوم سنة ١٩٣١ التي كانت سارية المفعول في اليوم التاسع والعشرين من شهر أيلول سنة ١٩٣٦، بل تعتبر تلك الأنظمة أنها ظلت نافذة المفعول مع مراعاة ما أجري فيها من الغاء أو تعديل أو تبديل اعتباراً من التاريخ الذي جرى فيه ذلك الإلغاء أو التعديل بموجب مرسومي الدفاع عن فلسطين لسنتي ١٩٣١ و ١٩٣٦ . وبناء على ذلك كل قرار صدر بإدانة مجرم بمقتضى تلك الأنظمة وكل عمل جرى بموجبها لا يعتبر أنه قرار أو عمل غير مصرح به أو غير مشروع بسبب أن الأنظمة المذكورة التي كانت نافذة المفعول في اليوم التاسع والعشرين من شهر أيلول سنة ١٩٣٦، لم تكن كذلك بعد ذلك التاريخ.

المادة ١٠ : يلغى مرسوم سنة ١٩٣١ ومرسوم سنة ١٩٣٦ اعتباراً من التاريخ الذي يعلن فيه منشور وضع الفصل الثاني من هذا المرسوم موضع العمل.

ويشترط في ذلك أن لا يؤثر هذا الإلغاء في أي نظام من الأنظمة التي تكون نافذة المفعول في التاريخ المشار إليه آنفاً (بما في ذلك الأنظمة المشار إليها في المادة السابقة) بل تبقى جميع تلك الأنظمة نافذة المفعول وتعتبر أنها أنظمة دفاع سنت من أجل غايات الفصل الثاني لهذا المرسوم ويجوز إلغاؤها أو تعديلها أو تبديلها على ذلك الأساس.

المادة ١١ : حينما أشير في أي تشريع من التشاريع إلى مرسوم سنة ١٩٣١ أو مرسوم سنة ١٩٣٦ أو إلى كلا المرسومين معا تفسر تلك الإشارة

أنها تتضمن إشارة إلى الفصلين الأول والثالث من هذا المرسوم، وإشارة إلى الفصل الثاني منه اعتباراً من التاريخ الذي يتم فيه إلغاء المرسومين المذكورين.

المادة ١٢ : إن كل مستند يستدل منه أنه صك (تشريعي أو تنفيذي) وضع أو صدر:-

(١) بمقتضى هذا المرسوم أو مرسوم سنة ١٩٣١ أو مرسوم سنة ١٩٣٦ أو تنفيذاً لغايات أي منها، أو

(٢) بمقتضى أي حكم من الأحكام التي تشتمل عليها أنظمة الدفاع أو أي نظام صادر بمقتضى مرسوم سنة ١٩٣١ أو مرسوم سنة ١٩٣٦، أو أي حكم من الأحكام النافذة المفعول بمقتضى أنظمة الدفاع أو أي نظام صادر بمقتضى مرسوم سنة ١٩٣١ أو مرسوم سنة ١٩٣٦، أو تنفيذاً لغايات ذلك الحكم.

يعتبر أنه صك وضع أو صدر بصورة مشروعة على الوجه المذكور فيما تقدم ولا يجوز البحث في صحة الأحكام الواردة فيه أمام أية محكمة أو على أي وجه آخر من الوجوه.

المادة ١٣: إن كل مستند يستدل منه أنه صك (تشريعي أو تنفيذي) وضع أو صدر من قبل أية سلطة من السلطات أو أي شخص من الأشخاص:

(١) بمقتضى هذا المرسوم أو مرسوم سنة ١٩٣١ أو مرسوم سنة ١٩٣٦ أو تنفيذاً لغايات أي منها، أو

(٢) بمقتضى أي حكم من الأحكام الواردة في أنظمة الدفاع أو في أي نظام صدر بمقتضى مرسوم سنة ١٩٣١ أو مرسوم سنة ١٩٣٦، أو أي حكم من الأحكام النافذة المفعول بمقتضى أنظمة الدفاع أو أي نظام صدر بمقتضى مرسوم سنة ١٩٣١ أو مرسوم سنة ١٩٣٦ تنفيذاً لغايات ذلك الحكم، ويؤخذ منه بأنه

مـوقع من تلـك السلطة أو ذلك الشـخص أوبالـنيـابة عن أي منهما، يقبل في معرض البينة ويعتبر أنه صك وضع أو صدر بصـورة مشـروعة من تلك السلطة أو ذلك الشـخص حسب مقتضى الحال، حتى يقام الدليل على عكس ذلك.

م.ب.أ. هانكى

منشور
صادر من فخامة الجنرال آرثر غرينفل واكوب
المندوب السامي لفلسطين.

بما أن المرسوم المعروف بمرسوم الدفاع عن فلسطين لسنة ١٩٣٧، قد نص فيما نص عليه على أن الفـصل الثاني منه لا يوضع موضع التنفيذ إلا بمنشور يصدره المندوب السامي ويقرر فيه وضعه موضع العمل.

لذلك أنا الجنرال السير آرثر غرينفل واكوب المندوب السامي لفلسطين أعلن أن أحكام الفصل الثاني من مرسـوم الدفاع عن فلسطين لسنة ١٩٣٧ المشار إليه أعـلاه، توضع مـوضع العـمـل في اليوم الـرابع والعـشرين من شـهـر آذار سنة ١٩٣٧.

٢٤ آذار سنة ١٩٣٧.

المندوب السامي

أ.غ. واكوب

وثيقة رقم (٧)

مقاطع من رسالة الفريق ر.هـ.هيننج، مؤرخة في ١٥ أغسطس ١٩٣٨ يقيم فيها أوضاع الشرطة ويطالب بوضعها تحت القيادة العسكرية*

لقد أخبرني أنني إذا شعرت أن شيئاً يحتاج إلى عمل فإن علي رفعه إليه، وأرى إنك ستظل في وزارة الحرب حتى ٢٤ أغسطس، وأريدك أن تخبره -حتى لو كان عليك أن تتجاوز صلاحياتك- أنني متأكد تماماً مما أخبرته سابقاً أن الشرطة لن يعاد تنظيمها أبداً أو أن تكون أكثر فاعلية مالم يتم عمل شيء جذري.

سيأتي حوالي ثلاثمائة أو أربعمائة شرطي بريطاني إلى هنا، والهدف هو قذفهم في دوامة الشرطة الحالية، واستخدامهم أو إساءة استخدامهم على نفس الخطوط وتحت نفس المؤسسة كما يستخدم الأفراد الحاليون، وإذا تم ذلك فلن نعرف حتى أننا حصلنا على زيادة، وسوف نستمر في البحث عن الشرطة دون أن نجدها، وسوف نستمر في معرفة أن القانون يُطبق في الأجزاء التي تحتلها القوات البريطانية فقط.

سوندرز، المفتش العام [للشرطة]، . . . . مشغول جداً في بحث المشاكل في قوة الشرطة والتعامل مع آثارها، بحيث أن لديه القليل من الوقت أو ليس لديه وقت بالمرة للقيام بإعادة تنظيم شاملة. . . . إنه يحتاج ثلاثة أو أربعة رجال من الدرجة الأولى ليعرف أن ما يؤمر به يتم تنفيذه، هذه هي النقطة الجوهرية، لا شيء في الحقيقة يتم تنفيذه بالرغم مما يقال أن الكثير يجري تنفيذه. كل الشرطة العرب مشكوك فيهم وكذلك مفتشيهم، والشرطة البريطانيون يحصلون على القليل من التوجيه، وهم في رأيي لا يعرفون لماذا هم هنا.

* * *

---

* مترجم عن الأصل الإنجليزي. انظر ملف: C.O. 733/367/1

ملاحظة: غير واضح لمن أرسلت الرسالة وإن كان يظهر أنه أحد كبار المسؤولين في وزارة الحرب.

يجب أن تكون الشرطة -حسب فكرتي الشخصية- تحت تصرّف القائد العسكري لتوحيد التحكم العملياتي، ويجب أن يوضع تيجارت في هيئة أركان القائد العسكري ويعمل كحلقة وصل مع الشرطة، وسيكون هو، فعلياً المفتش العام الحقيقي. وسوف يصرخ الناس ويقولون إنه حظٌ سيء للشرطة في فلسطين وغير ذلك، ولكن في رأيي فإن الوقت قد مضى لإمكانية التأثر بأصحاب المدرسة القديمة وتعقيد أو جاذبية الأشخاص أو أي شيء من هذا القبيل، وأعتقد أننا بعد ذلك ربما نكون قادرين على جعل الأمور تتقدم.

أستطيع الاستمرار في إعطائك الشاهد تلو الشاهد، يتحدث الناس عن الحاجة لشرطة ريفية راكبة، إنني أجد أن هناك ما يزيد عن ٨٠٠ شرطي راكب من كافة الأجناس في هذا البلد، كلُّهم مشتتون ومبعثرون ويؤدون القليل من العمل.

* * *

أشعر أن حضور تيجارت إلى هنا سيكون مفيداً بدرجة فائقة، وسوف يتم الاعتراض عليه -ربما- لأسباب مختلفة أحدها أنه عنيف جداً، وأنه سوف يقلب رأساً على عقب النظام الحالي [للشرطة]. حسناً، هذه هي النوعية المطلوبة، وإن حضوره هنا قبل ساعة الصفر سيكون عوناً مقوياً.

وثيقة رقم (٨)

مقاطع برقية لقيادة القوات العسكرية في فلسطين تتضمن تقريراً للفريق أريونسايدإلى وزارة الحرب في ٤ أكتوبر ١٩٣٨، حول مدى نفوذ الثورة، وتحطم الإدارة المدنية، وحجم الحامية المطلوب*

سري

من: القائد العام للقوات في فلسطين وشرق الأردن

إلى: وزارة الحرب

الجزء الأول من جزئين

شخصي إلى رئيس هيئة الأركان الأمبراطورية العام من الفريق أيرونسايد.

في رأيي، فإن الحكم المدني في فلسطين قد تحطم تماماً، والإدارة المدنية تقوم بعملها بدرجة محدودة في المدن الهامة، ولا يستطيع المندوب السامي ومسؤولو المناطق التحرك إلا بحراسة قوية. والعرب يقومون بثورة مفتوحة ضد الحكومة، والوضع أشد خطورة مما توقعت أن أراه. الجنود مشغولون تماماً في إيجاد مفارز من أحجام مختلفة لحماية المدن والنقاط الحيوية والقيام بواجبات الحراسة والتي بدونها لا يمكن القيام بأية حركة، والحاجة للدفاع الثابت ثقيلة جداً بحيث لا يمكن القيام بأي إجراءات هجومية هامة والتي بدونها لا يتوقع حدوث أي تحسن في الوضع. الجنود مثقلون بأعباء فوق طاقتهم ولا يمكنهم بذل جهود أخرى.

لقد أخبرت أن أي بيان سياسي من أي طبيعة تصدره حكومة جلالته لا يتوقع أن يؤدي إلى الكثير من التحسن الفوري في الوضع إذ إن العرب خرجوا عن نطاق السيطرة تماماً. القوة وحدها تستطيع أن تضبط الوضع وتمكّن من إعادة إنشاء الإدارة المدنية. الشرطة مهتزون كثيراً ولا يستطيعون ممارسة سلطتهم إلا بمساعدة الجيش، ونزع أسلحة الشرطة العرب جعل من الضروري إقفال كثير من مراكز الشرطة. ويجب أن يمضي وقت طويل قبل أن يتم إعادة تنظيم

* مترجم عن الأصل الإنجليزي، انظر ملف .C.O. 733/372/8

الشرطة وتستقر معنوياتها حتى وإن تم إرسال تعزيزات هامة من بريطانيا.
ولذلك فإن عبء إقرار القانون يجب أن يلقى على عاتق الجيش.

الجزء الأخير

لقد أُخبرت أن الوضع (لا) يتحسن، وأن قدوم أمطار الشتاء والحاجة للعمل علي الأرض سوف يعمل (القليل) في الحد من أنشطة العرب التي ستستمر حتى يتم سحق الثورة. إنني أوافق على هذا الرأي وأعتبر أن الوضع يتدهور بشكل متسارع، وإنني متأثر جداً لعدد أعمال التخريب والاشتباكات مع (العرب) التي تحدث يومياً.

وعلى الرغم من أنه في ظل القانون يمكن تخويل الصلاحيات (للسلطات العسكرية)... ، فإنني أرى أن أي شكل من أشكال الإدارة المدنية غير مناسب لحالة طوارئ مثل هذه، ولذلك يجب أن يتولى الجيش الأمر وأن توضع البلاد تحت إدارة حاكم عسكري، ودون شك فإن الإدارة المدنية تحدُّ وتسبب التأخير لإجراء فوري يقوم به الجيش ويكون أساسياً جداً في التعامل مع أي ثورة. إن قيام سلطة عسكرية سوف لن يؤثر على حجم القوات المطلوبة للتعامل مع الوضع، ولكنها ستُسرِّع إقرار القانون والنظام.

إن الحد الأدنى لحجم القوات التي يعتبرها هيننج ضرورية تحت أي ظرف هو ١٨ كتيبة بحيث يكون من بينها اثنتان مزودتان بمدافع رشاشة، وثلاث سرايا ميدان، وسلاح الهندسة الملكي، ووحدة هاوتزرز، وكذلك فوج مؤلل يفضل أن يكون عربة [عربات] مدرعة، وسيكون وجود فوجي فرسان مفيداً، إن معدّل حجم الكتائب في هذا البلد هو الآن ٥٠٠.

من الضروري أيضاً حصول زيادة مناسبة لدعم قوات الطيران. أنا أوافق على آرائه.

وثيقة رقم (٩)

رسالة من شاهد عيان أجنبي إلى المندوب السامي في ٢٤ أكتوبر ١٩٣٨، حول حادثة مقتل معتقل عربي*

يافا، ٢٦ أكتوبر ١٩٣٨

صاحب السعادة، السير هارولد ألفرد مكمايكل

مبنى الحكومة، القدس

سيدي،

في اليوم الرابع والعشرين من أكتوبر تصادف أن رأيت أنا واثنين وعشرين من العاملين عندي الحادث التالي بين الشرطة وبين شخص عربي، وهو الحادث الذي يذكره تقرير رسمي لحكومتك يا صاحب السعادة في نفس اليوم، والذي قال: «إن عربياً اعتقل يوم السبت لحيازته مسدساً بشكل غير قانوني قد حاول الهرب من الشرطة عندما كان مأخوذاً إلى معتقل تل أبيب، وإن الشرطة فتحت النار عليه وأصابته بجرح قاتل».

ولأني واثنين وعشرين من العاملين لدي تصادف أن رأينا تفصيلات هذا الحادث، ولأن التقرير الرسمي لم يكن متطابقاً بالمرة مع الحقيقة، فإنني كمواطن في فلسطين وكمحب للعدالة أشعر أن من واجبي تقديم الحقائق كما رأيتها بعيني الاثنتين.

هذا يا سيدي ما رأيته:

في اليوم الرابع والعشرين من أكتوبر وحوالي الساعة العاشرة صباحاً، كانت مجموعة من الشرطة البريطانيين بزيهم الرسمي وعددهم أربعة بالإضافة إلي السائق يركبون سيارة دوج (تاكسي) ستة مقاعد، ورقمها المسجلM.2329 أو (?) 2529 وكان هناك شخص عربي في السيارة، وقد جاءت السيارة من يافا على طول طريق سلمة، ومرت بمحاذاة كراجي الذي يقع في قطعة أرض فضاء تبعد حوالي ٣٥٠ متراً عن الشارع الرئيس. وقفت السيارة، وفوجئنا برؤية

---

* مترجم عن الأصل الإنكليزي، انظر ملف C.O. 733/371/4

الشرطة تنزل منها مع العربي، وفتح الشرطي الباب للسماح للعربي بالخروج، ثم أشار للعربي بالوقوف أمام السيارة، ثم رفعوا أسلحتهم وأطلقوا عليه النار، وقد كان موثق اليدين.

ووقع الرجل العربي يتلوى على الأرض، ثم أخذ أحد الشرطة مسدسه وأطلق النار على العربي على بعد ياردتين من رأسه، إن هذا في الحقيقة يجعل الواحد يتساءل ما إذا كان الشرطي الذي أطلق الطلقة الأخيرة رحيم القلب جداً حين وضع نهاية لحياة هذا العربي الذي كان يقضي نحبه فقط لأنه عربي، شيء يشبه كثيراً مقتل حصان يحتضر، إن مثل هذا الرحمات -إذا كانت هذه هي الحالة- أمر نرفضه بالتأكيد هنا في فلسطين.

قام اثنان من الشرطة والسائق بركوب السيارة وتركوا خلفهم اثنين من الشرطة لحراسة جثة العربي، ولم يطل الأمر حتى عادوا ثانية مع شاحنة للشرطة ليأخذوا هذه الجثة البائسة بعيداً، لقد أنهوا هذه المأساة بمأساة، فلقد كان جانب الشاحنة مفتوحاً وقام اثنان من الشرطة برفع الجثة من اليدين والقدمين وبعد مرجحتها مرتين قذفت داخل الشاحنة.

لقد رأى بعض الأشخاص الألمان أيضاً هذا كله، إذ إن مستعمرتهم تقع بجانب مكان الحادث، وعندما حضر سائق سيارة السيد كروسبيس (حاكم اللواء) -وهو شرطي بريطاني- إلى كراجي بعد نصف ساعة ليستلم سيارة السيد كروسبيس التي تصادف أنها كانت في كراجي للتصليح حدثه أمين المخزن بكل شيء عن الحادثة، فأجاب «أنا أعرف كل شيء عنها، الرجل العربي كان من رجال العصابات».

هذه يا سيدي هي الحقائق الصحيحة حول هذا الحادث، وكما ترى فإن العربي لم يحاول الهرب إطلاقاً، ولكنه أحضر إلى المنطقة الفضاء من الأرض المحاذية لكراجي حيث يمكن أن يكون هناك عددقليل جداً من الناس حاضراً ليرى، وحيث قتل هذا العربي بوحشية على يد الشرطة البريطانيين.

هذا هو الذي يحدث هنا! وعندما نفتح الراديو نسمع الإنجليزي يصلي

وينشد التراتيل، أنا اتحدث الإنجليزية واقرأ الكتب الإنجليزية ولكن هذا ما رأيته بأم عيني، وأنا لست سياسياً، ولكنني تاجر بخبرة عشرين عاماً.

لقد كتبت هذا التقرير بينما يتتابني خوف عظيم على حياتي وحياة زوجتي وأسرتي، والقتل على يد الشرطة ليس أمراً غير شائع، فهناك وسائل كثيرة متاحة لهم لتنفيذه، إنني أطلب من فخامتكم الأمن الشخصي لي ولعائلتي لحمايتي من انتقام الشرطة.

لي الشرف أن أكون، سيدي، لك محترماً

توقيع أ. أندروز

وثيقة رقم (١٠)

بيان من مجلس القيادة العامة للثورة في فلسطين في نوفمبر ١٩٣٨، يتهم البيانات الإنجليزية بالدس والكذب *

من معاقل الجهاد في فلسطين

يرجو مجلس القيادة العامة المؤلف من قواد المناطق الأربعة الصحف العربية أن تتنبه لدس الشركات البرقية وبعض الصحف الإنجليزية واليهودية التي تحاول أن تنال من شرف الجهاد أمام العالم العربي بأسلوب غير مباشر ومن ذلك إيرادها اسم أحد القواد الأربعة باسم القائد العام للثورة وإيراده اسم الآخر في اليوم التالي باللقب نفسه تريد بذلك الفتنة بين المجاهدين وتصويرهم أمام العالم كمن يقاتل في سبيل الزهو والأنانية وهم الذين خرجوا من بيوتهم وأموالهم مجاهدين في سبيل الله يقاتلون الأنانية والزهو وهما عنصران من العناصر التي يتألف منها رجس الصهيونية وطغيان الإنجليز.

يعلن قواد المناطق كرة أخرى أن واحدهم خادم صغير للآخر يفديه بروحه وأنهم هم وإخوانهم المجاهدين قد وطنوا أنفسهم على مقاتلة هذه الدسائس الحقيرة وعلى مقاتلة قوات الباطل حتى يفدوا إلى عالم الأرواح ويمثلوا بين يدي الله جميعاً أو يعودوا إلى حياتهم الاجتماعية وقد انجابت عنها ظلمة الذل وأشرقت بنور الحرية.

وينتهز المجاهدون هذه الفرصة ليعربوا عن إجلالهم لصاحب المهابة الإمام الحاج أمين الحسيني إمام فلسطين المعظم وقائدها الأكبر وليعربوا في الوقت نفسه لكل الجهات السياسية أنه هو وكيلها وممثلها ورئيسها المطاع الذي تأتمر بأمره وتصدع بكلمته وينبه المجاهدون إخوانهم أصحاب الصحف العربية الذين ما برحوا يأملون أن يمشوا معهم قدماً في سبيل تثبيت اسم الشرف العربي على وجه العالم بأقلامهم وأفكارهم وعواطفهم إلى أن عنايتهم بنشر البلاغ الرسمي على سخافته وتكرير كلمة (لم تقع إصابات بين الجند) وتكرير ما يرد فيه من

* الشباب، العدد ١٢٣- ٨٣ (٤١٨)، ١٦ نوفمبر ١٩٣٨

سماجة وأخبار كاذبة حقيرة مؤداها أن العرب يموتون بالعشرات والمئات بالرصاص بينما لا يصاب الجندي الإنكليزي إلا بجرح يسير ينبه المجاهدون إلى أن نشر هذا البلاغ مساعدة غير مباشرة للدعاية الإنكليزية وتسجيل رسمي لإهانات فظيعة تلحق بشرف الأمة العربية التي تؤلف الصحف نفسها عنصراً هاماً من عناصرها.

ويؤلم المجاهدين أن يصارحوا بعض أصحاب الصحف العربية بأنهم حين ينشرون البلاغ الرسمي يكونون كذلك الذي يصفع نفسه مخبولاً ولا يدري. ويؤلم المجاهدين وينكيهم أن يقولوا إنه ليس في أي أمة في العالم لا صحافة ولا هيئة تسمح بوجود هذه الإهانة لشرفها وكيانها الإنساني دون أن تثبتها بنفسها وتنشرها.

إن المجاهدين يسيطرون على مدن فلسطين باعتراف البلاغ الرسمي نفسه ومعنى هذه السيطرة أنهم هزموا جنود الحكومة وقهروا الباطل في شخصها ومع ذلك يأبى البلاغ السخيف إلا أن يقول (جرح جندي جرحاً بسيطاً وفيما يعتقد أن إصابات كثيرة العدد وقعت في المسلحين الذين انسحبوا) ثم يعود البلاغ الرسمي في اليوم التالي ليتحدث عن وقوع المعارك في نفس المكان بنفس الأسلوب مما يكذبه ويدل على أن المسلحين لم ينسحبوا كما قال. إن الثورة في وهيجها وضجيجها أقوى من أن تخفى إلا على عيون العمي مرضى القلوب.

إنها منتصرة تهزأ بأضاليل الإنجليز إنها منتصرة صابرة وقوامها قوم يصرخون في وجه الإنجليز بمثل ما قاله عبادة بن الصامت رضي الله عنه للمقوقس صاحب مصر «إن كنتم تؤثرون الحياة على الموت فنحن قوم الموت أحب إليهم من الحياة إن متنا فإلى رضوان الله وسعادة النفس وإن عشنا فللنصر ولوجه الحق»

مجلس القيادة العامة

وثيقة رقم (١١)

مقطع من مشروع تشكيل الجندرمة، الذي أعدته قيادة القوات البريطانية في فلسطين في يناير ١٩٣٨،حول الجنسيات المقترحة للمشاركة فيها*

الأفراد، جنسيات مختلفة:

١٠- يظهر أن الخيار واسع إذا أمكن تجاوز بعض المصاعب المعينة، إنه يتضمن بريطانيين وشركس وسيخ وسودانيين وعرب يهود

أ- البريطانيون:

إن تشكيل جندرمة بريطانية بالكامل سيكون دون شك مكلفاً حيث إن الرواتب ستكون على نفس الدرجة الموجودة لدى الشرطة البريطانيين في فلسطين. وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة بين الرجال سيكونون بعيدين عن معسكراتهم في أي وقت فإن الإسكان الجيد مع خدمات كافية سيكون مطلوباً.

وليس هناك حاجة أن يكون الرجال على مستوى عالٍ جداً من التعليم، ولكن يجب ألا يكون مستوى الذكاء منخفضاً، ويجب أن يتوقع منهم أن يحصلوا على معرفة كافية بالعربية، وأن يتلقوا علاوات إضافية على اجتيازهم امتحاناً مناسباً في اللغة المتداولة.

ويمكن ألا يأتي الأفراد البريطانيون بأعداد كافية، ويمكن أن تتضرر معنوياتهم بسبب ظروف حياة بدائية، كما أن مشكلة إطعامهم في المناطق البعيدة يمكن أن تكون صعبة.

ومن جهة أخرى، فإنهم موالون ومنصفون، ومع الزيادة الحالية في إنشاء الطرق الريفية سيكون إطعامهم أكثر سهولة. . . .

---

* مترجم عن الأصل الانجليزي، انظر:

Memordum Regarding a Gendarmerie or a Semi- Military Force for palestine, General Staff: Force H.Q. , Jersulalem, Jan. 1939, W.O. 106/5720

ستكون الأرضية الواضحة للتجنيد هي احتياطي الجيش والدومنيون، ويجب ألا يسمح بوجود نسبة كبيرة من الرجال الذين خدمو فترات طويلة لأنهم معرضون للفساد تحت أحوال شبة شرقية، ولأن عدد الرجال المتزوجين يجب أن يظل في الحد الأدنى.

يجب أن تكون الخدمة من فترتي عمل أساسيتين، سنتين كاملتين لكل منهما مع إجازة بينهما، وهذا أكثر جاذبية في عمل التجنيد، كما يسمح بالتخلص من العناصر التي عجزت عن أداء دورها، . . . .

ب- الشركس:

إذا توفر عدد كاف من الشركس فإنهم سيكونون مناسبين جداً، فهم يميلون إلى الانضباط، وشجعان، وهناك أمر مهم جداً هو أنهم ليس لديهم ولاء لأي طرف في فلسطين، ولذلك فإنهم سيكونون منصفين إن لم يكونوا غير قابلين للرشوة.

وهناك سلبية هي أنهم لا يحبون العمل طويلاً في وظيفة واحدة، وهناك كثير من الشركس الآن في قوة حدود شرق الأردن خدموا في الجندرمة السورية بل إن بعضهم تنقل بين القوتين عدة مرات. هذا ليس اعتراضاً لا يمكن تخطيه من أجل عملهم، فهو في الحقيقة يظهر أنه يضمن التزويد الدائم بالمرتزقة المتدربين مع أن الأفراد ربما يتكرر تغيرهم.

جـ- السيخ:

يعتبر اقتراح قوة السيخ اقتراحاً جذاباً، فلن يكون أحد أكثر منهم ولاء وإنصافاً والتزاماً بالانضباط، لقد خدموا بشكل ممتاز كشرطة في الشرق الأقصى، وهناك عدة أنواع من السيخ قد تم تسريحها، بالإضافة إلى أن هناك تدفقاً مستمراً من القوات المسلحة الهندية الى قوات الاحتياط، وهناك عدد معقول يتكلم ويفهم الإنجليزية، وسيكون لمظهرهم الشخصي تأثير نفسي عظيم. ومن الممكن أن يتم تجنيدهم على نفس شروط تجنيد البريطانيين، أي على فترتين لسنتين لكل منهما. إن لديهم المزايا العسكرية ومتدربين وأجرتهم رخيصة.

د- السودانيون:

يمكن اعتبار البجة فقط مناسبين، فهم محافظون جداً ومتشككون تجاه عروض الصداقة من قبل غيرهم، ويتحدثون برطانة عربية تمنعهم من الاتصال الوثيق بالسكان المحليين، ولا يتوقع أن يتأثروا كثيراً بالدعاية العنصرية، أو الدينية، سواء كانوا مسلمين أقل أو أكثر تعصباً.

لقد تدرب عدد كبير من البجة بشكل جيد، وانتظموا في الوحدات العربية الشرقية، إنهم شجعان جداً دون قسوة، وذوو طبيعة منضبطة بشكل جيد.

من جهة أخرى، فإن فصل البرد في فلسطين قد يسبب لهم المرض، ومن المحتمل جداً أنهم باعتبارهم محافظين ومحبين لبلدهم- سيرفضون الذهاب إلى فلسطين مهما كانت الشروط مغرية، إنهم لا يستطيعون العيش في فلسطين دون نسائهم، ومن المحتمل أن النساء لن يكن سعيدات وسيجعلن الرجال غير راضين.

وأيضاً، فإن كثيراً من أفضل رجالهم عناصر أريترية، وليس من المؤكد معرفة كيف تأثر هؤلاء بالسياسة الإيطالية الحالية.

وأخيراً، فربما كان من غير الحكمة خلط هؤلاء الناس البسطاء الموالين مع جنود من جنسية أخرى لأن ذلك على الأغلب سيفسدهم وسيجعلهم مثيرين للمشاكل عند عودتهم إلى السودان.

هـ- العرب و / أو اليهود:

المشاعر القومية متأججة جداً، والمساعي لزيادة اشتعالها لم تنقطع بالمر وبحيث أن ذلك قد يؤدي لعدم أخذ العرب واليهود في الاعتبار. الشو متعارضة: قوة حدود شرق الأردن تصرفت بشكل يدعو إلى الإعجاب، و شرطة فلسطين لم تثبت أنها موثوقة عندما كانت تتعامل مع أشخاص من جنسها. ويظهر أن العقدة تكمن في الوضع العام، فإذا تمت قيادتها وإد بشكل جيد فمن الممكن أن يرى العرب واليهود في السياسة الموضحة في

«أ» أمراً مبرراً، ولكن فقط إذا كان قرار حكومة جلالته مقبولاً بشكل عام في فلسطين. وعلى كل حال، فمن المستحيل الانتظار ورؤية مايحدث، ولذلك فان إدخال العرب واليهود في البداية لن يؤخذ بعين الاعتبار.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع الأجنبية

Unpublished Documents

Public Record Office, London: This is a list of Titles and Numbers of the files:

A) Air Ministry Files:

- Palestine Disorders, 1938, AIR2/3312.
- Proposed Assumption by R.A.F. of Military Command of Palestine, 1922, AIR 5/188.
- Scheme for Location, Command and Administration by the R.A.F. in Palestine, 1922, AIR 5/198.
- Operations in Trans-Jordan and Palestine, AIR 5/203 (2 Parts).
- Political Situation in Palestine and Trans-Jordan, AIR5/206 (3 Parts).
- Further Reduction in Garrison in Palestine, 1922-1923, AIR5/286.
- Strategical Importance of Palestine, 1923, AIR5/586.
- Operations: Palestine Vol. 1, 1920-1930, AIR5/1243.
- Operations: Palestine Vol. 2, 1930-1940, AIR5, 1244.
- Monthly Summaries: Palestine, Vol. 1, 1924-1930, AIR5/1245.
- Monthly Work Summaries: Palestine, Vol. 2, 1931-1933, AIR 5/1246.
- Monthly Work Summaries: Palestine, Vol. 3, 1934-1937, AIR 5/1247.
- Monthly Work Summaries: Palestine, Vol. 4, 1938-1939, AIR 5/1248.
- Palestine and Trans-Jordan, Air H.Q, General Defence Scheme, 1930, AIR 5/1249.
- Palestine and Trans-Jordan, General Defence Scheme, 1931, AIR 5/1250.

- Palestine and Trans-Jordan, General Defence Scheme, 1934, AIR 5/1251.
- Palestine: Instructions Relating to the Maintenance of Public Security, 1933, AIR 5/1252.
- Palestine Committee, 1923: Memoranda, Minutes of Meetings, and Conclusions, AIR 8/62.
-Palestine Committee, 1930 and Palestine Garrison Sub-commettee: Memoranda and Minutes, 1930, AIR 8/113.
- Plans Archives, Vol. 48, Palestine and Trans-Jordan, 1921-1936, AIR 9/19.

B) Cabinet Files:

- Cabinet Papers, 1937, Cab. 24/207.
- Cabinet Papers, 1915, Cab. 37/123/43.

C) Colonial Office Files:

- Defence Scheme for Palestine and Iraq, 1922, C.O. 537/833.
- Political Situation in Palestine, 1921, C.O. 537/849.
- Reinforcement of Military Forces, 1926, C.O. 537/863.
- Reinforcement of Military Forces, 1926, C.O. 537/867.
- Military Intelligence Summaries, 1938, C.O. 732/81/9.
- Military Intelligence Summaries, 1938, C.O. 732/81/10.
- Palestine: General, 1921, C.O. 733/3.
- Palestine: General, 1921, C.O. 733/4.
- Gendarmerie British Section Accounts, 1925-1926, C.O. 733/144/10.
- Report on the Organization of Police Force, 1928-1929, C.O. 733/157/15.
- Flogging in Palestine Prisons... Political Offenders, 1928, C.O. 733/158/8.

- Proposed Amendment of Police Legislation, 1929, C.O. 733/166/11.

- Annual Abstract Account, 1926, C.O. 733/169/12.

- Amendment of Legislation Relating to the Police, 1929-1930, C.O. 733/171/6.

- Regarding the Department of Education..., and Police, 1929-1930, C.O. 733/174/1.

- Reorganization of Police, 1929, C.O. 733/176/5.

- Police, Part 1, 1930, C.O. 733/180/1.

- Police, Part 2, 1930, C.O. 733/180/2.

- Disturbances: Death Sentences, 1930, C.O. 733/181/5.

- Flogging for Prison Offences, 1930, C.O. 733/186/1.

- Safad Gang, 1930, C.O. 733/190/5.

- Palestine and Trans-Jordan defence Estimates, 1930, C.O. 733/194/10.

-Arab Unrest and Incitement to Violence Against Jews and Palestine Government, 1931, C.O. 733/204/2.

- Annual Abstract Accounts, 1926-1927, C.O. 733/205/7.

- O'Donnell Commission Recommendations:.... Police, 1931-1932, C.O. 733/208/13.

- Police: Condition of Service, 1932, C.O. 733/212/7.

- Ditto, C.O. 733/212/8.

- Police: Dress Regulations, 1932, C.O. 733/212/9.

- Police Officers' Fund, 1932, C.O. 733/212/13.

- Police: Leave Regulations, 1932, C.O. 733/213/1.

- Police: Grant for Language Examination, 1932, C.O. 733/213/5.

- Police: Pensions and Gratuities, 1932, C.O. 733/215/9.

- Annual Abstract Account for 1929-1930, C.O. 733/222/6.

Police: Municipal and Local, 1932, C.O. 733/227/4.

Commandent of Police and Prisons: Alternation in Title of the

Post, 1932, C.O. 733/227/6.
- Arab Executive Committee..., 1933, C.O. 733/239/4.
- Disturbances, 1933, C.O. 733/239/5.
- British Section of Palestine Police Force, 1934, C.O. 733/250/5.
- Ditto, C.O. 733/250/7.
- Police, Language Proficiency Allowance, 1934, C.O. 733/254/2.
- General Attitude of Arabs towards the Government, 1934, C.O. 733/257/11.
- Prosecution of Arab Leaders..., 1934, C.O.733/258/1.
- Police Ordinance, 1934, C.O. 733/264/14.
- Amalgamation of Municipal Police Force, 1933-1934, C.O. 733/268/3.
- Police Force: Promotion and Increase in Establishment, 1934-1936, C.O. 733/269/9.
- Port and Marine Police Service, Haifa, 1934-1936, C.O. 733/281/6.
- Police: General, 1936-1937, C.O. 733/286/10.
- Increasing signs of Trouble with Proposed Anti-Government Action, 1935-1936, C.O. 733/297/1.
- Communist Prisoners, Hunger Strike, 1936-1937, C.O. 733/ 302/3.
- Disturbances: Treatment of Leaders, 1936, C.O. 733/311/4.
- Prisoners at the Central Prison, Acre, 1937, C.O. 733/328/10.
- Public Security, 1937, C.O. 733/332/2.
- Conduct of Arab Police, 1937, C.O. 733/333/9.
- Disturbances of 1936: Martial Law, 1937, C.O. 733/341/17.
- Political Internees, 1937, C.O. 733/355/16
- Reorganization of the Criminal Investigation Department, 1937, C.O. 733/356/1.
- Police, C.I.D.: Various Bulletins, 1937, C.O. 733/359/10.

- Security Measures, 1937, C.O. 733/367/1.
- Conduct of Arab Police, 1938, C.O. 733/369/1.
- Arab Centre: Propaganda, 1938, C.O. 733/370/8.
- Note on Leaders of the Arab Gangs, 1938, C.O. 733/370/9.
- Conduct of British Police and Troops, 1938, C.O. 733/371/2.
- Ditto: Report on Miska Case, 1938, C.O. 733/371/3.
- Conduct fo Police: Jaffa Case, 1938-1939, C.O. 733/371/4.
- Setting up of Internal Security Organizations, 1938, C.O. 733/371/6.
- Rebel Propaganda, 1938, C.O. 733/372/4.
- Delegation of Powers to G.O.C. in Respect of Defence Consideration, 1938, C.O. 733/378/8.
- Police Reorganization: Sir Tegart Mission to Palestine, 1938, C.O. 733/383/1.
- Ditto, Tegart Report: Frontier Protection, 1938, C.O.733/ 383/3.
- Political Inernees, 1938, C.O. 733/383/7.
- Reorganization of C.I.D., 1938, C.O. 733/383/8.
- Conduct of Military Operations, 1938, C.O. 733/387/1.
- Release of Deportees, 1938, C.O. 733/387/4.
- District Commissioners Reports, 1939, C.O. 733/398/10.
- Disturbances: Appreciations by G.O.C. Military Forces, 1939, C.O. 733/404/2.
- Arab Defence Party, 1939, C.O. 733/409/18.
- Conduct of British Troops and Police: General Representations, 1939, C.O. 733/413/1.
- Intelligence Service, 1939, C.O. 733/415/11.
- Palestine: Administrative Reports, 1939, C.O. 814/14.
- Narrative Despatches..., 1937-1938, C.O. 935/21.
- Narrative Despatches..., 1938-1939, C.O. 935/22.

D) Foreign Office Files:

- British Garrison in Palestine, 1920-1921, F.O. 141/432/7947.
- Palestine Civil Administration and General Situation, 1921-1928, F.O. 141/439/11980.
- Political, Turkey,1918, F.O.371/3385.
- Political, Turkey,1918, F.O.371/3395.
-Ditto, F.O. 371/3398.
- Political, Turkey, 1919-1920, F.O. 371/4153.
-Ditto, F.O. 371/4171.
-Ditto, F.O. 371/4180.
-Ditto, F.O. 371/4182.
-Ditto, F.O. 371/4226.
-Ditto, F.O. 371/4238.
- Political, Turkey, 1920, F.O. 371/5114.
-Ditto, F.O. 371/5117.
-Ditto, F.O. 371/5118.
-Ditto, F.O. 371/5119.
-Ditto, F.O. 371/5120.
-Ditto, F.O. 371/5121.
- Political, Turkey, 1921, F.O. 371/6375.
- Political, Palestine and Trans-Jordan, 1933, F.O. 371/16926.
- Political, Palestine and Trans-Jordan, 1934, F.O. 371/17878.
- Political, Palestine and Trans-Jordan, 1935, F.O. 371/18957.
- Political, Palestine and Trans-Jordan, 1936, F.O. 371/20018.

E) Prime Minister Office Files:

- Situation and Policy in Palestine, 1936-1939, Prem. 1/352.

F) War Office Files:

- Report Regarding the Despatch of Troops from Egypt to Deal

with Disturbances in Palestine, 1929, W.O. 32/3550.

- Army Council Instructions to J.G.Dill Regarding to the Command of the Palestine Armed Force, 1936, W.O. 32/4174.
- Palestine Disturbances: Policy Adopted, 1936-1938, W.O. 32/4176.
- Palestine Disturbances: Despatch from Air Vice Marshal R.E.C. Peirse, 1936, W.O. 32/4177.
- Respective Functions of H.C. and G.O.C., 1937, W.O. 32/4178.
- Hostile Propaganda in Palestine 1938; Unfounded Allegations Against the Behaviour of British Troops, 1939, W.O. 32/4562.
- Egyptian Palestine Garrison, 1920-1921, W.O. 32/5280.
- Reduction of Garrisons in Egypt, Palestine and Iraq, 1920, W.O. 32/5281.
- Future Administration of Palestine, 1919, W.O. 32/5732.
- Transfer and Military Control to Colonial Office, 1920-1921, W.O. 32/5840.
- Transfer and Military Control to Air Ministry and Colonial Office, 1922, W.O. 32/5841.
· Disturbances, 1937-1938, W.O. 32/9401.

Operations in Palestine, 1938, W.O. 32/9496.

Ditto, W.O. 32/9497.

Ditto, W.O. 32/9498.

Operations in Palestine, 1938-1939, W.O. 32/9499.

Operations in Palestine, 1939, W.O. 32/9500.

Ditto, W.O. 32/9501.

Palestine Disturbances: Martial Law Policy, 1936-1938, W.O. 9618.

orrespondence, Reports and Papers Relating Mainly to Arab tions.... and Zionist Movement in Palestine, 1919, W.O. 189.

- Palestine and Arabia: Resume of Operations, 1917-1918, W.O. 106/717.
- Communications between General Staff, War Office and Egypt, 1917, W.O. 106/718.
- Operations in Palestine, 1917, W.O. 106/721.
- Palestine: Resume of Operations and Situation Report, 1917-1918, W.O. 106/722.
- Meeting of Supreme War Council: Minutes, 1917-1918, W.O. 106/729.
- Appreciations on the Middle East, 1937-1938, W.O. 106/1594B.
- Palestine: Memo Regarding a Gendarmerie or a Semi-Militry Force, Brief History of the Palestine Police, 1939, W.O. 106/5720.
- Inelligence Summaries, 1917, W.O. 157/720.
- Ditto, W.O. 157/722.
- Intelligence Summaries, 1918, W.O. 157/723.
- Ditto, W.O. 157/724.
- Ditto, W.O. 157/725.
- Ditto, W.O. 157/726.
- Ditto, W.O. 157/727.
- Ditto, W.O. 157/728.
- Ditto, W.O. 157/729.
- Ditto, W.O. 157/730.
- Ditto, W.O. 157/731.
- Despatch to S. of S. War, 1917, W.O. 158/614.
- Historical Documents, 1914-1916, W.O. 158/624.
- Arab Legion: Reports of Work, 1917, W.O. 158/631.
- Arab Legion: Recruiting, 1917, W.O. 158/632.
- Arab Legion: Personnel and Equipment, W.O. 158/633.
- Arab Co-operation in Hedjaz and Syria, 1917-1918, W.O. 158/634.

- Operation and Arab Co-operation, 1917, W.O. 158/637.
- Composition of Garrison in Palestine, 1939, W. O. 201/166.
- Brief Notes on Palestine by B.L.Montgomery, 1939, W.O. 216/46.
- Montgomery, Demi-Official Correspondence, 1938-1939, W.O. 216/111.

Official Reports and Papers Issued By Brittish Government

A) Great Britian, Parlimentary Papers:

- **An Interim Report on the Civil Administration of Palestine, During the Period 1 Jul. 1920- 30 Jun. 1921**. Oct. 1921. Cmd. 1499. London: H.M.S.O., 1921.
- **Disturbances in May 1921: Reports of the Commission of Inquiry with Correspondence Relating Thereto**. Oct. 1921. Cmd. 1540. London: H.M.S.O., 1921. (Haycraft Report).
- **Palestine: Correspondence with the Palestine Arab Delegation and the Zionist Organization,** Jun. 1922. Cmd. 1700. London: H.M.S.O., 1922.
- **Palestine: Proposed Formation of an Aarb Agency, Correspondence with the High Commissioner for Palestine.** Nov. 1923. Cmd. 1989. London: H.M.S.O., 1923.
- **Report of the Commission on the Palestine Disturbances of August 1929**. Mar. 1930. Cmd. 3530. London: H.M.S.O., 1930. (Shaw Report).
- **Palestine: Report on Immigration, Land Settlement and Development, by Simpson, John Hope**. Oct. 1930. Cmd. 3686. London: H.M.S.O., 1930.

- Palestine Statement of Policy by His Majesty's Government in the United Kingdom. Oct. 1930. Cmd. 3692. London H.M.S.O. 1930.
- **Palestine: Statement of Policy by His Majesty's Government in the United Kingdom.** Jul. 1937. Cmd. 5513. London: H.M.S.O., 1937.
- **Policy in Palestine: Despacth Dated 23rd December 1937, from the Secretary of State for the Colonies to the High Commissioner for Palestine.** Cmd. 5634. London: H.M.S.O., 1938.
- **Palestine: Partition Commission Report,**Oct. 1938. Cmd. 5854. London: H.M.S.O., 1938.
- **Palestine: Statement by His Majesty's Government in the United Kingdom.** Nov. 1938. Cmd. 5893. Lonodon: H.M.S.O., 1938.
- **Palestine: Statement of Policy.** May 1939. Cmd. 6019. London: H.M.S.O., 1939.

B) Great Britain: Colonial Office Reports:

- **Palestine: Report on Palestine Administration**, 1922. Colonial No. 3. London: H.M.S.O., 1923.
- **Report by His Britanic Majesty's Government on the Administration under Mandate of Palestine and Trans-Jordan for the Year 1924.** Geneva: League of Nations, 1925.
- **Palestine: Report of the High Commissioner on the Administration of Palestine, 1920-1925.** Colonial No. 15. London: H.M.S.O., 1925.
- **Report by His Britanic Majesty's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Trans-Jordan for the Year 1925.** Colonial No. 20. London: H.M.S.O., 1926.

- **Report by His Britanic Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Trans-Jordan for the Year 1928**. Colonial No. 40. London: H.M.S.O., 1929.
- **Report by His Britanic Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Trans-Jordan for the Year 1938**. Colonial No. 146. London: H.M.S.O., 1939.

C) Parliamentary Debates:

The Parliamentary Debates: Offical Report, Fifth Series, House of Commons. London: H.M.S.O., Vols. and Years:

Vols. 127-128	(1920)
Vol. 143,	(1921)
Vol. 151,	(1922)
Vol. 161,	(1923)
Vol. 171,	(1924)
Vol. 182,	(1925)
Vols. 231-233,	(1929)
Vol. 237,	(1930)
Vol. 248,	(1931)
Vol. 291,	(1934)
Vols. 311-314,	(1936)
Vols. 320-323,	(1937)
Vol. 325,	(1937)
Vols. 327-329,	(1937)
Vol. 332,	(1938)
Vol. 339,	(1938)
Vol. 347,	(1939)

D) Others:

A Brief Record of the Advance of the Egyptian Expeditionary Force, under the Command of General Sir Edmund H.H. Allenby, July 1917 to October 1918. Second Edition. London: H.M.S.O., 1919.

Official Reports and Papers Issued by Government of Palestine

A) Palestine Blue Books:

- **Palestine: Blue Book, 1926-1927**. London: Waterlow, 1928.
- **Palestine: Blue Book, 1927**. No Place, No Publisher, Undated.
- **Palestine: Blue Book, 1928**. Alexandria: Whitehead Morris, 1929.
- **Palestine: Blue Book, 1929**. Alexandria: Whitehead Morris, 1930.
- **Palestine: Blue Book, 1930**. Alexandria: Whitehead Morris, 1931.
- **Palestine: Blue Book, 1931**. Jerusalem: Printing and Stationary Office, 1932.
- **Palestine: Blue Book, 1932**. Jerusalem: Printing and Stationary Office, 1933.
- **Palestine: Blue Book, 1933**. Jerusalem: Printing and Stationary Office, 1934.
- **Palestine: Blue Book, 1934**. Jerusalem: Printing and Stationary Office, 1935.
- **Palestine: Blue Book, 1936**. Jerusalem: Government Printer, 1937.

- **Palestine: Blue Book, 1937**. Jerusalem: Government Printer, 1938.

- **Palestine: Blue Book, 1938**. Jerusalem: Government Printer, 1939.

B) **Annual Administrative Reports:**

- **The Palestine Police and Prisons, Annual Administrative Report 1931.** No Place, No Publisher, Undated.

- **The Palestine Police and Prisons, Annual Administrative Report 1932.** Jerusalem: Azrriel Press, 1933.

- **The Palestine Police Force, Annual Administrative Report 1933.** No Place, No Publisher, Undated.

- **The Palestine Prisons, Annual Administrative Report 1933.** No Place, No Publisher, Undated.

- **The Palestine Police Force, Annual Administrative Report 1934.** No Place, No Publisher, Undated.

- **The Palestine Prisons, Annual Administrative Report 1934.** No Place, No Publisher, Undated.

- **The Palestine Police Force, Annual Administrative Report 1935.** Jerusalem: Government Printing Press, Undated.

- **The Palestine Prisons, Annual Administrative Report 1935.** Jerusalem: Government Printing Press, Undated.

- **The Palestine Police Force, Annual Administrative Report 1936.** No Place, No Publisher, Undated.

- **The Palestine Prisons, Annual Administrative Report 1936.** Jerusalem: Government Printing Press [1937].

- **The Palestine Police Force, Annual Administrative Report 1937.** Jerusalem: Government Printing Press [1938].

- **The Palestine Prisons, Annual Administrative Report 1937.** Jerusalem: Government Printing Press [1938].

- **The Palestine Police Force, Annual Administrative Report 1938.** Jerusalem: Government Printing Press [1939].
- **The Palestine Prisons, Annual Administrative Report 1938.** Jerusalem: Government Printing Press [1939].

C) Official Gazette:

- **Official Gazette of the Government of Palestine**. Jerusalem. Many Issues have been used within the period 1921-1934.

D) Others:

- **Palestine and Trans-Jordan General Defence Scheme, 1931.** No Place, No Publisher, Undated.
- **Palestine and Trans-Jordan General Defence Scheme, 1934.** No Place, No Publisher, Undated.
- **Instructions Relating to the Maintenance of Public Security.** London: Waterlow, 1933.
- Gvernment of Palestine. **Ordinance Regulations, Rules, Orders, and Notices, Annual Volume for 1935.** Jerusalem: Great Covent Press, [1936].
- Gvernment of Palestine. **Ordinance Regulations, Rules, Orders, and Notices, Annual Volume for 1936.** Jerusalem: Government Printing Press, 1937.
- Gvernment of Palestine. **Ordinance Regulations, Rules, Orders, and Notices, Annual Volume for 1937.** Jerusalem: Government Printing Press, 1938.
- Gvernment of Palestine. **Ordinance Regulations, Rules, Orders, and Notices, Annual Volume for 1938.** Jerusalem: Government Printing Press, 1939.
- Gvernment of Palestine. **Ordinance Regulations, Rules, Orders, and Notices, Annual Volume for 1939.** Jerusalem: Government

Printing Press, 1940.
- **Military Lessons of the Arab Rebellion in Palestine,** by General Staff, H.Q of the British Forces in Palestine and Trans-Jordan, Feb. 1939.
- Palestine Government. **A Survey of Palestine**, Prepared in Dec. 1945 and Jan. 1946 for the Information of the Anglo-American Committee of Inquiry. Jerusalem: Government Printer, 1946.

Puplished Documents

- **Diplomacy in the Near and the Middle East: A Documentary Record 1914-1956.** Edited by Hurewitz, J.C. . U.S.A: D. Van Nostrand Co., 1985.
- **Documents and Essays on Jewish Labour Party in Palestine.** Tel Aviv: The Executive Committee of General Federation of Jewish Labour in Palestine, 1930.
- **Documents on British Foreign Policy 1919-1939.** Edited by Woodward, E.L. and Butler, Rohan. First Series. London: H. M. S. O., 1952.
- **The Letters and Papers of Chaim Weizmann.** General Editor Weisgal, Mayer. W. Jerusalem: Transaction Books,1977.
- **The Rise of Israel: A Documentary Record from the Ninteenth Century to 1948.** General Editor Sachar, Howard M.. U.S.A. : Garland Publishing, 1987.

The Colonial Office List

The Colonial Office List: for 1923, Comprising Historical and :istical Information Respecting the Colonial Dependencies of :at Britain, An Account of the Services of the Officers in the

Colonial Service, A transcript of Colonial Regulations, and other Informations, Compiled from Official Records by Permission of the Secretary of State for the Colonies. Edited by Mercer, W.H. Collins , A. and Harding A.. London: Waterlow, 1923.

- **The Colonial Office List: for 1924,.......** London: Waterlow, 1924.

- **The Colonial Office List: for 1925,......** London: Waterlow, 1925.

- **The Dominion Office and Colonial Office List: for 1926,... .** London: Waterlow, 1926

- **The Dominion Office and Colonial Office List: for 1927,... .** London: Waterlow, 1927

- **The Dominion Office and Colonial Office List: for 1928,... .** London: Waterlow, 1928

- **The Dominion Office and Colonial Office List: for 1929,... .** London: Waterlow, 1929

- **The Dominion Office and Colonial Office List: for 1930,... .** London: Waterlow, 1930

Monthly Army List

- **The Monthly Army List: for Jan. 1930, A Distribution List of Officers on the Active List of the Regular Army, Militia, Territorial Army, Supplementary Reserve & C.,** Authorised by War Office. London: H.M.S.O. 1930.

- **The Monthly Army List: for Jul. 1930,... .** London: H.M.S.O., 1930.

- **The Monthly Army List: for Jan 1931,... .** London: H.M.S.O., 1931.

- **The Monthly Army List: for Jan. 1932,...** . London: H.M.S.O., 1932.
- **The Monthly Army List: for Jan. 1933,...** . London: H.M.S.O., 1933.
- **The Monthly Army List: for Jan. 1934,...** . London: H.M.S.O., 1934.
- **The Monthly Army List: for Jan. 1935,...** . London: H.M.S.O., 1935.
- **The Monthly Army List: for Jan. 1936,...** . London: H.M.S.O., 1936.
- **The Monthly Army List: for Jan. 1937,...** . London: H.M.S.O., 1937.
- **The Monthly Army List: for Jul. 1937,...** . London: H.M.S.O., 1937.
- **The Monthly Army List: for Sep. 1937,...** . London: H.M.S.O., 1937.
- **The Monthly Army List: for Jan. 1938,...** . London: H.M.S.O., 1938.
- **The Monthly Army List: for Jan. 1939,...** . London: H.M.S.O., 1939.

League Of Nations Reports

- **Permanent Mandates Commission Report: 17th Extraordinary Session.** Geneva, 3-21 Jun. 1930. Submitted to the League of Nations, 4 Aug. 1931.
- Permanent Mandates Commission, **Minutes of Meeting of the Thirty Second (Extraordinay) Session** Held at Geneva from 30 Jul- 18 Aug. 1937, Geneva: 1937.

Memoirs

- Bentwich, Norman and Helen, **Mandate Memories 1918-1948**, London: The Hogarth Press, 1965.
- Kisch, F.H.. **Palestine Diary,** London: Victor Gollansz, 1938.
- Meinertzhagen, R. **Middle East Diary 1917-1956.** London: The Cresset Press, 1959.
- Newton, Frances, **Fifty Years in Palestine.** London: Coldharbour Press, 1948.
- Samuel, Herbert, **Great Britain and Palestine.** London: The Jewish Historical Society of England, 1935.
- Storrs, Ronald. **Orientations,** London: Ivor Nicholson & Watson, 1937.
- Weizmann, Chaim, **Trial and Error**, London: Hamish Hamilton, 1950.

Books

- Abcarius, M.F. **Palestine: Throughout the Fog of Propaganda.** Great Britain: Hutchinson, Undated.
- Allen, Richard. **Imperialism and Nationalism in the Fertile Crescent: Sources of Prospects of the Arab- Israeli Conflict,** U.S.A: Oxford University Press, 1974.
- Antonius, George. **The Arab Awaking.** London: Hamish Hamilton, 1955.
- Bentwich, Norman. **England in Palestine.** London: Kegan Paul Trench, Turbner & Co. 1932.
-........, **Fulfilment in the Promised Land 1917- 1937.** London:

The Soncino Press, 1938.
- .... **Palestine.** London: Einest Benn, 1934.
- Caplan, Neil. **Palestine Jewry and the Arab Question 1917-1925.** London: Frank Cass, 1978.
- Erskine, Steuart. **Palestine of the Arabs.** Webester, U.S.A.: Hyperion Press, 1976.
- Gordon- Canning, T.R. **The Holy Land: Arab or Jew**. London: No Publisher , 1938.
- Graves, Philip. Palestine: **The Land of the Three Faiths.** London: Jonathan Cape, 1923.
- Hadawi, Sami. **Bitter Harvest: Palestine between 1914-1967.** New York: The New World Press,1967.
- Hill, Richard. **A. Bioraphical Dictionary of the Sudan.** Second Edition. London: Frank Cass. 1967.
- Hyamson, Albert H. **Palestine Under the Mandate 1920-1948.** Great Britain: Metheun, 1950.
- Ibrahim, Hassan Ahmed. **The 1936 Anglo- Egyptian Treaty,** Khartoum: Khartoum University Press, 1976.
- Ingrams, Doreen, **Palestine Papers 1917-1922: Seeds of Conflict.** London: John Murray, 1972.
- Jbara, Tysir, **Palestine Leader haj Amin Al-Hussayni.** Prinston, U.S.A.: The Kingston Press, 1985.
- John, Robert and Hadawi, Sami: **The Palestine Diary**. Beirut: Palestine Research Centre, 1970.
- Lossin, Yigal. **Pillar of Fire: The Rebirth of Israel, A Visual History.** Belgium: Shikmona Publishing Co., 1983.
Marlowe, J. . **Rebellion in Palestine**. London: The Cresset Press, 946.
Newton, Frances. **Searchlight on Palestine: Fair-Play or errorist Methods.** London: The Arab Centre, 1938.

- Pearlman, Maurice. **Mufti of Jerusalem: The Story of haj Amin El-Husseini.** London: Victor Collancz, 1947.

- Poarth, Yeshoua, **The Emergence of the Palestine National Movement 1918-1929.** London: Frank Cass, 1974.

- .... **The Palestinian Arab National Movement: From Riots to Rebellion 1929-1939.** Great Britain: Frank Cass, 1977.

- The Royal Institute of International Affairs. **Great Britain and Palestine 1915-1936.** London: Oxford University Press, 1937.

- Samuel, Maurice. **What Happened in Palestine: The Events of Aug. 1929, Their Background and Their Singnificance.** Boston, U.S.A.: The Stratford Co., 1929.

- Sidebotham, Herbert. **England and palestine, Essays towards the Restoration of the Jewish State.** London: Constable and Co., 1918.

- Simson, H. J. . **British Rule and Rebellion.** Salisbury, U.S.A.: 1977.

- Stoyanovisky. J. . **The Mandate for Palestine: A Contribution to the Theory and Practice of International mandates.** U.S.A.: Longmans, Green & Co., 1976.

- Sykes, Christopher, **Cross Roads to Israel.** London: The New English Library, 1976.

- Taggar, Yehuda. **The Mufti of Jerusalem and Palestine Arab Politics 1930- 1937.** U.S.A.: Garland Publishing, 1986.

- Winston, H. **The Illicit Adventure: The Story of Political and Military Intelligence in the Middle East from 1898 to 1926** . U.S.A.: University Publication of America, 1987.

- Yale, William, **The Near East: A Modern History,** U.S.A. University of Michigan. 1968.

Unpublished Dissertation

- Abdel Rahman, Abdel Wahab Ahmed. British Policy towards the Arab Revolt in Palestine 1936-1939. Ph.D. disseration. University of London, 1971.

Articles

- Caplan, Neil. "The Yishuv, Sir Herbert Samuel and the Arab Question in Palestine" in **Zionism and Arabism in Palestine and Israel.** Edited by Kedourie, Elie and Haim, Silivia. Great Britain & U.S.A.: Frak Cass, 1982.
- Lewis, Bernard. "Epilogue to a period" in **The Great Powers in the Middle East 1919- 1939.** Edited by Uriel Dann. New York & London: Holms & Meier, 1988.
- Schleifer, S. A. Abdullah ."The Life and Thought of Izz- Iddin Al-Qassam" **The Islamic Quarterly**, Vol. 23, No. 2, 1979.

Pamphlets

- The Syro- Palestine Executive Committee, **The Arab Internees in the Palestine Prisons.** Cairo, 29 Nov. 1937.
- Arab Centre, London. **Punitive Measures in Palestine.** London, 1938.

المصادر والمراجع العربية

الوثائق المنشورة

- «سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين»، وثائق ونصوص تاريخية. الجزء الثاني، إعداد حسن صبري الخولي. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣.

- «عن ثورة فلسطين سنة ١٩٣٦»: وصف وأخبار ووقائع ووثائق»، إعداد مكتب الاستعلامات الفلسطيني العربي بمصر. القاهرة: اللجنة الفلسطينية العربية، ديسمبر ١٩٣٦.

- «ملف وثائق فلسطين» إعداد وزارة الإرشاد القومي: الهيئة العامة للاستعلامات. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩.

- وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني». إعداد سمير أيوب. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤.

- «وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨-١٩٣٩» : من أوراق أكرم زعيتر: أعدتها للنشر بيان نويهض الحوت. ط٢. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤.

- «وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية ١٩١٨-١٩٣٩. إعداد عبد الوهاب الكيالي، ط٢. بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨.

تقارير بريطانية رسمية

- حكومة فلسطين، تقرير اللجنة الملكية: الكتاب الأبيض رقم ٥٤٧٩، النسخة العربية الرسمية. القدس: حكومة فلسطين، ١٩٣٧ (تقرير بيل)

كتب «إسرائيلية» رسمية

- الثورة العربية الكبرى في فلسطين ١٩٣٦-١٩٣٩ : الرواية الإسرائيلية الرسمية. ترجمه عن العبرية: أحمد خليفة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت، ١٩٨٩.

المذكرات واليوميات

- مذكرات إحسان النمر. نابلس، فلسطين: مطبعة الفرج، دون تاريخ
- أكرم زعيتر. الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥-١٩٣٩ «يوميات أكرم زعيتر». ط٣. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠.
- توماس أ. لورانس. أعمدة الحكمة السبعة، ط٤. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠.
- خليل السكاكيني. كذا أنا يا دنيا. ط٢. دون مكان: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٨٢.
- عوني عبد الهادي: أوراق خاصة. إعداد خيرية قاسمية. بيروت: مركز الأبحاث، ١٩٧٤.
- فائز الغصين. مذكراتي عن الثورة العربية. دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٥٦.
- فلسطين في مذكرات القاوقجي ١٩٣٦-١٩٤٨، الجزء الثاني، إعداد خيرية قاسمية. بيروت: مركز الأبحاث ودار القدس، ١٩٧٥.

المراجع

- إحسان النمر. قضية فلسطين في دورها البلدي. نابلس، فلسطين: جمعية عمال المطابع التعاونية، دون تاريخ.
- أحمد أبو خوصة، بئر السبع والحياة البدوية. الأردن: المؤسسة الصحفية الأردنية، ١٩٧٦-١٩٨٢.
- أحمد الشرباصي. أمير البيان شكيب أرسلان. مصر: دار الكتاب العربي، ١٩٦٣.
- أسعد عبد الرحمن. المنظمة الصهيونية العالمية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.
- أميل الغوري. فلسطين عبر ستين عاماً. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢.
- .... إظهار حقائق وتفنيد أباطيل: ردود على مقالات قاسم الريماوي. دون مكان: دون ناشر، ١٩٧٤.

- بيـان نويهض الحـوت. القيـادات والمؤسـسـات السيـاسيـة في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨. ط٣. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦.
- رودلف بيترز. الإسلام والاستعمار: عقيدة الجهاد في التاريخ الحديث. مصر: دار شهدي للنشر بالتعاون مع المعهد الهولندي للآثار المصرية والبحوث العربية، ١٩٨٥.
- ريجينا الشريف. الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ العربي. ترجمة أحمد عبدالله عبد العزيز. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر ١٩٨٥.
- زهير المارديني. ألف يوم مع الحاج أمين الحسيني. ط٢. بيروت: دون ناشر، ١٩٨٠
- سميح حموده. الوعي والثورة: دراسة في حياة وجهاد الشيخ عز الدين القسام. عمان، الأردن: دار ابن رشد، ١٩٨٤.
- سميح شبيب. محمد علي الطاهر: تجربته الصحافية في مصر من خلال صحفه: الشورى، الشباب، العلم ١٩٢٤-١٩٣٩. نيقوسيا: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين- شرق برس، ١٩٩٠.
- شكري محمود نديم. حرب فلسطين ١٩١٤-١٩١٨ «دراسة علمية». بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٥.
- صالح مسعود أبو يصير. جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ط٣. بيروت: دار الفتح، ١٩٧٠.
- صبحي ياسين. الثورة العربية الكبرى في فلسطين: ١٩٣٦-١٩٣٩. القاهرة: وزارة الثقافة - مؤسسة التأليف والنشر ودار الكتاب العربي، ١٩٦٧.
- صبحي ياسين. حرب العصابات في فلسطين. القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ودار الكتاب العربي، دون تاريخ.
- صبحي ياسين. نظرية العمل لاسترداد فلسطين. القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦٤.

- صبري جريس. تاريخ الصهيونية ١٨٦٢-١٩٤٨ (الجزء الثاني ١٩١٨-١٩٣٩) نيقوسيا: مركز الأبحاث، ١٩٨٦.

- عادل حامد الجادر. أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين. بغداد: مطبعة أسعد ، ١٩٧٦.

- عادل حسن غنيم. الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٧-١٩٣٦، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.

- عادل حسن غنيم. الحركة الوطنية الفلسطينية: من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية. مصر: مكتبة الخانجي، ١٩٨٠.

- عارف العارف. المفصل في تاريخ القدس . القدس: فوزي يوسف، ١٩٦٠.

- عبد الستار قاسم. الشيخ المجاهد عز الدين القسام. بيروت: دار الأمة للنشر، ١٩٨٤.

- عبد القادر ياسين. كفاح الشعب الفلسطيني قبل ١٩٤٨. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.

- عجاج نويهض. رجال من فلسطين. بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨١.

- عزت طنوس. الفلسطينيون: ماض مجيد ومستقبل باهر. بيروت: مركز الأبحاث، ١٩٨٢.

- عبد الوهاب الكيالي. تاريخ فلسطين الحديث. ط٩. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥.

- عبد الوهاب المسيري. الأيديولوجية الصهيونية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر ١٩٨٢- يناير ١٩٨٣.

- علي محافظة. العلاقات الألمانية الفلسطينية ١٨٤١- ١٩٤٥. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.

- علي حسن خلف، تجربة الشيخ عز الدين القسام. عمان ، الأردن: دار ابر رشد، ١٩٨٤.

- عمر أبو النصر بالاشتراك مع إبراهيم نجم وأمين عقل. جهاد فلسطين العربية: فصول تبحث في تاريخ القضية الفلسطينية وما طرأ عليها من تطور وتحول منذ النضال العربي الأول وحتى الثورة الحاضرة. يافا، فلسطين: دون ناشر، ١٩٣٦.
- عوني العبيدي. ثورة الشهيد عز الدين القسام وأثرها في الكفاح الفلسطيني. الزرقاء، الأردن: مكتبة المنار، دون تاريخ.
- عيسى السفري. فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية. ط٢. القدس: منشورات صلاح الدين، ١٩٨١.
- كامل محمود خلة. فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢-١٩٣٩. ط٢. طرابلس، ليبيا: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان. ١٩٨٢.
- محسن محمد صالح. التيار الإسلامي في فلسطين: وأثره في حركة الجهاد ١٩١٧-١٩٤٨. ط٢. الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٨٩.
- محمد عبد الرؤوف سليم. نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين: منذ إنشائها وحتى قيام دولة اسرائيل ١٩٢٢-١٩٤٨. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.
- محمد عزة دروزة. القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٥٩.
- محمد عزة دروزة. العدوان الإسرائيلي القديم والعدوان الإسرائيلي الحديث على فلسطين وما جاورها. بيروت: دار الكلمة، ١٩٨٠.
- محمد عزة دروزة. فلسطين وجهاد الفلسطينيين: في معركة الحياة والموت ضد بريطانيا والصهيونية العالمية ١٩١٧-١٩٤٨. القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥٩.
- محمد عزة دروزة. نشأة الحركة العربية الحديثة: انبعاثها ومظاهرها في زمن الدولة العثمانية إلى أوائل الحرب العالمية الأولى. صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، دون تاريخ.
- محمد نمر الخطيب. من أثر النكبة. دمشق: المطبعة العمومية، ١٩٥١.

- محمود حسن منسي. تصريح بلفور. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٠.
- ناجي علوش. الحركة الوطنية الفلسطينية: أمام اليهود والصهيونية ١٨٨٢-١٩٤٨. ط٢ بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.
- نجيب صدقة. قضية فلسطين. بيروت: دار الكتاب. ١٩٤٦
- يوسف رجب الرضيعي. ثورة ١٩٣٦ في فلسطين: دراسة عسكرية. بيروت مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢.

دراسات ومقالات

- إبراهيم الشيخ خليل «رسالة من مجاهد قديم: ذكريات مع القسام» . مجلة شؤون فلسطينية. العدد ٧، مارس ١٩٧٢.
- بربارة حداد «المواقف البريطانية في فلسطين بين عامي ١٩١٨و ١٩٢٠ » مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٧، يناير ١٩٧٣.
- خيرية قاسمية. «سوريا والقضية الفلسطينية في الفترة مابين الحربين ١٩١٨-١٩٣٩»، في دراسات فلسطينية: مجموعة أبحاث وضعت تكريماً للدكتور قسطنطين زريق. تحرير هشام نشابة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨.
- علي حسين خلف. «الأطماع الاستعمارية البريطانية في فلسطين» مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٦٧، يونيو ١٩٧٧.

الصحف والجرائد

- الشورى. الأعداد الصادرة خلال الفترة ١٩٢٤-١٩٣٠
- الشباب. الأعداد الصادرة خلال الفترة ١٩٣٧-١٩٣٩.
- العلم المصري. الأعداد الصادرة خلال سنة ١٩٣٩.

the Police while the Third Chapter elaborates on the role of the Military and Police Forces in that period.

The Third part tackles the period 1936-1939 during which the revolution spread in all areas of Palestine. Its First Chapter covers the Military Forces, the Second chapter deals with the Police and Third Chapter explains the role of the Military and Police Forces in implementing the British policy in that period.

The Researcher concluded his research by giving a general evaluation of the subject including an attempt to shed light on the future effects that resulted from action and effort of the Military and Police Forces. Research then included a number of selected documents after which the Researcher listed the Sources and References that Researcher made use of.

The Researcher, in the course of his research, was keen to accurately commit himself to methods of scientific research in his footnotes, analysis and comparison, and in the process of writing. He was also keen to write down the research in his own words and did not copy verbatim unless such duplication was important or necessary. Whenever he needed to refer to himself he used the term the "Researcher". He strictly committed himself to an accurate Arabic translation of English terms, especially posts and ranks and names of units and formations in the Military and Police Forces. The Researcher concluded and prepared many tables and statistics that may help the reader to easily and swiftly recognize the overall formations, numbers, accomplishments and expenses of the Military and Police Forces.

The Researcher

Mohsen Moh'd Saleh.

Following the scientific visits, the Researcher was free to write down the research basically depending on unpublished documents which he collected from P.R.O.official reports of the Palestine Government, its Police and official Gazette. The study further depended on official reports and issuances of the British Government, Parliamentary Debates of the British House of Commons, Palestinian Arabic newspapers published then and a number of Documentaries and Memoirs.

The period dealt with in the Research was divided into three stages in which each stage was studied in a separate Part including a number of Chapters. The division aimed at furnishing an accurate and detailed image taking into considaration nature of circumstances and conditions that engulfed the Military and Police Forces and the overall political and national movement in Palestine. The division helps in making a better analysis and comparsion between the formation and development of these Forces on the one hand and the role they performed on the other.

The first part tackles the period 1917-1929 starting in the first Chapter with explaining the background and motives of the British Occupation of Palestine in the period 1917-1918, pointing to Britain's political moves and elaborating on military efforts and operations that culminated in the occupation of Palestine. The Second Chapter centres on the Military Forces, the Third on the Gendarmarie and the Fourth on the Palestine Police. The Second, Third and Fourth Chapters focuss on nature, number and development of the Military, Police and Gendarmarie forces and circumstances affecting them. The fifth Chapter studies the role of the Military and Police Forces in executing the British policy in the same period.

The Second Part covers the period 1930-1935 beginning in the first Chapter by studying the Military forces, the Second Chapter studies

the Police while the Third Chapter elaborates on the role of the Military and Police Forces in that period.

The Third part tackles the period 1936-1939 during which the revolution spread in all areas of Palestine. Its First Chapter covers the Military Forces, the Second chapter deals with the Police and Third Chapter explains the role of the Military and Police Forces in implementing the British policy in that period.

The Researcher concluded his research by giving a general evaluation of the subject including an attempt to shed light on the future effects that resulted from action and effort of the Military and Police Forces. The research then included a number of selected documents after which the Researcher listed the Sources and References that Researcher made use of.

The Researcher, in the course of his research, was keen to accurately commit himself to methods of scientific research in his footnotes, analysis and comparison, and in the process of writing. He was also keen to write down the research in his own words and did not copy verbatim unless such duplication was important or necessary. Whenever he needed to refer to himself he used the term the "Researcher". He strictly committed himself to an accurate Arabic translation of English terms, especially posts and ranks and names of units and formations in the Military and Police Forces. The Researcher concluded and prepared many tables and statistics that may help the reader to easily and swiftly recognize the overall formations, numbers, accomplishments and expenses of the Military and Police Forces.

The Researcher

Mohsen Moh'd Saleh.

Abstract

Military and Police forces in Palestine 1917-1939

Many research papers and studies have been made on the British Occupation of Palestine in the period 1917-1948 covering various aspects.

This research, presented to aquire the Ph.D. from Khartoum university, History Department, attempts to shed light on a certain aspect that was not properly addressed before. It further atempts to present new information over a number of important points.

This research focusses, with in depth explanation, analysis and comparasion, on the Military and police Forces in Palestine in the period 1917-1939. It tackles these Forces foundational construction as regards their formation, structure, numbers and development in addition to the factors that affected them and their role in implementing the British Policy in Palestine. The research attempts to picture the Military and Police Forces in their correct frame and size with all their qualifications and shortcomings.

The Research faced rarity of available information in Arab References and studies dealing with certain aspects of this subject. Hence, the Researcher made a scientific visit to Britain for nine months during which scrutinized study was made on available documents in the Public Record Office (P.R.O.) and a number of British libraries. The Researcher made a similar trip to Cyprus to get acquainted with References in the Palestine Liberation Organization's "Research Centre". The Researcher also benefitted from data available in the libraries of Khartoum, Kuwait and Jordanian Universities, in addition to Kuwait's Central Library.